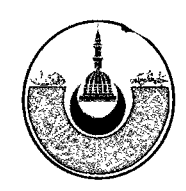
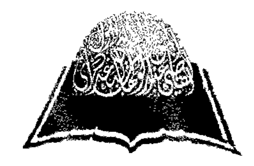






المجلد الثالث

انعقد بدبي في الفترة من ١٣ إلى ١٩ المحرم ١٤٢٤ هجري الموافق ١٦ إلى ٢٢ مارس ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر العلمي لدار البحوث

الملتقى الأول

القاضي عبد الوهاب البغدادي

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

الإمارات العربية المتحدة - دبي - هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨، فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩، ص.ب: ٢٥١٧١
الموقع www.bhothdxb.org.ae البريد الإلكتروني irhdubai@bhothdxb.org.ae

فصل الخطاب
في سيرة القاضي عبد الوهاب
شخصيته - عصره - آثاره

إعداد

د. ياسين جاسم المحيمد *

* أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية في كلية اللغات بجامعة صنعاء، ولد عام (١٩٥٠م) في سوريا، حصل على الماجستير في النحو والصرف من جامعة بغداد عام (١٩٩٢م) وكان عنوان رسالته: «الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين»، وحصل على الدكتوراه من الجامعة المستنصرية ببغداد في التخصص نفسه عام (١٩٩٥م) وكان عنوان رسالته: «الدراسات النحوية في تفسير ابن عطية». له العديد من الكتب والدراسات.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستهديه ونسترشده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأصلي وأسلم على سيدنا وحبيبنا محمد الذي بعثه الله بالحق هادياً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، وبعد:

فليست هذه هي الدراسة الأولى التي تناولت القاضي عبدالوهاب البغدادي الفقيه المالكي، ولا غرابة، فلهذا الرجل أثر كبير في الثقافة الإسلامية، وفي مدارس الفقه الإسلامي في المشرق والمغرب، مما جعله موضع اهتمام الباحثين، والمعنيين بالدراسات الفقهية، والحريصين على إحياء ذكرى أعلام الأمة.

ومن الموافقات الطيبة أنني كتبت عن القاضي عبدالحق بن غالب بن عطية المالكي الأندلسي صاحب تفسير (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) فدرست تفسيره دراسة نحوية[١]. ثم يسّر الله لي أن أكتب عن القاضي عبدالوهاب أحد شيوخ شيوخ ابن عطية رحمهم الله تعالى رحمة واسعة.

وإذا كان القاضي عبدالوهاب قد لقي الكثير من اهتمام الباحثين، فإن هناك جوانب من شخصيته وعلمه لم يستوعبها الدارسون:

فشاء الله أن أقوم بهذه الدراسة المتواضعة، لأشارك غيري في الكشف عن هذه الجوانب، ولاسيما مايتصل منها بالدرس الفقهي، من خلال مؤلفاته وآثاره، ومن خلال من جاء بعده ممن درس سيرته وآثاره.

وعلى الرغم من أن سيرة الرجل العلمية وأخباره مبثوثة في مظانها المعروفة

---

(١) الدراسات النحوية في تفسير ابن عطية، د. ياسين جاسم المحيمد، طبع دار إحيار التراث العربي، بيروت، الاولى، ٢٠٠٠م.

للمتخصصين، فقد وجدت أن الإلمام بالمهم منها في هذا السياق، يمثل إضاءة في طريق البحث في نشاطه العلمي بشكل عام، والفقهي بشكل خاص.

نشأ القاضي عبدالوهاب المالكي في أسرة كريمة، تعدّ من أعيان بغداد، فنشأ نشأة علمية، حيث كانت الحركة العلمية في ذلك العصر منتعشة، ونشطة، ومزدهرة، وكانت مدارس العلم تعج بالطلبة آنذاك، وكانت بغداد منارة للعلم، يؤمها طلاب العلم من كل مكان، وكانت الرحلات العلمية تكاد لا تنقطع إلى بغداد، وبعد:

فلما كان الإسناد من الدين، وله المرتبة العالية الشريفة، أحببت أن أذكر في هذا المقام سندي إلى القاضي عبدالوهاب المالكي البغدادي، ففي الإسناد قربة إلى الله عز وجل.

قال عبدالله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ماشاء(١).

وقال محمد بن حاتم: إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس ذلك لأحد من الأمم كلها، قديمها وحديثها(٢).

وقال الإمام أحمد: طلب الإسناد العالي سنّة عمن سلف(٣).

وهذا هو سندي إلى القاضي عبدالوهاب المالكي رحمه الله:

أروي كتب ومصنفات القاضي عبدالوهاب البغدادي المالكي رحمه الله تعالى عن شيخي قاضي قضاة اليمن العلامة محمد بن إسماعيل العمراني، وهو عن شيخه العلامة قاسم بن إبراهيم، عن شيخه العلامة إسحاق المجاهد، عن شيخه العلامة محمد بن محمد العمراني (جد شيخي)، عن العلامة المفسر الفقيه الأصولي محمد بن علي الشوكاني، عن شيخه العلامة عبدالقادر بن أحمد بن عبدالقادر، عن شيخه العلامة محمد بن حياة السندي، عن شيخه العلامة سالم بن عبدالله بن سالم البصري المكي، عن أبيه العلامة عبدالله بن سالم البصري، عن الشيخ محمد بن علاء الدين البابلي، عن شيخه العلامة الإمام أبي النجا سالم بن محمد السنهوري، عن شيخه الحافظ الإمام نجم الدين الغيطي، عن شيخ

(١) أقرب المسالك إلى موطأ الإمام مالك/ ٣٦.
(٢) المصدر السابق /٣٦ .
(٣) المصدر السابق /٣٦ .

الإسلام القاضي زكريا بن محمد الأنصاري، عن العلامة العلم صالح البلقيني، عن والده عمر البلقيني، عن شيخه العلامة المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف عن شيخه الإمام الحسن بن أبي عامر الأشعري عن أبي الحسن علي بن أحمد الغافقي، عن الإمام عبدالحق ابن عطية الغرناطي، عن أبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد المريسي عن القاضي أبي محمد عبدالوهاب المالكي، وهو آخر من حدّث عنه.

-ح- وأخبرني بمصنفات القاضي عبدالوهاب أيضاً شيخي العلامة المفسّر الدكتور محسن عبدالحميد أحمد، عن شيخه العلامة الشيخ مصطفى بن أبي بكر الهرشمي، عن والده العلامة الشيخ أبي بكر بن محمد عن والده الشيخ العلامة محمد بن عبدالله الهرشمي، عن العلامة الشيخ محمد الخشي، عن شيخه العلامة عبدالرحيم الزياري، عن شيخه العلامة عبدالرحمن الروزبهاني، عن شيخه صبغة الله الزياري، عن شيخه صالح الحيدري، عن والده العلامة إسماعيل الحيدري، عن والده العلامة الشيخ إبراهيم بن حيدر الحيدري، عن والده العلامة حيدر بن أحمد الهريري، عن والده العلامة أحمد بن حيدر الكردي الأول، عن شيخه والده، عن الإمام أحمد بن حجر المكي الهيتمي، عن شيخه العلامة شيخ الإسلام القاضي زكريا بن محمد الأنصاري، بسنده المتقدم في رواية العمراني.

-ح- وأخبرني بمصنفات القاضي عبدالوهاب أيضاً الشيخ العلامة عبدالجليل بن إبراهيم الحمادي، عن شيخه العلامة عبدالكريم الدبان، عن شيخه العلامة داود بن سليمان التكريتي، عن شيخه العلامة عبدالسلام الشواف، عن شيخه العلامة عيسى بن صفاء الدين البندنيجي، عن شيخه العلامة عبدالرحمن الروزبهاني، عن شيخه العلامة صبغة الله الزياري بسند الشيخ محسن المتقدم.

وإذا كانت لي كلمة أقولها وأنا أختم هذه المقدمة فليست هي إلا أن ألفت النظر إلى فضل أولئك الأعلام الذين أصلوا الأصول، ووضعوا القواعد الفقهية، ومناهج الاستنباط ونصبوا منارات على طريق الاجتهاد، ليهتدي بها المسلمون، ويتجنبوا السقوط في مهاب الضلال.

وأن ألفت النظر أيضاً إلى قيمة الفقه الإسلامي، وثراء ينابيعه، وصلاحيته لمعالجة مايستجد من قضايا، في مختلف مرافق الحياة، ونسأل الله أن يوفقنا لخدمة دينه وترسم خطى أولئك الأعلام.

وسوف أتحدث عن القاضي عبدالوهاب المالكي البغدادي وفاءاً لما في ذمتنا من دَيْن، وإحياءً لذكراه العطرة، وأسأل الله -عز وجل- أن يوفقني للقيام بهذا الواجب.

وقد قسمت بحثي إلى: مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة.

ذكرت في **المقدمة** إجازتي العلمية في الفقه الإسلامي، وسندي المتصل إلى القاضي عبدالوهاب رحمه الله.

وفي الفصل الأول: كان الحديث فيه عن حياة القاضي عبدالوهاب من المولد إلى الوفاة.

وفي الفصل الثاني: تحدثت عن عصر القاضي عبدالوهاب، وعن الحياة السياسية والعلمية والاجتماعية، لأن أحداث العصر لاينكر تأثيرها على الحياة الفكرية والعطاء العلمي.

وفي الفصل الثالث: تحدثت عن المدارس الفقهية باختصار لأصل إلى الحديث عن صلات القاضي عبدالوهاب العلمية بمدارس الفقه المالكي، وبالأخص مدرسة العراق، التي كان له أكبر الأثر في إرساء قواعدها.

وفي الفصل الرابع: دار حديثي عن مصنفات القاضي عبدالوهاب وأثرها في الفقه المالكي، ثم تحدثت عن أبرز سماتها العلمية.

ثم ختمت بحثي بخاتمة بينت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وأخيراً فما كان من صواب في هذا البحث المتواضع فهو من الله وحده، فله الفضل والمنة، وما كان من خطأ فمن نفسي، وأستغفر الله أولاً وآخراً، والحمدلله رب العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفقير إلى مولاه

د. ياسين جاسم

صنعاء في ٢١ / من جمادى الثاني/ ١٤٢٣هـ

الموافق ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٢م

الفصل الأول

حياة القاضي عبدالوهاب (من المولد إلى الوفاة):

١- اسمه، وكنيته، ومولده، ونسبته:

هو أبو محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن مالك ابن طوق التغلبي، البغدادي، الفقيه المالكي، وهو من ذرية مالك بن طوق، صاحب الرحبة[١]. ولد ببغداد سنة ٣٦٢هـ[٢].

٢- نشأته:

نشأ القاضي عبدالوهاب في بغداد، ولم تتعرض المصادر التاريخية لنشأته وحياته الأولى بالتفصيل والبيان، فلم يعرف إلا عالماً راسخاً في العلم، وفقيهاً كبيراً من فقهاء المالكية في بغداد. إلا أن المصادر قد ذكرت أنه نشأ في بيت علم وفضل وأدب، فكان أبوه علي ابن نصر (ت٣٩١هـ) من أعيان الشهود المعدّلين ببغداد، وكان أخوه أبو الحسن محمد بن علي بن نصر (ت٤٣٢هـ) أديباً فاضلاً، صنف كتاباً أسماه (المفاوضة) للملك العزيز جلال الدولة، أبي منصور بن أبي طاهر بهاء الدولة، ابن عضد الدولة بن بويه (ت٤٣٧هـ)[٣].

واشتهر بلقب القاضي، ولعل مرد ذلك إلى طول فترة توليه هذا المنصب، مع تنقله في القضاء إلى جهات متعددة، فصار معروفاً به، وأما عند فقهاء المالكية، فكأنما صار هذا اللقب

---

(١) الرحبة: مدينة أثرية في سورية، على نهر الفرات، تقع قرب بلدة الميادين، في محافظة دير الزور، ينظر: معجم البلدان ٣/ ٣٤/ ٣٤-٣٦.

(٢) ينظر: ترجمته في: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ٧/ ٢٢، والديباج المذهب ٢/ ٢٦، وتاريخ بغداد ١١/ ٣١، وطبقات الفقهاء /١٦٨؛ وتاريخ دمشق ٤٤/ ١٠٣؛ والبداية والنهاية ١٣/ ٣٣؛ ووفيات الأعيان ٢/ ١٠٤؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٢٩؛ والشجرة الزكية /١٠٣؛ والفتح المبين في طبقات الأصوليين /٢٢١.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ١٠٤؛ ومقدمة تحقيق كتاب المعونة ١/ ٢٤؛ ومقدمة تحقيق الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١/ ٦٨.

علماً بالغلبة عليه، فإذا قيل: قال القاضي.. أو: ذهب القاضي .. فهو المعني دون سواه، مع كثرة القضاة آنذاك(١).

أشارت بعض المصادر إلى أنه كان يعاني قلة ذات اليد، وأنه كان يعيش حالة من الفقر والخصاصة، إلى حد أنه لم يكن يجد في بعض الأحيان رغيفاً من الخبز(٢). وكان هذا الإعسار الذي أصابه، أحد الأسباب التي جعلته يغادر بغداد مهاجراً إلى مصر، وتذكر المصادر أنه قال لمودعيه من أهل بغداد: «والله ياأهل بغداد، لو وجدت بين ظهرانيكم رغيفين كل غداة وعشية، ماعدلت ببلدكم بلوغ أمنية، ولقد ترك أبي جملة دنانير وداراً أنفقتها كلها على صعاليك ممن كان ينهض بالطلب عندي»(٣).

٣- شيوخه:

لم تذكر المصادر التي ترجمت للقاضي عبدالوهاب عن حاله أثناء طلبه للعلم، وإنما ذكروه عالماً بارعاً نحريراً، كما ذكرت، إلا أن الناظر إلى كثرة شيوخه يدرك أنه تلقى عنهم العلم في صغره، وقد ناقش هذا الموضوع مناقشة قيمة الدكتور: بدوي عبدالصمد، في مقدمة الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف(٤)، فجزاه الله خير الجزاء.

ولقد كانت الرحلة في طلب العلم من سمات ذلك العصر، ومما يحرصُ عليه العلماء وطلاب العلم، وذلك لما يجنونه وراء الرحلة من ثمار كثيرة(٥). فالقاضي عبدالوهاب ممن ارتحل في طلب العلم، إلا أنه قد يكون قليل الرحلة، فبغداد كانت تعج بالعلماء الذين كان لايصعب لقياهم، وكان الناس يرحلون إليهم من فجاج الأرض. فكان يلقاهم القاضي عبدالوهاب في كل وقت يريد.

---

(١) ينظر: مقدمة الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف ١/ ٩٩.

(٢) ينظر: سير اعلام النبلاء ١٧/ ٤٣١.

(٣) الذخيرة م٢/ ٤/ ٥١٦، وإنني لاتحفظ على صحة هذه المقولة وسوف اناقشها عند دراسة أدبه وشعره- إن شاء الله.

(٤) ينظر: مقدمة الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف ١/ ١٠٦.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٠٥.

ولا أود أن أتوسع في الحديث عن شيوخه، وسوف أقتصر بالحديث عنهم بما يزيل الإبهام، وسأذكرهم حسب وفياتهم:

١- محمد بن عبدالله بن محمد بن صالح التميمي الأبهري (ت٣٧٥هـ) شيخ المالكية في عصره، وعالم بغداد الذي لايشق له غبار، أسهم بنشر المذهب المالكي، وكان ثقة زاهداً ورعاً، أخذ عنه القاضي عبدالوهاب فقه المذهب، وحدث عنه القاضي عبدالوهاب وأجازه[١]، بعد أن صحبه مدة من الزمن[٢]. ولما توفي الأبهري كان عمر القاضي عبدالوهاب ثلاث عشرة سنة، ولذلك تلقى عنه الحديث، وهو سن يسمح له بتلقي الفقه عنه كذلك. قال القاضي عياض وهو يتحدث عن القاضي عبدالوهاب: (قال القاضي عبدالوهاب: دخلت في حداثتي على الأبهري، وفي كمي كتاب زالحاويس لأبي الفرج، فقال لي: ماالذي في كمك؟ فقلت: زالحاويس لأبي الفرج، فقال: ليس بالحاوي، ولكنه الخاوي)[٣]. وهذه القصة تدل على أنه أخذ عنه من الفقه مايتناسب وحداثة سنه. والأبهري قد انتهت إليه رئاسة مذهب الإمام مالك، وجمع بين القراءات وعلو الإسناد في الحديث والفقه، وكان مقرئاً. له كتب منها (العوالي) و(الأمالي) وكلاهما في الحديث. وله (شرح المختصرين الكبير والصغير) لابن عبد الحكم، و(مسلك الجلالة في مسند الرسالة)، فتتبع ألفاظها ومعانيها، فرفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى أصحابه رضي الله عنهم[٤].

٢- أبو عبدالله الحسين بن محمد بن عبيد بن مخلد العسكري البغدادي المعروف بـ (الدقاق) (ت٣٧٥هـ)، من شيوخه: محمد بن يحيى المروزي، وأبو العباس بن مسروق، ذكر الخطيب البغدادي أنه من شيوخه، وترجم له في تاريخ بغداد. كان ثقة عالماً أميناً[٥].

---

(١) ينظر: الديباج المذهب / /؛ وشذرات الذهب ٣/٨٧.

(٢) ينظر: ترتيب المدارك ٧/٢٢١.

(٣) المصدر السابق ٥/٢٣.

(٤) ينظر: الرسالة الفقهية مع غرر المقالة، مقدمة المحقق أبو الأجفان وحموّ /٤٣؛ وينظر: مقدمة تحقيق الإشراف ١/٣٩-٤٠.

(٥) ينظر: تاريخ بغداد ٨/١٠٠.

٣- القاضي أبو القاسم عمر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خالد بن سنبك البجلي البغدادي (٣٧٦هـ)، كان ثقة، سمع محمد بن حبان والباغندي(١)، وأخذ عنه القاضي عبدالوهاب، وأبو القاسم التنوخي وآخرون(٢).

٤-أبو القاسم عبدالرحمن بن عبيدالله الجلاب (ت٣٧٨هـ)، ذكر القاضي عياض أنه من شيوخ القاضي عبدالوهاب، وهو شيخ المالكية في عصره وأفقههم، أخذ عنه جمع من العلماء، منهم: القاضي عبدالوهاب، والأبهري، وأبو الحسن الطائفي، وغالب المحاربي، وأهل غرناطة(٣).

٥- عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن أزداذ البغدادي، الملقب بابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، ترجم له الكثيرون منهم الخطيب البغدادي، وقال عنه: شيخ المالكية، كان ثقة مأموناً، أخذ عنه القاضي عبدالوهاب، وأخذ عنه أبوبكر الوراق، وأبو أحمد الجوهري، والخلال، وغيرهم(٤).

٦- أبو ظاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس بن عبدالرحمن بن زكريا البغدادي (ت٣٩٢هـ)، ذكر الخطيب البغدادي أنه من شيوخ القاضي عبدالوهاب وأنه سمع منه(٥).

٧- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن القصار البغدادي (ت٣٩٨هـ) شيخ المالكية، كان عالماً في الأصول والفقه، ذكر القاضي عياض أنه من شيوخ القاضي عبدالوهاب، له مؤلفات، منها كتاب في مسائل الخلاف، اختصره القاضي عبدالوهاب، وكان يأخذ هو عن القاضي أحياناً، ويتبادلان أخذ العلم. وهو من كبار أصحاب الأبهري، تولى قضاء بغداد. قال القاضي عبدالوهاب: «تذاكرت مع أبي حامد الإسفراييني الشافعي من أهل العلم، وجرى ذكر أبي الحسن بن القصار، وكتابه في الحجة لمذهب مالك، فقال لي: ماترك صاحبكم لقائل مايقول»(٦)، وكتابه يعتبر مرجعاً لعلماء المالكية آنذاك، لأنهم

---

(١) ينظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٧٨.
(٢) تاريخ بغداد ١١/ ٢٦١.
(٣) الديباج المذهب ١/ ٤٦١؛ وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٨٣.
(٤) ينظر: تاريخ بغداد ١١/ ٢٦٥؛ وشذرات الذهب ٣/ ١١٧.
(٥) ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٢؛ وينظر: شذرات الذهب ٣/ ١٤٤.
(٦) ينظر: ترتيب المدارك ٧/ ٧١.

توسعوا في الخلاف، واطلعوا على أقوال المخالفين ومداركهم، وتناولوها بالنقد والتمحيص، حتى وقفوا على مكامن الضعف فيها، من جهة نظر المالكية[١].

٨- أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم الباقلاني، الملقب بشيخ السنّة ولسان الأمة (ت٤٠٣هـ)، كان إماماً بارعاً، انتهت إليه رئاسة المالكية. أخذ عنه القاضي عبدالوهاب علم الأصول، وعلم الكلام، وله تأثير كبير عليه، وقد قال القاضي عبدالوهاب: «صحبت الأبهري، وتفقهت مع أبي الحسن بن القصار وأبي القاسم بن الجلاب، والذي فتح أفواهنا وجعلنا نتكلم أبو بكر بن الطيب»[٢]. له تآليف كثيرة منها: المقنع في أصول الفقه، والتقريب والإرشاد في أصول الفقه، وأمالي إجماع أهل المدينة، والأصول الكبير في الفقه، والأصول الصغير، وشرح أدب الجدل، والتعديل والتجريح، والأحكام والعلل[٣].

٩- أبو الحسن أحمد بن موسى بن القاسم بن الصلت المُجَبّر البغدادي، كان عالماً صدوقاً متواضعاً (ت٤٠٥هـ)[٤].

١٠- أبو علي الحسن بن أبي بكر بن إبراهيم بن شاذان البغدادي البزاز، كان عالماً أصولياً ثقة، صدوقاً (ت٤٢٥هـ)[٥].

وللقاضي عبدالوهاب شيوخ لايحصرهم العدّ، ولذلك سأكتفي بذكر مامرَّ لأعرّج على طلابه الذين أخذوا عنه العلم، فأذكر أبرزهم.

٤- تلاميذه:

١- محمد بن عبيدالله بن أحمد بن عمروس البزار البغدادي، كان شيخ المالكية في زمنه، وإليه انتهت رئاسة الفتوى في بغداد، كان فقيهاً مقرئاً أصولياً (ت٤٥٢هـ)[٦].

---

(١) ينظر: الديباج المذهب ٢/١٠٠؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/١٠٧؛ ومقدمة تحقيق الإشراف ١/٤١.

(٢) ينظر: الديباج المذهب /١٥٩.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق الإشراف ١/٤١-٤٢.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/١٨٦؛ وشذرات الذهب ٣/١٧٤.

(٥) ينظر: شذرات الذهب ٣/٢٢٩؛ وتاريخ بغداد ٧/٢٧٩.

(٦) ينظر: الديباج المذهب ٢/٢٣٨؛ وشذرات الذهب ٣/٢٩؛ وسير أعلام النبلاء ١٨/٧٣؛ والإتحاف ١/١١٠.

٢- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، صاحب المصنفات الكبيرة، كان خاتمة الحفاظ (ت٤٦٣هـ)[١].

٣- أبو محمد عبدالحق بن هارون السهمي الصقلي، شيخ المالكية في زمنه وهو الذي ناظر أبا المعالي إمام الحرمين، له كتاب (النكت والفروق لمسائل المدوّنة)، وكتاب (التهذيب الطالب) وغيرهما (ت٤٦٦هـ)[٢].

٤- أبو الفضل مسلم بن علي بن عبدالله بن محمد بن حسين الدمشقي، يعرف بغلام عبدالوهاب، واشتهر به لطول صحبته وخدمته، له مؤلف في الفروق الفقهية استعان على مادته بما كتبه شيخه القاضي عبدالوهاب. لم أقف على سنة وفاته[٣].

٥- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، الذي اشتهرت مؤلفاته في الآفاق كالمهذب، واللمع، والملخص في أصول الفقه، والمعونة في الجدل، والتبصرة، والتلخيص، وهو من كبار علماء الشافعية انتفع به خلق عظيم (ت٤٧٦هـ)[٤].

٥- فضائله وأخلاقه وشهادة العلماء له:

من خلال النظر في مؤلفات القاضي عبدالوهاب، وتتبع سيرته العلمية، يظهر للباحث جلياً أنه كان إمام المالكية في زمنه، وأكاد أقول: إنه جامع مذهب مالك؛ وكان واسع العلم، كثير الحفظ والرواية، فصيح اللسان، ذا بيان ومعرفة بما يقول، ذاباً عن مذهب مالك، قائماً بالحجة عليه، بصيراً بالرد على أهل الأهواء، وكان أديباً، وشاعراً مجيداً، جمع إلى ذلك صلاحاً تاماً، وورعاً وعفة، فعرف قدره الأكابر.

وكان الغالب على تكوينه هو الفقه وأصوله، والجدل، والحديث، حتى بلغ مكانة عالية، شهد له علماء عصره ومترجموه بالإمامة فيها. ومؤلفاته -كما أشرت- تدل على

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٢٧؛ وتذكرة الحفاظ ٣/١٣٥؛ ووفيات الأعيان ١/٥٤.

(٢) ينظر: الديباج المذهب ٢/٥٦؛ وسير أعلام النبلاء ١٨/٣٠١.

(٣) ينظر: ترتيب المدارك ٤/٧٦٥.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٣/٣٤٩؛ وسير أعلام النبلاء ١٨/٤٥٢؛ ووفيات الأعيان ١/٢٢؛ وينظر: مقدمة كتاب المعونة ١/٢٥-٤٠.

صدق هذه الشهادة. وقد بلغ اهتمامه بعلمي الفقه والأصول أنه انتهت إليه رئاسة المذهب(١).

قال عنه الخطيب البغدادي: «ولم نلق أحداً من المالكيين أفقه منه»(٢).

وقال عنه السيوطي: «أحد الأعلام، وأحد أئمة المالكية المجتهدين في المذهب، له أقوال وترجيحات»(٣).

وقال عنه ابن بسام: «كان أبو محمد في وقته بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، وهو أحد من صرّف وجوه المذهب المالكي بين لسان الكناني، ونظر اليوناني، فقدّر أصوله، وحرر فصوله، وقرر جمله وتفاصيله، ونهج فيه سبيلاً كانت قبله طامسة المنار، دارسة الآثار، وكان أكثر الفقهاء ممن كان أقرب سنداً، وأرحب أمداً، قليل مادة البيان، كليل شباة اللسان، قلما فصّل في كتبه غير مسائل يلقفها ولا يثقفها، ويبوبها ولا يرتبها، فهي متداخلة النظام، غير مستوفاة الأقسام، وكلهم قلّد أجر مااجتهد، وجزاء مانوى واعتقد»(٤).

وكان نبوغه في الفقه والأصول قد تبعه نبوغ في الخلافيات والجدل، وقدرة على المناظرة في الخلافيات، شهد معاصروه له بذلك(٥).

ذكر القاضي عبدالوهاب بنفسه في كتاب (المعونة) لاحدى مشاركاته في المناظرة، في مجلس السلطان بمدينة السلام سنة ٣٨٧هـ حول مسألة تولي المرأة القضاء مطلقاً، وذلك بحضور شيخه الباقلاني، قال القاضي عبدالوهاب: «لأن الغرض بها حفظ البيضة، وحماية

---

(١) ينظر: العبر في خبر من غبر ٣/١٤٩؛ وشذرات الذهب ٣/٢٢٣؛ ومقدمة تحقيق الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١/٦٧.

(٢) تاريخ بغداد ١١/٣١.

(٣) حسن المحاضرة /٣١٤.

(٤) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٢/٤/٥١٥.

(٥) ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي /١٦٨.

الجوزة، والذب عن الأمة، وجباية الخراج، وأموال المسلمين، وصرفها في وجوهها ... فلا يجوز أن تكون إماماً»[١].

كما شهد له مترجموه بأنه كان حسن النظر جيد العبارة، وأنه كان نظاراً ناصراً للمذهب ثقة حجة، نسيج وحده، وفريد عصره[٢].

وكان القاضي أبو بكر الباقلاني يعجبه حفظ أبي عمران الفاسي القيرواني[٣]، ويقول: «لو اجتمع في مدرستي هو وعبدالوهاب صاحب المعونة، لاجتمع علم مالك... وقال لهما: لو رآكما مالك لسُرّ بكما»[٤].

وقال ابن القيم عنه: «... القاضي عبدالوهاب إمام المالكية بالعراق، من كبار أهل السنّة...»[٥].

بناءً على ماتقدم نقول: إن القاضي عبدالوهاب البغدادي قد شغل الباحثين على مرّ العصور، منذ أن لمع نجمه في بغداد، وإلى أن توفاه الله في مصر، ذلك أن الرجل أدرك الفراغ الذي تركه علماء الفقه في زمنه، فأراد أن يملأه بكل دقة وأناة وبُعد نظر، وسعة علم، فهو شيخ فقهاء المذهب المالكي في عصره بلا منازع، شهد له المتقدمون والمتأخرون.

٦- توليه القضاء:

القضاء بالحق من أقوى الفرائض، وأشرف العبادات، ومامن نبي من الأنبياء إلا وأمره الله تعالى بالقضاء، وأثبت لآدم اسم الخليفة، وقال لنبينا عليه الصلاة والسلام ﴿ **وَأَنِ احْكُمْ**

---

(١) المعونة على مذهب عالم المدينة ٣/١٥٠٧؛ وينظر: مقدمة تحقيق الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١/٦٩.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ١١/٣١؛ والديباج /١٥٩؛ ومقدمة تحقيق الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١/٧٩.

(٣) أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي الحجاج، سكن القيروان، وصار رئيساً للعلماء، ورحل إلى المشرق فتتلمذ على الباقلاني، أخذ عنه الناس من المغرب والمشرق توفي سنة (٤٣٠هـ)، ينظر: الديباج المذهب ٢/٣٧٧.

(٤) الديباج المذهب ٢/٣٣٨؛ وترتيب المدارك ٧/٢٤٦.

(٥) اجتماع الجيوش الاسلامية /٥٨.

بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾(١)، وقال لداود -عليه السلام- ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾(٢)، ولأن فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإظهار الحق، وإنصاف المظلوم من الظالم، وإيصال الحق إلى مستحقه، ولأجل هذه الأشياء شرع الله تعالى الشرائع، وأرسل الرسل -عليهم الصلاة والسلام-، لكنه أمر خطير قلّ من يسلم منه، فهو يحتاج إلى ملكة فقهية عالية. وقد تحققت هذه الملكة في القاضي عبدالوهاب المالكي، حيث كان متمكناً من الترجيح بين أقوال الإمام مالك و بعض أصحابه، فكان يميز أصح الأقوال من غيرها ويحررها، و كان قادراً على تخريج الأحكام على قواعد الإمام، ولديه الكفاءة في معرفة أصول الاستنباط، بل هو متمكن من تخريج الوجوه الفقهية على قواعد إمامه الكلية، وإلحاق الشبيه بالشبيه من الفروع، والتمييز بين المتشابهات بإبداء الفروق والموانع.

لهذا تولى القاضي عبدالوهاب القضاء في بادرايا(٣) وباكسايا(٤)، وذكر صاحب الذخيرة أنه ولي القضاء بمدينة أسعرد(٥). وقال القاضي عياض: إنه تولى قضاء الدينور(٦). وجاء في الديباج المذهب: أنه تولى القضاء في مصر حتى توفي بها(٧).

٧- رحلته إلى مصر ووفاته:

لم يذكر المترجمون للقاضي عبدالوهاب سبب انتقاله من بغداد، إلا أن بعضهم ذكر أنه بسبب ضيق الحال، وذكر بعضهم أن الذي دعاه لمغادرة بغداد أنه تكلم على الإمام الشافعي -رحمه الله- بكلام وخاف عاقبة كلامه، قال القاضي عياض: ويقال: إن سبب

(١) سورة المائدة / ٤٩.

(٢) سورة ص /٢٦.

(٣) قرية من قرى العراق قرب البندنيجين، في نواحي واسط، ينظر: معجم البلدان ١ /٣١٦.

(٤) بلدة كذلك في العراق قرب البندنيجين. ينظر: معجم البلدان ١ /٣٢٧.

(٥) وهي بلدة في جنوب العراق. ينظر: تقويم البلدان /٢٨٩.

(٦) مدينة في العراق بين الدينور وهمدان على حدود إيران. ينظر: معجم البلدان ٢ /٥٤٥.

(٧) ينظر: الديباج المذهب ٢ /٢٦؛ وينظر: مقدمة تحقيق المعونة ١ /٣٨.

خروجه من بغداد قصة جرّت له الكلام عن الشافعي فخاف على نفسه، وطُلب فخرج فاراً عنها[١].

وعلى كل حال فقد اختار القاضي عبدالوهاب مصر ليرحل إليها من بغداد، بعد أن ضاقت به الحال، حتى إنه لم يجد فيها قوت يومه[٢]، ولذلك توجه إلى مودعيه من أهل بغداد وقال لهم: (والله ياأهل بغداد لو وجدت عندكم رغيفين كل غداة وعشية ماعدلت ببلدكم بلوغ أمنية، والخبز عندكم يومئذ ثلاثمائة رطل بمثقال)[٣]. وأثناء رحلته نزل بدمشق وكان له بها تلاميذ، ومرّ بمعرّة النعمان، فاستضافه المعرّي، مما يدل على أن شهرة هذا الفقيه قد تجاوزت الآفاق. وقد وصل مصر في فترة حرجة، تتسم بالتضييق على المذاهب السنيّة، وخاصة المذهب المالكي، الذي انقطع سنده في مصر منذ دخول الفاطميين سنة ٣٥٨هـ، فسعى القاضي عبدالوهاب لإحياء معالم المذهب المالكي بمواصلة الجهد الذي كان عليه ببغداد من التدريس والتأليف.

وقد وجد القاضي بمصر حظوة كبيرة من الناس، فأنزلوه منزلته وأحلّوه قدره، فكان ذلك أدعى إلى استقراره بمصر، قال ابن بسام في الذخيرة: «واستقر أبو محمد بمصر فحمل لواءها، وملأ أرضها وسماءها، واستتبع سادتها وكبراءها»[٤].

ورغم قصر المدة التي أقام فيها بمصر، التي لم تتجاوز أشهراً حسب ذكر بعض المصادر، فقد أثمر جهده العلمي، فتولى القضاء توطيداً جديداً للمذهب المالكي بمصر، وترسيخاً أكثر لمنهج المدرسة البغدادية، وتكويناً لمجموعة من التلاميذ الذين حملوا لواء المذهب من بعده[٥].

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق الإشراف ١/١٣٥.

(٢) وفيات الأعيان ٢/١٠٤.

(٣) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٤/٥١٦، وهذا الخبر يحتاج إلى إعادة نظر، فتلك العصور التي كان يكرم فيها العلماء يعجز أهل بغداد عن رغيفين في اليوم! أمر غريب، يتنافى مع كرم العراقيين أيام الشدة فكيف بأيام الرخاء؟

(٤) الذخيرة ٢/٤/٥١٦.

(٥) ينظر: مقدمة تحقيق الإشراف ١/٨٤.

وتذكر المصادر أن نية القاضي عبدالوهاب كانت في المواصلة إلى المغرب، ليستقر بالقيروان، وذلك لأن أبناء الشيخ أبي محمد بن أبي زيد كانت قد انعقدت بينه و بينهم صلة، بسبب شرحه تآليف أبيهم، وأرسلوا إليه مالاً كثيراً، ودعوه للقدوم إليهم. لكنه لم يصل المغرب، فعاجلته المنية. وكان سبب وفاته أن مرض من أكلة أكلها، فذكر أنه كان يتقلب ويقول: «لا إله إلا الله، عندما عشنا متنا»(١)، فمات رحمه الله سنة ٤٢٢هـ، وكان عمره ستين عاماً، وقد قال للأمير الذي أعانه على مطالبه عند احتضاره: «جزاؤك عندي أن أشكرك عند ربي بعد موتي»(٢). ودفن بالقرافة(٣)، قرب منبر الإمام الشافعي -رحمه الله- وأطبق عليه الحزن في جميع بلاد المسلمين آنذاك، فرحمه الله رحمة واسعة.

٨- أدبه وشعره:

الشعر هو الكلام الموزون المقفّى، في تعريف العروضيين، أما المحققون من الأدباء فيرون أن الشعر هو الكلام الفصيح الموزون المقفّى، المعبّر غالباً عن صور الخيال البديع(٤).

وقد ذكرت المصادر التي ترجمت للقاضي عبدالوهاب أنه كان أديباً شاعراً(٥)، وأن له من الشعر مايروق العيون، ويفوق المنثور والموزون:

قال الشيرازي: «وكان فقيهاً شاعراً متأدباً».

وقال ابن خلكان: «كان فقيهاً أديباً شاعراً».

وقال ابن كثير: «وله أشعار رائقة».

وقال الذهبي: «وله شعر حسن».

---

(١) ترتيب المدارك ٧/٢٢٧.

(٢) الوفيات، لابن قنفذ /٢٣٣-٢٣٤.

(٣) شذرات الذهب ٣/٢٢٤.

(٤) ينظر: جواهر الأدب ٢/٢٣.

(٥) ينظر: الإتحاف ١/١٢٠.

وقال ابن بسام: «وقد وجدت له شعراً معانيه أجلى من الصبح، وألفاظه أحلى من الظفر بالنجح»(١).

وعلى كل حال فالقاضي عبدالوهاب كانت له أشعار لطيفة كما ذكر المترجمون له، بعضها في النقد الاجتماعي، وبعضها في وصف حاله من ضيق العيش، وبعضها في التذمر من مقابلة الناس لحسن معاشرته بالأذى، وبعضها في وصف شوقه إلى بغداد، وإلى أحبته بها، وبعضها في الحكم، استحسنها نقاد الصنعة الأدبية.

وقد مر بنا أنه في رحلته مرّ بأبي العلاء المعري وأنه ضيّفه، وقال المعري:

والمالكي ابن نصر زار في سفر ... بلادنا فحمدنا النأي والسفرا

إذا تفقه أحيا مالكاً جدلاً ... وينشر الملك الضليل إن شعرا

قال عبدالله كنون: (وكفى بها شهادة لشاعرية هذا الفقيه من أبي العلاء فيلسوف الشعراء)(٢).

وقال ابن الجوزي وهو يذكر وفيات سنة ٤٢٢هـ:

عبدالوهاب بن علي بن نصر أبو محمد المالكي، كان فقيهاً على مذهب مالك، وولي قضاء بادرايا وباكسايا، وخرج من بغداد لإضافته، فحصل له مال كثير من المغاربة، ومات بها (أي في تلك السنة) في شعبان، وقال شعراً يتشوق فيه إلى بغداد:

سلام على بغداد في كل موقف ... وحق لها مني سلام مضاعف

فوالله مافارقتها عن قلى لها ... وإني بشطيْ جانبيها لعارف

ولكنها ضاقت عليّ بأسرها ... ولم تكن الأرزاق فيها تساعف

فكانت كخل كنت أهوى دنوّه ... وأخلاقه تنأى به وتخالف(٣)

وذكره ابن بسام في الذخيرة وقال: «كان بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، وقد وجدت له شعراً أجلى من الصبح، وألفاظه أحلى من الظَّفَر بالنُّجحْ، ونبت به بغداد كعادة البلاد بذوي فضلها، وكحكم الأيام في محسني أهلها، فودّع ماءها وظلّها، وحدثت أنه

(١) ينظر: المصدر السابق ١ / ١٢٠ نقلاً عن الذخيرة لابن بسام.

(٢) أدب الفقهاء / ٤٢؛ وينظر: مقدمة تحقيق الإشراف ١ / ٨١.

(٣) المنتظم ١٥ / ٢١٧؛ وشذرات الذهب ٥ / ١١٣.

شيّعه يوم فصل عنها من أكابرها وأصحاب محابرها جملة موفورة، وطوائف كثيرة، وأنه قال لهم: لو وجدت بين ظهرانيكم رغيفين كل غداة وعشية ماعدلت ببلدكم بلوغ أمنية»(١).

وهذه المقولة التي نسبت إليه في أنه خرج من بغداد لعدم حصوله على رغيفين كل يوم، قد شاعت على ألسنة المؤرخين لهذا الرجل ونقلها قوم عن قوم، وما أظنها إلا منحولة عنه، وذلك لأمور:

الأمر الأول: أنني أعتقد أن بغداد قد حلّ بها في تلك السنة التي خرج فيها من الفتن ماتناول العلماء والعامة، والذي يقرأ في المنتظم لابن الجوزي يظهر له أن ماجرى من الحوادث مايشيب له الولدان ويجعل الحليم حيران، قال ابن الجوزي وهو يتحدث عن سنة ٤٢١هـ: « ... وفي يوم الجمعة لثمان بقين من ربيع الأول تجددت الفتنة ... ومنعت الصلاة، ونقبت دار المرتضى، فخرج منها مرتاعاً منزعجاً ... ولما كان من الغد اجتمع عامة أهل السنّة، في الجانبين، وانضاف إليه كثير من الأتراك، وقصدوا الكرخ، فأحرقوا وهدموا الأسواق ... وفي ليلة الأحد لثمان بقين من ربيع الآخر كبس قوم من الدعّار المسجد الجامع ببراثا، وأخذوا مافيه من حصر وسجادات، وقلعوا شبّاكه الحديد، وزاد الاختلاط في هذه الأيام، وعاد القتال بين العوام ...»(٢).

فالاضطرابات التي سادت في البلد لم تجعل لأهلها مستقراً، ولعل هذا من أسباب خروج القاضي عبدالوهاب رحمه الله.

الأمر الثاني: أن الذي يعرف أهل العراق في كرمهم وسخائهم وإكرامهم للضيف، وإكرامهم للعلماء، ليستبعد هذا الأمر كثيراً، فأهل العراق في أيام الحصار الشديد يبيع أحدهم حصير البيت ليكرم ضيفه، ويبيع نافذة الحجرة، ويسد مكانها باللبن، ليكرم بها طلبة العلم، فكيف بعالم إمام يخرج بسبب عدم وجود الرغيف؟!

الأمر الثالث: بالإضافة إلى ماحل من الاضطرابات في البلد، فإن الخصومات بين المالكية والشافعية آنذاك قد أقلقت على القاضي عبدالوهاب مضجعه، وهو الذي قد نال من الإمام الشافعي على ماتذكره بعض المصادر، وكان للشافعية سطوة في البلد.

---

(١) شذرات الذهب ٥/١١٣.

(٢) المنتظم ١٥/٢١٧ ومابعدها.

كل هذه الأسباب جعلت القاضي عبدالوهاب لا يستقر له قرار.

الأمر الرابع: وهو السبب البارز الذي قد يكون له أثر كبير، هو أن أهل المغرب أرسلوا له الرسائل يستقدمونه إليهم، ويمنونه بالكرم والعطاء، فخرج بنية الوصول إلى الأندلس كما ذكرنا، ولكن عاجلته المنية في مصر فمات بها، رحمه الله.

وسوف أتناول شعر القاضي عبدالوهاب، لأبين أنه كان شاعراً مجيداً، وأديباً لايشق له غبار، فخياله واسع، وهو يزاوج في شعره بين المعنى الشريف، واللفظ البديع، وأستطيع أن أقسم شعره حسب الآتي:

١- شعر الحكمة:

أورد القاضي عياض -رحمه الله- شعراً له، قاله بعد أن ودعه أهل بغداد، فالقى بهم كلمته ثم قال:

لاتطلبن من المحبـــــوب أولاداً ولا الشراب لتسـقي منه ورّاداً(١)

ومن يروم من الأرذال مكـــرمة كمن يوتد في الأتبان أوتـــاداً(٢)

انظر إلى شعر الحكمة الرائع، الذي يتضمن حكماً صحيحاً مسلّماً به.

والمثل مرآة تريك أحوال الناس، وتقف بك على أخلاقهم، والملاحظ أن شعر الحكمة يكون مقطوعات قصيرة تتضمن نصائح مقبولة، تنم عن تجربة صحيحة يمليها عليك الطبع بلا تكلف ولا عناء.

٢- التلهف:

ومما قاله يتلهف على أمور فاتته قوله:

يالهف نفسي على شيئين لو جمعـا عندي لكنت إذن من أسعد البشـر

كفـاف عيش يقيني كـل مســـألة وخدمة العلم حتى ينقضي عمـري(٣)

---

(١) لعل الصواب (ورّادا) حتى يستقيم وزن البيت.

(٢) ترتيب المدارك ٧/٢٢٣.

(٣) الذخيرة ٥ /٥٢٩.

وهو مع لهفته هذه يتمنى مالاً يسيراً كفافاً ليخدم العلم. فما أروع حياة طالب العلم والمشتغل فيه، إنها حياة الأنس والسكينة.

٣- النقد المعلّل:

وتراه ينتقد الواقع بأبيات ترقص منها القلوب، وتطرب لحلاوتها الألباب، وذلك لبراعة معناها وحُسن أسلوبها قال:

متى يصل العطاش إلى ارتـــواء … إذا استقت البحار من الركايـــا

ومن يثني الأصاغر عن مـــــراد … وقد جلس الأكابر في الزوايـــا

وإنَّ ترفع الوضــــــعاء يومـــاً … على الرفعاء من إحدى الرزايـــا

إذا استوت الأسافل والأعـــالي … فقد طابــت منادمــة المنايـــــا[١]

إنه نقد لاذع يذكر علّته، تتخلله الحكمة الخفية للمجتمع الذي أخذ منحىً على غير ماينبغي أن يكون.

٤- وصف سَفَرِه:

وأورد له ابن بسام في الذخيرة مجموعة من الأشعار، منها مايصف سفره، وتاريخها، يقول القاضي عبدالوهاب:

قطعت الأرض في شهري ربيع … إلى مصر وعدت إلى العـــــراق

فقال لي الحبيب وقد رآنـــــي … ســــــبوقاً للمضمّرة العتـــاق

ركبت على البراق فقلت كــلا … ولكني ركبــت على اشـــــتياقي[٢]

هو يصف السفر، بشعره ذي الخيال الواسع، والتشبيه الحسن، فما أجمل قوله: (ولكني ركبت على اشتياقي).

(١) وفيات الأعيان ٢/١٠٦.

(٢) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٥/٥٢٨.

٥- شعر الشوق والحنين:

وهو أكثر شعره، فقال يتشوق إلى بغداد في قصيدة طويلة نقتطف منها:

خليليّ في بغداد هـل أنتـما ليا   على العهد مثلي أم غدا العهد باليا

وهل أنا مذكور بخير لديكمـا   إذا ماجرى ذكر بمن كان نائيـا

وهل ذرفت عند النوى مقلتاكما   عليّ كما أمسى وأصبح باكيـا

وكم قائل لو كان ودّك صادقـا   لبغداد لم ترحل، فكان جوابيـا

يقيم الرجال الأغنياء بأرضهـم   وترمي النوى بالمعسرين المراميـا

وماهجروا أوطانهم عن ملالـة   ولكن حذاراً من شـمات الأعاديـا(١)

انظر إليه، فكأنّ الألفاظ تتحاسد في التسابق إلى خواطره، والمعاني تتغاير في الانصباب على أنامله، فكلامه أكاليل در، نظمها في زمام البراعة، يستخرج بها ودائع القلوب.

٦- البكاء والغربة:

قال ابن خلكان وهو يذكر نماذج من شعره فمن ذلك يقول:

أهيم بذكر الشرق والغرب دائمـاً   ومالي لاشرق البلاد ولا غـرب

ولكن أوطانـاً نـأت وأحبـة   فعدت متى أذكر عهودهم أصْـبُ

ولم أنس من ودعت بالشط سـمرة   وقد غرّد الحادون واشتغل الركـب

أليفان هذا سـائرٌ نحو غـربة   وهذا مقيمٌ سار من صدره القـرب

أترى هذا الاستعداد الفطري؟ الذي نمّي وصقل بالتربية والمران؟ ويبدو أن القاضي عبدالوهاب لديه مايؤهله لأن يكون شاعراً منذ سن الطفولة، وإلا فما بال هذا الشعر الذي هو أرق من النسيم وأطيب من شذى الورد.

---

(١) المصدر السابق ٤/٥٢٧؛ وينظر: مقدمة تحقيق المعونة ١/٣٠.

٧- شعر الهزل:

ومما ذكره ابن خلكان وغيره من شعر الهزل قوله وهو يحن إلى بغداد:

بغداد دار لأهـــل المال طيبـــة   وللمفاليس دار الضنك والضيـق

ظللت حيران أمشي في أزقتهـا   كأنني مصحف في بيت زنديـق[١]

٨- شعر الغزل:

ومن الشعر الذي ذكره معظم أصحاب التراجم للقاضي عبدالوهاب شعر الغزل، الذي يتغزل به بلغة الفقه والقضاء، ويأتي به بالمرقص المطرب قوله:

ونائمــة قــبّلتــهــا فــتنبــهت   وقــالت تعــالوا واطلبــوا اللصّ بالحــدّ

فــقلت لهــا إني فــديتك غــاصبٌ   ومــاحكمــوا في غــاصب ســوى الردّ

خــذيهــا وكــفي عن أثيم ظلامــة   وإن أنت لم ترضي فــألفــاً على العــدّ

فـقــالت قــصــاصٌ يشــهــد العــقل أنه   على كــبــد الجــاني ألذُّ من الشــهــد

فبــاتت يميني وهي هميــان خصــرها   وبــاتت يســاري وهي واسطة العــقــد

فــقــالت ألم أخــبــر بأنك زاهد   فـقلت بلى مــازلت أزهد في الزهد[٢]

إن هذا الشعر لتطرب الألباب لحلاوة ألفاظه، وبراعة معانيه، وحسن أسلوبه، وهو القاضي عبدالوهاب الذي يخشى الله ويخافه، لكنه الشعر الذي يبين فيه لغة الفقهاء في الغزل، لا أنه يتحدث عن واقع وقع -معاذ الله-، ولكنه البيان الذي يسحر العقول، وإن من البيان لسحراً.

---

(١) وفيات الأعيان ٢/١٠٥.

(٢) المصدر السابق ٢/١٠٥؛ ومن غزل الفقهاء /١٥.

الفصل الثاني

عصر القاضي عبدالوهاب

عاش القاضي عبدالوهاب جُلّ حياته في بغداد، حينما كانت مهداً للعلماء، ومقراً للفقهاء، وموطناً للمحدثين، ففيه بزغ نجم أبي حنيفة النعمان وصاحبيه أبي يوسف ومحمد ابن الحسن الشيباني، ومنه ظهر عبدالرحمن بن مهدي، وحماد بن زيد، ومنه نشأ وترعرع الإمام الجليل أحمد بن حنبل الذي كان مفخرة للمسلمين، وفيه بزغ نجم القاضي عبدالوهاب، إمام المالكية في بغداد.

كان العراق موطن علم وعلماء، وموطن فقه وفقهاء، مؤهلين للدرس والإفتاء، قادرين على التخريج والاستنباط.

وكان العصر العباسي قد احتضن العلماء ليصبح المركز العلمي الأول في العالم الإسلامي، فاستقطب رجال العلم والفكر والأدب من كافة الأمصار الإسلامية ليجعلوا بغداد عاصمة الخلافة آنذاك.

جاء في كتاب (تاريخ بغداد) : أن المأمون لما دخل بغداد وقر بها قراره أمر أن يدخل عليه من الفقهاء والمتكلمين وأهل العلم جماعة يختارهم لمجالسته، واختير له من الفقهاء لمجالسته مائة رجل، فما زال يختارهم طبقة من طبقة حتى حصل منهم عشرة[١].

وبعد ظهور المجتهدين ابتدأ ازدهار الفقه المذهبي، وامتد هذا الازدهار قرابة قرنين من الزمن، ابتداءً من منتصف القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الخامس، وفي هذه الفترة نشط الفقه المذهبي واتسع مداه، وأصبح يمثل محور النشاط العلمي في ذلك الحين، ولم يعد الفقيه مطلقاً في اجتهاده، وإنما أصبح مقيداً بحدود المذهب الذي ينتمي إليه، وإذا مأأراد الاجتهاد فإن اجتهاده يجب أن لايخرج عن حدود الاجتهاد المذهبي[٢].

---

(١) ينظر: ضحى الإسلام ٢/ ٥٧

(٢) ينظر: المدخل للتشريع الإسلامي /٢٢٣ ومابعدها.

ولا يهمنا كثيراً أن نتوسع بدراسة الحالة السياسية أو العلمية في العصر العباسي الأول والثاني، إنما يهمنا أن نقف عند عصر القاضي عبدالوهاب الذي عاش في فترة مابين النصف الثاني من القرن الرابع وأوائل القرن الخامس حيث تلقى معارفه في إطارهما وتشكلت عقليته العلمية واستقام منهاجه.

ولم تذكر المصادر التاريخية التي تعرضت لشخصية القاضي عبدالوهاب أنه شارك في الحياة السياسية، بل كان بعيداً عن الحكام، يثبت ذلك الحالة المادية التي كان يعيشها، إلا أنه شغل منصب القضاء وهي وظيفة دينية علمية، وخاصة وهي خارج مدينة بغداد، مما جعله بعيداً عن الأحداث السياسية المتلاحقة، بعيداً عن الاضطرابات التي تناولت أرجاء بغداد حيث كثرت الاضطرابات فخرج منها مهاجراً. وسوف نتناول الحالة السياسية والعلمية التي عاش أثناءها القاضي عبدالوهاب لنرى مدى تأثير تلك الحالتين على نموّه واتساع مداركه، ولنرى كذلك المكانة التي كان يتبوؤها القاضي.

الحياة السياسية:

من المعروف أن السمة البارزة للحكم خلال فترة حياة القاضي عبدالوهاب هي ضعف الخلافة العباسية في بغداد، وقد تعاقب على بغداد خليفتان هما: الطائع لله، وهو أبو بكر عبدالكريم بن المطيع لله الفضل بن المقتدر(١)، وتذكر المصادر التاريخية أنه كان رجلاً صالحاً عالماً يولي العلماء اهتمامه، وقد تولى الخلافة بعد ميلاد القاضي عبدالوهاب بسنة. واستمر فيها إلى أن خلع سنة ٣٩٣هـ. فكانت مدة خلافته ثلاثين عاماً.

ثم جاء القادر بالله أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر جعفر بن المعتضد، الذي عرف بالزهد والعلم، فاستمر في الخلافة إلى أن توفي في السنة التي توفي فيها القاضي عبدالوهاب(٢).

---

(١) ترجمته في النجوم الزاهرة ٤/ ١٥٩؛ وتاريخ الخلفاء / ٤٠٥؛ وشذرات الذهب ٣/ ٣٧٦؛ وسير أعلام النبلاء ١٥/ ١١٨؛ والبداية والنهاية ١/ ٣٠٦-٣٠٩.

(٢) ينظر: الكامل في التاريخ ٧/ ٣٠٤؛ والبداية والنهاية ١٢/ ٩؛ وينظر: مقدمة تحقيق المعونة ١/ ١٩.

وتعطينا المصادر التاريخية عن شخصية القادر بالله معلومات طيبة، فهو حسن الطريقة، كثير المعروف، حليم كريم، يحب الخير وأهله، ويأمر به، وينهى عن الشر، ويبغض أهله، وكان من أهل الستر والديانة، وإقامة التهجد بالليل، وكثرة البر والصدقات، على صفة اشتهرت عنه وعرف بها عند كل أحد، مع حسن المذهب، وصحة الاعتقاد، وقد صنف كتاباً في الأصول على مذهب أهل السنّة، ذكر فيه فضائل الصحابة، وفضائل عمر بن عبدالعزيز، وأنكر على المعتزلة أفكارهم، وقولهم بخلق القرآن، وكان هذا الكتاب يقرأ في كل يوم جمعة في حلقات أصحاب الحديث، وجامع المهدي، ويحضر الناس سماعه، وكان يخرج من داره بزي العوام، ويزور قبور الصالحين، وقد عدّه ابن الصلاح من فقهاء الشافعية، وذكره في طبقاتهم(١).

والمعروف أن السلطة الحقيقية للحكم لم تكن للخلفاء العباسيين بل كانت للبويهيين، والأسرة البويهية تنسب إلى بويه بن قنا خسرو الديلمي، وكان علي بن بويه الذي لقب بـ(عماد الدولة) أحد قادة الديلم، ولكنه سرعان ماتملك البلاد، واستطاع هو وإخوته: الحسن الملقب بـ(ركن الدولة) وأحمد الملقب بـ(معز الدولة) استطاع الإخوة أن يستولوا على شيراز التي استقر فيها علي بن بويه وجعلها مركزاً لحكمه وعراق العجم، حيث استقر الحسن بن بويه، وكرمان والأهواز حيث استقر أحمد. وكان الأخوان الحسن وأحمد يدينون بالولاء لأخيهم الأكبر علي بن بويه؛ زحف أحمد بن بويه معز الدولة إلى بغداد سنة ٣٣٤هـ واستقبله الخليفة المستكفي بالله استقبالاً حافلاً وقلده أمير الأمراء، ومنحه وأخويه الألقاب، ولكن سرعان ماساءت العلاقة بين أحمد بن بويه والخليفة العباسي المستكفي حيث اتهم الخليفة بعمله في الخفاء على إزالته وإعادة الحكم للترك، فخلعه وبايع ابن عمه المطيع بالخلافة(٢).

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ١٣٨؛ والبداية والنهاية ١١/ ٣٠٨؛ والنجوم الزاهرة ٤/ ١٥٩، ١٠٥؛ وتاريخ الخلفاء/ ٤١١؛ وشذرات الذهب ٣/ ٣٢٦.

(٢) التاريخ العباسي والفاطمي، للعبادي/ ١٦٢-١٦٣؛ وينظر: عصر الدولتين الأموية والعباسية/ ٩٨٩٧.

وبتملك أسرة بني بويه على بغداد بدأ عهد جديد من عهود العصر العباسي سمي بالعصر البويهي، لم يكن حال الخلافة العباسية في العصر البويهي بأحسن من حاله في العصر التركي الذي سبقه، فبالرغم من أن مدة كل خليفة من خلفاء هذا العصر قد طالت إلا إنهم كانوا ضعافاً ليس لهم من الأمر شيء[١].

في هذه الفترة كان الصراع على أشده بين البويهيين والسنّة فكانت المواجهة تحتد في فترات، وذلك لما كان يسعى إليه البويهيون من إعلان معتقداتهم، فكانت المواجهة تصل في كثير من الأحيان إلى الصراع الدموي[٢].

ولقد استفاد القاضي عبدالوهاب من هذا الصراع الفكري، ووقف على مدارك الآراء، وساهم بدوره، باعتبار كونه سنياً، في رد الشبهات التي يوردها الشيعة البويهيون، سواء من خلال دروسه على طلبته، أو من خلال مؤلفاته. وفي كتابه «الإشراف» نجد مثلاً في المسألة (٢٢٥) رده على الشيعة في قولهم إن القرآن حمل على بعير عند المهدي المنتظر، وذلك أثناء رده على القائلين بأن البسملة آية من الفاتحة.

ثم إن الاضطراب السياسي جعل الناس يعيشون في تفاوت في العيش، فمنهم من كان يعيش في ترف، ومنهم من كان يعيش في فقر مدقع، فوجدت الفوارق الشاسعة بين الحكام وبين عامة الناس، الذين كانوا يعيشون في بؤس وفقر مدقع، إلا من اتصل منهم بالخلفاء والأمراء، ووقف ببابهم وكان في خدمتهم، وقد كانت حالة الفقر تشمل العلماء والأدباء في كثير من الأحيان، ويذكر الدارسون والمؤرخون القاضي عبدالوهاب كمثال من العلماء والأدباء الذين عاشوا في خصاصة وفقر، مما اضطره إلى مغادرة بغداد والخروج إلى مصر[٣]، كما يذكرون غيره من العلماء، ممن ضاقت بهم المعيشة في بغداد حتى كان الواحد منهم لايجد قوت يومه[٤].

---

(١) التاريخ الإسلامي لحسن إبراهيم ٣ / ٤٣-٦٣.

(٢) ينظر: ظهر الإسلام ١ / ١١٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١ / ١١٦ ومابعدها. غير أنني أتحفظ على أن القاضي عبدالوهاب قد أخرجه الفقر والعوز من بغداد، ينظر: الفصل الأول من هذا البحث.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ٧ / ٤٢٩؛ وفوات الوفيات ٢ / ٤١٩؛ والنجوم الزاهرة ٤ / ٤٣٦؛ وينظر: مقدمة تحقيق الإشراف ١ / ١٣.

وفي مصر التي هاجر إليها القاضي عبدالوهاب كان الحكم للدولة الفاطمية التي كانت تنازع الدولة العباسية في لقب الخلافة، وحاكمها أبو الحسن علي بن الحاكم بأمر الله، الملقب بالظاهر لإعزاز دين الله، ولقد نشأت هذه الحركة أولاً في المغرب على يد أبي عبدالله الشيعي، وهو رجل من أهل الكوفة يدعى الحسين بن أحمد بن زكريا، وكان قد انتقل بين اليمن والحجاز، و استقر أخيراً في المغرب حيث بدأ دعوته السلمية عام ٢٨٨هـ، واستمرت ثلاثة أعوام عمل خلالها على جذب الأنصار إليه، وخاصة في قبيلة كتامة البربرية، ثم كانت مرحلة الحرب التي استمرت حتى سقوط القيروان عاصمة دولة الأغالبة في يده وذلك عام ٢٩٧هـ.

ولما استقرت الأحوال بأبي عبدالله طلب زعيم الدعوة التي كان في الشام، وهو عبيدالله من ذرية عبدالله بن ميمون القداح الفارسي، وهو يزعم أنه من ذرية فاطمة - رضي الله عنها -، لذلك سمى دولته بالدولة الفاطمية، وادعى أنه المهدي، وقامت الدولة العبيدية في الغرب من عام ٢٩٨هـ إلى عام ٣٦١هـ. وانتقلت إلى مصر عام ٣٦٢هـ واستمرت إلى عام ٥٦٤هـ[١].

هذا هو الحكم الفاطمي الذي كان يحكم مصر أثناء قدوم القاضي عبدالوهاب إليها، إلا أنه نسب إلى القاضي رسالة وجهها إلى الخليفة وسماه في مطلعها بالمستنصر بالله[٢].

والمستنصر بالله هو أبو تميم معدّ بن الظاهر لإعزاز دين الله، ولي الخلافة بعد وفاة أبيه الظاهر، أي بعد وفاة القاضي عبدالوهاب بخمس سنين، وهذا يعني أنه لاتوجد معاصرة بين الرجلين، فتكون الرسالة إما غير صحيحة النسبة للقاضي عبدالوهاب، أو يكون راويها قد أخطأ في تسمية الحاكم أو غير ذلك[٣].

---

(١) ينظر: التاريخ العباسي والفاطمي للعبادي / ٢٢٤-٢٢٥؛ وينظر: عصر الدولتين الأموية والعباسية، د. علي الصلاَّبيّ / ١٠٠.

(٢) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٤ / ٥٢٠.

(٣) ينظر: التاريخ العباسي والفاطمي / ٢٢٧؛ ومقدمة تحقيق الإشراف ١ / ١٤.

وأما الوضع الديني والعلمي فقد كان يشير في اتجاه نشر الدعوة الفاطمية، بإقامة الدعاة لذلك، واتخاذ المساجد الكبيرة للاتصال بالناس وتلقينهم مبادئ الدعوة الفاطمية. ولكنهم بالمقابل منعوا صلاة التراويح في مصر، وضربوا رجلاً في مصر، وطيف به في شوارعها لأنهم وجدوا عنده كتاب (الموطأ) لمالك بن أنس رحمه الله. ومنعوا فقهاء المذاهب من التدريس، وفي سنة ست عشرة أمر الظاهر فأخرج من بمصر من الفقهاء المالكية وغيرهم(١). وقد أدى هذا إلى ضعف الحركة السنية، وضعف المذهب المالكي بالذات.

إلا أن الظاهر لإعزاز دين الله وقف على هذا الأمر مما دعاه إلى تعديل السيرة، وتليين الموقف مع الرعية، وإبداء بعض التسامح مع علماء المذاهب السنية، وذلك من خلال رسالته إلى القاضي عبدالوهاب، وقد سجّل له المؤرخون اختلاف سيرته عن والده الحاكم، الذي كان متعصباً شديد التعصب، وقاسياً على الرعية شديد القسوة فذكروا أن الظاهر كان عاقلاً سمحاً جواداً يميل إلى دين وعفة وحلم مع تواضع، أزال الرسوم التي حددها أبوه الحاكم إلى خير وعدل في الرعية، وأحسن السيرة، وكان كثير الصدقات منصفاً من نفسه، لا يدعي دعاوى والده وجده في معرفة النجوم وغيرها من الأشياء المنكرة(٢).

وعلى كل حال فقد وجد القاضي عبدالوهاب حظوة في مصر وعرف الناس قدره وأحلوه المنزلة التي تتناسب مع مكانته العلمية، قال ابن بسام في ذلك: (واستقر أبو محمد بمصر فحمل لواءها وملأ أرضها وسماءها، واستتبع سادتها وكبراءها)(٣).

الحياة العلمية:

بالرغم من الضعف والفوضى السياسة التي سادت ذلك العصر، فإن الثقافة والمعرفة والحياة العلمية قد نمت، وانتشرت انتشاراً واسعاً، وازدهر الفكر ازدهاراً كبيراً، فتعددت الدراسات الإسلامية في مختلف الفنون مما حدا بكثير من المؤرخين أن يصف هذه الفترة من التاريخ الإسلامي بالعصر الذهبي بالنسبة للثقافة الإسلامية، وأما أسباب هذا الازدهار، فهو

---

(١) ينظر: الخطط المقريزية ١/٣٥٥؛ وظهر الإسلام ١/١٩٢-١٩٧.

(٢) ينظر: النجوم الزاهرة ٤/٢٤٧,٢٥٥؛ والكامل ٨/١٠-١١؛ ومقدمة تحقيق الإشراف ١/١٥.

(٣) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ٢/٤/٥١٦. وقد وردت عبارة ابن بسام هذه في الفصل الأول.

تقريب الملوك والأمراء لبعض العلماء والأدباء، وتنافسهم في إكرامهم وضمهم إليهم، وكذلك انتشار المكتبات العامة، وإنشاء المدارس العامة والخاصة.

ولقد كانت بغداد وهي موطن ومنشأ القاضي عبدالوهاب، من أكبر المراكز الثقافية والفكرية سواء من برز فيها من العلماء والأعلام، أو من لجأ إليها من طلاب العلم الذين ينهلون من علومها ومواردها ليستفيدوا من تراثها الإسلامي، فانعكس ذلك على نفس القاضي عبدالوهاب الذي كان يلم بشتى أنواع العلوم والفنون.

نعم لقد كانت بغداد مركزاً عظيماً للرحلة العلمية، انطلاقاً منها واتجاهاً إليها، لطلاب العلم والمناظرات، والبحث عن كل جديد من أنواع المعرفة الدينية وغير الدينية. هذه الرحلة نشطت في بغداد منذ تأسيسها، واستمرت إلى عصر القاضي عبدالوهاب، وإلى مابعد ذلك. ولهذا فإن بغداد كانت عاصمة علمية، يمكن من خلالها رصد كل ماطرأ في الأمة من جديد العلوم والمعارف، وماحصل في هذه العلوم والمعارف من نمو وتطوير، ويكفي للوقوف على الحركة العلمية الضخمة، الاطلاع على كتاب (تاريخ بغداد)، الذي ترجم فيه صاحبه الخطيب البغدادي للخلفاء، والملوك، والأمراء، والوزراء، والأشراف من علية الناس، وسائر طبقات حملة العلم، من النحاة، والصرفيين، والبيانيين، واللغويين، والقراء، والمفسرين، والمحدثين، والمتكلمين من سائر النحل، والمنطقيين، والأصوليين، والمجتهدين، والفقهاء، والقضاة.....الخ، وذلك من تاريخ تأسيسها سنة ١٤٦هـ إلى وفاته سنة ٣٦٤هـ، وقد بلغ عدد المترجم لهم (٧٨٣١)، ولقد كان القاضي عبدالوهاب علماً من أعلام بغداد الذين غلبت عليهم العلوم الشرعية، وتخصصوا في جانب منها وهو الفقه وأصوله[١].

على أنه لانغفل ماقامت به المذاهب الأربعة من دور كبير في أن سيطرت على الساحة الفقهية بجملتها، وعُدّ غيرها مذاهب مندرسة، قال ابن خلدون: «ووقف التقليد في الأمصار عند هؤلاء الأربعة، ودرس المقلدون لمن سواهم، وسدّ الناس باب الخلاف وطرقه، لما كثر تشعب الاصطلاحات في العلوم، ولما عاق عن الوصول إلى رتبة الاجتهاد، ولما خشي من

---

(١) ينظر: النجوم الزاهرة ٤ /٢٤٧، ٢٥٥؛ والبداية والنهاية ١٢ /٣٩.

إسناد ذلك إلى غير أهله، ومن لا يوثق برأيه ولا بدينه، فصرحوا بالعجز والإعواز، وردوا الناس إلى تقليد هؤلاء»[١].

على أنه لم يعدم بعض هذه المذاهب المندرسة في هذا القرن من عالم نابغ منتصر لها، ومنتصب ببغداد للإفتاء بأقوال أئمتها ومحتج لها، كما أن أقوالهم لم تندثر على مستوى البحث العلمي، والمقارنات الفقهية، بل كانت حاضرة في مجالس ومصنفات علم الخلاف، وماكتاب الإشراف الذي ألفه القاضي عبدالوهاب إلا واحداً من هذه الكتب التي ضمت تلك المقارنات[٢].

---

(١) مقدمة ابن خلدون /٤١٣.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ١٠/٤٦٦؛ ومقدمة تحقيق الإشراف ١/٢٢.

الفصل الثالث

المدارس الفقهية:

نشأتها، مناهجها، أسباب انتشارها، المدرسة العراقية ومميزاتها:

قبل الحديث عن نشوء المدارس الفقهية أود أن أبيّن أن الاختلاف في المناهج لم يكن في ذات الدين، ولا في لب الشريعة، بل هو اختلاف في فهم بعض نصوصها، وفي تطبيقات كليات الشريعة على فروعها، وكل المختلفين في القضايا الاجتهادية مجمعون على تقديس نصوص القرآن الكريم والسنّة المطهرة. وأقوالهم المختلفة في الفروع كمثل أغصان الشجرة تتشعب وتتفرع، والأصل واحد. ثم إن الفقهاء مادعوا الناس إلى اتباعهم دون غيرهم، بل دعوا إلى اتباع الدليل الذي يوصل إلى الحق، ولو خالف أقوالهم. لأن هذا الاختلاف قد فتح قرائحهم ليتركوا ميراثاً ضخماً من الدراسات الفقهية والأصولية(١).

من أسباب اختلاف الفقهاء:

من الطبيعي جداً أن يختلف الفقهاء في أحكام الشرع الاجتهادية، وذلك لأسباب عدة منها:

١- إن أكثر نصوص الأحكام في القرآن الكريم والسنّة ليست قطعية الدلالة على المراد منها، بل كثير منها ظنية الدلالة قد تحتمل معنيين أو أكثر.

٢- إن السنّة لم تكن مدوّنة، ولم تجتمع الكلمة على مجموعة منها، لينتشر هذا الإجماع بين المسلمين، ولتكون مرجعاً لهم على السواء، بل كانت تتناقل بالرواية والحفظ، وربما علم المفتي في مصر مالا يعلمه المفتي في دمشق، وكثيراً ماكان يرجع بعض المفتين منهم عن فتواه، إذا علم من الآخر سُنة لم يعلمها.

٣- إن البيئات التي يعيشون فيها مختلفة، والمصالح والحاجات التي يشرّعون لها

---

(١) ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية ١/٣٠١.

متفاوتة، وبناءً على اختلاف البيئات اختلفت الأنظار في تقدير المصالح، والبواعث على تشريع الأحكام[١].

تباينت لذلك مناهج الفقهاء، واختلفت آراؤهم في الاستنباط الفقهي، في كون المصدر دليلاً أو غير دليل، وفي ثبوت الدليل أو عدم ثبوته، وهل الراوي الذي روى الحديث ثقة أو أنه غير ثقة؟، وكيف يتم الترجيح إذا تعارضت النصوص، وهل النص المعتمد عليه مطلق أو مقيد؟ وهل الأمر الذي ورد فيه النص يدل على الفور أو التراخي؟ وهل يدل على الوجوب أو الندب أو الإباحة؟ وكان للعرف دور كبير في تباين الآراء، وكذلك فإن الاستعداد الشخصي ومدى توافر ملكة القياس والاستنباط له دور كبير في فهم النص وتفسيره، فهذه الأسباب كانت سبباً أوّلياً في تعدد المدارس الفقهية[٢].

والحق هو أن اختلاف الفقهاء سعة في الشريعة، ومرونة في الفقه، وثروة فكرية وتشريعية لايعرفها إلا من عايشها، ولم يكن اختلافاً بين حق وباطل، إنما هو وجهات نظر مختلفة، ناشئة عن اجتهاد في النصوص الظنية يؤجر صاحبه عليه، سواء أصاب أم أخطأ، وهو يختلف عن الاختلاف في العقيدة من حيث الجدل والمناظرة[٣]، فأجمع العلماء على جواز الجدال في الفقه والتناظر فيه، لأنه يحتاج إلى رد الفروع إلى الأصول، وتصحيح الأدلة ووجهات النظر؛ أما الجدال في العقيدة فلا يجوز[٤] لأنه يؤول إلى الانسلاخ من الدين.

لهذا كله نشأت المدارس الفقهية كمدرسة أبي حنيفة، ومدرسة مالك، ومدرسة الشافعي، ومدرسة أحمد بن حنبل عليهم الرحمة والرضوان. وصار لكل مدرسة أتباع، وقد سميت تلك المدارس الفقهية بالمذاهب الإسلامية، واقترنت بأسماء مؤسسيها، وكان لكل مدرسة اتجاه خاص، وأسلوب خاص، ومنهج مختلف عن منهج الآخر، من حيث الفروع والأصول. وسوف أذكرها مكتفياً بالمعالم الرئيسة لها فقط:

---

(١) المدخل للتشريع الإسلامي /١٤٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق /١٤٣.

(٣) ينظر: جامع بيان العلم وفضله /٣٣٢.

(٤) ينظر: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية /١٣٠.

١- مدرسة الإمام أبي حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ) في العراق:

ويعتبر مذهب أبي حنيفة من أكثر المذاهب الفقهية انتشاراً في الأمصار الإسلامية، فكانت له قوة تأثير، ولذلك ظهر في وقت مبكر.

وكان أبو حنيفة يأخذ بالكتاب أولاً ثم بالسنّة، ثم بأقضية الخلفاء، ثم بأقضية باقي الصحابة، ثم يقيس بعد ذلك، وقد عرف بالتوسع في الأخذ بالقياس والاستحسان، وبسبب هذا التوسع ثارت موجة من السخط ضده، وعابوا عليه، واتهموه بتقديم القياس على الحديث(١).

٢- مدرسة الإمام مالك، وسيأتي الحديث عنها بشيء من التوسع.

٣- مدرسة الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ):

وقد تتلمذ الإمام محمد بن إدريس الشافعي على الإمام مالك، فقرأ عليه الموطأ في مسكنه، وأخذ فقه محمد بن الحسن الشيباني في العراق، والتقى كبار الفقهاء في العراق، ولذلك كان مذهبه معتدلاً، يقدم السنّة على الرأي، ويدعم آراءه الفقهية بالحديث، وقد دوّن منهجه في الرسالة الشهيرة، ويقوم منهجه على الأخذ بالقرآن أولاً، ثم بحجية السنّة، وأنها مصدر تشريعي متكامل. وقد توسع في الأخذ بخبر الآحاد، مؤكداً ضرورة توافر شرطي العدالة والضبط في الراوي، واعتمد الشافعي الإجماع كمصدر تشريعي، إلا أنه لا ينعقد عنده إلا بإجماع العلماء جميعاً، بمعنى أنه يخالف شيخه مالكاً في أنَّ إجماع أهل المدينة لايكفي لإجماع الأمة(٢).

٤- مدرسة الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ):

وكان مثالاً للتضحية، و إماماً في القدوة الطيبة، تتلمذ على كثير من العلماء، ومنهم الإمام الشافعي، كان يعتمد على الحديث في فقهه، ويكره الرأي، ولا يعمد إلى القياس إلا قليلاً، إلا أنه وسّع من دائرة المعاملات، لأنه يرى أن الأصل في الأشياء الإباحة. وكان يعتمد النص ويقدّمه على ماسواه، ويعتمد على فتاوى الصحابة -رضي الله عنهم- إذا لم يعرف

(١) ينظر: المدخل للتشريع الإسلامي /٢٢٤-٢٢٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق/ ٢٦٣ ومابعده.

لها مخالف، ويقدم الحديث المرسل والضعيف على القياس، ويتوسع في الأخذ بالمصلحة المرسلة[١].

المدرسة المالكية ومنهجها الفقهي:

الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ):

كان يلازم علماء المدينة في سن مبكرة، فدرس على عبدالرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ)، وكان ابن هرمز من كبار العلماء الذين يدافعون عن السنّة في المدينة، وتعلم علم ربيعة، وكان من علماء الرأي في المدينة (ت ١١٧هـ)، وماجلس مالك للإفتاء حتى شهد له سبعون شيخاً بالعلم، والتف الناس حوله يسمعون منه الحديث والفقه، وكان منهجه في التدريس والفتيا أنه لايفتي إلا بما علم، ويفضل أن يستعمل كلمة أستحسن أو أكره، مؤكداً أن المسائل الاجتهادية لا يمكن الجزم بها، لأن كل اجتهاد قابل للخطأ، وماكان قابلاً للخطأ لايمكن الجزم به. وكان يلتمس الأدلة للدفاع عن وجهة نظره، وكان منهجه اجتهادياً متميزاً عن منهج الفقهاء الآخرين، فهو وإن كان يمثل مدرسة الحديث في المدينة، إلا أنه كان يأخذ بالرأي ويعتمد عليه أحياناً، كاستعماله الرأي والقياس فيما اتضح معناه من الحدود والكفارات مما لم يقل به علماء المذهب الحنفي[٢].

وكان الإمام مالك قد أسس مذهبه على منهجين:

الأول: يرى تقديم الأحاديث الصحيحة على العمل، أي تقديم السنّة المرفوعة على السنّة الأثرية.

وقد تزعم هذا المنهج تلاميذ مالك المدنيين، وعلى رأسهم ابن الماجشون عبدالملك ابن عبدالعزيز (ت٢١٢هـ)، وناصره فيه من المصريين ابن وهب (ت ١٩٧هـ)، ومن الأندلسيين ابن حبيب عبدالملك بن حبيب السلمي (ت ٢٣٨هـ)، وقيل (٢٣٩هـ)، وإن كان متأخراً.

---

(١) ينظر: المصدر السابق / ٢٨٢ ومابعده.

(٢) ينظر: المدخل للتشريع الإسلامي / ٢٥٠؛ وينظر: ندوة الإمام مالك (لمحة عن أصول الإمام مالك: ٢/ ٧٩).

الثاني: يرى اعتماد الأحاديث التي أيدها العمل وتقديمها، أي الفقه الذي اعتمد قبل كل شيء على السنّة الأثرية، ومايقتضي من مسايرة العمل، ومن اتخاذ عمل أهل المدينة عملاً مثالياً، ومفسراً للسنّة[١].

وقد تزعم هذا الاتجاه تلاميذ مالك من المصريين، وعلى رأسهم عبدالرحمن بن قاسم، ولقد حاول بعض متأخري المالكية التوفيق بين الاتجاهين، لكن هذه الجهود لم تغيّر الخط الذي رسمه لنا ابن القاسم[٢].

انتشر المذهب المالكي في بلاد كثيرة، لأنه يمثل الاتجاه الفقهي الأكثر أصالة وانتماءً وشكلاً، فهو اتجاه إيجابي ينسجم مع التطور الزمني انطلاقاً من التوسع في الأخذ بالمصالح، فظهر في الحجاز، وفي مصر في حياة الإمام مالك، وانتشر في تونس مدة سلطان أسد بن الفرات وكان مالكياً، وفي الأندلس كان المذهب المالكي صاحب السلطان[٣].

وفقه الإمام مالك -رحمه الله- وليد بيئة المدينة المنورة، التي تأثرت أولاً بسنة رسول الله ﷺ، فتأثر الفقه بعمل أهل المدينة، ولم يكن الإمام مالك ضيق الصدر بمنهج الرأي، ولم يكن بعيداً عنه، غير أن بيئة المدينة لم تكن لتدفعه إليه دفعاً، كما كانت بيئة العراق تدفع الفقهاء إليها.

ولقد كان للفقه المالكي تأثير كبير في الفقه الإسلامي، لأنه استطاع أن يعطي لمدرسة الحديث منهجاً علمياً، يقوم على أسس واضحة، سواء من حيث المصادر، أو من حيث وضوح المنهج، كما أن الاعتماد على عمل أهل المدينة قد أمدّ الفقه الإسلامي بكثير من الأحكام العملية، التي كانت قائمة في المدينة[٤].

وقبل أن أتحدث عن مدارس الفقه المالكي، لابد لي أن أذكر أبرز أعلام تلاميذ الإمام مالك، ثم أذكر أبرز كتب المذهب لنصل بعد ذلك إلى المدارس الفقهية المالكية.

---

(١) ينظر: ندوة الإمام مالك (لمحة عن أصول الإمام مالك ٢/ ٧٩).

(٢) ينظر: ندوة الإمام مالك (لمحة عن أصول الإمام مالك ٢/ ٧٩).

(٣) ينظر: تاريخ المذاهب الاسلامية / ٤٣٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق / ٣٠٤.

أبرز تلاميذ الإمام مالك:

إذا كان لنا أن نتناول بالذكر أصحاب الإمام مالك، فسوف نجدهم من الكثرة بمكان، وأنهم تفرقوا في الأمصار الإسلامية شرقاً وغرباً، فضلاً عمن آثر البقاء منهم في المدينة المنوّرة، أو طوّف في الأمصار، ثم مالبث أن عاد إلى قواعده، وكل منهم حامل لفقه مالك أينما حلّ، وحيثما ذهب، يعلمه ويرويه، ويعمل على نشره.

وليس من شك في أن كثرة تلاميذ الإمام مالك، وانتشارهم في الأصقاع الإسلامية كان سبباً رئيساً في انتشار المذهب، وغلبته على مذاهب أخرى، فضلاً عن نفوذ السلطان الذي كان يفرضه على الناس، مثلما حدث في تونس على يد المعز بن باديس، ومثلما حدث في الأندلس على يد هشام بن عبدالرحمن.

وإذا ماتتبعنا أصحاب مالك بعد وفاته إلى أين اتجهوا، وكيف استقروا، فسوف نجد فريقاً منهم استقر في المدينة، وهم: محمد بن إبراهيم بن دينار، وكان فقيه المدينة على أيام مالك (ت١٨٢هـ)، وعبدالعزيز بن أبي حازم (ت١٨٥هـ)، وعثمان بن عيسى (ت١٨٥هـ)، وغيرهم.

وأما الذين شرقوا من أصحاب مالك فمبلغ العلم أنهم اثنان فقط، وهما عبدالله ابن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ)، وأبو زكريا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري (ت٢٢٦هـ).

وكان لمصر نصيب جليل القدر من بين أصحاب مالك، فقد كان منها أعلم أصحاب الإمام، وعلى أيديهم انتشر المذهب على النحو الذي صار إليه وهم: عبدالرحمن بن القاسم (ت١٩١هـ)، وعبدالله بن وهب (ت١٩٧هـ)، وأشهب بن عبدالعزيز (ت٢٠٤هـ)، وعبدالله بن أعين (ت٢١٠هـ).

وأما من استقر من الأصحاب في إفريقية، ففي تونس استقر علي بن زياد التونسي (ت١٨٣هـ)، وعبدالله بن غانم الإفريقي (ت١٩٠هـ).

واستقر في الأندلس أبو محمد يحيى بن يحيى الأندلسي الذي نقل الموطأ إليها، وكان له دور كبير في نشر المذهب المالكي في قرطبة.

وهناك اثنان من أصحاب مالك المرموقين، عاشا جوّالين، الأول: أبو مصعب مطرف ابن عبدالله، وقد رحل إلى العراق، ثم عاد إلى الحجاز، وتوفي بالمدينة (٢١٤هـ)، والثاني: أسد ابن الفرات، وهو مولود بحرّان وتعلم بتونس، ثم رحل إلى الحجاز، فسمع من مالك، ثم رحل إلى العراق، فتفقه على محمد بن الحسن، ثم عاد إلى مصر، وسمع من ابن القاسم، ثم غزا صقلية ومات بها على أسوار سرقوسة (٢١٣هـ)[١].

وهؤلاء الأعلام سترد أسماء بعضهم عند ذكر المدارس الفقهية المالكية؛ أما أصحاب المدوّنات التي حفظت المذهب فهم:

١- عبدالرحمن بن القاسم (ت١٩١هـ):

هو بالنسبة لمذهب مالك كمحمد بن الحسن بالنسبة لمذهب أبي حنيفة، ويظهر فضله على المذهب في أن المدوّنة التي كتبها سحنون قد راجعها عليه وهو في مصر.

وكان عبدالرحمن بن القاسم أكبر أصحاب مالك، وقد طالت صحبته للإمام نحواً من عشرين سنة، وتلقى كذلك عن الليث بن سعد في مصر، ومسلم بن خالد الزنجي، وعبدالعزيز بن الماجشون في المدينة وغيرهم. ويعدّ ابن القاسم واضع اللبنة الأولى للمدوّنة، فقد تلقاها سحنون عنه، وراجعها عليه[٢].

٢- عبدالله بن وهب (ت ١٩٧هـ):

أحد أقرب أصحاب مالك إليه، فقد لزم مالكاً أكثر من عشرين سنة، وقضى حياته كلها طلباً للعلم، وسماعاً له، ولقبه الإمام سفيان بن عيينة بشيخ أهل مصر. سمع في مصر من الليث بن سعد وغيره، وسمع من العراقيين من سفيان الثوري، ومن الحجازيين من أصحاب الزهري. وشيوخه أكثر من أربعمائة شيخ.

---

(١) الأئمة الأربعة، د. مصطفى الشكعة /٤٢٣-٤٢٤.

(٢) ينظر: الأئمة الأربعة /٤٢٦.

عرف بكثرة رواية الحديث وكان يختلط عليه، وهو يقرر ذلك بنفسه في قوله:
«لولا أن الله أنقذني بمالك والليث لضللت»، مدحه الإمام مالك بقوله: «عبدالله بن وهب إمام»[١].

٤- أشهب بن عبدالعزيز القيسي (ت٢٠٤هـ):

وهو ثالث الصحاب الذين عاشوا في مصر بعد مالك، تتلمذ على الليث بن سعد ويحيى ابن أيوب الغافقي المصري، وابن ليهعة في مصر، وأخذ عنهم، وفي الحجاز أخذ عن سفيان ابن عيينة، والفضيل بن عياض، وأما ملازمته فكانت لمالك، رحل صوبه، ولزمه، وجلس إليه، وأخذ عنه من العلم ماأهله لأن يكون واحداً من أكبر أصحابه.

وكان أشهب نظير ابن القاسم في علمه وفضله، وكان الشافعي رحمه الله يقول عنه «مانظرت أحداً من المصريين مثله لولا طيش فيه». لجأ إليه سحنون عند مراجعته المدوّنة[٢].

أبرز كتب المذهب المالكي:

١- الموطأ:

ترك الإمام مالك كتباً كان لها كبير الأثر في الفقه الاسلامي من أهمها كتاب (الموطأ)، وهو من أقدم الكتب في الفقه الإسلامي، فهو يجمع بين الحديث والفقه، فيذكر الأحاديث الواردة في المسألة الفقهية الواحدة، ثم يذكر عمل أهل المدينة، وبعدها يعرض لآراء الصحابة والتابعين، ثم يعرض رأيه مبيناً ومرجحاً.

ولا يمكن اعتبار كتاب الموطأ كتاب حديث مجرد، بالرغم من اشتماله على الحديث والروايات، لأن الإمام مالكاً قد ساق تلك الروايات ولايقصد تدوينها، وإنما يقصد بيان الحكم الفقهي.

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٣/٣٦؛ والديباج المذهب /١٣٣.

(٢) ينظر: الأئمة الأربعة /١٣٠-١٣١.

ونظراً للأهمية البالغة التي لقيها كتاب الموطأ في الأوساط العلمية، فقد أراد الخليفة الرشيد أن يجعله قانوناً رسمياً، يلزم الناس بمقتضاه. غير أن الإمام مالكاً لم يوافق على هذا الرأي، لكيلا يكون فيه تضييق على الناس في الأمصار الإسلامية المختلفة(١).

٢- الأسدية:

ألّفها أسد بن الفرات، ونسبت إلى اسمه، وقد بدأها بالمسائل التي تلقاها من الإمام مالك، وقد استمع إليه وهو يروي الموطأ، كما استمع إليه وهو يجيب عما يوجه إليه من مسائل، وكان يكتب مايسمعه، ثم رحل إلى العراق، وتلقى فقه أبي حنيفة من محمد ابن الحسن، بأصوله وفروعه، فلما ترك العراق عاد إلى مصر، وكان الإمام مالك قد انتقل إلى رحمة الله، وكان أسد قد حمل كثيراً من المسائل التي اشتملت عليها كتب محمد ابن الحسن، فجمع موسوعة نفيسة تضم بين فقه العراق وفقه المدينة، ثم اتجه إلى ابن وهب، وكان أكثر أصحاب مالك صحبة له، ولكنه لم يجد لديه بغيته، فتركه، واتصل بأشهب، ولكنه لم يرتح إلى إجاباته الفقهية، لأنه كان كثيراً مايخالف شيخه مالكاً، وأخيراً وجد أسد ضالته في عبدالرحمن بن القاسم، أفقه أصحاب مالك، فصار يجيبه كما سمع من مالك، فإذا لم يكن واثقاً من مسألة رجح رأيه. جمع أسد هذه المسائل في سفر عظيم، وأسماه (الأسدية)، وغادر مصر متجهاً إلى القيروان حاملاً معه (الأسدية)، وترك نسخة منها لأهل مصر(٢).

٣- المدوّنة:

وهي في الأصل (الأسدية)، وكان سحنون قد تلقاها من أسد بن الفرات، ولكنه لم يكن يستريح إلى الكثير مما جاء بها، وخاصة ماكان منها مايجيب ابن القاسم عنه بإجابات غير شافية، كقوله في بعض المسائل: إخال، أو أظن... وما إلى ذلك، فارتحل سحنون إلى

(١) ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية /٢٠٤.
(٢) ينظر: الأئمة الأربعة /٤٣٦.

مصر حاملاً الأسدية، ولقي ابن القاسم، وكاشفه برغبته في أن يقرأها عليه، وأن يسقط منها ماكان ظناً، وماكان يشك في نسبته إلى مالك، وكان ابن القاسم من التقوى والورع وسعة الأفق كما ذكره المترجمون له، فاستجاب إلى رغبة سحنون، واستمع إليه مرة ثانية، وأجرى فيها من الحذف والتهذيب مااقتضته الأمانة العلمية، وفق ماأشار سحنون، ولم يكتف ابن القاسم بالمراجعة والتهذيب، بل أمسك بالقلم، وكتب إلى أسد وهو بالقيروان، أن عارض كتابك، أي: الأسدية، بكتب سحنون، فإني رجعت عن أشياء مما رويتها عني، إلا أن بعض أصحاب أسد ردوه عن مراجعتها، مما جعل كثيراً من الناس يعكفون على كتب سحنون، وينصرفون عن كتب أسد. ثم راجع سحنون المدوّنة لتكون مرجعاً للفقه المالكي(١).

وتعتبر المدوّنة نتاج ذلك التكامل بين المدرستين المدنية والعراقية، فهي تعبّر عن رأي الإمام مالك مع تأثرها بفقه العراقيين(٢).

٤- الواضحة:

ألفها عبدالملك بن حبيب الأندلسي (ت٢٣٨هـ)، رحل عبدالملك إلى المشرق سنة (٢٠٨هـ) والتقى بكثير من أصحاب مالك، في مصر بوجه الخصوص، وكان أشهر من بقي على وجه الأرض عبدالله بن الحكيم، وعبدالملك بن الماجشون، فسمع منهم وتتلمذ عليهم، وكان لهما أكبر التأثير على تفكيره العلمي، ونهجه الفقهي، ولما عاد إلى قرطبة سنة (٢١٦هـ)، ذاع أمره فقربه الأمير إليه، فقام بتاليف الواضحة التي تعتبر الأصل الثاني في الفقه المالكي. ومامن شك أن ابن حبيب كان قد حفظ المدوّنة وأتقنها، وقام باستخراج المعاني وبيان الأصول التي قامت عليها الفروع، ومن ثم كان مقصده المعاني دون الأحكام(٣).

---

(١) المصدر السابق / ٤٣٨.

(٢) المصدر السابق /٤٣٩.

(٣) ينظر: الأئمة الأربعة /٤٤٢.

٥- العتبية:

وتسمى المستخرجة والعتبية، وهي الأم الثالثة للفقه المالكي، ونسبت إلى مؤلفها محمد بن أحمد بن عبدالعزيز العتبي (المتوفى سنة ٢٥٥هـ). والعتبي تلميذ لسحنون، كما أنه تلميذ لعبد الملك بن حبيب. وسميت (المستخرجة) لأن ابن فرحون يقول عنه: «وقد ألف كتاباً اسمه: المستخرجة، أو العتبية: استخرجها من الواضحة لعبدالملك بن حبيب ... وكانت محل ثقة لدى الأندلسيين والإفريقيين». ويقول ابن حزم: «كان لها عند أهل العلم بإفريقية القدر العالي والطيران الحثيث»[١].

ويقول ابن خلدون عنها: (وكتب أهل الأندلس على العتبية ماشاء لهم أن يكتبوا مثل ابن رشد وأمثاله، ويقول: اعتمد أهل الأندلس كتاب العتبية وهجروا الواضحة)[٢].

٦- الموّازيّة:

وهي الأم الرابعة للفقه المالكي، مؤلفها عالم مصري من الإسكندرية هو محمد بن إبراهيم بن زياد (ت٢٦٩هـ)، كان يعرف بابن الموّاز، فنسبت إلى لقب مؤلفها. يقول عنها القاضي عياض: «هو أجل كتاب ألفه المالكيون، أصحه مسائل، وأبسطه كلاماً وأوعبه. وذكر أبو الحسن الفاسي كتاب الموّازيّة، ورجحه على سائر الأمهات. وقال: إن صاحبه قصد إلى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم في تصنيفه...»[٣].

٧- كتب القاضي عبدالوهاب، وسنتكلم عنها في موضعها.

مدارس الفقه المالكي:

تجاوزت شهرة الإمام مالك - في حياته- دار الهجرة والحجاز، إلى أقطار العالم

---

(١) ينظر: الديباج المذهب /٢٢٣.

(٢) ينظر: مقدمة ابن خلدون /٢٤٥؛ والأئمة الأربعة /٤٤٤.

(٣) ينظر: ترتيب المدارك ٢/٢٢؛ والأئمة الأربعة /٤٤٥.

الإسلامي، فغلب المذهب المالكي على أهل الحجاز، ومصر، وبلاد إفريقية، والأندلس، والمغرب الأقصى، وماجاوره من بلاد السودان. وظهر في بغداد ظهوراً عظيماً(١).

تكونت المدارس الفقهية المالكية في العالم الإسلامي، وسوف أشير إليها دون تفصيل:

١- مدرسة المدينة المنورة:

وهي المدرسة الأم، التي كانت مداراً للفقه المالكي بكل مدارسه، فضربت إليها آباط الإبل، في حياة الإمام مالك، وبعد وفاته، حيث لم تنقطع حلقات المذهب في المسجد النبوي، يتصدرها كبار تلاميذ مالك المدنيون كابن الماجشون (ت ٢١٢هـ)، ومطرف (ت ٢٢٠هـ)، وابن دينار (ت١٨٢هـ)، وابن أبي حازم (ت١٨٥هـ)، وابن نافع (ت٢٠٦هـ)، وابن سلمة (ت٢١٦هـ)، وعثمان بن عيسى بن كنانة (ت٢٠٦هـ) وهو الذي خلف مالكاً في حلقته، رغم أن ابن الماجشون ومطرفاً كانا أكثر تأثيراً(٢).

كان منهج المدرسة المدنية هو الاعتماد -بعد القرآن الكريم- على الحديث النبوي الشريف، وذلك في مقابل الاتجاه الآخر الذي يعتمد الآثار من الصحابة والتابعين وعمل أهل المدينة مفسرة لما يعتمده من الأحاديث(٣).

ظلت مدرسة المدينة نشطة في أداء رسالتها إلى أن أصابها الضعف كغيرها من المدارس(٤).

٢- المدرسة العراقية:

وسيأتي الحديث عنها بشيء من الإسهاب فيما بعد، إن شاء الله.

---

(١) ينظر: ترتيب المدارك ١/٦٧؛ واصطلاح المذهب عند المالكية /٦٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣/٢١؛ والمصدر السابق /٦٤.

(٣) ينظر: اصطلاح المذهب /٦٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق /٦٥.

٣- المدرسة المصرية:

كان للمدرسة المصرية مركز الصدارة بين المدارس المالكية، فهي التي أمدّت المدارس الأخرى المالكية في إفريقية عامة، والأندلس خاصة، مع الإقرار بآراء الأصحاب الآخرين، ممن يمثلون مدرسة المصريين عند المتأخرين، ويشار بهم إلى ابن القاسم (ت ١٩١هـ)، وأشهب (ت٢٠٤هـ)، وابن وهب (ت ١٩٧هـ)، وأصبغ (ت٢٢٥هـ)، وابن عبدالحكم (ت٢١٤هـ) وغيرهم[١].

وقد كان لسماعات ابن عبدالحكم ومروياته عن مالك وأشهب وابن القاسم الحظوة الأولى لدى المدرسة العراقية[٢].

ظلت المدرسة المصرية تؤتي ثمارها الى أن جاء الحكم العبيدي، فأفل نجمها حتى القرن السادس الهجري ثم عادت من جديد، وهي قائمة حتى الآن[٣].

٤- المدرسة المغربية (القيروان، تونس، فاس):

بدأت رحلات المغاربة والأندلسيين إلى المشرق، منذ منتصف القرن الثاني الهجري، وكانت رحلات المغاربة تشتمل أيضاً القيروان والأندلس، ومن أوائلهم يحيى بن يحيى الليثي المصمودي الطنجي القرطبي (ت٢٣٤هـ)، وحماد بن يحيى السجلماسي وابنه حسن، ثم أبو هارون عمران بن عبدالله (من ذرية عمر بن الخطاب)، وأحمد بن حذافة البصري وبشار بن بركانة البصري، (وكلاهما من بصرة المغرب)، ثم أبو ميمونة دراس ابن إسماعيل (ت٣٥٧هـ)، وأبو جيدة اليزناسني (ت٣٦٥هـ)، وعبدالله الأصيلي (ت٣٧٢هـ) وغيرهم.

والملاحظ أنهم في رحلتهم إلى المشرق اتجهوا إلى الحجاز خاصة، بقصد الحج، والأخذ عن الإمام مالك أو تلاميذه، أو تلاميذهم، بحثاً عن الإسلام الواضح الصافي، ورغبة في تلقي السنّة عن تابعي التابعين، ومن أتيح له أن يتعلم منهم بعيداً عن الشوائب والخلافات التي دخلت الدين في الأمصار الإسلامية الأخرى نتيجة التطاحن السياسي وتفرق الآراء واختلاف المذاهب[٤].

---

(١) ينظر: ترتيب المدارك ٣/٣٦٣؛ واصطلاح المذهب عند المالكية /٧٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣/٣٦٤؛ المصدر السابق /٧٠.

(٣) ينظر: شجرة النور الزكية /٤٤٥-٤٥٠.

(٤) ينظر: مقدمة ابن خلدون /٣٧٥؛ وينظر: مقدمة الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبدالله العلوي ١/٣٣.

وحتى الذين لم تتح لهم فرصة الرحلة إلى الإمام مالك، كانوا يبعثون إليه بأسئلتهم. فيروى أن رجلاً سأل مالكاً عن مسألة استودعها إياه أهل المغرب، وإذا كان هذا يدل على تعلق المغاربة المبكر بمالك، فإنه ينبئ عن تعطشهم الشديد إلى العلم يومئذ.

ولقد أراد المغاربة إشباع نهمهم من العلم، فتحملوا البعد عن ديارهم، وضربوا في طول البلاد الإسلامية وعرضها طلباً للمزيد من المعرفة ورغبة في سعة الرواية[١].

ولما انتشر المذهب المالكي من المدينة المنورة، تعرف عليه الناس في تونس من علي ابن زياد التونسي، الذي هو في عداد الطبقة الأولى الآخذين عن مالك، وهو وإن شاركه في هذه الطبقة غيره من الأفارقة وهم: البهلول بن راشد (ت١٨٣هـ)، وأبو مسعود بن أشرس، وعبدالله بن فروخ، وأبو محرز القاضي، وعبدالله بن أبي حسان اليحصبي، وعبدالله بن غانم القاضي، لم يبلغوا مبلغه. إلا أن ابن زياد هو الركيزة الأولى لهذا المذهب، وهو مادعا إليه سحنون بن سعيد أنه لايُقدم عليه أحد من أهل المغرب. وقد جمع سحنون مصدر الفقه المالكي بمدونته، وصارت القيروان المركز المشع للمذهب المالكي، فراج في إفريقية كاملاً. قامت على الحديث والآثار، وغير ذلك مما وقف عليه مالك بن أنس رضي الله عنه[٢].

تعرّضت المدرسة المالكية في المغرب إلى كثير من الهزات السياسية، نتيجة اختلاف الدول والحكام، إلا أنه صمد لكل هذه الهزات[٣].

ظهر في المغرب في نهاية القرن الرابع الهجري وبداية القرن الخامس كوكبة من العلماء كان لهم أكبر الأثر في تثبيت دعائم المذهب المالكي ومنهم: ابن أبي زياد، وابن القابسي (ت٤٠٣هـ) وابن اللباد (ت٣٣٣هـ)، والباجي، واللخمي، وابن محرز (٤٥٠هـ)، وابن عبدالبر (٤٦٣هـ)، وابن رشد (ت٥٢٠هـ)، وابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ)، والقاضي سند ابن عنان (ت٥٤١هـ)[٤]. فكان لهم الدور الفعال في توطيد وترسيخ دعائم المذهب المالكي، الذي استمر بفضل جهودهم إلى يومنا هذا.

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١/٣٣.

(٢) ينظر: موطأ ابن زياد، المقدمة /٥-٦.

(٣) ينظر: شجرة النور الزكية /٤٥٠.

(٤) ينظر: الديباج المذهب ٢/٣٦٣-٣٦٧، ٣٩٩؛ واصطلاح المذهب /٧٧-٧٩.

٥- مدرسة الأندلس:

عرف الأندلس في عهوده الإسلامية الأولى جميع التيارات السياسية والفكرية، التي وفدت على الشمال الإفريقي، ولكن أول مادخل إليه في ميدان الفقه هو فقه السنن، أي الإسلام الخالي من المذهبية المؤصلة، لأن أغلب المذاهب لم تظهر وتتبلور إلا بعد الفتح الإسلامي الأول للمغرب بعشرات السنين، وبالخصوص المذاهب الفقهية. ثم ظهر الفقه الحنفي، ثم انتقلت المذاهب الفقهية الأخرى إلى الأندلس(١).

والذي يظهر جلياً أن سبب دخول الفقه المالكي إلى الأندلس هو مجموعة من الفقهاء المغاربة. فقد هاجرت أربعمائة أسرة قيروانية سنة ١٨٩هـ، منها آل الفهري الذين أسسوا جامع القرويين، وثمانية آلاف عائلة من قرطبة بعد ثورة الربضيين، وذلك بقيادة رجل أصله من طنجة وهو يحيى بن يحيى الليثي (٢٣٤هـ)، سمع الموطأ من مالك، وسفيان بن عيينة(٢).

إلا أن مؤسس هذه (المدرسة الأندلسية) هو زياد بن عبدالرحمن الملقب بشبطون (ت١٩٣هـ)، وهو أول من أدخل موطأ الإمام مالك إلى الأندلس، ثم تلاه يحيى بن يحيى، وكان أهل الأندلس لما دخلها على مذهب الأوزاعي (ت١٥٧هـ).

وتعد مدرسة الأندلس امتداداً علمياً لمدرسة تونس، والقيروان، وذلك لقوة الاتصال بين المدرستين، لذا لم يفصل المتأخرون المدرستين عن بعضهما، بل عدّوهما مدرسة واحدة. وخاصة أن كثيراً من العلماء يتبادلون الهجرة بين الأندلس والمغرب(٣).

أسباب انتشار المذهب المالكي في الشمال الإفريقي والأندلس:

يعزو الباحثون انتشار المذهب المالكي في الشمال الإفريقي بشكل عام إلى عدة أسباب تضاف إلى ماتقدم ذكره ومنها:

١- شخصية صاحب المذهب نفسه، لما عرف عنه من تمسكه بالسنّة، ومحاربة البدعة، وتشبثه التام بآثار الصحابة والتابعين واستجماعه أدوات الإمامة... مما دفع الناس للاقتداء

---

(١) ينظر: الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبدالله العلوي ١/٢٤-٢٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق /٣٠-٣١.

(٣) ينظر: ترتيب المدارك ٣/٣٨٢؛ واصطلاح المذهب عند المالكية /٨٩-٩١.

بمنهجه وطريقته في فهم الكتاب والسنّة، فما من مسألة عرضت عليه إلا التمس لها حلاً في الكتاب والسنّة، فإن لم يجد ذهب إلى القياس الصحيح، فإذا لم يجد اعتذر عن الإفتاء والحكم، واكتفى بجملته المحببة لديه: لا أدري. وللأثر الوارد في شأن عالم المدينة الذي حمله بعض العلماء عليه، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة»(١). قال سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ): «كنا نسمع أهل المدينة يقولون: إنه مالك بن أنس»(٢).

فالإمام مالك كان عند العلماء ثقة مأموناً ثبتاً فقيهاً ورعاً حجة عالماً، وهذه الصفات هي التي حببته إلى الشمال الإفريقي، وأكسبته ثقتهم، لما رجع طلابه يصفون فضله، وسعة علمه، واستقامة سيرته، وجلال قدره. ولذلك كان طلبة العلم يقطعون إليه آلاف الأميال ليسألوه وليأخذوا عنه، فاتفقت آراؤه مع آرائهم، وأصبح المثل الأعلى لطلابه الذين تتلمذوا على يديه.

٢- ومن الباحثين من يرد ذلك إلى ملاءمة مذهبه لطبيعة المغاربة، ذلك أن المذهب المالكي مذهب علمي يعتد بالواقع، ويأخذ بأعراف الناس، وعاداتهم، ففقهه عملي أكثر مما هو نظري، يتمشى مع طبيعة الفطرة في بساطتها، ووضوحها، دون تكلف أو تعقيد، وأهل الشمال الإفريقي يميلون بطبعهم إلى البساطة والوضوح، ويفرون من النظريات المتطرفة والتأويلات البعيدة المتكلفة(٣).

فاختيار المغاربة لمذهب مالك هو اختيار مذهب أهل السنّة، وفقه الصحابة والتابعين، وهذا كان له تأثير خاص في نفوس المغاربة، ومن ثم كان فقهاؤهم يبايعون الأمراء على كتاب الله وسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم. بالإضافة إلى أن المدينة مصدر العلوم الإسلامية كلها، فيها نضجت، ثم عنها تفرعت إلى بقية الأقطار الإسلامية الأخرى، والمدينة -كما هو معلوم- لها في نفوس أهل الشمال الإفريقي مكانة خاصة بل وفي نفوس المسلمين جميعاً.

---

(١) ينظر: تفاصيل ذلك في ترتيب المدارك ١/١٨.

(٢) ينظر: التمهيد لابن عبدالبر ٦/٣٥.

(٣) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، د. عمر الجيدي /٣٠.

٣- موقف الإمام سحنون الذي وقف موقف الإمام أحمد في مسألة خلق القرآن، وقف ضد أمراء الأغالبة، مما جعل الناس يميلون إلى مذهب الإمام سحنون الذي مرّ تعريفه وعمله.

٤- موقف بعض السلاطين، إذ يذكر المؤرخون أن مالكاً سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس، فوصف له سيرته قائلاً: إنه يأكل الشعير ويلبس الصوف ويجاهد في سبيل الله، فقال مالك: ليت الله زين حرمنا بمثله. فوصل الخبر إلى ملك الأندلس، فحمل الناس على مذهبه وترك مذهب الأوزاعي.

وذهب ابن حزم إلى أن قوة هذا السلطان كان لها أثر في نشر المذهب المالكي في الأندلس. وهذا رأي لا يقبل على إطلاقه.

٥- تشابه البيئة في كل من الحجاز وبلاد المغرب، وهذا الرأي ذهب إليه العلامة ابن خلدون، الذي يرى أن البداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس. ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضاً عندهم، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها، كما وقع في غيره من المذاهب(١).

وهذا الرأي مردود، إذ لو صح في أن البيئة تؤثر في اعتناق الناس لمذهب ما، لحافظ المذهب المالكي على مكانته في الحجاز، ثم إن الأندلس ازدهرت فيها الحضارة، وبقيت على مذهب الإمام مالك.

٦- رحلة المغاربة إلى الحجاز غالباً، كما مر بنا.

٧- عمل حكام هذين القطرين على ترسيخ مذهب مالك، لإبطال مذهب الخوارج، الذي لايجد له مكاناً في ساحة من يعتنق المذهب المالكي(٢).

---

(١) ينظر: مقدمة ابن خلدون /٢٤٥.

(٢) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي /٣٧-٣٨.

٨ – قوة رجالات المذهب من الفقهاء، فبقدر مايكون أتباع المذهب أقوياء متضلعين في العلوم، ولهم القدرة على استنباط الأحكام واستخراجها، يشيع المذهب وينتشر[١].

وجاء دور الحديث عن المدرسة الفقهية المالكية العراقية.

المدرسة المالكية في العراق:

لم أجد من بين طلاب العلم أكثر من طلاب الإمام مالك وفرة، وقد كانوا من أصقاع مختلفة من العالم، فلما رجعوا إلى بلدانهم حملوا علم مالك الذي قام على علمي الحديث والفقه، مما مكنه أن يكون إمام مدرسة في الحديث، وإمام مدرسة في الفقه.

حمل تلاميذه الموطأ الذي هو حصيلة جهده في جمع السنّة النبوية، ونقد مروياتها، وحملوا معهم فقهه وأقواله وأصوله، وهو حصيلة اجتهاده، وحملوا في نفوسهم إجلالاً لإمامهم، لما رأوا منه من سمات التقوى و الصلاح، اللذين حبا الله تعالى بهما هذا الرجل، وارث علم الصحابة والتابعين. فانتشر المذهب المالكي في بلدان كثيرة كالمدينة والحجاز ومصر، قبل دخول الإمام الشافعي، وفي إفريقية، وبلاد المغرب والأندلس.

نشأت مدارس للمذهب المالكي، ومن أهمها المدرسة المالكية البغدادية التي انتشرت عن طريق جماعة من أصحاب مالك هم الذين وضعوا اللبنات الأولى للمدرسة[٢] وهم:

الأول: سليمان بن بلال (ت١٧٦هـ)، وهو أول من جلس إلى مالك عند تصدره للحديث والتعليل.

الثاني: عبدالرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ)، دخل البصرة ونشر فيها المذهب.

الثالث: عبدالله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ)، دخل البصرة ونشر فيها المذهب مع عبدالرحمن بن مهدي.

الرابع: محمد بن عمر الواقدي (ت٢٠٧هـ)، سكن بغداد وتولى القضاء بها أيام الرشيد والمأمون.

---

(١) المرجع السابق /٣٨.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق الإشراف على نكت مسائل الخلاف /٢٥.

الخامس: يحيى بن بكير النيسابوري (ت٢٢٦هـ)، كانت له رحلة إلى بغداد.

السادس: قتيبة بن سعيد الخراساني (ت٢٤٠هـ)، تولى قضاء بغداد.

السابع: هارون بن عبدالله بن الزهري المكي (ت٢٣٢هـ)، نزل بغداد، وتولى قضاء العسكر فيها[١].

والجدير بالذكر أن هؤلاء الأصحاب، كانوا علماء في الحديث، ورواة له، كما كانوا فقهاء، بحيث إنهم أخذوا عن إمام المذهب ماكان هو متخصصاً به، وهو الجمع بين إمامتي الفقه والحديث، وهي ثنائية ستظل متواصلة عبر طبقات فقهاء المالكية البغداديين كسائر المدارس المالكية، إلى أن نجدها متمثلة في القاضي عبدالوهاب[٢].

ثم تأتي بعد ذلك مَرْحلة تلاميذ الأصحاب، الذي قاموا بمواصلة العمل على نشر المذهب المالكي بالعراق من خلال نشاطاتهم العلمية، وهم:

الأول: أحمد بن المعذّل[٣]:

ذكره القاضي عياض أول العراقيين من أهل الطبقة الأولى، الذين انتهى إليهم فقه مالك، والتزموا بمذهبه، تفقه على أصحاب مالك من المدنيين، وبلغ درجة من العلم، حتى صار أرفع المالكيين في العراق، وأبصر الناس بمذاهب أهل الحجاز، له تصنيفات طيبة ككتاب الحجة، وكتاب الرسالة.

وقد أثنى عليه مترجموه بالورع وتحري السنّة، وأنه كان من بحور الفقه والمعرفة بمذهب مالك.

وأحمد بن المعذّل هو صاحب الأثر الأكبر في نشر مذهب الإمام مالك بالعراق، والمؤسس الأول للمدرسة المالكية في العراق، وشيخها الأول قبل القاضي إسماعيل. وكان

---

(١) ينظر: تراجمهم في ترتيب المدارك ٣/١٩٨، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٦، ٢٥٣، ٢٦٠؛ وشجرة النور (٥٧، ٥٨)؛ وينظر مقدمة تحقيق الإشراف ١/٢٧.

(٢) ينظر: ترتيب المدارك ٤/١٤٠٥؛ مقدمة تحقيق الإشراف ١/٢٧، ٧٤.

(٣) ينظر: ترجمته في طبقات الفقهاء /١٦٤؛ وشجرة النور /٦٤.

مقره في البصرة إلا أن مذهبه امتد من البصرة إلى بغداد، على يد تلميذيه القاضي إسماعيل ويعقوب بن شيبة اللذين لقيا من الشهرة مالم يلقه شيخهما[١].

الثاني: الحارث بن مسكين المصري (ت٢٥٠هـ):

وقد جمع علمه من أصحاب مالك: ابن القاسم (ت١٩١هـ)، وأشهب بن عبدالعزيز (ت٢٠٤هـ)، وعبدالله بن وهب (ت١٩٧هـ)، ودوّن أسمعتهم، واستقر ببغداد ستة عشرة سنة[٢].

الثالث: يعقوب بن شيبة (ت٢٦٢هـ)[٣]:

وهو إمام في الحديث، من أهل البصرة، لكنه سكن بغداد، وذكر أصحاب التراجم أنه كان أحد أئمة المسلمين، وأعلام الحديث المسندين، صنف مسنداً معللاً إلا أنه لم يتمه. وعن طريقه اتصل المصريون بالمدرسة البغدادية. وكذلك اتصلوا عن طريق الحارث بن مسكين المصري، إلا أن تأثر المصريين بهم لم يلغ تمسكهم بالمدرسة المدنية[٤].

ومن الذين أثروا تأثيراً بالغاً في نشر المذهب المالكي في العراق أسرة بني حمّاد[٥]، تقلدوا في بغداد المظالم والقضاء والفتيا والتدريس.

الرابع: إسماعيل بن إسحاق (ت٢٨٤هـ أو ٢٨٢هـ) وهو من أسرة بني حماد[٦]:

تقلد قضاء بغداد أكثر من ثلاثين سنة، ويعد تلميذاً من تلاميذ مالك المدنيين، كما تفقه في بغداد على أحمد بن المعذّل. وقد نبغ القاضي إسماعيل بن إسحاق حتى صار بحراً من العلوم في كل فن[٧].

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق الإشراف ١/ ٢٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٩؛ والإتحاف ١/ ٧٥.

(٣) ينظر: ترجمته في شجرة النور/ ٦٥.

(٤) ينظر: الاتحاف ١/ ٧٤؛ ومقدمة تحقيق الإشراف ١/ ٣١.

(٥) ينظر: ترتيب المدارك ٤/ ٢٢٦ ومابعدها.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٤/ ٢٢٦.

(٧) ينظر: شجرة النور/ ٥٦؛ وطبقات الفقهاء/ ١٤٩؛ ومقدمة تحقيق الإشراف ١/ ٣٠.

ويعدّ تأثيره في نشر مذهب مالك في العراق بعد أحمد بن المعذّل. فقد جمع القرآن وعلوم الحديث، وآثار العلماء، والفقه والكلام، والمعرفة بعلم اللسان، وبلغ من العمر ماصار واحد دهره في علو الإسناد. قال الباجي أثناء حديثه عن مرتبة الاجتهاد: «لم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لإسماعيل القاضي»(١). له كتب كان لها دور كبير في ترسيخ وتثبيت المذهب المالكي في العراق منها: «الموطأ»، و«أحكام القرآن» وكتاب «الرد على محمد بن الحسن»، وردّ كذلك على أبي حنيفة، كما ردّ على الشافعي، وكتاب «المبسوط في الفقه»، وكتاب «الأموال»، وكتاب «المغازي»، وكتاب «الشفاعة»، وكتاب «الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم»، و«زيادات الجامع» من الموطأ، وكتاب «شواهد الموطأ»، وكتاب «مسند يحيى بن سعيد الأنصاري»، و«مسند حديث ثابت البنّاني»، و«مسند حديث مالك بن أنس»، و«مسند حديث أيوب السختياني»، و«مسند حديث أبي هريرة»، وكتاب «الأصول»، وكتاب «الاحتجاج بالقرآن»، وكتاب «السنن»، وكتاب «الشفعة وماورد فيها من آثار». ومن خلال هذه العناوين يظهر لنا معنى الابتكار، فهو مسار جديد في التأليف لدى مالكية العراق، يتمثل في الاحتجاج للمذهب المالكي، وشرحه وبيان أدلته وأصوله، بكل بسط وتفصيل، ويعتمد النصوص الدينية - القرآن والسنّة- بشرحها وتحليلها، وإعمال النظر فيها(٢).

وجاء على نهج القاضي إسماعيل بن إسحاق كوكبة من العلماء والأعلام منهم أخوه حماد بن إسحاق (ت٢٦٧هـ)، والقاضي أبو الحسن بن المنتاب البغدادي، ولي قضاء المدينة المنورة، وقاضي القضاة أبو عمر محمد بن يوسف (ت٢٤٣هـ) من آل حماد، وإبراهيم ابن حماد (ت٣٢٣هـ)، وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن سهل البريكاني (ت٣١٩هـ)، ولي قضاء البصرة وفارس، ومحمد بن بكير البغدادي (ت٣٠٥هـ)، له كتاب في أحكام القرآن. وأبوبكر بن الجهم (ت٣٢٩هـ)، سمع إسماعيل القاضي وتفقه معه، وكان صاحب حديث وسماع وفقه، يحتج لمذهب مالك، ويرد على مخالفيه. وقاضي القضاة أبو الحسن عمر ابن

(١) ترتيب المدارك ٤/٢٧٨؛ وشجرة النور /٦٦؛ ومقدمة تحقيق الإشراف ١/٣٠؛ والإتحاف ١/٧٤.
(٢) ينظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي، ومقدمة تحقيق الإشراف /٣١.

يوسف (ت٣٢٨هـ) من آل حماد، تفقه على أبيه وكبار أصحاب عمه إسماعيل القاضي، له كتاب في (الرد على من أنكر إجماع أهل المدينة)، وبكر بن العلاء القشيري (ت٣٣٤هـ) وهو من أهل البصرة، وانتقل إلى مصر، تفقه على كبار أصحاب إسماعيل القاضي ويعد من كبار فقهاء المالكية، له كتب كثيرة منها كتاب «الأحكام»، وكتاب «الرد على المزني»، وكتاب «الأشربة»، وكتاب «القياس»، وكتاب «مسائل الخلاف»، وكتاب «الرد على الشافعي»، وكتاب «الرد على القدرية»، وكتاب «مآخذ الأصول».

ومن خلال هؤلاء الأعلام ومؤلفاتهم التي تأثروا فيها بمنهج القاضي إسماعيل أخذ هذا المنهج يتطور ويتعمق وتتوضح معالم المسلك الذي تمتاز به المدرسة المالكية ببغداد من غيرها من المدارس المالكية الأخرى في دراسة المذهب والاحتجاج له[١].

ثم يأتي شيوخ القاضي عبدالوهاب وهم الذين وردت أسماؤهم في الفصل الثاني من هذا البحث، فمنهم أخذ القاضي عبدالوهاب المذهب، وكان لهم الفضل في تقويم وتثبيت وتأصيل أركان المذهب المالكي في العراق، كما أسهموا وغيرهم من العلماء في الحجاز ومصر وإفريقية والمغرب والأندلس في حمل راية المذهب وتعزيزه بعلمهم ومؤلفاتهم حتى قيل: «لولا الشيخان والمحمدان والقاضيان لذهب المذهب المالكي»، والشيخان ابن أبي زيد، وأبوبكر الأبهري، والمحمدان محمد بن سحنون، ومحمد بن الموّاز، والقاضيان أبومحمد عبدالوهاب، وأبو الحسن بن القصار البغداديان[٢].

برز القاضي عبدالوهاب في وسط هذا الجو العلمي الذي يتشوق رجاله إلى المعرفة وإرساء قواعد المذهب في العراق، لكن القاضي عبدالوهاب وإن كان عراقياً في مدرسته المالكية، إلا أن مؤلفاته التي سبق ذكرها في الفصل الأول قد نالت شهرة عند المشارقة والمغاربة، فكان لها دور كبير في إرساء المذهب المالكي في المشرق والمغرب، كما أن آراءه قد اتسمت بتبنيها لمبادئ وقواعد المدرسة القيروانية المصرية، لذا فكتبه تعتبر جسراً يربط بين

(١) ينظر: ترتيب المدارك ٥/١٥، ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٥٦، ٢٧٠؛ وشجرة النور /٧٨-٧٩؛ ومقدمة الإشراف ١/٣٤-٣٥.

(٢) ينظر: ترتيب المدارك ١/٥٣؛ والديباج المذهب ١/٦٥؛ ومقدمة تحقيق المعونة ١/٥٨.

آراء الفرع المالكي العراقي، وترجيحات الفرع المصري القيرواني. وكان للاهتمام الذي أولاه لكتب عميد المدرسة القيروانية (ابن أبي زيد) في شرحيه على الرسالة والمختصر، قدرٌ كبير من العرفان لدى علماء المدرسة القيروانية، ظهر هذا واضحاً في ترحيبهم وتقديرهم لكتب القاضي عبدالوهاب وآرائه تقديراً كان من مظاهره النقل من كتبه، والاستدلال بتوجيهاته، والأخذ بترجيحاته، بل لقد ظهر تأثير القاضي عبدالوهاب على المدرسة الأندلسية متمثلة في زعيمها (أبي الوليد الباجي) وكتابه «المنتقى» الذي تتردد على صفحاته آراء القاضي عبدالوهاب معزوة إلى كتبه «التلقين، والإشراف، والمعونة، وشرح الرسالة، ...»، وربما مال الباجي في بعض القضايا إلى ترجيح رأي القاضي عبدالوهاب[1].

ولقد ألف القاضي عبدالوهاب في المذهب والخلاف والأصول، كتباً مفيدة، كان لها أكبر الأثر في المدارس الفقهية بشكل عام، وعلى المدرسة الأندلسية بشكل خاص. وسوف أتعرض للمدرسة الأندلسية وأبين مواطن الاختلاف بينها وبين المدرسة العراقية[2].

إلا أنه ماحل القرن الخامس حتى استفحل النزاع بين المذاهب الفقهية، ولما قويت شوكة الشافعية في العراق شنوا حرباً على كل المذاهب الأخرى، فتقربوا من الخليفة بواسطة شيخهم أبي حامد الإسفراييني (ت٤٠٦هـ)، لإزاحة المالكية من المناصب العامة[3]، ولعل هذا السبب من جملة الأسباب التي جعلت آخر علماء المالكية الكبار ببغداد، وهو شيخنا القاضي، عبدالوهاب يضطر إلى الهجرة من بغداد إلى مصر، وهو ما لقيه من الشافعية من عنت وحرج[4].

ضعف المذهب المالكي في العراق، بل كاد ينقطع تماماً ببغداد، فلم يبق إمام من نحو الخمسين والأربعمائة، عند وفاة أبي الفضل ابن عبدوس (ت ٢٦٠هـ) وفي رواية (٢٦١هـ)[5].

---

(١) ينظر: المنتقى ١/١٩٥، ٥/٢٧٥؛ وينظر: اصطلاح المذهب عند المالكية /٢٧٢.

(٢) سنفرد فصلاً لمؤلفاته وأثرها في ترسيخ المذاهب.

(٣) ينظر: شذرات الذهب ٣/١٧٨؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/١٩٥.

(٤) ينظر: ترتيب المدارك ٧/٢٢٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١/٢٤.

ولاشك أن أولى بوادر هذا الضعف ظهرت مع هجرة القاضي عبدالوهاب -كما سبق، إلا أن هذا الضعف في هذا الجناح المالكي لم يحرم آراء المدرسة العراقية وترجيحاتها من أن تؤدي دروها المهم في المذهب وآرائه وتطوراته الفقهية(١).

مميزات المدرسة المالكية البغدادية:

المدرسة العراقية هي وليدة المدرسة المدنيّة، غير أن منهجها الفقهي تأثر بالبيئة الفقهية في العراق، والتي كان منهج مدرسة (أهل الرأي) السائد فيها والمتغلب، ونتيجة لهذا التأثر تميزت مدرسة العراق المالكية بميلها إلى التحليل المنطقي للصور الفقهية، والاستدلال الأصولي، وذلك بإفراد المسائل، وتحرير الدلائل على رسم الجدليين وأهل النظر من الأصوليين(٢). وهو المنهج الذي يشار إليه عند المالكية المتأخرين بطريقة العراقيين، ويمثلهم في ذلك القاضي إسماعيل، والقاضي أبو الحسن القصار، وابن الجلاب، والقاضي عبدالوهاب، والقاضي أبو الفرج، والشيخ أبو بكر الأبهري، ونظراؤهم من أفذاذ العلماء المالكيين العراقيين(٣).

وقد امتاز علماء المذهب المالكي بالعراق عن غيرهم من المغاربة والمصريين بسعة الاطلاع على مؤلفات وكتب علماء المذاهب الأخرى، والاقتباس من طرقها وأساليبها، كما أنهم أشاعوا قواعد المذهب على غرار الأصوليين الأحناف والشافعية، وكانوا بذلك هم السباقون، ودرسوا المذهب المالكي بالمقارنة مع المذاهب الأخرى، يتضح هذا مما خلفوه من تراث فقهي ضخم، مثل كتاب «عيون الأدلة» لابن القصار، وثلاثة كتب للقاضي عبدالوهاب هي «الممهد، والنصرة، والإشراف»(٤).

---

(١) ينظر: اصطلاح المذهب عند المالكية / ٧٠.

(٢) ينظر: أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ٣ / ٣٢؛ وأعلام الفكر الإسلامي / ٥١-٦١؛ واصطلاح المذهب عند المالكية / ٦٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق / ٦٨-٦٩.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق المعونة ١ / ٦٠.

تفوقت المدرسة البغدادية المالكية على غيرها من المدارس، أنها كانت تعقد المقارنة بين الجانبين في منهجهم الدراسي للفقه المالكي، ففي الوقت الذي انهمك غير البغداديين بجمع أقوال مالك وأصحابه، وتصحيح الروايات عنهم، وضبط ألفاظها، وشرحها، وبيان المعاني التي تحمل عليها، فإن البغداديين كانوا متجهين إلى جانب الاستدلال والتعليل، وتحليل النصوص الدينية وتوجيهها، وإقامة الأقيسة العقلية، كما سبق أن بينا ذلك(١).

وتميزت طريقة المدرسة البغدادية كذلك في دراسة المدوّنة السحنونية على طريقة نظرائهم من فقهاء إفريقية المالكيين، وقد تحدث المقرّي (ت٧٥٨هـ) عن ذلك فقال:

«... أهل العراق جعلوا في مصطلحهم مسائل المدوّنة كالأساس، وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس، ولم يعرجوا على الكتاب بتصحيح الروايات، ومناقشة الألفاظ، ودأبهم القصد إلى إفراد المسائل وتحرير الدلائل، على رسم الجدليين وأهل النظر من الأصوليين، وأما الاصطلاح القروي فهو البحث عن ألفاظ الكتاب، وتحقيق الاحتمالات، والتنبيه على مافي الكلام من اضطراب الجواب، واختلاف المقالات، مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار، وترتيب أساليب الأخبار، وضبط الحروف على حسب ماوقع في السماع، وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها»(٢).

(١) ينظر: أزهار الرياض ٣/٢٢؛ ومقدمة تحقيق الإشراف ١/٥٩.

(٢) ينظر: أزهار الرياض ٣/٢٣؛ ومقدمة تحقيق المعونة ١/٦٠-٦١.

الفصل الرابع

مصنفات القاضي عبدالوهاب وسماتها العلمية:

ذكر أصحاب التراجم والدارسون لحياة القاضي عبدالوهاب مجموعة من الكتب التي ألّفها، فتناول من خلالها معظم الفنون العلمية، إلا أنه برع في الفقه والأصول، وقد اتسمت آراؤه من خلال كتبه بتبنيها لمبادئ وقواعد الترجيح القيروانية المصرية.

لذا فكتبه تعتبر جسراً يربط بين آراء المدرسة المالكية العراقية، وترجيحات المدرسة المصرية القيروانية، وكان للاهتمام الذي أولاه لكتب عميد المدرسة القيروانية ابن أبي زيد في شرحيه على الرسالة، والمختصر، قدر كبير من العرفان لدى علماء المدرسة القيروانية، ظهر جلياً واضحاً من تقديرهم لكتب القاضي عبدالوهاب وآرائه تقديراً كان من مظاهره النقل من كتبه والاستدلال بتوجيهاته والأخذ بترجيحاته، وقد ظهر أثر القاضي عبدالوهاب على المدرسة الأندلسية متمثلة في زعيمها أبي الوليد الباجي وكتابه (المنتقى) الذي تتردد على صفحاته آراء القاضي معزوّة إلى كتبه «التلقين» و«الإشراف» و«المعونة» و«شرح الرسالة»[(١)].

وسوف أتناول كتبه بالذكر دون إسهاب، بما يتناسب مع هذ البحث المقتضب، ثم أتعرض بعد ذلك لأثر المدارس الفقهية فيه، ثم لمنهجه في عرض المسائل الفقهية، ثم تأثير المدرسة البغدادية في غيرها من المدارس، فأبدأ بكتبه:

١- التلقين:

ويعدّ هذا الكتاب من أجود مختصرات الفقه المالكي، بل ويكاد يكون اعتماد مدارس الفقه المالكي عليه.

---

(١) ينظر: القاضي أبو محمد في إشرافه: المنتقى ١/٢٣/١٩٧/٢٠٤/٣٣٩؛ واصطلاح المذهب عند المالكية /٢٧١.

وهو على صغره من خيار الكتب وأكثرها فائدة(١).

وكتاب التلقين يتناول أمهات المسائل، دون أن يتعرض لأدلتها. ولا يتناول التفريعات الفقهية، وقد قام بتحقيقه الدكتور محمد ثالث سعيد الغاني، نال من خلاله درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة أم القرى عام (١٤٠٥هـ).

٢- الإشراف على نكت مسائل الخلاف:

وهو كتاب في الفقه المقارن، يتناول عدداً كبيراً من مسائل الفقه على المذهب المالكي، يقارن في المسائل التي قام حولها الخلاف، وهذه المسائل موزعة على الأبواب الفقهية، وقد قام بالاستدلال عليها، وذلك لإقناع القارئ بصحة مايقول(٢).

وإليك نموذجاً من كتابه الإشراف؛ يقول القاضي عبدالوهاب: «مسألة: التيمم جائز بكل ماصعد على الأرض من جنسها من تراب، أو جص، أو نورة، أو رمل، أو غير ذلك، خلافاً للشافعي في قوله: (لايجوز إلا بالتراب)، لقوله تعالى ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّبَاً﴾، والصعيد هو الأرض نفسها كان عليها تراب أو لم يكن، قال الزجاج(٣): لا أعلم اختلافاً بين أهل اللغة في ذلك. وقوله عليه السلام «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»(٤). فأخبر أن نفس ماجعل له مسجداً جعل له طهوراً، وذلك ماقلناه، لأنه من جنس الأرض كالتراب، ولأن الطهر من الحدث يتعلق بمائع وجامد، فالمائع الماء، والجامد الأرض، وقد ثبت أن المائع لايختص التطهير بنوع منه دون نوع، بل كل أنواع المياه، فكذلك الأرض.

فصل: وليس من شرط التيمم علوق شيء بالكف خلافاً للشافعي، وفائدة هذا جواز التيمم على الحصى، والصخر الذي لا غبار عليه، لقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّبَاً﴾،

---

(١) ينظر: الديباج المذهب ٢/٢٦؛ وفوات الوفيات ٢/٤٢؛ واصطلاح المذهب /٢٧٢.

(٢) ينظر: ترتيب المدارك ٧/٢٢٧؛ وتاريخ قضاة الأندلس /٤١؛ ومقدمة تحقيق الإشراف ١/٩٠.

(٣) أبو إسحاق، إبراهيم بن المزي بن سهل، من علماء اللغة، تتلمذ على المبرد، له مؤلفات منها «معاني القرآن» وهو أبرزها، (ت ٣١١هـ).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التيمم بلفظه، ومسلم في مواضع الصلاة، بلفظ: «وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً».

والاسم يتناول الصخر والجبال والأرض التي لا تراب عليها، ولأنه لو كان من شرطه تعلق شيء بالكف للزم ذلك في جميع العضو كالماء.

فصل: التيمم جائز على السباخ، خلافاً لمن منعه لعموم الظاهر، ولأن اسم الصعيد يقع عليه كالعذب، ولأنه يتطهر به، فاستوى عذبه وملحه كالمائع...»[١].

فالكتاب يصنف ضمن كتب الخلاف التي ألفها أصحاب المذاهب في إطار الحوار والنقاش الذي دار بينهم. فالقاضي عبدالوهاب يحرر المسائل التي يجري فيها الخلاف بين المذاهب، ذاكراً رأي المالكية، من غير تعرض لاختلاف الأقوال، ثم يعقب بآراء من خالف المالكية نصّاً كانت، أو استنباطاً، أو قياساً، كل ذلك باختصار مركز غير مخل بالفحوى والمقصود[٢].

وكان المؤلف أراد أن يكون كتابه مرجعاً للمالكية، يوفر لهم مايمكن الاستدلال به من الأدلة النقلية، والأقيسة العقلية، وتعليلاتها، وقد استقصى مايمكن الاستدلال به والاحتجاج له، وأفاض في ذكر الأقيسة بكل أنواعها، وجلب بقية الأدلة التي يعتمد عليها الاستنباط في المذهب[٣].

٣- المعونة على مذهب عالم المدينة:

وهو غاية في إبداع الفقه المحرر وتنظيم الفصول، فيبدأ بالفقه في أول كل باب، ثم يوضحه في فصول يتبعها ماأجمله مما يجعله ديوان فقه مقارن[٤].

يقول القاضي عبدالوهاب في كتاب (المعونة):

«باب في الإمامة: ويقوم في الإمامة كل من كان أفضل، لأنه صلى الله عليه وسلم أقرّ

---

(١) الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١/ ١٦١،١٦٠.

(٢) اصطلاح المذهب عند المالكية/ ٢٧٤،

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق الإشراف ١/ ٩٠.

(٤) ينظر: اصطلاح المذهب عند المالكية/ ٢٧٣.

ذلك فقال: «أئمتكم شفعاؤكم»(١). وقال: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، وأقدمهم قراءة، فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سناً» رواه مسلم في صلاة المسافرين.

فصل: تزاحم الفقيه والقارئ على الإمامة:

والفقيه أولى من القارئ، وهذا إذا كان كل واحد منهما يصلح أن يكون إماماً، وذلك لأن الفقيه أعرف بحكم ماينوبه من الحوادث في الصلاة، والحاجة إلى ذلك آكد، وأمس منها إلى معرفة القراءة فلذلك كان أولى(٢).

ولكتاب المعونة قيمة علمية كبيرة، فهو يمتاز بشموله على معظم المسائل الفقهية في عبارة سهلة مع احتوائه على الاستدلالات على فروع ومسائل المذهب المالكي. يحتوي الكتاب على ألفين وسبعمائة وسبعة وستين فصلاً (٢٧٦٧)، ومعظم الفصول يحتوي على عدد كبير من المسائل، ولكل مسألة دليلها، يعتمد على الكتاب، والسنّة، وأخبار السلف، والقياس، والإجماع، مما يدل على براعة القاضي عبدالوهاب في فن الفقه، بل على ملكته الفقهية الشاملة، وأنه يحيط بفهم كتاب الله، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

يحتوي الكتاب كذلك على أكثر من ألف حديث وأثر، معظمها من الصحيح، كما يحتوي الكتاب على أقوال الإمام مالك، وكبار علماء المذهب المالكي، كما يشير الى مذهب المخالفين من الحنفية، والشافعية، والظاهرية، وغيرهم من الفقهاء، كداود، وطاووس، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وقتادة، والأوزاعي، وغيرهم من الفقهاء(٣).

٤- شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني:

وهو شرح سلك فيه مسلك الإسهاب، في نحو ألف ورقة، وكان هذا الكتاب مفتاح شهرة القاضي عبدالوهاب في أوساط علماء المدرسة القيروانية ومصر، لما للرسالة عندهم من

---

(١) أخرجه البيهقي ٣ / ٩٠ بلفظ (اجعلوا أئمتكم خياركم فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم) وقال: إسناد هذا الحديث ضعيف.

(٢) المعونة على مذهب عالم المدينة ١ / ٢٥١.

(٣) ينظر: ترتيب المدارك ٧ / ٢٢٢؛ وتاريخ قضاة الأندلس / ٤١؛ ومقدمة تحقيق كتاب المعونة ١ / ٦٤.

تقدير عظيم، فالحظوة التي نالها القاضي عبدالوهاب بمصر إنما كانت بفضل شرحه للرسالة التي كان للمصريين شغف بها، وقد بلغ من إعجاب المالكيين بهذا الشرح أن أول نسخة منه بيعت بمائة مثقال ذهب[١].

نالت الرسالة موضع التقدير والاهتمام، فاعتنى بشرحها والتعليق عليها عدد كبير من العلماء في الشرق والغرب، فكانت هذه العناية البالغة تزكية لرأي الشيخ في الفقيه الشاب، وتأييداً لشهادة فقهاء وقته لها، ومن هؤلاء العلماء الذين اعتنوا بشرحها والتعليق عليها:

١- القاضي عبدالوهاب البغدادي: وهو أول شارح لها، ويقع في نحو ألف صفحة.

٢- القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالحق الزرويلي (ت٧١٩هـ).

٣- أبو زيد عبدالرحمن بن عفان الجزوي (ت ٧٤١هـ).

٤- أبو سالم إبراهيم بن عبدالرحمن بن أبي بكر المتولي، ويعرف في كتب التراجم بابن أبي يحيى.

٥- أبو الحجاج يوسف بن عمر الأنفاسي (ت٧٦٩هـ).

وغيرهم كثير، فقد ذكر الإمام أبو عبدالله محمد بن محمد الحطاب ثمانية عشر شرحاً للرسالة، وهذا البحث المقتضب لا مجال فيه لذكر كافة الشروح[٢].

وقد مدح القاضي عبدالوهاب الرسالة بقوله:

رسالة علم صاغها العَلَمُ النهـــد قد اجتمعت فيها الفرائض والزهد

أصولٌ أضاء بالهدى فكأنمـــا بدا لعيون الناظرين بها الرشــد

وفي صدرها علم الديانة واضحـاً وآداب خير الخلق ليــس لها نـدٌّ

لقـد أمّ بانيها السّداد يذكـــره بها خالدٌ ماحجّ واعتمر الوفـــد

---

(١) الرسالة الفقهية مع غرر المقالة؛ مقدمة التحقيق ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة /٣٨.

٥- المعين على كتاب التلقين:

وهو شرح لكتاب التلقين، إلا أنه لم يتمه، وذكر الأستاذ حميش عبدالحق محقق كتاب المعونة أنه توجد منه نسخة محفوظة في خزانة القرويين تحت رقم ٣٥٥[١].

٦- النصرة لمذهب إمام دار الهجرة:

وهو كتاب عظيم، يعد من أعظم ماألفه القاضي عبدالوهاب، وكان هذا الكتاب في مائة جزء، ذكره القاضي عياض، وقيل إنه وقع بخطه بيد بعض قضاة الشافعية، فألقاه في النيل قبل أن يكتب له الانتشار[٢].

٧- الممهّد في شرح مختصر أبي محمد بن أبي زيد القيرواني:

وهو شرح لكتاب المدوّنة الذي ألفه الشيخ ابن أبي زيد القيرواني، فشرح نصف الكتاب، يوجد الجزء الخامس منه في مركز المخطوطات، بمعهد البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٤٨ فقه مالكي)[٣].

٨- عيون المسائل:

ذكره ابن فرحون في (درة الغوّاص في محاضرة الخواص)[٤].

وله كتب أخرى سأكتفي بذكر عناوينها فقط:

---

(١) ينظر: ترتيب المدارك ٧/٢٢٢؛ ومقدمة تحقيق المعونة ١/٤٠.

(٢) ينظر: شجرة النور الزكية /١٠٤؛ ومقدمة تحقيق المعونة ١/٤١.

(٣) ينظر: ترتيب المدارك ٧/٢٢٢؛ وشجرة النور الزكية /١٠٤.؛ ومقدمة تحقيق المعونة ١/٤١.

(٤) ينظر: درة الغواص في محاضرة الخواص /١٥٧؛ ومقدمة تحقيق المعونة ١/٤٢.

٩- اختصار عيون الأدلة[١].

١٠- النظائر في الفقه[٢].

١١- الأدلة في مسائل الخلاف[٣].

١٢- أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة[٤].

١٣- غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة[٥].

١٤- شرح فصول الأحكام، وبيان مامضى به العمل عند الفقهاء، والحكام[٦].

١٥- الرد على المزني[٧].

١٦- الجوهرة في المذاهب العشرة[٨].

١٧- الفروق في مسائل الفقه[٩].

١٨- الإفادة[١٠].

١٩- التخليص في أصول الفقه[١١].

وله كتب ومؤلفات ذُكرت في مظانها.

منهجه في عرض المسائل من خلال كتابيه (المعونة، والإشراف):

---

(١) اختصار عيون الادلة ١٣٨/أ.

(٢) فهرس خزانة القرويين ١/٣٧٦.

(٣) شجرة النور الزكية /١٠٤.

(٤) ينظر: ترتيب المدارك ٧/٢٢٢.

(٥) الأعلام ٤/١٨٤.

(٦) المصدر السابق ٤/١٨٤.

(٧) ترتيب المدارك ٧/٢٢٢.

(٨) هدية العارفين ١/٦٣٧.

(٩) مقدمة تحقيق المعونة ١/٤٥.

(١٠) الديباج المذهب ٢/٢٨.

(١١) مقدمة تحقيق المعونة ١/٤٥.

١- المعونة على مذهب عالم المدينة:

استوعب القاضي عبدالوهاب في كتاب (المعونة) جميع أبواب الفقه، ومسائله، وشمل كتابه الأقوال الصحيحة والمشهورة على مذهب الإمام مالك -رحمه الله- بتبويب بديع، وأسلوب علمي منظم، يعين الدارس على فهم الكتاب، والكتاب يجمع من التنبيهات والقواعد التي يحصر بها الفروع الكثيرة. وهو يجمل أحكام المسائل ثم بعد ذلك يورد التفصيلات بعد إيراد الأدلة. يقول في باب الوضوء: «فصل وجوب الوضوء من النوم:

فأما وجوب الوضوء من النوم فالأصل فيه قوله تعالى: ﴿**إِذَا قُمتُم إِلَى الصَّلَاةِ فَاغسِلُوا**﴾، قيل فيه: إذا قمتم من المضاجع، وقوله صلى الله عليه وسلم: «العينان وكاء السه، فمن نام فليتوضأ»، وقوله: «لكن من بول، أو غائط، أو نوم»، ولأن الغالب منه أن الاستثقال فيه يؤدي إلى خروج الحدث، فأجرى غالبه مجرى يقينه، ولذلك علله ﷺ حين قال: «فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله»، ولأن النائم يخرج منه الريح غالباً، ثم هو حال انتباهه لا يدري ما كان منه، فنحن متى سوغنا له الصلاة بوضوء قبل النوم مع كوننا على غير ثقة من بقاء طهارته تلك كنا قد سوّغنا له الصلاة محدثاً، فكان الاحتياط أن يلزمه الوضوء ليصلي على ثقة من طهارته، وارتفاع الحدث»(١).

فالمتأمل في هذا النص يدرك أموراً كثيرة منها:

١- أنه لايخرّج الآيات الكريمة.

٢- لايحكم على الأحاديث، إلا مايعزوه إلى البخاري ومسلم فهو محكوم عليه بالصحة.

٣- يسقط اسم الصحابي عند ذكره للحديث، وقد يسند الأثر إلى الصحابي، فيسميه أحياناً ويتركه أحياناً كثيرة.

٤- يورد على المسألة الواحدة أكثر من دليل كما هو واضح من خلال النص، وأحياناً على العكس من ذلك فيستدل بالحديث الواحد على أكثر من مسألة.

---

(١) المعونة ١/١٥٣-١٥٤.

٥- لايذكر -أحياناً- الحديث بتمامه، بل يأخذ منه وجه الشاهد(١).

أما منهجه في عرض المسائل فهو يأتي بجملة أحكام الباب مختصرة وموجزة، ثم يعقد فصولاً تفصيلية مستقلة لفروع ومسائل ذلك الباب، يدلل لها، ويذكر شروطها ومايتعلق بها من أحكام وتدليل وتفريع. وانظر قوله في (باب الأذان والإقامة) على سبيل المثال: «الأذان والإقامة سنتان غير واجبتان، خلافاً لداود، إذ يقول بوجوب الأذان في الجماعة، لأنه نداء بالصلاة فأشبه الإقامة، واعتباراً بحال الانفراد»(٢).

ثم يبدأ بالتفريعات فيذكر الفصول: «فصل الأذان في الجماعة الراتبة دون الانفراد، فصل صفة الأذان والإقامة، فصل تثنية التكبير في الأذان، فصل الترجيع في الأذان، فصل التثويب في الأذان...»(٣). يذكر في كل فصل الأدلة على صحة كلامه. فهو في الحقيقة ديوان فقه في غاية الروعة والطرافة. وأما منهجه في الاستدلال: فبعد أن يذكر الحكم في المسألة يبدأ في التدليل عليها أولاً من الكتاب، فيذكر الآيات ووجه الاستدلال منها، ثم الأحاديث النبوية والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، ويشير إلى الإجماع إذا لم يكن هناك خلاف في المسألة، ثم يستدل بالقياس، ويستعمل أحياناً بعض الأدلة الشرعية الأخرى كإجماع أهل المدينة، أو سد الذرائع، أو المصالح المرسلة وغيرها(٤).

مثال آخر: باب [كيفية صلاة العاجز]

«والمريض إذا عجز عن القيام صلى جالساً متربعاً، يركع ويسجد إن قدر، وإلا أومأ، ويثني رجله إن قدر، وإن لم يقدر أومأ متربعاً، وإن عجز اضطجع على جنبه الأيمن، واستقبل القبلة، فإن لم يقدر فعلى ظهره، ولا يسقط عنه مايقدر عليه لعجزه عن غيره.

وإذا قلنا: إنه إذا عجز عن القيام صلى جالساً فلقوله عز وجل: ﴿**فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِكُم**﴾(٥)، وقال ابن مسعود وغيره: نزلت في المريض لايقدر على القيام،

---

(١) المعونة ١/١٥٤؛ وينظر: الإتحاف ١/١٤٢-١٤٣.

(٢) ينظر: المعونة ١/٢٠٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/٢٠٥-٢٠٦.

(٤) المعونة ١/٧٤؛ وانظر: مسائل كتاب المعونة ١/٢٧٨.

(٥) سورة النساء /١٠٣.

رخص له أن يصلي قاعداً أو قائماً، ولأنه صلى صلى الله عليه وسلم جالساً، وصلى على شقه الأيمن(١)، وكذلك في مرضه الذي مات فيه، روي عن عمران بن حصين قال: كان بي الناصور، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبك»(٢).

فهو يذكر الحكم في المسألة ثم يبدأ في التدليل عليها أولاً من الكتاب، فيذكر الآيات ووجه الاستدلال منها، ثم الأحاديث النبوية والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين.... (٣).

وهناك بعض الملاحظات على كتاب المعونة، فعلى الرغم من أن الكتاب غاية في الروعة، ونموذجاً فريداً في التأليف الفقهي عند المالكية، إلا أن الكمال لله، والملاحظات التي سوف أذكرها لاتقلل من قيمة الكتاب، وإنما هي إشارات قلما يسلم منها عالم أو باحث. ومن هذه الملاحظات:

أ- الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة:

ذكر المقّري في قواعده قال: «حذر الناصحون من أحاديث الفقهاء، وتحميلات الشيوخ، وتخريجات المتفقهين، وإجماعات المحدثين، وقال بعضهم: احذر أحاديث عبدالوهاب، والغزالي، وإجماعات ابن عبدالبر، واتفاقات ابن رشد، واحتمالات الباجي، واختلافات اللخمي ... وقال لي العلامة أبوموسى بن الإمام: قال جلال الدين القزويني: ماأحسن فقه قاضيكم لولا مايحتج به من الحديث الضعيف. فقلت: شيخكم أكثر احتجاجاً به. يعنيان أبا محمد وأبا حامد»(٤).

وهذا لايعني أن الأحاديث الضعيفة تغلب على الكتاب لا، بل إن الأحاديث الصحيحة نسبتها عالية جداً، ونسبة الأحاديث الضعيفة قليلة جداً.

---

(١) أخرجه مسلم في الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ١/ ٣١١.

(٢) أخرجه البخاري في تقصير الصلاة، باب: من لم يطق الصلاة قاعداً ٢/ ٤١.

(٣) ينظر: النص السابق ومابه من أدلة.

(٤) القواعد، للمقري ١/ ٣٤٩، ٣٥١ تحقيق الدكتور أحمد بن عبدالله ابن حميد؛ وينظر: مقدمة تحقيق المعونة ١/ ٧٧.

مثال: قال القاضي عبدالوهاب:

« فصلٌ إمامة المرأة:

لاتكون المرأة إماماً في فرض ولا نافلة لا لرجل ولا لنساء، لقوله صلى الله عليه وسلم: « أخّروهن حيث أخرهن الله »(١) .... ولأن كل من لم يصح أن يكون حاكماً لنقصه، لم يكن إماماً في الصلاة كالمجنون، ولأنها ناقصة بالأنوثية، فلم تجز إمامتها بالنساء، كما لم تجز بالرجال »(٢).

وقال القاضي عبدالوهاب:

« فصل : صفات الخلطة المؤثرة:

وصفات الخلطة المؤثرة هي الراعي والفحل والدلو والمسرح والمبيت، وقد اختلف أصحابنا في المراعي منها، فمنهم من يقول: إذا اجتمعا على صفتين منها فما زاد كانا خليطين أيهما كانت، ومنهم من يقول: إن الاعتبار في ذلك الاجتماع في المرعى والراعي، ومنهم من يقول : الراعي وحده، وإذا قلنا: إن الاعتبار بأكثر من وصف واحد، فلقوله: « والخليطان مااجتمعا في الدلو والمراح والراعي والفحل »(٣).

ب- يستدل ببعض الأحاديث في غير موضعها:

ذكر الشيخ حميش عبدالحق في مقدمة تحقيق كتاب المعونة قال: « ومثاله في استدلاله على النهي عن حلق الشارب لقوله: « ... وأما حلقه فمنهي عنه، هذا مذهب أكثر أهل العلم، وعلماء المدينة، ومروي عن جمهور الصحابة، وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى استحبابه، وإنما قلنا ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: « ليس منا من حلق »، والاستدلال بهذا

---

(١) هذا الحديث غريب، وهو في مصنف الإمام عبدالرزاق ٣/١٤٩ وهو موقوف على ابن مسعود؛ نصب الراية ٢/٣٦؛ وينظر: المعونة ١/٢٥١.

(٢) المعونة ١/٢٥١، ٢٥٢.

(٣) أخرجه الدارقطني ٢/١٠٤؛ والبيهقي ٤/١٠٦ من رواية ابن لهيعة عن يحيى بن سعيد عن السائب، وابن لهيعة ضعيف. تلخيص الحبير ٢/١٥٥؛ المعونة ١/٤٠٠.

الخبر في هذه المسألة في غير ماورد فيه، وذلك لأنه وارد في النياحة كما نبه إليه الحافظ ابن حجر»[١].

ج- ذكره للأحاديث الكثيرة بالمعنى: كقوله:

«فصل ٤- مايجزئ من الأنعام وأفضلها في الأضحية:

وأفضلها الغنم ثم البقر ثم الإبل، والضأن أفضل من المعز، وفحول كل جنس أفضل من إناثه، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في قولهما: إن الأفضل الإبل ثم البقر ثم الغنم، لأنه ﷺ ضحى بكبشين، وقوله: «خير الأضحية الكبش» ...»، ولفظ الحديث في الترمذي «نعمت الأضحية الكبش».

د- يتوسع في بعض الأبواب ويختصر في بعضها:

فقد توسع كثيراً في باب الشهادات، واختصر في أبواب النكاح والطلاق والبيوع.

٢- الإشراف على نكت مسائل الخلاف:

يتناول الكتاب عدداً كبيراً من مسائل الفقه على المذهب المالكي، مما قام فيها الخلاف بينه وبين غيره من المذاهب، وهذه المسائل موزعة على سائر الأبواب الفقهية، كما يتناول الاستدلال عليها لدعمها والإقناع بها.

ولذا فإن الكتاب يصنف ضمن كتب الخلاف التي ألفها أصحاب المذاهب، في إطار الحوار والنقاش الذي دار بينهم، وكان كل واحد يهدف من خلال ذلك إلى إثبات المشروعية لآراء مذهبه، وتوثيق صلتها بأدلتها.

ولكن القاضي لم يتعرض لبيان أدلة المخالفين على آرائهم، وكأنه أراد للكتاب أن يكون مرجعاً للمالكية، يوفر لهم مايمكن الاستدلال به من الأدلة النقلية والأقيسة العقلية وتعليلاتها، على أن تكون دراسة هذا الكتاب تأتي في مرحلة ثالثة بعد المرور بمرحلتين يمثل المرحلة الأولى كتاب «تلقين المبتدي» المجرد من الأدلة، ويمثل المرحلة الثانية كتاب المعونة الذي يتناول أدلة نقلية بدون إكثار، ودليلاً أو دليلين عقليين، ثم تأتي المرحلة الثالثة، والتي

---

(١) مقدمة تحقيق المعونة ١/٧٧.

يمثلها كتاب الإشراف، والتي استقصى فيها في الغالب مايمكن الاحتجاج به، وأكثر فيها من الاستدلال بالآثار على اختلافها، واسترسل في الأقيسة بكل أنواعها، وأفاض في ذكر التعليلات، وجلب بقية الأدلة التي تعتمد على الاستنباط في المذهب.

وبذلك يكون المتفقه المالكي قد استعد ليخوض غمار الخلافيات ونقد آراء المخالفين له، ونقض أدلتهم، وذلك بدراسة كتب أخرى في المذهب، تناولت هذا المجال، ككتاب «عيون الأدلة» لابن القصار، وكتب القاضي عبدالوهاب، والذي يقدر أن يكون منها «أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملّة»، كما سماه النباهي، وكتاب «النصرة لمذهب إمام دار الهجرة»، الذي ألقاه القاضي الشافعي في النيل[١].

منهجه في عرض المسائل في كتاب الإشراف:

قسّم القاضي عبدالوهاب كتابه إلى مسائل وزعها على سائر الأبواب الفقهية وعدد هذه المسائل (٢١٢٣) مسألة، وحينما يحتج للرأي الذي يتبناه ولا ينسبه إلى صاحبه، فهو على الأغلب للإمام مالك رحمه الله، فإن كان للإمام مالك قول واحد في المسألة فإن الاحتجاج به يكون واضحاً، وأما إن كان له قولان فهو يتبنى القول الذي يرجحه. وأحياناً يقول: قال مالك، ونسبة ماينسبه للإمام مالك قليل جداً بالنسبة لكثرة مسائل الكتاب. وهو كذلك لا يهتم بذكر الخلاف الفقهي داخل المذهب، وإنما يناقش المذاهب الأخرى. أما ماينافشه داخل المذهب المالكي فهو قليل.

والقاضي عبدالوهاب يحتج لقول مالك، فإن لم يجد له قولاً فيلجأ إلى أحد أقوال أصحابه، أو إلى من جاء بعدهم، أو إلى أحد شيوخه، ويقول أيضاً: «وفي إمامة العبد فيها خلاف، قال ابن القاسم: لاتجوز، وقال أشهب: تجوز، وهو قول أبي حنيفة والشافعي، والصحيح قول ابن القاسم، لأنه ممن لاتلزمه الجمعة لنقص فيه، فلم يجز إمامته فيها كالمرأة،

---

(١) مقدمة تحقيق الإشراف على نكت مسائل الخلاف ١ / ٩٠.

ووجه قول أشهب أن كل من صحت إمامته للرجال في فرض غير الجمعة، صح في الجمعة كالحرّ»(١).

ويقول القاضي عبدالوهاب:

«القوي بالاكتساب يجوز له أخذ الزكاة إذا كان فقيراً، هكذا قال شيوخنا، وقال الشافعي: لايجوز له، فدليلنا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾، وهذا مالم يكتسب فقير، ولأن ماجوّز للمكلف حال فقره لم يحرّم عليه لأجل قوّته عليه في ثاني حال، كالصوم في الكفارة لما جوّز ذلك له لعدم ماله، لم يعتبر في منعه كونه قوياً قادراً على أن يكتسب مايتوصل به إلى العتق»(٢).

ويقول: «لا يكره السواك للصائم في جميع اليوم، خلافاً للشافعي في قوله: إنه يكره بعد الزوال، لقوله ﷺ: «خير خصال الصائم السواك»، ولم يفرق، ولأن مالا يكره للصائم قبل الزوال لا يكره له بعده كالمضمضة، وعكسه القُبلة، ولأنه وقت للصوم كأول النهار، ولأن ما يقصد به تبقية الشعث ومنع رفعه لا يختص ببعض أوقات العبادات، كالإحرام بالحج».

وأحياناً نجد القاضي عبدالوهاب يورد المسألة ويصرح بأنه لايعرف فيها نصاً، وإنما يذكرها وحكمَها من اجتهاده الخاص، يقول القاضي عبدالوهاب: «توكيل المراهق لا أعرف نصاً فيه، وعندي أنه لايصح، خلافاً لأبي حنيفة، لأن كل من لم يصحَّ أن يوكل، لم يصح أن يتوكل كالمجنون، ولأنه غير مكلف كالصغير والمجنون»(٣).

ويورد في الخلاف داخل المذهب خلافاً واحداً أحياناً، كقوله في: «تفسير قوله تعالى ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾(٤) أن يبتاع الإمام من مال الصدقة رقاباً يعتقهم عن المسلمين، ولا يُعطى

(١) الإشراف ١ / ٤٢٠.
(٢) المصدر السابق ١ / ٣٣٤.
(٣) الإشراف ٢ / ٦١٠.
(٤) سورة التوبة / ٦٠.

المكاتبون، وقد قال مالك: إذا أُعطي مكاتب مايتم به عتقه جاز، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يشترى عبد فيعتق أبداً، ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ وذلك جمع رقبة، وكل موضع ذكر الرقبة فالمراد عتقها كاملة، فلو أراد المكاتبين لكتبهم باسمهم الأخصّ، ولأن المكاتب بعض رقبة، ولأن ذلك يقتضي أن تكون مصروفة بجميع وجوهها إلى الصدقة، وإذا أُعطي المكاتب فالولاء لسيده، ولأنه لو أراد المكاتبين لاكتفى بذكر الغارمين، لأنهم منهم»[١]. ولكن بدون استقصاء للمخالفين فيها.

وأحياناً يورد خلافين داخل المذهب كقوله وهو يتحدث عن الصلاة «فإن أتمها سهواً، قال سحنون: لاتجزيه، وقال ابن الموّاز: تجزيه، فوجه القول الأول بأنه لا تجزيه، أن هذه الزيادة غير معتد بها، فصارت كزيادة في صلاة الحضَر سهواً، والصلاة إنما تصح مع السهو في العمل القليل دون الكثير، ووجه القول بأنها لاتبطل، لأنها زيادة ليست كالمجمع على أنها سهو، لأن من الناس من يقول: إنها معتد بها، ولأنه إن افتتح الصلاة بنيتها أجزأته، ولم تكن كالزيادة التي لايعتد بها على وجه، والله أعلم»[٢].

والقاضي عبدالوهاب يتعرض كثيراً في كتاب الإشراف إلى الخلاف خارج المذهب، وإذا ذكر مسألة فيها خلاف خارج المذهب فإنه يذكر مايخالفه أو يخالف المذهب المالكي، وهذا كثير يطغى على كتاب الإشراف، لكنه لا يذكر أدلتهم، فهو ينتصر لرأيه ويدعمه بالدليل، ويرد على رأي المخالف له دون ذكر دليله فيه.

والقاضي عبدالوهاب يقوم بشكل نادر قليل إلى إبطال رأي مايسميهم بالمبتدعة ويقصد بهم الشيعة والخوارج والمعتزلة، وهو لايسميهم إنما يقول: خلافاً لقوم.

والحمدلله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) ينظر: الإشراف ١/٤٢٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/٣١٣.

خاتمة البحث

في نهاية هذا البحث الوجيز توصلت إلى النتائج الآتية :

١ـ نشأ القاضي عبد الوهاب في بغداد، ولم تتعرض المصادر التاريخية لنشأته وحياته الأولى بالتفصيل والبيان،فلم يعرف إلا عالماً راسخاً في العلم، وفقيهاً كبيراً من فقهاء المالكية في بغداد .

٢ـ كان سبب اشتهاره بلقب القاضي طول فترة توليه منصب القضاء،مع تنقله في القضاء إلى جهات متعددة .

٣ـ معظم المصادر تشير إلى أنه كان يعاني قلّة ذات اليد، وأنه كان يعيش حالة من الفقر والخصاصة .

٤ـ الناظر إلى كثرة شيوخ القاضي عبد الوهاب يدرك أنه تلقى عنهم العلم في صغره، ولقد كانت الرحلة في طلب العلم من سمات ذلك العصر، وذلك لما يجدونه وراء الرحلة من ثمار كثيرة، ولقد رحل القاضي عبد الوهاب في صغره، إلا أنه كان يعيش في بغداد التي كانت تعج بالعلماء، فكان قليل الرحلة إلى خارجها .

٥ـ من أبرز شيوخ القاضي عبد الوهاب (محمد بن عبد الله الأبهري) شيخ المالكية في عصره فكان له أثر كبير في حياة القاضي عبد الوهاب العلمية .

٦ـ كان القاضي عبد الوهاب شيخ المالكية في عصره، وأكاد أجزم أنه جامع مذهب مالك، وركن من الأركان التي حفظت المذهب المالكي من الزوال . وكان الغالب على تكوينه هو الفقه،وأصوله، والجدل، والحديث .

٧ـ كان من أسباب رحلته إلى مصر قصّة جرّت له الكلام عن الإمام الشافعي، فخاف على نفسه، وطلب فخرج . وقد تكون الاضطرابات السياسية التي عمت بغداد من أكبر الأسباب لخروجه . وكان للرسالة التي وجهها إليه أبناء ابن أبي زيد القيرواني أثر في خروجه كذلك ورحلته من بغداد، كما أن قلة ذات اليد كانت من أسباب هجرته كذلك .

٨- كان القاضي عبد الوهاب شاعراً مجيداً وأديباً كبيراً، له أشعار تعتبر من عيون الشعر العربي.

٩- كان العراق موطن علم وعلماء، وموطن فقه وفقهاء مؤهلين للدرس والإفتاء، وكان العصر العباسي قد احتضن العلماء ليصبح المركز العلمي الأول في العالم الإسلامي، فاستقطب رجال العلم والفكر والأدب من كافة الأمصار الإسلامية ليجعلوا بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية، وقد كان .

١٠- المعروف أن السلطة الحقيقية للحكم لم تكن للخلفاء العباسيين، بل كانت للبويهيين، وبتملك أسرة بني بويه على بغداد بدأ عهد جديد من عهود العصر العباسي، سمي بالعصر البويهي.

١١- بالرغم من الضعف والفوضى السياسية التي سادت ذلك العصر، فإن الثقافة والمعرفة والحياة العلمية قد نمت، وانتشرت انتشاراً واسعاً، وازدهر الفكر ازدهاراً كبيراً.

١٢- سميت المدارس الفقهية بالمذاهب الفقهية، واقترنت بأسماء مؤسسيها، فكان لكل مدرسة اتجاه خاص، وأسلوب خاص، ومنهج مختلف عن منهج الآخر، من حيث الفروع والأصول.

١٣- كانت مدرسة المدينة المنوّرة مداراً للفقه المالكي بكل مدارسه، فضُربت إليها آباط الإبل، في حياة الإمام مالك، وبعد وفاته، فلم تنقطع حلقات المذهب في المسجد النبوي، يتصدرها كبار تلاميذ مالك المدنيون، وكان اتجاهها الاعتماد بعد القرآن الكريم على الحديث النبوي الشريف في مقابل الاتجاه الآخر الذي يعتمد الآثار من الصحابة والتابعين وعمل أهل المدينة.

١٤- كانت للمدرسة المصرية مركز الصدارة بين المدارس المالكية، وكانت المدرسة المغربية تعتمد على أعلام رحلوا إلى المشرق، واتجهوا إلى الحجاز بقصد الحج أولاً ثم الأخذ عن مالك أو تلاميذه بحثاً عن الإسلام الصافي.

١٥- كان سبب دخول المذهب المالكي إلي الأندلس هو مجموعة من الفقهاء المغاربة الذين هاجروا إلى الأندلس، وكان المؤسس الأول للمدرسة الأندلسية هو زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون (١٩٣هـ).

١٦ـ من مميزات المدرسة المالكية البغدادية أنها أولاً وليدة مدرسة المدينة، غير أن منهجها الفقهي تأثر بالبيئة الفقهية في العراق، ونتيجة لهذا التأثر تميزت مدرسة العراق المالكية بميلها إلى التحليل المنطقي للمسائل الفقهية، والاستدلال الأصولي، وذلك بإفراد المسائل، وتحرير الدلائل على رسم الجدليين، وأهل النظر من الأصوليين.

١٧ـ إن كتب القاضي عبد الوهاب كانت جسراً يربط بين آراء المدرسة العراقية وترجيحات المدرسة القيروانية، ومن أبرز هذه الكتب: التلقين، والإشراف على نكت مسائل الخلاف، والمعونة على مذهب عالم المدينة، وشرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، والمعين على لباب التلقين، وغيرها.

١٨ـ استوعب القاضي عبد الوهاب في كتاب المعونة جميع أبواب الفقه ومسائله، وشمل كتابه هذا الأقوال الصحيحة والمشهورة على مذهب الإمام مالك ـ رحمه الله ـ بتبويب بديع، وأسلوب علمي منظم، يعين الدارس على فهم الكتاب.

١٩ـ تناول القاضي عبد الوهاب عدداً كبيراً من مسائل الفقه على المذهب المالكي في كتابه (الإشراف على نكت مسائل الخلاف)، ووزع المسائل على سائر الأبواب الفقهية، وعدد هذه المسائل (٢١٢٣) مسألة، وحينما يحتج للرأي الذي يتبناه ولا ينسبه إلى صاحبه فهو للإمام مالك ـ رحمه الله ـ، وإن كان في المسألة قولان فيتبنى القول الذي يرجحه.

والله يقول الحق ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

صنعاء في ٢١/من جمادى الثاني/١٤٢٣هـ

الموافق ٢٩/٨/٢٠٠٢م

د. ياسين جاسم

ثبت المصادر والمراجع

١ـ القرآن الكريم.

٢ـ الأئمة الأربعة، د. مصطفى الشكعة، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.

٣ـ الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف، د. بدوي عبد الصمد الطاهر صالح، ادار البحوث – دبي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن قيم الجوزية، المكتبة السلفية، المدينة المنورة. بلا.

٥ـ إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٦ـ أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، شهاب الدين أحمد المقري التلمساني، صندوق إحياء التراث، الرباط، ١٩٧٨م.

٧ـ الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، دراسة وتخريج وتقديم الحبيب ابن طاهر، دار بن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٨ـ اصطلاح المذهب عند المالكية، د. محمد إبراهيم أحمد علي، طبع دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٩ـ أعلام الفكر الإسلامي، محمد الفاضل بن عاشور، مكتبة النجاح، تونس، بلا.

١٠ـ أقرب المسالك إلى موطأ الإمام مالك، للشيخ محمد التهامي كنّون، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٨م.

١١ـ البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت، ومكتبة النصر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.

١٢ـ التاريخ الإسلامي السياسي والديني والاجتماعي، حسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة، القاهرة، الطبعة السابعة ١٩٦٤هـ.

١٣- تاريخ بغداد، أو مدينة السلام، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٤- تاريخ الخلفاء، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

١٥- تاريخ قضاة الأندلس، المسمى المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، أبو الحسن ابن عبد الله النباهي المالقي الأندلسي دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٤٨م.

١٦- تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٩م، بلا.

١٧- تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة، أبو عبد الله محمد بن محمد الحطاب، دراسة وتحقيق د. أحمد سحنون، طبع وزارة الأوقاف المغربية، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م، بلا.

١٨- تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الدكن، عناية السيد مصطفى علي، بلا.

١٩- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، تحقيق مجموعة من الباحثين،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ١٣٨٧هـ١٩٦٧م.

٢١- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، تقديم وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٢٢- جواهر الأدب، السيد أحمد الهاشمي، طبع مؤسسة المعارف، بيروت، بلا.

٢٣- الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي، الأستاذ أحمد الأمين العمراني، طبع وزارة الأوقاف المغربية ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٤ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.

٢٥ـ الخطط المقريزية، ينظر: المواعظ والاعتبار.

٢٦ـ الدراسات النحوية في تفسير ابن عطية، د. ياسين جاسم المحيمد، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٢٧ـ درة الغواص في محاضرة الخواص، برهان الدين إبراهيم بن فرحون، تحقيق محمد أبو الأجفان، وعثمان بطيخ، مكتبة العتيقة، تونس.

٢٨ـ الدولة العبيدية، د. علي محمد الصلابي، دار البيارق، عمّان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٩ـ الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، برهان الدين إبراهيم بن فرحون اليعمري المدني المالكي، مطبعة السعادة، مصر الطبعة الأولى، ١٣٢٩ هـ .

٣٠ـ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، أبو الحسين علي بن بسام الشنتريني، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩م ، ١٩٧٩م.

٣١ـ الرسالة الفقهية من غرر المقالة، أبو عبد الله محمد بن أبي زيد القيرواني، تحقيق الهادي حموّ، ومحمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٢ـ سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٣٣ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا.

٣٤ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، بلا.

٣٥- طبقات الفقهاء، أبو إسحاق الشيرازي، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت ١٤٠١هـ-١٩٨٠م.
٣٦- العبر في خبز من غبر، شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق فوائد سيد وصلاح المنجد، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦١م.
٣٧- عصر الدولتين الأموية والعباسية، د. علي محمد الصلابي، دار البيارق، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٣٨- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، الشيخ عبد الله مصطفى المراغي ، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
٣٩- فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار بيروت، ١٩٧٣م.
٤٠- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، المعروف بابن الأثير الجزري، تحقيق عبد الوهاب النجار، الطبعة الأولى ١٣٥٣م.
٤١- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، عمر الجيدي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٦م.
٤٢- المدخل للتشريع الإسلامي، د. محمد فاروق النبهان، وكالة المطبوعات، الكويت، ودار القلم، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨١م. ٤٣- المدخل لدراسة التشريعة الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية عشرة ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٤٤- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٤٥- المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس، القاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق ودراسة حميش عبد الحق، مكتبة الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٤٦- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، دار الشعب، القاهرة، بلا.
٤٧- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الثقافة، بيروت، بلا.

٤٨ـ من غزل الفقاء، علي الطنطاوي، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٤٩ـ موطأ ابن زياد، محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر،بلا.
٥٠ـ النجوم الزاهرة في ملك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، دار الكتب العربية، بلا.
٥١ـ ندوة الإمام مالك إمام دار الهجرة، دورة القاضي عياض، طبع وزارة الأوقاف المغربية ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٥٢ـ هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، اسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف، استنبول ١٩٥٥م.
٥٣ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

* * *

ثبت الموضوعات

القاضي عبد الوهاب
وسيرته .. بين العقل والنقل

إعداد

د . محمد عبد النبي*

* أستاذ مشارك في كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر، حصل علي الماجستير من جامعة أم القرى عام (١٩٨٥م) وكان عنوان رسالته: «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام لابن ناصر الدين الدمشقي - دراسة وتحقيق-»، وحصل على الدكتوراه في الجامعة نفسها عام (١٩٩٢م): وكان عنوان رسالته: «منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد». له العديد من الكتب والدراسات.

تتناقل كتب السير والتراجم في كثير من الأحيان أحداثاً وقصصاً تنسب لهذا العلم أو ذاك، يصعب التأكد من صحتها، ولا ينبغي المسارعة الى نفيها بغير حجة تقنع، أو برهان شافٍ، لكن وجودها المتكرر في المصادر يفرضها شيئاً ثابتاً يتورع الناس عن التشكيك فيه أو التحقق من صحته، وبخاصة حين تكون فضيلة تعزى أو محمدة تُحكى، مما لا تستبعده ثقافة درج عليها مجتمع يتوسل بالكرامات والغرائب دليلاً على رفعة شأن وسمو مكانة، حتى وإن أساءت النسبة ــ عند التحقيق ــ الى من نحب ونقدر.

غير أن البحث العلمي قد يفرض التبين والتحقق فيما يكثر وروده في بعض هذه الكتب، وما قد يتسامح فيه في عصر قد لا يتسامح فيه في عصر آخر، وما تقبله طائفة اعتادت تلقف الأخبار قد لا تقبله طوائف أخرى لا تركن إلى التسليم بسهولة، لكن السؤال الذي تنبغي الإجابة عليه هو: ما السبيل الى إثبات خبر أو نفيه وقد مضى عليه حين من الدهر، إذ المعاصرة وحدها هي التي تضمن مثل هذا الأمر، وفي ظلها فقط يترجح أمر ويستبعد آخر، وقد لا تسعفنا ــ بالرغم من ذلك ـ طمأنينة نتوخاها أو يقين نبتغيه، وهذا كله وارد ومسلم، لكن المطلوب من الباحثين تحديداً في أدنى الأحوال طرح التساؤلات حول ما يعسر فهمه مما ينقل أو ينسب، وبخاصة إذا شاب المادة التي تنقل نوع اضطراب أو تناقض يشككان في الخبر وقد ينقضانه، وإن لم يثبت عكسه بالضرورة، لكن إدراجه ضمن سياق الفترة وثقافة العصر مما يساعد على النفي أو الإثبات.

وقد يكون مجرد التشكك غاية يسعى إليها في دراسات وبحوث غلبت عليها النقول قصد إثبات الفضل، وعزّ فيها عقل قد يلحق استعماله ضرراً بالدليل الذي يشهر، فيؤثر بعضنا سلامة تضمن ديمومة المستند.

وحين نستعرض بضعة أعمال تتناول أعمال القاضي عبد الوهاب بالتحقيق، ولا نكاد نظفر إلا بالوفاق في السرد يسود، دون أن تستوقفنا حكاية تروج، أو يلفت أنظارنا خبر يشيع، يجب علينا أن نغذ السير قُدماً للرقي بالبحث بعض مراق ما وطئتها قدم أو ظفرت بها نفوس أنست بما يُسلم إلى الراحة والدعة.

ومن الغريب أن نجد في القدماء من يسلك مسلكاً فيه تحفظ أو تشكك في بعض ما ينقل، نعرض عنه نحن صفحاً، ونقنع بنقل الخبر دون الإشارة إلى طريقة تناوله أو مسلك سرده لدى من نقله أو حكاه، فنكون بذلك قد تخلفنا عن منهج من سبق، ونحن نروم اللحاق بمن نعاصر، وهيهات.

سبب خروج القاضي.. وأوهام النقول؟

لقد شاع لدى من ترجم للقاضي عبد الوهاب أن سبب الخروج هو ضيق ذات اليد، ووصف الخروج والظروف التي أحاطت به بأوصاف قد لا تتلاءم مع علم له مكانته، وإن أشير إلى سبب آخر لم يلق نفس الذيوع والرواج.

قال محقق كتاب «التلقين» في المقدمة الدراسية متكلماً عن الخروج: «...ونقل ابن فرحون في الديباج عن ابن بسام (؟) قال: وجدت له شعراً معانيه أجلى من الصبح، وألفاظه أحلى من الظفر بالنجح، وذكر أنه لما خرج من بغداد إلى مصر **لإفلاس مالي لحقه**، وتبعه الفقهاء والأشراف من أهلها لتشييعه، قالوا له: والله يعز علينا فراقك، فقال لهم: والله لو وجدت بين ظهرانيكم رغيفين كل غداة وعشية ما عدلت ببلدكم بلوغ أمنية، ولقد ترك أبي جملة دنانير وداراً أنفقتها كلها على صعاليك من كان ينهض بالطلب عندي، فنكس كل واحد رأسه، ثم أمرهم بالانصراف فانصرفوا، ثم أنشد وقال:

لا تطلبن من المجبوب أولاداً ولا السراب لتسقي منه وراداً

ومن يروم من الأنذال مكرمة كمن يوتد في الأتبان أوتاداً[1]

وكان الأخ الدكتور حميش محقق كتاب «المعونة» أكثر دقة حين فصل كلام ابن بسام في «الذخيرة» عن كلام القاضي عياض في «ترتيب المدارك» وهو يصف حالة الخروج إذ قال: «اختلفت الآراء في سبب خروج القاضي عبد الوهاب من بلده وموطنه العراق، فأكثر

---

(١) القاضي عبد الوهاب – التلقين في الفقه المالكي – تحقيق ودراسة: محمد ثالث سعيد الغاني – مكتبة نزار مصطفى الباز – الرياض – مكة المكرمة – بدون طبعة أو تاريخ: ١/ ٢٠ – ٢١.

المصادر تقول بأنه خرج من العراق لضيق حاله **وللإفلاس الذي لحق به**، ففي يوم توديعه للعراق شيعه»... ثم أورد كلام القاضي عبد الوهاب في وصف من شيعه بالصعاليك[١].

لعل أول ملاحظة يخرج بها المتتبع لهذه النقول هو وجود عبارة مقحمة فيما نسب لابن بسام لم نعثر لها على أثر في كتاب «الذخيرة»، وإضافتها تضفي على السيرة بعداً لم يرد، وتسيئ الى دقة يتطلبها البحث العلمي، فقد قال محقق كتاب «التلقين»: «...وذكر (أي ابن بسام عن القاضي عبد الوهاب) أنه لما خرج من بغداد إلى مصر لإفلاس مالي لحقه...»، ومسألة الإفلاس هذه لم ترد في «الذخيرة» لا تصريحاً ولا تلميحاً، وهو الأمر الذي تحاشاه محقق «المعونة» وإن أدرجه في كلامه حيث يقول: «... وللإفلاس الذي لحق به...»، فيكون قد استعار عبارة محقق «التلقين» دون أن يقع في خطأ النسبة، باعتبار أن العمل الأول قد أنجز في سنة ١٤٠٥هـ كما قال الدكتور حميش نفسه في قائمة المصادر والمراجع للبحث الذي فرغ منه بعد سنة ١٤١٠هـ، والمصادر المذكورة إنما نصت على ضيق ذات اليد، إلى الحد الذي لم يجد فيه رغيف خبز، ولم يرد فيها أنه كانت له أرزاق أو تجارات خسر فيها أو ضاعت منه، ذلك أن الإفلاس لا يوصف به شخص إلا من إعسار بعد يسار، حتى وإن قالها الذهبي: «وقيل: كان ذهابه إلى مصر لإفلاس لحقه...» [٢] إذ لا يوجد فيما نُقل ما يؤيدها.

والملاحظة الثانية أن ابن بسام اكتفى بسرد جزء من الواقعة التي بدأها بالقول: «.. **وقد حُدّثت**...»[٣] بصيغة البناء لما لم يُسم فاعله، ولم يورد مسألة ما ادعاه القاضي من ميراث أبيه الذي أنفقه على من وصفوا بالصعاليك، ثم ختم ابن بسام بالقول: «... **وزعموا** أنه ارتجل يومئذ هذه الأبيات:

---

(١) القاضي عبدالوهاب – المعونة على مذهب عالم المدينة – تحقيق ودراسة: حميش عبدالحق – المكتبة التجارية – مكة المكرمة – بدن طبعة أو تاريخ: ١/ ٢٨ .

(٢) الذهبي – سير أعلام النبلاء – تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة السابعة – ١٩٩٠م: ١٧/ ٤٣١ .

(٣) ابن بسام الشنتريني – الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة – تحقيق د. إحسان عباس – الدار العربية للكتاب – ليبيا – تونس – الطبعة الأولى – ١٩٧٩م: ٤/ ٢/ ٥١٥ .

سـلام على بغـداد في كل مـوطن

وحق لهـا مني السـلام المضـاعف».[١]

أما القاضي عياض فكان أكثر تحفظاً ـ منذ البداية ـ فيما يسوقه مما نُسب إلى القاضي عبد الوهاب فقال: «وجدت ـ فيما يُذكر من أخباره، والله أعلم بصحته ـ أنه لما خرج من بغداد إلى مصر...»[٢].

وبعد أن أورد البيتين في المجبوب قال: «وقد رأيت نحو هذه الحكاية ـ دون الشعر ـ في مثالب أهل البصرة، **وأنها جرت للنضر بن شميل معهم**، والله أعلم...».[٣]

ثم ذكر القاضي عياض ما لم يذكره ابن بسام من سبب آخر للخروج من بغداد، وهو ما جرى له «... لكلام قاله في الشافعي، فخاف على نفسه، وطُلب فخرج فاراً عنها. قال الشيرازي: وأنشد أبو محمد في خروجه من بغداد:

سـلام على بغـداد في كل مـوطن

وحق لهـا مني السـلام المضـاعف...».[٤]

ويلاحظ أن هذه الأبيات ساقها ابن بسام بعد تعنيف القاضي لأهل بلده، فاختلفت سياقة الوقائع بين الرجلين، لكن الأهم من ذلك أن «عياض» قال عقب إيراده للشعر: «وقرأت في بعض كتب الأخبار أن الشعر ليس قوله، وأن القاضي أبا محمد قال: وجدت مكتوباً على سارية بجدران، فذكرت الشعر، وأكثر الناس يرويه له، فالله أعلم».[٥]

والشاهد أن قصة الخروج وما أحاط بها من ظروف، وما قيل بسببها من شعر ما كان ينبغي أن تُساق على سبيل التسليم دون تمحيص أو تحقيق، وبخاصة في الأعمال الأكاديمية.

---

(١) ابن بسام: ٤/٢/٥١٦

(٢) القاضي عياض – ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك – تحقيق: سعيد أحمد أعراب – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ـ المملكة المغربية ١٩٨٢م – :٧/٢٢٣

(٣) القاضي عياض: المصدر السابق

(٤) القاضي عياض: ٧/٢٢٣ – ٢٢٤

(٥) القاضي عياض: ٧/٢٢٤

وقد كان القاضي عياض دقيقاً في غير هذا أيضاً، حيث أورد له بيتين من الشعر قال قبلهما: «**ويروى** له أيضاً» ثم قال: «**ومما** أنشده أيضاً في ذلك ـ وبعضهم ينسبه له ـ:

وقــائلة لـو كــان ودك صــادقــاً
لبــغــداد لم ترحل فكان جــوابيــا
يقــيم الرجــال الموســرون بأرضــهم
وترمي النوى بالمقــتــرين المرامــيــا
ومــا هجــروا أوطانهم عن مــلالة
ولكن حـذاراً من شـمـات الأعـاديا»[١]

والشعر الذي نسبه ابن بسام للقاضي عبد الوهاب شكك المحقق في بعض ما نسب إليه فيه، وفي بعض تلك المواضع جزم من الدكتور إحسان عباس بأن الشعر ليس له.

وإذا أردنا التدقيق فيما سيق من سبب الخروج وما قيل فيه من شعر، يمكن أن نمهد لذلك بتساؤل لا يبدو غريبا وإن أهمل لدى من ترجم للقاضي: أليس مما يثير الشك أن يترجم له الخطيب البغدادي والشيرازي، ولم يورد أي منهما ما أورده من جاء بعدهما بقرون من أسباب هجرته، وما قيل فيها من كلام يبدو مستهجناً صدوره من إمام فقيه؟ هل يعقل أن يترجم له الخطيب ـ وقد كتب عنه ـ وهو بغدادي مثله، ولا يذكر شيئاً من ذلك البتة، لا شعراً ولا نثراً، إلا أن تحيط بأخبار الخروج شائعات ومبالغات لم يحفل بها الخطيب، أو لم يسمع بها لأنها لم تقع أصلاً؟ والشيرازي الذي دخل بغداد سنة ٤١٥هـ ـ كما يقول الدكتور إحسان عباس[٢] أي قبل خروج القاضي منها ـ يقول: «أدركته وسمعت كلامه في

(١) القاضي عياض: ٧/ ٢٢٤ – ٢٢٥

(٢) الشيرازي – طبقات الفقهاء – تحقيق د. إحسان عباس – دار الرائد العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية — ١٩٨١م – ص: ١٦٨

النظر...»(١)، ولا ينقل شيئاً من ذلك سوى الأبيات التي فيها:

سلام على بغداد في كل موطن
وحق لها مني سلام مضاعف

وأوحى كلامه بأنها ليست له حين قال: «... وأنشد في خروجه من بغداد...»(٢)، والإنشاد غير القول، وهي نفس العبارة التي ساقها القاضي عياض ثم قال: «وقرأت في بعض كتب الأخبار أن الشعر ليس قوله..»(٣)، وهو ما أشار إليه محقق الذخيرة بالقول: «وقيل إن الأبيات ليست له»(٤).

وبعد هذا ننظر فيما نسب إليه قوله عند الخروج: «والله لو وجدت في بلدكم كسرتين من ذرة ما خرجت منها» كما هي عبارة عياض، أو «رغيفين كل غداة وعيشة» عبارة ابن بسام، ونتساءل: هل يعقل ألا يجد عالم في بغداد ـ مهما ساءت الأحوال ـ رغيفين في اليوم؟ وهل قصرت نخوة الناس ودينهم عن أن يوفروا ذلك القدر من القوت لعالم يملأ عليهم السمع والبصر؟ وعلى افتراض أن الخصومة والفتن تذهب بالناس كل مذهب فلا يتصور أن يقاطعه أو يحاربه كل أهل بغداد، بدليل أن فقهاءها وفضلاءها خرجوا لتشييعه، والسياق نفسه ـ على افتراض التسليم به ـ يوحي بشيء من التناقض، فالعبارة السابقة تحمل في ثناياها نقمة على بغداد نفسها أو العراق من خلال قوله: «لو وجدت في بلدكم» مع أنها بلده أيضاً، وهذا لا يتفق مع ما أنشده حينها، وما قاله بعد الخروج من شعر يبث فيه أشواقه ولوعته.

أما الذي انفرد به عياض ـ دون ابن بسام ـ فهو شيء ما عهد صدوره من علماء وأئمة يحملون مشاعل التعليم والإرشاد، وأن يمن من في مقام القاضي على تلاميذه بما أنفقه عليهم، ويصفهم «**بالصعاليك**» و«**الأرذال**» محملاً إياهم ـ ضمناً ـ أسباب عوزه وجوعته،

(١) الشيرازي – ص: ١٦٨ .

(٢) الشيرازي: المصدر السابق.

(٣) القاضي عياض: ٧/ ٢٢٤ .

(٤) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥١٦ الهامش رقم(١).

فهذا غاية في الحنق والغضب يترفع عنهما عادة الكبراء والفضلاء، وأما البيتان اللذان ساقهما عياض فلم نعثر لهما على أثر عند ابن بسام الذي عُني بجمع أكبر قدر من شعر القاضي، ومن ترجم له عيال على صاحب الذخيرة في ذلك، ثم إن نفس البيتين فيهما قسوة بالغة لا تصدر إلا عن نفس مأزومة.

ويتعارض كل هذا مع ما نُسب اليه أنه قال:

لعمرك ما فارقتها قالياً لها

وإني بشطي جانبيها لعارف(١)

وقال أيضاً:

لعمرك ما فارقت بغداد عن قلي

لها وما إن وجدنا للفراق بها بُدا

إذا ذكرت بغداد نفسي، تقطعت

من الشوق أو كادت تموت بها وجدا (٢)

ومن أقوى ما وقفت عليه من نقض ما نسب إليه قوله في أهل بغداد متحرقاً إليها وإليهم:

فدى لك يا بغداد أهلاً ومنزلاً

ولم أر فيها مثل دجلة واديا

ولا مثل أهليها أرق شمائلاً

وأعذب ألفاظاً وأحلى معانيا(٣)

فهل يتفق هذا الكلام برقة ألفاظه ودفء مشاعره ـ كلفاً ببغداد وأهلها ـ مع آخر لا يُبقى لهم فيه قدراً؟.

(١) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥١٦ .

(٢) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٢ .

(٣) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٧ .

أصبحت فيها مضاعاً بين أظهرهم
كأنني مصحف في بيت زنديق(١)

وهل يبلغ الحنين بـ «مضاع» أو «مهان» حداً يصف فيه من أهانه بالقول:

ولكن أوطاناً نأت وأحبة
فعدت متى أذكرْ عهودهمُ أصبُ
إذا خطرت ذكراهم في خواطري
تناثر من أجفانيَ اللؤلؤ الرطبُ(٢)

وهل يتألم كل هذا الألم من يخرج عن داره بمثل جوعته، فضلاً عن أن يندم على الخروج:

أنا في الغربة أبكي
ما بكت عين غريب
لم أكن يوم خروجي
من بلادي بالمصيب (٣)

ومع التشكيك فيما أحاط الخروج من مواقف تستبعد بما سبق بيانه، فإن هناك أموراً لا سبيل إلى إنكارها، من ذلك أن الرجل كان يعاني ــ فيما يبدو ــ من خصاصة لم يملك من فرط وقعها إلا التشكي، لم يصل ــ فيما أقدر ــ إلى الحد الذي ذكر، وإن أمكن أن يكون من أسباب الهجرة عن بغداد.

ومما قاله في ذلك مما جمعه له ابن بسام:

ولكنها ضاقت علي برحبها
ولم تكن الأرزاق فيها تساعف

---

(١) ابن بسام: ٤/٢/٥٢٥ - ٥٢٦، والقاضي عياض: ٧/٢٢٤ .
(٢) ابن بسام: ٤/٢/٥٢١ .
(٣) ابن بسام: ٤/٢/٥٢٥ .

فكانت كـــخل كنت أهوى وصـــاله

وتنأى به أخـــلاقـــه وتخــــالف[١]

وقال:

يا لهف نفسي على شيئين لو جمعا

عندي لكنت إذن من أسعد البشر

كـفـاف عـيش يقـيني كل مـسألة

وخدمة العلم حتى ينقضي عمري[٢]

وقال:

في النفس ضيق وفي الفؤاد سعة

فـآلة الجـود غـيـر متسعه

البـــخل لا أســـتطيع أفـــعله

والجـــود لا أســـتطيع أن أدعـــه[٣]

وقال:

بغـــداد دار لأهل المال واســـعـــة

وللصـــعـــاليك دار الضنك والضـــيق

أصبحت فيها مهاناً في أزقتها

كـأنني مـصـحف في بيت زنديق[٤]

---

(١) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥١٦ .

(٢) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٤ .

(٣) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٥ .

(٤) ابن بسام: ٤ / ٢ / ٥٢٤ – ٥٢٧ .

وقال:

أطال بين الديار ترحالي
قصور مالي وضعف آمالي(١)

وقال:

يقيم الرجال الأغنياء بأرضهم
وترمي النوى بالمعسرين المراميا(٢)

وقال:

ما أقبح الصد فقالت بلى
أقبح منه عاشق مفلس(٣)

وقد ظفرت بكلام نفيس لمحقق «**شرح التلقين**» أكد الشكوك التي تساورني، فقال: «والذي يترجح عندي أن القاضي عبد الوهاب ما بلغت حدود خصاصته أنه يقنع برغيفين ليقيم ببغداد، لأنه رُبي في بيت أبعد ما يكون عن الخصاصة، ونشأ على الكرم والسماحة، وتولى قضاء بادرايا وباكسايا وأسعرد والدينور، وحج قبيل انتقاله إلى مصر(؟) مما يبعد أن يكون قد ألجأه إلى الخروج الفقر المدقع، وأنه وصل الى درجة الخيار بين هلاك الجوع وبين الخروج إلى مصر، فإن من رُبي هذه التربية وتولى مناصب القضاء في أربعة مراكز من شأنه ألا ينتظر حتى يبلغ هذا الحد من الفقر والخصاصة»(٤).

القاضي عبد الوهاب.. ورحلة للحج؟

من الأمور التي تثير التساؤل في سيرة القاضي عبد الوهاب ما ذكرته محققة كتابه «عيون المجالس» من زيارته لمكة وحجه للبيت الحرام(٥)، وهو نفس ما ذكره سماحة الشيخ

---

(١) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٥ .

(٢) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٧ - ٥٢٨ .

(٢) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٨ .

(٤) المازري - شرح التلقين - تحقيق: سماحة الشيخ محمد المختار السلامي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٧ - :١/ ٤٠ .

(٥) القاضي عبدالوهاب - عيون المجالس - دراسة وتحقيق: سمية بنت محمد بوسرية - رسالة ماجستير لم تطبع - كلية العلوم الاسلامية - جامعة الجزائر - نوقشت سنة ٢٠٠٠م - الدراسة - ص(٤٥).

محمد المختار السلامي ـ عرضاً ـ في مقدمة الدراسة لشرح التلقين. (١)

إن ثبوت هذا الأمر كان يفترض أن يشيع بين من ترجم له، بينما لم يذكر ذلك أي واحد منهم، بدءاً بالخطيب والشيرازي وانتهاء بالسيوطي، وهو أمر يثير الدهشة أن تُسجل رحلته إلى ميافارقين ومعرة النعمان، ولا يُذكر شيء عن رحلته لمكة، وأن يسجل لقاؤه بأبي العلاء المعري الأديب الشاعر، ولا نظفر بأي لقاء له مع علماء فنه في مكة أو المدينة؟

وقد استند من أثبت له القصد إلى البقاع إلى الخطاب الذي وجهه لحاكم مصر: «كتابي إليك من الجب بإزاء مصرك، وفِناء بِرّك، بعد أن كانت بغداد لي الوطن، والألفة والسكن، ولما كنت على مذهب صحيح ومتجر ربيح، كثرت علي الخوارج وشق على الماء ارتقاء المناهج... فأتيت مكة حرسها الله لكي أقضي فرض الحج...». (٢)

وقد استند محققو «المعونة» و«عيون المجالس» و«شرح التلقين» على هذا الخطاب في إثبات حجة القاضي عبد الوهاب، وفي حين اكتفى الدكتور عبد الحق بذلك ذكر سماحة الأستاذ السلامي أنه «حج قبيل انتقاله إلى مصر..»(٣)، وتوسعت الأستاذة بوسرية ـ بما لم يفعله غيرها في هذا الموضع وغيره ـ فاختطت له مساراً ابتدأه بالحج إلى مكة المكرمة، وجعلت محطته الثانية هي ميافارقين، ثم دمشق ومعرة النعمان فمصر(٤).

وعلى افتراض أن القاضي قد حج فعلاً فالمسار المعقول والأقل كلفة أن يبتدئ ـ في طريقه إلى مصر ـ بما يقرب ويجاوز موطنه، ثم الأبعد فالأبعد، فتكون ميافارقين ثم دمشق، فمعرة النعمان، ثم الحجاز فمصر، أما أن يذهب مباشرة إلى مكة ثم يعود إلى الشام وأرض الجزيرة، وينطلق منها ثانية إلى مصر، فتخطيط ينافي طبائع الأشياء، ولا تسمح به خصاصة طالما اشتكى منها.

---

(١) المازري: ١/ ٤٠ .

(٢) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٠ .

(٣) المازري: ١/ ٤٠ .

(٤) القاضي عبد الوهاب – عيون المجالس – ص: ٤٥ – ٤٦ .

ومثل هذا المسار الذي افترضته الأخت الباحثة لا يسلم إلا إذا قلنا بعودته إلى بغداد، ولم يفعل، فلم يذكر ذلك أحد (١)، وسبق أن ذكرت المصادر أن خروجه من بغداد إلى مصر كان في آخر عمره، وسياق الخطاب أيضاً لا يفيده، وإن كان هو الذي أغراها بالقول بالخروج من بغداد مباشرة إلى مكة، إذ ليس فيه ذكر للمحطات الأخرى، وهو أمر مفهوم أن يقتصر على ذكر موطنه بغداد، ومحجه مكة، ومستقره مصر.

وقد يكون من المستغرب أن تنص المصادر على تاريخ الدخول إلى دمشق والخروج منها(٢)، وأن يذكر بعض التلاميذ لقاءهم بالشيخ في «ميافارقين»(٣)، ثم يُغفل الجميع ما لم تجر العادة بإغفاله، مَن لقي الشيخ منهم فيها (أعني: مكة) ومن لم يلقه، وما أحسب أن فترة السفر أو مسافته في آخر العمر تسمحان لقاضينا بإمكانية إنجاز رحلتين، فضلاً عن الاستمتاع فيهما. ثم أين شعر أعجَب الناسَ رواقه ـ وبُثّ فيه التياعه ـ يخلّد به أشواق روح تهفو إلى بارئها، وتريح نسائم تنشرها، تتلقفها الذكرى كل حين.

وهناك أمر آخر يزيد في تغذية الشكوك، ذلك أن الخطاب الذي يُركن إليه في إثبات الحج شابه ما يشوش على صحته، حيث نبه الشيخ السلامي إلى خطأ فادح فيه، وأشار إلى احتمال عدم ثبوته.

قال: «... كما حفظ لنا (يقصد ابن بسام) رسالته التي ذكر أنه بعث بها إلى المستنصر بالله صاحب مصر، هكذا المستنصر بالله صاحب مصر، والمستنصر وَلي أمرَ مصر بعد أبيه أبي الحسن علي بن الحاكم بأمر الله سنة سبع وعشرين وأربع مئة، أي بعد وفاة القاضي بخمس سنين، فيكون ذكر اسم المستنصر خطأ قطعاً، وتكون الرسالة قد كتبت إما لأبي الحسن علي بن الحاكم الذي ولي الأمر بعد مقتل أبيه سنة إحدى عشرة وأربع مئة، وإما

(١) وهو ما ذهب اليه الشيخ السلامي، وبرر ذلك بالخوف على حياته من المتعصبين، إذ كان رأيه أن خروج القاضي من بغداد هو بسبب تعصب الشافعية ومساندة السلطة ـ في ذلك الوقت ـ لهم: شرح التلقين: ١/٤٠ ـ ٤١.

(٢) القاضي عبد الوهاب ـ عيون المجالس: ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) المصدر نفسه: ٤٥.

للحاكم. والراجح ـ إذا صح أن القاضي عبد الوهاب بعث بها ـ أنه أرسلها لأبي الحسن علي الملقب بالظاهر لإعزاز دين الله، وذلك أولاً: لأن الحاكم كان جباراً عنيفاً ظالماً، فلا يُتصور منه أن يجيب القاضي بالطريقة التي جاءت في الرد، وثانياً: لأن خروجه إلى مصر كان في آخر حياته، وكانت الرسالة وجوابها قد فتحا قناة اتصال، وانكشف للقاضي تقدير الظاهر له».(١)

شعر الفقيه الغزلي... والإبداع؟

الشعر الذي نُسب إلى القاضي عبد الوهاب ينبئ عن قريحة يعز لها نظير لدى الفقهاء، ويبعده عن نظم فاتر درجوا عليه، ينضح بالوعظ، ولا تطرب له أذن، فضلاً عن أن يثير موجدة، أو أن يستدعي لذائذ خيال يقتات عليها، وأن يشهد له رهين المحسبين بما يرقى بشعره إلى مستوى الملك الضليل: امرئ القيس، فذاك ثناء لم يظفر به من علا كعبه في الفن، وشهادة لم يحلم بها من لم تخالط شعره صنعة أخرى، يزاحمها به أو تزاحمه.

ومما يُستغرب له أن ينأى الفقيه الشاعر عما ألفه الأمثال من شعر الزهد والموعظة، ويؤثر الولوج إلى ميدان لم يطرقه غيره من الفقهاء، وغاية ما بلغوه ـ مما يتحرج منه تابع يستكثر عليهم غير العبادة تديناً أو احترافاً أن تولج ـ نقل أخبار الغلمان والمردان، وقصص العشق والغرام، إزالة لحرج التأثم بنقل «**الكفر**» الذي لا يستوي صاحبه مع من يتلفظ به.

لقد أبلغ قاضينا في وصف البين والفراق، وأجاد في الإبانة عن مشاعر التحرق والالتياع بصور لا يجود بها إلا فحل عانى آلام الصد والبعاد، وأنهكته فترات الترقب والانتظار. وقد أكثر من ذلك أيما إكثار، حتى لكأنه لا يجد إلا القصيد، يصف به الحبيب، يبثه شكواه، ويسر إليه بأوجاع قلب لها وقع الأسنة، حين المعارك يعقبها انهزام، يصور به طريح عشق يتمثله، يستلذّ بما يؤلمه، بل يستعذبه، وإن قضى بالآلام نحبه.

الإغراق من فقيه في هذه الحالة يلفت النظر، فقد يغفر طالب فقه أو متصدّر وعظ للقاضي وهو يستبيح النظرة الثانية:

---

(١) المازري: ٣٦ – ٣٧.

حمدت إلهي إذ بُليت بحبها
وبي حول يغني عن النظر الشزر
نظرت إليها والرقيب يخالني
نظرت إليه فاسترحت من العذر[١]

أو يسامحه وهو يطلب رد وديعة القلب من المحبوب:

فؤادي فر من جسدي إليكم
فجئت اليوم أطلبه لديكم
فضموا الجسم أو ردوا فؤادي
فما في رده حرج عليكم[٢]

أو يتجاوز عنه وهو يبالغ في تصوير لوعته:

لأخرجن من الدنيا وحبكم
بين الجوانح لم يشعر به أحد
ألفت بيني وبين الحب معرفة
ما تنقضي أبداً أو ينقضي الأبد[٣]

أو يستره وهو يصور افتضاح حبه:

متى أخف الغرام يصفه جسمي
بألسنة الضنى الخرس الفصاح
فلو أن الثياب فُحِصن عني
خفيت خفاء خصرك في الوشاح[٤]

---

(١) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥١٩.
(٢) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٤.
(٣) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٤.
(٤) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥٢٨.

لكن أن يذهب أبعد من ذلك إلى صورةٍ ما نحسبه يبلغها إلا بنفس من ذهب به التغزل كل مذهب، فذاك الذي يُستغرب، ولا يُزال إلا بترعة شك تتشح بالعلم، وتستنطق السياق علها تظفر بجواب.

يقول القاضي في تصوير حسي يستعير له بعض ما يملك من مصطلحات الفقه تسعفه:

ونائمة قبلتها فتنبهتْ
وقالت تعالوا فاطلبوا اللص بالحدِّ
فقلتُ لها إنّي فديتك غاضبٌ
وما حكموا في غاضب بسوى الردِّ
خذيها وحطي عن أثيمٍ ظلامةً
وإن أنت لم تَرْضَي فألفٌ عن العدِّ
فقالت قصاص يشهد العقل أنه
على المذنب الجاني ألذ من الشهد
وقالت ألم أُخبَرْ بأنك زاهدٌ
فقلت بلى مازلت أزَهدُ في الزهد
فباتتْ يميني وهي هميان خصْرها
وباتت يساري وهي واسطة العقد(١)

وكان يمكن أن نستأنس بمن ينازعه النسبة فننفيها عنه، كما جرى في أبيات أخرى، لكن المحقق لم يسعفه شيء في هذه الحالة. وذكر له اليافعي هذه الأبيات ثم قال: «...مع غير ذلك مما حذفته رغبة في الاختصار، وكراهة لبعض الغزل الفاحش في الأشعار...».(٢)

(١) ابن بسام: ٤/٢/٥١٨.

(٢) اليافعي - مرآة الجنان وعبرة اليقظان - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٧: - ٣٣/٣.

ومع ذلك وصف الذهبي [١] أشعاره بالرائقة حيث أورد له هذه القطعة تحديداً، وكذلك فعل ابن العماد. [٢]

أو راقبه وهو يعد محبوبته بإنفاق ريعان الشباب في غير طلب العلا أو ابتغاء الأجر:

ومحجوبة في الخدر عن كل ناظر
ولو برزت بالليل ما ضل من يسري

أقول لها والعيس تحدج للنوى
أعدي لفقدي ما استطعت من الصبر

سأنفق ريعان الشبيبة آنفاً
على طلب العلياء أو طلب الأجر[٣]

أو وهو يفوض إليها أمره كله:

ما زادني صدّكَ إلا هوى
والشزر من عينيكَ إلا ودادْ

فاحكم بما شيت ففيه الرضى
وكن كما شيت فأنت المراد[٤]

لكن قد يفتر شعره حقاً حين يأتي إلى أشعار الحكمة وهي لا تكاد تذكر:

وكل مودة في الله تبقى
على الأيام من سعة وضيق

وكل مودة فيما سواه
فكالحلفاء في لهب الحريق[٥]

---

(١) الذهبي – سير اعلام النبلاء: ١٧ / ٤٣١ .

(٢) ابن العماد الحنبلي – شذرات الذهب في أخبار من ذهب – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت بدون طبعة أو تاريخ: ٣ / ٢٢٤ .

(٣) ابن بسام: ٤ / ٢ / ٥١٨–٥١٩ .

(٤) ابن بسام: ٤ / ٢ / ٥٢٣ .

(٥) ابن بسام: ٤ / ٢ / ٥٢٣ .

زواج القاضي في آخر العمر ؟

كثيراً ما تُنسب في كتب التراجم والسير قصص ووقائع لأعلام الفقه والحديث، في بيان فضل، أو إثبات كرامة، ينقلها محب، وينافح عنها مريد، لتعلو بها منزلة، ويغتاظ بها خصم، ولا يهتم الباحثون عادة إلا بتمحيص ما يشكل فهمه، أو يصعب تقبله، مما يتعارض مع ما عرف واستقر، وبخاصة إذا كان الأمر المنسوب قد ذكر في كتاب متداول، أو على لسان متبوع.

ومن ذلك أني وقفت على ما يشبه ذلك منسوباً إلى القاضي عبد الوهاب الفقيه المالكي الشهير في مقدمة دراسية لكتاب المعونة الذي حققه أخونا الزميل الدكتور عبد الحق حميش، وقد أورد ذلك في سياق الثناء على الفقيه المذكور، دون تعليق أو استدراك، وقد تُستغرب نسبة الواقعة إلى طالب علم لم تتحقق أهليته، فضلاً عن أن تثبت على علم مشهور في مقام الفقيه القاضي، ذلك أن بعض ما يُذكر قد يسيئ ـ عند التحقيق ـ إلى من عُزيت إليه الواقعة وإلى ما يحمل، حتى وإن كان ظاهرها يوحي بعكس ذلك مما يرغب الأتباع أن يلزق بمن يحبون.

قال ابن الحاج في المدخل:

« ... كما حُكى عن القاضي عبد الوهاب رحمه الله أنه لما أن دخل مصر وتأهل بها وقعد مع زوجته سنين ثم مات رحمه الله تعالى، أراد أهلها أن يزوجوها فقالت لهم: إذا عزمتم فزوجوني على أبي بكر، فقالوا لها: كيف وقد أقمت سنين معه، فقالت: أول ليلة دخل علي صلى ركعتين وجلس ينظر في كتبه، ولم يرفع رأسه، ثم كذلك في سائر أيامه، فقمت يوماً ولبست وتزينت ولعبت بين يديه فرفع رأسه ونظر إلي وتبسم، وأخذ القلم الذي بيده فجره على وجهي وأفسد به زينتي، ثم أكب رأسه على كتبه لم يرفعه بعد ذلك حتى انتقل إلى ربه عز وجل، فمن كانت له همة سنية فلينسج على منواله » .(١)

---

(١) ابن الحاج – المدخل ج دار الحديث – القاهرة – ١٩٨١م – بدون طبعة: ١ / ١٧٩ – ١٨٠ .

أورد هذه الواقعة بطولها في سياق لا يخلو من خلل لا يُدرى مصدره، فقد كان يتكلم عن «**دخول الرجل الحمام**» والمنع من ذلك إلا بشروط وآداب ذكرها، ثم قال: «وينبغي له أو يتعين عليه أن يعلم أهله كل ما يحتاجون إليه من الأحكام غير ما تقدم، إذ إن ما ذُكر إنما هو تنبيه على سائر ما يعتورهم، لأن النساء في الغالب يتعلمن منهن الأحكام فيما يقع لهن، فإذا كن جاهلات بما يُسألن عنه فقد يكون ذلك من باب كتم العلم». ثم يقول مباشرة بعد هذا الكلام: «ثم إذا دخل بيته هو بين أحد أمرين(١): إما أن يكون مقبلاً على العلم لا يسعه غيره، فيا حبذا، فيشتغل بما هو بصدده ولا يعرج على غيره، كما حُكي عن القاضي عبد الوهاب...»

والقارئ لا يسعه إلا ملاحظة شكل من أشكال الإقحام لما نُسب للقاضي عبد الوهاب في هذا المجال، فعنوان الفصل لهذا الكلام هو «**دخول الرجل الحمام**» والقصة المذكورة لا علاقة لها بالموضوع إلا بتمحل لا يخفى أمره، والفصل الذي قبل هذا بعنوان «**فصل في آداب العالم والمتعلم في بيته مع أهله**» أعقبه بفصل عنون له بالقول: «**فصل في تعليم الزوجة أحكام الغسل وما تحتاج إليه فيه**» والذي بعده جاء بعنوان «**فصل في آداب الاجتماع بأهله**»، وفي هذا ما يشعر بخلل آخر في ترتيب الفصول، وقد كنت أفترض أن العناوين من وضع الناشر كما جرت عادة بعضهم للتعريف والتيسير، فيكون فصل آداب العالم والمتعلم... شاملاً لكل ما ذكر تحته بعد ذلك مما يمكننا تقبله من حيث الترتيب والتنظيم، لكنني وجدت في مقدمة الكتاب ما ينفي هذا الاحتمال، حيث قال ابن الحاج: «... وبدأت بما هو الأولى والآكد والأهم، ثم الأمثل فالأمثل بعد ذلك، ورتبت ذلك على فصول ليكون كل فصل مستقلاً بنفسه في المعنى المراد به، فيكون أيسر للفهم وأهون على من يريد أن يطالع مسألة معينة بحسب ما هو موجود ومسطور فيه...»(٢)

والاستقلال المراد ضمن الترتيب المختار أخل به فصل «**دخول الرجل الحمام**» بدليل قوله وهو يتكلم عن أحكام الفصل: «الثامن: أن يصب الماء على قدر الحاجة. التاسع: إن لم

---

(١) ولم يذكر الأمر الثاني بعد فراغه من سوق القصة إلا أن يُفهم ذلك من السياق؟.

(٢) ابن الحاج: ١/ ٥ – ٦ .

يقدر على دخوله وحده اتفق مع قوم يحفظون دينهم على كراهة في ذلك لما يخشى؟ العاشر: أن يتذكر به عذاب جهنم»، ثم يقول بعد ذلك مباشرة: «وينبغي له مهما استطاع أن يعلم أهله بالفعل كان أولى إذ إنه أبلغ في الثبوت في نفس المتعلم، وكان صلى الله عليه وسلم يغتسل هو وزوجته من إناء واحد حتى إنها لتقول: دع لي، دع لي...»[١]، فيرجع في فصل «**دخول الرجل الحمام**» إلى «تعليم الزوجة أحكام الغسل»، وبعد إيراده للقصة يشرع في بيان آداب النوم، فأين «استقلال كل فصل بنفسه» الذي رامه المؤلف.

ولعل مطالع هذا القسم من الكتاب يخرج بانطباع مفاده أن الكتاب يغلب عليه طابع الوعظ والأمر بالمعروف والمنهي عن المنكر، مما ينأى به ـ عادة ـ عن التحقيق المرجو والمفترض في المباحث الدقيقة، وقد قال الرجل نفسه في المقدمة: «... واستدللت على ما أريده بآيات وأحاديث تمس الحاجة إليها في بعض المواضيع، فبعض الأحاديث أثبت بها بالنص والنسبة لقائلها، وبعضها بالمعنى وعدم النسبة، للضرورة الداعية إلى نقله، كل ذلك لعدم الكتب الحاضرة في الوقت، وفي بعض المواضع تمس الحاجة إلى بعض حكايات تكون تفسيراً وبياناً لما الحاجة داعية إلى بيانه...»[٢]، ومن هنا جاءت القصة مرسلة بغير إسناد مؤنس، أو صيغة تشعر بأدنى قبول.

ولم نر من أوردها غير ابن الحاج في كتابه هذا «المدخل»، وللمحقق الفاضل مزية التنبيه على وجودها.

ومن تناول القاضي بالترجمة لم يقف عليها، أو لم يُعن بذكرها، وإن كنت أميل إلى الاحتمال الأول.

ولعل أول ما يسترعي النظر في هذه القصة هو الضرر الذي ألحقه عالم من علماء المسلمين بامرأة تزوجها وما أصاب منها شيئاً لسنين!؟ وهذا الأمر ما نحسب يقدم عليه إلا شخص مجانب للفطرة فيما لم يفعل، ومخالف للشرع فيما أقدم عليه من زواج لم يستطع الإيفاء بمقتضياته، ولم تكتف القصة بما ذكرته من إعراض حتى أضفت على ذلك أمراً آخر

---

(١) ابن الحاج: ١/ ١٧٩ .

(٢) ابن الحاج: ١/ ٥ .

فعله هذا العالم الكبير هو أشبه بمرض النفوس منه بشيء آخر، فحين أرادت الزوجة أن تغريه لتنال بعض حقها ــ ولو لمرة واحدة ــ قام إلى ما أرادت أن تغريه به من زينة فجر القلم على وجهها ليفسد عليها زينتها ويبطل مفعول الإغراء الذي شهرته في وجهه.

فهل هذا سلوك يُحتذى، ويُدعى ذوو الهمم السنية للنسج على منواله، كما فعل ابن الحاج[١]، ومما يضعف من صدقية القصة أيضاً أنها أضيفت إليها بعض ملامح الأساطير التي يُقصد بها التأثير في السامع، وتأكيد المعنى الذي سيقت من أجله، فبعد موت القاضي: «أراد أهلها أن يزوجوها فقالت لهم: إذا عزمتم فزوجوني على أني بكر...» ثم حكت لهم القصة... وهذه العبارة تحتمل أحد أمرين: إما أن يُقال للناس بأنها تزوجت وما مُست، فلا يصدقها أحد، وإما أن يُقال: لم تتزوج أصلاً، وهذا كذب صراح لا ينطلي على أحد بعد أن أقامت مع زوجها سنين، وهل يُعقل أن يحدث لبنت ما حدث لزوجة القاضي عبد الوهاب ولا يسمع بها أحد من أهلها حتى وفاة الزوج.

هذا بالإضافة إلى أن مسألة الزواج لم يذكرها من تعرض لسيرته، وأخباره في مصر لا يكاد يُذكر فيها شيء من حياته الشخصية، سوى شيء من سعة أدركته، عبر عنها السيوطي بالقول: «...فأكرم بها وتمول، وسعد جداً فأدركه الموت...»[٢]، ولم يُذكر من عائلته ــ حتى في العراق ــ إلا والده، وأخ له تأخرت وفاته، كما يذكر الذهبي.[٣]

لكن الأمر الحاسم في هذه المسألة هو ما ذُكر من وروده المتأخر على مصر، حيث قال الخطيب: «...وخرج في آخر عمره إلى مصر فمات بها...»[٤]، ونفس الكلام تقريباً قاله

---

(١) ابن الحاج: ١/ ١٨٠

(٢) السيوطي – حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الأولى – ١٩٦٧ – بدون بيان الدار الناشرة أو البلد: ١/ ٣١٤

(٣) الذهبي: ١٧/ ٤٣٢

(٤) الخطيب البغدادي – تاريخ بغداد – مكتبة الخانجي – القاهرة ودار الفكر للطباعة والنشر – بدون تاريخ وطبعة: ١١/ ٣١

الشيرازي في الطبقات[١]، ولعل أدق تعبير يؤرخ لزمن الوصول إلى مصر هو ما قاله ابن بسام: « ... فمات لأول ما وصلها ... »[٢]، فهل تتفق هذه المدة في قصرها مع عبارة ابن الحاج التي أسندها إلى أهل البنت مستغربين ادعاءها المذكور: « ... كيف وقد أقمت سنين معه ... »[٣].

وقد لا تصل مدة البقاء في مصر ـ قبل الوفاة ـ إلى السنتين على أبعد تقدير، إذا استحضرنا تاريخ الخروج من دمشق كما تسجله محققة عيون المجالس[٤] نقلاً عن ابن عساكر، وطرحنا منه مدة تقريبية لرحلة السفر، فقد كان ذلك في جمادى الأولى من سنة عشرين وأربع مئة، ثم واصل سفره إلى « معرة النعمان » بالشام دائماً، حيث التقى فيها بأبي العلاء المعري، وجرى بينهما ما قد ذكرته كتب التراجم من شهادة حظي بها القاضي من الشاعر الكبير، وبعد ذلك استأنف رحلته إلى مصر.[٥]

وعلى أي التقديرين اعتمدنا في تاريخ الوفاة: صفر أو شعبان، تكون مدة الإقامة بمصر بين ستة عشر شهراً واثنين وعشرين شهراً تقريباً إذا قدرنا قطع المسافة بأربعة أشهر كحد أدنى، ولا يمكننا القول بأن أقل الجمع اثنان لتمرير كلمة « سنين » لأن صيغة الكلام الاستنكارية ـ الواردة في القصة ـ توحي بأكثر من ذلك بكثير.

---

(١) الشيرازي – ص: ١٦٨ .

(٢) ابن بسام: ٤/ ٢/ ٥١٦ .

(٣) ابن الحاج: ١/ ١٧٩ – ١٨٠ .

(٤) القاضي البغدادي – عيون المجالس– القسم الدراسي: ١/ ٤٦ .

(٥) المرجع السابق .

القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي
نظرات في حياته

إعداد

أ. د. رشيد عبد الرحمن صالح العبيدي*

* أستاذ جامعي، رئيس قسم اللغة العربية في كلية اللغة وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية – بغداد، متخصص في علم اللغة والقرآن، له إنتاج علمي كبير تأليفاً وتحقيقاً، وله أيضاً عشرات البحوث نشرت في المجلات والدوريات والصحف.

بسم الله الرحمن الرحيم

عبد الوهاب البغدادي المالكي، هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد [١] بن الحسين بن هارون بن مالك[٢] بن طوق الثعلبي[٣] المعروف بابن طوق، واكتفى ابن فرحون بأنه: «عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي»[٤].

ولد يوم الخميس سابع شوال سنة: ٢٦٢هـ في بغداد، وعاش في أكنافها يتلقف العلم من أفواه رجاله ويروي عنهم، قال البغدادي: «سمع أبا عبد الله العسكري، وعمر بن محمد بن سنبك، وأبا جعفر بن شاهين، وابن السماك»[٥].

وسمع من الأبهري وحدث عنه وأجازه، قال القاضي عياض في ترتيب المدارك: «من قال: إنه لم يسمع من الأبهري، لم يعتد بقوله، وتفقه علي كبار أصحاب الأبهري، كابن القصار وابن الجلاب»، وسئل القاضي أبو محمد نفسه: مع من تفقهت، قال: صحبت الأبهري، وتفقهت مع أبي الحسن ابن القصار، وأبي القاسم ابن الجلاب، والذي فتح أفواهنا، وجعلنا نتكلم، أبو بكر بن الطيب»[٦]، ويريد به الإمام القاضي أبا بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ.

ونقل القاضي عياض في تعريفه أنه أدركه، أي: الشيرازي: (٤٧٦هـ)، وسمع كلامه في النظر، ثم قال:

---

(١) إلى هذا الحد انتهى صاحب فوات الوفيات: ٢/ ٤١٩ وإلى نصر انتهى الحنبلي في الشذرات: ٣/ ٢٢٣ .وانظر: المرقبة العليا: ص٤٠ . وعقود الجمان: للزركشي: ٢/ ٢٠٢، وتبيين كذب المفتري: لابن عساكر: ٢٤٩، وقضاة الأندلس للنبهاني: ص٤٠ .

(٢) إلى هذا الموضع انتهى نسبه في تاريخ بغداد: ١١/ ٣١ ، وفهرست أبي بكر بن خير: ٢٣٤ .

(٣) جاء في الوفيات: التغلبي، نسبة إلى (تغلب).

(٤) الديباج المذهب: ١٥٩ ، وانظر: هدية العارفين: ٦٣٧ .

(٥) تاريخ بغداد: ١١/ ٣١ ، وابن خلكان: ٣/ ٢١٩، وجاء في الديباج: ١٥٩: «أبا حفص بن...».

(٦) الديباج المذهب: ١٥٩، وانظر: المدارك: للقاضي عياض٤/ ٦٩٢ . وطبقات الفقهاء: ١٧٠ .

«لقد رأى أبا بكر الأبهري، إلا أنه لم يسمع منه، وكان فقيهاً متأدباً»[١]، وسمع أبا بكر الأبهري عن أبي ثابت الصيدلاني، وابن عمر بن السماك، وأبي خالد النصيبي، والحاوي.

وسمع من القاضي أبي محمد بن زرقونة، وأبي عمر الهاشمي، وأبي سعيد الكرخي، والمخلص، وأبي الحسن ابن الصلت، والمجد، وابن نافع، ومحمد بن أحمد الصياد، وأبي علي ابن شاذان، وغيرهم، ودرس الفقه والأصول والكلام على القاضي أبي بكر الباقلاني: (٤٠٣هـ)، وألف في المذهب والخلاف والأصول[٢].

وكان والد القاضي أبي محمد من أعيان الشهود في بغداد يوم السبت ٢ / رمضان ٣٩١هـ، وكان أخوه أبو الحسن محمد بن علي بن نصر أديباً فاضلاً[٣]، وتوفي سنة: ٤٣٠هـ. في مثل هذا الوسط العلمي، والأسرة الفاضلة من علماء أهله، وعلماء عصره البغداديين، تفقه أبو محمد، وألم بالفقه المالكي، واضطلع به، وصار من نظاره ومصنفيه، وعد من أئمته في بغداد، يقول الخطيب البغدادي: «حدث بشيء يسير»، و«كتبت عنه، وكان ثقة، ولم نلق في المالكية أحداً أفقه منه، وكان حسن النظر، جيد العبارة»[٤].

والذي ينبغي الوقوف عليه هو تخصص القاضي عبد الوهاب بالمذهب المالكي، في بغداد التي كانت في عصره تعج بالمذاهب الأخرى، كالحنفية والحنبلية والشافعية، بل لقد كان الأظهر في تلك الظروف مذهب الإمام أحمد بن حنبل[٥]، ويليه مذهب أبي حنيفة (١٥٠هـ)، ومذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي: (٢٠٤هـ)، ثم تليهما سائر المذاهب الأخرى.

وربما يكون تمذهبه بالمالكية سبباً في شعوره بالعزلة والضيق في بلده بغداد، مما اضطره إلى ترك بغداد والتوجه إلى مصر ماراً بمعرة النعمان، ويقول الدكتور أحمد بكير محمود:

---

(١) المدارك: ٤ / ٦٩٢ .

(٢) ترتيب المدارك: ٤ / ٦٩٢ .

(٣) الشذرات: ٣ / ٢٢٥، وانظر: الديباج: ١٦٠ .

(٤) تاريخ بغداد: ١١ / ٣١ والمدارك: ٤ / ٦٩١ – ٦٩٢ .

(٥) مقدمة ترتيب المدارك: ١ / ٢٨، وانظر ص٥١ .

«وتأزمت الحالة على المالكية بالمشرق، حتى نفي أحد أعلامها، وهو القاضي عبد الوهاب البغدادي، نفاه أبو حامد الإسفراييني الشافعي» [١] ويبدو ذلك في قوله [٢]:

بغداد دار لأهل المال طيبة ... وللمفاليس دار الضنك والضيق

ظللت فيها مضاعاً في أزقتها ... كأنني مصحف في دار زنديق

وتحكي بعض مصادر ترجمة أحمد بن فارس بن زكريا: (ت:٣٩٥هـ) [٣] أنه كان حنبلياً في بغداد، فلما انتقل إلى الشرق اعتنق مذهب المالكية هناك، ليؤثر في المشارقة، لما لهذا المذهب من مكانة في نفسه مع قلة أهله في بغداد.

لقد أحب البغداديون أبا محمد المالكي، وأخلصوا له، وربما بذلوا له من أموالهم ما يعالج به ظروفه المادية، وحبهم له واضح في خروجهم عند توديعه، يحاولون إقناعه بالبقاء في بغداد، يظهر ذلك من نظمه الشعر في بغداد وأهلها، فهو يقول:

سلام علي بغداد في كل موطن ... وحق لها مني سلام مضاعف

فوالله ما فارقتها عن قلى لها ... وأني بشطي جانبيها لعارف

ولكنها ضاقت علي بأسرها ... ولم تكن الأرزاق فيها تساعف

وكانت كخل كنت أهوى دنوه ... وأخلاقه تنأى به وتخالف [٤]

وينقلون عنه أنه لما أحس في نفسه بنبو بغداد عنه، وبضيق الحال، كعادة البلاد بذوي فضلها، وكحكم الأيام في محسني أهلها، فودّع ماءها وظلّها، قال ابن بسام في الذخيرة: «وحدّثت أنه شيعه - يوم فصل عنها - من أكابرها وأصحاب محابرها جملة موفورة، وطوائف كثيرة، وأنه قال لهم: لو وجدت بين ظهرانيكم رغيفين كل غداة وعشية ما عدلت ببلدكم بلوغ أمنية» [٥].

---

(١) انظر: مقدمة ترتيب المدارك ١ / / ٢٨، وانظر: ص ٥١.

(٢) للبيتين روايات مختلفة، ليس هذا موطن تثبيتها. انظر: الديباج: ١٦٠، والبداية والنهاية: ١٢ / ٣٣، والفوات: ٢ / ٤٢٠.

(٣) انظر ترجمته في: الديباج المذهب: ٣٦ - ٣٧.

(٤) طبقات الفقهاء للشيرازي ص١٧٠ - ١٧١، وترتيب المدارك: ٣ / ٦٩٣ (وتجانف). البداية والنهاية: ١٢ / ٣٢، والديباج: ١٥٩، والوفيات: ٣ / ٢١٩.

(٥) الوفيات: ٣ / ٢١٩، وعبارة المنتظم: ٨ / ٦١ «وخرج من بغداد لإضافته».

والأبيات المذكورة، ينفرد ابن كثير بأنه قالها في مصر متشوقاً إلى بغداد وأهلها، في حين تشير عبارة ابن خلكان أنه قالها قبل خروجه من بغداد، لأنه أتبعها بقوله: «واجتاز في طريقه بمعرة النعمان، وكان قاصداً مصر، وبالمعرة يومئذ أبو العلاء المعري فأضافه»، وجاءت عبارة ابن فرحون تؤكد ـ أيضاً ـ أن الأبيات قد قالها قبل التوجه إلى مصر، يقول: «ثم توجه إلى مصر فحمل لواءها وملأ أرضها وسماءها واستتبع سادتها وكبراءها و ...»[١]. ونقلها ـ أيضاً ـ الحنبلي في الشذرات[٢].

والذي يفهم من خلال ما تقدم أنه عزم على ترك بغداد، لغاية كانت من نفسه أراد أن يحققها في بلاد الغرب، فهناك يجد جماهير الشمال الإفريقي تعتنق المذهب المالكي، وهناك يمكن أن يجد منفذاً لنشر مصنفاته وذيوعها، وهي ـ كلها ـ في فروع المذهب وأصوله، وكان ذلك قد وقع فعلاً، وقد نالت كتبه انتشاراً واسعاً، وتداولتها أيدي طلبة العلم، ونقلت بالمناولة والإجازة والقراءة والرواية والدرس إلى بلاد الأندلس، ورواها أبو بكر بن خير بطرق متعددة، تدلّ على المكانة التي احتلتها في نفوس روّاد المذهب المالكي، وإلاّ فإن تعذّر حصول أبي محمد على رغيفين في اليوم الواحد يسد بهما جوعته، وهو بين ظهراني أهل بغداد الذين يكنون له كل الود والحب، ويخرجون إليه يرغّبونه في العدول عما عزم عليه من الهجرة، أمر لا يقبله المنطق والعقل، إلا إذا كان هناك حافز واضطرار يدفعه إلى ترك بغداد، وقد تبين أن الإسفراييني نفاه، وأنه كان حجة المالكيين فيها[٣]. والمتقدمون ممن ترجموا له لم يذكروا هذه الحالة التي أبرزها ابن بسام، ومن أخذ عنه من بعده، فلم ترد مثل هذه الحكاية عند أبي بكر بن الخطيب في تاريخه[٤].

بل قال: «خرج آخر عمره إلى مصر فمات بها». وكذلك كانت عبارة الشيرازي[٥]. ويقول ابن الجوزي: (٥٩٧ هـ): «وخرج من بغداد لإضافته، فحصل له مال كثير من

(١) الديباج: ١٥٩.

(٢) شذرات الذهب: ٣/٢٢٣ـ٢٢٤.

(٣) ينظر ترتيب المدارك: ١/٦٩ و٨٥.

(٤) تاريخ بغداد: ١١/٣١.

(٥) طبقات الفقهاء: ص ١٧٠ـ١٧١..

المغاربة»[١]، وهذه العبارة تثبت أنه إنما خرج بدعوة من المغاربة، وإن ورود خبر إضافته من المعري يؤكد هذا المنحى في عبارة ابن الجوزي، ولم يذكر ابن الجوزي شيئاً عن مضايقة أو عوز.

ويروي القاضي عياض: (٥٤٤ هـ) بعد البغدادي والشيرازي بما يزيد على مائة عام الحكاية بشكل يؤكد اضطرابها، ويشكك في صحتها، فيقول: «وجدت فيما يذكر من أخباره - والله أعلم بصحته؟ -: أنه لما خرج من بغداد إلى مصر، فتبعه الفقهاء والأشراف من أهلها، قالوا له: والله لقد يعز علينا فراقك، فقال لهم: والله لو وجدت في بلدكم كيجلتين من ذرة، ما خرجت منها، ولقد ترك أبي جملة دنانير وداراً، أنفقتها كلها على صعاليك من كان ينهض بالطلب عندي، فنكس كل واحد منهم رأسه، ثم أمرهم بالانصراف فانصرفوا، فأنشد:

لا تطلبن إلى المجبوب أولاداً ولا السراب لتسقي منه ورّاداً
ومن يروم من الأنذال مكرمة كمن يوتّد في الأتبان أوتاداً

قال عياض: «وقد رأيت نحو هذه الحكاية - دون الشعر - في مثالب أهل البصرة، وأنها جرت للنضر بن شميل معهم والله أعلم». ويقال: «إن سبب خروجه من بغداد قصة جرت له الكلام مع الشافعي، فخاف على نفسه، وطُلب فخرج فاراً عنها».

ثم نقل أبياتاً أربعة ذكرها الشيرازي عند خروجه من بغداد[٢] - وهي الفائية - وتفصح أبيات أخرى عن بطلان حكاية الضيق أولها:

وقائلة لو كان ودك صادقاً لبغداد لم ترحل فكان جوابيا[٣]
وما هجروا أوطانهم عن قلى لها ولكن حذاراً من شمات الأعاديا

والذي يقف على الألفاظ التي ذكرت في شعره ولا سيما البيتين: «بغداد دار لأهل المال طيبة ...» والبيتين اللذين ذكرتهما هنا، والأبيات الأخرى التي ذكرتها في مواضع متفرقة من البحث، يلمس - ويحس - بأنّ هناك ثورة نفسية، وشيئاً من الغضب على أناس قد

(١) المنتظم ٨/٦١.
(٢) طبقات الفقهاء: ١٧٠ - ١٧١.
(٣) المدارك: ٤/٦٩٤.

نفر منهم، كانوا قد أثاروا حفيظته ـ في بغداد ـ من مثل الإسفراييني المذكور، ومن أنصار الشافعي الذين كانوا أشداء على غيرهم، ولذلك كانت نفرته شديدة، وعزمه أشد على ترك العراق، فقوله: مصحف في دار زنديق، مسبة واضحة لمعاديه وخصومه. ولفظ «الأنذال» لا يقال إلا في العدو.

ثم إن هناك أموراً تدل على أنه قد ولي أقضية، وكانت تدر عليه مورداً مالياً، لا يحتاج فيه إلى رغيفي خبز يأكلهما، كما تتحدث الحكاية، فقد ولّي قضاء بادرايا، وقضاء باكسايا ـ وهما من طساسيج العراق ـ، وولي قضاء (أسعرد) ـ أيضاً ـ في العراق، وقضاء الدينور، ثم لما رحل إلى مصر تولى قضاء المالكية هناك، وكان ذلك آخر عمره[١].

ويبدو لي أنّ شيئاً من الإملاق قد أصاب عبد الوهاب البغدادي في آخر أيامه في العراق، ولكنه لم يكن سبباً في ترك العراق، ولعله أراد أن يهاجر عن بغداد إلى بلاد المغرب؛ ليحقق ما في نفسه، وليجد له متنفساً جديداً، وتدلّ عبارات وردت عند بعض المترجمين من نحو قول ابن كثير: «ثم خرج من بغداد لضيق حاله، فدخل مصر فأكرمه المغاربة وأعطوه ذهباً كثيراً، فتموّل جداً ...»[٢]، وقال الكتبي: «وخرج إلى مصر في آخر عمره لإملاق به»[٣].

فمثل هذه العبارات وغيرها تؤكد حقيقة مهمة أنّ الرجل قد قلّ ما في يده من المال، وأنه كان يطمح إلى توسعته، واقتنائه، ففكر في السفر، وإذا كان الرغيفان غير متيسرين، فمن أين له أن يسافر من بغداد إلى الشام ثم إلى مصر، ومن الذين صرفوا له المال الذي أوصله إلى مصر؟! ولقد كان يطمح أن يصل إلى الأندلس، وعرض عليه ابنا أبي زيد أن يدخل المغرب ووصلاه بمال لم يرضه، وكتب إليهما:

أنا ذاك الصديق لكنّ قلبي ... عند قرب الديار ليس بقلبي
ما انتفعنا بقربكم ثم لا لو ... م عليكم فإنما الذنب ذنبي
أنا في حطّة وأسأل ربي ... في خلاصي من شرها ثم حسبي[٤].

(١) الديباج: ١٥٩.
(٢) البداية والنهاية: ١٢/٣٢.
(٣) فوات الوفيات: ٢/٤١٩.
(٤) المدارك: ٤/٦٩٤.

وإنما طلبه ابنا أبي زيد، ليكرموه، بسبب عنايته بشرح كتب والدهما، وخاطبه أهل القيروان بالمسير إليهم، فثناه عن السفر إليهم أبو بكر بن عبد الرحمن، وطلبه إليه صاحب دانية مجاهد الموفق - في الأندلس - وعزم على السفر، ولكنه توفي سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة.

ويحكى عنه أنه قال لما أحس بالموت بمصر إثر ما اتسع حاله بعد ضيقه بالعراق: لا إله إلا الله، لما عشنا متنا. قال القاضي عياض: «ورأيت في بعض التواريخ: إن سنه كان حين مات ثلاثاً وسبعين سنة»(١).

إن القاضي عبد الوهاب - كما يبدو من خلال شعره - كان يتطلع إلى العزلة والتغرب والأسفار من أجل تجديد الحياة، وتوفير الرزق الأفضل، وهذه قضية نفسية تكمن في ضمائر الناس، وتعيش معهم، لأن الإنسان - دائماً - يطمح إلى الحياة الأكثر رفاهية واتساعاً في الرزق، وربما كان البغدادي يتطلع إلى الوصول إلى الأندلس، فلما كان موته بالقاهرة انقطع أمله بموته(٢) يقول:

متى تصل العطاش إلى ارتواء	إذا استقت البحار من الركايا
ومن يثني الأصاغر عن مراد	وقد جلس الأكابر في الزوايا
وإن ترفع الوضعاء يوماً	على الرفعاء من إحدى الرزايا
إذا استوت الأسافل والأعالي	فقد طابت منادمة المنايا(٣).

فهذه أبيات ينزع صاحبها إلى التجدد وتحقيق الطماح، والترفع عن الآخرين والتميز بين الأسافل والأداني، وإلا فإن الموت أطيب للمرء من العيش مع الوضعاء والأصاغر. وفي هذه الأبيات ما يدلّ على غضب كامن في نفسه لم يفصح عنه إلا تلميحاً.

ويتشوق في أبيات أخرى إلى الأوطان التي نشأ فيها وعاش في أحضانها، وله مع أهلها علاقات وتواد، يقول:

أهيم بذكر الغرب والشرق دائماً	وما لي لا شرق البلاد ولا غرب

(١) نفسه: ٤/ ٦٩٥.

(٢) ترتيب المدارك (المقدمة): ١/ ١٥.

(٣) الفوات: ٢/ ٤١٩، وينظر الوفيات: ٣/ ٢١٩.

ولكــــنّ أوطـــــاني نأت وأحـــبة فعُدْت متى أذكر عــهودهـــمُ أصبُ

ولـم أنس من ودّعْت بالشط سحرة وقد غرد الحــادون واشتــغل الركب

أليفــان هــذا ســائر نحــو غــربة وهذا مقيم سار من صدره القــرب[١]

ويقـول في هجرته إلى مصـر ثم عـودته إلى العـراق، ويذكـر أثر الاشتـيـاق في نفسـه والشـعـور بالغـربة، مما يدلُّ على شـدّة تعلقـه بأهله وبناسـه وببلده[٢] العـراق، ولولا قـسوة مخالفي مذهبه المالكي لما ترك بغداد، ولا هجر أهلها:

قطعــت الأرض في شهري ربيع إلى مصـــر وعــدت إلى العــراق

فقــال لــي الحبـيب وقــد رآني مشـــوقــاً للمـضمّـــرة العـــتاق

ركبت على البراق؟ فقلت كــلا ولكـنّي ركبت علــى اشتـــياقي

وهذا كله يثبت أنّ حكاية ضيق حاله بسبب عدم التفات العراقيين إليه، وقلة رعايته، وضعت تسويغاً لهجرته، وتركه بغداد في وقت كان الفـقهاء والأشراف من أهلها يجلّونه، ويرغبون في العدول عن خروجه، كما ذكر القاضي عياض: «أنه تبعه الفقهاء والأشراف من أهلهـا، فقالوا له: والله لقد يعز علينا فراقك»[٣]، ولقـد كان في هؤلاء الفـقـهـاء والأشراف كفاية وقدرة لسدّ حاجته وإعوازه، والأغرب من ذلك كله أنه أنفق من الأموال الطائلة خلال وجوده في بغداد ما يدلّ على سعة الحال، والاقتـدار على البـذل والصرف، وتوفير العيش الأرفه والأرغد لو أراد، يقول: «لقد ترك أبي جملة دنانير وداراً، أنفقتها كلها على صعاليك من كان ينهض بالطلب عندي»[٤].

والقاضي أبو محمد فقيه، عارف بما يوجبه عليه الشرع من الحفاظ على المال الذي يقوّم به حياته، ويسدّ عوزه، أما أن ينفقه كله، ويقعد على الحصير، فأمر غير مستساغ شرعاً أو عرفاً. وإنما الحكاية تكمن في ما ذكر من أن سبب خروجه من بغداد ما حصل له مع أبي

(١) وفيات الأعيان: ٢/٢٢١.

(٢) الوفيات: ٣/٢٢١.

(٣) المدارك: ٤/٦٩٣، تحقيق د. أحمد بكير محمود ـ منشورات دار مكتبة الحياه ـ بيروت، لبنان.

(٤) نفسه: ٤/٦٩٣.

حامد الشافعي، فطُلب، فخاف على نفسه، فخرج فاراً عنها[١]، فضلاً عن أن ابن الجوزي (٥٩٧ هـ) قد علل سبب خروجه بأنه أضافه أهل المغرب[٢]، وكان لابني أبي محمد بن أبي زيد القيرواني أثر كبير في ترك بغداد وتوجهه إلى مصر، ومنها إلى القيروان والأندلس لو امتد به العمر، ولكن المنية عاجلته بعد أكلة اشتهاها فأكلها، قال ابن بسام: «زعموا أنه قال وهو يتقلب، ونفسه تتصعد وتتصوب: لا إله إلا الله، : إذا عشنا متنا»[٣]، وكانت وفاته بمصر ليلة الاثنين في الرابع عشر من صفر سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة، وقيل: في شعبان من السنة نفسها[٤]، وقيل: إنه عاش ثلاثاً وسبعين سنة، وهذا يقتضي أن مولده كان قبل سنة ٣٦٢هـ، ودفن في القرافة الصغرى، فيما بين قبة الشافعي رضي الله عنه وباب القرافة الصغرى، قريباً من قبر ابن القاسم وأشهب[٥]، وقد ذكر ابن خلكان: أنه زار قبره، وحدّد موضعه، كما ذكرنا.

أخذ عن القاضي أبي محمد جملة من طلبة العلم في بغداد ومصر والشام، وقد ذكرت المصادر أعلاماً كان لهم أثر واضح في الفقه وعلوم الدين والحديث.

فلقد كانت طريق ابن الجوزي إليه عن القزاز عن الخطيب البغدادي عنه[٦]. والخطيب نفسه قال: «وكتبت عنه، وكان ثقة، ولم نَلْقَ من المالكيين أحداً أفقه منه»[٧]. ومن طريق الرواية قال: «أخبرنا أبو محمد بن نصر في سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، أخبرنا عمر بن محمد بن إبراهيم البجلي، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، حدثنا علي بن عبد الله المدني، حدثنا يحيى بن تسعين، حدثنا ابن أبي ذؤيب، حدثنا عبد الرحمن بن

---

(١) نفسه: ٤/ ٦٩٣.

(٢) المنتظم: ٨/ ٦١ - ٦٢.

(٣) عبارة البداية والنهاية: «عندما عشنا متنا» ١٢/ ٣٢.

(٤) الوفيات: ٣/ ٢٢٢.

(٥) نظر المصادر الآتية: الديباج: ١٥٩ - ١٦٠، والوفيات: ٣/ ٢٢٢، والشذرات: ٣/ ٢٢٤.

(٦) المنتظم: ٨/ ٦٢.

(٧) تاريخ بغداد: ١١/ ٣١ - ٣٢.

مهران، عن عبد الرحمن بن سعد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الأبعد إلى المسجد أعظم أجراً».

وتميّز - أيضاً - من بين طلبة العلم والفقه رجال أخذوا عنه، وتفقهوا به، ورووا كتبه، وشرحوا بعضها من أمثال أبي إسحاق الشيرازي المتوفى سنة: (٤٧٦ هـ). قال: «أدركته وسمعت كلامه في النظر، وكان قد رأى أبا بكر الأبهري، إلا أنه لم يسمع منه شيئاً»(١).

وفي سلسلة الرواية التي ذكرها أبو بكر بن خير: أبو الفضل عبيد الله بن عمروس(٢)، ومحمد بن بركات الصوفي، وعلي بن حميد الصواف، ومحمد بن محمد بن عمر البستي(٣)، وأبو القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح بن علي بن غلبون، روى عنه وسمع منه في الإسكندرية سنة: ٤٢١ هـ، ونقل علمه إلى الأندلس وبثه هناك، ومعه - أيضاً - القاضي ابن شماخ الغافقي(٤) الأندلسي.

وروى عنه الفقه المالكي عبد الحق بن هارون الفقيه، وأبو الفضل مسلم الدمشقي، وأبو العباس بن قشير الدمشقي، وأبو عبد الله المازري الحافظ البغدادي، وجملة كبيرة غيرهم.

أما علمه وأدبه، فقد أثنى عليه كل من ترجموا له، وكان البغدادي يرى أنه أفقه المالكيين، مع حسن النظر وجودة العبارة(٥)، وأثنى عليه ابن بسام وأطال في مدحه فقال: «ناصر دين المالكية»، وقال في شعره: «هو حلاوة الأمان، وبشر وجه الزمان»، «كان أبو محمد في وقته بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، وهو أحد من صرّف وجوه المذهب المالكي، بين لسان الكناني ونظر اليوناني، فقدّر أصوله، وحرّر فصوله، وقرب جمله وتفاصيله، ونهج فيه سبيلاً كان قبله طامسة المنار دارسة الآثار، وكان أكثر الفقهاء ممن لعله كان أقرب سنداً وأرحب أمداً، قليل مادة البيان، كليل شباة اللسان، قلما فصّل في كتبه غير مسائل يلقفها ولا يثقفها، ويبوبها ولا يرتبها، فهي متداخلة النظام غير مستوفاة الأقسام،

(١) طبقات الفقهاء: الشيرازي: ١٧٠.

(٢) فهرسة أبي بكر بن خير: ٢٤٥ - ٢٤٦ و٢٥٦ - ٢٥٧.

(٣) الفهرسة: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٤) ترتيب المدارك: ٤/٦٩٢ - ٦٩٣.

(٥) تاريخ بغداد: ١١/٣١.

وكلهم قُلِّد أجر ما اجتهد، وجزاء ما نوى واعتقد، وقد وجدت له شعراً، معانيه أجلى من الصبح، وألفاظه أحلى من الظفر بالنجح»[١].

وإنما نقلت هذا النص من الذخيرة لما فيه من تقويم لعلم أبي محمد وأدبه، وقد سارت عبارات ابن بسام في تحريرات المترجمين للبغدادي، فذكرتها معظم كتبهم، ونسبوها للذخيرة.

وكان ابن حزم الأندلسي يقول: «لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب إلا مثل أبي الوليد الباجي لكفاهم»[٢].

أما ابن خلكان فقد أثنى على فقهه وأدبه وشعره[٣]، وحين مرَّ بمعرة النعمان ضيّفه أبو العلاء، وأثنى عليه في علمه الفقهي وشعره، فقال[٤]:

والمالكي ابن نصر زار في سفر ... بلادنا فحمدنا النأي والسفرا

إذا تفقه أحيا مالكاً جدلاً ... وينشر الملك الضليل إن شعرا

ولقد أجمل ابن فرحون صفاته العلمية، بأنه كان: «حسن النظر جيد العبارة نظاراً، ناصراً للمذهب، ثقة حجة، نسيج وحده وفريد عصره»[٥]، وهي صفات قلما تجتمع في شخص يجمع بين النظر في الفقه، ورهافة الحس الشعري، وتدلنا أبياته التي نظمها في الحكمة والاتعاظ على حصافة في الرأي، وسداد في النهج والسلوك، يقول:

متى تصل العطاش إلى ارتواء ... إذا استقت البحار من الركايا[٦].

ويقول:

طلبت المستقرّ بكل أرض ... فلم أر لي بأرض مستقرا

ونلت من الزمان ونال مني ... فكان مناله حلواً ومرًّا

---

(١) الذخيرة: ق ٤ / م ٢ / ص ٥١٥.

(٢) نفح الطيب: ٢ / ٦٨.

(٣) الوفيات: ٣ / ٢١٩.

(٤) ذكر البيتين معظم المصادر التي ترجمت له، ينظر الذخيرة: ق ٤ / م ٢ / ص ٥١٦، والفوات: ٢ / ٤١٩، والوفيات ٣ / ٢١٩، والبيتان في شروح سقط الزند لأبي العلاء: ص ١٧٤٠.

(٥) الديباج: ١٥٩.

(٦) تنظر الأبيات فيما تقدم، وهي في الفوات ٢ / ٤١٩.

أطعت مطامعي فاستبعدتني فلــو أني قنعــت لكنت حراً[١].

وهي أبيات تعبر عن تجربة عاشها الشاعر في زمن، لقي منه من النبوّ والمرارة ما جعله يلوم نفسه على مطامعها وتطلعها، وانتهى إلى أن القناعة تورث الحرية لصاحبها.

وشعره في الغزل رقيق، فيه حسن براعة، وجمال معنى، حتى يكاد يرتقي إلى مستوى الشعراء الغزليين من شعراء العصر العباسي الثاني، استطاع في بعضه أن يمزج بين فكره الفقهي، وعواطفه النّابضة بالحياة والحيوية والتدفق، يقول:[٢]

ونائمــــة قبَّلـــتها فتنبـهت وقالت تعالوا فاطلبوا اللصّ بالحـدّ

فقلت لـها إني فـديتك غــاصب وما حكموا في غاصب بسوى الردّ

خذيها وحطي عـن أثيـم ظــلامة وإن أنت لم تَرْضيْ فألف عـن العـد

فقالت قصاص يشهد العقــل إنه على المذنب الجاني ألذّ من الشــهد

وقالت ألـم أخــبر بأنك زاهــد فقلت بلى مازلت أزهد في الزهــد

فباتت يميني وهي هميان خصرها وباتت يساري وهــي واسطة العـقد

ومن حسن تعليله، قوله[٣]:

حمدت إلــهي إذْ بليت بحــبها ولي حــول يغني عن النظر الشزر

نظــرت إليــها والرقيب يخــالني نظــرت إليه فاسترحت من العذر

ولقد تجمع لدي جملة كبيرة من المقطعات، والأبيات الشعرية للقاضي عبدالوهاب، مختلفة الأغراض والموضوعات، سأقوم بتحقيقها ـ بإذن الله ـ إن توفر لي الوقت، في المستقبل القريب.

تصانيفه وسيرورتها في الآفاق:

أشارت معظم المصادر التي ترجمت لعبد الوهاب البغدادي المالكي أنه: «أحد أئمة

(١) الديباج المذهب: ١٥٩.

(٢) الأبيات في أكثر من مصدر ترجمته. انظر الذخيرة: ٤/٢/٥١٨، والفوات: ٢/٤٢٠ ـ ٤٢١، والبداية والنهاية: ١٢/٣٢ ـ ٣٣، والوفيات ٣/٢٢١.

(٣) الوفيات: ٣/٢٢١، الذخيرة: ق ٤/ م٢/٥١٩.

المالكيين ومصنفيهم»[١]، «له كتاب التلقين يحفظه الطلبة، وله غيره في الفروع والأصول».

وقال الحنبلي: «له كتب كثيرة في كل فن»[٢]. وذكر ابن خلكان (٦٨١ هـ) في الوفيات كتاب «التلقين» فقال: «وهو مع صغر حجمه من خيار الكتب وأكثرها فائدة وله .. وغير ذلك عدة تصانيف»[٣].

وقال ابن فرحون: (٧٩٩ هـ): «ألف في المذهب والخلاف والأصول تآليف كثيرة مفيدة ..»[٤]، وكان معروفاً بنصرة مذهب مالك، وقد ألف في ذلك أكثر من كتاب. وذكره القاضي عياض فوصفه بأنه ناصر مذهب مالك[٥].

ووصف بأنه «حسن النظر جيد العبارة»[٦]، وهي صفة تنطبق على تصانيفه، وعبارة تاليفه فيها، يقول ابن فرحون: «كان .. نظاراً ناصراً للمذهب، ثقة حجة، نسيج وحده وفريد عصره. قال: وذكر ابن بسام في الذخيرة: أنه كان بقية الناس، ولسان أصحاب القياس»[٧].

هذه الجمل والعبارات التي ذكرها المترجمون في القاضي أبي محمد البغدادي المالكي تعطينا تصوراً واضحاً عن المكانة التي احتلها بين أئمة المالكية في عصره، وفي من جاء من بعده، وتبين المكانة العليا التي تميزت بها تصانيفه من سائر مصنفات الآخرين من أئمة المذهب.

والذي يتتبع مسيرة تصانيفه في الآفاق، يجد أن كتبه لم تكن قد استقرت في العراق، بل غادر بها إلى بلاد المغرب والأندلس، واتخذت مواقعها بين علماء المالكية، فروتها الرواة، وانتسختها أقلامهم، وتدارستها أئمتهم، وكثرت فيها المناولات والإجازات، والشروح عليها، مما كانت سبباً في نشاط المذهب المالكي في آفاق المغاربة بدءاً من مصر وانتهاء

---

(١) البداية والنهاية : ابن كثير ١٢ / ٣٢.

(٢) شذرات الذهب: ٣ / ٢٢٣.

(٣) وفيات الأعيان: ٣ / ٢١٩.

(٤) الديباج المذهب: ١٥٩ - ١٦٠.

(٥) ترتيب المدارك: ٣ / ٧٠٤.

(٦) تاريخ بغداد: ١١ / ٣١، وترتيب المدارك: ٣ / ٦٩١.

(٧) الديباج: ١٥٩.

بالأندلس، فروى أبو بكر بن خير: (٥٧٥ هـ) جملة منها بطرق وأسانيد ذكرها في كتابه الفهرسة عن شيوخه من العلماء الذين عنوا بالمذهب المالكي خصوصاً، وكتب المشارقة عموماً.

ومن صور العناية بكتب القاضي عبدالوهاب كما وردت في فهرسة أبي بكر بن خير، رواية كتابه «التلقين». ذكره ابن خير باسمه الكامل، وهو «تلقين المبتدي وتذكرة المنتهي» قال:

«حدثني به شيخنا القاضي أبو بكر بن العربي، قراءة عليه، وأنا أسمع، في مجلس واحد بمنزله ـ بقرطبة، حرسها الله ـ يوم الاثنين، أول يوم من محرم سنة ٥٣٢ هـ، بقراءة صاحبنا الفقيه أبي محمد عبد الله بن أحمد بن عمروس بن قاسم الشلبي، قال: حدثني به الشيخ الفقيه أبو القاسم مَهدي بن يوسف بن فتوح بن علي بن غلبون الورّاق، سماعاً عليه، بالإسكندرية في شوال من سنة: ٤٨٥ هـ، قال: أخبرنا القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن مالك البغدادي المالكي مؤلفه ـ رحمه الله ـ سماعاً عليه في منزله في محرم سنة ٤٢٠ هـ»[١].

ثم ذكر طريقاً أخرى[٢]، قال: حدثني به ـ أيضاً ـ أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر، سماعاً عليه من أوله إلى أول كتاب الجهاد، وقراءة عليه بلفظي لباقيه، قال أخبرنا به محمد بن بركات الصوفي وعلي بن حميد الصواف ومحمد بن محمد بن عمر البستي قالوا كلهم: أخبرنا به أبو محمد: مؤلفه رحمه الله».

ومن خلال رواية الكتاب يتبين لنا ما يأتي:

١ ـ أن هذا الكتاب كان قد لقي العناية الفائقة من لدن علماء المالكية وروّاد المذهب، وقد تناقل ذكره الرواة، وطلبة العلم، حتى وصل إلى الأندلس، فتلقاه أهلها بالقراءة والسماع، والإخبار بمضامينه.

٢ ـ أن ابن غلبون قد روى الكتاب في الإسكندرية سنة: ٤٨٥ هـ عن المؤلف لأبي محمد بن عمروس الشلبي، وأن ابن العربي قد أخذه عن الشلبي، وأخذه عن ابن العربي ـ ابن خير في منزله بقرطبة.

---

(١) فهرسة أبي بكر بن خير: ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٢) نفسه: ٢٤٤.

ويعني ذلك أن ابن غلبون قد أخذ عنه الكتاب في مدينة الإسكندرية بمصر بعد وفاة القاضي عبدالوهاب بما يقرب من ثلاث وستين سنة، وسار ذكره في الآفاق، وتلقاه علماء الأندلس فاستقر أخيراً عند أبي بكر بن العربي، فقرأه عليه ابن خير سنة: ٥٣٢ هـ وهو يسمع.

٣ ـ أما رواية أبي الأصبغ، فقد وصل ابن خير فيها إلى كتاب الجهاد، ثم أتم ابن خير قراءة باقي الكتاب عليه بنفسه، وأبو الأصبغ يسمع.

٤ ـ ذكرت الرواية الثانية ثلاثة علماء، تلقفوا الكتاب عن مؤلفه، وهم علي بن حميد الصواف ومحمد بن بركات الصوفي ومحمد بن محمد بن عمر البستي، وهذا يدلّ على أن تلاميذ القاضي عبد الوهاب قد كثروا، ونقلوا كتبه إلى من وليهم من طلبة العلم، فضلاً عن أن الرواية الأولى قد ذكرت الشيخ الفقيه أبا القاسم مهدي بن يوسف .. ابن غلبون الوراق قد سمع الكتاب من مؤلفه ـ أيضاً ـ في الإسكندرية.

ومما يدلّ على أهمية هذا الكتاب أنه عني به من يشرحه ويعلق عليه كشرح أبي عبدالله محمد بن علي المازري الحافظ، قال ابن خير: «حدثني به وأجازني فيما كتب به مع سائر تواليفه ورواياته»(١).

وذكر أبو بكر بن خير (شرح رسالة ابن أبي زيد) و(الإشراف) و(المعونة)، فقال: «كل ذلك من تآليف القاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي، وأسند رواية هذه الكتب، فقال:

«حدثني بكتاب المعونة مناولةً، وبكتاب الإشراف وشرح الرسالة إجازة، الشيخ أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر، وحدثني بها كلها الشيخ أبو الحسن علي بن عبدالله ابن موهب، قالا: حدثنا بها القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي الفضل عبيدالله بن عمروس، عن أبي محمد عبدالوهاب»(٢).

ومعلوم أن رسالة ابن أبي زيد صاحبها أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن النفزي المعروف بابن أبي زيد، ذكر طرق روايتها ابن خير(٣)، وذكر كتاب «الملخص في أصول

---

(١) الفهرسة: ٢٤٤.

(٢) الفهرسة: ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٣) نفسه: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

الفقه»، قال: «من تأليف (أبي عمر عبدالوهاب بن علي بن نصر المالكي - رحمه الله)»، وصحف في اسم (محمد) فجعله (عمر)، وهو وهم وقع في الفهرسة، أما طريق روايته فجاءت على الشكل الآتي:

«حدثني به الشيخ أبو الأصبغ بن أبي البحر - رح - مناولة منه لي، وأبو الحسن علي بن عبيدالله بن موهب - رح - إجازة، قالا أخبرنا القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي - رح - عن أبي الفضل عبيد الله بن عمروس، عن مؤلفه أبي محمد عبدالوهاب - رح -»[١] .

والذي يمكن استشفافه من خلال رواية هذه الكتب عن مؤلفها القاضي أبي محمد المالكي، أي: أن الراوي المباشر عن المؤلف هو أبو الفضل بن عمروس، وهو أيضاً أحد الذين عنوا بكتب القاضي البغدادي، وحملوها إلى طلبة العلم وروّاده في بلاد المغرب.

إنّ هذه الطرق الروائية المعنية بكتب الإمام القاضي عبد الوهاب البغدادي تبين بوضوح مقدار الاهتمام الكبير الذي لقيته بعد رحلته إلى مصر، وتوديع البغداديين له، حين ضاقت به الظروف، وتعسّرت حاله، وكان القدر يخبئ له سعادة شخصية، وذيوعاً وشهرة لكتبه، كما سنرى حين نعرض لرحلته إلى بلاد المغرب، والظروف التي عانى منها، والملابسات التي حملته على ترك بغداد، وهو ابنها، وعالمها، ومن أكابر مصنفيها في مذهب الإمام مالك.

وفيما يأتي نود أن نمرّ على ذكر أسماء مؤلفاته، وأهم ما تميز به من سمات علمية ومعرفية في مختلف ألوان المعارف:

١ - اختصار عيون المجالس: ذكره بروكلمان، والزركلي[٢]، وهو مخطوط، وسماه في المدارك: عيون المسائل[٣]، ولعله المذكور فيما يأتي.

٢ - الأدلة في مسائل الخلاف: وهو في مسائل الخلاف الفقهي، ذكره الكتبي (٧٦٤هـ) في فوات الوفيات[٤]، وذكره من بعده ابن فرحون (٧٩٩هـ)[٥]، وذكر للقاضي

---

(١) نفسه: ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٢) بروكلمان: ١ / ٦٠٠، والإعلام: ٤ / ٣٣٥.

(٣) ترتيب المدارك: ٣ / ٦٩٤.

(٤) فوات الوفيات: ٢ / ٤٢٠.

(٥) الديباج المذهب: ١٦٠.

أبي محمد كتاب باسم «أوائل الأدلة»، وربما كان كتاباً آخر، كما سيأتي.

٣ ـ الإشراف على مسائل الخلاف: وهو كسابقه، ذكره ابن فرحون[١]، وهو مطبوع يقع في جزأين[٢].

٤ ـ الإفادة: في أصول الفقه، ذكره القاضي عياض (٥٤٤هـ) في المدارك، وصاحب الديباج[٣].

٥ ـ أوائل الأدلة: وهو في مسائل الخلاف الفقهي، ذكره القاضي عياض، وابن فرحون في الديباج[٤].

٦ ـ التلخيص: وهو كتاب في أصول الفقه، ذكره صاحب المدارك، وكذا ابن فرحون في الديباج[٥].

٧ ـ التلقين: وهو أهم كتاب في الفقه المالكي، وصفة المترجمون بأنه «مع صغر حكمه من خيار الكتب وأكثرها فائدة»[٦] وأنه: «يحفظه الطلبة»[٧]، وقد مرّ معنا أنّ أبا بكر بن خير قد ذكر اسمه كاملاً، وهو «تلقين المبتدي وتذكرة المنتهي»، وذكر له طرق رواية عن المشارقة في بلاد الأندلس[٨].

ولقي هذا الكتاب عناية فائقة من علماء المذهب، فقد شرحه أبو عبدالله المازري الحافظ، كما شرحه مؤلفه القاضي نفسه، كما سيأتي، وذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك باسم «التلقين»[٩].

---

(١) نفسه: ١٦٠.

(٢) الإعلام: ٤/٣٣٥.

(٣) ترتيب المدارك: ٤/٦٩٣، والديباج المذهب: ١٦٠.

(٤) ترتيب المدارك: ٤/٦٩٣، والديباج: ١٦٠.

(٥) المدارك: ٣/٦٩٣، والديباج المذهب: ١٦٠.

(٦) وفيات الأعيان: ٣/٢١٩، وفوات الوفيات للكتبي ٢/٤١٩.

(٧) البداية والنهاية، ابن كثير: ١٢/٣٢.

(٨) ينظر: فهرسة أبي بكر بن خير: ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٩) ترتيب المدارك: ٤/٦٩٣.

٨ ـ الجوهرة في المذاهب العشرة[١]: وذكر في كشف الظنون أنه: «الجوهرة في مذاهب العشرة»[٢]، وقال: «إنه لم يُبَيِّضه».

وهناك كتاب آخر باسم «الجوهرة الثمينة في مذهب عالم المدينة»، نسبه إسماعيل باشا إلى سراج الدين أبي علي عمر بن يوسف بن عبدالله الإسكندري المالكي، وهو غيره[٣].

٩ ـ الرد على المزني: وهو شافعي المذهب، ورده انتصار لمذهبه المالكي على الشافعي، ذكره في المدارك[٤].

١٠ ـ شرح التلقين: وهو شرح وضعه المؤلف على كتابه التلقين، وذكروا (أنه لم يتمه)[٥]، وذكر في الكشف أنه عني بشرحه ـ أيضاً ـ داود بن عمر الشاذلي[٦] (٧٣٢هـ). فضلاً عن شرح المازري المذكور فيما تقدم. وقال القاضي عياض: شرح التلقين لم يتم[٧].

١١ ـ شرح رسالة ابن أبي زيد: وابن أبي زيد هو أبو محمد عبدالله بن أبي زيد المالكي القيرواني: (٣٨٩هـ)، ذكره في الديباج[٨] بهذا الاسم، وذكره ابن خلكان (٦٨١هـ): «شرح الرسالة»[٩]. وذكر خليفة أن على الكتاب شروحاً كثيرة، لابن طلحة: (ت ٥١٨هـ)، وأبي حفص اللخمي، والتياني، وابن الفاكهاني: (ت ٧٣١هـ)، ولم يشر إلى شرح القاضي عبدالوهاب[١٠]، ولكن القاضي عياض ذكره باسم «شرح الرسالة».

١٢ ـ شرح فصول الأحكام: ذكره الزركلي، وأشار إلى أنه مخطوط[١١].

---

(١) هكذا ورد اسمه في هدية العارفين: ٥/٦٣٧.

(٢) كشف الظنون: ١/٦٢١.

(٣) إيضاح المكنون: ١/٣٨٥.

(٤) ترتيب المدارك: ٣/٦٩٣.

(٥) الديباج: ١٦٠، وكذا ابن قاضي شهبة في ترجمة المؤلف.

(٦) كشف الظنون: ١/٤٨١.

(٧) ترتيب المدارك: ٣/٦٩٣.

(٨) الديباج: ١٦٠.

(٩) الوفيات: ٣/٢١٩.

(١٠) الكشف: ١/٨٤١، وانظر: الوفيات: ٣/٢١٩، وترتيب المدارك: ٣/٦٩٣.

(١١) الأعلام: ٤/٣٣٥. وانظر: ذيل بروكلمان: ١/٦٠٠.

١٣ ـ شرح المدونة[١]: والمدونة كتاب في فروع الفقه المالكي، ومؤلفه هو أبو عبدالله ـ عبيد الله ـ عبد الرحمن بن القاسم المالكي : (ت: ١٩١ هـ). وقد نالت المدونة جملة من الاهتمامات والعنايات من شروح وتعليقات، وتنبيهات، ذكر خليفة أكثر من سبعة كتب منها، ولم يذكر من بينها شرح القاضي عبدالوهاب البغدادي [٢]. ولكن البغدادي كان شديد الاعتناق لما ورد فيها برواية سحنون عن مؤلفها، ورجح ما فيها على غيرها من كتب المذهب[٣]، وقد ذكر القاضي عياض: أنه لم يتم[٤].

١٤ ـ عيون المسائل: في الفقه، ذكره ابن فرحون في الديباج[٥]، وكذا في المدارك.

١٥ ـ غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة: ذكره الزركلي، وأشار إلى أنه مخطوط[٦].

١٦ ـ الفروق: وهو في مسائل الفقه المالكي[٧]، ذكره ابن فرحون.

١٧ ـ المروزي في الأصول: هكذا ذكره القاضي عياض في المدارك[٨].

١٨ ـ المعرفة في شرح الرسالة: كذا ذكره الكتبي في فوات الوفيات[٩].

١٩ ـ الممهد في شرح مختصر الشيخ أبي محمد: ذكره في الديباج[١٠]، وذكر أن القاضي البغدادي وصل فيه إلى نصفه ولم يتمه[١١].

وسماه القاضي عياض «المهدي في شرح مختصر ..»[١٢]، وهو تصحيف لكلمة (الممهد ..).

---

(١) الديباج المذهب: ١٦٠، والهدية: ٥/٦٣٧، والأعلام: ٤/٣٣٥.

(٢) الكشف: ٢/١٦٤٤.

(٣) ترتيب المدارك: ١/٤٣٥ في موضوع ثناء الاجلاء على ابن القاسم صاحب المدونة.

(٤) ترتيب المدارك: ٣/٦٩٣.

(٥) الديباج: ١٦٠، والمدارك: ٤/٦٩٣.

(٦) الأعلام: ٤/٣٣٥.

(٧) الديباج: ١٦٠.

(٨) ترتيب المدارك: ٤/٦٩٣.

(٩) الفوات: ٢/٤١٩.

(١٠) الديباج: ١٥٩.

(١١) وكذا قال في المدارك: ٤/٦٩٣.

(١٢) ترتيب المدارك: ٤/٦٩٣.

٢٠ ـ المعونة لمذهب عالم المدينة: كما سمّاه ابن فرحون[١] ، وذكره ابن خلكان باسم (المعونة)، ولم يزد[٢]، وقال أبو بكر بن خير (٥٧٥ هـ): «حدثني بكتاب المعونة مناولة»[٣]، وذكره مع كتابي شرح الرسالة والإشراف اللذين أخذهما بالإجازة، وجعل خليفة كتاب المعونة في شرح الرسالة، قال: «هي في شرح الرسالة للقاضي عبدالوهاب بن علي المعروف بابن طوق المالكي: (٤٢٢هـ)[٤] ، وورد اسمه في المدارك: المعونة لدرس مذهب . .»[٥].

٢١ ـ المفاخر: ذكره القاضي عياض بهذا الاسم في المدارك[٦] .

٢٢ ـ الملخص ـ في أصول الفقه: ذكره أبو بكر بن خير بالرواية المسندة إلى مؤلفه من طريق أبي الأصبغ عن أبي الحسن بن موهب، وكلاهما عن أبي الوليد الباجي، عن ابن عمروس، عن مؤلفه أبي محمد [٧] عبدالوهاب[٨] .

والغالب أن هذا الكتاب هو: «التلخيص» المشار إليه في ما تقدم.

٢٣ ـ النصرة لمذهب إمام دار الهجرة[٩]: وهكذا ذكره البغدادي في الهدية[١٠] . وذكره الزركلي باسم (النصرة لمذهب مالك)[١١] . وقد أشرنا فيما سبق إلى قول القاضي عياض: إنه كان معروفاً بنصرة مذهب مالك في بغداد . وذكر المقري أنه في مائة جزء.

---

(١) الديباج: ١٥٩.

(٢) وفيات الأعيان: ٣/٢١٩.

(٣) فهرسة أبي بكر بن خير: ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٤) كشف الظنون: ٢/١٧٤٣.

(٥) المدارك: ٤/٢٩٢.

(٦) المدارك: ٤/٦٩٣.

(٧) تصحف (محمد) في ابن خير فصار «عن أبي عمر».

(٨) الفهرسة: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٩) الديباج: ١٥٩ ، ونفح الطيب: المقري: ٢/٥٢١.

(١٠) هدية العارفين: ٥/٦٣٧.

(١١) الأعلام: ٤/٣٣٥.

٢٤ ـ ورد لفظ «رحبة» في مجموعة كتب أبي محمد، التي ذكرها إسماعيل باشا البغدادي[١]. ويبدو أنه وهم وقع فيه صاحب الهدية، لأن لفظ (الرحبة) ورد مصحوباً في بعض ترجمة عبد الوهاب المالكي، حين ذكروا جدّه: مالك بن طوق قالوا: «هو صاحب الرحبة»[٢]، فظن أن لفظ «صاحب» يعني مؤلف الرحبة، وحذف (ال) من (الرحبة) على ما هو شائع في الاستعمال التركي.

هذه هي جملة ما عثرنا عليه من المصنفات المنسوبة للإمام القاضي أبي محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي، ويلاحظ أن الكثير منها قد فقد، وأن بعضها ما يزال مخطوطاً، كما أشار إلى ذلك بروكلمان[٣]. وتابعه فيها الزركلي في الأعلام.

وتبين من خلال ما تقدّم أن بعض كتبه قد دخل في بعض، بسبب تغير عنواناتها أو بسبب التصحيف والتحريف الذي أصاب العنوانات.

ولكن الذي يلفت النظر أن مصنفاته قد وصفت بحسن النظر وجودة العبارة، ونصرة المذهب، وكونه حجة ثقة فيما أورد فيها، نسيج وحده وفريد عصره[٤]، وأن مصنفاته قد رزقت الذيوع والشهرة في الآفاق، حين صحبها معه من بغداد إلى مصر، ومنها إلى المغرب والأندلس التي كان يطمح أن يصل إليها، ولكن المنية عاجلته، فمات سنة: ٤٢٢هـ، في مصر.

---

(١) الهدية: ٥/ ٦٣٧.

(٢) انظر: فوات الوفيات: ٢/ ٤١٩، والبداية والنهاية: ١٢/ ٣٢، والوفيات: ٣/ ٢١٩ وغيرها.

(٣) تاريخ الأدب العربي: ١/ ٦٠٠ (الذيل).

(٤) ينظر: الديباج: ١٥٩.

خلاصة البحث

القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن مالك بن طوق الثعلبي ، نسبة إلى جده (ثعلب) والد مالك بن طوق صاحب الرحبة، وليس التغلبي كما ورد في بعض المصادر. وقد عرف بأبي محمد البغدادي الإمام الفقيه المالكي الأديب الشاعر.

ولد سنة ٣٦٢ هـ ، وتوفي بمصر سنة ٤٢٢هـ، وقيل في عمره: إنه عاش ثلاثاً وسبعين سنة، لا ستين سنة، كما يبدو من تحديد سنة الولادة والوفاة، ويعني ذلك أنه ولد في حدود سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، وكانت بغداد في عصره تحت سطوة البويهيين الذين تقلدوا مهام الدولة من سنة: ٣٣٤هـ حتى عام : ٤٤٧ هـ، إذ سيطر السلاجقة الأتراك علي الأمور، بعد ذلك.

اتخذ الفقيه أبو محمد البغدادي فقه مالك بن أنس مذهباً له، ودافع عنه بحرارة، وردّ علي خصومه في بغداد بما امتلك من قدرة على المناظرة وجودة العبارة، يقول البغدادي في ترجمته: « كتبت عنه ، وكان ثقة، ولم ألق من المالكيين أحداً أفقه منه، وكان حسن النظر، جيد العبارة ».

ولقد كان في عصره جملة كبيرة من علماء بغداد والأمصار في الحديث والفقه وعلوم الدين، فسمعهم، ولازم بعضهم، وكان من بينهم أبو عبدالله بن العسكري، وعمر بن محمد بن سبنك، وأبو حفص جعفر بن شاهين، وأبو بكر الأبهري، وعمر بن محمد بن إبراهيم البجلي ـ المحدث ـ، وابن القصار، وابن الجلاب، وابن السماك، وغيرهم، ذكرتهم كتب التراجم والرجال.

وحين تملك زمام الأمور في فقه مالك بن أنس، وروى الحديث، وظهر أمره في بغداد، لقب بالمالكي تمييزاً له من سائر المذاهب الأخرى، لنصرته هذا المذهب والمجادلة فيه، ومناظرة أصحاب المذاهب الأخرى، فروى عنه شيئاً من الحديث أبو بكر بن الخطيب (٤٦٣هـ)

البغدادي، قال فيه: «حدث بشيء يسير» .. و«كتبت عنه». وقال أبو إسحاق الشيرازي: (٤٧٦هـ): «سمعت كلامه في النظر».

وذكر له المترجمون جملة من الذين أخذوا عنه، ورووا كتبه، من أمثال أبي الفضل عبدالله بن عمروس، وأبي القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح (ابن غلبون) الوراق ـ بالإسكندرية ـ، ومحمد بن بركات الصوفي، وعلي بن حميد الصواف، ومحمد بن محمد البستي وغيرهم.

وتولى أبو محمد عبد الوهاب المالكي، في سنوات عمره في بغداد قضاء بادرايا وباكسايا والدينور من أعمال العراق، وولي قضاء أسعرد.

وحين رحل إلي مصر، تولى قضاء المالكية بمصر، وكان ذلك آخر عمره، فمات بها قاضياً.

أبرز ما في حياة هذا الرجل تولّيه مذهب مالك في بغداد، واعتناقه لهذا المذهب بشكل لفت نظر الشافعية وسائر المذاهب الأخرى.

ويبدو أن المحنة اشتدت عليه من جراء موقف أبي حامد الإسفراييني الشافعي، فدارت خصومة شديدة بين الاثنين، كانت سبباً في التفكير في ترك بغداد، والاتجاه نحو المغرب، لعله يجد له هناك متنفساً لنشر مذهب مالك، وليجد لكتبه التي ألفها في نصرة المذهب وشروح الكتب المؤلفة فيه مجتمعاً يتجاوب معه فيها، ولينجو مما أحسّ به من المضايقة والتألب عليه من أصحاب المذهب الشافعي، ولأن بغداد ـ يومئذ ـ لم تكن مرتعاً خصباً لغير الشافعية والحنابلة والحنفية، وبعض المذاهب الفقهية الأخرى التي لم تكن لها قدم راسخة بين المذاهب المشهورة في المجتمع البغدادي. يتضح ذلك من خلال كلام ابن بسام: «كان أبو محمد في وقته بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، وهو أحد من صرّف وجوه المذهب المالكي بين لسان الكناني ونظر اليوناني، فقدر أصوله، وحرّر فصوله، وقرّب جمله وتفاصيله، ونهج فيه سبيلاً كان قبله طامس المنار دارس الآثار ..». وهذه العبارة تنبئ بقلة بضاعة المالكيين في بغداد غيره، فكان هو أبرزهم وأمثلهم وأكثر تعصباً له، فلما اشتدت الأزمة عليه، وأحس بما يبيت له، خاف على نفسه، وخرج هارباً من بغداد صوب الغرب.

وكان القاضي عياض (٥٤٤ هـ) أول من أدرك هذه الحقيقة، وأشار إلى سبب تركه بغداد، إذ ذكر أنه إنما خرج من بغداد هرباً مما يُبيت له من الأذى على يد أبي حامد الذي أدّى إلى طلبه أمام المسؤولين. وهنا نجد الحكاية المصنوعة في سبب هجرته وقصده بلاد المغرب، أنه ضاقت به الحال ولم يجد ما يسدّ به رمَقه من الخبز، حتى وصل به الأمر إلى أنه لو حصل على رغيفي خبز من أهل بغداد لبقي بينهم، ومع أن أهل بغداد ـ من أشرافها وفقهائها ـ قد خرجوا إليه يريدون منه أن يرجع عما أراد، يُصرّ على الخروج، ويزعم أنه لم يلق منهم رغيفين في اليوم يسد بهما جوعته، وهو أمر لا يقبله الذوق، ولا يحتمله الواقع، وبغداد ـ يومئذ ـ مدينة المدن وأم الدنيا، يقصدها الناس من كل حدب وصوب ليعيشوا في أروقة مساجدها، وبيوت العلم فيها، ويتلقفوا العلم في مدارسها، وهذه المساجد والبيوت والمدارس قد تكفلت بإلباس الطلبة، وإعالتهم، ورعاية مصالحهم، فكيف والأمر يتعلق بأحد علمائها المعروفين القاضي أبي محمد البغدادي، فهل يكون معقولاً أن يهمل أهلها مثل القاضي عبدالوهاب ويتركوه مضاعاً في أزقتها، كما يقول:

بغداد دار لأهل المال طيبة ... وللمفاليس دار الضنك والضيق
ظللت فيها مضاعاً في أزقتها ... كأنني مصحف في كفّ زنديق

وكيف يضيع مثل القاضي أبي محمد البغدادي، وهو قد تسنم القضاء في أكثر من موضع من العراق، وهو بغدادي أرومة، وزعم أن والده قد ترك له دنانير وداراً، فأين يذهب هذا الجاه العريض والمال الوفير، وهل يحق له أن يصرف هذا المال فيمن يقوم بإعالته، ثم لا يترك لنفسه شيئاً يقيم به أوده ويسد به عوزه، وهو الفقيه القاضي العارف بأمور الشريعة والفقه؟! ثم بعد ذلك كله يهاجر إلى الشام ليلتقي المعري (٤٤٩ هـ) الذي يذكره في شعره، فيقول:

والمالكي ابن نصر زار في سفر ... بلادنا فحمدنا النأي والسفرا
إذا تفقه أحيا مالكاً جدلاً ... وينشر الملك الضليل إن شعرا

فمن أين صرف على سفره هذا، وهل كان هناك من يموّله ويمدّه لما يحتاج من المال، فإذا كان هناك من موّله وهيأ له السفر من أهل بغداد ، فأحرى له أن يمسك به في داره وبين أهله البغداديين.

وبين القاضي عبد الوهاب وأهل بغداد،بل بينه وبين موطنه بغداد، حبّ متين، وعلاقة قوية، تقفُ حائلاً دون قبول مثل هذه الحكاية المصنوعة التي لم يذكرها المعاصرون والمتقدمون من المترجمين، بل ذكرت عند بعض من عاش في السنة السادسة، وبعبارات مضطربة ونصوص يشم من بينها الاختلال والتشكيك في صحتها، كما نرى ذلك في ترتيب المدارك وفوات الوفيات وغيرهما، وتبقى عبارة ابن بسام: (٥٤٢هـ) هي المعوّل عليها حين بدأها بقوله: «ونبت به بغداد كعادة البلاد بذوي فضلها، وعلى حكم الأيام في محسني أهلها ...»، فيذكرها من بعده كل من نقل عبارته كابن خلكان، وابن فرحون، وابن كثير، وغيرهم، فالقاضي عبد الوهاب يحب بغداد حباً جماً، ويذكرها في شعره ذكر المتعلق بحبيبته، من ذلك قوله:

سلام على بغداد في كل موطن ... وحق لها مني سلام مضاعف
فوالله ما فارقتها عن قلى لها ... وإني بشطّي جانبيها لعارف
ولكنها ضاقت علي بأسرها ... ولم تكن الأرزاق فيها تساعف
وكانت كخل كنت أرجو دنوه ... وأخلاقه تنأى به وتجانف

ويذكر صاحب الوفيات ابن خلكان (٦٨١ هـ) أبياته البائية:

أهيم بذكر الغرب والشرق دائماً ... ومالي لا شرق البلاد ولا غرب
ولكن أوطاناً نأت وأحبة ... فعدت متى أذكر عهودهم أصْبُ
ولم أنس من ودّعت بالشط سحرة ... وقد غرّد الحادون واشتغل الركب
أليفان هذا سائر نحو غربة ... وهذا مقيم سار من صدره القرب

ويقول من مقطوعة أخرى:

قطعت الأرض في شهري ربيع ... إلى مصر وعدت إلى العراق
فقال لي الحبيب وقد رآني ... مشوقاً للمضمرة العتاق
ركبت على البراق فقلت كلا ... ولكني ركبت على اشتياقي

كل هذا وغيره يدل على التعلق ببلده بغداد، وبحبه لها ولأهلها ولكن النفس طامحة إلى أن ترى جوّاً ترتاح إليه من عناء الجدل والنقاش، والمعاداة المبطنة التي كانت تحاك ضده من

الشافعية، وهي طامحة - أيضاً - إلى أن ترى مجتمعاً آخر يتقبل مذهبه المالكي ويعتنقه، ويتداول تصانيفه فيه، ويرويها، فكان له ذلك كله حين وصل إلى مصر، واستقر بها، فانثالت عليه الرغائب، وأحاط به الغرائب، وبذلوا له الأموال، ورووا كتبه، وتناولوها وأجازوها وقرؤوها، وسمعوها منه وشرحوها، ووصلت أخبارها إلى المغرب والأندلس، فرواها أبو بكر ابن خير (٥٧٥ هـ) عن شيوخه في (فهرسته) .

ولقد رأينا أن كتبه التي كانت محجوراً عليها في بغداد قد لقيت انفتاحاً وبروزاً، وظهرت ظهوراً متميزاً من بين كتب العلماء الآخرين، ووصل ما ألفه من الكتب - على مقدار ما أحصينا - أكثر من أربعة وعشرين كتاباً في المذهب المالكي أصولاً وفروعاً، وشروحاً ومتوناً .

ورزق المالكي في مصر ذكراً حسناً، ومكاناً ظاهراً، فدعاه ابنا أبي محمد بن أبي زيد القيرواني لإكرامه وتوقيره؛ لعلمهم بما قام به من شرح كتب أبيهما، ولا سيما "الرسالة" في المذهب المالكي .

غير أن القاضي أبا محمد عبدالوهاب البغدادي المالكي لم يكتب له بعد استقراره في مصر أن يرحل عنها، لقصر المدة، ولأن المنية قد عاجلته، فذكروا أنه أكل طعاماً اشتهاه، فمرض مرضاً شديداً أدى إلى موته، فقال قبل أن يسلم الروح: « لا إله الا الله، لما عشنا متنا » .

وكان ذلك ليلة الاثنين من صفر، في الرابع عشر منه سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة - بمصر - ، وقيل: كان ذلك في شعبان من السنة المذكورة .

ودفن في القرافة الصغرى .

قال ابن خلكان : زُرْتُ قبره، فيما بين الإمام الشافعي - رحمه الله - وباب القرافة، بالقرب من ابن القاسم وأشهب .

بعض مصادر البحث ومراجعه

- الأعلام للزركلي - ط ١ ١٩٦٥ .
- إيضاح المكنون : إسماعيل باشا (١٣٣٥ هـ) : ط استانبول .
- البداية والنهاية : ابن كثير (٧٧٤ هـ)، ط : دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان - بالألمانية (الذيل) .
- تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي : (٤٦٣هـ) ، ط : لبنان - دار الكتاب العربي .
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري : لابن عساكر (٥٧١ هـ)، مصر .
- ترتيب المدارك : القاضي عياض (٥٤٤ هـ)، تحـ : د. أحمد بكير محمود - مكتبة دار الحياة - لبنان - بيروت .
- الديباج المذهب : ابن فرحون (٧٩٩ هـ)، مصر : ط الأولى .
- الذخيرة : لابن بسام (٥٤٢ هـ)، دار الثقافة - لبنان - بيروت .
- شذرات الذهب : العماد الحنبلي : (١٠٨٩ هـ)، دار المسيرة - لبنان / بيروت .
- شرح المقامات الحريرية : الشريشي (٦٢٠ هـ)، المكتبة الثقافية - بيروت .
- شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري (٤٩٩هـ) - القاهرة .
- طبقات الفقهاء : لأبي إسحاق الشيرازي : (٤٧٦ هـ)، ط : دار القلم - بيروت .
- عقود الجمان، الزركشي : (٧٩٤ هـ)، مصر .
- فهرسة أبي بكر بن خير : (٥٧٥ هـ)، تحـ : فرانشسكة قدارة زيدين، وتلميذه طرغوه، ط : سنة ١٨٩٣م .
- فوات الوفيات : ابن شاكر الكتبي : (٧٦٤ هـ)، ط : د. إحسان عباس - بيروت .
- قضاة الأندلس : النباهي، مصر .
- كشف الظنون : حاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، ط : المعارف - استانبول .
- مرآة الجنان : اليافعي : (٧٤٨ هـ)، ط : القاهرة .

ـ المنتظم : ابن الجوزي (٥٩٧ هـ)، بيروت .

ـ النجوم الزاهرة : ابن تغري بردي (٨٧٤ هـ)، ط : وزارة الثقافة والإرشاد ـ مصر .

ـ نفح الطيب : للمقري التلمساني، طبعة لبنان ـ دار صادر بيروت .

ـ هدية العارفين : إسماعيل باشا : (١٣٣٥هـ)، استانبول .

ـ وفيات الأعيان : ابن خلكان (٦٨١ هـ)، ط : د . إحسان عباس .



هجرة القاضي عبد الوهاب البغدادي
من بغداد إلى مصر

إعداد

د. عبدو بن علي الحاج محمد الحريري*

* أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد في كلية التربية بجامعة صنعاء، فرع عمران، ولد في حلب عام (١٩٥٩م)، حصل على الماجستير في التفسير وعلوم القرآن من جامعة بغداد عام (١٩٩٣م) وكان عنوان رسالته: «منهج القرآن الكريم في إصلاح النفوس»، وحصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها والتخصص نفسه عام (١٩٩٩م) وكان عنوان رسالته: «مواضع الاقتران في القرآن الكريم بين اسم الله تعالى والرسول محمد ﷺ في المسائل الاعتقادية - دراسة تحليلية موضوعية». له العديد من الكتب والدراسات.

المقدمة

الحمد الله الذي إليه الفرار، والذي إليه المرجع والقرار، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى المختار، ومن تبعه بإحسان من المقربين والأبرار.

أما بعد :

فمن المعلوم أن الدنيا ليست بدار مقرّ وإنّما هي دار ممرّ، يعبر منها الموفقون إلى رحمة الله ورضوانه، بعد أن تنالهم بآلامها ومآسيها، وتعرض عليهم فتنها وأمانيها، فمن تمسك بها هلك، ومن أعرض عنها واتبع سبيل المؤمنين فقد ملك .

ولما كان من شأن البلاد أن تنبو بذوي فضلها ؛ وتقلب الأيام ظهر المجن لمحسني دهرها ؛ فإن القاضي عبد الوهاب البغدادي كان ممن انتسب إلى أولئك الأعلام، الذين نبت بهم الديار، وله في ذلك سلف كرام، أنبياء ومرسلون، وأولياء وصالحون، و أبرار ومقربون.

ومن المعلوم أن النبي ﷺ ورّث ثلاثة أمور : العلم والعمل والأحوال الإيمانية المصاحبة لهما، وكلّما كان ميراث الإنسان أكمل كان حظّه من فتن الدنيا أعظم، وكلّما كانت الصفات المشتركة أكثر كان القرب من رسول الله ﷺ أشدّ وأقوى.

ولّما كانت دراسة حياة علماء هذه الأمة وأعلامها، وإبراز مآثرهم العلمية والعملية والأدبية، وحكاية أحوالهم الربانية مما يربط هذه الأمة بماضيها، وينير سبيل حاضرها ومستقبلها، كانت دراسة القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي لإحياء مآثر هذه الأمة وأمجادها، وإعطاء مثال واقعيّ حيّ لسلف هذه الأمة، وقد تحقق بميراث نبيه ﷺ في الأقوال والأفعال والأحوال .

ولما كانت محاور البحث كثيرة اخترت منها :« هجرة القاضي عبد الوهاب من بغداد إلى مصر»؛ لأنّ هجرة العلماء من أوطانهم متكررة، وأسبابها قائمة في كل عصرٍ وحين ؛ ولأن فيها إبراز مسألة خطيرة في حياة هذه الأمة وهو جفوة العلماء، ومنعهم حقوقهم، والأدهى والأمر إلحاق الأذى بهم، وتشريدهم من ديارهم، ظلماً وعدواناً .

فالقاضي عبد الوهاب البغدادي الذي رشحته مكانته الأسرية والعلمية، ومزاياه الشخصية لتولي القضاء في «بادَرايا وباكسايا والدينوري» ثم قضاء «أسعرد»، ثم قضاء المالكية في مصر، كان أحرى به أن يكرّم ويجلّ ويبجّل و يحمل على الراحات، ويوالى بالقربات والصِلات، ليعيش حياة المكرمين، الذين نذروا حياتهم لخدمة هذا الدين .

ولكنّ الدنيا أصابته ببلائها، ونأت عليه الأيّام بكلكلها، فسلبته راحة البال، وضيقت عليه منافذ الرزق، ووطأته بضنك عيشها، وقلة ذات اليد فيها، فتجهمت له بغداد بعد طول تبسمها، وأعرضت عنه بعد إقبالها، وسُدت في وجهه أبواب الرزق، وقد ناهز الخمسين من العمر، فلم يجد بدّاً من الخروج من بغداد، طالباً العيش الكريم أنىّ كان موطنه، وحيثما نأى مسكنه، سواء أكان في مصر أم في المغرب أم في الأندلس .

فخرج من بغداد إلى ديار بكر، وهناك استقبله أهلها بالحفاوة والترحاب وولّوه القضاء في «أسعرد» ثالث مدن ديار بكر بعد ميّافارقين وآمد، ولم يطل به المقام هناك سوى أشهر معدودة، لا تتجاوز الأربعة أشهر .

ثم غادر «أسعرد» متوجهاً إلى معرة النعمان حيث صديقه الشاعر الأديب الفيلسوف أبو العلاء المعري، فنزل ضيفاً عليه خلال شهر رمضان (٤١٩هـ)، ثم ودعه مغادراً إلى دمشق الفيحاء، حيث وصلها في شهر شوّال، فاستقبل بالحفاوة والترحاب، واستطيب الاستراحة بها، فبقي فيها يحدث ويدرس قرابة سبعة أشهر، حيث غادرها إلى مصر في جمادى الأولى، وكانت أخبار قدومه إلى مصر قد سبقته، فاستقبله أهلها، ولاسيما المالكية والعلماء خارج مصر، وهناك أخذوا في شرح أحوال حكام مصر وأحوال أهلها، ممّا حمله على مراسلة حاكم مصر المستنصر بالله، فتقبل ما كتبه، وأجابه برسالة كلها التوقير والتقدير والاحترام، فدخل القاضي عبد الوهاب مصر معززاً مكرّماً على جميع المستويات ؛ ومن ثمرات ذلك أن أسند إليه قضاء المالكية في مصر، ووضع له كرسي التحديث والتدريس في أكبر مساجدها جامع «الفسطاط»، فدرّس فيه وأجاز .

وفتحت له أبواب الدنيا من جديد كما كان يرجو ويؤمل، حيث أعطيات القضاة ومخصصاتهم المالية الضخمة ؛ وحيث وضع المغاربة أموالهم بين يديه يتصرف بها كما يشاء، ويكفيه غنىً و يساراً هدية ابن أبي زيد القيرواني وهي ألف دينار، وهذا هو الذي

حمله على المقام في مصر، وإلا فإن مصر لم تكن بغيته ولا إليها غايته ؛ لأنّه لّما حلّ بها راسل علماء المغرب، وصاحب دانية في الأندلس، فجاءه جواب علماء القيروان متضارباً، فأبو عمران الفاسي يحضّه على القدوم ويشجّعه عليه، و أبو بكر بن عبد الرحمن يكسره عن المجيء ويثنيه، فتردد في الذهاب، فأخذ يستجلي حقيقة الأمر، ويسأل عن المغرب وأحواله إلى أن وصف له فزهد فيه.

ودعاه أبناء أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني، وصارت بينهما صلة مودة بسبب شروحه لرسالة والدهما، فأبى ذلك.

ولم يطل به المقام في مصر حتى أدركته المنية سنة اثنتين وعشرين وأربع مئة، وفي شهر شعبان على الأصح، وذلك عقب أكلة اشتهاها فأكلها، فأضرت أيما إضرار، بل كان عاقبتها الموت، فلما أحّس بدنوّ أجله قال قولته المشهورة : « لا إله إلا الله ! إذا عشنا متنا » فقام أهل مصر بتجهيزه وتكفينه، ثم نقلوه إلى مثواه الأخير في هذه الحياة الدنيا، مختارين له الجيرة الصالحة، حيث دفن في مقبرة القرافة الصغرى إلى جوار الإمام الشافعي وابن قاسم وأشهب .

وبذلك يكون قد ختم هجرته من بغداد إلى مصر بهجرته إلى الدار الآخرة، بعد أن خلف عدداً كبيراً من المؤلفات في نصرة دين الله عز وجل و نصرة مذهب الإمام مالك رضي الله عنه أصولاً وفروعاً، وخلف تلامذة كباراً يحملون عنه علمه وأدبه وأحواله.

هجرة القاضي عبد الوهاب البغدادي إلى مصر

كل من يريد دراسة هجرة إنسان من مكان إلى آخر، لابد أن يدرس أسباب الهجرة ودوافعها، وزمن الهجرة، والطريق التي سلكها، وحاله في البلد الذي حل به، وذلك حسبما تسعفه المصادر والمراجع المتوافرة بين يدي الباحث.

ولذلك سيدور بحثنا حول المحاور الآتية :

١- حال القاضي عبد الوهاب قبل خروجه إلى مصر .

٢- أسباب الخروج من بغداد .

٣- تاريخ الخروج من بغداد.

٤- الطريق الذي سلكها من بغداد إلى مصر.

٥- القاضي عبد الوهاب البغدادي في مصر.

أولاً :حال القاضي عبد الوهاب البغدادي قبل خر وجه إلى مصر :

ولد القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي في بغداد (١)، وحين سئل عن تاريخ مولده قال : «يوم الخميس، السابع من شوال، سنة اثنتين وستين وثلاث مئه ببغداد»(٢). في أسرة مرموقة أصولاً وفروعاً، حيث يرجع نسبه إلى الأمير مالك بن طوق التغلبي صاحب الرحبة المسمّاة باسمه : «رحبة مالك بن طوق»(٣).

وكان أبوه أحد أعيان بغداد ووجهائها، وكان من أعيان الشهود المعدلين ببغداد (٤). حيث نشأ القاضي عبد الوهاب وترعرع في أسرة ميسورة مرموقة مالاً وجاهاً وعلماً،

(١) ينظر اسمه ونسبه : تاريخ بغداد ١١ / ٣١، ترتيب المدارك ٧ / ٢٢٠، تاريخ دمشق الكبير ٣٧ / ٣٣٧، الديباج المذهب ١ /١٥٩، وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٠، البداية والنهاية ١٢ / ٣٢، وغيرها من كتب التاريخ والتراجم.

(٢) وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٠، الديباج المذهب ١ / ١٦٠.

(٣) رحبة مالك بن طوق : تقع الرحبة اليوم في شرق سورية، إلي جوار مدينة الميادين، أكبر المناطق التابعة لمحافظة دير الزور، والرحبة واقعة على طرف البادية من جهة الشام، وكان نهر الفرات يمر تحتها، إلا انه الآن يبعد عنها نحو ثلاثة كيلو مترات، وتقع مدينة الميادين على شاطئه الشامي، ولا زالت الرحبة قائمة إلى يومنا هذا، ويسميها العوام اليوم (الرّحبه) بتفخيم الباء .والرحبة قلعة أحدثها مالك بن طوق على آثار رومانية في خلافة المامون . ينظر للمزيد معجم البلدان ٣ / ٣٤-٣٦.

(٤) وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٢.

وبقي تحت رعاية أبيه إلى أن أدركته المنية يوم السبت في الثاني من شهر رمضان المعظم سنة إحدى وتسعين وثلاث مئه (٣٩١هـ)(١). وترك إرثاً ضخماً تمكن من خلاله من الإنفاق على طلاب العلم،حيث قال لأهل بغداد وهو يودعهم :«لقد ترك أبي جملة دنانير وداراً أنفقتها كلها على صعاليك ممن كان ينهض بالطلب عندي» (٢).

وكان أخوه أبو الحسن محمد بن علي بن نصر أديباً فاضلاً، ولي كتابة الإنشاء للملك العزيز جلال الدولة أبي منصور بن أبي طاهر بهاء الدولة بن عضد الدولة بن بويه،وصنف له كتاب «المفاوضة» جمع فيه ما شاهده،وهو من الكتب الممتعة، يقع في ثلاثين كراسة،وله رسائل، ثم أنفذه جلال الدولة رسولاً .وهو أصغر من القاضي عبد الوهاب بعشر سنين، إذ ولد في جمادى سنة اثنتين وسبعين،وتوفي بواسط يوم الأحد لثلاث بقين من شهر ربيع الآخر سنة سبع وثلاثين وأربع مئه (٣) .

هذا حاله الأسري والاجتماعي حيث يُسْرُ الحال وبحبوحة العيش وظلٌ ظليل من الجاه والمكانة.

عبد الوهاب البغدادي في بغداد :

معلوم أن القاضي عبد الوهاب ولد ونشأ وترعرع في جنبات بغداد. وكانت بغداد آنذاك عاصمة الدنيا في السياسة والتجارة والعلم،فهي مهوى أفئدة الطالبين للدنيا وأسبابها، ،والطالبين للآخرة وأسبابها، وكانت بغداد تزخر بالعلم والعلماء،والأولياء والصلحاء،والمحدثين والفقهاء،والشعراء والأدباء،والمفسرين والقراء، بل جميع ميادين العلم عامرة، فنشأ القاضي عبد الوهاب في ساحات النور،وطرق الهدى والرشاد وترعرع يتنسم أفاويح أهل العلم،ويشم شذى سير الصالحين،فبدأ بطلب العلم منذ نعومة أظفاره شأن أمثاله من طلاب العلم،وأبناء العوائل الكريمة التي تهتم بتنشئة أبنائها وتعليمهم وتأديبهم بأدب أهل الله عَز وجل منذ الصغر،وإن كانت كتب التاريخ والتراجم لاتسعفنا بشيء عن تلك الفترة من حياة القاضي،وإنما اكتفت بذكر ثمرات ذلك.

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٠، سير أعلام النبلاء١٧ / ٤٣٢ .

(٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٢ .

(٣) وفيات العيان ٣/ ١٩٢ و ٢٢٢، سير اعلام النبلاء ١٧ / ٤٣٢، ،الديباج المذهب ١/ ١٥٩، شذرات الذهب ٣ / ٢٢٥ .

شيوخه :

تذكر كتب التراجم أنه أخذ العلم على كبار علماء عصره ممن كانوا في بغداد أو وردوها للأخذ من شيوخها وإفادة الطالبين فيها .وأبرز شيوخه الذين أخذ عنهم هم [١] :

١- أبو عبد الله الحسن بن محمد بن عبيد العسكري الدقاق .

٢- أبو حفص عمر بن شاهين البغدادي،الحافظ صاحب التصانيف وأحد أوعية العلم، رحل إلى الشام والبصرة وفارس،وسمع الكبار،قال : «صنفت ثلاث مئة وثلاثين مصنفاً، منها التفسير الكبير ألف جزء[٢] . والمسند ألف جزء وثلاث مئة جزء، والتاريخ مئة وخمسون جزءاً»[٣] .

٣ - ابن سَبَنْك القاضي الإمام عمر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خالد بن سبنك البجلي البغدادي،من ذرية جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه (٢٩١-٣٧٦هـ) كان ثقة ثبتاً، ناب في الحكم بسوق الباشا في بغداد[٤] .

٤- أبو بكر الأبهري :محمد عبد الله بن صالح بن عمر بن حفص المالكي(٢٨٧ أو ٢٨٩-٣٧٥هـ) شيخ المالكية في بغداد،سمع من خلق كثير،وأخذ عنه خلق كثير،سمع منه القاضي عبد الوهاب وأجازه[٥] .

٥- أبو ثابت الصيدلاني[٦] .

٦- أبو عمر بن السماك .

٧ - الحلوي[٧] .

٨- أبو خلاد النصيبي .

---

(١) ينظر في ذكر أسماء شيوخة. تاريخ بغداد ١١ / ٣١، وفيات الأعيان ٣ / ٢١٩،،الديباج المذهب ١ / ١٥٩، ترتيب المدارك ٧ / ٢٢٠-٢٢٢،،تاريخ دمشق ٣٧ / ٣٣٧- ٣٣٩، المنتظم ٨ / ٦١، العبر ٣ / ١٥١ .

(٢) الجزء عند المتقدمين يقدر بعشرين ورقة .

(٣) العبر ٣ / ٣١ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٣٨ .

(٥) ترتيب المدارك ٧ / ٢٢١، ،الديباج المذهب ١ / ١٥٩ .

(٦) ترتيب المدارك ٧ / ٢٢١ .

(٧) ترتيب المدارك ٧ / ٢٢١.

٩- أحمد بن وصيف الصياد(١).

١٠ - يوسف بن عمر القواس .

١١- عبد الملك بن مروان قاضي المدينة (٢).

لم تحدد لنا كتب التراجم العلوم التي أخذها عن أولئك الأعلام،وإنما اكتفت بأنه حدّث عن بعضهم،وسمع من آخرين،وأجازه أبو بكر الأبهري، وهذا يرجع بنا إلى سيرة سلفنا الصالح في الأخذ والإجازة لنعلم حقيقة ما سمعه وما أجيز به، فقد كانت سنّة الإجازة ماضية فيهم بشروطها المعتبرة عندهم،وذلك إما أن تكون في علم من العلوم أو في مجموعة علوم يتقنها الشيخ، أو بجميع العلوم العقلية والنقلية، كما هو شأن الإجازات العلمية العامة. ونحن إذا راجعنا ما أخذه أولئك الشيوخ عن شيوخهم نجد أنهم أخذوا جميع العلوم الإسلامية عن المتحققين بها المتمكنين منها،وهي :

١-علوم العربية: والتي تشمل :النحو والصرف والبلاغة والوضع والأدب.

٢-علوم الحديث: والتي تشمل علم الحديث رواية،وعلم الحديث دراية،وعلم مصطلح الحديث،وما يتعلق بذلك من علوم.

٣-علوم القرآن : والتي تشمل :علم القراءات، والتجويد،وعلم توجيه القراءات،وإعراب القرآن،والوجوه والنظائر، و المحكم والمتشابه، ومشكل القرآن، وعلم الغريب، وعلم التفسير وما يتعلق بذلك.

٤- علم أصول الدين: والذي يبحث في أصول الدين الإسلامي،وأقوال أصحاب الديانات،وأهل الفرق،وعلم المناظرة والجدل.

٥-علم السيرة والتاريخ : ويشمل السيرة النبوية،وتاريخ الخلفاء الراشدين ومن بعدهم،وتاريخ الأمم قبل الإسلام ،وتاريخ بني إسرائيل اليهودية والنصرانية،وأخبار الأنبياء في أممهم.

٦-علم الفقه :ويشمل أصول الفقه،وعلم الفقه،وعلم الخلاف وبيان الأدلة،والرد على المخالفين.

---

(١) تاريخ دمشق ٣٧/٣٣٧ .

(٢) الديباج المذهب ١/١٢١، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ١/٥٥ .

٧- علم التزكية والخشوع : وهو علم السير والسلوك إلى ملك الملوك،المبني على الالتزام بأربعة أمور أساسية : الولي المرشد، الصديق الصدوق الناصح، مجاهدة النفس الأمارة بالسوء، استدامة الذكر لله رب العالمين . والذي يهدف إلى التحقق بحقائق الشرع الشريف،والاتباع الكامل للنبيﷺ في الأقوال والأفعال والأحوال .

ولولا الإطالة لأمكن ذكر شيوخ كل علم من هذه العلوم،ولاسيما إذا انفرد الأخذ عن الشيخ بعلم من العلوم، ويكفي أن نعلم أن أبا بكر الأبهري الذي أجاز القاضي عبد الوهاب قد أخذ وتأدب على أبي عثمان سعيد بن عبد العزيز بن مروان الحلبي نزيل دمشق المحدث الصادق الزاهد، الذي سمع أحمد بن أبي الحواري الزاهد، والقاسم بن عثمان الجوعي، والسريّ السقطي، وصحب سرياً السقطي العالم العامل،والولي المرشد الكامل، الذي ترجع إليه الإجازات العلمية والتربوية،وهؤلاء من كبار أولياء الله عزَّ وجل الذين تربوا على أولياء مرشدين حتى بلغوا بهم في علم التزكية والخشوع رتبة الإرشاد الكامل، ثم أجازوهم في تربية المريدين، وإعانة الطالبين، والسير إلى الله عزَّ وجل بالسالكين(١) .

والقاضي عبد الوهاب البغدادي حرص أن يسلك مسلك القوم في أخذ حصته كاملة من ميراث النبوة في العلم والعمل والأحوال الإيمانية المصاحبة لهما، ومن هنا وجدناه العالم العامل السائر على منهج العلماء السابقين، حيث يروي ويحدث بسير الصالحين من هذه الأمة ليحُث القلوب إلى الله، فيروي قصة توبة العابد الزاهد إبراهيم بن أدهم، الذي ترك الدنيا وما فيها، ورغب بما عند الله ، مع أنه عاش في كنف الإمارة والسلطنة (٢).

وحدث بإسناده إلى سعيد بن عثمان قال: «سمعت ذا النون المصري وقيل له : ما فساد النية ؟ قال: إذا انفسدت النية وقعت البلية. قال: وسمعت ذا النون يقول: تجوّع وتخلّى وتفرّد و اصحر تر العجب . من أحب الله عاش، ومن مال إلى غيره طاش، والأحمق يغدو ويروح في لاش» (٣).

وهذه المآثر هي التي أورثت الزهد والورع عند القاضي عبد الوهاب، وآية ذلك ما ذكره القاضي عياض عن بعض الأندلسيين أنه قال: «دخلت بمصر حماماً، فاجتمعت فيه

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء ١٤/٥١٣-٥١٤ .
(٢) ينظر : تاريخ دمشق الكبير ٦/٢٨٣-٢٨٥ .
(٣) تاريخ دمشق الكبير ١٧/٤٢٦ .

بالقاضي أبي محمد، وعندي آنية بطفل مطيب، فقصدت إليه وسألته، واستعملته فتناوله واشتمّه، وسألني : أين هو لك ؟ قلت : اشتريت خادماً، وكان هذا في أسبابها، فقال لي اشترطت مالها؟ قلت : لا ! قال : خذه إليك، فلا حاجة لي به » (١).

وقد حدد القاضي عبد الوهاب بعض العلوم التي أخذها على بعض الشيوخ، عندما قيل له : مع من تفقهت ؟ قال : « صحبت الأبهري، وتفقهت مع أبي الحسين القصار، وأبي القاسم الجلاب، والذي فتح أفواهنا، وجعلنا نتكلم أبو بكر بن الطيب » (٢). الباقلاني، الذي يعد الرجل الثاني في المذهب الأشعري في العقائد. وقال القاضي عياض : « وكان تفقة على كبار أصحاب الأبهري، وأبي الحسن القصار، وأبي القاسم الجلاب، ودرس الفقه والأصول والكلام على القاضي أبي بكر الباقلاني وصحبه » (٣).

توليه القضاء :

هذه العلوم التي نالها القاضي عبد الوهاب البغدادي مع ما يتمتع به من صفات شخصية من حسن فهم، وتوقد ذهن، وجودة قريحة، وبعد نظر، رشحته لتولي القضاء، فتم إسناد القضاء إليه في أكثر من مكان :

أولاً : قضاء (بادَرَايا و باكُسَايا) (٤) :

لم يحدد لنا المترجمون والمؤرخون زمن إسناد القضاء إليه في هذه المنطقة، ولا سبب الإسناد ولا متى عزل عنه ولا أسباب العزل، بقي علينا أن ننظر ونتبصر حقيقة الأمر من خلال الإشارات والقرائن علّنا نعثر على شيء ما نهتدي به إلى سبب التعيين في هذا المكان دون غيره، و زمنه :

عرفنا من قبل مكانة القاضي عبد الوهاب البغدادي العلمية، بقي علينا معرفة طبيعة المنطقة التي أسند إليه القضاء فيها حتى نتبين حقيقة الأمر. ومن الجدير بالذكر أن العراق

---

(١) ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٥.

(٢) الديباج المذهب ١/ ١٥٩.

(٣) ترتيب المدارك ٧/٢٢١.

(٤) تاريخ بغداد ١١/٣١، ترتيب المدارك ٧/٢٢٠، المنتظم ٨/٦١، الديباج المذهب ١/١٥٩، البداية والنهاية ١٢/٣٢.

قد قسم زمن حكم الفرس إلى كور و طساسيج، وقد قسمت أرض السواد ما بين بغداد إلى واسط خمسة طساسيج :

١– طوسج النهروان الأعلى.

٢– طوسج النهروان الأوسط.

٣– طوسج النهروان الأسفل.

٤– طوسج بادَرَايا. وبادَرَايا بليدة من أعمال واسط بقرب باكُسايا، تقع في الجانب الشرقي في أقصى النهروان، ما بين البندنيجين والبيبس.

٥–طوسج باكُسايا :بضم الكاف وياء بين الألفين، وباكسايا بلدة بقرب البند نيجين.

هذا بالنسبة للموقع الجغرافي والمساحة حيث أسند إليه القضاء في طوسجين، أما الطبيعة السكانية، فهي خليط من :

١– العرب الذين كانوا قد استوطنوا تلك الديار.

٢– الأعاجم الذين جاؤوها للعمل والتجارة.

٣– المسلمون الفاتحون.

٤– أصحاب المهن من الفرس الذين استقدمهم كسرى قباذ ؛ قالوا : لما عمّر قباذ بلاده نقل الناس، وكان ممن نقله إلى بادَرَايا و باكُسَايا الحاكة و الحجامون.

٥– الروم : وذلك لما قهر كسرى أنوشروان ملك الروم، وأخذ عنوة الحواضر والأرياف والبوادي، واحتوى على ما فيها من أموال وعروض، سبى أهل مدينة أنطاكية، ونقلهم إلى أرض السواد، وبنى لهم مدينة (طيسفون)على غرار بناء مدينة أنطاكية، وأسكنهم إياها، وكور لها خمسة طساسيج السابقة الذكر[١].

إذاً كانت تجربة قاسية للقاضي عبد الوهاب في ولاية قضاء هذه المنطقة، لأن اختلاف الأجناس والأذواق والأعمال والنفسيات من دواعي كثرة الاختلاف، وهم بحاجة إلى قاض حكيم بصير عادل بينهم، يفصل ما بين الخصوم، ويحق الحق، لذلك كان اختيار القاضي

---

(١) ينظر لما تقدم: شدرات الذهب ٣/ ٢٣٩، الكامل في التاريخ ١/ ١٣٩، معجم البلدان ١/ ٣١٦-٣١٧ و ٣٢٧و ٥١٦.

عبد الوهاب لهذا المكان اختياراً موفقاً يُختبر فيه، ويختبر - هو نفسُه - مقدرته العلمية والأدبية في إدارة القضاء والخصومات.

وولاية القضاء مصدر كبير للرزق ؛ لأن مخصصات القضاء في ذلك الزمن عالية، تغني المشغلين بالقضاء عن التطلع إلى ما في أيدي الناس، ومن ثم تحجبهم عن الكسب الحلال تفرغاً لأعمال القضاء، فضلاً عن الكسب الحرام من الرشا وغيرها.

ثانياً :- قضاء (الدِّينَوَر) [١]:

يبدو - والله أعلم - أن القاضي عبد الوهاب البغدادي قد نجح في الاختبار الأول في توليه قضاء (بادرايا وباكسايا) مما دفع قاضي القضاة لأن يسند إليه قضاء (الدينور) ؛ لأن الدِّينوَر مدينة كبيرة، تعدل ثلثي همذان، كثيرة الثمار والزروع، ولها مياه ومستشرف وأهلها أجود طبعاً من أهل همذان، والدينور من أعمال الجبل، قرب قرميسين، وبين الدينور وهمذان نيف وعشرون فرسخاً، ومن الدينور إلى شهرزور أربع مراحل، والجبل يلي النهروان من جهة فارس، ويشمل اليوم جبال كردستان وما وراءها إلى مدينة (قم)الإيرانية[٢].

لذا يمكن القول : إن الأحوال المادية والمعيشية قد تحسنت بانتقاله إلى الدينور، واستمر فيها كذلك إلى أن عزل عن القضاء، أو أنه هو الذي استعفى من القضاء، وهو المرجح والله أعلم. هذا بالإضافة إلى ما ورثة عن أبيه من دنانير، ودار للسكنى [٣]؛ لأن أباه كان من أعيان الشهود المعدلين ببغداد كما سبق ذكره[٤].

و لم تذكر لنا كتب التراجم متى ترك قضاء الدينور، ولا متى خرج من بغداد، والأظهر عندي أنه ترك القضاء سنة ثمان وتسعين وثلاث مئه (٣٩٨) هـ. بعد أن زلزلت الدينور، وهلك تحت الردم أكثر من عشرة آلاف، وزلزلت سيراف والسبب وغرق عدة مراكب[٥]. فرجع القاضي عبد الوهاب إلى بغداد يدرس ويناظر ويؤلف .

---

(١) ترتيب المدارك ٧/٢٢٢، الديباج المذهب ١/ ١٥٩.

(٢) ترتيب البلدان ٢/٥٤٥، ١/٢٥٧ و٣٨٢ و٤٩٩ و٥٠٠، وغيرذلك.

(٣) ترتيب المدارك ٧/٢٢٣ .

(٤) وفيات الأعيان ٣/٢٢٢.

(٥) شذرات الذهب ٣/١٥٠.

تلامذته :

١- أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي .

٢- محمد بن أحمد الصياد .

٣- أبو علي بن شاذان (١) .

٤- عمر بن محمد بن إبراهيم البجلي (٢) .

٥- أبو محمد الكتاني .

٦- أبو إسحاق الشيرازي(٣) .

٧- أبو العباس بن قيس .

٨- القاضي أبو محمد بن زرقويه .

٩- أبو طاهر بن أبي الصقر الأنباري .

١٠- أبو عمر الهاشمي .

١١- علي بن الخضر السلمي .

١٢- أبو سعيد الكرخي .

١٣- علي بن محمد بن شجاع .

١٤- المخلص .

١٥- حيدرة بن علي العابر (للرؤيا) .

١٦- أبو الحسن بن الصلت المجير .

١٧- أبو القاسم الأشبيلي (٤) .

١٨- ابن نافع .

١٩- أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان النحوي البغدادي وغيرهم(٥) .

---

(١) تاريخ دمشق ٣٧/٣٣٧، ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ١ / ٤٩ - ٥٣ .

(٢) تاريخ بغداد ١١/٣١ .

(٣) طبقات الشيراري : ١٦٨ .

(٤) التكملة لكتاب الصلة ٤ / ٧٧ .

(٥) ترتيب المدارك ٧/٢٢١ .

وللوقوف على حقيقة العلوم التي كان يدرسها لتلامذته نكتفي بالوقوف على ما قاله تمليذه الخطيب البغدادي، والإمام أبو إسحاق الشيرازي :

أ- الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي (ت : ٤٦٣) :

ذكر الخطيب البغدادي أن القاضي عبد الوهاب البغدادي قد حدث بشيء يسير، وكتب هو عنه، وكان ثقة، ولم يلق أحداً من المالكيّين أفقة منه وكان حسن النظر، جيد العبارة، وتولى القضاء بضواحي بغداد. ثم ساق حديثاً من مروياته عنه، فقال :

أخبرنا أبو محمد بن نصر في سنة ثلاث عشرة وأربع مئه، أخبرنا عمر بن محمد بن إبراهيم البجلي، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، حدثنا علي بن عبد الله المدني، حدثنا يحي بن سعيد، حدثنا ابن أبي سعد، حدثنا عبد الرحمن بن مهران، عن عبد الرحمن بن سعد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ :« الأبعد فالأبعد إلى المسجد أعظم أجراً» (١).

والناظر فيما ذكره الخطيب البغدادي يجد أنه قد أخذ عن القاضي عبد الوهاب البغدادي جملة من العلوم ، وهي :

١- علم الرواية : ويشمل رواية السنن والآثار وأقوال وأهل العلم إذ حضر معه مجالس كثيرة أدرك من خلال تلك الصحبة الطويلة والإفادة أنه حافظ متقن وضابط، مع التحقق بالعدالة، التي تقتضي أنه لم يرتكب كبيرة من الكبائر، ولم يصر على صغيرة من الصغائر، ولم يفعل أمراً يعد من خوارم المروءة ؛ لذلك قال عنه : (كان ثقة)، لكنه لما لم يكثر من التحديث بحديث رسول الله ﷺ لذلك قال عنه : (وحدث بشيء يسير، كتبت عنه)، ثم ساق الحديث المذكور.

٢- المذهب المالكي: يبدو أن الخطيب البغدادي كان قد طالع ما كتبه المالكيون، والتقى شيوخ المذهب، وخبر علم كل واحد منهم في الفقة المالكي، وهذا الاطلاع جعله يعقد مقارنة بين القاضي عبد الوهاب وشيوخ المذهب المعاصرين له، الذين لقيهم

---

(١) تاريخ بغداد ١١ / ٣١-٣٢، تاريخ دمشق الكبير ٣٧ / ٢٣٩ .

الخطيب، ثم يحكم لشيخة بالضبط والإتقان وسعة العلم، والتبحر في المذهب، إلى حدّ انعدام النظير، فقال : «ولم نلق من المالكيّين أحداً أفقه منه».

٣- علم الكلام والخلاف : حيث جاء في وصفه له: «وكان حسن النظر، جيد العبارة»، والنظر عند المتقدمين يعني علم الكلام والجدل والخلاف، مأخوذ من علم المناظرة بين المختلفين في الأصول، ونتيجة لتمكنه في هذا العلم كان ظاهر الحجة، بين العبارة، وضحت المسألة في نفسه، وتمكنت منها، ثم أعطاه الله عزَّ وجل جودة البيان في أدائها، وإيصالها إلى قلوب السامعين.

٤- علم القضاء والفتيا : ولعل الخطيب قد أفاد من القاضي عبد الوهاب علم القضاء والفتيا، وهذا شأن طالب العلم مع شيوخه فإنه لا يترك علماً دخلوا فيه إلا وأخذ منه طرفاً صالحاً، ولا سيّما أن الخطيب قد ذكر توليه القضاء فقال : «وتولى القضاء ببادَرَايا وباكُسايا»(١). وتولى قضاء الدينور(٢).

٥- علم أدب الطلب : و كان من سنن السلف الصالح أنهم يعلمون العلم ويلقنون الأدب.

ب - أبو إسحاق الشيرازي :

قال أبو إسحاق : «أدركته، وسمعت كلامة في النظر.... وكان فقيهاً، متأدِّبًا، شاعراً، وله كتب كثيرة في كل فن من الفقه» (٣). وهذا الكلام على وجازته يفيد أن القاضي عبد الوهاب كان يعقد مجالس للنظر في أصول الدين ومسائل الخلاف والرد على المخالفين، فأفاد منه أبو إسحاق أربعة علوم :

١- علم الفقه ولا سيما الفقه المالكي.

٢- علم الأدب.

٣- علم الكلام والنظر.

٤- الشعر؛ إذ لا بد أنه سمع منه بعض أشعاره.

---

(١) تاريخ بغداد ١١/ ٣١.

(٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٠.

(٣) طبقات الشيرازي: ١٧٠.

مؤلفاته :

١- كتاب النصرة لمذهب إمام دار الهجرة [١] .٢- المعونة لمذهب عالم المدينة.

٢- المعونة لمذهب عالم المدينة.

٣- شرح ابن أبي زيد. صنع فيه نحو نصفه.

٤- الأدله في مسائل الخلاف.

٥- كتاب التلقين.

٦- شرح المدونة.

٧- الإفادة في أصول الفقه .

٨- شرح كتاب التلقين . لم يتم.

٩- عيون المسائل في الفقه

١٠- التلخيص في أصول الفقة.

١١- الإشراف على مسائل الخلاف

١٢- كتاب أوائل الأدلة في مسائل الخلاف

١٣- كتاب الرد على المزني

١٤- كتاب الفروق في مسائل الفقه.

١٥- كتاب المفاخر في الأصول .

١٦- كتاب المروزي في الأصول .

١٧- شرح الرسالة. وغير ذلك [٢].

---

(١) ينظر : نفح الطيب ٢ / ٩٩٤ - ٩٩٥، إذ فيه قصة لطيفة في التعصب ضدّ هذا الكتاب، وعاقبته .

(٢) الديباج المذهب ١/ ١٥٩- ١٦٠. ترتيب المدارك ٧/٢٢٢.

ثانياً: أسباب خروج القاضي عبد الوهاب من بغداد:

اتفقت كلمة المترجمين للقاضي عبد الوهاب أنه خرج من بغداد إلى مصر، لكنهم اختلفوا في سبب خروجه من بغداد. ذكر الخطيب البغدادي خروج شيخة القاضي عبدالوهاب إلى مصر، ولم يذكر سبب الخروج، وإنما اكتفى بالقول: «وخرج في آخر عمره إلى مصر فمات بها»(١). وكذلك قال أبو إسحاق الشيرازي إلا أنه أضاف: «فحصل له حال من الدنيا بالمغاربة»(٢). وذكر غيرهم سببين للخروج، وهما:

الأول - ضيق العيش: وإليه ذهب القاضي عياض، وابن بسام، وابن خلكان وغيرهم: قال القاضي عياض: «وجدت فيما يذكر من أخباره - والله أعلم - بصحته أنه لما خرج من بغداد إلى مصر، وتبعة الفقهاء والأشراف من أهلها قالوا والله: لقد يعِّز علينا فراقك، فقال لهم والله: لو وجدت في بلدكم كسرتين من ذرة ماخرجت منها، ولقد ترك أبي جملة دنانير وداراً أنفقتها كلها على صعاليك ممن كان ينهض بالطلب عندي؛ فنكس كل واحد منهم رأسه ثم أمرهم بالانصراف وأنشد:

لا تطلبن من المجبوب أولاداً ... ولا الشراب لتسقي منه وُرّاداً

ومن يروم من الأرذال مكرمة ... كمن يوتّد في الأتبان (٣) أوتاداً

وقد رأيت نحو هذه الحكاية -دون الشعر- في مثالب أهل البصرة وأنها جرت للنضر بن شميل معهم»(٤).

وساق ابن بسام الخبر بسياقة أخرى قريبة دون الأبيات، ويغلب على الظن أنها منحولة ملصقة بالقاضي. فقال: «ونبت به بغداد كعادة البلاد بذوي فضلها، وعلى حكم الأيام في محسني أهلها، فخلع أهلها وودع ماءها وظلها. وقد حدثت أنه شيعه يوم فصل عنها من أكابرها، وأصحاب محابرها جملة موفورة، وطوائف كثيرة، وأنه قال لهم

---

(١) تاريخ بغداد ١١/٣١.

(٢) طبقات الشيرازي: ١٧٠.

(٣) جمع تبن.

(٤) ترتيب المدارك ٧/٢٢٣.

عندما وقفهم للتوديع، وعزم عليهم في الرجوع : والله يا أهل بغداد لو وجدت بين ظهر انيكم رغيفين كل غداة ما عدلت ببلدكم بلوغ أمنية . والخبز عندهم يومئذ ثلاث مئة رطل بمثقال »(١) .

وقد حصل نحو ذلك للنضر بن شميل البصري، وكان عالماً بفنون من العلم صاحب غريب وفقه وشعر ومعرفة بأيام العرب ورواية الحديث، ذكره أبو عبيدة في كتاب « مثالب أهل البصرة »، قال : « ضاقت المعيشة على النضر بين شميل البصري بالبصرة فخرج يريد خراسان، فشيعه من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل، مافيهم إلا محدث أو نحوي أو لغوي أو عروضي أو أخباري، فلما صار بالمربد جلس، فقال :يا أهل البصرة يعّز عليّ فراقكم، ووالله ! لو وجدت كل يوم كيلجة باقلا ما فارقتكم . قال : فلم يكن أحد فيهم يتكلف له ذلك، فسار حتى وصل خراسان فأفاد بها مالاً عظيمًا » (٢) . قال ابن خلكان بعد ذكر هذا الخبر: « وقد سبق في أخبار القاضي عبد الوهاب المالكي نظير هذه الحكاية لما خرج من بغداد »(٣) .

وقال ابن الأثير « كان ببغداد،ففارقها إلى مصر عن ضائقة فأغناه المغاربة » (٤) .

الثاني - كلامه في الإمام الشافعي رضي الله عنه: رجح القاضي عياض أن سبب خروجه من بغداد كلامة في الإمام الشافعي،إذ قال بعد سوق الكلام السابق في سبب الخروج « والله أعلم أن سبب خروجه من بغداد قصة جرت له لكلام قاله في الشافعي فخاف على نفسه،وطُلب، فخرج فاراً عنه »(٥)،ويقوي هذا الرأي أمران :

الأول - كتابه في الرد على الإمام المزني . وإن كان هذا الرد لا يقتضي خصومة وعداوة .

---

(١) الذخيرة ٤ /٢ /٥١٦، وفيات الأعيان ٣ /٢١٩-٢٢٠ .

(٢) وفيات الأعيان ٥ /٣٩٧-٣٩٨ .

(٣) وفيات الأعيان ٥ /٣٩٨ .

(٤) الكامل ٦ /٦٤ .

(٥) ترتيب المدارك ٧ /٢٢٣-٢٢٤ .

الثاني – ما جاء في رسالته إلى صاحب مصر: «ولما كنت على مذهب صحيح، ومتجر ربيح، كثرت على الخوارج» [١]. ويمكن أن يفهم من قوله هذا، أن الخوارج هنا هم الخارجون لملاقاته، والله أعلم. وهذا الخبر مسوق من غير إسناد حتى نتبصر صحته،ولا سيما أنه يخالف ماعرف من حسن أدب علمائنا مع أسلافهم بشكل عام، ولا يعرف بين المالكية والشافعية إلا حسن المودة والتقدير و الاحترام، فالقول الذي يخرج ذلك يحتاج إلى توثيق، لتحصل به الثقة والاطمئنان، ولا وجود لذلك حسب الذي بين أيدينا.

ولا يدرى سبب إعراض المترجمين للقاضي عبد الوهاب عن هذا الخبر!!.

رأي وترجيح:

أ- إن لله عزَّ وجل في هجرة الأفراد والشعوب أقداراً لا ترد،،وفيها من الحكم مالا يعلمه إلا هو، فكم من بلاد وأرض أحييت بهجرة عالم جليل إليها،وكم من بلاد خربت بسبب هجرة علمائها منها،وسنة الله عزَّ وجل ماضية لا يردّها رادّ، ولا يصدّها صادّ.

ب – إن الأخبار الواردة في خروج القاضي عبد الوهاب من بغداد ولا سيما ما ذكر من هجاء القاضي لأهل بغداد كما ذكر القاضي عياض فيه مجافاة لآداب أهل العلم مع مودعيهم وأحبابهم،ولا سيما أنه يعارض الشعر الكثير الذي نظمه في حب بغداد وأهلها،ولو قال فيها ما قد قال لما قال ما قال.

جـ – ما ذكره ابن بسام من رخص الأسعار في بغداد بشأن ثمن الخبز لا يعني أن الذين خرجوا معه كانوا قادرين على الإنفاق عليه وما زلنا نرى ضيق الدنيا بأهل العلم فنراهم يهاجرون ويتركون أوطانهم لسداد حاجاتهم وكف أيديهم عن السؤال،ولعل عصرنا الحاضر من أوسع العصور في هذا المجال، وليس خروج العلماء دليلاً على بخل الأخيار وشحهم، أو عدم وجودهم، وإنّما هو دليل على تقصير الحكام وأصحاب النفوذ وأهل الأموال تجاه العلماء وأهل الفضل.

---

(١) الذخيرة ٤/ ٢/ ٥٢٠.

وعندي أن أهل العراق أجل وأعز من أن يتركوا عالماً من علمائهم يهاجر وهم قادرون على الإنفاق عليه ثم لا يفعلون ؟ والحق يقال : إن علماء هذه الأمة على مر العصور يعيشون عيشة ضنكة، وقل من عاش عيشة هنيّة لأن سلاطين الجور يسلبونهم حقوقهم، والعامة لا يعرفون حقوقهم، وعلماء سلاطين الجور يحسدون أهل العلم والفضل ويسرهم خروجهم من البلاد لتفرغ لهم المناصب، فيعيثون في الأرض فساداً وإفساداً. والله حسبنا ونعم الوكيل،ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والذي يترجح عند الباحث أن عدم استقرار الأوضاع في العراق إبان الدولة البويهية الرافضية،ورفع الفتن رؤوسها، وضيق الحال المادي لدى الناس جعل علماء أهل السنة عموماً في ضيق شديد،وليس الطلاب أحسن حالاً من الشيوخ،مما يضطر أهل العلم والفضل للخروج من البلاد كما خرج القاضي عبد الوهاب.

زد إلى ذلك وفاة والد القاضي عبد الوهاب،وبعد أخيه عنه إذ كان في البصرة في الفترة الأخيرة، ووفاة شيوخه وإخوانه وأقرانه،فما زاد ضيقة بالعراق ، فإذا انضاف إلى ذلك سعة مايؤمله في خروجه من بغداد، كان ذلك حاثاً لا يتوانى للخروج من بغداد إلى حيث الدنيا تفتح أبوابها، وتكم الفتن أفواهها.

والذي يؤكد أن سبب خروجه ضيق العيش ماجاء في شعره حيث وصف أمنيته في الدنيا،فقال (١) :

يالهف نفس على شيئين لو جمعا عندي لكنت إذنْ من أسعد البشر

كفاف عيشٍ يقيني كل مسألة وخدمة العلم حتى ينقضي عُمري

ويبدو أنه قد وعد من أناس بأموال فاخلفوه وماطلوه فقال (٢) :

يحتاج من كان في مواعدكم إلى ثلاثٍ من غير تكذيب

أموال قارون يستعين بها وعمر نوح، وصبر أيوب

---

(١) الذخيرة ٤/٢/٥٢٤.

(٢) الذخيرة ٤/٢/٥٢٤.

وهو القائل (١):

طولت للنفس في الأماني ... فحسرتي اليوم حسرتان

لما رأيت الشباب ولّى ... وطالع الشيب قد علاني

أيقنت أني على فناء ... مشمّر الذيل غير وانٍ

ياطول شوقي إلى أناسٍ ... خلفني عنهم التواني

فالأبيات تنفث الآلام والحسرات على الركض وراء الأماني دونما جدوى، فالدنيا لم تنله شيئاً من وصالها كما كان يحلم ويريد، فضاعت أمانيه، وقد ذهبت قوة الشباب وعنفوانه، وأقبلت رسل الضعف ألا وهو الشيب، فأيقن أنه مسوق إلى الموت. دون أن يحقق بعض أمانيه، مع ضيق العيش، وقسوة الأيام، وإذا به يتلهف ويتشوق إلى إخوانه وأحبابه الذين سبقوه إلى الدار الآخرة؛ إذ لا خير في العيش بعدهم.

ووصف بغداد وعلاقتها بالإيسار والإعسار فقال(٢):

بغداد دار لأهل المال واسعة ... وللصعاليك دار الضنك والضيق

أصبحت فيها مهاناً في أزقتها(٣) ... كأنني مصحف في بيت زنديق

وفي رواية:

بغداد دار لأهل المال طيبة ... وللمفاليس دار الضنك والضيق

ظللت حيران أمشي في أزقّتها ... كأنّني مصحف في بيت زنديق

ولعل القول الفصل في هذه المسأله ما قاله وهو يتقطع حسرة لما على فراق بغداد؛ حيث قال تلميذه أبو القاسم عبد الوهاب بن علي بن برهان النحوي: أنشدني القاضي

---

(١) الذخيرة ٤/٢/٥٢٥

(٢) الذخيرة ٤/٢/٥٢٥-٥٢٦، وفيات الأعيان ٣/٢٢٠ الديباج المذهب ١/١٦٠، البداية والنهاية ١٢/٣٢.

(٣) في ترتيب المدارك ٧/٢٢٤: أصبحت فيها مضاعاً بين اظهرهم، وفي الوفيات: وللمفاليس.

عبد الوهاب بن نصر المالكي، وقد ودعته بالصراة من بغداد (١):

سلام على بغداد في كل منـــزلٍ   وحق لها مني الســلام المضاعف
لعمرك ما فارقتها عن قلى لهــا   وإني بشـــطي جانبيها لعــارف
ولكنها ضاقت عليّ بأســـرها   ولمّ تكن الأرزاق فيها تســاعف
فكانت كخلٍّ كنت أهوى دنوّه   وأخلاقه تنأى بها وتعاســـف

وما قاله وهو يتشوق إلى بغداد(٢):

وكم قائل لو كان ودّك صادقاً   لبغداد لم ترحل، فكان جوابيا
يقيم الرجال الأغنياء بأرضهم   وترمي النوى بالمعسرين المراميا
وما هجروا أوطانهــم عن ملالة   ولكنْ حذاراً من شمات الأعاديا

وما قاله عندما أدركته المنية بعد أكلة اشتهاها فأكلها : «لا إله إلا الله : إذا عشنا متنا» (٣).

ثالثاً: تاريخ خروج القاضي عبد الوهاب من بغداد:

لم تذكر معظم المصادر زمن خروج القاضي عبد الوهاب من بغداد، وجاءت إشارة إلى شهر خروجه في أبيات قالها؛ تدل على أنه خرج في شهر ربيع الأول، حيث قال(٤):

قطعت الأرض في شهَريْ ربيــع   إلى مصــرٍ وعدت إلى العــراق
فقال لي الحبيــب وقد رآنـــي   سبوقاً للمضمّـــرة العتــاق
ركبت على البراق ؟ فقلت: كلا   ولكنّي ركبت على اشتيـــاقي

---

(١) تاريخ دمشق الكبير ٧٧/٣٣٨-٣٣٩، وقال ابو إسحاق الشيرازي : وأنشد في خروجه من بغداد، وقدرآه، طبقات الشيرازي: ١٧٠-١٧١، ترتيب المدارك ٧/٢٢٤، الذخيرة ٤/٢/٥١٦، وفيات الأعيان ٣/٢٢٠، شذرات الذهب ٣/٢٢٤. البداية والنهاية ١٢/٣٢.

(٢) الذخيرة ٤/٢/٥٢٧-٥٢٨.

(٣) الذخيرة ٤/٢/٥١٦ .

(٤) الذخيرة ٤/٢/٥٢٨-٥٢٩، وفيات الإعيان ٣/٢٢١، وتنسب الأبيات للوزير أبي القاسم المغربي كما في دمية القصر ١/٩٦.

لكن قطع المسافة ما بين بغداد إلى مصر في شهرين غير مسلم، ولا سيّما بعد معرفة الباحث بالخطوط العامة لسيره، و ما قاله الحافظ ابن عساكر إذ قد حدد عام خروجه من بغداد والشهر الذي مر فيه بدمشق ومدة مكثه بدمشق، حيث قال : «قدم دمشق سنة تسع عشرة وأربع مئة مجتازاً إلى مصر، وحدث بها» [١]. و ساق ذلك بالإسناد، فقال : «أخبرنا أبو الحسن علي بن المسلم، قال لي الشيخ بن منصور الغساني: قدم الشيخ أبو محمد عبد الوهاب بن نصر الفقيه المالكي رضى الله عنه- يعني دمشق - في شوال سنة تسع عشرة وأربع مئة، وخرج في جمادى الأولى من سنة عشرين وأربع مئة» [٢]. وللتأكد من صحة هذا الخبر من خلال الواقع، نرجع إلى كتب التراجم لنستنطق ما فيها من إشارات وإلماحات :

١- ذكر الخطيب البغدادي أنه سمع من القاضي عبد الوهاب في سنة ثلاث عشرة وأربع مئة، وساق حديثاً بهذا الإسناد[٣]. وهذا يعني أنه قد خرج من بغداد بعد هذا التاريخ على سبيل القطع.

٢- ذكر أبو إسحاق الشيرازي أنه رأى القاضي عبدالوهاب البغدادي وسمع كلامه في النظر كما ذكر سابقاً [٤]. ومن المعلوم أن أبا إسحاق الشيرازي ولد سنة (٣٩٣هـ) في بلدة فيروز أباد بالقرب من شيراز، ودرس على علماء شيراز، وطوف في البلاد ملتمساً طلب العلم، فدخل البصرة ودرس على فقهائها، ثم قصد بغداد سنة (٤١٥هـ) [٥]. وهذا يعني أيضاً أنه قد خرج من بغداد بعد هذا التاريخ.

---

(١) تاريخ دمشق الكبير ٣٧/ ٣٣٧.

(٢) تاريخ دمشق الكبير ٣٧/ ٣٣٨.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ١١، الديباج المذهب ١/ ١٥٩.

(٤) طبقات الشيرازي: ١٧٠.

(٥) طبقات الشافعية - السبكي ٣/ ٨٨، شذرات الذهب ٣/ ٣٤٩-٣٥١، العبر للذهب ٣/ ٢٨٣، مقدمة الطبقات: ٥-٨، ومقدمة د. حسان عباس.

٣- قال الخطيب البغدادي : « وخرج في آخر عمره إلى مصر فمات بها، مات أبو نصر بمصر في شعبان من سنة اثنتين وعشرين وأربع مئة » (١).

وكذا قال أبو إسحاق الشيرازي : « وخرج في آخر عمره إلى مصر، وحصل له هناك حال من الدنيا بالمغاربة، ومات بمصر سنة اثنتين وعشرين وأربع مئة » (٢).

وقال ابن بسام : « فمات لأول ما وصلها، من أكله اشتهاها فأكلها، زعموا أنه قال وهو يقلّب، ونفسه تَصّعد وتصّوب: لا إله إلا الله إذا عشنا متنا » (٣).

وقال القاضي عياض : « توفي بمصر في شعبان سنة (٤٢٢هـ)، يقال من أكلة اشتهاها، ويقال : إنه لما أحس بالموت بمصر إثر ما اتسع حالها بها بعد ضيقه بالعراق قال: لا إله إلا الله إذا عشنا متنا » (٤).

هذه الأقوال تدل بجلاء أنه لم يطل به المقام في مصر حتى أدركته المنيّة، لكنها لم تحدد مدة مكثه في مصر حتى أدركه الأجل على وجه التحديد؟ ولكن الأحداث تدل على أنه قد مكث فيها أكثر من سنة ممّا يؤكّد صحّة ما قاله الحافظ ابن عساكر ؛ أي : أنه قد خرج من بغداد في ربيع الأول سنة (٤١٩) للهجرة النبوية المشرفة، ووصل إلى مصر في أشهر جمادى من سنة (٤٢٠هـ) .

وذلك لأنه استقضي في ديار بكر في مدينة (أسعرد)، ولم يطل به المقام هناك، وإنما هي أشهر معدودة؛ فإذا خرج في ربيع الأول ووصل دمشق في شوال، فهذا يعني أنه قد أمضى ما بين ترحاله من بغداد وإقامته في أسعرد، و في معرة النعمان وصولاً إلى دمشق حوالي ستة أشهر: ربيع الأول، ربيع الثاني، جمادى الأولى، وجمادي الثانية، ورجب، وشعبان، ورمضان، وبعض شوال.

---

(١) تاريخ بغداد ١١/ ٣١-٣٢.

(٢) طبقات الشيرازي: ١٧٠.

(٣) الذخيرة ٤/ ٢/ ٥١٦، وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٠.

(٤) ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٦-٢٢٧.

رابعاً: الطريق التي سلكها في رحلته إلى مصر :

لم توضح الروايات التي بين أيدينا الطريق التي سلكها القاضي عبد الوهاب في خروجه من بغداد، حيث وردت بعض الأخبار تذكر مروره بميّا فارقين والمعرة ودمشق .

لكن من المتفق عليه أن أهل العلم طلاباً وعلماء خرجوا لتوديع القاضي عبدالوهاب إلى خارج بغداد، ومشوا معه حتى ردهم وودعهم عند صراة بغداد قائلاً (١) :

سلام على بغداد في كل منزل ... وحق لها مني السلام المضاعف

لعمرك ما فارقتها عن قلىً لها ... وإنّي بشطّيْ جانبيها لعارف

ولكنها ضاقت عليّ بأسرها ... ولم تكن الأرزاق فيها تساعف

فكانت كخلٍّ كنت أهوى دنوّه ... وأخلاقه تنأى بها وتعاسف

وبين الصراة وبغداد مسافة فرسخ، وتقع قرب نهر عيسى، أي في جانب الكرخ من دجلة(٢).

من بغداد إلى ميافارقين :

روى الحافظ ابن عساكر عن أبي محمد بن الأكفاني: أنه رأى القاضي عبدالوهاب قبل وصوله إلى دمشق بميّا فارقين(٣). و ميافارقين، أشهر مدينة من مدن ديار بكر، قريبة من مدينة آمد(٤) : وللوصول إلى بميّا فارقين أمام المسافر طريقان :

الأول: الطريق المحاذي لنهر دجلة: وهو يبدأ من بغداد إلى سامراء، ثم الموصل، ومن الموصل إلى أورفة، والرها، و ديار بكر.

الثاني: الطريق المحاذي لنهر الفرات: ويبدأ من بغداد إلى الأنبار مروراً برحبة جده مالك بن طوق، إلى دير الزور، ثم يمضي باتجاه الرقة، آخذاً نحو ديار بكر. ويرجح سلوك الطريق الأول استقامته و عمرانه، ويرجح الثاني حب القاضي مروره بأرض آبائه وأجداده، والله أعلم بالصواب.

---

(١) سبق تخريج الأبيات.

(٢) ينظر: معجم البلدان ١/٤٥٧، ٤٥٨، ٣/٣١، ٤/٣٠٩ و ٣٧١ و ٤٠٦ وغيرها.

(٣) تاريخ دمشق الكبير ٣٧/٣٣٩.

(٤) ينظر معجم البلدان ١/١٤٣و ٥/٢٣٥-٢٣٨.

توليه قضاء (أسعرد) :

قال ابن بسام وغيره : «و استقضي بمدينة أسعرد»(١). و أسعرد ثالث مدينة في ديار بكر، وهي : ميّافارقين، و آمد، و أسعرد. اشتهر القاضي عبدالوهاب بعلمه وأدبه، وعلو في الشعر والنثر، ونباهته في عرض الآراء والمناظرات الكلامية والفقهية، فوجه إليه أحد أدباء أسعرد كلاماً مفاده : «أن القاضي – أعزه الله – مُجيد، في كل ما يريد، إلا أنه ربما فتر قوله إذا شعر »، طاعناً في مقدرته الشعرية، فهاج القريض في نفسه، ثم انثالت على لسانه هذه الأبيات (٢):

أبغي رضاكم جاهداً حتى إذا	أمّلت حسنى عاد لي منكم أذى
إنّي لأصبح من تجنّ خائفاً	وبسلمكم من حربكم متعوّذا
فإلى مَ صبري للتعتّب منكم	وإلى مَ إغضائي الجفون على القذى
لو شئت أمّنني القريض من الذي	أنا خائف ولكان لي مستنقذا
فيظلّ بي متململاً متنغّصاً	من كان قبل الشر بي متلذّذا
لكنّني أرعى الوداد وإن غدا	غيري به متشدّقاً متطرمذا
وأظلّ يملكني الحنوّ عليكم	وأكفّ عائر أسهمي أن ينفذا
وأجلّ قدري في المودّة أن أرى	بعد الحفاظ لعهدهم أن ينبذا
أتظنّ بغداديّ طبعٍ خالص	يُلفى هزيم من اغتدى متبغدذا
هيهات إنّ من الظنون كواذباً	والحزم أولى في الحجى أن يحتذى
إن تعتذر منها تجدني قابلاً	أو رمت تجديد الوداد فحبّذا
طبعي التجاوز عن صديق إن هفا	وبغفر زلات الأخلاء اغتذى

(١) الذخيرة ٤/٢/٥١٧، الديباج المذهب ١/١٥٩.

(٢) الذخيرة ٤/٢/٥١٧-٥١٨.

فتجنّبنْ عتْبي وعد لمودّتي	لا تصغينّ لقول واشٍ إن هذى
واعلم بأنّي لست غافر زلة	إن رابني ظنٌّ بكم من بعد ذا
ذو الحلم إن سالمته لك منصف	فإذا نضا عنه تجده قد بذا
يا شاعراً ألفاظه في نظمه	درراً غدت وزبرجداً وزمرذا
خذها فقد نظمتها لك حكمة	فيها وقلّ لمثلها أن يؤخذا
حتى تظلّ تقول من عجب بها	من قال شعراً فليقله هكذا

أختار القاضي لقصيدته البحر الكامل، واختار لقافيته الذال التي تعدها الشعراء من أصعب القوافي، ليدلل بألفاظها ومعانيها، وأوزانها وقوافيها على تملكه لناصية الشعر والأدب.

وقد روى هذه القصيدة الحافظ ابن عساكر قال: «أنشدني أخي أبو الحسين هبة الله بن الحسن الفقيه، أنشدنا أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السّلفي، أنشدني القاضي أو منصور سالم بن محمد بن منصور العمراني بثغر آمد، قالا: أنشدنا أبو طالب عفيف عبدالله الأسعردي للقاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي رحمه الله»، ثم ذكر الأبيات(١).

من ميّافارقين إلى معرة النعمان:

الطريق من ميافارقين إلى معرة النعمان يقتضي المرور بمحاذاة نهر الفرات، ثم تجاوز نهر الفرات من نحو منبج، ومن منبج إلى حلب الشهباء، ومن حلب الشهباء باتجاه الجنوب نحو معرة النعمان، مدينة أبي العلاء المعري.

القاضي عبد الوهاب في ضيافة أبي العلاء المعرّي (أحمد بن سليمان): الذي يبدو أن معرفة القاضي عبد الوهاب بأبي العلاء ترجع إلى سنة ثمان وتسعين وثلاث مئة عند ما زار أبو العلاء بغداد وأقام بها سنة وسبع أشهر (٢).

ولما كان العلم رحم بين أهله كان لزاماً أن يلتقي الأديبان الشاعران في بغداد، فلما مر القاضي عبدالوهاب في المعرة نزل ضيفاً على صديقه القديم أبي العلاء المعري.

---

(١) تاريخ دمشق الكبير ٣٧/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) وفيات الأعيان ١/ ١١٤، معجم الأدباء ١/ ١٨١، شذرات الذهب ٣/ ٢٨٠، والنجوم الزاهرة ٥/ ٦١، البداية والنهاية ١٢/ ٧٢.

ويبدو أنهما قد تجاذبا أطراف الحديث، وتذاكرا وجوه العلم، وأقوال أهل العلم وأدلتهم، مما أفرح أبا العلاء، ذكره بالإمام مالك في الفقه، وامرئ القيس في الشعر، فقال في ذلك أبو العلاء[١]:

والمالكيّ ابن نصر زار في سـفر   بلادنا فحمـدنا النأي و السفرا

إذا تفقـه أحيـا مالكاً جـدلاً   وينشر الملك الضلّيل إن شـعرا

فهذه الأبيات شهادة حق من أبي العلاء الشاعر الفيلسوف في حق القاضي عبدالوهاب حيث يشهد له:

١- بقوة الحجة والحفظ، حتى إنه يذكر بحياة الإمام مالك أو أنه أحيا بعلمه ذاك مذهبه.

٢- بقوة الشاعرية، حتى يذكر بأمرئ القيس أشعر شعراء الجاهلية.

ولم تذكر لنا كتب التراجم مدة مكثه في ضيافة أبي العلاء، ويغلب على الظنّ أنه مكث عنده خلال شهر رمضان المبارك، وشيئًا من شعبان . والله أعلم .

من معرة النعمان إلى دمشق الفيحاء:

طريق المعرة دمشق يمر بمدينة حماة، ثم حمص، ثم جبل النبك، ثم دمشق وصل القاضي عبدالوهاب إلى دمشق في شهر شوال من سنة تسع عشرة وأربع مئة، وبقي فيها إلى يحدث ويدرس ويذاكر إلى جمادي الأولى من سنة عشرين وأربع مئة [٢]. أي مكث في دمشق الباقي من شوال، وذي القعدة وذي الحجة والمحرم وصفر وربيع الأول وربيع الثاني وأول جمادى الأولى، أي ما يقرب من سبعة أشهر عربية.

وقد روى الحافظ ابن عساكر جملة مرويات مما حدث بها في دمشق منها : قال الحافظ ابن عساكر: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن منصور، أنا أبو العباس، نا القاضي أبو

---

(١) شروح سقط الزند: ١٧٠، الذخيرة ١٧، الذخيرة ٤ / ٢ / ٥١٦، وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٠، فوات الوفيات ٢ / ٤٢٠، شذرات الذهب ٣ / ٢٢٤، سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٣٠-٤٣١ .

(٢) تاريخ دمشق الكبير ٣٧ / ٣٣٨ . وينظر مرويات أخرى ٦ / ٢٨٣-٢٨٥، ١٧ / ٤٢٦، وغير ذلك .

محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي بدمشق، نا أبو الفتح يوسف بن عمر بن مسرور القواس، نا عبد الملك بن أحمد إملاء، نا علي بن إشكاب، نا عمرو بن محمد البصري، نا المبارك بن سعيد، عن ياسين بن معاذ، عن أبي الزبير عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «الشياطين يستمتعون بثيابكم، فإذا نزع أحدكم ثوبه فليطوه حتى ترجع إليهما أنفسهما، فإن الشيطان لا يلبس ثوباً مطوياً» (١).

من دمشق إلى مصر:

خرج القاضي عبدالوهاب من دمشق في جمادى الأولى ماراً ببيت المقدس ثم فلسطين، ثم سيناء، ثم الديار المصرية، ولكن ما ذكره في رسالته للمستنصر بالله يشعر أنه ذهب حاجاً إلى بيت الله الحرام؛ إذ جاء فيها: «فاتيت مكة -حرسها الله- لكي أقضي فرض الحج، من عج وثج، أسأل الله عزَّ وجل القبول، وكيف وإنما يتقبل الله من المتقين، وقد كنت عندي ذا سنة ودين، ومحباً في الله عزَّ وجل وفي النبيين، وفي محمد ﷺ والمهديين»(٢)، ولم يذكر أحد من المترجمين حسب ما بأيدينا عن ذهابه للحج. وهذا يرجح أنه عنى بمكة مصر(٣). والله أعلم.

خامساً :القاضي عبدالوهاب البغدادي في مصر:

علم أهل العلم والفضل بمقدم القاضي عبدالوهاب البغدادي شيخ المالكية في العراق فخرجوا لاستقباله، ودارت بينهم مذاكرة في أصول مصر وولاتها من العبيدين، ووصل بهم الأمر إلى المستنصر بالله فانحطوا عليه بالكلام، مما دفع القاضي عبدالوهاب إلى مخاطبته من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو القائل(٤):

---

(١) الذخيرة ٤/٢/٥٢٠.

(٢) الذخيرة ٤/٢/٥٢٠.

(٣) وفيات الأعيان، ٣/٢٢١ الديباج المذهب ١/١٦٠

(٤) الذخيرة ٤/٢/٥٢٠.

متى يصـــل العطـــاش إلى ارتـــواء	إذا اســتقت البحـــار من الركايـــــا
ومن يثني الأصـــاغر عن مــــــراد	وقد جلــــس الأكـــابر في الزوايـــا
وإنّ تـــــرفّع الوضــــعاء يـــوماً	على الرفعـاء من إحـدى الرزايـــــا
إذا اســـتوت الأســـافل بالأعـالي	فقد طــــابت منادمـــــة المنايــــا

فكتب يخاطب المستنصر بالله صاحب مصر:

«حصن الله المؤمنين من الشيطان بجنن الطاعة، ودثرهم من قر وسواسه بسرابيل القناعة، ووهبهم من نعمه مدداً ومن توفيقه رشداً، وصيرهم إلى منهج الإسلام وسبيله الأقوم، وجعلهم من الآمنين فيما هم عليه موقوفون، وزينهم بالتثبت فيما هم عنه مسؤولون ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦].

كتابي إليك من الجبّ بإزاء مصرك، وفناء برك، بعد أن كانت بغداد إلى الوطن، والألفة والسكن، ولما كنت على مذهب صحيح، ومتجر ربيح، كثرت على الخوارج وشق على الماء ارتقاء المناهج، ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحج: ٤٠] فأتيت مكة -حرسها الله- لكي أقضي فرض الحج، من عج وثج، أسأل الله سبحانه وتعالى القبول، وكيف وإنما يتقبل الله من المتقين، وقد كنت عندي ذا سنة ودين، ومحباً في الله «وفي النبيين، وفي محمد ﷺ والمهديين، فورد الناطقون، وأتى المخبرون، بخبر ما أنت عليه. فذكروا أنك مدحض لمذهب مالك، لصاحبه بأليم المهالك، هيهات هيهات ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾، ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠-٣١] فأبيت القبول على أمر لم يصح بيانه لكثرة الكذب في الدنيا. وإذ لا يحل لمسلم أن يموت طوعاً، فأردت الكشف عن ذلك بكتاب منك. والسلام على من أتبع الهدى» (١).

(١) الذخيرة ٤/٢/٥٢٠-٥٢١.

فجاءه جواب المستنصر بالله، ملؤه التقدير والتوقير والاحترام، حتى فدّاه بنفسه، ولندع الكتاب يحدث عن نفسه: «حرس الله مهجتك، وطوّل مدتك، وقدّم أمير المؤمنين إلى المنية قبلك، وخصّه بها دونك، ورد كتابك المكرم، وأتى خطابك المعظم، يفصح البكم، وينزل العصم، هبت عليه رياح البلاغة فنمقته، ووكفت عليه سحائب البراعة فرقته، فيا له من خط بهي، ولفظ شهي، تذكر فيه حسن ظنونك بنا، وتثبت مآثرنا، فلما أن عرست بإزائها ورد من فسخ عليك، فخذ بظاهر ما كان عندك، ورد، ودع لربك علم ذات الصدور، والسلام»(١).

واضح أن هذه الرسالة فتحت مصر أمام القاضي عبدالوهاب البغدادي، فنال من التقدير والاحترام على المستوى الرسمي للدولة وأعيانها، وعلى المستوى الشعبي مستوى العلماء والوجهاء وطلاب العلم والعامة، ولا سيما المنتسبون إلى المذهب المالكي، سواء من أهل مصر، أو من الواردين إليها من الأندلس والمغرب وبقية ديار الإسلام.

بغداد في ذاكرة القاضي عبدالوهاب البغدادي :

كل من يقرأ آثار القاضي عبدالوهاب الأدبية سيجد بلا عناء ودون جهد أن بغداد قد ملأت عليه قلبه ولبه ونفسه، فإذا ذكرها هام فؤاده، وترقرقت عيناه، ثم انهمرتا، لأن نفسه تقطعت شوقاً، وهذه بعض القصائد التي تؤكد ذلك: قال القاضي عبد الوهاب البغدادي(٢):

---

(١) الذخيرة ٤/٢/٥٢٠-٥٢١.

(٢) الذخيرة ٤/٢/٥٢١، وفيات الأعيان ٣/٢٢١، وهي منسوبة لأبي الفضل البغدادي الذخيرة ٤/٢/١٠١.

أهيم بذكر الشرق والغرب دائماً ... وما بي شرق للبلاد ولا غرب

ولكنّ أوطاناً نأت وأحبة ... فعدت متى أذكر عهودهم أصب

إذا خطرت ذكراهم في خواطري ... تناثر من أجفاني اللؤلؤ الرطب

ولم أنس من ودعت بالشط سحرة ... وقد غرد الحادون واستعجل الركب

أليفان هذا سائر نحو غربة ... وهذا مقيم سار عن صدره القلب

وقال(١):

رحلتم فكم من أنّة بعد زفرة ... مبينة للناس شوقي إليكمُ

فإن كنت أعتقت الجفون من البكا ... فقد ردّها في الرق حزني عليكمُ

وقال :

يأبى مقامي في مكان واحد ... دهر بتفريق الأحبة مولع

كفكف قسيك يا فراق فإنه ... لم يبق في قلبي لسهمك موضع

وقال(٢):

أتبكي على بغداد وهي قريبة ... فكيف إذا ما أزددت عنها غداً بعدا

لعمرك ما فارقت بغداد عن قلىً ... لها أن وجدنا للفراق بها بدا

إذا ذَكَرتْ بغداد نفسي تقطعت ... من الشوق أو كادت تموت بها وجد

كفى حزناً إن رمت لم أستطع لها ... وداعاً ولم أحدث لشاطئها عهدا

وقال :

أطال بين الديار ترحالي ... قصور مالي وضعف آمالي

إن برت في بلدة مشيت إلى ... أخرى فما تستقل أجمالي

كأنني فكرة الموسوس ما ... تبقى مدى ساعة على حال

---

(١) الذخيرة ٤/٢/٥٢٧-٥٢٨

(٢) الذخيرة ٤/٢/٥٢٢.

وقال يتشـوق إلى بغـــداد (١):

خليـــلي في بغــداد هل أنتــمـا ليـــا ... على العـهـد مـثلي أم غـدا العـهـد باليـا

وهل أنا مـــذكـور بخـيـر لديكـمـــا ... إذا مـا جـرى ذكـــر بمن كـان نائيـــا

وهل ذرفت عند النوى مـقلتـاكـمـا ... عليّ كـمـا أمـسـي وأصـبـــح باكـيـــا

وهل فـيـكـمـا من إن تـنـــزل منـــزلاً ... (أنيـقـــاً وبسـتـاناً من النّـوْر حـاليـا)

(أجـــدّ لنا طيب المكان وحـــســنـه ... منـــى فـتـمـنينـا فكنـت الأمـانـــيـا)

كـــمـا بي عن شـوق شـديد إليكـمـا ... كـأن علـى الأحـشـــاء منـه مكـاويا

على أدمـــع منهـــلـة فـتـأمـــلا ... كـتـابـي تبن آثــارها في كـتـابيـــا

ولا تيـأسـا أن يجـمـع الله بينـــنـا ... أحـسـن ما كنا عليـه تصــافيـــا

(فـقـد يجـمـع الله الشـتـيـتين بعـدمـا ... يظنـان كـل الظـن أن لا تلاقـيـا)(٢)

فـدى لك يا بغــداد أهلاً ومنـــــزلاً ... ولم أر فـيـهــا مـثل دجـــلة واديـا

ولا مـثل أهليـهـا أرق شـــمـائلاً ... وأعـذب ألفـاظاً وأحلى مـعـانيـا

وكم قـائل لو كـان ودك صـــادقـاً ... لبغداد لم ترحل فكان جوابيـــــا

(يقـيم الرجـال الأغـنيـاء بأرضـهـــم ... وترمي النوى بالمعسـرين المرامـيـا)(٣)

(ومـا هجـروا أوطانهم عن مــلالة ... ولكن حـذاراً من شـمـات الأعـاديا)

إذا زرت أرضـا بعـد طول اجـتـنابهـا ... فـقـدت حـبـيـبي والديار كـمـا هيـا

مكانته بين المالكية وغيرهم في مصر وغيرها :

اتفقت كلمة المترجمين للقاضي عبد الوهاب البغدادي أنه قد انتهت إليه رياسة المالكية في عصره.

(١) وردت الأبيات :١٢و ١٤ من هذه القصيدة في المرقبة العليا: ٤١، وترتيب المدارك ٧/ ٢٢٥.

(٢) هذا البيت لمجنون ليلى في يائيته المشهورة.

(٣) الأبيات الثلاثة الأخيرة مضمنة من شعر إياس بن الفائق. الحماسة شرح المزروقي: ولم يرد البيت الأوسط فيها ٤٠٦.

قال الخطيب البغدادي: «ولم نَلْقَ من المالكيين أحداً أفقه منه»(١).

وقال ابن بسام « : فصل في ذكر الفقيه الحافظ عبد الوهاب بن نصر المالكي البغدادي، ناصر دين المالكية،وإيراد قطعة من شعره،الذي هو حلاوة الأمان،وبشر وجه الزمان.

كان أبو محمد في وقته بقية الناس ولسان أصحاب القياس، وهو أحد من صرف وجوه المذهب المالكي بين لسان الكناني ونظر اليوناني، فقدر أصوله وحرر فصوله وقرر جمله وتفاصيله، ونهج فيه سبيلاً كانت قبله طامسة المنار، دارسة الآثار، وكان أكثر الفقهاء ممن – لعله كان أقرب سنداً، وأرحب أمداً –قليل مادة البيان كليل شباة اللسان قلما فصل في كتبه غير مسائل يلقفها ولا يثقفها، ويبوبها ولا يرتبها، فهي متداخلة النظام غير مستوفاة الأقسام، وكلهم قلد أجر ما اجتهد وجزاء ما نوى واعتقد.

وقد وجدت له شعراً معانيه أجلى من الصبح، وألفاظه أحلى من الظفر بالنجح، ونبت به بغداد كعادة البلاد بذوي فضلها، وعلى حكم الأيام في محسني أهلها، فخلع أهلها وودع ماءها وظلها–واستقر الفقيه أبو محمد بمصر،فحمل لواءها،وملأ أرضها و سماءها،واستتبع سادتها وكبراءها، وتناهت إليه الغرائب،وانثالت في يديه الرغائب»(٢).

وكان ابن حزم يقول: «لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد القاضي عبد الوهاب مثل أبي الوليد الباجي» (٣) .

وقال الحافظ الذهبي : «هو الإمام العلامة،شيخ المالكية» (٤).

---

(١) تاريخ بغداد ١١/ ٣١.
(٢) الذخيرة ٤/ ٢/ ٥١٥–٥١٦.
(٣) الديباج المذهب ١/ ١٢١.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٢٩.

وقال : « والقاضي عبد الوهاب المالكي،أحد الأعلام ... وانتهت إليه رئاسة المذهب »(١).

وقال يوسف بن تغْري بردي الأتابكي : « وكان شيخ المالكية في عصره وعالمهم » (٢).

وقال ابن كثير: « أحد أئمة المالكية ومصنيفهم » (٣).

توليه قضاء المالكية بمصر :

عرفنا مكانة القاضي عبد الوهاب على المستوى الرسمي ولاية مصر،والمستوى العلمي تفوقه على أقرانه من المالكية وعلى المستوى الشعبي رسوخ مكانته في قلوب الناس،لما يتمتع به من شخصية فذة،وعلم غزير،وأدب وفير،ونصرة لمذهب أهل الحق في العقائد،ونصرة مذهب الإمام مالك علم المدينة وهم له متبعون من قبل،كما أن الله عزَّ وجل يؤلف القلوب ويرققها على أهل الضعف عموماً، وأهل الاغتراب خصوصاً. كل هذا مرشح للقاضي عبد الوهاب لأن يتولى قضاء المالكية في مصر، قال صاحب الديباج : « وولي قضاء المالكية بمصر أخر عمره وبها مات قاضياً » (٤).

اتساع حاله بمصر :

من المتفق عليه بين المترجمين اتساع حال القاضي عبد الوهاب بمصر،ذكر ذلك القاضي عياض ولم ينسب ذلك الاتساع إلى جهة محددة، وذكر أن أبناء أبي محمد بن زيد القيرواني قد وصلوه بمال فلم يقبله(٥). وهذا يعني أنه قد استغنى بولايته للقضاء.

---

(١) العبر ٣/١٥١.
(٢) النجوم الزاهرة٤/٢٦٧.
(٣) البداية والنهاية ١٢/٣٢.
(٤) الديباج المذهب ١/١٦٠. ترتيب المدارك ٧/٢٦٦/٢٢٧.
(٥) ترتيب المدارك ٧/٢٦٦/٢٢٧. المنتظم ٨/٦١.

لكن جمهور المترجمين له قالوا: إنه اتسع حاله بالمغاربة،قال أبو إسحاق الشيرازي: «وخرج في آخر عمره إلى مصر،وحصل له هناك حال من الدنيا بالمغاربة»(١).

وقال ابن الجوزي :«خرج من بغداد لإضاقتة،فحصل له مال كثير من المغاربة»(٢).

وقال ابن الأثير :«وكان ببغداد ففارقها إلى مصر عن ضائقة فأغناه المغاربة»(٣).

وقال ابن كثير : «وقد أقام ببغداد دهراً .. ثم خرج من بغداد لضيق حاله،فدخل مصر فأكرمه المغاربة،واعطوه ذهباً كثيراً فتموّل جداً»(٤).

مجالس التدريس والإجازة:

اقام القاضي عبد الوهاب بمصر قاضياً للمالكية،وعالماً مدرساً للعلوم الإسلامية يفيد الطالبين،وقد أخذ عنه بمصر فيما هو مذكور بين يدي.

١-محمد بن علي الحسين بن علي التميمي الغوثي من أهل القيروان وسكن جزيرة صقلية،رحل إلى مصر ولقي القاضي أبا محمد عبد الوهاب بن علي وأخذ عنه(٥). حكى أبو طاهر السِّلفي عنه أن القاضي عبد الوهاب أنشده بمصر لأبي منصور الثعالبي في أبي سليمان الخطابي(٦):

أبا سليمان سر في الأرض أو فأقم — سيّان عندي دنا مثواك أو شطنا

ما أنت غيري فأخشى أن تفارقني — فديت روحك بل روحي فأنت أنا

وقال القضاعي : «وقرأت بخط شيخنا أبي عبد الله بن نوح، أخبر أبو بكر بن العربي،قال: أنا محمد بن سابق الصقلي، قال أخبرنا أبو بكر البر قال : قلت لعبد الوهاب بن علي بن نصر القاضي: أأنت القائل :

---

(١) طبقات الفقهاء : ١٧٠.

(٢) المنتظم ٨/ ٦١.

(٣) الكامل ٦/ ٦٤.

(٤) البداية والنهاية ١٢/ ٣٢.

(٥) التكملة لكتاب الصلة ٢/ ١٥٥-١٥٦.

(٦) التكملة لكتب الصلة ٢/ ١٥٦.

تملكت يا مهجتي مهجتـــي وأســـــهرت يا ناظري ناظري
وما كان ذا أملي ياملـــــول ولا خطـــر الهجر في خاطري
فجد بالوصال فدتك النفوس فلســـتُ على الهجر بالقـادر
وفيك تعلمت نظم الكـــلام فلقبنـــي النـاس بالشـــاعر

فخجل وقال : دع هذا الكلام يا أبا بكر ! فإنما هذا أخبار الصبا »[١].

٢- أحمد بن إبراهيم بن أبي زيد اللواتي من أهل مرسية،رحل إلى المشرق فلقي القاضي أبا محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي بمصر . وقرأ عليه بجامع الفسطاط : (التلقين)له، و (المعونة) وغيرهما في جمع حاشد أكثر من خمس مئة . وأجاز له ولأخيه أبي الحسين بن إبراهيم المقرئ كتبه كلها وما رواه [٢].

٣- أبو الحسين البيار يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد اللواتي المرسي المقرئ : أحد شيوخ الوقت بالأندلس، قال ابن بشكوال : « لقي بمصر القاضي عبد الوهاب،وأخذ عنه كتابه التلقين »[٣].

وجهة القاضي في هجرته من بغداد : الملاحظ أنه لا وجهة محددة عند القاضي عبدالوهاب هم متوجه إليها،وإنما خرج من ضيق بغداد وضنكها إلى السعة حيثما وجدت،وربما كان ذلك مأمولاً عنده مابين مصر والمغرب والأندلس. ولذلك وجدناه يتولى قضاء (أسعرد) في ديار بكر،ثم يتابع سيره إلى المعرة،ويمكث فيها قرابة شهر، ثم يسير إلى دمشق ويستقر فيها قرابة سبعة أشهر،ثم يحم وجهه شطر مصر،فاستقر بها إلى أن أدركته المنية . ونتيجة لعدم تحديد الجهة فإنه عمل على مبدأ : « نتعامل مع الموجود، ونبحث عن المفقود »، فنزل في مصر وتولى قضاء المالكية فيها، إلا أنه أخذ يراسل الجهات التي يمكن أن يسافر إليها .

---

(١) التكملة لكتاب الصلة ٢ /١٥٦، وينظر ١٥٧ من طريق آخر.
(٢) التكملة لكتاب الصلة ١ /٢٢-٢٣، شذرات الذهب ٢ /٤٠٤ .
(٣) العبر ٣/٣٤٦، معرفة القراء الكبار ١ /٤٤٩ .

أ- بلاد المغرب :

ذكر القاضي عياض أن القاضي عبد الوهاب البغدادي وصل إلى مصر،وليس في نيته الاستقرار فيها،وإنما نيته بلاد المغرب فخاطب فقهاء القيروان في الوصول إليها،فرغبه في ذلك أبو عمران الفاسي، وكسره عنه أبو بكر بن عبد الرحمن، وكان قد سأل عن المغرب، فوصف له، فزهد فيه.

روي أن أبا محمد ابن أبي زيد القيرواني :الإمام العلامة القدوة الفقيه عالم أهل المغرب،كان أحد من برز في العلم والعمل،قال القاضي عياض حاز رئاسة الدين والدنيا،ورحل إليه من الأقطار ونحب أصحابه وكثر الآخذون عنه.وهو الذي لخص المذهب وملأ البلاد من تآليفه ومن كتبه كتاب الرسالة،وقيل إنه صنعها وله سبع عشرة سنة. وكان مع عظمتة في العلم والعمل ذا برّ وإيثار وأنفاق على الطلبة وإحسان،وقيل: إنه أنفذ إلى القاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي ألف دينار.

لكن الذهبي استبعد ذلك،لأن القاضي عبد الوهاب لم يشتهر إلا بعد زمان أبي محمد(١). ولا علاقة للشهرة بذلك، إذ يكفي أن يعلم أهل الكرم والجود مع طلاب العلم، والعلماء و الأجواد الذين جار عليهم الزمان، فضلاً عن علمه بشروح القاضي عبد الوهاب لرسالته.

وخاطبه أبناء الشيخ أبي محمد بن أبي زيد القيرواني،وقد انعقدت بينه وبينهم وصلة بسبب شرحه تواليف أبيهم،ووصلوه بمال إلا أنه لم يرْضه،واستدعوه للدخول إلى الغرب، فكتب إليهم :

أنا ذاك الصديق لكنّ قلبـــي   عند قرب الديار ليس بقلبـــــي
ما انتفعنا بقربكم ثـــم لا لــو   م عليكم وإنما الذنب ذنبـــــي
أنا في خطة وأســــــأل ربي   في خلاصي من شرّها ثم حسبي(٢)

ويبدو أن هذا الخطة هي توليه قضاء المالكية بمصر .والله أعلم.

---

(١) سيرة أعلام النبلاء ١٧/ ١٢.
(٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٥-٢٢٦.

٢- الأندلس:

وكذلك خاطب مجاهد الموفق صاحب (دانية) في الوصول إلى الأندلس[١].

و رغم كل ما صار إليه حال القاضي عبد الوهاب لم يشعر بالاستقرار بعد رحيله من بغداد، وهذا حال الغريب عن وطنه و أهله و إخوانه ؛ لذلك قال[٢]:

طلبت المستقرّ بكل أرض — فلم أر لي بأرض مستقراً
ونلت من الزمان ونال مني — فكان مناله حلواً ومراً
أطعت مطامعي فاستبعدتني — فلو أني قنعت لكنت حراً

رحيل القاضي عبد الوهاب إلى الدار الآخرة:

بعد حياة حافلة بالمسرات حيناً و بالمساءات، مليئة بالمآسي والآلام والحسرات، توقفت عصا الترحال به في مصر،لتعود له هناءة العيش،ورفعة الشان،وعلو المكانة،وتبدأ الدنيا تزهو له كما بدأت معه ذلك منذ نشأته الأولى.

لكن أقدار الله جلَّ جلاله ماضية،وإرادته نافذة، وقد آن لذلك العالم العامل أن يرتاح من عناء الدنيا وآلامها لتكون رحلته الأخيرة،الأجل المحتوم على كل إنسان. ولما كانت الدنيا مبنية على الأسباب في الدخول فيها والخروج منها فإن سبب رحيله كما يذكر المترجمون له : أنه اشتهى أكلة طال شوقه إليها، وبعدت أيام أكلها عنه، وقد اتسع حاله بعد ضيق أيام العراق،وضنك العيش في أيامه الأخيرة في بغداد.

فلما أكلها أضرت به أيّما إضرار، أدخلته مرض الموت، إذ مرض إثرها أياماً إلى أن أدركته المنية،فلما أحس بدنو الأجل، وقرب الموت استقبله بنفس رضية،وقلب مطمئن، وجنان ثابت،فقال قولته المشهورة: «لا إله إلا الله! إذا عشنا متنا»[٣].

---

(١) ترتيب المدارك ٧/٢٢٦.

(٢) الديباج المذهب ١/١٦٠.

(٣) ترتيب المدارك ٧/٢٢٦-٢٢٧، الديباج المذهب ١/١٥٩، الذخيرة ٤/٢/٥١٦، شذرات الذهب ٣/٢٢٤، البداية والنهاية ١٢/٣٢ .

رحل القاضي عبد الوهاب البغدادي غريباً في مصر،وهو على قضاء المالكية بمصر[١].

تاريخ وفاته:

اتفقت كلمة المترجمين له أنه رحل إلى الدار الآخرة سنة اثنتين وعشرين وأربع مئة(٤٢٢هـ) للهجرة النبوية الشريفة، ولا قيمة لقول من شذّ عن ذلك[٢].

لكنهم اختلفوا في تحديد الشهر الذي توفي فيه على أقوال :

فذهب جمهور المترجمين له إلى أنه توفي في شهر شعبان [٣]، وقال الحافظ ابن عساكر «أخبرنا أبو محمد الأكفاني : قال توفي القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي البغدادي بمصر في شعبان من سنة أثنتين وعشرين وأربع مئة،وكان قدم علينا دمشق وحدث بها،ولقيته قبل ذلك ميّافارقين»[٤].

و ذهب أبو علي الأهوازي إلى أنه توفي في ليلة الإثنين الرابع عشر من صفر[٥] .

وذكر ابن الأكفاني عن الحميدي أنه توفي إما في ذي القعدة وإما ذي الحجة [٦].

---

(١) الديباج المذهب ١ / ١٥٩ .

(٢) تاريخ بغداد ١١ / ٣١،طبقات الفقهاء الشيرازي : ١٧٠،الذخيرة ٤ / ٢ / ٥١٦، ترتيب المدارك ٧ / ٢٢٧،الكامل في التاريخ ٦ / ٦٤،البداية،والنهاية ١٢ / ٣٢،النجوم الزاهيرة ٤ / ٢٧٦،ذيل مولد اللماء ١ / ١٦٧،تاريخ دمشق ٣٧ / ٢٣٩،ذيل تاريخ ولد العلماء ١ / ٥٥ .

(٣) وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٢،سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٣١-٤٣٢،شذرات الذهب ٣ / ٢٢٤،تاريخ دمشق الكبير ٣٧ / ٢٣٩ .

(٤) تاريخ دمشق الكبير ٣٧ / ٢٣٩ .

(٥) وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٢،سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٣١-٤٣٢،شذرات الذهب ٣ / ٢٢٤،تاريخ دمشق الكبير ٣٧ / ٢٣٩ .

(٦) وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٢،سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٣٢،العبر ٣ / ١٥١،الديباج المذهب ١ / ١٦٠، شذرات الذهب ٣ / ٢٢٤ .

عمر القاضي عبد الوهاب:

ولد القاضي عبد الوهاب البغدادي يوم الخميس السابع عشر من شوال سنة اثنتين وستين وثلاث مئة، توفّي سنة اثنتين وعشرين وأربع مئة،وهذا يعني أنه عاش ستين سنة[١].

قبره الشريف:

دفن القاضي عبد الوهاب في مقبرة القرافة الصغرى،ما بين الإمام الشافعي وباب القرافة،قريباً من القاسم وأشهب رحمهما الله تعالي. قال ابن خلكان: «وزرت قبره فيما بين قبة الإمام الشافعي رضي الله عنه وباب القرافة بالقرب من ابن قاسم وأشهب رحمهما اللّه»[٢].

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٢٢٢،سير أعلام النبلاء ١٧/٤٣٢،العبر ٣/١٥١،الديباج المذهب ١/١٦٠،شذرات الذهب ٣/٢٢٤.

(٢) وفيات العيان ٢/٢٢٢،شذرات الذهب ٣/٢٢٤.

ثبت المصادر والمراجع

١ . البداية والنهاية : لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء (ت : ٧٧٤)هـ - مكتبة المعارف - بيروت .

٢ . تاريخ بغداد : للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت :٤٦٣) - دار الكتاب العربي -بيروت .

٣ . تاريخ دمشق الكبير : للحافظ ابن عساكر (٥٩٧)هـ - إعداد الخطيب للإنتاج والتسويق - إشراف مركز التراث العربي لأبحاث الحاسب الآلي .

٤ . التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة : شمس الدين السخاوي (ت :٩٠٢)هـ - ط١ - دار الكتب العلمية -بيروت - ١٩٩٣ م .

٥ . ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك :القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي (ت :٥٤٤) هـ لكل جزء محقق - طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م .

٦ . الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : رإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي -دار لكتب العلمية - بيروت .

٧ . الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة : لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت :٥٤٢) هـ/ تحقيق د .إحسان عباس / دار الثقافة /بيروت / ١٤١٧هـ=١٩٩٧م .

٨ . ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم : عبد العزيز بن أحمد بن محمد الكتاني أبو محمد -(٣٨٩-٤٦٦) هـ تحقيق د . عبد الله أحمد سليمان الحمد -ط١-دار العاصمة - الرياض -١٤٠٩هـ.

٩ . ذيل ذيل تاريخ مولد ووفياتهم : هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبه الله بن الأكفاني (٤٤٤-٥٢٤)هـ تحقيق د .عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد -ط١-دار العاصمة -الرياض ١٤٠٩هـ.

١٠ . سير أعلام النبلاء : للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت :٧٤٨)هـ - تحقيق شعيب الارنؤوط وآخرين-ط٧ - مؤسسة الرسالة -بيروت .

١١ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب : عبد الحي أحمد العكري الدمشقي – (ت١٠٨٩)هـ دار إحياء التراث العربي–بيروت

١٢ . طبقات الشافعية الكبري : لأبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٢٧ – ٧٧١)هـ –تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، و د. محمد الطناحي – ط٢ – هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان –الجيزة – ١٩٩٢ م .

١٣ . طبقات الفقهاء :لأبي إسحاق الشيرازي (ت:٤٧٦)هـ – تصحيح ومراجعة الشيخ خليل الميس –دار القلم –بيروت .

١٤ . العبر في خبر من غبر: الإمام محمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ – ٧٤٨)هـ – تحقيق د. صلاح الدين المنجد – ط٢ – مصورة عن مطبعة حكومة الكويت .

١٥ . الكامل في التاريخ : عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني–المعروف بابن الأثير تحقيق / علي شيري ط ١دار إحياء التراث العربي–بيروت .

١٦ . التكملة لكتاب الصلة :لأبي عبيد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي–دار الفكر –بيروت–١٩٩٥م .

١٧ . معجم البلدان : ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله (ت : ٦٢٦)هـ – دار الفكر– بيروت .

١٨ . معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣–٧٤٨)هـ –تحقيق دار بشار عواد معروف،شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس – ط١– مؤسسة الرسالة – بيروت –١٤٠٤هـ.

١٩ . المنتظم في تاريخ الملوك والأمم : تاليف الشيخ العلامة الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن محمد بن علي ابن الجوزي (ت:٥٩٧)هـ–دار صاد – ر بيروت .

٢٠ . النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تَغْري بِرْدي الأتابكي (٨١٣–٨٧٤) هـ – نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .

٢١ . وفيات الأعيان وأنباء الزمان : أبي العباس شمس الدين بن محمد أبي بكر بن خلكان (٦٠٨–٦٨١٩) : تحقيق إحسان عباس – دار الفكر –بيروت .

* * *

مناقشات وتعقيبات

د. ناجي لمين:

بالنسبة للدكتور عبدو علي الحاج سرد لنا كثيراً من الأخبار المتعلقة بالقاضي عبد الوهاب، وهذه الأخبار جلها ذكرها أهل التراجم ومنهم القاضي عياض، فقد نقل بعض ذلك بصيغة التشكيك والتمريض، فحبذا لو حلل الأستاذ كثيراً من ذلك وأجاب عن الأسئلة التي بقيت عالقة كرسالة القاضي عبدالوهاب إلى الحاكم التي ذكرها الأستاذ، هل هي صحيحة أم غير صحيحة؟ كذلك مرضه وموته من أكلة اشتهاها. أمور كثيرة ذكرها القاضي عياض وذكرها غيره. ولا نغتر بما كتبه ابن بسام في الذخيرة، لأن ابن بسام ليس من أهل الشأن، فابن بسام جمع كل ما يتعلق بالآداب وما وصل إليه من الأشعار ومن الأخبار، فالاعتماد على ابن بسام ربما يدخلنا في كثير من المشاكل بل حتى أن الشخصان اللذان وصلنا عن طريقهما أخبار القاضي عبد الوهاب الخطيب البغدادي والشيرازي وأخبار القاضي عبد الوهاب عند هذين الشخصين قليلة. نعم أضاف القاضي عياض أشياء وأضاف ابن بسام أشياء ولكن الأهم في التراجم أو الترجمة أن نهتم بأمور مشتركة حتى نخرج بحقائق وحتى نخرج بأحكام تكون قريبة من الصواب. والله أعلم.

أ. د. حمدي شلبي:

هناك مسالة بسيطة لفضيلة الدكتور عبدو بن علي الحاج وهي خاصة بالطريق التي سلكها القاضي عبد الوهاب في رحلته إلى مصر، في صفحة (٢٦) فلم توضح الروايات التي بين أيدينا الطريق التي سلكها القاضي في خروجه من بغداد، حيث وردت بعض الأخبار تذكر مروره بميافارقي والمعرة ودمشق... الخ، لكن جاء بعد ذلك من دمشق إلى مصر، وقد قلتم خرج القاضي عبد الوهاب من دمشق ماراً ببيت المقدس ثم فلسطين ثم سيناء ثم الديار المصرية، ولكن ما ذكره في رسالته للمستنصر بالله يشعر أنه ذهب حاجاً إلى بيت الله الحرام إذ جاء فيها: «فأتيت

مكة – حرسها الله – لكي أقضي فرض الحج من عج وثج أسأل الله عز وجل القبول. . . » ولم يذكر أحد من المترجمين حسب ما بأيدينا عن ذهابه للحج. وهذا يرجح أنه عنى بمكة مصر.

فكيف يكون التفسير هكذا حيث صرح أنه ذهب إلى الحج بعبارته ثم يرجح الباحث بعد ذلك أنه قصد بذلك مصر؟ فهذا مجرد تساؤل.

الأستاذ حمزة أبو فارس:

بالنسبة للنقطة الأخرى المحاضر الذي تكلم عن الرحلة. مراسلة حاكم مصر قضية مشكوك فيها فمن هو الحاكم الذي راسله؟ المذكور في كتب التراجم لا يتناسب بتاتاً من الناحية التاريخية مع هذا الحدث، ثم هذه العبارة التي خاطب بها حاكم مصر في رده على القاضي لا يمكن أن تصدر من حاكم لحاكم آخر فما بالك ان يخاطب بها أحد العلماء. وحكاية موت القاضي من أكلة أكلها، هذه قضية لا أظنها صحيحة، وإنما يكررها بعض الناس، وربما يزاد عليها حتى يظن أن الإمام عبد الوهاب لم ياكل منذ زمن بعيد، فقدمت إليه مأدبة طريفة وشهية فأكل أكلة غير معهودة، أما قضية التسمم فقضية تحتها خطوط. ثم بعد ذلك كنا ننتظر من المحاضر – ولم أقرأ في الحقيقة بحثه كاملاً – كنا ننتظر أن يفصل لنا سبب الرحلة فهي قضية شغلت الباحثين منذ مدة وحتى الآن، وكل يذهب طريقته، وإلى الآن لم نجد سبباً مقنعاً لمسألة مغادرته بلده.

د. عبد الحكيم الأنيس:

كأنني سمعت عبارة من أخي الدكتور عبدو الحريري أن الإمام ابن أبي زيد القيرواني أرسل هدية إلى القاضي عبد الوهاب في مصر، فهذا إذا صدق سمعي لا يصح، لأن الإمام ابن أبي زيد كان قد توفي سنة ٣٨٦، وأما وجود القاضي عبد الوهاب في مصر فكان في حدود ٤٢٠ فلا بد أن الهدية كانت أسبق من ذلك بكثير، ولعلها كانت في بداية شبابه أرسلها إليه تشجيعاً له لما ذاعت شهرته بالذكاء والعلم والحجة.

الأمر الثاني : في مسألة تولي القاضي عبد الوهاب القضاء في مصر عند الفاطميين هذه المسألة أشك فيها كثيراً وسبب شكي يعود إلى أن جميع المؤرخين وجميع أصحاب القاضي عبد الوهاب من أهل القرن الخامس والسادس والسابع لم يتطرقوا إليها إطلاقاً بحسب الاستقراء وإنما ظهر هذا الخبر متأخراً جداً، وأول من ذكره ابن فرحون في الديباج المذهب، ونسب هذا الخبر إلى القاضي عياض وابن بسام، وعندما تعود إلى كتاب القاضي عياض في ترتيب المدارك بنسخه المطبوعة والمخطوطة وتعود إلى كل من نقل عن القاضي عياض ما عدا ابن فرحون لا نجد هذا الخبر عنده. وكذلك عندما نعود إلى الذخيرة وإلى كل من نقل عن الذخيرة لا نجد أنهم نسبوا القول بتولي القاضي عبد الوهاب القضاء في مصر إلى ابن بسام. إذن الخبر ظهر في نهاية القرن الثامن الهجري وأغفله كل السابقين، ومن هنا أشك في ذلك لاعتبارات أخرى لا يتسع المقام إلى ذكرها الآن وشكراً.

د. الصديق عمر يعقوب:

المحاضر يتوجه بالخطاب إلى الأمة، الأمة ماذا تفعل، الأمة في عزلة عن التأثير، وفي عزلة عن الفعل وقد كمّمت أفواهها وسلبت حرياتها، إذن يجب أن نكون صرحاء ونوجه خطاب الأمة وليس خطابنا نحن نوجهه إلى هذه الأنظمة التي حكمت وشددت الخناق على الأمة حتى نزيح هذا الكابوس . وشكراً.

تعقيب الدكتور عبدو علي الحاج على المناقشات:

ذكر الإخوان مسائل كثيرة، ولا يمكن علي أن أرد على الجميع، أو أبين بعضها، لكن هناك مسألة مهمة طالما تحدث الإخوان عنها وهي سبب رحلته. هناك رأيان في كتب التاريخ يذكران على أنهما كانا السبب الأساسي في رحلته. الأول خلافه مع الشافعية، وهو الذي ذكره القاضي عياض ورجحه. الأمر الآخر ما هو فيه من حال فقر في العراق وجحود العراقيين البغداديين لهذا العالم، وتركه هكذا يذهب يهاجر مع أن الذين ودعوه هم علية القوم، هذا المذكور لكن هذا

الكلام لا يستقيم مع ما عرفت وأنا شامي عشت في العراق، وأنا عراقي الهوى ولا شك ولا ريب، فالذي يبدو لي أن هناك عدة أمور كانت سبباً حقيقياً في هجرته:

الأول: عدم استقرار الأحوال في العراق بجميع وجوهها.

ثانياً: أن الفتنة قد رفعت رؤوسها في العراق بحيث أن العلماء يهانون، وتهاجم بيوتهم في تلك الفترة.

ثالثاً: ضيق ذات اليد وضنك العيش عند الشيخ وعند التلاميذ وعند المحبين له فلا أحد يستطيع حمل أحد والذين يعيشون الآن في العراق يعرفون هذه الحالة كشيء واقعي.

رابعاً: وفاة والده وأخيه ووفاة شيوخه وبعض أقرانه وأحبابه مما جعل صدره يضيق ببغداد. وهذه مسألة يعرفها كل إنسان من خلال نفسه إذا ذهبت الطبقة التي يعيش فيها، وهذه رأيناها كحال المقل.

الأمر الآخر: إذا زدنا على ذلك ساعة ما يؤمله من خروجه من بغداد، يعني هو يرجو أن هذه الهجرة في سبيل الله عز وجل تجعله على يد من الخير والبركة إن شاء الله تعالى.

إذا كان اتسع الوقت بالنسبة للأخ رئيس الجلسة عن مراسلته لصاحب مصر:

أولاً: إخواني الكرام ليس بين يدي وأنا باحث قد أكون من غير مكتبة ملتزماً بها. الذي بين يدي روايته تقول بأنه راسله من غير سند ذكرها ابن بسام، ولم يذكرها غيره، أسبابها كثيرة وهذه مسألة أخرى. أنا أنظر إلى القضية من وجهين باعتبار أن السند مقطوع هل يمكن أن يخاطب عالم من علماء هذه الأمة حاكماً من الحكام الظلمة ويجابهه بالحق مجابهة قوية هل هذا موجود أو لا؟ موجود. إذا كانت المسألة لا سند فيها فنرجع إلى الاحتمالات العقلية الموجودة في واقع هذه الأمة، فقد وجدنا علماءنا رضوان الله عليهم يصدعون بالحق والحمد لله ومن حيث النتيجة قد أثرت هذه الكلمة في الجهة المقابلة، هذا طبعاً إن صح، وإذا جاءنا أحد الاخوان وقال إن هذه الرواية لا أصل لها بأسانيد أو نفى هذه المسألة بأصول أخرى فنحن نقبله وبارك الله فيكم وشكراً.

٢ـ مكانته العلمية ومصنفاته




الدراسات الشخصية والعلمية للقاضي عبد الوهاب البغدادي

إعداد

د. صالح بن عبد الله الظبياني*

* أستاذ مشارك في قسم الفقه المقارن بجامعة صنعاء والجامعة اليمنية. ولد في ذمار باليمن عام (١٩٦٣م). حصل على الدكتوراه في الفقه المقارن من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام (١٤١٣هـ). له العديد من الكتب والبحوث.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدمـة

الحمد لله القائل: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ سورة فاطر / ٢٨ .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»(١) .

وبعد :

فقد منّ الله على أمة محمد ﷺ ببعثة الرسول إليها : ﴿**لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾ سورة آل عمران / ١٦٤ .

ومن تمام النعمة أن جعل للأنبياء ورثة هم العلماء الذين جعل الله عز وجل عماد الناس عليهم في الفقه والعلم وأمور الدين والدنيا . .

ومن أولئك العلماء الأعلام القاضي عبد الوهاب البغدادي، فقد كان له أثره البالغ في الفقه والأصول وإرساء قواعد مذهب الإمام مالك .

واستجابة لدعوة إخوتنا في دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث للمشاركة في المؤتمر العلمي .

وحباً في ازدياد المعرفة بالقاضي عبد الوهاب والمدرسة المالكية في العراق . . أكتب هذا البحث المتواضع سائلاً الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

وأن يجزي الإخوة في دار البحوث خير الجزاء لما يقدمونه من خدمات للأمة بإبراز تراث العلماء وبيان دورهم في حياة الأمة .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

---

(١) رواه البخاري في كتاب العلم «باب كيف يقبض العلم» ١ / ١٧٤، ومسلم كتاب العلم «باب رفع العلم وقبضه» ٤ /٢٠٥٨ .

القاضي عبد الوهاب البغدادي:

■ اسمه ونسبه:

هو القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن [١] علي بن نصر بن أحمد بن الحسين[٢] بن هارون بن مالك بن طوق التغلبي البغدادي[٣] .

ينتمي إلى قبيلة تغلب، وهي من القبائل العربية المعروفة، وهي مسماة باسم جدها تغلب بن وائل، وقد ساق السمعاني في الأنساب نسبه كاملاً فانتهى به إلى عدنان[٤] .

وجده الذي أنهى المؤرخون نسبه إليه هو مالك بن طوق، وقد عرف بصاحب الرحبة، ووصفه الذهبي بأمير العرب، والرحبة التي عرفت به وعرف بها تقع على شط الفرات بين الرقة وبغداد على أوائل حدود الشام، وهي في أصلها أرض لم تكن عامرة أقطعها هارون الرشيد له، وقد كان من خاصته فأعمرها وصارت مدينة منسوبة إليه، واشتهر بلقب القاضي بسبب طول فترة توليه لهذا المنصب حتى مع تنقله إلى أماكن متعددة .

وأما عند المالكية فكأنما صار هذا اللقب علماً بالغلبة عليه، فإذا قيل قال القاضي أو ذهب القاضي فهو المعني دون سواه مع كثرة القضاة غيره[٥] .

■ مولده:

ولد ببغداد يوم الخميس السابع من شوّال سنة اثنتين وستين وثلاثمائة[٦] .

---

(١) في الذخيرة: عبد الوهاب بن نصر، والصحيح ابن علي بن نصر.

(٢) في البداية ١٢ / ٢٩ ابن أحمد بن الحسن بن هارون، وقد اجمعت التراجم على أحمد بن الحسين .

(٣) وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان تحقيق: د. إحسان عباس ٣ / ٢١٩، دار صادر، بيروت.

* تاريخ بغداد للإمام الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي ١١ / ٣٢، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية .

* الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تاليف: أبي الحسن علي بن بسام الشنتريني، تحقيق سالم مصطفى البدوي ٤ / ٢٦٥، دار الكتب العلمية بيروت / لبنان.

(٤ ـ ٥) الإتحاف بتخريج احاديث الإشراف: د. بدوي عبد الصمد الطاهر صالح ١ /٩٨.

(٦) وفيات الأعيان ـ الديباج المذهب ٢ / ٢٩ ـ الذخيرة لابن بسام ٤ / ٢٢٢.

■ **أسرته :**

لم تذكر المراجع المترجمة له من أسرته إلا أباه وأخاه .

أما والده فقد كان من أعيان الشهود المعدلين ببغداد، وقد توفي يوم السبت ثاني شهر رمضان سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة .

والشهود المعدلون هم الذين يزكون في المحاكم ، وكان اختيارهم بناء على شهرتهم ومعرفتهم بالورع والزهد والعدالة والفطنة والذكاء، يلجأ إليهم القضاة إذا استدعى الأمر لمعرفة حال الشهود جرحاً أو تعديلاً .. ولا شك أنه لن يستعان إلا بمن كان متحلياً بأجمل الصفات.(١)

وأما أخوه فهو أبو الحسن محمد بن علي بن نصر ولد ببغداد في إحدى الجمادين سنة اثنتين وثلاثمائة، وكان أديباً فاضلاً، صنف كتاب (المفاوضة) للملك العزيز جلال الدولة أبي منصور بن أبي طاهر بهاء الدولة بن عضد الدولة بن بويه، جمع فيه ما شاهده وهو من الكتب الممتعة في ثلاثين كراسة، وله رسائل .

توفي يوم الأحد لثلاث بقين من شهر ربيع الآخر سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بواسط، وكان قد صعد إليها من البصرة فمات بها (٢).

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٢ .

(٢) الديباج ٢ / ٢٩ ـ وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٢ ـ سير أعلام النبلاء .

الفصل الأول

المبحث الأول

عصر القاضي عبد الوهاب وأحواله السياسية والاقتصادية والعلمية، ومدى تأثيرها في بناء شخصيته العلمية :

■ الحالة السياسية :

لقد عاش القاضي عبد الوهاب في الفترة التي سيطر عليها البويهيون (٣٣٤ - ٤٤٧هـ) . وهم أسرة يعودون في أصولهم إلى الفرس، وربما كان أحد ملوك فارس القدماء من أجدادهم . . أول ما برز منهم أبو شجاع بويه، وكان من صيادي السمك في بحر الخزر، وكان له ثلاثة أولاد، هم: علي وحسن وأحمد، وقد دخلوا كجنود عاديين في جيش « ماكان ابن كالي »، وأبدوا شيئاً من الشجاعة فأصبحوا في رتبة الأمراء، غير أن « ماكان بن كالي » لم يلبث أن اختلف مع « مرداويج بن زياد » وانحاز أولاد بويه إلى مرداويج عندما رأوا أن قوته تميل إلى الرجحان فأكرمهم مرداويج وولى علي بن بويه بلاد الكرج. ثم غضب عليهم وأمر أخاه بصرفهم فترك علي بلاد الكرج، واتجه إلى أصفهان وانتصر على المظفر ابن ياقوت وانضم إليه عدد من الديلم وأصبح عدد جنوده سبعمائة، ثم سار إلى أصطخر وانتصر على المظفر ابن ياقوت، ودخل شيراز عام ٣٢٢ هـ ثم دانت له بلاد فارس بعد موت مرداويج .

أما أخوه الحسن الذي كان عند مرداويج رهينة لأخيه فاستطاع بعد موت مرداويج أن يحتل الري وأصفهان وهمذان .

وكذلك احتل أحمد بن بويه « كرمان » ثم دعاه أخوه علي لمعاونته فترك كرمان واحتل الأهواز عام ٣٢٦ هـ .

ساءت العلاقة بين الخليفة المتقي وتوزون فدعا الخليفة أحمد بن بويه لدخول بغداد فاتجه نحوها غير أنه هزم أمام توزون عام ٣٣٢ هـ، وهكذا فقد أصبحت سلطة علي بن بويه تمتد من بلاد الكرج حتى الأهواز، ويسيطر أحمد على بلاد فارس الجنوبية، على حين أن شمال بلاد فارس تحت نفوذ أخيهما الحسن .

طلب قوات بغداد من أحمد بن بويه السير إليهم والاستيلاء على مدينتهم فسار نحوهم واستقبله الخليفة المستكفي وأكرمه ولقبه معز الدولة، كما لقب أخاه علياً عماد الدولة، وأما الحسن فقد لقبه ركن الدولة، وهكذا أصبح لكل من هؤلاء الإخوة الثلاثة منطقة يسيطر عليها ويتعاقب أبناؤه وأحفاده على حكمها .

والبويهيون أسرة شيعية بدت منهم أعمال منكرة وكثرت الفتن التي أثارها الشيعة، مما كان يؤدي بدوره إلى القتال المستمر بين الشيعة والسنة[١] .

كان الخلفاء على درجة طيبة من الاستقامة والتدين، ولكنهم كانوا مغلوبين على أمرهم، فالبويهيون بيدهم كل شيء .

وبما أن مولد القاضي كان سنة٣٦٢ هـ ووفاته كانت سنة ٤٢٢ هـ، وقد حكم هذا العصر أربعة خلفاء:

١ ـ المستكفي : وقد خلع في نفس السنة لانعدام الثقة بينه وبين أحمد بن بويه.

٢ ـ المطيع: وقد حكم ٢٩ سنة ٣٣٤ ـ ٣٦٣ هـ.

٣ ـ الطائع: وقد حكم ١٨ سنة ٣٦٣ ـ ٣٨١ هـ .

٤ ـ القادر وقد حكم ٤١ سنة ٣٨١ ـ ٤٢٢[٢] .

فقد عاش في خلافتي الطائع والقادر، حيث تولى الطائع لله الخلافة بعد ولادة القاضي بعام واحد، وقد سقطت الخلافة في عهد الطائع جداً حتى هجاه الشعراء إذ كان يخرج لاستقبال عضد الدولة على غير عادة الخلفاء.

وقبض بهاء الدولة البويهي عام ٣٨١ هـ على الخليفة الطائع لله، وانطلق الناس ينهبون ويسرقون، وكتب بهاء الدولة كتاباً إلى الخليفة يخلع فيه نفسه وأثر عليه، وأعطيت الخلافة من بعده للقادر بالله وبقي الطائع لله عند الخليفة الجديد حتى توفي عام ٣٩٣ هـ.

وقد عرف القادر بالله بالزهد والعلم ولكنه كان ضعيفاً ليس بيده من الأمر شيء، وقد مات في نفس السنة التي مات فيها القاضي عبد الوهاب[٣] .

---

(١) التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر ٦ / ١٧٤ وتاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، والعالم الإسلامي في العصر العباسي د. حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم الشريف ص ٤٩٦ ـ ٤٩٧ د. حسن إبراهيم حسن ٣/٣٧ ..

(٢) تاريخ الخلفاء.

(٣) العبر في خبر من غبر، للحافظ الذهبي ١ /٢٤٧ .

وفي مصر تولى الحاكم بأمر الله الفاطمي ٤١١ هـ، والتي تمكنت في أيامه الباطنية، وفي الأندلس كان آخر الدولة الأموية سليمان المستعين ٤٠٧ هـ حيث كانت الدولة الأموية في أواخر أيامها .

وبسبب أن البويهيين هم أصحاب المسئولية فقد أصبح الخليفة العباسي رمزاً فلا يتولى أي أمر من أمور الدولة ولكنه يعطي الصفة الشرعية للبويهيين .

تطور القضاء وتأثر بالسياسة وأصبح الخلفاء يتدخلون في القضاء حتى حملوا القضاة في كثير من الأحيان على السير وفق رغباتهم[١] .

المبحث الثاني

* الحالة الاجتماعية والاقتصادية :

* انتشرت العصبيات الجنسية والاختلافات العقدية والمذهبية حيث كان الشعب يتألف من عدة عناصر هي : العرب والفرس والمغاربة .. ولما انتقلت السلطة إلى بني بويه قامت المنافسة بين الأتراك والديلم الذين كان البويهيون ينتسبون إليهم ويعتمدون عليهم في إقرار نفوذهم، ووقع بنو بويه فيما وقع فيه العباسيون من قبل، وأصبح الديلم خطراً يهدد كيان الدولة العباسية بسبب قيام المنافسة بينهم وبين الأتراك، واستعانة البويهيين بهؤلاء تارة، وأولئك تارة أخرى .

مما جعل المجتمع ينقسم إلى ثلاث طبقات :

- طبقة عليا استأثرت بالجزء الأكبر من الموارد والثروات، وهم الملوك والأمراء والوزراء .
- وطبقة وسطى مستورة الحال من التجار والحرفيين والفلاحين .
- وطبقة دنيا فيها سواد الشعب من الفقراء والضعاف، وكان منها معظم الفقهاء، ومنهم القاضي عبد الوهاب[٢] .

---

(١) التاريخ الإسلامي، أحمد شاكر ٦ / ٢٠٢ .

(٢) العالم الإسلامي في العصر العباسي، د. حسن احمد محمود ود. أحمد إبراهيم الشريف، ص ٤٩١ - ٤٩٧ .

* أما الحالة الاقتصادية: فقد عني العباسيون بالزراعة والصناعة، وكان اهتمامهم بالتجارة أكثر، وسهلوا أمر التجارة وهيئوا السبل لها حتى أصبحت تجارة المسلمين في المكانة الأولى في التجارة العالمية، وكانت الأسكندرية وبغداد مقياساً لأسعار البضائع العالمية في ذلك الحين، وكان أثر المسلمين على الطرق التجارية كلها واضحاً، حيث كانت الممرات والمضائق المائية بأيديهم، إلا أنها تأثرت بالاضطرابات السياسية والاجتماعية التي حلت بالدولة الإسلامية، فبدأ الضعف يسري إلى المجال الاقتصادي[١] .

المبحث الثالث

* الحالة العلمية والثقافية:

انتشرت الثقافة في هذا العصر بسبب الترجمة من اللغات الأجنبية اليونانية والرومانية والفارسية والهندية وتشجيع الخلفاء والسلاطين والأمراء لرجال العلم والأدب وتنافسهم في إكرامهم وضمهم إلى بلاطهم وتعددت الدراسات الإسلامية في مختلف الفنون، حتى وصف هذا العصر بالعصر الذهبي بالنسبة للثقافة الإسلامية .. ونظراً لاتساع أفق الفكر الإسلامي وكثرة الرحلات العلمية وتعدد البلاطات العلمية للدول التي انفصلت عن الدولة العباسية كالسامانيين والغزنويين والبويهيين والحمدانيين، فقد ظهرت الفرق السياسية والدينية وكثر الجدل والنقاش بينها[٢] .

وظهرت مراكز للثقافة في عواصم الولايات فجذبت إليها رجال الفكر والأدب، وقد كانت بغداد وهي موطن القاضي عبد الوهاب من أكبر المراكز الثقافية والفكرية سواء من نشأ فيها من العلماء أو لجأ إليها من طلاب العلم الذين جاءوا لينهلوا من علومها ومواردها وليستفيدوا من تراثها الثقافي، وقد وجدت مراكز ثقافية كثيرة بجوار بغداد منها:

١ - بلاط أصبهان.

٢ - البلاط الساماني.

٣ - بلاط شمس المعالي في طبرستان.

(١ - ٢) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، د. حسن إبراهيم حسن ٣/ ٣٢٥.

٤ ـ بلاط خوارزم في خيوه.

٥ ـ بلاط السلطان محمد الغزنوي في غزنة.

٦ ـ بلاط الحمدانيين في الموصل وحلب.

٧ ـ بلاط الطولينيين والأخشيديين والفاطميين في مصر[١].

وتميز هذا العصر بضعف روح الاجتهاد بسبب ظهور المذاهب الأربعة وظهور التقليد، ونظراً للحركة العلمية الواسعة التي شملت كل العلوم فقد ظهر النبوغ في العلوم النقلية كالتفسير والقراءات والحديث والفقه والكلام والنحو والفقه والأدب، وكذا العلوم العقلية كالفلسفة والهندسة والنجوم والموسيقى والطب والسحر والكيمياء والرياضيات والتاريخ والجغرافيا.

وقد ظهر في هذا العصر شعراء كالبحتري وابن الرومي وأبي الطيب المتنبي وأبي العلاء المعري الذي مدح القاضي في قصيدة له[٢].

وقد كان المذهب القضائي الشائع في العراق هو مذهب أبي حنيفة النعمان، وكانت مذاهب السنة الأربعة هي مصدر التشريع في هذا العصر، وأنه لم يتول القضاء إلا السنيون، فقد ذكر السيوطي أن بهاء الدولة البويهي (٣٧٩ ـ ٤٠٣هـ) لما قلد الشريف الحسين بن موسى العلوي قضاء القضاة والحج والمظالم لم يوافق الخليفة القادر على هذا التقليد، لأن هذا الشريف كان إمامياً اثنا عشرياً[٣]، وقد مكن البويهيون الشيعة فاظهروا معتقدهم وأعلنوا بمناسباتهم كيوم عاشوراء ويوم غدير خم، وكان القضاة ينوبون عن قاضي القضاة، وهو يشبه وزير العدل الآن .. واتسعت سلطة القاضي حتى أصبح ينظر في القضايا المدنية، وفي الدعاوى والأوقاف وتنصيب الأوصياء، وكثيراً ما تضاف إليه الشرطة والمظالم والقصاص والحسبة ودار الضرب وبيت المال .. وكان لقاضي قضاة بغداد ديوان يعرف بديوان قاضي القضاة، ومن أهم موظفي هذا الديوان الكاتب ويتقاضي ثلاثمائة ٣٠٠ درهم شهرياً، والحاجب ويتقاضي ١٥٠ درهماً، وعارض الأحكام ويتقاضى ١٠٠ درهم، وخازن ديوان الحكم وأعوانه ويتقاضون ٦٠٠ درهم.

(١ ـ ٢) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ٣/ ٣٣٢.

(٣) تاريخ الخلفاء.

وكان القاضي يمتاز باستقلال الرأي ولا يقبل الشفاعات ولا الوساطات حتى إن قائد جيش عضد الدولة شفع في بعض أبناء العدول ليتقدم إلى القاضي يسمع تزكيته ويعدله؛ فقال له عضد الدولة هذه العبارات التي تبين لنا مدى احترام رأي القضاة وعدم تدخل أولي الأمر في أعماله: ليس هذا من أشغالك إنما الذي يتعلق بك الخطاب في زيادة قائد، ونقل مرتبة جندي وما يتعلق بهم، وأما الشهادة وقبولها فهو إلى القاضي وليس لنا ولا لك الكلام فيه .

ومع هذا فلم يسلم مرفق القضاء من الفساد، حيث كان يشترى بالمال، وليس عاماً فقد كان كثير من القضاة ينزهون أنفسهم عن هذه العيوب حتى إنهم كانوا يقبلون المنصب بعد تردد، بعد أن يشترطوا شروطاً تكفل استقلالهم وتحفظ لهم هيبتهم وكرامتهم(١) .

ولا غرابة أن يكون لهذه الحركة انعكاس على المعاصرين لها ومنهم القاضي عبد الوهاب الذي ألم بفنون عديدة وتأثر بعلوم العصر وأثر في تلاميذه .

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي.

الفصل الثاني

* منهج القاضي عبد الوهاب:

يعرف الفقه الإسلامي بأنه: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من الأدلة التفصيلية .

لذا فإن العلماء اتفقوا على مصادر للتشريع هي الكتاب والسنة والإجماع والقياس .

وقد سلك الفقهاء ثلاثة اتجاهات في ذلك:

١ ـ ألفوا كتباً قرنوا فيها المسائل بأدلتها سواء كان الكتاب متناً أو شرحاً لمتن لم يذكر فيه مؤلفه الأدلة، أو شرحاً لمتن يتوسع الشارح في توضيح أدلته .

٢ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتب الفقه وبيان الحكم عليها.

٣ ـ جمع الأحاديث والآثار التي تؤيد مذهبهم ورتبوها على ترتيب أبواب الفقه .

وقد عرف الناس للحنفية والشافعية والحنابلة الكثير من الكتب في كل اتجاه من هذه الاتجاهات .

أما المذهب المالكي فيختلف عن بقية المذاهب الأخرى فيما يتعلق باتجاهات التأليف لوجود عوامل صاحبت نشوء المذهب وولادته أدت إلى أن لا يكون للتأليف فيها منهج متحد .

فهناك عوامل أدت منذ البداية إلى الاتجاه نحو التجريد عن الدليل، ومنها ما أدى إلى السير نحو التأصيل والتدليل .

المبحث الأول

* العوامل المؤثرة في تكوين المنهج التجريدي:

ذكر الدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر صالح ثلاثة عوامل أدت إلى غلبة المنهج التجريدي:

١ ـ قسم يرجع إلى صفات عرف بها الإمام مالك، حيث عرف بشدة التحري فيما

يروي من الأحاديث، واشتهر بالدين المتين والورع الشديد والهيبة الشديدة.. فولد ذلك ثقة ويقيناً، وعدم سؤال الإمام عن أصل ما جاء به ودليله .

٢ ـ قسم يرجع إلى منهج الإمام مالك التعليمي، فقد ورث علم الصحابة والتابعين مما جعله يكره المخالفة لذلك، ويكره الأسئلة التي يكون فيها رائحة الشك فيما يلقيه عليهم من المسائل، ويزجر من يأتيه بمثلها، حتى ولو كان من خاصة أصحابه وكبرائهم .

٣ ـ قسم يرجع إلى بدايات تدوين المذهب، وهي على نوعين:

أ ـ أسمعة أصحاب الإمام مالك من المسائل، فإذا سئل الإمام مالك عن مسألة كتبها أصحابه فيصير لكل واحد منهم سماع بذلك، وقد تعددت الأسمعة بتعدد كاتبيها، ودونت فقهاً صرفاً كما سمعت من إمام المذهب .

ب ـ ما اشتهر وعرف باسم المدونة التي تضاف إلى أسد وإلى سحنون[١] .

بالإضافة إلى عدم وجود التنافس، إذ التنافس يحمل كلاً من المختلفين على الانتصار لما يقول، وعلى ذكر دليله من الأثر أو النظر[٢] .

المبحث الثاني

* العوامل المؤثرة في تكوين المنهج التأصيلي:

وكما كان للمنهج التجريدي عوامل فهناك عوامل أيضاً للمنهج التأصيلي:

١ ـ البيئة العلمية التي ظهر فيها المذهب وشيخه، وهي المدينة المنورة، حيث لا يعرف أهلها غير الأثر والاتباع سبيلاً[٣] .

٢ ـ ما يرجع إلى منهج الإمام مالك في الموطأ، وقد ذكر له الموطأ فقال: «فيه حديث رسول الله ﷺ وقول الصحابة والتابعين ورأيي، وقد تكلمت برأيي، وعلى الاجتهاد، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، ولم أخرج من جملتهم إلى غيرهم»[٤] .

---

(١) مقدمة الإتحاف ١/٣٦ ـ ٤١ .

(٢) المصدر السابق، ١/٤٥ .

(٣) الإتحاف ١/٤٧ .

(٤) المدارك ٢/٧٣ .

الفصل الثالث

المبحث الأول

* القاضي عبد الوهاب ومنهج المدرسة المالكية العراقية :

استمدت المدارس المالكية العراقية فقه مذهبها من مصدرين، هما :

ـ موطأ الإمام مالك وما تلقاه أصحاب مالك عنه من المسائل التي دونوها، وهو ما عرف بالأسمعة، وقد حظيت المدارس جميعها برواد أوائل من طبقات أصحاب مالك الذين تلقوا عنه أو عن كبار أصحابه، إلا أن المدرسة العراقية لم تحظ برائد من الطبقة الأولى .

ولذا فقد استمدوا مذهبهم من أهل الأمصار الأخرى مدنيين وغيرهم[١] .

ونظراً لتميز البيئة العلمية في العراق بالتنافس والاصطراع، لتعدد المذاهب الفقهية والأفكار فيها، وما كان يجرى من التنافس على المناصب الدينية العليا كالقضاء والفتوى والمناظرات في مجالس الخلفاء، وكانت المذاهب الفقهية تسير على تأصيل الأصول والتدليل للفروع، فسار المالكية على نفس النهج، وأما البلدان الأخرى فلم تكن ثم منافسة للمذهب فانتصر أهلها على مذهب مالك وعلى المنهج الذي وصل إليهم به، وهو المنهج الذي يقوم على تجريد الفقه عن أدلته .

وتختلف المدرسة العراقية في منهج التأليف من حيث عرض المادة .. وضح هذا الدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر، وقد شرح المنهجين: منهج العراقيين ومنهج غيرهم، عالم (خبير) نقل كلامه المقرئ فقال: وقد كان للقدماء رضي الله عنهم في تدريس المدونة اصطلاحان: [اصطلاح عراقي]، و[اصطلاح قروي] .

ـ فأهل العراق جعلوا في مصطلحهم مسائل المدونة كالأساس وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس، ولم يعرجوا على الكتاب بتصحيح الروايات ومناقشة الألفاظ ودأبهم القصد إلى أفراد المسائل، وتحرير الدلائل على رسم الجدليين وأهل النظر من الأصوليين.

(١) الإتحاف ١ /٦٨ - ٦٩.

ـ وأما الاصطلاح القروي: فهو البحث عن ألفاظ الكتاب وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب، وتصحيح الروايات وبيان وجوه الاحتمالات، والتنبيه على ما في الكلام من اضطراب الجواب واختلاف المقالات، مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار وترتيب أساليب الأخبار وضبط الحروف على حسب ما وقع في السماع، وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها .اهـ[١] .

المبحث الثاني

* منهجه الاستدلالي في كتابيه المعونة والإشراف:

وإليك الدراسة لمنهجه الاستدلالي في كتابيه المعونة والإشراف:

أولاً: المعونة:

وهو كتاب جامع لفروع ومسائل الفقه المالكي من عبادات ومعاملات وجنايات وأقضية مع ذكر الأدلة لكل هذه الفروع والمسائل، ويشير إلى رأي المخالفين مجرداً عن دليلهم .

ـ احتوى المعونة على ٢٧٦٧ فصلاً، وكل فصل يحتوي على عدد من الفروع والمسائل مرتبة على حسب ترتيب أبواب الفقه[٢] .

* طريقته في الاستدلال:

سار القاضي عبد الوهاب على منهج سليم في الاستدلال حيث يذكر الحكم في المسألة ثم يدلل عليه مرتباً لمصادر التشريع فيبدأ أولاً بالكتاب فيذكر الآيات ووجه الاستدلال، ثم الأحاديث النبوية والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، ويشير إلى الإجماع إن وجد، ثم يستدل بالقياس، وقد يستدل ببعض الأدلة الشرعية الأخرى، مما هو داخل في أصول مذهب الإمام مالك كإجماع أهل المدينة أو سد الذرائع أو المصالح، وكذا القواعد الفقهية .

---

(١) الإتحاف ١ / ٨١.

(٢) مقدمة المعونة، د. حميش عبد الحق، ص ٧٠ .

* **المثال :**

قال رحمه الله : « (كتاب الطهارة) : الوضوء من الحدث فريضة واجبة لقوله تعالى : ﴿ **إِذَا قُمْتُمْ إِلَىٰ الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وأَيْدِيَكُمْ إِلَىٰ الْمَرَافِقِ** ﴾ الآية .. وقوله ﷺ : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا تتم صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى »، وقوله ﷺ لما توضأ مرة مرة : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به »، ولا خلاف في ذلك »[١] .. قال : والنية شرط في طهارات الأحداث كلها، خلافاً لأبي حنيفة إذ يزعم أنها غير واجبة في الوضوء والغسل، ودليلنا قوله تعالى : ﴿ **إِذَا قُمْتُمْ إِلَىٰ الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا** ﴾ فهو من الصلاة، وقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات، وإنما لامرئ ما نوى » .

ولأنها طهارة عن حدث كالتيمم، ولأنها عبادة متقرب بها كالصلاة والصيام[٢] .

وبهذا نجد أن منهجه هو التدليل المعاكس للتجريد الشهير في المذهب، وقد انتقد الدكتور حميش عبد الحق الكتاب بعدد من الملاحظات :

١ ـ الاحتجاج بالحديث الضعيف وهي قليلة جداً.

٢ ـ استدلاله ببعض الأحاديث في غير موضعها.

٣ ـ كثرة ذكره للأحاديث بالمعنى وتغييره في الألفاظ.

٤ ـ توسعه في بعض الأبواب والفصول واختصار بعضها الآخر، فقد توسع كثيراً في باب الشهادات واختصر أبواب كتاب النكاح والطلاق والبيوع.

٥ ـ التعريفات الأصولية التي ذكرها في كتاب الجامع، وهو آخر كتب المعونة، وقد كان في حق التصنيف أن يكون الابتداء أولى له من الخاتمة، ولكن عذره فيه لما صرح به : هو أن تجدد هذا الرأي بعد خروج نسخ من الكتاب فكره إفسادها بالاختلاف .

٦ ـ ذكره لفصل جواز الشرب قائماً وكرره ثانية مع تغيير طفيف في الاستدلال وفي التعبير[٣] .

(١ ـ ٢) المعونة ١ /١١٧ ـ ١ /١١٩ .

(٣) المعونة ١ /٧٦ ـ ٧٨ .

ثانياً: منهجه في كتابه: الإشراف على مسائل الخلاف:

وهو كتاب فقه مقارن حيث يذكر المسألة أولاً مبيناً حكمها عند المالكية، ثم يذكر المخالفين من الأئمة في هذه المسألة، ثم يستدل لمذهب المالكية مرتباً مصادر التشريع، فيذكر الآيات، ويبين وجه الاستدلال منها، ثم الأحاديث مبيناً وجه الاستدلال، ويستدل لكل فرع بدليل مستقل ليجلي المسألة ويظهر حكمها .

وإليك المثال:

قال رحمه الله: « (مسألة) وصف الماء وغيره بأنه طهور يفيد فيه أنه طاهر مطهر خلافاً لأبي حنيفة في قوله: إنه يفيد كونه طاهراً ولا يفيد كونه مطهراً لقوله تعالى: ﴿ **وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَآءِ مَآءً طَهُوراً** ﴾ فوصف أنه طهور، ثم قال: ﴿ **وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَآءِ مَآءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ** ﴾ فكان ذلك تفسيراً لكونه طهوراً، فدل على أن معناه أنه طاهر مطهر، وقوله ﷺ: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» .. وقد علم أنه لم يخص بكونها طاهراً لأنها كانت طاهرة قبله، فدل أنه خص بكونها مطهرة، وقوله عليه السلام: وقد سئل عن الوضوء بماء البحر فقال: «هو الطهور ماؤه» .. فلو كان الطهور معناه الطاهر لم يكن مجيباً لهم، ومثله قوله ﷺ: «دباغ الأديم طهوره» .. (معناه يطهره)»[1] .

وقد وجه الدكتور بدوي عبد الصمد بعض الانتقادات إلى منهج القاضي خصوصاً فيما يخص الحديث، ومن ذلك:

١ - عدم عزوه الأحاديث إلى مصادرها إلا نادراً.

٢ - عدم ذكر الصحابي راوي الحديث في أغلب الأحيان، وذكره في بعضها.

٣ - ذكره للآثار معزوة إلى أصحابها في أغلب الأحيان.

٤ - ذكر طرق بعض الأحاديث.

٥ - إجمال الكلام عن بعض الأدلة من الأمر أو النهي من غير ذكر دليل بعينه.

٦ - الاستدلال على المسألة الواحدة بأكثر من حديث وأثر.

٧ - الاستدلال بالحديث الواحد على أكثر من مسألة.

---

(١) الإتحاف ١/٣.

٨ ـ الاجتزاء من الحديث باللفظ الذي يدل على مراده.

٩ ـ إيراده لأحاديث وألفاظ غريبة لا تكاد توجد في كتب الحديث.

١٠ ـ يأتي أحياناً بآثار ويجعلها أحاديث.

١١ ـ قد يستدل بحديث على حكم وبعد الرجوع إلى مصادر الحديث والاطلاع على لفظه تماماً يتبين أنه يدل على نقيضه.

١٢ ـ الاستدلال بأحاديث ضعيفة أحياناً.

١٣ ـ قد يحتج بالآثار مع وجود أحاديث مرفوعة.

١٤ ـ قد ينص على عدم الخلاف عند الصحابة ويتبين خلافه.

١٥ ـ إيراد بعض الأحاديث بالمعنى.

١٦ ـ قد يستدل لبعض المسائل بالنظر دون الاستدلال بالأحاديث والآثار.

١٧ ـ إن حظ الجزء الأول كتاب الطهارة والصلاة من الأدلة أكثر من حظ الجزء الثاني، إذ اكتفى في بعض مسائل المعاملات بالاستدلال بالنظر فقط[١].

وأضيف: أن القاضي لا يستدل للمخالفين ولا يرد على أدلتهم مما يجعل المسألة الخلافية غير محسومة لدى الطالب.

وكأي عمل بشري يعتريه النقص والقصور إلا أن كتاب الإشراف يعتبر كتاب فقه مبني على دليل، خلافاً لمنهج التجريد الذي سار عليه بعض علماء المذهب المالكي.

---

(١) الإتحاف ١/١٤١ـ١٤٨.

الفصل الرابع

* الدور الذي قام به في إرساء المذهب المالكي بالعراق :

المذهب المشهور في العراق هو مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله .

أما المذهب المالكي فقد أسسه الإمام مالك بن أنس الذي ولد بالمدينة المنورة سنة ٩٣هـ. وكان له عدد كبير من التلاميذ والأصحاب انتشروا في بلاد شتى : في مصر وأفريقيا والأندلس والعراق .

ففي مصر نشر المذهب ابن القاسم (١٩١هـ) وأشهب (٢٠٤ هـ) وفي أفريقيا أسد ابن الفرات (٢١٤ هـ) وفي الأندلس يحيى بن يحيى الليثي (٢٢٤ هـ) .

أما في العراق فلم تحظ مدرسته برائد من الطبقة الأولى، حيث بدأ انتشار المذهب المالكي بالعراق بالبصرة على يد بعض أصحاب الإمام مالك من الطبقة الوسطى[١]، ونظراً لعدم وجود رواد من الطبقة الأولى، فقد استمد العراقيون مذهبهم من أصحابه من أهل الأمصار الأخرى، وكان استمدادهم للمذهب من ثلاث طرق :

١ ـ رواة الموطأ من العراقيين .

٢ ـ المدرسة المدنية .

٣ ـ المدرسة المصرية .

أما رواة الموطأ من العراقيين فنظراً للقيام بالرحلة في طلب الحديث التي كانت دأب العلماء، فما يسمع طلاب العلم بمحدث كبير إلا ارتحلوا إليه في أي قطر من الأقطار، فقد ارتحلوا إلى المدينة وسمعوا من الإمام مالك الموطأ والحديث، ومنهم من جمع إلى ذلك سماع الفقه أيضاً .

ومن الطبقة الوسطى :

ـ عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري ١٨٦ هـ.

ـ عبد الله بن مسلمة بن قعنب التميمي الحارثي ٢٢٠ هـ.

---

(١) الإتحاف ١ /٦٨.

فعن هذين العالمين بدأ انتشار المذهب المالكي في العراق، وتفقه عليهم جماعة من كبار المالكية، مثل: أحمد بن المعذل بن غيلان بن الحكم، وهو من أصحاب ابن الماجشون (٢١٤ هـ) ومحمد بن مسلمة (٢١٦ هـ)، وعنه أخذ أولاد بني حماد، وبنو حماد أسرة علم وغنى، أصلها من فارس تحولت إلى بغداد، وكانت قريبة إلى الخليفة المأمون، وكانت هذه العلاقة سبباً لزيادة انتشار المذهب المالكي في بغداد، وأشهر علماء هذه الأسرة هو القاضي إسماعيل بن حماد (٢٨٢ هـ) وكان هو المؤسس الحقيقي لمدرسة المالكية ببغداد.

ثم جاء بعده إبراهيم بن حماد بن إسحاق (٣٢٣ هـ) والقاضي عمرو أبو الفرج الليثي البغدادي (٣٣٠ هـ) صاحب كتاب اللمع في أصول الفقه.

وتتلمذ على هؤلاء أبو بكر الأبهري (٣٩٥ هـ) وكان له الأثر البالغ في نشر المذهب المالكي، ثم ابن الجلاب (٣٧٨ هـ) وابن القصار ٣٩٨ هـ) والباقلاني (٤٠٣ هـ).

ثم القاضي عبد الوهاب الذي تتلمذ عليهم، وكان له الدور البارز في إرساء قواعد المذهب المالكي، حتى قيل: لولا الشيخان والمحمدان والقاضيان لذهب المذهب المالكي، فالشيخان: ابن أبي زيد وأبو بكر الأبهري، والمحمدان: محمد بن سحنون ومحمد بن المواز، والقاضيان: أبو محمد عبد الوهاب وأبو الحسن بن القصار البغداديان[١].

فالقاضي عبد الوهاب البغدادي من الطبقات التي ظهر أثرها في إرساء قواعد المذهب المالكي، وهو ممن جمعوا بين الفقه والحديث، إذ ألف في الفقه المجرد، ثم في الفقه المبني على الأدلة، وكتابه الإشراف على مسائل الخلاف أبرز تلك الكتب، إذ يستدل به لفروع المالكية في مقابل أقوال مخالفيهم.

وقد تتلمذ على ابن الجلاب وابن القصار وهم أصحاب الأثر الواضح في المذهب المالكي، وقد ازدهر فن القواعد الفقهية عند أرباب المدرسة العراقية، وبرز ذلك واضحاً في مؤلفات القاضي عبد الوهاب، حيث أبرز تلك القواعد وأجلاها بأمثلة ومسائل، ولا يكاد فصل من الفصول يخلو من الاستدلال بقاعدة من القواعد وكذلك القواعد الأصولية[٢].

---

(١) ترتيب المدارك ١/٥٣، الفكر السامي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي ص ٢٠، ٢١.

(٢) مقدمة المعونة ١/٨١-٨٩.

الفصل الخامس

المبحث الأول - القاضي عبد الوهاب

* صلاته العلمية الوثيقة بمدرسة القيروان وجهوده في خدمتها:

من المعلوم أن العلاقة بين المدرسة العراقية ومدرسة القيروان لم تكن في مرحلة الاستمداد الأولى التي أسهمت في إقامة المذهب في العراق، وقد سبق بيان استمداد المذهب.. ومدرسة العراق تميزت بسعة الاطلاع على علماء ومؤلفات وكتب المذاهب الأخرى والاقتباس من طرقها وأساليبها، كما أنهم أشاعوا قواعد المذهب على غرار أرباب المذاهب الأخرى ودرسوا المذهب دراسة مقارنة، وقد بذل القاضي عبد الوهاب جهداً في التواصل مع المالكية في المناطق الأخرى، حتى أصبح علماً مشهوراً من خلال:

١ - إكرام المغاربة له عند وصوله إلى مصر وإعلاء شأنه وحصل له حال من الدنيا.

٢ - مراسلة أبناء الإمام محمد بن أبي زيد القيرواني له - على الراجح - إذ ذكر بعضهم أن ابن أبي زيد بعث له بألف دينار ذهباً فلما بلغته قال: هذا رجل وجبت علي مكافأته، فشرح رسالته، ولكن نظراً لأن سنة وفاة ابن أبي زيد كانت ٣٨٦ هـ فيرجح أن الصلة كانت ببغداد من أبناء الشيخ الذين خاطبوا القاضي وانعقدت بينه وبينهم صلة بسبب شرحه مؤلفات أبيهم وقد استدعوه للدخول إلى المغرب، ولذا لما وصل إلى مصر كانت رغبته الوصول إلى المغرب ولكنه نصح بالبقاء في مصر. ويعتبر شرحه للرسالة أول شرح، وقد سلك مسلك الإسهاب والإطناب في نحو ألف ورقة، حيث بيعت أول نسخة من هذا الشرح بمائة مثقال ذهب[١].

ولا يزال هذا الشرح مخطوطاً، ويوجد منه جزء مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٢٥ ق[٢].

(١ - ٢) المصدر السابق ١/٢٩، وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٣٠، وفيات الأعيان ٣/ ٢١٩، والديباج المذهب ٢/ ٢٦، وترتيب المدارك ٧/ ٢٢٥.

ولقد قال القاضي شعراً حسناً في مدحه لهذه الرسالة نصه:

رسالة علم صاغها العلم النهد ... قد اجتمعت فيها الفرائض والزهد
أصول أضاءت بالهدى فكأنما ... بدى لعيون الناظرين بها الرشد
وفي صدرها علم الديانة واضحاً ... وآداب خير الخلق ليس لها ند
لقد أم بأنيها السداد فذكره ... بها خالد ما حج واعتمر الوفد

٣ ـ شرحه لمختصر المدونة الذي ألفه الشيخ ابن أبي زيد القيرواني [١].

المبحث الثاني

* حياته العلمية:

لقد نشأ القاضي عبد الوهاب في أسرة ذات أدب وفضل وعلم، فأبوه كان من الشهود المعدلين، وأخوه محمد كان أديباً، ولا شك أن لهذا أثره في تنشئته، ولم يذكر أصحاب التراجم عن نشأته شيئاً كثيراً باعتبار أن النبوغ والتميز لا يظهر إلا في سن الشباب.

ولا شك أن بيئة بغداد كبلدة زاخرة بالعلم والأدب لها دور بالغ في التنشئة، وقد جرت العادة آنذاك بدفع الآباء بالأبناء في سن مبكرة إلى خلق العلم للحصول على علو السند.

وبالتمعن في سيرة شيوخه نجد أن منهم من توفي سنة ٣٧٥ هـ كأبي عبد الله العسكري، ومنهم من توفي سنة ٣٧٦ هـ كابن سنبك، وقد كان عمر القاضي آنذاك ثلاثة عشر عاماً أو أربعة عشر عاماً، وقد كان يجالس الشيوخ في هذه السن، ولما لم يكن التخصص الدقيق سمة العصر آنذاك فقد اتجه إلى طلب فنون العلم المختلفة كالحديث والفقه والأصول، وهي التي برز فيها[٢].

* الرحلة في طلب العلم:

لم تذكر كتب الترجمة تفصيلاً عن ذلك؛ إلا أن قراءة تراجم شيوخه توصل إلى أنه

---

(١) ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٥.

(٢) مقدمة الإتحاف د. بدوي صالح ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤.

رحل إلى البصرة من خلال ما يلي:

أ ـ ترجم الخطيب لأبي عمر الهاشمي القاسم بن جعفر، أنه من أهل البصرة وولي القضاء فيها، وأنه سمع منه بها سنن أبي داود وغيرها.

وأما قدوم أبي عمر لبغداد فقد أنكره القاضي أبو القاسم التنوخي.

قال الخطيب: وقال لي القاضي أبو العباس أحمد بن محمد الأبيوردي: قدم القاضي أبو عمر بن عبد الواحد الهاشمي بغداد في سنة ٣٨٠ هـ، وسمعت منه بها كتاب السنن فذكرت هذا القول للقاضي أبي القاسم التنوخي فأنكره، وقال: ما حدث أبو عمر ببغداد، ثم ذكر الخطيب أن التنوخي قال له هذا الكلام مرة أخرى ثم قال: قلت والتنوخي كان يضبط هذه الأمور، وما عرفت من حال الأبيوردي إلا الديانة والصدق والله أعلم[١].

ثم إن قدوم أبي عمر الهاشمي في المرة الأولى كان وعمر القاضي عبد الوهاب ثمان سنوات أو تسع، وربما لم يكن قد بدأ في الطلب، وأما قدومه في المرة الثانية فقد كان لمدة قليلة، ولم يكن قدومه إلى بغداد في المرتين بعد الطلب أو التحديث، وإنما كان لأمر ما اقتضى مجيئه إليها.

وعلى هذا فيكون القاضي عبد الوهاب قد ارتحل إلى البصرة وسمع من شيخه أبي عمر بها[٢].

ب ـ من شيوخه أبو القاسم بن الجلاب عبيد الله بن الحسين، وهو بصري، ولم يترجم له الخطيب في تاريخ بغداد، وعلى هذا فيكون احتمال ارتحال القاضي عبد الوهاب إليه.

ج ـ من شيوخه عبد الملك بن مروان بن عبد العزيز وهو مدني، ولم يأت إلى بغداد، فلابد أن يكون القاضي عبد الوهاب ارتحل إلى المدينة وأخذ عنه[٣].

وقد عرف عنه أنه عاش عيشة صعبة، حيث ضاق به الحال، ومع هذا فقد ابتعد عن الخلفاء والأمراء خلافاً لما كان عليه بعض العلماء في عصره[٤].

---

(١) تاريخ بغداد ١٢/٤٥١، ٤٥٢.

(٢ ـ ٣) الإتحاف ١/١٠٥، ١٠٦.

(٤) مقدمة المعونة، د. حميش عبد الحق، ١/٣٦.

المبحث الثالث

*** شيوخه:**

تتلمذ القاضي عبد الوهاب على عدد من الأعلام في عدد من العلوم والفنون وهم:

*** شيوخه في الحديث:**

١ ـ أبوه علي بن نصر .. ذكر القاضي عياض سماعه منه ورواية جماعة عنه(١).

٢ ـ الحسين بن محمد بن عبيد بن أحمد بن مخلد بن أبان أبو عبد الله الدقاق المعروف بابن العسكري، حدث عن محمد بن يحيى المروزي وأحمد بن محمد بن مسروق الطوسي ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة وغيرهم، وروى عنه الحسن بن محمد الخلال وأحمد العتيقي والقاضي أبو العلاء الواسطي وأبو القاسم التنوخي.. قال العتيقي: كان ثقة أميناً، توفي سنة ٣٧٥هـ(٢).

٣ ـ أبو بكر الأبهري: محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمي الأبهري، وقد اختلف في سماعه منه، فجزم الشيرازي في طبقات الفقهاء بأنه قد رأى أبا بكر الأبهري، إلا أنه لم يسمع منه شيئاً، وأثبت القاضي عياض سماعه فقال: قوله لم يسمع من أبي بكر غير صحيح، بل حدّث عنه وأجازه .. اهـ.

وذكره ابن فرحون فيمن حدث عنه القاضي أبو محمد.

وذكر آخرون أنه شيخ المالكية نزيل بغداد وعالمها، ازداد انتشار المذهب عنه في البلاد، كان ثقة مأموناً زاهداً ورعاً، انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي، توفي سنة ٣٧٥ هـ(٣).

٤ ـ أبو القاسم عبيد الله بن الحسين المعروف بابن الجلاب كان أفقه المالكية في زمانه، له كتاب «التفريع» مشهور، أخذ عنه الأبهري وأخذ عنه القاضي عبد الوهاب وأبو الحسن الطائفي البصري وغالب المحاري من أهل غرناطة، توفي ٣٧٨ هـ(٤).

---

(١) الإتحاف ١/١٠٦.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ١٠٠ وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٣٠ والكامل لابن الاثير ٧/٣٠٧ والمعونة ١/٣٥.

(٣) الإتحاف ١/١٠٧-١٠٨ والمعونة ١/٢٥.

(٤) المعونة ١/٢٦، والإتحاف ١/١٠٩.

٥ ـ القاضي أبو القاسم عمر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خالد أبو القاسم البجلي المعروف (بابن سبنك) سمع محمد بن حبان الباهلي وعبد الله بن إسحاق المدائني وإسحاق الجلاب وأبا القاسم البغوي، ومن في طبقتهم، وسمع منه القاضي عبد الوهاب والأزهري والتنوخي وغيرهم، وكان ثقة، وهو من ذرية جرير بن عبد الله البجلي، توفي سنة ٣٧٦هـ[١].

٦ ـ عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن ازداذ بن سراج بن عبد الرحمن أبو حفص الواعظ المعروف (بابن شاهين)، سمع من أبي القاسم البغوي وأبي بكر ابن أبي داود وأحمد بن محمد بن أبي شيبة، وسمع منه الأزهري والخلال والجوهري والتنوخي وغيرهم، كان ثقة أميناً، صنف ما لم يصنفه أحد، توفي سنة ٣٨٥ هـ[٢].

٧ ـ يوسف بن عمر بن مسرور أبو الفتح القداس، ذكر في شيوخه الذين حدث عنهم ابن عساكر، توفي سنة ٣٨٥هـ[٣].

٨ ـ أبو طاهر المخلص محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخلص، كان ثقة، سمع من أبي القاسم البغوي وأحمد بن سليمان الطوسي وأبي عمر محمد بن يوسف القاضي، وأخذ عنه أبو محمد الخلال وأبو سعد السمان وعبد العزيز القطان وغيرهم، توفي سنة ٣٩٣ هـ[٤].

٩ ـ أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق بن عبد الله بن يزيد البغدادي البزاز، الإمام المحدث المتقن المعمر، شيخ بغداد.. كان ثقة صدوقاً كثير السماع والكتابة، توفي سنة ٤١٣ هـ[٥].

---

(١) تاريخ بغداد ١١ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٣٠ وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٣٧ / ٣٣٧ والإتحاف ١ / ١٠٧ والمعونة ١ / ٢٦.

(٢) تاريخ بغداد ١١ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٣٠ وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٣٧ / ٣٣٧ والإتحاف ١ / ١٠٧ والمعونة ١ / ٢٦.

(٣) تاريخ دمشق ٣٧ / ٣٣٧ والإتحاف ١ / ١٠٩.

(٤) المعونة ١ / ٢٦ والإتحاف ١ / ١٠٨.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٧ / ٢٥٨ والإتحاف ١ / ١٠٨.

١٠ ـ أبو بكر الصياد محمد بن أحمد بن يوسف بن وصيف، ذكره في شيوخه الذين سمع منهم ابن عساكر والقاضي عياض، توفي سنة ٤١٣ هـ[١].

١١ ـ القاسم بن جعفر بن عبد الواحد بن العباس بن عبد الواحد بن جعفر بن سليمان ابن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب أبو عمر الهاشمي، من أهل البصرة، توفي سنة ٤١٤ هـ[٢].

١٢ ـ ابن شاذان أبو علي الحسن بن أبي بكر بن إبراهيم بن شاذان البغدادي البزاز، كان ثقة صحيح السماع صدوقاً، توفي سنة ٤٢٥ هـ[٣].

* شيوخه في الفقه والأصول:

١ ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله بن الجلاب، شيخ المالكية، كان أفقه المالكية في زمانه، له كتاب «التفريع» مشهور، أخذ عنه الأبهري وأخذ عنه القاضي عبد الوهاب وأبو الحسن الطائفي البصري وغالب المحاربي من أهل غرناطة، توفي سنة ٣٧٨ هـ[٤].

٢ ـ علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الفقيه المالكي المعروف بابن القصار، شيخ المالكية، كان ثقة، وكان أصولياً نظاراً، له كتاب في مسائل الخلاف لا يعرف أحسن منه، اختصره القاضي عبد الوهاب، وكان قريناً للقاضي عبد الوهاب كلاهما يأخذ عن الآخر، حدث عن علي بن الفضل، روى عنه أبو ذر الحافظ وأبو الحسن بن المهتدي بالله، توفي سنة ٣٩٨ هـ[٥].

٣ ـ أبو بكر محمد بن الخطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم (الباقلاني)، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة وغيرهما من الطوائف، إليه انتهت رئاسة المالكية في وقته، سمع من القطيعي وابن ماشا وغيرهما، وحدث عنه أبو ذر، وأخذ عنه القاضي عبد الوهاب كثيراً

---

(١) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٥١ والإتحاف ١/ ١٠٨.

(٢) تاريخ بغداد١٢/ ٤٥١، والإتحاف ١/ ١٠٨.

(٣) المعونة ١/ ٢٧، والإتحاف ١/ ١٠٨.

(٤) المعونة ١/ ٢٦، والإتحاف ١/ ١٠٩.

(٥) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٢، والمعونة ١/ ٢٦، والإتحاف ١/ ١٠٩.

في علم الأصول والكلام، ذكر القاضي عبد الوهاب عنه: أنه هو الذي فتح أفواههم وجعلهم يتكملون .. اعترافاً بدوره وأثره[١].

٤ ـ أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى بن القاسم بن الصلت المجبر العبدري البغدادي، سمع من أبي إسحاق الهاشمي وأبي بكر الأنباري والقاضي المحاملي وجماعة، وحدث عنه عبيد الله بن أحمد الأزهري وعبد الباقي الأنصاري، توفي سنة ٤٠٥ هـ[٢].

٥ ـ عبد الملك المرواني: عبد الملك بن مروان بن عبد العزيز، يعرف بالمرواني وبالمالكي، قاضي المدينة، ذكره في شيوخه ابن فرحون ومخلوف.

وقد أخذ عن شيوخ غير هؤلاء أو عن بعض هؤلاء فنوناً أخرى كالعربية وغيرها.

وشيوخه في الحديث ـ على ما أعطته مصادر ترجمته ـ أكثر من شيوخه في الفقه والأصول، وفيهم أعلام مشاهير، ولكنه مع هذا فقد كان تأثره بشيوخ الفقه والأصول أكثر من تأثره بشيوخ الحديث، وهذا يدل على مدى ما وهبه الله من ملكات، وأنه مهيء لهذين الفنين أكثر من غيرهما، ومؤلفاته خير شاهد على ذلك[٣].

فقد حصل معارف عدة أبرزها الفقه والأصول والحديث والأدب .

ـ أما الحديث .. فقد روى بعض الأحاديث بالسند:

فقد روى الخطيب في تاريخه حديث من طريقه قال: أخبرنا أبو محمد بن نصر في سنة ٤١٣ هـ، أخبرنا عمر بن محمد بن إبراهيم البجلي، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، حدثنا علي بن عبد الله المديني، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن أبي ذئب، حدثنا عبد الرحمن بن مهران، عن عبد الرحمن بن سعيد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الأبعد فالأبعد إلى المسجد الأعظم أجراً»[٤].

وأخرجه ابن عساكر أيضاً من طريق الخطيب.

وأخرج ابن عساكر أيضاً حديثاً آخر فقال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي المالكي بدمشق، حدثنا أبو الفتح يوسف بن عمر بن مسرور القداسي، حدثنا عبد الملك ابن

---

(١) المعونة ١/٢٧، والإتحاف ١/١٠٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/١٨٦ والمعونة ١/٢٧.

(٣) الإتحاف ١/١١٤-١١٥.

(٤) تاريخ دمشق ٣٧/٣٣٨ والإتحاف ١/١١٥-١١٦.

أحمد، أملانا علي بن أشكاب، حدثنا عمرو بن محمد البصري، حدثنا المبارك بن سعيد، عن ياسين بن معاذ، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «الشياطين يستمتعون بثيابكم، فإذا نزع أحدكم ثوبه فليطوه حتى ترجع إليها أنفاسها، فإن الشيطان لا يلبس ثوباً مطوياً»(١).

وقد تنقل القاضي بين بلدان بغداد ودمشق ومصر، وحدث في تلك التنقلات، وصنفه بعض المؤلفين في محدثي الفقهاء، لا في فقهاء المحدثين، وذلك لغلبة النزعة الفقهية عليه .. يتضح ذلك من خلال النظر في مؤلفاته، حيث كان يهتم بمعاني الأحاديث أكثر من اهتمامه بضبط الألفاظ، وهذا لا يعني عدم اهتمامه ومعرفته بطرق الأحاديث، وبالاختلاف الواقع في متونها وألفاظها بسبب اختلاف طرقها(٢).

ـ وأما الفقه والأصول:

فقد اشتهر فيهما القاضي عبد الوهاب، بل كانا سبباً لشهرته بين علماء المذهب المالكي وعلماء المذاهب الأخرى، إذ معظم مؤلفاته فيهما، وقد أثنى عليه العلماء ثناءً كبيراً.

قال الخطيب البغدادي: «لم نلق من المالكيين أفقه منه، وكان حسن النظر جيد العبارة»(٣).

وقد أثنى القاضي أبو بكر الباقلاني على أبي عمران الفاسي القيرواني في حفظه وقال: «لو اجتمع في مدرستي هو وعبد الوهاب ـ صاحب المعونة ـ لاجتمع علم مالك؛ أبو عمران يحفظه وعبد الوهاب ينصره»، وقال عنهما: «لو رآكما مالك لسر بكما»(٤).

وقال ابن فرحون: «القاضي أبو محمد أحد أئمة المذهب كان حسن النظر نظاراً للمذهب، ثقة حجة، نسيج وحده وفريد عصره»(٥).

وقال الأتابكي: «كان شيخ المالكية في عصره وعالمهم»(٦).

---

(١) تاريخ دمشق ٣٧/ ٣٣٨ والإتحاف ١/ ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) الإتحاف ١/ ١١٦ ـ ١١٧.

(٣) تاريخ بغداد ١١/ ٣١.

(٤ ـ ٥) المعونة ١/ ٣٣ ـ ٣٤.

(٦) النجوم الزاهرة ٤/ ٢٧٦.

وقال ابن القيم عنه: « . . القاضي عبد الوهاب إمام المالكية بالعراق من أكابر أهل السنة رحمهم الله تعالى »[١].

ونقل المقري عن ابن بسام قوله: «بلغني عن ابن حزم أنه كان يقول لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب إلا مثل أبي الوليد الباجي لكفاهم».

وهذه شهادة كبيرة من ابن حزم للقاضي عبد الوهاب قبل أن تكون لأبي الوليد الباجي[٢].

وقال القاضي عياض: «وألف في المذهب والخلاف والأصول تواليف بديعة مفيدة ككتاب التلقين»[٣].

وقال ابن عساكر: «المالكي الفقيه صاحب المصنفات»، وقال نحو ذلك ابن خلكان والذهبي والشيرازي وغيرهم.

وقال السيوطي: «أحد الأعلام وأحد أئمة المالكية المجتهدين في المذهب، له أقوال وترجيحات، انتهت إليه رياسة المذهب»[٤].

وبهذا يتضح أن القاضي عبد الوهاب أفاد في الفقه في النواحي التالية:

١ ـ خدمة المذهب المالكي من الكتب التي ألفها في فروع المذهب المالكي كالتلقين، ومن الشروح التي شرح بها كتباً سابقة كالمدونة وكرسالة ابن أبي زيد، ومن الكتب التي نصر بها المذهب كالنصرة والإشراف وغيرهما.

٢ ـ مسائل الخلاف، وقد خدم بها المذهب المالكي والمذاهب الأخرى كالإشراف وأوائل الأدلة وغيرها.

وسبب اشتغال القاضي بمسائل الخلاف أمران:

١ ـ البيئة العلمية التي نشأ فيها.

٢ ـ تأثر القاضي عبد الوهاب بشيوخه ومتابعتهم في ذلك، فشيخه أبو بكر الأبهري له تصانيف في شرح مذهب مالك والاحتجاج له والرد على من خالفه.

(١ ـ ٢) المعونة ١/٣٤.

(٣ ـ ٤) الإتحاف ١/١٨.

وشيخه ابن القصار له كتاب في مسائل الخلاف يعد أكبر كتب الخلاف في المذهب، وشيخه ابن الجلاب له كتاب في الخلاف[١].

وقد تمكن القاضي عبد الوهاب من الفقه المالكي خاصة والفقه المقارن عموماً، يدل على ذلك إفادة العلماء الذين عاصروه أو عاشوا بعده من كتبه، إذ كانوا ينقلون آراءه ويستدلون بأقواله، كابن رشد والباجي والقرافي وابن فرحون والقرطبي والحافظ ابن حجر.

وأما علم أصول الفقه: فقد اشتهر هذا العصر بالعلماء المتخصصين في الأصول كالباقلاني، وأبي زيد الدبوسي، وأبي الحسين البصري، والقاضي عبد الوهاب، وإمام الحرمين الجويني، وأبي حامد الغزالي، وهم المرجعية في الأصول، بل إن المؤلفات الأصولية عالة على هؤلاء.

وتميز القاضي عبد الوهاب بكونه حلقة الوصل بين كبار علماء الأصول كالباقلاني وابن القصار ـ حيث درس عليهما وورث علمهما ـ وبين الأصوليين اللاحقين كالشيرازي والباجي والقرافي والزركشي والسيوطي.

فقد قال الشيرازي عنه: سمعت كلامه في النظر، وهو شيخ الباجي، وكُتُب القرافي خير شاهد على أثره على شخصيته، حيث ينقل عنه باستمرار كالإفادة والتلخيص، ونقل عنه الزركشي في كتبه وخاصة البحر المحيط، إذ ذكر النقل عن كتب القاضي عبد الوهاب كالمفاخر والملخص والإفادة.

وقد أكثر السيوطي من النقل عن القاضي عبد الوهاب في كتاب الاجتهاد.

وبهذا تدرك المكانة التي تبوءها القاضي عبد الوهاب في المذهب المالكي وفي غيره فقهاً وأصولاً، بل لا يكاد كتاب من كتب المذهب المالكي يخلو من ذكر القاضي عبد الوهاب[٢].

*** تلاميذه:**

تتلمذ عليه عدد من العلماء أشهرهم:

١ ـ محمد بن عبد الله بن أحمد بن عمروس البزاز البغدادي شيخ المالكية، إليه انتهت الفتوى ببغداد، كان مقرئاً فقيهاً أصولياً، أخذ عن القاضيين: ابن القصار وعبد الوهاب،

---

(١) الإتحاف ١/١١٨ ـ ١١٩.

(٢) المعونة ١/٣٦ ـ ٣٧، والإتحاف ١/١١٩.

وسمع أبا حفص بن شاهين، وروى عنه الخطيب البغدادي، ودرس عليه القاضي أبو الوليد الباجي، توفي سنة ٤٥٢ هـ[١].

٢ ـ عبد الواحد بن علي بن برهان أبو القاسم العكبري، سكن بغداد، وكان مضطلعاً بعلوم كثيرة، توفي سنة ٤٥٦ هـ[٢].

٣ ـ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) صاحب التصانيف الكبيرة، سمع من أبي الفضل التميمي وأبي العلاء الوراق .. قال الخطيب البغدادي عن القاضي عبد الوهاب: «كتبت عنه»، توفي سنة ٤٦٣ هـ[٣].

٤ ـ أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي شيخ المالكية، ناظر بمكة المكرمة أبا المعالي إمام الحرمين الجويني وباحثه، اشتهر بالذكاء وحسن التصنيف، تفقه على شيوخ القيروان كأبي بكر بن عبد الرحمن وابن عمران الفاسي، ولقي القاضي عبد الوهاب في الحج، له كتاب: «النكت والفروق لمسائل المدونة» و«تهذيب الطالب»، وغيرهما، توفي سنة ٤٦٦ هـ[٤].

٥ ـ أبو محمد الكتاني عبد العزيز بن أحمد التميمي الدمشقي الصوفي الحافظ، توفي سنة ٤٦٦ هـ[٥].

٦ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، سمع البيضاوي والزجاجي وأبو حاتم القزويني وغيرهم، وحدث عنه الخطيب البغدادي وأبو الوليد الباجي والكرخي، له تصانيف كثيرة مشهورة، أهمها المهذب واللمع والملخص في أصول الفقه، توفي سنة ٤٧٩هـ[٦].

٧ ـ القاضي ابن شماخ الغافقي أبو عبد الله محمد بن الحبيب، من أهل العلم والفضل، حمل عن القاضي عبد الوهاب جميع كتبه وأخذ عنه أهل الأندلس بعد رحلته المشرقية

---

(١) العبر للذهبي ٢/٣٠٥، والإتحاف ١/١١١.
(٢) تاريخ بغداد ١١/٣١، والإتحاف ١/١١١، والمعونة ١/٢٨.
(٣) المعونة ١/٣٨ والإتحاف ١/١١١.
(٤) تاريخ دمشق ٣٧/٣٣٧ والإتحاف ١/١١٢.
(٥) المعونة ١/٤٠.
(٦) تاريخ دمشق ٣٧/٣٣٧، والإتحاف ١/١١٢ والمعونة ١/٤٠.

كتب القاضي عبد الوهاب، وبهذا يكون له الفضل في نشر المؤلفات العراقية المالكية بالأندلس والمغرب، تولى الأحكام ببلدة غافق فترة طويلة، توفي سنة ٥٠٣ هـ[١].

٨ ـ حيدرة بن علي بن محمد بن إبراهيم بن الحسين أبو النجا ابن أبي تراب القحطاني الأنطاكي عابر الأحلام[٢].

٩ ـ أبو العباس أحمد بن منصور بن محمد بن قبيس الغساني الدمشقي، سمع من الفندجاني وأبو الحسن الواحدي والعكبري وغيرهم، يروي كثيراً عن القاضي عبد الوهاب[٣].

١٠ ـ أبو الفضل مسلم بن علي بن عبد الله بن محمد بن حسين الدمشقي يعرف بغلام عبد الوهاب، اشتهر به لطول صحبته وخدمته، له مؤلف مشهور في الفروق الفقهية، أخذ مادته من كتاب شيخه عبد الوهاب «الفروق الفقهية»[٤] في مسائل الفق.

١١ ـ أبو طاهر بن أبي الصقر الأنباري[٥].

١٢ ـ علي بن الخضر السلمي[٦].

١٣ ـ علي بن محمد بن شجاع[٧].

١٤ ـ مهدي بن يوسف صاحب ابن الشماخ[٨].

١٥ ـ أبو عبد الله المازري البغدادي[٩].

١٦ ـ أبو العباس بن قشير[١٠].

*** أدبه :**

أجمعت المصادر التي ترجمت للقاضي عبد الوهاب أنه كان أديباً شاعراً، قال ابن خلكان: «كان فقيهاً أديباً شاعراً»[١١].

(١ ـ ٢ ـ ٣) تاريخ دمشق ٣٧/٣٣٧، والإتحاف ١/١١٢ والمعونة ١/٤٠.

(٤) المعونة ١/٣٩، والإتحاف ١/١١٣.

(٥) تاريخ دمشق ٣٧/٣٣٧ والإتحاف ١/١١٢.

(٦ ـ ٧ ٨) المعونة ١/٤٠، والإتحاف ١/١١٣.

(٩ ـ ١٠) الإتحاف ١/١١٣.

(١١) وفيات الأعيان.

- وقال الذهبي: «وله أشعار رائقة»[١].

- وقال ابن بسام: «وقد وجدت له شعراً معانيه أجلى من الصبح وألفاظه أحلى من الظفر بالنجح»[٢].

فمن أشعاره ما ذكره عند خروجه من بغداد.

- قال ابن بسام: «ونبت به بغداد وكعادة البلاد بذوي فضلها وعلى حكم الأيام في محسني أهلها، فخلع أهلها وودع ماءها وظلها، وقد حدث أنه شيعه يوم فصل عنها من أكابرها وأصحاب محابرها جملة موفورة وطوائف كثيرة، وأنه قال لهم عندما وقفهم للتوديع وعزم عليهم في الرجوع: «والله يا أهل بغداد لو وجدت بين ظهرانيكم رغيفين كل غداء وعشية ما عدلت ببلدكم بلوغ أمنية»، والخبز عندهم يومئذ ثلاثمائة رطل بمثقال وزعموا أنه ارتجل يومئذ هذه الأبيات:

سلام على بغداد في كل موطن   وحق لها مني السلام المضاعف

لعمرك ما فارقتها قالياً لها   وإني بشطي جانبيها لعارف

ولكنها ضاقت علي برحبها   ولم تكن الأرزاق فيها تساعف

فكانت كخلٍّ كنت أهوى وصاله   وتنأى به أخلاقه وتخالف[٣]

- وقال ابن عساكر: وأنشد فيها غيره إلا أنه جعل موضع «بشطي»: «بجنبي»، وموضع «بأسرها»: «برحبها»[٤].

- وقال ابن خلكان فيما يرويه عنه:

بغداد لأهل المال طيبة   وللمفاليس دار الضنك والضيق

ظللت حيران أمشي في أزقتها   كأنني مصحف في بيت زنديق

- ومما نسب إليه أيضاً:

وقائلة لو كان ودك صادقاً   لبغداد لم ترحل فكان جوابيا

يقيم الرجال الموسرون بأرضهم   وترمي النوى بالمقترين المراميا

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٣١.

(٢-٣) الذخيرة ٤ / ٢٦٥.

(٤) تاريخ دمشق /٣٧/ ٣٣٩.

وما هاجموا أوطانهم عن مــلالة ولكن حذاراً من شمات الأعاديا[١]

وهذا الكلام وإن كنت أعتقد أنه مبالغ فيه، إذ لا يعقل أن يصل به حد الفقر إلى هذه الدرجة، ولا يتصور أن الناس بلغ بهم الحد في الشح والأثرة وحب النفس هذا المبلغ... إلا أنه يعد من الشعر الجميل.

وقد ذكروا له أبياتاً أخرى:

قال صاحب تاريخ دمشق: أنشدني أخي أبو الحسين هبه الله بن الحسن الفقيه، أنشدنا أبو طاهر أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد السلفي، أنشدني القاضي أبو منصور سالم ابن محمد بن منصور العمراني بثغر آمد قال أنشدني أبو طالب عفيف بن عبدالله الأسعردي للقاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي رحمه الله:

أبغي رضــاكم جاهداً حــــتى إذا أملت حُسنَى عـاد لي منكم أذى

إني لأصـــبح مـــن تجـــنٍّ خــائفـــاً وبسلمكم من حـربكم مـتـعـوذاً

فإلام صبــــري للتعتب منكـــم وعلام إغضائي الجفون على القذا

لو شئت أمنني القريض من الـذي أنا خـــائف ولكان لي مستنقذا

فيظـــل بي متـملمـــلاً متنغصـــاً مـــن كان قـبل بشعره متلذذا

لكنـني أرعى الــوداد وإن غـــدا غـيـري به مـتـشـدقـاً ومطرمـذا

وأجــل قـدري فـي المــودة أن أُرى بعـد الحفـاظ لعهـدكم أن أنبـذا

وأظل يملكـــني الحـــنو عليـكـم وأكفّ صائب أسهمي أن ينفذا

إذ أنتم نقض العهـــود عــداكم وعلى طبـاعكم غـداً مستحـوذا

أيظن بغــدادي طـــبع خالصــاً يلفى هزيم من اغتـدى متبغـدذا

هيهات إن مـــن الظـــنون كــواذباً والحزم أولى في الحجى أن يحتذى

طبعي التجاوز عن صديق إن هذي ويغـــفر زلات الأخــــلاء اغتذا

فـتــجنّبن عــتـبي وعــد لمودتي لا تصـــغين لقــول واشٍ إن هذا

واعلـــم بأني غـــافـــر لك زلة إن رابني خلق لكم من بعـــد ذا

---

(١) المعونة/ ١/ ٤٨ .

ذو الحلم ما سالمته لك منصف ومتى تضاعيه تجده قد بدأ
يا شاعراً ألفاظه في نظمه درراً غدت وزبرجداً وزمردا
كم شاعراً أضحى بعيبي مولعاً فتركته بعد الكمال مجذذا
أقبل مزاح أخ صديق لم يزل لك في الأخوة تابعاً متلمذا
خذها فقد نمقتها لك ساهراً أبيها وحق لمثلها إن يؤخذا
حتى تظل تقول من عجب بها من قال شعراً فليقله هكذا(١)

وله أشعار في الدفاع عن الشرعية وتفنيد الشبه.

فقد أنشد في المسكرات أبياتاً يرد فيها على ما أشيع أنها تزيد في الشجاعة والمسرة وقوة النفس والميل إلى البطش فقال:

زعم المدامة شاربوها أنها تنفي الهموم وتصرف الغما
صدقوا سرت بعقولهم فتوهموا أن السرور لهم بها تما
سلبتهم أديانهم وعقولهم أرأيت عادم ذين مغتما

وذكروا عن المعري أبياتاً يشكك في حد السرقة، وأنها تتنافي مع وجوب نصف الدية لليد:

يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار

أجاب القاضي عبد الوهاب بقوله:

وقاية النفس أغلاها وأرخصها وقاية المال فافهم حكمة الباري(٢)

وهو كلام جميل فيه إظهار الحكمة من تشريع القطع.

وله شعر الحكمة الكثير منها:

متى يصل العطاش إلى ارتواء إذا استقت البحار من الركايا
ومن يثني الأصاغر عن مراد وقد جلس الأكابر في الزوايا

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٧ : ٣٣٩-٣٤٠ .

(٢) المعونة١ / ٤٨-٤٩ .

وإن ترفـع الوضعـاء يومـاً ... على الرفعاء من إحدى الرزايا
إذا استوت الأسافل والأعالي ... فقد طابت منادمة المنايا[(١)]

وقال:

لا تترك الحزم في شيء تحاذره ... فإن سلمت فما في الحزم من بأس
العجز ذل وما بالحزم من ضرر ... وأحزم الحزم سوء الظن بالناس[(٢)]

ومنها قوله:

الله يعلم أني يوم بينهم ... ندمت إذ ودعتني غاية الندم
تزاحمت في فؤادي للنوى حرق ... تزاحم الدمع في أجفان منسجم
ثم انثنيت وفي قلبي لفرقتهم ... وقع الأسنة في أعقاب منهزم[(٣)]

وله قوله:

طلبت المستقر بكل أرض ... فلم أر لي بأرض مستقرا
ونلت من الزمان ونال مني ... فكان مناله حلواً ومرا
أطعت مطامعي فاستبعدتني ... فلو أني قنعت لكنت حرا[(٤)]

هكذا النص والأصح: "استعبدتني"

ومنه قوله:

عكفت على البرحاء من أشجانها ... وتثنت عنان السر في كتمانها
نفس على مضض الغرام شحيحة ... من شأنها ألا تبوح بشأنها[(٥)]

وله أيضاً:

أهيم بذكر الشرق والغرب دائماً ... ومالي لا شرق البلاد ولا غرب
ولكن أوطاناً نأت وأحبة ... فعدت متى أذكر عهودهم أصب

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٢٢١، الديباج المذهب ٢٢ / ٢٨.

(٢) الذخيرة لابن بسام ٤ / ٢٦٧.

(٣) الذخيرة لابن بسام ٤ / ٢٦٨.

(٤) الديباج المذهب ٢ / ٢٨.

(٥) تاريخ دمشق ٣٧ / ٣٤٠.

ولم أنس من ودعت بالشط سحره   وقد غرد الحادون واشتغل الركب
أليفان هذا سائر نحو غربة   وهذا مقيم سار من صدره القرب[١]

ونسب إليه:

ونائمة قبلتها فتنبهت   فقالت تعالوا واطلبوا اللص باللحد
فقلت لها إني فديتك غاصب   وما حكموا في غاصب بسوى الرد
خذيها وكفي عن أثيم طلابة   وإن أنت لم ترضي فألفاً على العد
فقالت قصاص يشهد العقل أنه   على كبد الجاني ألذ من الشهد
فبانت يميني وهي هميان خصرها   وبانت يساري وهي واسطة العقد
فقالت ألم تخبر بأنك زاهد   فقلت بلي ما زدت أزهد في الزهد[٢]

وقد اختلفت وجهات النظر في الموقف من قبل هذا.

فبعضهم رأى أنه شعر مصنوع متكلف، إنما قيل لمجرد المشاركة أو للترويح عن النفس من عناء البحث الفقهي والأصولي، وألا فأين القاضي عبد الوهاب من أدوية الغزل[٣].

نا أعتقد أن هذا مدرج في شعره وليس منه؛ إذ لا يعقل أن يكون من القاضي عبد الوهاب ولو ترويحاً على النفس.

وقد ذكر المترجمون أنه لما ارتحل القاضي عبد الوهاب إلى مصر اجتاز بمعرة النعمان وتلقاه أبو العلاء الشاعر المشهور، فأضافه وحيّاه من جملة أبيات:

والمالكي ابن نصر زار في سفر   بلادنا فحمدنا النأي والسفرا
إذا تفقه أحيا مالكاً جدلاً   وينشر الملك الضليل إن شعرا

قال الدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر صالح: ولا يخالجني شك في أن أبا العلاء إنما قال هذا من باب المجاملة لضيفه الفقيه الكبير والعالم الجليل، والذي يشارك الشعراء في قرض الشعر، ولا ينقص من قدر القاضي عبد الوهاب أن لا يكون شعره كشعر الشعراء، فإن بحسبه من الشعر ما أثر عنه مما فيه حكمة وتجربة، وتناقله العلماء وسار على الألسنة[٤].

(١ - ٢) وفيات الأعيان لابن خلكان حققه د. إحسان عباس ٣ / ٢٢١

(٣) الإتحاف ١ / ١٢٢

(٤) الإتحاف ١ /١٢٢ .

وعلى كل حال فقد أفاد القاضي عبد الوهاب في جانبين:

١- تصوير حياته العامة وضيق عيشه، وأن ذلك هو سبب ارتحاله إلى مصر.

٢- تصوير حياة المجتمع الذي كان يعيش فيه. وأن الأمور أسندت إلى غير أهلها مما ولّد تذمراً وعدم رضى وتمنياً للموت بدلاً عن الحياة، وهذا يعد ثورة بالفكر والرأي ضد الفساد الاجتماعي.

*** آثاره العلمية:**

يعتبر القاضي عبد الوهاب من العلماء الذين جمعوا بين الأصول والفقه وعلم فقه الخلاف وغيرها، قد ألف في هذه الفنون وأهم مؤلفاته - بحسب الترتيب الأبجدي - هي:

١- اختصار عيون المسائل: وهو اختصار لكتابه عيون المسائل[١].

٢- اختصار عيون الأدلة: وهو اختصار لكتاب عيون الأدلة للقاضي ابن القصار.

وذكر الدكتور حميش عبد الحق: أن لديه صورة الجزء الأخير من الكتاب، وأوله كتاب الظهار وينتهي بكتاب الوصايا[٢].

قال القاضي عبد الوهاب في آخر الكتاب: « ... وقد نقلت لفظ القاضي رحمه الله حرفاً حرفاً إلا في بعض المسائل فاختصرت في نقلها بعض الاختصار، وفي بعض المسائل قدمت وأخرت، ولم نغير المعنى، وهو قليل، وقد تركت فصولاً ومسائل لوقوع الاختلاف فيها، وعدد هذه المسائل ألف وأربعمائة وأربعون مسألة، والحمد لله رب العالمين»[٣].

٣- الأدلة في مسائل الخلاف[٤].

٤- الإشراف على مسائل الخلاف: وهو كتاب فقه مقارن، وقد خرج أحاديثه الدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر الصالح[٥].

---

(١) الأعلام ٤٢ / ١٨٤ .

(٢) فهرس مخطوطات خزانة القرويين ١ /٢٤٩ .

(٣) مقدمة المعونة ١ /٤٣ .

(٤) شجرة النور الزكي ص ١٠٤ وفوات الوفيات ٢ / ٤٢٠ .

(٥) ترتيب المدارك ٧ /٢٢٢ .

٥ـ الإفادة: وهو في أصول الفقه[١].

٦ـ البروق في مسائل الفقه: وذكره ابن فرحون، ويعد أول كتاب ألف في الفروق الفقهية، وبعضهم رجح أن اسمه الفروق[٢].

٧ـ التلخيص في أصول الفقه ويطلق عليه الملخص[٣].

٨ـ التلقين: وهو مختصر مذهب مالك، يعد من أجود المختصرات[٤].

وقد حققه الدكتور محمد ثالث سعيد، ونال به درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة أم القرى.

٩ـ الجوهرة في المذاهب العشرة[٥].

١٠ـ الرد على المزني: وقد ذكره ونقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية[٦].

١١ـ المروزي في الأصول[٧].

١٢ـ المعونة على مذهب عالم المدينة: وقد ألفه كمدخل لشرح مختصر ابن أبي زيد، شرح رسالته وحققها د. حميش عبد الحق[٨].

١٣ـ المعين على كتاب التلقين: وهو شرح للمختصر السابق، ولكنه لم يتمه، وتوجد نسخة منه في خزانة القرويين[٩].

١٤ـ المفاخر: وهو في أصول الفقه سماه الزركشي في البحر المحيط: الأجوبة الفاخرة في أصول الفقه[١٠].

١٥ـ المقدمات في أصول الفقه: ذكر السيوطي كثيراً في كتابه الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض[١١].

---

(١) الديباج المذهب ٢/٢٨، وترتيب المدارك ٧/٢٢٢.

(٢) الديباج المذهب ٢/٢٨، وشجرة النور ٢ ١٠٤.

(٣) الديباج المذهب ٢/٢٨، وترتيب المدارك ٧/٢٢٢.

(٤) الديباج المذهب ٢/٢٦، وسير أعلام النبلاء ١٧/٤٢٩.

(٥) هدية العارفين ١/٦٣٧.

(٦) ترتيب المدارك ٧/٢٢٢، ومنهاج السنة النبوية ٥/٢١٦.

(٧-٨-٩-١٠) ترتيب المدارك ٧/٢٢٢.

(١١) مقدمة المعونة ١/٤٦.

١٦ـ الممهد في شرح مختصر أبي محمد بن زيد القيرواني: وهو شرح لمختصر المدونة الذي ألفه ابن أبي زيد القيرواني صنع فيه نحو نصفه، ويوجد الجزء الخامس من هذا الشرح العظيم في مركز المخطوطات بمعهد البحث العلمي بجامعة أم القرى، ويحتوي على الأبواب التالية: (الجعالة، القراض، المساقاة، الشركة، الوديعة، الوكالات، العصبة، الشهادات، الدعاوي، الإقرار، الرهن، العارية، الحجر، التفليس، الضمان، الحوالة، إحياء الموات، اللقيط، اللقطة، الغصب، الاستحقاق، الهبات، الصدقات، الأحباس، الوقف، الشفعة، القسمة، الوصية) [١].

١٧ـ النصرة لمذهب إمام دار الهجرة: وهو من أعظم مؤلفاته، كان في مائة جزء بخطه، وقع الكتاب بيد بعض قضاة الشافعية فألقاه في النيل قبل أن يكتب له الانتشار[٢].

١٨ـ النظائر في الفقه[٣].

١٩ـ الواضحة في تفسير الفاتحة: وهذا الكتاب الوحيد الذي خرج عن الفقه والأصول.

٢٠ـ أوائل الأدلة في مسألة الخلاف بين فقهاء الملة: وهو في الفقه المقارن[٤].

٢١ـ تقييد على الأحكام الخمسة: ضمن مجموع من ص ٢٤٦ ـ ٣٤٨ في خزانة تطوان برقم ٨٢٦ [٥].

٢٢ـ شرح المدونة ولم يتم [٦].

٢٣ـ شرح رسالة ابن أبي زيد[٧].

٢٤ـ شرح فصول الأحكام وبيان ما مضي به العمل عند الفقهاء والحكام: وهو في خزانة القرويين تحت رقم ١ / ٣٨٢، ويوجد نسخة منه أيضاً بمكتبة الملك عبد العزيز بجدة

---

(١) الديباج المذهب ٢ / ٢٧٨، والإتحاف ١ / ١٢٥.

(٢) الديباج المذهب ٢ / ٢٧.

(٣) فهرس خزانة القرويين ١ / ٣٧٦، ومقدمة المعونة ١ / ٤٣.

(٤) ترتيب المدارك ٧ / ٢٢٢، وشجرة النور الزكية ص ٤١.

(٥) مقدمة المعونة ١ / ٤٧.

(٦) ترتيب المدارك ٧ / / ٢٢٢، والديباج المذهب ٢ / ٢٨.

(٧) ترتيب المدارك ٧ / ٢٢٢، وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٢٩.

تحت رقم ١١٠ فقه مالكي[١].

٢٥ ـ عيون المسائل في الفقه: وقد ذكره ابن فرحون ونقل عنه في كتابه درة الغواص في محاضرة الخواص[٢].

٢٦ ـ غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة[٣]: ويوجد نسخة من هذا الكتاب مخطوطة في دار الكتب الوطنية بمدريد في أسبانيا تحت رقم ٦٠[٤].

٢٧ ـ وله كتاب في العقيدة، فقد ذكره السكوني في كتابه عيون المناظرات حيث قال: وقال القاضي عبد الوهاب في عقيدته: إن مالكاً رحمه الله صنف عقيدة وأعطاها لابن وهب فكانت عنده[٥].

قال الدكتور حميش عبد الحق: ولعله يكون مقدمة عقدية لكتاب من كتبه على طريقة ابن أبي زيد القيرواني في كتابه الرسالة[٦].

ومعظم هذه المؤلفات ما بين مخطوط ومفقود، حيث لم ير النور منها إلا ثلاثة كتب هي:

١ ـ الإشراف: وقد خرج أحاديثه الدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر صالح في كتاب الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف في أربعة مجلدات، ونشرته دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ـ دبي.

٢ ـ التلقين: وقد حققه د. محمد ثالث سعيد، ونال به درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة أم القرى.

٣ ـ المعونة: حققه د. حميش عبد الحق، ونال به درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة أم القرى.

---

(١) مقدمة المعونة ١/ ٤٤.

(٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٢، والديباج المذهب ٢/ ٢٨.

(٣) الأعلام ٤/ ١٨٤.

(٤) بروكلمان في الملحق ١/ ٦٦٠.

(٥) عيون المناظرات للكوني ص ٢٠٤.

(٦) مقدمة المعونة ١/ ٤٧.

وجزى الله الإخوة في دار البحوث والدراسات الإسلامية خيراً على إقامة هذا المؤتمر فلعله يكون مفتاح خير لإخراج كتب هذا العلم إلى حيز الوجود ليستفاد منها .. وإني لأسجل كلمة الشكر لهم عملاً بقوله ﷺ: «من لا يشكر الناس لم يشكر الله».

*** حياته العملية:**

اشتغل القاضي عبد الوهاب بأعمال عظيمة ذات نفع متعد وهي:

١ ـ القضاء:

وقد اشتهر به وظلت ملازمة له، فقد ولي قضاء الدينور وبادرايا وباكسايا، من أعمال العراق، وولي قضاء أسعرد، وولي قضاء المالكية بمصر آخر عمره، وبها مات قاضياً، ولا شك أن هذه الوظيفة ساهمت وأثرت على الناحية العلمية، وقد كان تأليفه لكتاب شرح فصول الأحكام أحد ثمار ذلك[١].

٢ ـ التعليم:

من خلال الاطلاع على تلاميذ القاضي نجد أن منهم من كان بغدادياً، ومنهم من قدم لطلب العلم من الشام أو الأندلس، وقد جرت العادة بقدوم طلاب العلم إلى البلدان والتتلمذ على مشاهير علماء البلاد فحيثما وجد الطالب ضالته أخذها .. وقد ذكروا في ترجمة القاضي عبد الوهاب: أن عدداً من طلاب العلم وفدوا إليه من جهات بعيدة وأنه كان يأويهم في داره، وأن بعضهم كانت تعوزه النفقة فينفق هو عليه حتى بلغ حد الإملاق، مما اضطره للخروج من بغداد والارتحال منها.

قال القاضي عياض: وجدت فيما يذكر من أخباره والله أعلم بصحته أنه لما خرج من بغداد إلى مصر وتبعه الفقهاء والأشراف من أهلها قالوا له: والله لقد يعز علينا فراقك، فقال

(١) ترتيب المدارك ٧ / ٢٢٠ وتاريخ بغداد ١١ / ٣١، والبداية والنهاية ١٢ / ٣٣.

الدينور: مدينة من أعمال الجبل، قرب ميسين وبين الدينور وهمذان نيف وعشرون فرسخاً وأهلها أجود طبعاً وبها الثمار والزروع الكثيرة. معجم البلدان ٢ / ٥٤٥.

بادرايا: ياء بين الفين: طوج بالنهروان، وهي بلدة بقرب باكسايا بين البندنيجين ونواحي واسط، يقال أنها أول قرية جمع منها الحطب لنار إبراهيم. معجم البلدان ١ / ٣١٦.

باكسايا: بضم الكاف وبين الألفين ياء: بلدة قرب البندنيجين وبادرايا بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي في أقصى النهروان. معجم البلدان ١ / ٣٢٧.

لهم: والله لو وجدت في بلدكم كسرتين من ذرة ما خرجت منها، ولقد ترك أبي جملة دنانير أنفقتها كلها على صعاليك من كان ينهض بالطلب عندي[١].

٣ ـ التأليف:

وهذا يظهر من الاطلاع على مؤلفاته ..

٤ ـ تربية المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته:

ويظهر هذا في توديع أهل بغداد له وتأسيهم على فراقه، وكذا اهتمام المغاربة بمصر بأمره وإكرامه وتهيئة الجو له.

وهذا دليل على أن وجوده بين الناس كان له أثر، وأن وقته كان مملوءاً بما هو نافع ومفيد، وقد جعل الله في أوقات أولئك الأئمة بركة وخيراً فاستفادوا وأفادوا .

وقد كان شجاعاً قوياً في الحق، فقد ذكروا له أن حاكم مصر يقلل من مكانة المذهب المالكي، ولا يشجع عليه، فكتب إليه: «حصن الله المؤمنين من الشيطان بجنن الطاعة، ودثرهم من قر وسواسه بسرابيل القناعة، ووهبهم من نعمه مدداً ومن توفيقه رشداً، وصيرهم إلى منهج الإسلام وسبيله الأقوم، وجعلهم من الآمنين فيما هم عليه موقوفون، وزينهم بالتثبت فيما هم عنه مسئولون، وما ربك بظلام للعبيد .

كتابي إليك من الجب بإزاء مصرك وفناء برك، بعد أن كان بغداد لي الوطن والألفة والسكن، ولما كنت على مذهب صحيح ومتجر ربيح، كثرت علي الخوارج وشق علي الماء ارتقاء المناهج ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ (الحج / ٤٠)، فأتيت مكة حرسها الله لكي أقضي فرض الحج من عج وثج، أسأل الله تعالى القبول، وكيف وإنما يتقبل الله من المتقين، وقد كنت عندي ذا سنة ودين محباً في الله تعالى، وفي النبيين وفي محمد ﷺ والمهديين ،فورد الناطقون وأتى المخبرون بخبر ما أنت عليه، فذكروا أنك مدحض لمذهب مالك موعد لصاحبه بأليم المهالك، هيهات هيهات .. ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ* ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ (الزُّمَر / ٣٠ ـ ٣١) .. فأبيت القبول على أمر لم

(١) ترتيب المدارك ٧ / ٢٢٠.

يصح بيانه لكثرة الكذب في الدنيا، وإذا لا يحل لمسلم أن يموت طوعاً، فأردت الكشف عن ذلك بكتاب منك، والسلام على من اتبع الهدى».

فأجاب المستنصر بالله:

حرس الله مهجتك، وطوّل مدتك، وقدم أمير المؤمنين إلى المنية قبلك، وخصه بها دونك. ورد كتابك المكرم، وأتى خطابك المفطر، يفصح البكم وينزل العصم، هبت عليه رياح البلاغة فنمقته، ووكفت عليه سحائب البراعة فرققته، فياله من خط بهي ولفظ شهي، تذكر فيه حسن ظنونك بنا، وتثبت مآثرنا، فلما أن عرست بإزائها ورد من فسخ عليك، فخذ بظاهر ما كان عندك ورد، ودع لربك علم ذات الصدور، والسلام[١]».

* مظاهر التأثر بمعالمه الأصولية والفقهية عند المتأخرين:

لقد كان علم الفقه والأصول هما أبرز العلوم التي حصلها القاضي وارتبطت شهرته بهما مع تحصيله لعلوم أخرى كما سبق.

ونظراً للدور البارز الذي قام به القاضي في إثراء قواعد المذهب المالكي فقد تأثر المتأخرون بفقهه المذهبي والمقارن، وكذا بكتبه الأصولية، حيث نقلوا آراءه واستشهدوا بها في كتبهم ومسائل ذلك كثيرة لا تحصى.

أبرز تلك الأمثلة:

- نقل القرافي من كتاب القاضي البروق في مسائل الفقه ولعله الفروق في مسائل الفقه، كما ذكر ذلك ابن فرحون في الديباج المذهب.

وهو أول كتاب مالكي مؤلف في فن الفروق الفقهية حيث لا يعلم من ألف في هذا الفن قبل القاضي عبد الوهاب[٢].

- ونقل القرافي أيضاً في كتابه الذخيرة كثيراً من كتاب الأدلة في مسائل الخلاف للقاضي[٣].

(١) الذخيرة ٤ /٢٦٨.

(٢) الديباج المذهب ٢ /٢٨.

(٣) الذخيرة ١ /٢١.

- ونقل ابن فرحون في كتابه درة الغواص في محاضرة الخواص عن كتاب عيون المسائل للقاضي عبد الوهاب(١).

- كما نقل الباجي ت (٤٧٤ هـ) وابن رشد ت (٥٢٠ هـ)، والقرطبي ت (٦٧١ هـ) والقرافي ت (٦٨٤ هـ) وابن فرحون ت (٧٩٩ هـ) وابن حجر ت (٨٥٢ هـ) والسيوطي ت (٩١١ هـ) عن القاضي عبد الوهاب، بل لقد عده السيوطي من مجتهدي المذهب المالكي.

وأما في أصول الفقه: فقد سجل عصر القاضي عبد الوهاب تقدم علم الأصول وتفوقه، إذ تهيأ له من الأعلام المتخصصين العدد الكثير، وقد كان القاضي عبد الوهاب حلقة الوصل بين كبار علماء الأصول كالباقلاني وابن القصار، اللذين تتلمذ عليهما، وبين العلماء اللاحقين كالشيرازي والباجي والقرافي والزركشي والسيوطي.

وقد نقل كثير منهم عن القاضي أصوله، وعده الباجي من المحققين في علم الأصول(٢).

فقد نقل القرافي والزركشي في كتابيهما شرح تنقيح الفصول والبحر المحيط عن كتاب الملخص في الأصول للقاضي عبد الوهاب.

واعتمد الزركشي في كتابه البحر المحيط على كتاب القاضي الأجوبة الفاخرة في أصول الفقه(٣).

ونقل السيوطي عن كتاب المقدمات في أصول الفقه للقاضي في كتابه الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض.

ونقل الإمام ابن تيمية رحمه الله في كتابه منهاج السنة النبوية عن القاضي عبد الوهاب في كتابه الرد على المزني.

*** رحلته إلى مصر:**

أثبت المترجمون له أنه خرج في آخر عمره إلى مصر، واجتاز بمعرة النعمان، ولقي أبا العلاء المعري فأضافه وقال فيه أبياتاً، وقد ذكر الكثير منهم رحلته دون ذكر أسباب، وذكر بعضهم أن ذهابه كان لإفلاس لحقه.

---

(١) درة الغواص في محاضرة الخواص ص ١٥٧.

(٢) مقدمة المعونة ١ /٣٦.

(٣) البحر المحيط ١ /٨.

وقد كان له دور عظيم في مصر .

ـ قال ابن بسام: « ثم توجه إلى مصر فحمل لواءها، وملأ أرضها وسماءها، واستتبع سادتها وكبراءها، وتناهت إليه الغرائب وانثالت في يديه الرغائب »[١] .

ـ وذكر ابن كثير أنه لما وصل إلى مصر أكرمه المغاربة وأعطوه ذهباً كثيراً، فتمول جداً فأنشأ يقول متشوقاً إلى بغداد:

سلام على بغداد في كل موقف وحق لها مني السلام مضاعف

فوالله ما فارقتها عن ملالة وإني بشطي جانبيها لعارف

ولكنها ضاقت علي بأسرها ولم تكن الأرزاق فيها تساعف

فكانت كخل كنت أهوى دنوه وأخلاقه تنأى به وتخالف[٢]

وقد ذكرنا أن بعضهم ذكر أنه أنشد هذه الأبيات عند خروجه، وذكر بعضهم أن سبب خروجه من بغداد أنه تكلم عن الشافعي رحمه الله بكلام وخاف عاقبته.

وقد بقي بدمشق ثمانية أشهر، فقد روى ابن عساكر عن أحمد بن منصور السناني تلميذ القاضي عبد الوهاب أنه قال: قدم الشيخ أبو محمد عبد الوهاب بن نصر الفقيه المالكي رضي الله عنه ـ يعني دمشق ـ في شوال سنة تسع عشرة وأربعمائة، وخرج في جمادى الأولى من سنة عشرين وأربعمائة[٣] .

وذكرت بعض التراجم أنه كان ينوي الذهاب إلى المغرب والأندلس، وأن أهل القيروان والأندلس راسلوه يطلبون منه الذهاب إليهم ولكنه ثناه عن ذلك بعض الناس[٤] .

*** وفاته:**

ذكرنا أن القاضي عبد الوهاب رحل إلى مصر وأن حاله تغيرت، فأقبلت عليه الدنيا وأصبح موسراً، وأن وجهاء مصر أكرموه وخصوصاً المغاربة، وولي قضاء المالكية بمصر، ولكنه

(١) الذخيرة ٢/٥١٦ .

(٢) البداية والنهاية ١٢/٢٩ .

(٣) تاريخ دمشق ٣٧/٢٣٩ .

(٤) الإتحاف ١/١٣٥ .

لم يلبث أن وافاه الأجل في شهر شعبان سنة ٤٢٢ هـ، على القول الأصح، لنقل أقرب الناس إليه له. وروي عنه أنه قال عند موته: «لا إله إلا الله لما عشنا متنا»[١].

رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته
ووفق طلاب العلم لتحقيق تراثه ونشره لينتفع الناس به

(١) الديباج المذهب ٢/٢٨، وسير أعلام النبلاء ١/٣٤١، والبداية والنهاية ١٢/

فهرس

المراجع

- التاريخ الإسلامي: لمحمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت.

- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: د. حسن إبراهيم حسن، طبعة مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- تاريخ الخلفاء: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ).

- العبر في خبر من غبر: لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي (٧٤٨ هـ-١٣٤٧م) حققه وضبطه على مخطوطتين: أبو هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيرت، لبنان.

- العالم الإسلامي في العصر العباسي: د. حسن أحمد محمود و د. أحمد إبراهيم الشريف.

- الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف: خرجها ودرسها د. بدوي عبد الصمد الطاهر صالح، طبعة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

- المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس: تأليف القاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق ودراسة: حميش عبد الحق، نشر مكتبة نزار ومصطفى الباز، مكة المكرمة.

- الفكر السامي: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

- سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفي (٧٤٨ هـ-١٣٧٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان (٦٠٨ هـ-٦٨١ هـ)، حققه: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون المالكي، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: القاضي عياض بن موسى ابن عياض السبتي (٥٤٤ هـ)، بتحقيق مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- تاريخ بغداد: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفي سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- الكامل في التاريخ: عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني المعروف بابن الأثير (٥٥٥ هـ- ٦٣٠ هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

- تاريخ مدينة دمشق: للإمام العالم الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله ابن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر ٤٩٩ هـ- ٥٧١ هـ، تحقيق: محب الدين العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي ٨١٣ - ٨٧٤ هـ، قدم له، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني المتوفي سنة ٥٤٢ هـ، تحقيق سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- معجم البلدان: للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- البداية والنهاية: أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفي سنة ٧٧٤ هـ، مكتبة المعارف، بيروت.

- درة الغواص في محاضرة الخواص: برهان الدين إبراهيم ابن فرحون ٧٩٩ هـ، تحقيق محمد أبو الأجفان، وعثمان بطيخ، مكتبة العتيقة، تونس.

الجوانب العلمية في شخصية
القاضي عبد الوهاب وصور التأليف عنده

إعداد

د. مصطفى فوضيل*

* باحث بمعهد الدراسات المصطلحية بفاس، ولد بفاس عام (١٩٦٢م)، حصل على الماجستير من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس عام (١٩٩٢م) وكان عنوان رسالته: «الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب القيسي - دراسة وتحقيق»، وحصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها عام (٢٠٠٢م) وكان عنوان بحثه: «مفهوم العلم في القرآن الكريم - دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي». له العديد من البحوث والدراسات.

محاور البحث

أولاً : مقدمة في كون القاضي عبد الوهاب شخصية فذة :

o المظاهر والعوامل

١-زمان القاضي عبد الوهاب .

٢- أسرة القاضي عبد الوهاب .

٣- شيوخ القاضي عبد الوهاب .

- الشيوخ الثلاثة .

- الشيخ الباقلاني .

- شيوخ آخرون .

ثانياً : الجوانب العلمية في شخصية القاضي عبد الوهاب .

١- الجانب الأدبي .

٢- الجانب اللغوي .

٣- الجانب الفقهي .

٤- الجانب الأصولي .

ثالثاً : صور التأليف عند القاضي عبد الوهاب .

أ - تعداد تآليف القاضي .

١- تآليفه الأصولية .

٢- تآليفه الفقهية .

ب - أنواع التأليف عند القاضي عبد الوهاب .

١- الاستقلال بالتأليف .

٢- الشرح .

٣- الاختصار .

رابعاً : اقتراحات .

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله صحبه.

أولاً: مقدمة في كون القاضي عبد الوهاب شخصية فذة:

○ المظاهر والعوامل:

القاضي عبد الوهاب شخصية فذة متميزة! فهو حاضر في عالم الفقه، متصدر فيه بآرائه القوية واجتهاداته المتفردة. وليس ذلك على مستوى المذهب المالكي فحسب؛ بل هو ظاهر فوق ذلك على مستوى الفقه المقارن والخلاف العالي؛ هذا البحر الذي لا يقوى على الخوض فيه إلا من زاده الله بسطة في العلم والفهم.

وربما يستدل على هذه القوة، بتلك القصة التي تحكيها كتب التراجم، من أن القاضي عبد الوهاب ألف كتابا بعنوان: «النصرة لمذهب إمام دار الهجرة»، وأنه وقع بخطه بيد بعض قضاة الشافعية فألقاه في النيل(١). ويستفاد من هذه القصة -إن صحت- أن هذا القاضي الشافعي قد اهتزت أركانه، لما رأى من قوة الاحتجاج والانتصار، في كلام القاضي عبدالوهاب، فبادر إلى التخلص من نسخته الأصلية، قبل أن تتداولها الأيدي والأقلام، وتتسرب إلى القلوب والأفهام، فتزاحم فيها المذهب الشافعي، الذي كان حينئذ قويا، بمصر؛ وذلك كما يقول ابن خلدون لأن مقلدة الشافعي بمصر أكثر مما في سواها(٢).

---

(١) انظر شجرة النور ص ١٠٤: «وقد حكى الوادي آشي حسبما رأيته بخطه أن القاضي عبد الوهاب ابن نصر البغدادي المالكي، ألف كتابا لنصرة مذهب مالك على غيره من المذاهب، في مائة جزء وسماه، النصرة لمذهب إمام دار الهجرة، فوقع الكتاب بخطه بيد بعض قضاة الشافعية بمصر، فغرقه في النيل، فقضى الله تعالى أن السلطان فرج نفح بن برقوق سافر إلى الشام ومعه القضاة الأربعة، وغيرهم من الأعيان، لدفع تيمورلنك عن البلاد، فلم يستطع شيئا وهزم إلى مصر وتفرقت العساكر، وأخذ القضاة والعلماء أسارى، ومن جملتهم ذلك القاضي، فبقي في أسر تيمورلنك إلى أن ارتحل عن الشام، فاخذ معه أسيرا إلى أن وصل إلى الفرات فغرق فيه - أعني القاضي - فرأى بعض الناس أن ذلك بسبب تغريقه الكتاب المذكور، والجزاء من جنس العمل، والله تعالى أعلم». نفح الطيب ٢/ ٩٩٤- ٩٩٥.

(٢) المقدمة ص ٤٤٨. وانظر: أضواء على المذاهب الفقهية، للدكتور عمر سليمان الأشقر، بحث منشور بمجلة الحكمة العدد السادس، صفر ١٤١٦هـ ص: ١١٨.

وقد يستفاد من القصة أيضا أن كتاب النصرة هو من أواخر ما كتبه القاضي عبدالوهاب، وأنه ربما يكون كتَبَه بعد مجيئه إلى مصر. علماً أنه ألف كتاباً آخر بعنوان: «الرد على المزني»، وهو إسماعيل بن يحيى المزني أشهر تلامذة الشافعي بمصر، وأمهر أصحابه؛ لأنه لازمه حين حضوره إلى مصر إلى أن توفي، والشافعية يعدونه مجتهداً مطلقاً، حيث إنه خالف إمامه في بعض آرائه، وألف في المذهب كتباً كانت سبباً في نشر المذهب وحفظه، منها مختصره المطبوع على هامش كتاب الأم[1].

وهذا يدل على أن القاضي عبد الوهاب لم يكتف بالاحتجاج لمذهب مالك فحسب، بل تعداه إلى نقد أدلة المخالفين، بل وصل ذلك إلى التفنيد والنقض.

ومن مظاهر قوة شخصية القاضي عبد الوهاب أنه بخروجه من بغداد ضعف المذهب المالكي جملة بالعراق. وذلك بعد أن عرف ازدهارا كبيراً وانتشاراً واسعاً على يد كبار المالكية، بداية من عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري ومرورا بأحمد بن المعذل والقاضي إسماعيل، وانتهاء بأبي بكر الأبهري وأبي الحسن ابن القصار، شيخ القاضي عبدالوهاب.

وقد كان القاضي عبد الوهاب واعياً بمكانته العلمية في بغداد وحاجتها إليه، وأنه كان ينافح عن آخر قلعة للمذهب المالكي بالعراق. غير أنه اضطر في آخر المطاف إلى الخروج منها، بعد أن ضاقت به أرضها، وبعد أن تنامت قوة المذهب الشافعي. حتى ذهب بعض المؤرخين إلى أن خروجه من بغداد كان بسبب كلام قاله في الإمام الشافعي، فخاف على نفسه من أصحابه.

والذي عليه أكثر المصادر أنه خرج من بغداد بسبب ضيق العيش الذي بلغ حداً لا يطاق! وقد صور ذلك بنفسه يوم مغادرته للعراق مخاطباً جمعاً كبيراً ممن شيعه من أكابرها وأصحاب محابرها فقال: والله يا أهل بغداد لو وجدت بين ظهرانيكم رغيفين كل غداة وعشية ما عدلت ببلد بلوغ أمنية. ثم أنشد قائلاً:

---

(١) المصدر السابق ص ١١٩.

سَــلامُ اللّهِ على بغداَد في كل موطـن وحـــــق لها مني ســــلام مضاعف
فوالله ما فـارقتــها عن قلىً لهــــا وإني بشـــطي جانبـيها لعــــارف
ولكنهــا ضــاقت علي بأســـــرها ولم تكـن الأرزاق فـيها تســـاعف
وكانت كخِـلٍّ كنتُ أهــوى دُنُــوَّهُ وأخلاقُــه تنــأى بــه وتخالــــف(١)

ولنا أن نتساءل عن ضيق العيش هذا الذي عانى منه القاضي عبد الوهاب.. أليس من المحتمل أن يكون هو أيضاً ناتجاً عن تضييق مقصود، واقع عليه بسبب مواقفه وآرائه وانتقاداته القوية لآراء المخالفين. حقاً لقد كان المذهب المالكي في المرحلة التي عاشها القاضي عبدالوهاب يستعد للرحيل من العراق !!.

ومما يؤكد قوة شخصية القاضي عبد الوهاب، أنه ما إن حل بمصر حتى ارتفع شأنه بها، فتولى منصب القضاء. وقد قال صاحب الوفيات مصوراً أثر حلول القاضي بمصر: «فحمل لواءها وملأ أرضها وسماءها، واستتبع سادتها وكبراءها، وتناهت إليه الغرائب، وانثالت في يديه الرغائب»(٢).

وقد حصل هذا للقاضي عبد الوهاب بعد دخوله إلى مصر وهو متقدم في العمر؛ مما يشير إلى أن ضيق عيشه ببغداد، كان تعبيراً عن تحول مذهبي في كافة البيئة العراقية.

والسؤال الوارد هنا هو: ما السر في قوة الشخصية العلمية للقاضي عبد الوهاب، وكيف تبوأ هذه المكانة العالية في الفقه والأصول ليس على مستوى المذهب المالكي فحسب، بل على مستوى الفقه الإسلامي وأصوله بمختلف المذاهب والمدارس؟.

وربما يساعد في الجواب عن السؤال، النبشُ في مكونات هذه الشخصية العلمية، وتاريخها وتفاعلها فيما بينها، حتى أثمرت ما هو معروف من تآليفه النفيسة وآرائه المتينة.

والواقع أن كتب التراجم والتاريخ، لا تسعفنا بمادة وافرة عن شخصية القاضي عبدالوهاب. فأغلبها ركز على قصة خروجه من بغداد إلى مصر، وقد يزيد بعضها على ذلك

(١) شذرات الذهب ٢/ ٢٢٤، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٢٠. وفي معجم البلدان ١/ ٤٦٢: «خرج البغداديون يودعونه وجعلوا يتوجعون لفراقه، فقال: والله لو وجدت عندكم في كل يوم مداً من الباقلاء ما فارقتكم».

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٠. قال ابن خلكان: «وزعموا أنه قال وهو يتقلب ونفسه تتصعد وتتصوب لا إله إلا الله إذا عشنا متنا». وانظر البداية والنهاية ١٢/ ٣٢، وشذرات الذهب ٢/ ٢٢٤.

بذكر بعض شيوخه وتلاميذه، وبعض تآليفه وجملة من أشعاره وأقواله، وبعض الشهادات في الثناء عليه.

وسنحاول استثمار ما وصلنا إليه من ذلك، في استجماع صورة تقربنا إلى شخصية هذا الفقيه المبدع.

١- زمان القاضي عبد الوهاب:

جمع عُمْر القاضي عبد الوهاب بين قسط وافر من النصف الثاني للقرن الرابع، وقسط وافر أيضاً من النصف الأول من القرن الخامس. إذ كانت ولادته ببغداد يوم الخميس سابع شوال، سنة اثنتين وستين وثلاثمئة (٣٦٢هـ). وكانت وفاته بمصر، سنة اثنتين وعشرين وأربعمئة (٤٢٢هـ).

وهذا يعني أنه عاش في مرحلة مهمة من تاريخ الفقه. وهي المرحلة التي تمثل بداية القسم الرابع والأخير من أطوار الفقه الأربعة، كما قسمها صاحب الفكر السامي؛ على أن الأطوار الباقية هي طور الطفولية، من أول بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن توفي. وطور الشباب من زمن الخلفاء الراشدين إلى آخر القرن الثاني، وطور الكهولة إلى آخر القرن الرابع(١).

وقد سمى الحجوي الطور الرابع بطور الشيخوخة والهرم، يقول: «هذا الطور مبدؤه من أول القرن الخامس إلى وقتنا هذا الذي هو القرن الرابع عشر، وذلك أنه وصل إلى منتهى قوته في القرون الأربعة السابقة، وتم نضجه، فزاد بعد حتى احترق، وذهبت عينه، ولم يبق إلا مرقه في القرن الخامس وما بعده، إلى أن صار الآن أثراً بعد عين. وذلك لأسباب منها: قصور الهمم عن الاجتهاد، إلى الاقتصار على الترجيح في الأقوال المذهبية والاختيار منها، ولله در سعيد بن الحداد الفقيه القيرواني إذ يقول: إن الذي أدخل كثيراً من الناس في التقليد نقص العقول، ودناءة الهمم، وكانت وفاة هذا السيد الجليل سنة ٣٣٠هـ.. ثم قصروا عن ذلك في هذه الأزمان، واقتصروا على النقل عمن تقدم فقط، وانصرفت همتهم لشرح كتب المتقدمين

(١) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي ١ / ٦٠.

وتفهمها، ثم اختصارها، وفكرة الاختصار ثم التباري فيه مع جمع الفروع الكثيرة في اللفظ القليل هو الذي أوجب الهرم، وأفسد الفقه، بل العلوم كلها.. إذ صاروا قراء كتب لا محصلي علوم، ثم في الأخير قصروا عن الشرح، واقتصروا على التحشية والقشور، ومن اشتغل بالحواشي ما حوى شيء»(١).

والحق أن ما ذكره الحجوي له بوادر في تراث القاضي عبد الوهاب كما سيأتي، حيث إن الشرح والاختصار صورتان بارزتان من صور التأليف عنده.

والقصد هنا هو التنبيه على أن حياة القاضي عبد الوهاب قد صادفت قمة النضج في الفقه الإسلامي. ومن هنا ندرك قيمة مقولة ابن الأثير في كتابه جامع الأصول عند شرحه لحديث«إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها»: أن القاضي عبد الوهاب من الذين تم بهم تجديد الدين على رأس المائة الرابعة(٢).

٢- أسرة القاضي عبد الوهاب:

لا تذكر المصادر كثير شيء عن هذه الأسرة سوى أن أباه علي بن نصر (ت٣٩١هـ) كان من أعيان الشهود ببغداد(٣). وأن أخاه أبا الحسن محمد بن علي (ت٤٣٧هـ) كان أديباً فاضلاً. وقد اشتهر أخوه هذا بكتاب المفاوضة(٤)، وهو كما وصفه ابن خلكان من الكتب الممتعة في ثلاثين كراسة، وكان صنفه للملك العزيز جلال الدولة أبي منصور بن أبي طاهر؛ الذي كان يحب الأدب وأهله كما يذكر صاحب بغية الطلب(٥)، فجمع له فيه أبو الحسن ما شاهده(٦).

وهو كتاب معتمد عند الأدباء حيث نقل عنه ياقوت الحموي في معجم البلدان(٧)،

(١) المصدر السابق ٣/ ١٨٩. وانظر تاريخ التشريع الإسلامي ص ٢٧٨- ٢٧٩.
(٢) انظر المعيار للونشريسي ١٠/ ٩.
(٣) شذرات الذهب٢/ ٢٢٥. ووفيات الأعيان ٣/ ٢٢٢.
(٤) انظر وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٢ وكشف الظنون٢/ ١٧٥٨ والديباج المذهب ص ١٦٠.
(٥) بغية الطلب في تاريخ حلب ٧/ ٣١٥٩.
(٦)شذرات الذهب٢/ ٢٢٥.
(٧) معجم البلدان ١/ ١٣٧، و٣/ ٣٩٩.

ولقبه بالكاتب. ونقل عنه أيضاً صاحب تكملة تاريخ الطبري[١]. وصاحب كتاب بغية الطلب في تاريخ حلب[٢].

قال ابن خلكان: «قال أبو غالب محمد بن أحمد بن سهل دخلت على أبي الحسن محمد بن علي بن نصر البغدادي، صاحب الرسائل وصاحب كتاب المفاوضة.. وكان في مرض موته بواسط فقعدت عنده قليلاً ثم قمت لأنه كان به قيام فأنشدني بيت أبي نصر عبدالعزيز وهو:

متّــع لحاظك من خِـلٍ تــودعه   فمـــا إخـالك بعـد اليوم بالوادي

ثم قال لي أبو الحسن المذكور، عدت أبا نصر بن نباتة في اليوم الذي توفي فيه، فأنشدني هذا البيت وودعته وانصرفت، فأخبرت في طريقي أنه توفي. قال الشيخ أبو غالب: وفي تلك الليلة توفي أبو الحسن المذكور[٣].

وهذه الحال من والد القاضي وأخيه، تدل على أن الأسرة كانت تحظى بالتقدير من الخاصة والعامة على حدّ سواء، لما كانت تتمتع به من العلم والأدب والخلق القويم.

٣- شيوخ القاضي عبد الوهاب:

يميز القاضي عبد الوهاب بين صنفين من الشيوخ ممن كان لهم الأثر البالغ في تكوين شخصيته العلمية.

الصنف الأول: ويضم الفقهاء الذين تلقى عنهم فقه المذهب، وعلم الخلافيات. ومن هؤلاء أبو بكر الأبهري، وأبو القاسم بن الجلاب، وأبو الحسن بن القصار.

والصنف الثاني: ويخصصه في القاضي أبي بكر الباقلاني، الذي حرَّكَ فيه ملكة النظر، وفَجَّر فيه ينبوع الإبداع، ومرَّنه على قَدْحِ الفكر في الاحتجاج والانتصار.

فقد قيل للقاضي عبد الوهاب: مع من تفقهت؟ قال: « صحبت الأبهري، وتفقهت

---

(١) تكملة تاريخ الطبري ص ١٨٢.

(٢) بغيـة الطلب في تاريخ حلب ٣/ ١٠٨٦، و٦/ ٢٥٢٩، و٦/ ٢٥٥٤، و٧/ ٣٢٥٩، ٩/ ٤٢٠٦، و١٠/ ٤٤٠٣، و١٠/ ٤٤٣٣، و١٠/ ٤٤٣٤، و١٠/ ٤٥٨٥ و١٠/ ٤٥٨٧.

(٣) وفيات الأعيان ٣/١٩٢.

مع أبي الحسن بن القصار وأبي القاسم بن الجلاب »، ثم قال القاضي :« والذي فتح أفواهنا وجعلنا نتكلم القاضي أبو بكر بن الطيب ! »(١).

ـ الشيوخ الثلاثة :

١- الأبهري، أبو بكر محمد بن صالح التميمي (ت٣٧٥هـ)، شيخ المالكية بالعراق بلا مدافعة، كان عالماً بالقراءات وبالحديث، وحدث عنه خلق كثير، منهم البرقاني وإبراهيم ابن مخلد وابنه إسحق بن إبراهيم، والقاضي أبو القاسم التنوخي وغيرهم، وأبو الحسن الدارقطني، والباقلاني القاضي، وابن فارس المقري، وأبو محمد بن نصر القاضي. ومن أهل الأندلس أبو عبيد الجبيري والأصيلي وأبو القاسم الوهراني(٢)، وتخرج على يديه تلامذة نجباء؛ منهم أبو عبد الله بن خويزمنداد، وأبو القاسم بن الجلاب، وأبو الحسن بن القصار. وتنص كتب التراجم أن لكل من هؤلاء الثلاثة كتاباً كبيراً في مسائل الخلاف! وفي هذا دلالة على امتداد تأثير الأبهري في أصحابه وتلامذته، باستئنافهم البحث في مسائل الخلاف، وتقوية المذهب وتأصيله وإظهاره.

وهذا التأثير سيمتد إلى من بعدهم من فقهاء المالكية وخصوصاً القاضي عبد الوهاب، الذي سيستلهم من شيخ شيوخه الأبهري طريقته في عرض المسائل، والمنافحة عن المذهب، بل حتى في تسميته لبعض مؤلفاته؛ إذ من المعروف أن لكل من الأبهري والقاضي عبد الوهاب كتابا بعنوان: الرد على المزني! هكذا بالتمام والكمال!. وهذا يدل على صدق من قال إنه بموت شيوخ القاضي عبد الوهاب وبخروجه هو من بغداد ضعف المذهب المالكي بالعراق إلى حد كبير.

٢- ابن الجلاب، عبيد الله بن الحسن أبو القاسم (ت ٣٧٨هـ)، تفقه بالأبهري وغيره وكان أحفظ أصحابه وأنبلهم. وله كتاب في مسائل الخلاف، وكتاب التفريع في المذهب مشهور. وتفقه به القاضي عبد الوهاب وغيره من الأئمة(٣).

---

(١) الديباج المذهب ص ١٥٩.
(٢) الديباج المذهب ص ٢٥٥.
(٣) الديباج المذهب ص ١٤٦.

٣- ابن القصار، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (ت ٣٩٧هـ). قال الشيرازي عن ابن القصار: «له كتاب في مسائل الخلاف كبير لا أعرف لهم -أي للمالكية- كتاباً في الخلاف أحسن منه»[١]. وسيأتي كلام عنه.

-الشيخ الباقلاني:

-الباقلاني، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ)، البصري المتكلم المشهور، أشد الشيوخ تأثيراً في القاضي عبد الوهاب، وذلك لما تميز به رحمه الله تعالى من فصاحة اللسان، وجودة الحفظ، وتوقد الذهن، وقوة الذكاء، وحسن السيرة. فكان بدهياً أن يحدث فيه ما شهد هو به بقوله: «والذي فتح أفواهنا وجعلنا نتكلم القاضي أبو بكر بن الطيب».

وكأني بالقاضي عبد الوهاب هنا يميز بين ضَرْبَيْن من العلم الذي تلقاه:

- **أحدهما**: حفظ مادة الفقه ومسائله وأدلته وأصوله منقولة عن علماء المذاهب وفقهاء الأمصار.

-**والثاني**: هو القدرة على الإبداع والاجتهاد وخوض غمار الخلاف. وهذا قدر زائد على مجرد التلقين.

وهو أمر كما يدل على نباهة القاضي عبد الوهاب، يدل أيضاً على قدرة تربوية تأثيرية عالية عند القاضي الباقلاني؛ ولعل مما يدل على ذلك، تعبير القاضي عبد الوهاب بضمير الجماعة، إشارة منه إلى امتداد هذا التأثير إلى كثير من أقرانه الذين تتلمذوا على شيخه. كما يدل قول القاضي عبد الوهاب، وتشهد عليه سيرة القاضي الباقلاني، أنه كان يميز بين تلامذته، وينزل كل واحد منهم منزلته. ومن ثم فإن القاضي الباقلاني كان واعياً جداً بنباهة تلميذه القاضي عبد الوهاب. فقد ذُكر أن الباقلاني كان يعجبه حفظُ موسى أبي عمران بن

---

(١) طبقات الفقهاء ص ١٧٠.

عيسى بن أبي حجاج الغفجومي،[١] (ت٤٣٠هـ) ويقول له :«لو اجتمعْتَ في مدرستي أنت وعبدُ الوهاب -وكان إذ ذاك بالموصل- لاجتمع عِلْمُ مالِك؛ أنت تحفظه وهو ينصره»[٢].

-شيوخ آخرون:

وقد أخذ القاضي عبد الوهاب أيضاً عن شيوخ آخرين وسمع منهم، كابن ثابت الصيدلاني، وأبي حفص بن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، وأبي طاهر المخلص (ت٣٩٣هـ) وأبي خلاد النصيبي (ت)، وأبي عبد الله العسكري (ت ٣٧٥هـ)، والقاضي أبي القاسم بن سبنك (ت٣٧٦هـ)، وأبي علي بن شاذان (ت ٤٢٥هـ)، وأبي الحسن بن الصلت المجبر (ت ٤٠٥هـ).

وأغلب هؤلاء مُحَدِّثون؛ فأخذ عنهم الحديث، إلا أنه في الرواية لم يُحَدِّث إلا بشيء يسير، وإن كان هو في نفسه ثقة، كما نص عليه الخطيب البغدادي الذي لقيه ببغداد، قال:« حدَّث بشيء يسير، كَتَبْتُ عنه، وكان ثقة، ولم نلق من المالكيين أحداً أفقه منه»[٣].

---

(١) غفجوم فخذ من زنانة، قال ابن فرحون:«غفجوم بالغين المعجمة والفاء المفتوحة والجيم المضمومة، قبيلة من البربر، أصله من فاس وبيته منها بيت مشهور معروف، يعرفون ببني حجاج.. استوطن القيروان، وحصلت له بها رياسة العلم، وتفقه بأبي الحسن القابسي، ورحل إلى قرطبة فتفقه بها عند الأصيلي، وسمع من أبي عثمان وغيره، وسمع بالعراق من أبي الفتح ابن أبي الفوارس، ودرس الأصول على القاضي أبي بكر الباقلاني. قال حاتم بن محمد: كان أبو عمران من أحفظ الناس وأعلمهم، جمع حفظ المذهب المالكي إلى حديث النبي ومعرفة معانيه، وكان يقرأ القرآن بالسبع ويجوده، مع معرفته بالرجال وجرحهم وتعديلهم، أخذ عنه الناس من اقطار الأندلس وله كتاب التعاليق على المدونة كتاب جليل لم يكمل، وغير ذلك، وخرج من عوالي حديثه نحو مائة ورقة». الديباج المذهب ص ٣٤٤- ٣٤٥ بتصرف.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ بغداد ١١/ ٣١. وانظر وفيات الأعيان ٣/ ٢١٩. ومما رواه الخطيب البغدادي عن القاضي عبدالوهاب قال:«أخبرنا أبو محمد بن نصر في سنة ثلاث عشرة وأربعمئة، أخبرنا عمر بن محمد بن إبراهيم البجلي، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، حدثنا علي بن عبد الله المدني، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا عبد الرحمن بن مهران عن عبد الرحمن بن سعد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ:«الأبعد فالأبعد إلى المسجد أعظم أجراً». تاريخ بغداد ١١/ ٣١.

ولأنه لم يشتغل بالرواية والتحديث، فقد اقتصر في جوابه -حين سئل- على شيوخه الفقهاء، وعلى أستاذه المتكلم الأصولي البارع القاضي الباقلاني.

والمسألة متعلقة بقلة الرواية والتحديث بالنسبة للقاضي عبد الوهاب، لا بعدم اهتمامه بالحديث؛ لأن تفقهه كان على يد فقهاء محدثين، كالإمام الأبهري وغيره؛ ومن يقرأ الإشراف والمعونة يجد الحديث في مكانه من بين الأدلة النقلية، التي يستدل بها القاضي ويستند إليها في آرائه وردوده.

وربما كان تخصص القاضي في الفقه وفي مسائل الخلاف، هو الذي جعله يحمل لواء المالكية ليس في العراق فحسب، بل في عدد من البلاد الإسلامية وعلى مدى تاريخ الفقه المالكي عموماً. وقد قال ابن حزم: «لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب، إلا مثل أبي الوليد الباجي لكفاهم»(١).

لقد تمكن القاضي عبد الوهاب -بسبب تركيزه وتفرغه لفقه المذاهب- من استيعاب مجمل التراث الفقهي، وإعادة صياغته مع جودة التعبير، ودقة التحرير وقوة التنظير. ومما يدل على هذا الاستيعاب والتميز في تاريخ المذهب المالكي، اختصاصه بوصف «القاضي»؛ يقول الأستاذ حمزة أبو فارس: «(القاضي أبو محمد) إذا أطلق عند أهل المذهب، فإنهم يعنون به القاضي عبد الوهاب، وقد استعمله كثيرا الباجي في المنتقى»(٢).

ثانياً: الجوانب العلمية في شخصية القاضي عبد الوهاب:

يتبين مما سبق أن أبرز جانب علمي في شخصية القاضي عبد الوهاب هو الجانب الفقهي والأصولي، وهو أمر تشهد له تآليفه، وآراؤه المشهورة التي يستشهد بها الفقهاء والأصوليون اللاحقون على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم. وقد اشتد هذا الجانب وتقوى عند القاضي عبد الوهاب بما وهب له من توقد الذهن ومتانة الاحتجاج.

---

(١) نقله المقري في نفح الطيب ٢/ ٥٣٤ نقلا عن ابن بسام.

(٢) ضمن ندوة: (الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية) ٢/ ٦٥٩. قال: «(القاضيان) إذا أطلق هذا اللفظ فإنه ينصرف إلى القاضي أبي الحسن بن القصار، وتلميذه القاضي عبد الوهاب، وذكر ذلك ابن فرحون، وابن عبدالسلام الأموي وغيرهم، بينما ذكر الزرقاني في شرحه المختصر الخليلي أنهما القاضي إسماعيل بن إسحاق والقاضي عبد الوهاب».

غير أن للقاضي -إلى جانب ذلك- جوانب أخرى تميز شخصيته العلمية، وهي جوانب ذات أهمية كبرى؛ باعتبارها من المقومات الأساسية في أي إبداع واجتهاد. فالقاضي عبد الوهاب لغوي متمرس، وله في اللغة آراء واجتهادات، وهو أيضا أديب وشاعر.

والواقع أن مقام المؤتمر وسياقه العام يجعل الفقه وأصوله في مركز الاهتمام، فلذلك لا نقف طويلا عند غيرهما من الجوانب وعلى الخصوص جانب الأدب والشعر، على أن في ما نحيل عليه من المصادر مزيد توسع لمن أراده.

١- الجانب الأدبي:

ولعل أهم ما ينبغي الوقوف عليه هنا مسألتان:

الأولى : أن القاضي عبد الوهاب شاعر موهوب، قد أوتي حظاً وافراً من ملكة الشعر. وهذا بشهادة عدد من العلماء والأدباء. فمن ذلك قول ابن خلكان: «وذكره ابن بسام في كتاب الذخيرة فقال: وقد وجدت له شعراً معانيه أجلى من الصبح، وألفاظه أحلى من الظفر بالنجح»[١]. وفي شذرات الذهب: «له أشعار رائقة ظريفة»[٢].

ويروى أنه اجتاز بطريقه بمعرة النعمان، وكان قاصداً مصر، وبالمعرة يومئذٍ أبو العلاء فأضافه. وفي ذلك يقول من أبيات:

والمالكي ابن نصر زار في سفر بلادنا فحمدنا النأي والسفرا

إذا تفقه أحيا مالكاً جدلا وينشر الملك الضليل إن شعرا[٣]

وكان للقاضي عبد الوهاب مجالس مع الأدباء والشعراء، يتناشد مع جيد الشعر وأخبار الشعراء. فمن ذلك ما رواه صاحب التكملة عن محمد بن علي بن الحسن بن علي التميمي الغوثي من أهل القيروان، أنه لقي القاضي عبد الوهاب في رحلته إلى مصر، وكان أحد الأئمة في علم العربية واللغات والآداب، يجمع إلى ذلك جودة الضبط وحسن الخط. قال: وكلُّ ما وجد له من تقييد ففي غاية الإفادة والإمتاع» قال: «وحكى أبو طاهر السلفي

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢١٩.

(٢) شذرات الذهب ٢/ ٢٢٣- ٢٢٥.

(٣) انظر شذرات الذهب ٢/ ٢٢٣ ووفيات الأعيان ٣/ ٢٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٣٠.

عن أبي بكر هذا أن القاضي عبد الوهاب أنشده بمصر لأبي منصور الثعالبي في أبي سليمان الخطابي:

أبا سليمان سر في الأرض أو فأقم   سيان عندي دنا مثواك أو شطنا

ما أنت غيري فأخشى أن تفارقني   فديت روحك بل روحي فأنت أنا(١)

ومن طرب الناس بشعر القاضي، ما حكاه صاحب "تحفة النظار" عن أبيه قال: القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي البغدادي، وأنشدنيه والدي رحمه الله مرات:

طيب الهواء ببغداد يشوقني   قربا إليها وان عاقت مقادير

وكيف أرحل عنها اليوم إذ جمعت   طيب الهواءين ممدود ومقصور(٢)

قال: وفي بغداد يقول أيضا مغاضبا لها وأنشدنيه والدي رحمه الله غير ما مرة:

بغداد دار لأهل المال واسعة   وللصعاليك دار الضنك والضيق

ظللت أمشي مضاعا في أزقتها   كأنني مصحف في بيت زنديق (٣)

ومن الإشارات البديعة لمكانة القاضي في الشعر، ما ذكره صاحب مسالك الأبصار، قال: «ومنهم -أي من الشعراء الذين ذكرهم ابن رشيق في الأنموذج- أبو عبد الله قاضي ميلة: أيّ وصف يوفيه، وأيّ صنف من الفضل ما هو فيه، وماذا يقال فيه والدهر من رواته، والشعر همَلٌ من لا يواتيه. لو أن أباه القاضي التنوخي.. لسُرَّ بولادته، أو عمُّه القاضي الأرجاني لما سارَ معه، له شعر مع إجادته، بل لو سمع القاضي عبد الوهاب ما لَهُ لأَمالَه، أو القاضي ابن أبي دؤاد وقد هَمَّ بما قالَه لما قالَه"(٤).

(١) التكملة لكتاب الصلة ٢/١٥٥.

(٢) تحفة النظار: ٢/ ٨١٦

(٣) المصدر السابق ٢/ ٨١٧. وانظر وفيات الأعيان ٣/٢١٩.

(٤) انظر مسالك الأبصار في ممالك الأمصار/ لشهاب الدين أحمد بن يحيى العمري الدمشقي، القسم الثالث تقديم وتحقيق الباحث عبد العزيز فيلالي (رسالة مرقونة بكلية الآداب ظهر المهراز فاس، المغرب، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ص ٧).

الثانية : الظاهر أن ما روي عن القاضي عبد الوهاب من شعر الغزل يرجع إلى مرحلة متقدمة من حياته، هي مرحلة قد يعتريها ما يعتري من لهو الصبا؛ ولذلك لا يعرف له ديوان مكتمل، وإنما هي أبيات هنا وهناك بقيت مفرقة[١]، وغطّى عليها تفرغه للفقه وأصوله وتعمقه فيهما. قال صاحب التكملة: وقرأت بخط شيخنا أبي عبد الله بن نوح، أخبر أبو بكر بن العربي: قال أخبرنا محمد بن سابق الصقلي، قال أخبرنا أبو بكر بن البر قال قلت لعبد الوهاب بن علي بن نصر القاضي: أأنت القائل:

تملكت يا مهجتي مهجتي ... وأسهرت يا ناظري ناظري

وما كان ذا أملي يا ملول ... ولا خطر الهجر في خاطري

فجد بالوصال فدتك النفوس ... فلست على الهجر بالقادر

وفيك تعلمت نظم الكلام ... فلقبني الناس بالشاعر

فخجل وقال دع هذا يا أبا بكر فإنما هذا أخبار الصبا[٢].

٢- الجانب اللغوي:

لا شك أن المجال الذي برَّز فيه القاضي عبد الوهاب –وهو الفقه وأصوله– كان يستلزم منه امتلاك الأدوات الضرورية التي تمكنه من الخوض في هذا المجال المتشعب، خاصة وأنه ارتقى فيه إلى مستوى الخلاف العالي. ولا شك في كون اللغة من أهم تلك الأدوات وأخطرها.

وقد كان ابن فارس اللغوي الشهير يقول: «من قصر علمه في اللغة وغولط غلط»[٣].

---

(١) ومما يدل على هذا التناثر ان صاحب وفيات الاعيان ٣ / ٢٢١ قال: "وكان على خاطري أبيات لا أعرف لمن هي، ثم وجدتها في عدة مواضع للقاضي عبد الوهاب.. وهي:

متى يصل العطاش إلى ارتواء ... إذا استقت البحار من الركايا

ومن يثني الأصاغر عن مراد ... وقد جلس الأكابر في الزوايا

وإن ترفع الوضعاء يوماً ... على الرفعاء من إحدى الرزايا

إذا استوت الأسافل والأعالي ... فقد طابت منادمة المنايا.

(٢) التكملة لكتاب الصلة ٢ / ١٥٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٠٥.

ويقول أبو بكر أحمد بن ثابت في شهادته للقاضي عبد الوهاب: «لم ألق في المالكيين أفقه منه، وكان حسن النظر، جيد العبارة»(١). وهذا صحيح تشهد له تآليفه المتداولة بما اشتملت عليه من حسن التعبير، وجمال الصياغة، وتخير الألفاظ والوقوف عندها والتدقيق فيها. وكأني به منفعلاً ومستجيباً لما قال في التلقين: «ومن أخلاق أهل الدين والفضل لزوم الورع والصمت، والإقلال من الكلام، وحفظ اللسان ففي ذلك السلامة من الخطأ والزلل وسقط القول والهذر، قال مالك رحمه الله: من عدّ كلامه من عمله قل كلامه، وهذا فيما منه بد. فأما القراءة والدعاء والاستغفار والكلام، في العلم والتعلم ومصالح الإنسان في نفسه وغيره فخارج عن هذا»(٢).

وإمامة القاضي عبد الوهاب في اللغة مشهود لها. فهذا الإمام القرطبي في شرحه للفظ الفقير يقول: «قالوا الفقير هو الذي له بعض ما يكفيه ويقيمه، والمسكين الذي لا شيء له واحتجوا بقول الراعي:

أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبد

وذهب إلى هذا قوم من أهل اللغة والحديث منهم أبو حنيفة والقاضي عبد الوهاب(٣)».

وهذا الإمام الشوكاني يقول: «قال القاضي عبد الوهاب: ليس بعد (كل) في كلام العرب كلمة أعم منها، ولا فرق بين أن المؤكد به عام، وهي تشمل العقلاء وغيرهم، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع؛ فلذلك كانت أقوى صيغ العموم، وتكون في الجميع بلفظ واحد؛ تقول: كل النساء، وكل القوم، وكل رجل، وكل امرأة، قال سيبويه: معنى قولهم: كل رجل كل رجال؛ فأقاموا رجلاً مقام رجال؛ لأن رجلاً شائع في الجنس والرجال للجنس، ولا يؤكد بها المثنى استغناء عنه بـ (كل) ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء، ولا يقال جاء زيد كله»(٤).

---

(١) انظر ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٠.

(٢) التلقين ص ١٨٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن٨/ ١٦٩.

(٤) إرشاد الفحول ص ٢٠٥.

فقول القاضي: «ليس بعد (كل) في كلام العرب كلمة أعم منها» حكم كبير يستلزم الإلمام باللغة وتذوقها والتعمق فيها.

وتعتبر اللغة عند القاضي عبد الوهاب مرجعاً معتمداً في توجيه عدد من الأحكام، فمن ذلك قوله: «ولا يجزئ مجرد الاغتماس أو صبّ الماء على البدن، دون إمرار اليد في الوضوء والغسل، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي؛ لقوله تعالى: ﴿**فَاغْسِلوا وُجُوهَكُم**﴾وقوله: ﴿**حتّى تَغْتَسِلُوا**﴾ والغسل في اللغة يضمر صفة زائدة على إيصال الماء إلى المحل، وليس ذلك إلا إمرار اليد، ولأنهم يفرقون بينه وبين الإغماس[١]، فيقولون: اغتسل واغتمس، واغتماس واغتسال، فدل على اختلاف حكميهما»[٢].

ومن مظاهر القوة في هذا الجانب عند القاضي حسه المصطلحي الظاهر في تناوله لعدد من الألفاظ؛ فيفرق بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية والعلاقة بينهما. ومن أظهر الأمثلة على ذلك ما قاله في تعريفه للألفاظ الدالة على الأحكام الخمسة، وهي: الوجوب والندب والحظر والكراهة والإباحة. وقد شمل تناوله لهذه المصطلحات العناصر التالية:

١) اعتبارها مصطلحات أمهات، يرجع إليها ما عداها من المصطلحات الدالة على الأحكام. يقول: "اعلم أن أفعال المكلفين كلها لا بد أن يُحكَم لها بأحد خمسة أحكام: إما الوجوب، أو الندب، أو الحظر، أو الكراهة، أو الإباحة، وما عدا ذلك من الأحكام فإن هذه الأحكام تتضمنه"[٣].

٢) تبيان أنواع التعاريف وتقويمها: مثاله قوله في الواجب:

«فأما الواجب فحدُّه: ما حَرُمَ تَرْكُه.

وقيل: ما في فعله ثوابٌ، وفي تركه عقابٌ، أو ترك بدله إن كان ذلك بدل عقاب.

---

(١) قال محقق الإشراف ١/ ١٢٥ هامش ٣: «كذا في أ و ب، ولعله "الاغتماس». ولم يظهر وجه لهذا التعليق. لان الإغماس يقابل الغَسل (بفتح الغين المعجمة)، بينما يقابل الاغتماس الاغتسال. يقال: غَسَل يدَه وأغمَسَها. واغتسل هو واغتمس. ومما يدل على ذلك أن القاضي عبد الوهاب أورد هذا النص في المعونة ١/ ١٣٣ مع اختلاف يسير، وفيه: «لأن أهل اللغة قد فرقوا بين الغسل والغمس». فالغمس والإغماس كلاهما متعد.

(٢) الإشراف ١/ ١٢٥.

(٣) ملحق المقدمة للقاضي عبد الوهاب بآخر كتاب المقدمة في الأصول لابن القصار ص ٢٢٩.

قال القاضي: والأول أحصرُ، وهذا أوضحُ»(١).

ولحرصه على الوضوح الذي به يتحقق العلم فقد عقب على التعريفين بما يومئ إلى استحسانه للتعريف الثاني. يقول:«وفائدة هذا التقييد(٢): أن الواجب على ضربين:

أ- منه ما له بدلٌ يُرَدُّ إليه فهو واجبٌ، وليس في تركه عقاب إذا ترك إلى بدله، فإن جمع بين تركه وترك بدله تعلَّقَ بذلك العقاب، كغسل الرجلين في الوضوء وهو واجب وله تركه إلى المسح على الخفين، ولا يكون في تركه عقاب، إلا أن يجمع بين تركه وتركِ بدله... فما فعل من ذلك نابَ بدله عن بدله بلا عقاب، إلا أن يترك الأصل والفرع جميعاً.

ب- والضرب الثاني: ما لا بدل منه، كغسل الوجه، أو مسح الرأس عندنا في الوضوء، ففي تركه عقاب»(٣).

٣) ذكر مرادفات تلك المصطلحات(الأحكام، والتنبيه)-ما أمكن- أصلها في الكتاب والسنة:

مثاله قوله: "وللواجب عبارات، يقال: واجبٌ ومكتوبٌ وثابت ومفروض ومحتوم ولازم ومستحقٌ.

وقد ورد بهذه العبارات الكتابُ والسنّةُ واللغة، قال الله تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ**﴾ يريد أوجب وفُرض... وقال: ﴿**كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمَاً مَقْضِيّاً**﴾ يريد أنه تعالى ألزم نفسه ذلك، وقال: ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوها وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُون**﴾. وفي الخبر:«فَرَضَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم صدقةَ الفطر وزكاة الفطر». وقال تعالى: ﴿**وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ كذلك: ﴿**حَقاً عَلَى الْمُتَّقِين**﴾ يريد: مستحقاً»(٤).

---

(١) قال المحقق: وفي النسخة الجزائرية: "والأول أخصر، وهذا أرسخ"، وهما كلمتان جميلتان منطبقتان على التعريفين. فالأول أخصر أي أشد اختصارا، والثاني أرسخ أي في ذهن السامع أو القارئ بسبب ما فيه من البيان والتفصيل.

(٢) أي الوارد في التعريف الثاني.

(٣) المصدر السابق ص ٢٣٠.

(٤) المصدر السابق ص٢٣١.

٤) تفريقه بين الدلالة اللغوية والدلالية الاصطلاحية، وتنبيهه على المدار الذي يدور عليه اللفظ في اللغة، وعلى المأخذ الذي أخذ منه المصطلح، يقول :« واعلم أن هذه العبارات هي على طريقة الأصوليين والفقهاء، فأما على طريقة اللغة فلها معان أخرى :

فالوجوب –عندهم– معناه : السقوط، يقال : وجبت الشمس إذا سقط قُرْصُها، ووَجَبَ الحائطُ إذا سقط.. ومنه قوله تعالى : ﴿ **فَإِذا وَجِبَتْ جُنوبُها** ﴾، فشبَّه الأصوليون ما وَجَبَ على الإنسان ولزمَه فعلُه كالشيء الذي يسقط عليه فلا يمكنه إزالته »[١].

وخاتمة الكلام عن جانبي الأدب واللغة، أنهما ظاهران في شخصية القاضي عبدالوهاب ظهور أداة وأسلوب أكثر من ظهورهما مجالا للتأليف. وقد أتقن رحمه الله توظيف تلك الأداة واستعملها بأحسن ما يكون الاستعمال، فتآليفه وإن كانت في الفقه وأصوله من حيث مضمونها؛ إلا أنها في عبارتها وأسلوبها نصوص ضاربة في الأدب وذاهبة فيه مذاهب مستحسنة.

٣- الجانب الفقهي :

لا شك أن القاضي عبد الوهاب معدود في مشاهير فقهاء الأمصار وكبار الأصوليين ليس على مستوى المذهب المالكي فحسب، بل كذلك على مستوى غيره من المذاهب[٢]؛ إذ نجده حاضرا باجتهاداته وآرائه الخاصة« في المذهب وله أقوال وترجيحات » كما قال السيوطي[٣].

ومن أهم ما ينبغي تسجيله هنا هو هذا الجمع المُوَفَّقُ في شخصية القاضي عبد الوهاب بين الفقه وأصوله، والتبريز فيهما إلى درجة الإبداع والاجتهاد.

فأما الفقه فما وصلنا منه عن القاضي عبد الوهاب كاف في تأكيد ذلك الوصف. وفي هذا الجانب الفقهي يمكن رسم الخطوط العريضة التالية :

أ- مشاركته بالتأليف الوفير :

وفي هذه المسألة تفصيل فيما يأتي من تعداد ما وصلنا خبره وأثره من تآليفه.

---

(١) المصدر السابق ص ٢٣٢.

(٢) انظر الفتح المبين في طبقات الأصوليين/ للمراغي ١/ ٢٣١.

(٣) حسن المحاضرة ص ٣١٤.

ب- اجتهاده داخل المذهب

فقد تكرر في تآليفه عبارات معبِّرةٌ عن ذلك مثل: « وليس لمالك في ذلك نص »، ومثاله فيمن أقر لإنسان بمال ولم يذكر مبلغه، قال القاضي عبد الوهاب: « وليس لمالك في ذلك نص، وعندي أنه يجب على مذهبه ربع دينار، فإن كان من أهل الورق فثلاثة دراهم »(١).

جـ- الاستدلال للمذهب في سياق ذكر الخلاف

وكتبه المعروفة المتداولة كالمعونة والإشراف خير شاهد على ذلك.

د - نقض أدلة المخالف

كما في الرد على المزني الذي أفرده بكتاب، وغيره من كبار الفقهاء كالشافعي وأبي حنيفة.

هـ- تحريه للرأي الراجح والاستنباط الصحيح:

فيلاحظ في تآليفه أنه لا يسرد الأقوال سرداً من غير تحقق ولا تدخل، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قوله في مسألة الرجوع من طريق غير الطريق الذي جاء منه في صلاة العيد: « يستحب أن يرجع من غير الطريق الذي غدا منها؛ »لأنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك، وقد ذكر فيه فوائد أكثرها دعاوى فارغة، وليس إلا للاقتداء فقط »(٢).

و - تدقيقه وتحريره للمسائل:

قال الشاطبي بعد كلام في مسألة جواز الاحتيال وبعض وجوهه « هذا تقرير بعض ما يستدل به من قال بجواز الاحتيال هنا، وأما تقرير الدليل على المنع فأظهر فلا نطيل بذكره،

(١) كذا نقله عنه في جواهر العقود ج: ١/٢٢. والذي في المعونة ٢/ ١٢٤٥ أن القاضي حكاه عن بعض أصحاب مالك.

(٢) المعونة ١/ ٣٢٢. وقد أشار محققه إلى أن الإمام ابن حجر حكى هذا النص في فتح الباري ٢/ ٤٧٣. وهو كما قال؛ إلا أنه بعد التأمل يظهر بعض الاختلاف بين ما نقله ابن حجر وما هو في النسخة المطبوعة من المعونة؛ قال ابن حجر: « وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة، اجتمع لي منها أكثر من عشرين، وقد لخصتها وبينت الواهي منها. قال القاضي عبد الوهاب المالكي: ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة. انتهى » ووجه الاختلاف أن ابن حجر زراد عبارة: « بعضها قريب » ولم ينقل عبارة: « وليس إلا للاقتداء فقط ». وكان ابن حجر بهذا التصرف يخفف من دلالة هذا الرأي الذي يوحي باستبعاد أية فائدة!. والله أعلم.

وأقرب تقرير فيه ما ذكره عبد الوهاب في شرح الرسالة فإليك النظر فيه»(١).

٤- الجانب الأصولي:

وأما الجانب الأصولي في شخصية القاضي عبد الوهاب فقد لا نحتاج إلى تطويل الكلام في الاستدلال عليه؛ لكننا نحاول هنا أن نسجل بعض العناصر المميزة لهذا الجانب الهام، فمن ذلك:

أ- مشاركته بالتأليف المتخصص في أصول الفقه:

وسيأتي في هذه المسألة مزيد تفصيل.

ب - استيعابه للتراث الأصولي:

فقد كانت شخصية القاضي عبد الوهاب -بما وهبه الله تعالى من ملكات ثم بحكم طبيعة الفترة التاريخية التي عاش فيها وخصوصيتها- بمثابة المكنز الذي اختُزنت فيه خلاصةُ تراث المدرسة المالكية بالعراق، وبمثابة المختبر الذي اختمرت فيه النظرية الأصولية المالكية في صورتها المحررة المفصلة المتكاملة. وربما يكون هذا هو السر في كون الإمام القرافي -وهو من هو في متانة علمه وسعة اطلاعه- ينقل نصوصا كبيرة من كتب القاضي عبد الوهاب ويضمنها كتابيه النفيسين: (نفائس الأصول) و(تنقيح الفصول).

ثم إن الكلام في الخلاف العالي والدخول في معاركه، يستلزم بالضرورة الاطلاع الواسع على المذاهب المختلفة: أصولها وفروعها. وللقاضي كتاب بعنوان: «الجوهرة في المذاهب العشرة» ! !. وهو يدل بعنوانه على استيعاب وتتبع لمجمل المذاهب الفقهية التي كان لها حضور أو بعض حضور. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على استعداد خاص عند القاضي عبد الوهاب، أهَّله لتناول هذه المجالات الكبيرة.

يقول الدكتور أحمد البوشيخي: «الخلاف العالي.. لا يقدم على التأليف فيه عادة، إلا من أحاط بأدلة الأحكام ومقاصد التشريع وأصول المذاهب وفروعها، وأحكم معرفة مواقع

(١) الموافقات ٢ / ٣٨٩.

الإجماع والاختلاف، ومناهج الاستنباط والاستدلال، وتمرس بأساليب المناظرة والحجاج، وبلغ في كل ذلك مبلغ المجتهدين أو كاد»[١].

ونقل الشوكاني في مسألة التعبد بشرع من قبلنا إلا ما نسخ منه؛ عن القرطبي قال: و« ذهب إليه معظم أصحابنا يعني المالكية، قال القاضي عبد الوهاب: إنه الذي تقتضيه أصول مالك واستدلوا بقوله سبحانه: ﴿ **وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ..** ﴾ الآية فإن ذلك مما استدل به في شرعنا على وجوب القصاص ولو لم يكن متعبداً بشرع من قبله لما صح الاستدلال بكون القصاص واجباً في شرع بني إسرائيل على كونه واجباً في شرعه »[٢].

فقوله: « تقتضيه أصول مالك » قوي في الدلالة على استيعابه لهذه الأصول ووضوحها عنده واعتماده إياها في التنظير والاجتهاد.

وهذا التاج السبكي ينقل عنه في مواضع من الإبهاج تدل على قوة رأيه وسعة استيعابه. فقد حكى أن الناس أطبقوا كافة على صحة العلة القاصرة، قال: "وهي المقصورة على محل النص المنحصرة فيه التي لا تتعداه إذا كانت منصوصة أو مجمعاً عليها، كما نقله جماعة، ومنهم القاضي أبو بكر في التقريب والإرشاد، فيما إذا كانت منصوصة وجعلوا محل الخلاف في المستنبطة، والذي ذهب إليه الأكثرون منهم الشافعي والأصحاب ومالك وأحمد والقاضيان أبو بكر وعبد الجبار وأبو الحسين وعليه المتأخرون، كالإمام وأتباعه ومنهم المصنف، أنها صحيحة معول عليها.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه وأبو عبد الله البصري والكرخي إلى امتناعها، وحكاه الشيخ محي الدين النووي في شرح المذهب وجهاً لأصحابنا وكذلك الشيخ أبو إسحاق في شرح اللمع.

وأغرب القاضي عبد الوهاب في(الملخص) فحكى مذهباً ثالثاً أنها لا تصح على الإطلاق فيه، سواء كانت منصوصة أم مستنبطة. وقال: هو قول أكثر فقهاء العراق. وهذا

---

(١) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك، لابن دوناس الفندلاوي، قسم الدراسة ١/ ٨٤.

(٢) انظر إرشاد الفحول ص ٤٠٠ والجامع لأحكام القرآن ١/ ٤٦٢ و ٧/ ٣٥.

يصادم ما نقلناه من وقوع الاتفاق في المنصوصة، ولم أر هذا القول في شيء مما وقفنا عليه من كتب الأصول سوى هذا»[١].

وبغض النظر عن صحة ما حكاه القاضي عبد الوهاب، أو عدمه؛ فإنه يدل على اطلاع واستيعاب.

جـ - نَفَسُه الحِواري العميق وقوة استدلاله على آرائه:

إن من يعاشر القاضي عبد الوهاب في تآليفه، لا يجد كبير عناء في اكتشاف تميزه العلمي والمنهجي. ولا شك أنه سيجد أمامه عالماً فقيهاً متمكناً، تلوح من كلامه ثقة عالية فيما توصل إليه بالاجتهاد، ويؤكده نَفَسُه العميق الذي يمتد طويلاً في تتبع الدلائل، ومقارعة الحجة بالحجة. وربما يكفي مثالاً على ذلك، ما دبجه قلمه البديع في الاستدلال على كون الإجماع حجة، يجب اتباعه، وتحرم مخالفته. فقد أورد سلسلة من الاعتراضات المحتملة من المخالف، في شكل تساؤلات تعقبها أجوبة :«فإن قيل... قيل له» على مدى اثنتين وعشرين صفحة[٢]!! وهي عبارات تشعر بحضور المخالف في تفكير المؤلف، أو استحضاره للرد عليه وتوهين حجته، حتى يسلم له دليله[٣].

وقد سبقت الإشارة إلى شهادة القاضي الباقلاني للقاضي عبد الوهاب، بكونه أهلاً للنيابة عن الأتباع في الذب عن المذهب المالكي ونصرته؛ إذ قال لأبي عمران :«لو اجتمعْتَ في مدرستي أنت وعبدُ الوهاب لاجتمع عِلْمُ مالِك؛ أنت تحفظه وهو ينصره»[٤]. وهي شهادة لها اعتبار وأي اعتبار!!.

ثالثاً: صور التأليف عند القاضي عبد الوهاب:

أ - تعداد تآليف القاضي:

---

(١) الإبهاج٣/ ١٤٢- ١٤٤.

(٢) انظر المقدمة في الأصول لابن القصار، قسم الملاحق: من ٢٥٩- ٢٨٥. وقد نقل المحقق في هذه الصفحات نصاً من شرح القاضي عبد الوهاب لرسالة ابن أبي "يد القيرواني. ومنه نسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٢٥ ق.

(٣) كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك، لابن دوناس الفندلاوي، قسم الدراسة ١/ ٣٥٢.

(٤) الديباج المذهب ص: ٣٤٤- ٣٤٥.

يلاحظ في ترجمة الشيرازي للقاضي عبد الوهاب، إشارته إلى أن له كتباً كثيرة في كل فن من الفقه[١]. ولا ندري حد الكثرة عند الشيرازي. غير أنها قد تومئ إلى أن ما ذكرته كتب التراجم من كتب القاضي عبد الوهاب ليس فيه إحصاء ولا استقصاء لكل مؤلفاته.

وأقصى ما تذكره كتب التراجم وما توصل إليه الدارسون المحدثون -ومنهم الدكتور عبد الحق حميش في مقدمة كتاب المعونة- أن عدة تآليف القاضي ستة وعشرون تاليفاً. وهذا على فرض صحة نسبتها كلها إليه؛ وإلا فإن بعض الباحثين يشكك في نسبة بعضها إلى القاضي عبد الوهاب كما سيأتي.

ونحن نعيد عرضها في نسق يناسب المقام مع جملة من التنبيهات والتصحيحات والإضافات. وهذه الكتب هي:

١- تآليفه الأصولية:

للقاضي عبد الوهاب كتب مشهورة في الأصول، وقد عد منها المراغي في كتابه الذي خصصه لتراجم الأصوليين: «الأدلة في مسائل الخلاف، الإفادة، والتلخيص، وأوائل الأدلة، والإشراف». قال: «وكلها في أصول الفقه»[٢]. والواقع أن الأشهر في هذا الباب هما كتابا: «الإفادة»، و«الملخَّص» و يأتي بعدهما كتابا «المفاخر»، و«المروزي». وهما كتابان لم يذكرهما من أصحاب التراجم – فيما أعلم- سوى القاضي عياض في ترتيب المدارك[٣].

وأما «الإفادة» و«الملخَّص» فهما مصدران معتمدان عند عدد من الأصوليين، ومن هؤلاء الإمام شهاب الدين القرافي الذي نقل نصوصاً عديدة من الملخص في كتابه: «نفائس الأصول في شرح المحصول». وللقرافي أيضا كتاب «تنقيح الفصول في الأصول» ذكر فيه أنه جمع «المحصول» للرازي وأضاف إليه مسائل كتاب «الإفادة» للقاضي عبد الوهاب المالكي[٤].

---

(١) طبقات الفقهاء ص ١٧٠.

(٢) الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١ / ٢٣١.

(٣) ترتيب المدارك ٧ / ٢٢٢.

(٤) كشف الظنون ١ / ٤٩٩.

- شرح اللمع في أصول الفقه. شرح فيه كتاب اللمع لأبي الفرج عمرو بن عمرو الليثي القاضي المالكي البغدادي (ت ٣٣٠هـ)[١]. وقد أحال عليه في كتابه الذي شرح فيه رسالة ابن أبي زيد القيرواني، قال: «وقد استدل الناس على صحة الإجماع بأشياء قد ذكرناها في (شرح كتاب اللمع) لأبي الفرج»[٢].

ولم أجد لهذا الكتاب ذكراً في ما اطلعت عليه من كتب التراجم، ولا في الدراسات التي قدم بها عدد من الباحثين لكتب القاضي عبد الوهاب.

ثم يأتي بعد ذلك ما أطلق عليه كتاب (المقدمات في أصول الفقه) هكذا سماها الدكتور حميش عبد الحق في مقدمة تحقيق كتاب المعونة[٣]، والدكتور الحبيب الطاهر في مقدمة تحقيق كتاب الإشراف[٤]. وذلك اعتمادا على ذكر السيوطي له بذلك الاسم ونقلِه نصوصاً منه، وبالأخص ما جاء في فاتحة الكتاب من قول القاضي عبد الوهاب: «الحمد لله الذي شرع وكلف وبين ووقف.. إلى أن قال: والتفقه من التفهم والتبين ولا يكون إلا بالنظر في الأدلة واستيفاء الحجة دون التقليد..»[٥].

وهذه المقدمات قد تشتبه بما أورده الدكتور محمد السليماني في تحقيقه لكتاب المقدمة في الأصول لابن القصار، في قسم الملاحق تحت عنوان: «المقدمة» في أصول الفقه

---

(١) انظر الديباج المذهب ص: ٢١٥- ٢١٦ والفهرست ص: ٢٨٣. قال صاحب الديباج: «ويقال ابن محمد ابن عبد الله البغدادي هذا صحيح اسمه، ووهم من سماه محمد أبو الحسين. صحب إسماعيل وتفقه معه وكان من كُتَّابه فيما ذكر. وصحب غيره من المالكيين. وولي قضاء طرسوس وانطاكية والمصيصة والثغور. وكان فصيحاً لغوياً فقيهاً متقدماً. ولم يزل قاضيا إلى ان مات سنة ثلاثين، وقيل إحدى وثلاثين وثلاثمائة. وله الكتاب المعروف بالحاوي في مذهب مالك، وكتاب اللمع في أصول الفقه، روى عنه أبو بكر الابهري، وأبو علي بن السكن وأبو القاسم عبيد الشافعي وعلي بن الحسين بن بندار بن القاضي الأنطاكي، وعمر بن المؤمل الطرسوسي الحافظ وغيرهم.

(٢) انظر المقدمة في الأصول لابن القصار، ص ٢٨٦ / الملحق الخاص بنص من شرح القاضي عبد الوهاب لرسالة ابن أبي زيد القيرواني. ومنه نسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٢٥ ق.

(٣) المعونة ١/ ٤٦.

(٤) الإشراف ١/ ٥٥.

(٥) انظر كتاب (الرد على من أخلد إلى الارض وجهل ان الاجتهاد في كل عصر فرض) للسيوطي ص ١٠٧- ١١٠.

للقاضي عبد الوهاب. ووجه الاشتباه وارد من جهة التعريف بـ: «أل» في العنوان: «المقدمة»!! إذ هي في الحقيقة مقدمة صغيرة متناسبة مع غرض القاضي عبد الوهاب من تأليفها قال: «وكنت[١] أجعل هذه مقدمة لأول «التلقين» ولكن خَرَجت منه نسخ فكرِهت إفساده»[٢]. وحالُها أنها مقدمة في «الأحكام الخمسة» وهي: الوجوب والندب والحظر والكراهة والإباحة. وهي متناسبة مع كتاب التلقين الذي هو -كما سماه المؤلف نفسُه في الخاتمة- مختصرٌ في فقه المذهب؛ فلم يذكر فيه أدلة ولا خلافاً؛ إذ الغرض منه هو بيان ما يلزم المسلم معرفته من فقه الدين مما يندرج تحت تلك الأحكام. ومن هنا فالأنسب لها أن تسمى «مقدمة» لا «المقدمة».

وهذه المقدمة هي التي يقصد الدكتور حميش عبد الحق بقوله: «وله تقييد على الأحكام الخمسة». وذكر أن منها نسخة بخزانة تطوان برقم ٨٢٦، ضمن مجموع من ص ٢٤٦ إلى ٣٤٨»[٣]. ويظهر لي أن في تعداد صفحات هذا التقييد خطأً مطبعيًا. إذ يقتضي أنه يبلغ ثلاثًا ومئة صفحة (١٠٣). وهذا مستبعد جداً؛ لأن التقييد عادة ما يكون قصيراً، ولأن الدكتور محمد السليماني نشره كاملاً في ست صفحات على الأكثر. وهل يعقل أن تكون مقدمة التلقين في ثلاث ومئة صفحة (١٠٣)، وكتابُ التلقين ذاتُه في نسخته المطبوعة لا تتعدى صفحاته إحدى وثمانين ومئة (١٨١)!!.

وتوجد بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود رسالة دكتوراه بعنوان: «أصول الفقه عند القاضي عبد الوهاب - جمعاً وتوثيقاً ودراسة» للباحث عبد المحسن بن محمد الريس بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٤١٣هـ.

ولم أطلع على هذه الرسالة. والمفروض فيها أن تكون جامعة لما تناثر من نصوص القاضي عبد الوهاب الأصولية، خاصة إذا علمنا أن أغلب الكتب الأصولية للقاضي

(١) هكذا هي في المطبوع: «وكنت». والظاهر ان الانسب في السياق: "وكِدْتُ". والله أعلم.

(٢) المقدمة في أصول الفقه للقاضي عبد الوهاب، ملحقة بـ «المقدمة في الأصول» للقاضي ابن القصار ص: ٢٣٤.

(٣) المعونة ١/ ٤٧.

عبدالوهاب هي في حكم المفقود. وينبغي أن يكون الهدف من هذا البحث هو محاولة إعادة بناء الشخصية النصية لتلك الجهود الأصولية، وذلك بجمعها من الكتب اللاحقة التي نقلت عنها واعتمدت عليها، وكذلك باستخراجها من بين ثنايا كتبه الفقهية كالمعونة والإشراف، وذلك لأن القاضي اعتمد منهجاً خاصاً في الاستدلال، قال محقق الإشراف: «ومن خلال هذا الاستدلال المتنوع، وما ينطوي عليه كل دليل من متعلقات، كدلالات النصوص على الأحكام، وانبناء الأقيسة على العلل وحِكم التشريع، وغير ذلك، فإنك تجد تطبيقاً عملياً لنظريات أصول الفقه، ومنها يستطيع الدارس أن يستخلص منظومة متكاملة لأصول الفقه لدى المالكية، التي تنعدم -أو تقلّ- المؤلفات فيها الراجعة لذلك العصر»(١).

٢- تآليفه الفقهية:

١) كتاب «شرح فصول الأحكام وبيان ما مضى به العمل عند الفقهاء والحكام» وكتاب «غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة».

هذان الكتابان لم يذكرا في أي ترجمة للقاضي عبد الوهاب في ما أمكن الاطلاع عليه من كتب التراجم. كما أننا لم نعثر في كتب الفقهاء الذين اعتادوا النقل عن القاضي على أية إحالة عليهما.

والذي اعتمده محقق المعونة، هو ورود الأول في فهرس مخطوطات خزانة القرويين، تحت رقم ١ / ٣٨٢. قال: وتوجد نسخة منه أيضا بمكتبة الملك عبد العزيز بجدة، تحت رقم ١١٠ فقه مالكي. وأما الكتاب الثاني فقد نقل عن بروكلمان أنه أشار في ملحق ١ / ٦٦٠ من كتابه، أنه توجد منه نسخة في دار الكتب الوطنية بمدريد في أسبانيا تحت رقم (٦٠).

ثم إن الباحث قال تعليقاً على الكتاب الأول: «وللباجي كتاب مطبوع بهذا الاسم»(٢). وهذا الكلام الأخير إشارة مهمة من الباحث دافعة إلى الشك. وممن وقف عند

(١) الإشراف ١ / ٩٣.
(٢) مقدمة المعونة ١ / ٤٤.

هذا الشك وخلص منه إلى اليقين الدكتور محمد أبو الأجفان الذي انتهى إلى أن كتاب« شرح فصول الأحكام » وكتاب« غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة »، هما اسمان لكتاب واحد وأنه للإمام الباجي[١].

٢) كتاب « الأدلة في مسائل الخلاف » وكتاب« أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة ».

هكذا ذكرهما محقق المعونة . ويحتمل أن يكونا عنوانين لكتاب واحد، وأن العنوان الأول اختصار من الثاني . والذي ذكره القاضي عياض هو العنوان الثاني؛ وهو أكمل وأوضح . والله أعلم .

٣) كتاب « عيون المسائل» . وكتاب« اختصار عيون المجالس » وكتاب« اختصار عيون الأدلة » .

ذكرها محقق« المعونة » أيضاً على أنها كتب ثلاثة . وإذا كنا لا نستطيع أن نجزم بأنها كتاب واحد إلا أننا لا نشك في أن بينها تداخلاً شديداً، وأنها بعد التحرير قد تنتهي إلى كتابين على أقصى تقدير .

فالمصادر تكاد تجمع على أن للقاضي عبد الوهاب تأليفاً اختصر فيه كتاب« عيون الأدلة » لشيخه ابن القصار، غير أننا نجد خلافاً كبيراً في تحديد عنوانه، سواء في الكتب التي ترجمت لهما أو في الأوراق الأولى والأخيرة من النسخ الموجودة من مختصر القاضي عبد الوهاب .

ويلاحظ أن أغلب من ترجم للقاضي عبد الوهاب يذكرون اسم المختصر دون النص على أنه مختصر من عيون الأدلة، ومنهم من يذكر« عيون الأدلة » لابن القصار مقرونا بلفظ الاختصار منسوبا للقاضي عبد الوهاب .

ففي تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين[٢]:« عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء

---

(١) أورد هذا التحقيق الأستاذ الحبيب بن طاهر في مقدمة تحقيقه لكتاب الإشراف ١ / ٦١ . هامش (١) وأحال على كتاب شرح فصول الأحكام للباجي بتقديم د . أبي الأجفان .

(٢) تاريخ التراث العربي ٣ / ١٦١ .

الأمصار» للقاضي ابن القصار. اختصره: أبو محمد القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي (٤٢٢هـ).

وفي الذيل والتكملة[١]: كتاب «عيون الأدلة» لابن القصار، تنقيح أبي محمد عبدالوهاب».

وفي نسخة القرويين ق: ١١٦٦: «كتاب اختصار عيون الأدلة في الفقه» للقاضي عبدالوهاب.

ونجده مذكوراً باسمه من غير نص على أنه هو المقصود بالمختصر من «عيون الأدلة» في المصادر التالية:

- في ترتيب المدارك للقاضي عياض[٢] والديباج لابن فرحون[٣]: "عيون المسائل". ومما يشهد لهذا العنوان كونه مختصراً لعنوان «عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة» لابن القصار. وهو موافق لحال المختصر، إذ اقتصر على إيراد المسائل الفقهية مجردة عن أدلتها.

- وفي أول ورقة من نسخة الإسكوريال: رقم ١٠٧٩ لهذا المختصر، بخط مغاير للخط الذي كتبت به «الحمد لله، كتاب رؤوس المسائل لابن القصار[٤] المالكي رحمه الله ونفعنا ببركته، آمين».

وهذا العنوان بلفظ «رؤوس» لم ينص عليه القاضي عبد الوهاب في المقدمة ولا في الخاتمة كما سيأتي، كما أننا لم نعثر عليه بهذا الشكل في ما اطلعنا عليه من المصادر. غير أنه من حيث معناه صحيح ومطابق لحال المختصر، بل هو أدق في التعبير عن حال الكتاب من عيون المسائل» السابق.

---

(١) الذيل والتكملة ٦/٣٢٤.

(٢) ترتيب المدارك ٧/٢٢١.

(٣) الديباج المذهب ص ١٦٠.

(٤) نسب الناسخ أو من امتلك النسخة هذا المختصر إلى ابن القصار خطأ. وقد نص القاضي عبد الوهاب في آخر هذه النسخة على أنه اختصر الكتاب من كتاب القاضي ابن القصار.

- وفي أول نسخة القرويين رقم : ١١٤٣ « كتاب عيون المجالس في فقه مختلف المذاهب » اختصار القاضي أبي محمد عبد الوهاب.

وقد أورده صاحب الأعلام باسم : « اختصار عيون المجالس ».

وبالمقارنة بين هذا العنوان وبين ما جاء في نفس النسخة، في كتاب الفرائض، قال القاضي : « هذا التفصيل ما فصله أصحابنا، لكنه هكذا ينبغي، وهو جميع ما يمكن من الأقسام، وقد ذكرتها في كتاب « عيون المجالس »، وذكرها هاهنا يطول » ونجد نفس الإحالة في نسخة الإسكوريال.

وهذه الإحالة تجعلنا أمام عنوان آخر قد يكون في الواقع كتاباً آخر غير « عيون الأدلة » لابن القصار، وغير هذا المختصر الذي بين أيدينا. فهو قائم بنفسه، حيث نص عليه نصا في موضعين يستبعد غلط النساخ فيهما.

ولا نشك أن كتاب « عيون المجالس » ليس من تاليف القاضي عبد الوهاب لقوله في آخر المختصر : « هذه آخر مسألة : في كتاب « عيون المجالس » وقد جردتها في هذا الجزء ليقرب حفظها ويسهل طلبها لمن التمس مسألة منه بعينها، ولمن أراد حفظ المذهب فقط، فإن طلب الحجة على المسألة فليرجع إلى الأصل، وقد نقلت لفظ القاضي رحمه الله حرفا حرفا إلا في بعض مسائل اختصرت نقلها بعض الاختصار. وقدمت بعضا وأخرت بعضا آخر من غير إخلال بالمعنى، وهو قليل! وقد تركت فصولاً لم نعدها مسائل لدخولها في المسائل، وسميت فصولاً مسائل لوقوع الاختلاف فيها، وعددها ألف مسألة وأربعمائة وأربعون مسألة »

فالقاضي عبد الوهاب ينسب « عيون المجالس » إلى غيره بوضوح في هذه الخاتمة، وفي قوله بالذات : « وقد نقلت لفظ القاضي رحمه الله حرفاً حرفاً إلا في بعض مسائل اختصرت نقلها بعض الاختصار ». والظاهر أن القاضي المقصود هنا هو ابن القصار.

وقد أطلق القاضي عبد الوهاب على هذا المختصر لفظ الجزء تمييزاً له عن أصل كتاب عيون المجالس.

وقد يشوش على هذا الاستنتاج ما ورد في هذا المختصر في مسألة : الغرقى والقتلى، ومن مات تحت ردم، والحريق والطاعون، أو يموتون في بيت لا يدرى أيهم مات قبل لا يورث بعضهم من بعض. وتركة كل ميت منهم للأحياء من ورثته.

قال: «وهذا ينقسم على أقسام:

إما أن يعلم أن أحدهم مات قبل صاحبه بعينه فلا إشكال فيه.

والثاني: أن يعلم أنهما ماتا معاً في حالة واحدة فلا إشكال في هذا أيضاً أن أحدهما لا يرث الآخر.

والثالث: ألا يدرى هل ماتا معاً أو مات أحدهما قبل الآخر، فالحكم كذلك أيضاً، أن أحدهم لا يورث ،وألا ميراث بينهما.

والرابع: أن يعلم أن أحدهما مات قبل صاحبه، إلا أنا لا نعرفه بعينه فكذلك أيضاً.

والخامس: أن يعلم أن أحدهما بعينه مات قبل الآخر، غير أنَّا شككنا أو أنسينا، فإن كان في الفريضة تغير فرضناه ووقفنا في ميراث كل واحد منهما، لأن هناك حال ترجى، وجميع المسائل ليس فيها حال ترجى.

قال القاضي: هذا التفصيل ما فصله أصحابنا، لكنه هكذا ينبغي، وهو جميع ما يمكن من الأقسام، وقد ذكرتها في كتاب «عيون المجالس» وذكرها هنا يطول».

فالقاضي هنا هو ابن القصار، وهو يحيل على كتابه: «عيون المجالس». والقاضي عبدالوهاب أورد في مختصره هذا النص الذي فيه هذه الإحالة. وهو يقول في خاتمة مختصره إنه جرده من كتاب: «عيون المجالس»!!.

وهذا إشكال أخذ مني وقتاً طويلاً وتأملاً عميقاً.. لكني لم أصل فيه إلى ما يثلج الصدر؛ فلذلك أضعه بين يدي الباحثين الفضلاء للنظر فيه، فعسى أن يفتح الله تعالى فيه بشيء، والله الموفق للصواب.

٤) كتاب التلقين:

هكذا عنوانه في أغلب المصادر. ونقل الأستاذ الحبيب بن الطاهر عن ابن خير في فهرسته أن عنوانه الكامل هو: «تلقين المبتدي وتذكرة المنتهي»[١]. وقد طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م. وطبع مرة أخرى في

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب الإشراف للقاضي عبد الوهاب ١/ ٦١.

المملكة العربية السعودية بتحقيق الباحث محمد ثالث سعيد الغاني، وهو في أصله رسالة دكتوراه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى نوقشت سنة ١٤٠٦هـ.

قال ابن خلكان :« وهو مع صغر حجمه من خيار الكتب وأكثرها فائدة »(١). وقال الذهبي : « هو من أجود المختصرات »(٢).

وفي وصفه أيضا يقول الأستاذ : الحبيب بن الطاهر :« وهو كتاب اختصر فيه الفقه المالكي بكل أبوابه، إلا أن اختصاره لم يكن بالمخل، لا بالألفاظ ولا بالمعاني، وإنما هو عبارة عن تلخيص لفقه المذهب بتجريده من ذكر الروايات المتعددة ومصادرها، والاكتفاء بذكر القول المرجح في المذهب، مع ذكر الاختلافات بين علمائه، فهو بهذا كتاب مدرسي، ويبدو أنه ألفه لخدمة المذهب من الداخل لتمكين أتباعه من مصدر سهل التناول »(٣).

قلت : قوله :« اختصر فيه الفقه المالكي بكل أبوابه » ليس على إطلاقه لأن أبا عبد الله محمد بن عيسى المعروف بابن المناصف من أهل قرطبة (ت ٦٢٠هـ) استدرك على القاضي عبد الوهاب في التلقين من تأليفه باب السلم، لإغفاله ذلك(٤).

وهذا الكتاب هو من أشهر كتب القاضي. وقد تداوله العلماء والناس بالحفظ والإجازة بشكل لافت للانتباه.

« قال أبو طاهر بن سكينة : سمعت أبا محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الزناتي الضرير بالثغر يقول : حضرت هارون بن النضر الريغي بالريغ في قراءة كتاب البخاري والموطإ وغيرهما عليه، وكان يتكلم على معاني الحديث وهو أمي لا يقرأ ولا يكتب ورأيته يقرأ كتاب التلقين لعبد الوهاب البغدادي في مذهب مالك من حفظه كما يقرأ الإنسان فاتحة الكتاب ويحضر عنده دوين مائة طالب لقراءة المدونة وغيرها من كتب المذهب عليه »(٥).

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٢١٩.

(٢) سير أعلام النبلاء١٧ / ٤٣٠.

(٣) مقدمة كتاب الإشراف ١ / ٦٢.

(٤) التكملة لكتاب الصلة ٢ / ١٢٠.

(٥) معجم البلدان ٣ / ١١٣.

كما تناولوه بالشرح والبيان؛ ومن أشهر شروحه وأهمها شرح الإمام أبي عبد الله المازري المالكي (ت٥٣٦هـ) وكان أحد الأذكياء الموصوفين والأئمة المتبحرين؛ قال ابن فرحون: «وليس للمالكية كتاب مثله»[١]، قال الذهبي: «شرح كتاب التلقين في عشرة أسفار وهو من أنفس الكتب»[٢]. قال ابن فرحون: «ولم يبلغنا أنه أكمله»[٣]. ويُقَدِّر الشيخ محمد الشاذلي النيفر غير المشروح بنحو الثلث؛ قال: «والكثير من أجزاء الكتاب يوجد بالمدينة المنورة بمكتبة الحرم من أوقاف المرحوم الشيخ محمد العزيز المهاجر التونسي، وقد تمكنت من معرفة اتصال بعضها ببعض، فيمكن أن نستخرج نسخة لكنها غير تامة؛ لأن الجزء الثاني على حسب ما وقفت عليه مفقود، وقد استخرجت له فهرساً، وبالمكتبة الوطنية مثل ذلك. ثم إن هذا الكتاب هل أتمه المازري أم لم يتمه؟ الذي في الديباج المذهب أنه لم يتمه.. وما قاله ابن فرحون صحيح، حيث إني وقفت على نسختين من الجزء الأخير، وكلتاهما تبتدئان بالحجر والتفليس وتنتهيان بكتاب الرهن. وجاء في النسخة المدنية: نجز ما وجد من كتاب الإمام الشيخ المازري بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه»[٤].

ويقول الدكتور حميد لحمر: «هذا الكتاب شرح لكتاب التلقين للقاضي عبد الوهاب، وهو لا يزال متناثراً في الخزانات المغربية، توجد منه عدة أسفار بخزانة القرويين: سبعة أسفار ملفقة غير تامة، أولها كتاب الطهارة تحمل رقم: ٣٤٨. والجزءان الرابع عشر والخامس عشر يحملان رقم: ١١٣١. وسفر من باب الإمامة إلى باب صلاة الخوف يحمل رقم ٣٤٩. وسفر آخر أول يحمل رقم ٨٢٥، فيه الطهارة إلى السهو في الصلاة. وبخزانة ابن يوسف بمراكش السفر السادس يحمل رقم ٤٩٠. وبخزانة الزاوية الحمزاوية نسختان: الأولى تتكون من جزئين تحمل رقم ١٠٧، وهي مبتورة تبتدئ بالطهارة وتنتهي عند كتاب الإمامة. والثانية تحمل رقم ١٥٣ مبتورة أيضا تبتدئ بالطهارة وتنتهي عند كتاب الجنائز، ثم باب السهو.

---

(١) الديباج المذهب ص ٢٨٠.
(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٠٤- ١٠٥.
(٣) الديباج المذهب ص ٢٨٠.
(٤) مقدمة كتاب المعلم بفوائد مسلم ١/ ٥٩.

حقق منه الطالب جمال عزون بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الجزء الأول من الطهارة إلى كتاب الصلاة، كما بلغني بأن الكتاب يحقق بكامله بتونس والله أعلم»(١).

ومن شروحه أيضا: شرح أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن علي القرشي البسطي الشهير بالقَلَصَادي(٢) (بفتحات).

ومنها أيضا: شرح لداود بن عمر الشاذلي (ت٧٣٢هـ)(٣).

٥) المعين على التلقين:

شرح فيه القاضي عبد الوهاب كتابه التلقين، إلا أنه لم يتمه. قال محقق المعونة: «وتوجد نسخة من هذا الكتاب في خزانة القرويين تحت رقم ٣٥٥».

٦) المعونة على مذهب عالم المدينة:

وهو مطبوع من أصل رسالة دكتوراه أنجزها الباحث حميش عبد الحق، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. وقد قدم لهذا الكتاب بدراسة عن القاضي عبد الوهاب وكتابه المعونة وغيره من تآليفه.

وهذا الكتاب يعتبر مدخلا إلى شرح الرسالة والممهد، وكلاهما للقاضي عبد الوهاب، وقد نبه على ذلك بقوله في مقدمة المعونة: «يا أخي حفظك الله وحفظ عليك دينك وأمانتك وخواتيم عملك، وجعلك ممن يقصدون بعلمهم رحمته وطلب ما عنده، فإنك ذكرتنا وقوفك على شرحنا كتاب الرسالة لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد رحمة الله عليه، وما رأيته منطوياً عليه من بسط الأدلة والحجاج، وإشباع الكلام في مسائل الخلاف، وعلى الكتاب المترجم بالممهد، وما حواه من المسائل والتفريعات واختلاف الوجوه والروايات، وذكرت بعد حفظ ذلك على الشادي، وتعذر ضبطه على المبتدي، وسألتنا تجديد نية في عمل مختصر لك سهل المحمل، قريب المأخذ يقتصر فيه على ما لابد منه ولا غناء عنه،

---

(١) المرشد الوثيق إلى أمهات المذهب المالكي ص ٢٦.

(٢) نفح الطيب٢ / ١١٦٩- ١١٧٠. ومن تآليفه أشرف المسالك إلى مذهب مالك، وشرح مختصر خليل، وشرح الرسالة.

(٣) كشف الظنون١ / ٤٨١.

ليسهل على المتلقن مأخذه ويقرب على المبتدئ تفقهه وحفظه، وليكون إلى ذينك الكتابين مدخلاً، وإلى حفظ ما أودعناه فيهما موصلاً»(١).

٧) الإشراف على نكت مسائل الخلاف:

وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة الإرادة بتونس، وليس فيه ذكر لتاريخ الطبع، ثم طبع مرة أخرى بتحقيق الأستاذ الحبيب بن طاهر.

وعلمت من سيرة الدكتور محمود مجيد سعود الكبيسي أن له تحقيقاً لكتاب الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي،- في أربعة مجلدات.

وقد اشتهر هذا الكتاب أيضاً كاشتهار التلقين والمعونة، واعتني به في القديم والحديث.

فأما في القديم فقد كان مرجعاً عند عدد من العلماء في مؤلفاتهم كالباجي في المنتقى. وأما في الحديث، فقد أنجز فيه الأستاذ محمد الروكي بحثاً لنيل الماجستير من كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط بعنوان: «القواعد الفقهية عند القاضي عبد الوهاب من خلال كتاب الإشراف». وهو مطبوع.

كما أنجز الباحث بدوي عبد الصمد الطاهر صالح رسالة دكتوراه في تخريج الأحاديث التي اشتمل عليها كتاب الإشراف. وقد طبعت الرسالة بعناية دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث تحت عنوان: «الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف»، ضمن سلسلة الدراسات الحديثية في سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ثم أعيد طبعه في سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م. ويقع في أربع مجلدات (٢٣٢٤) صفحة(٢).

٨) النصرة لمذهب إمام دار الهجرة:

والظاهر أن هذا الكتاب فُقِدَ قبل أن يشيع في الناس؛ وأغلب من يذكر هذا الكتاب في ترجمة القاضي عبد الوهاب يذكر له قصة مع قاضٍ شافعي وقع بيده الكتاب بخط مؤلفه فالقاه في النيل ليحول دون استنساخه وانتشاره في الناس.

---

(١) المعونة ١/ ١١٥- ١١٦.

(٢) انظر الكتاب التعريفي بنشاط دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ص ٣٠.

والظاهر من هذه القصة إن صحت، ومن اقتضاء الانتصار الذي في العنوان أن هذا الكتاب هو أقوى كتبه وأشملها في موضوع الخلاف؛ وذلك لأن الانتصار يجر إلى عرض أدلة المخالفين، ويستلزم النقد والنقض(١).

٩) شرح المدونة:

ويجمع المترجمون على أنه لم يتمه(٢).

١٠) الممهد في شرح مختصر الشيخ أبي محمد:

وهو شرح لمختصر المدونة الذي وضعه الشيخ أبو محمد بن أبي زيد القيرواني(٣) (ت ٣٨٦هـ). وبإجماع المترجمين أيضا أنه لم يتمه وأنه صنع فيه نحو نصفه(٤).

يقول الدكتور عبد الحق حميش: «يوجد الجزء الخامس من هذا الشرح العظيم في مركز المخطوطات بمعهد البحث العلمي بجامعة أم القرى وهو تحت رقم (٤٨ فقه مالكي)»(٥).

١١) شرح الرسالة:

وهي الرسالة الشهيرة للشيخ ابن أبي زيد القيرواني(٦). قيل إنه أول شرح لها، وأنه

---

(١) وقد يكون هذا الكتاب –من حيث إيراد أدلة المخالفين والرد عليها– شبيهاً بكتاب أبي الحجاج يوسف ابن دوناس الفندلاوي (ت ٥٤٣هـ): «تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك». الذي طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب في خمسة أجزاء بتحقيق الدكتور أحمد بن محمد البوشيخي سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(٢) انظر ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٢، والديباج المذهب ص ١٦٠، ومقدمة المعونة ١/ ٤١، والمرشد الوثيق ص١٩.

(٣) يقول الدكتور حميد لحمر عن مختصر ابن أبي زيد: «هو كتاب كبير موزع بين خزانة القرويين بفاس التي بها الأجزاء: ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ١٢- ١٣- ١٤- ١٦. تحت رقم: ٧٩٤، وبين الخزانة العامة بالرباط التي بها السفر الأول تحت رقم: ٤٠٠ ق.

(٤) انظر ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٢، والديباج المذهب ص ١٦٠، ومقدمة المعونة ١/ ٤١، والمرشد الوثيق ص١٩.

(٥) مقدمة المعونة ١/ ٤١.

(٦) رسالة ابن أبي زيد من أهم وأشهر ما ألف في المذهب المالكي. وقد تلقاها سائر الناس بالقبول وأقبلوا عليها حفظا واستنساخا، وأقيمت عليها شروح عديدة منها كفاية الطالب الرباني لأبي الحسن علي بن محمد ابن خلف، والفواكه الدواني للشيخ أحمد بن غنيم النفراوي، والثمر الداني لصالح عبد السميع الأبي الأزهري.

سلك فيه مسلك الإسهاب والإطناب في نحو ألف ورقة، وأنه -لقيمته العظيمة- بيعت أول نسخة منه بمائة مثقال ذهباً[١]!

وقد كان هذا الشرح مرجعا عند الفقهاء يأخذون منه ويحيلون على ما فيه من التقرير والتفصيل؛ ومن ذلك ما سبقت الإشارة إليه من كلام الإمام أبي إسحاق الشاطبي في التنويه به.

وتوجد نسخة من هذا الشرح بالخزانة العامة بالرباط تحمل رقم ٦٢٥ ق و٦٢٩[٢].

١٢) منظومة فقهية:

مخطوط بخزانة مسجد مولاي عبد الله الشريف بوزان، المغرب، في نحو عشرين صفحة ضمن مجموع رقم ١٠٩٩[٣].

١٣) الجوهرة في مذاهب العشرة:

ذكره صاحب كشف الظنون ونقله محقق المعونة عن هدية العارفين[٤].

١٤) الفروق في مسائل الفقه:

كذا ذكره ابن فرحون في الديباج[٥]. وقال الأستاذ الحبيب بن الطاهر: «ذكره تلميذه مسلم بن علي الدمشقي في كتابه «الفروق الفقهية» فقد قال: كان القاضي رحمه الله تعالى حدثني أنه عمل كتابا وسماه بـ«الجموع والفروق»، وأنه تلف له ولم يعمل غيره. وقد ذكر له الدمشقي في كتابه بعض الفروق، مما يدل على استفادة التلميذ في هذا المجال أيضاً بشيخه القاضي عبد الوهاب»[٦].

---

(١) انظر ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٢، والديباج المذهب ص ١٦٠، وشجرة النور الزكية ص ١٠٤.

(٢) المرشد الوثيق ص ١٩.

(٣) دليل مخطوطات الخزانات الحبسية ص:..

(٤) انظر كشف الظنون ١/ ٦٢١ و المعونة ١/ ٤٥، وهدية العارفين ١/ ٦٣٧.

(٥) الديباج ص ١٦٠.

(٦) الإشراف: ٧١.

١٥) النظائر في الفقه :

كذا ذكر محقق المعونة[١] نقلاً عن فهرس خزانة القرويين وأنه فيها تحت رقم٢ / ٣٨٢ .

١٦) الرد على المزني :

ذكره في ترتيب المدارك[٢] .

ب- أنواع التأليف عند القاضي عبد الوهاب :

١- الاستقلال بالتأليف :

وفيه يظهر إبداعه واجتهاده ومشاركته في العلم، ويمثل هذا النوع من التأليف في الأصول :« الإفادة » « والتلخيص » و« المفاخر » و« المروزي » و« مقدمة التلقين » . وفي الفقه :« أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة »، و« التلقين »، و« المعين على التلقين »، و« المعونة على مذهب عالم المدينة »، و« الإشراف على نكت مسائل الخلاف »، و« النصرة لمذهب إمام دار الهجرة »، و« منظومة فقهية » (إن صحت نسبتها إليه) و« الجوهرة في مذاهب العشرة »، و« الفروق في مسائل الفقه »، و« النظائر في الفقه » (إن صحت نسبته إليه)، و« الرد على المزني » . فهذا قدر وافر من التاليف يعتبر إسهاماً نوعياً في تاريخ الفقه وأصوله .

٢- الشرح :

ويتنوع بين شرح للمذهب في صورته النموذجية المختصرة المفيدة في الحفظ والتعليم . وشرح لبعض التآليف لسبب من الأسباب .

أ- شرح المذهب :

ويمثله كتاب :« المعين على التلقين »، وكأني بالقاضي أحس بالتركيز الشديد الذي يتميز به متن التلقين، وخشي أن يكون ذلك سببا في النفور منه، فوضع ما يعين على استيعابه وتذوقه .

ويمثله أيضا كتاب :« شرح المدونة »؛ إذ المعروف أن المدونة تسمى الأم، أي أم كتب المذهب .

---

(١) المعونة ١ / ٤٣ .

(٢) ترتيب المدارك ٧ / ٢٢٢ .

ويمثله أيضا كتاب« المعونة على مذهب عالم المدينة ».

وهذا النوع من التأليف يعتبر قياما بما تفرضه ثقة الفقيه بالمذهب الذي ينتمي إليه.

ب- شرح تأليف غيره:

ويمثله في الأصول كتاب:« شرح اللمع » الذي شرح فيه كتاب أبي الفرج عمرو بن عمرو الليثي القاضي المالكي البغدادي.

ويمثله في الفقه كتاب:« شرح الرسالة »، وكتاب« الممهد » وكلاهما لأبي محمد بن أبي زيد القيرواني. وقد اعتنى القاضي عبد الوهاب بهذين الكتابين عناية فائقة، ففصل الكلام فيهما تفصيلاً، وخصوصاً شرح الرسالة؛ وقد سبقت الإشارة إلى أنه سلك فيه مسلك الإسهاب والإطناب في نحو ألف ورقة، وأنه -لقيمته العظيمة- بيعت أول نسخة منه بمائة مثقال ذهباً!!.

والحق أن شرحه لذينك الكتابين كان مجالاً للإبانة عن قدرة خاصة ونفَسٍ عميق وطويل فجال في الفقه وأصوله طولاً وعرضاً. وقد سبق تنويه الإمام الشاطبي بطرف منه؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك الاستدلال المتتالي المتنامي في الاحتجاج للإجماع. وهذا يعني أن ذلك الشرح ينطوي في أجزاء كبيرة منه، على آراء القاضي عبد الوهاب، واجتهاداته الخاصة.

٣- الاختصار:

وهو نوعان:

أ- اختصار فقه المذهب:

ويمثله كتاب« التلقين ». وقد ذكرناه في الاستقلال بالتأليف، وهو مذكور هنا من وجه آخر، وقد سماه القاضي في الخاتمة مختصرا، قال:« وقد أتينا في هذا المختصر على ما نسأل الله عز وجل النفع لنا به ولكم معاشر الإخوان فيه »(١).

ويمثله أيضاً لكن من وجه آخر كتابُ المعونة، إذ اعتبره معيناً على الدخول إلى كتابيه الضخمين: شرح الرسالة والممهد، وفي مقدمة هذا الكتاب أنه موضوع« ..ليكون إلى ذينك الكتابين مدخلاً، وإلى حفظ ما أودعناه فيهما موصلا »(٢).

---

(١) التلقين ص ١٩٢.

(٢) المعونة ١/ ١١٥- ١١٦.

ب- اختصار تأليف غيره:

ويمثله كتاب «عيون المسائل» الذي نعتقد أنه هو العنوان الحقيقي للكتاب الذي اختصر فيه«عيون الأدلة» لشيخه ابن القصار. وهو كتاب يندرج أيضا في إطار حفظ المذهب كما نص عليه في الخاتمة، قال واصفا مسائله:«جردتها في هذا الجزء ليقرب حفظها ويسهل طلبها لمن التمس مسألة منه بعينها، ولمن أراد حفظ المذهب فقط فإن طلب الحجة على المسألة فليرجع إلى الأصل».

وخاتمة القول أنه بالنظر إلى صور التأليف عند القاضي عبد الوهاب، وغلبة الإبداع فيها، يتبين أن حياة هذا الفقيه الفذ قد كانت بحق مرحلة مشرقة في تاريخ الفقه المالكي خصوصاً والفقه الإسلامي عموماً، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، ووفقنا إلى ما يحبه ويرضاه.

رابعاً: اقتراحات:

إعداد البحوث التالية:

١-المصطلح الأصولي والفقهي في تراث القاضي عبد الوهاب. وهو بحث من شأنه أن يكشف عن الجهاز المفهومي الذي به تتكون نظريته الأصولية ورؤيته الفقهية. فهو بحث يتجه إلى المفردات والمصطلحات التي هي مفاتيح ذلك التراث، ويخضعها لمنهج الدراسة المصطلحية بأركانها الخمسة، بداية من الإحصاء والتصنيف، ومروراً بالدراسة المعجمية، والدراسة النصية، والدراسة المفهومية، وانتهاءاً بالعرض المصطلحي. فهذه المراحل كفيلة بتدقيق النظر في كل مصطلح وتعريفه بأدق وأجمع ما يمكن، سعياً إلى معرفة النسق الكلي، الجامع والرابط بين كل تلك المصطلحات. إنه بحث يجعل من أهدافه الكبرى وضع معجم للألفاظ المفاتيح، في تراث القاضي عبد الوهاب، مصنفة معرفة منسقة. وهي خدمة نعتقد أنها في غاية الأهمية لمن يريد الدخول إلى عالم القاضي عبد الوهاب.

٢-استدراك ما فقد من كتاب«عيون الأدلة» للقاضي أبي الحسن بن القصار، اعتماداً على اختصار القاضي عبد الوهاب لهذا الكتاب. وذلك لأنه حفظ لنا أصول المسائل التي تعرض لها القاضي ابن القصار. ولما كان عدد من أجزاء الكتاب الأصل الذي هو«عيون الأدلة» هي في حكم المفقود، فإنه يمكن استدراكها بالبناء على أصول المسائل الموجودة في المختصر، مع الاسترشاد بمنهج ابن القصار الذي سلكه في سائر الأجزاء الموجودة. ومن ثمرات

هذا البحث أنه سيساعد على تحريك منهج الاستدلال، وإحيائه في البحوث والدراسات الفقهية، وتجاوز عصر المتون والمختصرات.

٣- المصطلح الفقهي لدى المدرسة المالكية بالعراق: قضايا ونماذج. ومن أهم مقاصد هذا البحث الكشف عن مختلف الاستعمالات التي تداولها فقهاء هذه المدرسة مما ميزها عن غيرها من المدارس، والكشف أيضا عن مدى التطور الدلالي داخل هذه المدرسة عبر مراحلها المتلاحقة، ومدوناتها المتنوعة. ومن ثمرات هذا الكشف، معرفة مواضع الإبداع، سواء من خلال وضع مصطلحات جديدة، أو من خلال تحويل أو تعديل في مصطلحات مستعملة عند السابقين. وذلك لأن ولادة المصطلحات مؤشر قوي على الإبداع والاجتهاد، ويأتي بعده مراجعة المصطلحات الموروثة ونقدها أو تبديلها بغيرها.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وكتبه عبيد الله، الفقير إلى مولاه
مصطفى فوضيل
لطف الله تعالى به بمنه وكرمه
فاس ليلة ٢٨ شعبان ١٤٢٣هـ

المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤ الطبعة الأولى، جماعة من العلماء.

- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول. لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) محمد سعيد البدري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

- الإشراف على نكت مسائل الخلاف. للقاضي عبد الوهاب، قارن بين نسخه وخرج أحاديثه وقدم له الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- أضواء على المذاهب الفقهية. للدكتور عمر سليمان الأشقر. بحث منشور بمجلة الحكمة العدد السادس، صفر ١٤١٦هـ.

- بغية الطلب في تاريخ حلب. لكمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق د.سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

- تاريخ بغداد/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تاريخ التراث العربي. لفؤاد سزكين.

- تاريخ التشريع الإسلامي. للشيخ محمد الخضري، دار الفكر، الطبعة الثامنة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. للقاضي عياض ابن موسى السبتي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤٠٣اهـ- ١٩٨٣م.

- تكملة تاريخ الطبري. لأبي الفضل محمد بن عبد الملك بن إبراهيم الهمداني (ت٥٢١هـ)، تحقيق ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٥٨م.

- التكملة لكتاب الصلة: لأبي عبيد الله القضاعي البلنسي، د.عبد السلام الهراس دار الفكر، بيروت: ١٩٩٥م.

- التلقين: للقاضي عبد الوهاب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٣٧٢هـ.

- جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود: محمد بن أحمد المنهاجي الأسيوطي، تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية. ندوة دولية نظمها معهد الدراسات المصطلحية بتنسيق مع شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب فاس- سايس، أيام: ٨-٩-١٠ جمادى الثانية ١٤١٤هـ الموافق ٢٣-٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٩٣م. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ١٩٩٦.

- دليل مخطوطات الخزانات الحبسية: إعداد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، مطبعة فضالة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. لإبراهيم بن علي بن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابي العلام عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- طبقات الفقهاء. لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت.

– عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار: للقاضي أبي الحسن ابن القصار المالكي. من أول كتاب الصلح إلى آخر كتاب الوكالة– تقديم وتحقيق، رسالة لنيل الماجستير، مرقونة، أعدها الباحث عبد العزيز المسعودي بكلية الآداب ظهر المهراز فاس: ١٩٩٦م.

– الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: لمحمد بن الحسن الحجوي، اعتنى به أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

– الفهرست: لابن النديم (ت ٣٨٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ– ١٩٧٨م.

– قاعدة معلومات الرسائل الجامعية. قرص مدمج من إعداد مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الإصدار الأول: ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

– كتاب تعريفي، ٢٠٠١م: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

– كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك على منهج العدل والإنصاف في شرح مسائل الخلاف: لأبي الحجاج يوسف بن دوناس الفندلاوي (ت ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد بن محمد البوشيخي، ضمن منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ– ١٩٩٨هـ.

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.

– المرشد الوثيق إلى أمهات المذهب المالكي وقواعد التحقيق: للدكتور حميد لحمر، مطبعة سايس– فاس، ٢٠٠٢م.

– معجم البلدان: لياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت.

– المعلم بفوائد مسلم: لأبي عبد الله المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ)، تقديم وتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.

– المعونة على مذهب عالم المدينة: للقاضي عبد الوهاب، تحقيق ودراسة حميش عبدالحق، دار الفكر، بيروت، د. ت.

– المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل أفريقية والأندلس والمغرب: لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت٩١٤هـ)، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف

الدكتور محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ودار الغرب الإسلامي ببيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

- مقدمة ابن خلدون: لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة: ١٩٨٤م.

- المقدمة في الأصول: للإمام ابن القصار المالكي (٣٩٧هـ)، قرأها وعلق عليها محمد بن الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.

- الموافقات: لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، خرجه وعلق عليه عبد الله دراز دار المعرفة، بيروت.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت: ١٩٦٨م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان (ت٦٨١هـ) تحقيق د.إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٨م.



مكانة القاضي عبد الوهاب ودوره في المذهب المالكي

إعداد

د. عبد الحق حميش*

* أستاذ مساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة. ولد عام (١٩٦٠م)، حصل على الماجستير في الفقه وأصوله من جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام (١٩٨٩م) وكان عنوان رسالته: «أحكام الأدب في الفقه الإسلامي»، وحصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها والتخصص نفسه عام (١٩٩٤م) وكان عنوان رسالته: «تحقيق ودراسة كتاب المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب البغدادي». له العديد من الكتب والدراسات.



المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله عليه الصَّلاة والسَّلام ، القائل : « **من يرد الله به خيراً يفقهه في الدِّين** »[1] ، وعلى آله وصحبه الأبرار الطيبين ، وعلى من تبعهم وسلك طريقهم إلى يوم الدين .

أمَّا بعد :

فإنَّ لي مع القاضي عبد الوهاب صحبة طويلة منذ أيام الدراسة ، حينما قمت بتحقيق كتاب : « المعونة على مذهب عالم المدينة » لنيل درجة « الدكتوراه » من جامعة أم القرى بمكة المكرمة حرسها الله .

وتجددت هذه الصحبة ، لما عزمت دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي – مشكورة على هذه المبادرة – إقامة مؤتمرها العلمي الأول في الذكرى الألفية لوفاة القاضي عبد الوهاب (ت ٤٢٢ هـ) فاسترجعت تلك الذكريات وتلك الأيام التي جمعتني والقاضي عبد الوهاب رحمه الله .

فجلست أبحث من جديد في تراثه وكتبه وأقواله فجمعت هذا البحث حول « دور ومكانة القاضي عبد الوهاب البغدادي في الفقه المالكي » .

فأرجو من الله العزيز الحكيم أن أكون قد وفقت فيما جمعت وتوصلت إليه من نتائج أحسب أنها ستميط اللثام عن جهد هذا العالم الكبير في خدمة العلم الشرعي عموماً والفقه المالكي بخاصة .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (٦٩)، ومسلم في كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة (١٦١٩) .

وذلك لأنَّ القاضي عبد الوهاب له قدم راسخة في الفقه والأصول والعلوم الأخرى ، ويعد عالماً من كبار العلماء ، وفقيهاً من أشهر الفقهاء ، ينافح عن المذهب المالكي بالحجة والدليل والبرهان ، وله مشاركاته الواضحة في المذهب المالكي .

وكان محل ثقة واحترام العلماء فلقد أثنوا عليه وعلى كتبه فنقلوا عنها واستشهدوا بها ، فكان المرجع والمصدر الذي ينهل منه ويؤخذ عنه .

خطة البحث :

قسمت البحث إلى هذه المقدمة وثلاثة مباحث .

المبحث الأول : أقوال العلماء في القاضي عبد الوهاب .

المبحث الثاني : مؤلفات القاضي عبد الوهاب وأثرها في الفقه عموماً وفي الفقه المالكي خاصة .

١ - التلقين .

٢ - المعونة على مذهب عالم المدينة .

٣ - الإشراف على نكت مسائل الخلاف .

المبحث الثالث : دور القاضي عبد الوهاب في الفقه المالكي .

- منزلة القاضي عبد الوهاب في المذهب .
- منزلة القاضي عبد الوهاب عند باقي العلماء .
- اعتماد قوله .
- المرجع في أقوال الإمام مالك وأقوال المذهب .
- الاحتجاج والتدليل للمذهب .

– اختياراته .

– مفرداته .

– ترجيحه لمدونة سحنون .

– تخريجه للمسائل التي لا نص فيها .

– نقله للمسائل المتفق عليها في المذهب .

– نقله لمسائل الإجماع .

– لقب ومصطلح القاضي عند علماء المذهب المالكي .

– دفاعه عن المذهب المالكي ورده على المخالفين .

– رده على أبي العلاء المعري ، وعلى مدمني المسكرات .

– نصرته للمذهب المالكي ، وتفضيله للإمام مالك .

– بلوغه درجة الاجتهاد .

الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث ، وبعض التوصيات .

أسال الله تعالى العلي القدير التوفيق والنجاح لهذا المؤتمر ، وأن ينال البحث رضا الحضور ، وصَلَّى الله وسَلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث : د . عبد الحق حميش

المبحث الأول

أقوال العلماء في القاضي عبد الوهاب

يقول ابن حزم : « لم يكن للمالكية بعد القاضي عبد الوهاب مثل أبي الوليد الباجي »[١].

وفي رواية أخرى قال : « لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي إلا عبد الوهاب والباجي لكفاهم »[٢] .

وهذه شهادة عظيمة من ابن حزم للقاضي عبد الوهاب أولاً قبل أن تكون للإمام الباجي .. وما ذاك إلا للدور الكبير الذي قاما به في نصرة المذهب[٣] .

ومما يدل على هذا المعنى أيضاً قول القاضي أبي بكر الباقلاني وهو يعبر عن إعجابه بحفظ أبي عمران الفاسي : « لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب – وكان إذ ذاك بالموصل – لاجتمع علم مالك : أنت تحفظه ، وهو ينصره »[٤].

وقال عنهما : « لو رآكما مالك لسُرَّ بكما »[٥].

ولقد كان القاضي عبد الوهاب عابداً زاهداً متأدباً ثقةً كثير الحفظ ، وكان حسن النظر ، جيد العبارة ، فقيهاً متفنناً باهراً ، أديباً من أعيان علماء الإسلام .

سما قدره ، وشاع في الأفق ذكره ، قال ابن بسام فيه : « ...كان أبو محمد في وقته بقية الناس ، ولسان أصحاب القياس ، وهو أحد من صرف وجوه المذهب المالكي بين لسان

(١) ترتيب المدارك ٤ /٨٣٨ ، الديباج المذهب ١ /١٢١ .

(٢) ترتيب المدارك ٤ /٨٠٣ ، شجرة النور الزكية ص ١٢٠ ، نفخ الطيب ٢ /٦٩ .

(٣) الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي ص١٠٣ .

(٤) الديباج المذهب ٢ /٣٣٨ .

(٥) ترتيب المدارك ٧ /٢٤٦ .

الكناني ونظر اليوناني ، فقدر أصوله ، وحرر فصوله ، وقرر جمله وتفاصيله ، ونهج فيه سبلاً كانت قبله طامسة المنار ، دارسة الآثار ، وكان أكثر الفقهاء – ممن لعله – كان أقرب سنداً ، وأرحب أمداً ، قليل مادة البيان ، كليل شباة اللسان ، قلما يصل في كتبه غير مسائل يلقفها ولا يثقفها ، ويبوبها ولا يرتبها ، فهي متداخلة النظام ، غير مستوفاة الأقسام، وكلهم قد قلد أجر ما اجتهد ، وجزاء ما نوى واعتقد »[١].

و يقول ابن فرحون فيه : « القاضي أبو محمد : أحد أئمة المذهب كان حسن النظر نظاراً للمذهب ، ثقةً ، حجةً ، نسيج وحده ، وفريد عصره »[٢].

وقال الأتابكي : « ... وكان شيخ المالكية في عصره وعالمهم »[٣].

ولقد كان أحد أهم أركان المذهب المالكي ، ومن الذين أسسوا المذهب وأصلوا له ، كما قال ابن العماد الحنبلي : « ... فهو أحد أئمة المالكية ومصنفيهم ، وإليه انتهت رئاسة المذهب »[٤].

وقال صاحب معالم الإيمان : « ... لولا الشيخان والمحمدان والقاضيان لذهب المذهب المالكي : ويريد بالشيخين : أبا محمد بن أبي زيد القيرواني ، وأبا بكر الأبهري ، ويريد بالمحمدين : محمد بن سحنون ، ومحمد بن المواز ، ويريد بالقاضيين : عبد الوهاب ، وابن القصار »[٥].

وقال الخطيب البغدادي : « كان عبد الوهاب ثقةً ، لم ألق من المالكيين أحداً أفقه منه »[٦].

---

(١) الذخيرة لابن بسام ٤ / ٥١٥ .

(٢) الديباج المذهب ٢ / ٢٦ .

(٣) النجوم الزاهرة ٤ / ٢٧٦ .

(٤) شذرات الذهب ٣ / ٢٢٣ .

(٥) معالم الإيمان ٣ / ١٣٧ .

(٦) تاريخ بغداد ١١ / ٣٠ .

وهذه شهادة عظيمة للقاضي عبد الوهاب من عالم كبير كالخطيب البغدادي .

وقال فيه أيضاً : « كان حسن النظر ، جيد العبارة »[١] .

وقال الإمام ابن القيم عنه : « ... القاضي عبد الوهاب إمام المالكية بالعراق من كبار أهل السنة – رحمهم الله تعالى – »[٢] .

وقال ابن خلكان : « القاضي عبد الوهاب هو الإمام العلامة شيخ المالكية ... »[٣] .

ويمكننا أن نستنتج من هذه الأقوال والشهادات ما يلي :

١ – أنه من كبار أهل السنة – كما قال عنه الإمام ابن القيم .

٢ – فقيهاً متفنناً باهراً .

٣ – كثير الحفظ ، ثقةً ، حجةً .

٤ – أحد أئمة المذهب المالكي .

٥ – فهو أحد من صرف وجوه المذهب المالكي ، ولقد كان نظاراً للمذهب .

٦ – شيخ المالكية في عصره ، إليه انتهت رئاسة المذهب .

٧ – بعد خروجه من العراق اندرس المذهب المالكي في هذه المنطقة من عالمنا الإسلامي .

٨ – هو أحد العلماء المالكيين الذين لولاهم لذهب المذهب المالكي .

٩ – فلقد نصر المذهب وأحياه في مصر لما حل بها ، بعد أن كاد أن يضمحل في أرض الكنانة .

١٠ – كان أديباً ، شاعراً .

---

(١) ترتيب المدارك ٧/٢٤٦ .

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية ص٥٨ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/٤٢٩ .

المبحث الثاني
مؤلفات القاضي عبد الوهاب
وأثرها في الفقه عموماً ، وفي الفقه المالكي خاصة

قال ابن فرحون : « قد ألَّف القاضي عبد الوهاب البغدادي في المذهب والخلاف والأصول تآليف بليغة مفيدة »[١]، وقال مخلوف : « ألَّف تآليف كثيرة مفيدة في فنون العلم »[٢].

وفيما يلي ذكر للكتب التي ألَّفها القاضي عبد الوهاب ، والتي ذكرها المترجمون له والتي تنتسب إليه ، وبعد ذلك سوف أتعرض بالشرح والتحليل لأهم كتبه الفقهية :

١ – التلقين .

٢ – المعين على كتاب التلقين : شرح من القاضي عبد الوهاب لمختصره التلقين ، ولكن لم يتمه .

٣ – المعونة على مذهب عالم المدينة .

٤ – الإشراف على نكت مسائل الخلاف .

٥ – الممهد في شرح مختصر أبي محمد بن أبي زيد القيرواني .

٦ – شرح المدونة : لكنه لم يتمه .

٧ – النصرة لمذهب إمام دار الهجرة .

٨ – شرح رسالة ابن أبي زيد .

---

(١) الديباج المذهب ٢/٢٦ .

(٢) شجرة النور الزكية ص ١٠٤ .

٩ - عيون المسائل .

١٠ - اختصار عيون المجالس .

١١ - اختصار عيون الأدلة .

١٢ - النظائر في الفقه .

١٣ - الأدلة في مسائل الخلاف .

١٤ - أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة .

١٥ - غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة .

١٦ - الرد على المزني .

١٧ - الجوهرة في المذاهب العشرة .

١٨ - البروق - أو الفروق - في مسائل الفقه .

١٩ - الإفادة - في أصول الفقه .

٢٠ - التلخيص - أو الملخص - في أصول الفقه .

٢١ - المفاخر في أصول الفقه .

٢٣ - المروزي في الأصول .

٢٤ - وله مؤلف في العقيدة .

يقول الدكتور محمد إبراهيم علي عن كتبه ومصنفاته : « ونالت مؤلفاته شهرة عند المالكية المغاربة بله المشارقة ، فهو وإن كان عراقياً في مدرسته ، إلا أن آراءه اتسمت بتبنيها لمبادئ وقواعد الترجيح القيروانية المصرية ، ولذا فكتبه تعتبر جسراً يربط بين الفرع المالكي العراقي وترجيحات الفرع المصري القيرواني ... » [1].

---

(١) اصطلاح المذهب عند المالكية : د . محمد إبراهيم علي ص ٢٧١ .

ويقول أيضاً : « وتتميز كتبه بعنصرين ، أعطاها ما تستحقه من اهتمام علماء المالكية واعتمادهم عليها ، أول هذين العنصرين : أنَّ كتبه تمثل زبدة التطور في آراء علماء المالكية في العراق ، فمؤلفها وارث أبي بكر الأبهري ، وابن الجلاب ، وأبي الحسن القصار ، وثاني العنصرين : أنَّ كتبه تمثل الاندماج بين آراء قمة مدرستين مالكيتين : القاضي عبد الوهاب ، أحد المحمدين ، زعيم المدرسة العراقية ، وابن أبي زيد ، مالك الصغير ، زعيم المدرسة القيروانية ، ويظهر هذا الاندماج في مؤلفات القاضي عبد الوهاب التي تناول فيها كتب ابن أبي زيد ، حيث شرح الرسالة ، والمختصر ... »[1] .

ولعلَّ أهم كتبه الفقهية والتي اهتم بها العلماء هي : التلقين ، والمعونة ، والإشراف ، وسوف أتناولها بقليل من العناية والتحليل لبيان أثرها ومكانتها في الفقه المالكي .

١ - التلقين :

لقد ظهر مختصر ثان من مختصرات العراقيين (بعد مختصر الجلاب) وحقق شهرة لا تقل عن سابقه ، وهو كتاب التلقين للقاضي عبد الوهاب ، ويعتبر هذا الكتاب على صغره من خيار الكتب وأكثرها فائدة [2].

وهذا ما قاله ابن خلكان عن هذا الكتاب : « صَنَّف القاضي عبد الوهاب كتاب التلقين ، وهو مع صغر حجمه من خيار الكتب وأكثرها فائدة » [3].

والكتاب على اختصاره من أجود ما أَلَّف القاضي عبد الوهاب حتى اقتصر عليه ابن كثير ، وقال : « له كتاب التلقين يحفظه الطلبة ، وله غيره في الفروع والأصول »[4].

---

(١) اصطلاح المذهب عند المالكية ص ٣٥٦ .

(٢) الفكر السامي ٤ / ٢٠٤ .

(٣) وفيات الأعيان ٣ / ٢١٩ .

(٤) البداية والنهاية ١٣ / ٣٣ .

اعتمد القرافي في الذخيرة على نحو أربعين من تصانيف المذهب المالكي : وخص خمسة منها كمصادر أساسية يرجع إليها دائماً ويناقش ويقارن بينها .

وكلها كتب مستقلة مبتكرة أصيلة :

- مدونة سحنون القيرواني (ت ٢٤٠ هـ) .

والتفريع لابن الجلاب (ت ٣٧٨ هـ) .

ورسالة ابن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦ هـ) .

والتلقين للقاضي عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢ هـ) .

والجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لعبد الله بن شاس المصري (ت ٦١٠هـ) .

حيث يقول القرافي في مقدمة كتابه :

« ... وقد آثرت أن أجمع بين الكتب الخمسة التي عكف عليها المالكيون شرقاً وغرباً حتى لا يفوت أحداً من الناس مطلب ، ولا يعوزه مأرب .

وهي : المدونة ، والجواهر ، والتلقين ، والجلاب ، والرسالة جمعاً مرتباً بحيث يستقر كل فرع في مركزه ، ولا يوجد في غير حيزه ، على قانون المناسبة ... » [(١)].

لهذا أجمع العلماء على أن كتاب التلقين من الكتب المهمة ، وأنَّه يعد مرجعاً من مراجع الفقه عند المالكية ، وأكثرها فائدة للمعلم والمتعلم ، نظراً للوثوق به ، ولما امتاز به من سهولة العبارة ، وجمعه لجميع فروع المذهب أو معظمها ...

ولذا نجد أن كبار فقهاء المالكية من بعده يكثرون النقل عنه ، كابن الحاجب ، والحطاب ، والخرشي ، والصاوي ، والدسوقي ، والعدوي ، وغيرهم من أئمة المالكية ،

---

(١) الذخيرة ١/٣٦ .

وكثيراً ما تجد هذه النقول مصدرة في كتب المذهب بقول مؤلفيها كما قال القاضي عبد الوهاب في التلقين ، وأحياناً يجعلون ذلك من أسباب الترجيح في المسائل الخلافية [١] .

ولأهمية هذا الكتاب وجدنا من العلماء من يحفظه عن ظهر قلب :

فمما جاء في الديباج المذهب في ترجمة « ... أحمد بن مسعدة العامري الغرماء أبا جعفر من أهل غرناطة ، كان صدراً جليلاً فقيهاً مضطلعاً ، من أهل النظر السديد والبحث الأصيل ، حافظاً للمسائل ، مشاركاً في كثير من الفنون ، جزالاً مهيباً جارياً على سنن سلفه ، ختم سيبويه تفقهاً ، واستظهر كتاب التلقين ، وحفظ كتاب الأحكام في الحديث... »[٢] .

وفي معجم البلدان : « قال أبو طاهر بن سكينة : سمعت أبا محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف الزناتي الضرير بالثغر يقول : حضرت هارون بن النضر الريغي - بالريغ في قراءة كتاب البخاري والموطأ وغيرهما عليه ، وكان يتكلم على معاني الحديث وهو أمي لا يقرأ ولا يكتب ، ورأيته يقرأ كتاب التلقين لعبد الوهاب البغدادي في مذهب مالك من حفظه كما يقرأ الإنسان فاتحة الكتاب ... »[٣] .

- شروح التلقين :

ولأهمية كتاب التلقين انبرى له كبار العلماء بالشرح والبيان :

١ - المؤلف نفسه إلا أنه لم يتم هذا الشرح .

٢ - شهاب الدين القرافي صاحب كتاب الذخيرة .

٣ - ومنهم الإمام المازري ، قال ابن فرحون في ترجمة الإمام المازري : « ... وألّف في

(١) مقدمة تحقيق كتاب التلقين : محمد ثالث سعيد الغاني ١ / ١٩ .

(٢) الديباج المذهب ١ / ٤٨ .

(٣) معجم البلدان : ياقوت الحموي ٣ / ١١٣ .

الفقه والأصول ، وشرح كتاب مسلم ، وشرح كتاب التلقين للقاضي أبي محمد عبد الوهاب، وليس للمالكية كتاب مثله »[١] .

يقول عياض وابن فرحون في هذا الشرح : ليس للمالكية كتاب مثله ، وسماه الأبي الكتاب الكبير لأهميته ، وذلك لأنَّه اجتمع في هذا الكتاب المنهج العراقي بالمنهج القيرواني[٢] .

٤ - كما شرحه العلامة التونسي ابن بزيزة .

- منهجه في الكتاب :

تأثر القاضي عبد الوهاب في كتابه التلقين بمنهج ابن الجلاب في التفريع ، ولقد اقتصر فيه على المذهب المالكي ، وعلى ما ترجح لديه من الدليل الخاص - دون ذكره - من أقوال أئمة هذا المذهب .

ثم اعتنى فيه عناية تامة بالتدقيق في عبارته وبضبطها الضبط المحكم .

والمتبحر في هذا الكتاب يجد متعة الدقة والضبط لفقه الإمام مالك في أخصر وأدق عبارة[٣] .

« اختصاره لم يكن بالمخل ، لا بالألفاظ ولا بالمعاني ، وإنما هو عبارة عن تلخيص لفقه المذهب ، بتجريده من ذكر الروايات المتعددة ومصادرها ، والاكتفاء بذكر القول المرجح في المذهب دون ذكر الاختلافات بين علمائه ، فهو بهذا كتاب مدرسي ، ويبدوا أنه ألَّفه لخدمة المذهب من الداخل ، لتمكين أتباعه من مصدر سهل التناول »[٤] .

---

(١) الديباج المذهب ١ / ٢٨٠ .

(٢) مقدمة تحقيق كتاب شرح التلقين ١ / ٦ ، ٨٠ .

(٣) مقدمة تحقيق « شرح التلقين للمازري » : سماحة الشيخ محمد المختار الإسلامي ١ / ٢٥-٢٦ .

(٤) مقدمة تحقيق كتاب « الإشراف » للقاضي عبد الوهاب : الحبيب بن الطاهر ١ / ٦٠ .

- **أهم الكتب التي نقلت واستشهدت بكتاب التلقين :**

فيما يلي بعض الإحصائيات لأهم الكتب التي نقلت ورجعت إلى كتاب التلقين :

- **الذخيرة** : شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) :

١/٣٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٤ ، ٢٥٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٥ ، ٣١٠ ، ٣٥٦ ، ٣٧٥ .

٢/٢٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ١٥١ ، ١٨٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٤١٤ ، ٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥١٧ ، ٥٢٢ .

٣/٧ ، ٢١٩ ، ٢٨٦ ، ٣٠١ ، ٣٨٥ .

٤/٢١٩ ، ٣٨٩ .

٥/٣٢ ، ١٨٦ .

٨/٩٤ ، ٢٠٦ ، ٢٨٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ .

١١/ ١٣٦ .

١٣/ ١٥ ، ٢٣٣ ، ٢٦٤ .

- **مواهب الجليل** : محمد بن عبد الرحمن المغربي الشهير بالحطاب (ت ٩٥٤ هـ) :

١/٤٥ ، ٧٧ ، ١٠٥ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ٢٤٥ ، ٢٩٠ ، ٣١٠ ، ٣٢٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢، ٣٦٥ ، ٣٧٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٤٧٨ ، ٥٣٠ .

٢/٨١ ، ١٢٦ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ٢١٩ ، ٢٩١ ، ٣٩٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٥٠٨ ، ٥٢١ .

٣/٢٩ ، ٤٢ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ١٠٥ ، ١٤٢ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢، ٢٥٧ ، ٣١٩ ، ٤٢٩ ، ٤٣٩ ، ٤٧٥ .

٤/ ٣٤٠ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٤٤٤ ، ٤٥٧ ، ٤٧١ .

٥/ ٦٣ ، ٨١ ، ٩٨ ، ١٥٢ ، ٣٦٣ ، ٤٠٢ .

٦/ ٢٩٥ ، ٣٣٦ .

- **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير** : محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ):

١/ ١٠٨ ، ١١٩ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ٥٢٧ .

٢/ ٢٦ ، ٤٠ ، ٨٢ .

٣/ ٥ .

٤/ ٣٦٤ .

- **حاشية العدوى** : علي الصعيدي العدوي (ت ١١٨٩ هـ):

٢/ ٦١٧ ، ٦٤٨ .

- **التاج والإكليل** : أبو عبد الله بن يوسف العبدري (ت ٨٩٧ هـ):

١/ ٤٣ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٠٨ ، ٢٦٧ ، ٢٧٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٥٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٩٧ ، ٥٠٧ ، ٥١٥ ، ٥٢٠ ، ٥٢٢ ، ٥٢٥ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ .

٢/ ٩ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٦٧ ، ٨٥ ، ٩٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٦١ ، ١٦٨ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٢١ ، ٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٥٤٣ .

٣/ ٤٤ ، ١٢٦ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٤٢٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ .

٤/ ٥٤ ، ١٦٨ ، ٥٢٤ .

٥/ ٩٦ ، ٢٠٥ .

٦/ ١٤١ ، ١٧٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢ ، ٣٣٦ ، ٤١٠ .

– **الفواكه الدواني** : أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي (ت ١١٢٥ هـ) :

١/ ١٨٦ .

– **المعيار المعرب** : لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤ هـ) :

٢/ ٢٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

٥/ ٥ ، ٦ ، ١٩٥ .

٦/ ٣٩٥ .

١١/ ٢١٥ .

– **تفسير القرطبي** : أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١ هـ) :

٦/ ٩٦ .

– **مسائل ابن رشد** : أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد (ت ٥٢٠ هـ) :

٤٧٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣ .

٢ – المعونة على مذهب عالم المدينة :

وهو في الترتيب من حيث الأهمية يأتي بعد التلقين ، ولهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة ، فيعد مرجعاً مهماً في الفقه المالكي المدلل ؛ لأنه يمتاز بشموله على معظم المسائل والأحكام الفقهية – على المذهب المالكي – في عبارة وجيزة وسهلة ، واحتوائه الاستدلالات على فروع المذهب .

كما أن الكتاب يحوي أقوال مالك – رحمه الله – وأقوال كبار علماء المذهب المالكي .

وتظهر أهمية ومكانة كتاب « المعونة » في تأثيره فيمن جاء بعده ، فلا يخلو كتاب من كتب المتأخرين إلا ويذكره وينقل عنه ، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على عظم هذا الكتاب وفوائده الجمة وعلى قيمته العلمية الكبيرة .

- منهجه في كتاب المعونة :

سلك القاضي عبد الوهاب طريقة مثلى في تأليف كتاب « المعونة » ، فقد استوعب معظم أبواب ومسائل الفقه ، وشمل الكتاب الأقوال الصحيحة والمشهورة في المذهب المالكي ، وكان ذلك في تبويب بديع وبعبارة رصينة وأسلوب علمي سهل ، بإيجاز غير مخل ، دقيق ومضبوط ، يعين القارئ على الفهم والاستيعاب دون غموض أو تردد .

والكتاب وإن كان مختصراً كما صرح بذلك القاضي في مقدمته إلا أنه يعطي تنبيهات وقواعد يحصر بها الفروع الكثيرة ، فيغني ذلك عن الإسهاب والتطويل .

هذا وقد اتبع القاضي طريقة حسنة في عرض المسائل والتدليل لها ، فهو يأتي بجملة أحكام الباب مختصرة وموجزة ، ثم يعقد فصولاً تفصيلية مستقلة لفروع ومسائل ذلك الباب ، يدلل لها ، ويذكر شروطها ، وما يتعلق بها من أحكام وتفريعات وتوجيهات .

ويدلل للمسائل أولاً من الكتاب فيذكر الآيات ووجه الاستدلال منها ، ثم الأحاديث النبوية والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ، ويشير إلى المسائل المجمع عليها ، ثم يستدل بالقياس ، كما يستعمل أحياناً بعض الأدلة الشرعية الأخرى ، كإجماع أهل المدينة وسد الذرائع والمصالح وغيرها [١] .

---

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب المعونة : للباحث ١ / ٧٢-٧٣ .

- الكتب التي نقلت واستشهدت بكتاب « المعونة » :

- الذخيرة :

٢/ ٨٥ ، ٣٩٥ ، ٤١٩ .

٣/ ٢٨٦ ، ٣٥٧ .

٧/ ١٠٤ .

٩/ ٢٨١ ، ٢٩٨ ، ٢٩٥ .

١٠/ ٩٥ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ .

- مواهب الجليل :

١/ ١٣٣ ، ٢٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٤٣ .

٢/ ١٢٣ ، ١٤٥ ، ١٩١ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢١٧، ٣٢٢، ٤٣٤ ، ٤٦٢ ، ٤٧٥ ، ٤٩٥، ٥٠٨ ، ٥٢٤ .

٣/ ٢٧ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ١٤٩ ، ١٨٦ ، ٢٤٢ .

٤/ ٥٨ ، ٤٧١ ، ٥٠٧ .

٥/ ٢١١ ، ٢١٢ ، ٤٠٨ .

٦/ ٦٦ ، ٢٧٢ ، ٢٩٥ ، ٣٧٢ .

- حاشية الدسوقي :

١/ ٨١ ، ٤٢٦ ، ٥٥٠ .

٢/ ٢٢٧ ، ٤٩٠ .

٣/ ٢٢٣ ، ٢٥٩ ، ٣٥٠ .

- **التاج والإكليل** :

٢/ ٢٤٩ ، ٣٠١ ، ٤٦٣ .

٥/ ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٥٤ ، ٤٢٥ .

٦/ ١٠٣ ، ١٤٥ .

- **المعيار المعرب** : أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤ هـ) :

١/ ٢٤٨ ، ٢٧١ .

٢/ ٦٠، ١٠٩ .

٥/ ٥ ، ٣٧٦ .

- **حاشية العدوي** :

١/ ٤٦١ .

٢/ ٦١٧ ، ٦١٨ .

- **البيان والتحصيل**: لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد - الجد - (ت ٥٢٠ هـ):

٤/ ٣٦٦ .

١٢/ ١٩٩ ، ٢٠١ .

١٤/ ١٧ ، ١٤٨ ، ٣٠١ ، ٣٦٤ .

١٥/ ٤٣٦ .

١٦/ ٢٩٠ ، ٢٩١ .

- **المقدمات الممهدات** : له أيضاً :

٣/ ٤٣٦ ، ٤٧٢ .

- **مسائل ابن رشد** : له أيضاً :

ص ٣٦٤ .

- **الفروق** : شهاب الدين أحمد بن ماجد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) :

٣/ ١٥٢ .

٤/ ٤٧ .

- **تبصرة الأحكام** : لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون (ت ٧٩٩ هـ) :

٢/ ٦٠ ، ٢٢٤ .

- **المنتقى** : لأبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤ هـ) :

١/ ٤١ .

٤/ ٢٢ ، ١٤٠ .

٥/ ٢٠٣ ، ٤٧٩ .

- **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس** : لابن العربي الأندلسي (ت ٥٤٣ هـ) :

٣/ ٣٧٤ .

- **نيل الأوطار** : محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) :

٢/ ١٠٦ .

٦/ ٧٢ .

٣ - الإشراف على نكت مسائل الخلاف :

يعد كتاب الإشراف من المراجع المهمة التي عالجت مسائل الفقه بأدلتها ، وهو وإن اكتفى فيه مؤلفه بالمسائل الخلافية ، فإنه يعتبر مرجعاً لما ألف بعده ، ينقل المؤلفون عنه ويستشهدون به .

فهو يتناول عدداً كبيراً من مسائل الفقه على المذهب المالكي ، مما قام فيه الخلاف بينه وبين غيره من المذاهب ، وهذه المسائل موزعة على سائر الأبواب الفقهية ، كما يتناول الاستدلال عليها لدعمها والإقناع بها .

لذا فإنَّ الكتاب يصنف ضمن كتب الخلاف التي ألفها أصحاب المذاهب في إطار الحوار والنقاش العلمي الفقهي الذي دار بينهم ، وكان كل واحد يهدف من خلال ذلك إلى إثبات مشروعية آراء مذهبه وتوثيق صلتها بأدلتها ، لكن القاضي لم يتعرض لبيان أدلة المخالفين على آرائهم ، وكأنه أراد للكتاب أن يكون مرجعاً للمالكية يوفر لهم ما يمكن الاستدلال به من الأدلة النقلية والعقلية .

- فائدة مهمة :

وكأن القاضي عبد الوهاب قد رتب للطالب المتلقي للمذهب المالكي مراحل تعلمه :

- حيث تمثل المرحلة الأولى كتاب « التلقين » المختصر المجرد من الأدلة .

- وتمثل المرحلة الثانية كتاب « المعونة » ، الذي يتناول معظم الفروع الفقهية في المذهب مستدلاً لها ببعض الأدلة النقلية دون إكثار ودليلاً أو دليلين عقليين .

- ثم تأتي المرحلة الثالثة ، والتي يمثلها كتاب « الإشراف » ، والتي يتعرض فيه لمسائل الخلاف ، فيكثر من الاستدلال لها بالنصوص والآثار على اختلافها ، كما استرسل في الأقيسة بكل أنواعها ، وأفاض في ذكر التعليلات .

وبذلك يكون المتفقه المالكي قد استعد ليخوض غمار الخلافيات ، ونقد ورد آراء المخالفين له ونقض أدلتهم [١] .

- منهجه في الكتاب :

يعرض القاضي عبد الوهاب في كل مسألة من مسائل الكتاب - وعددها ٢١٢٣ - الحكم الذي يراه ، بصورة مختصرة وفي حدود الألفاظ التي تنضبط بها المسألة وحكمها دون أن يكون لها تعلق بمسألة أخرى ، وبذلك يحرر محل الخلاف مع المقابل يحدد مجال المناظرة .

ولا يهتم في ذلك الخلاف داخل المذهب في هذا الكتاب إلا بعض المسائل ، فهو في أغلب المسائل يكتفي بإيراد الحكم الذي يراه راجحاً في المذهب .

ثم يعرض لبيان الخلاف مع غير المالكيين ويذكر في ماذا يخالف .

وبعد ذلك ينتقل مباشرة للاستدلال لرأي المالكية .

والمخالفون الذين يذكرهم بعضهم من الصحابة ، وبعضهم من التابعين والبعض الآخر من أئمة المذاهب وأصحابهم [٢] .

هذا عن منهجه في الكتاب ، أما منهجه في الاستدلال فإنه رتب أدلته بحسب درجاتها الشرعية ، وهي تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : أدلة شرعية ، وتتضمن : القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وآثار الصحابة ، وعمل أهل المدينة ، والإجماع ، وشرع من قبلنا .

والقسم الثاني : أدلة النظر ، وهي تتضمن : القياس ، والمصلحة ، والاستحسان ، والعرف ، والاستصحاب ، وسد الذرائع [٣] .

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب الإشراف : الحبيب بن طاهر ١ /٨٨-٩٠ .

(٢) المرجع السابق ١ /٩١-٩٣ .

(٣) المرجع السابق ١ /٩٣ .

- الكتب التي نقلت واستشهدت بكتاب « الإشراف » :

- الذخيرة :

١/٢٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٤٩ .

٢/٤١١ ، ٥٠٥ .

٥/٤٣٥ ، ٥٨٠ .

٧/٣٤٩ .

٩/٩٦، ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

١١/٢٠٦ ، ٢٥٢ .

- مواهب الجليل :

١/٣٢٧ .

٣/٤١٩ ، ٤٢١ .

- المعيار المعرب :

١/٢٠٥ .

- حاشية الدسوقي :

٢/٣٩٥ .

٤/٤٢٦ .

- المنتقى : (للباجي) :

١/١٩٩ ، ٣٣٩ .

- عمدة القارئ : (للعيني) :

١٢/١٩٤ .

المبحث الثالث

دور القاضي عبد الوهاب في الفقه المالكي

منزلة القاضي عبد الوهاب في المذهب :

وممن خص العلامة خليل في مختصره المعتمد في المذهب المالكي هؤلاء الأربعة : ابن يونس الصقلي(ت٤٥١ هـ) ، ثم اللخمي الصفاقصي (ت ٤٧٨ هـ) ، ثم ابن رشد القرطبي (ت٥٣٠ هـ) ، ثم المازري (ت ٥٣٦ هـ) ، وذلك لأنَّه لم يقع لأحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب في تحرير المذهب وتهذيبه ، كما اختص ابن يونس بالترجيح لأن أثر اجتهاده في الميل إلى بعض أقوال من سبقه وما يختاره لنفسه قليل ، وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيراً على ظاهر الروايات ، وخص المازري بالقول لأنَّه لما قويت عارضته في العلوم وتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه ، وخص اللخمي بمادة الاختيار لأنه كان أجرأهم على ذلك[1] .

ولقد استقر عند بعض فقهاء المذهب : تقديم أبي الوليد بن رشد (ت ٥٢٠ هـ) على غيره ، وممن صرح بذلك الغبريني ، فقد نقل عنه الرباطي قوله : ابن رشد مقدم على الشيوخ قولاً ونقلاً ، وجرى بذلك عرف الشيوخ [2] .

ومن العلماء المعتمدين في الترجيح في مذهب مالك الإمام المازري الذي كان آخر المنشغلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه .

ويأتي القاضي عبدالوهاب في درجتهم : « قال ابن الفرات في شرحه : فابن رشد تشهيره مقدم على تشهير ابن بزيزة ، وابن رشد والمازري وعبد الوهاب متساوون » [3] .

---

(١) الشرح الكبير : سيدي أحمد الدردير ١/ ٢٢ .

(٢) الكفاف : محمد مولود بن أحمد فال ٢/ ١٢٦ .

(٣) مواهب الجليل ١/ ٥٠ (طبعة دار الكتب العلمية) .

فنلاحظ إذاً أن شيخنا يعد من بين أعمدة الفقه المالكي الذين يقوم عليهم بناء المذهب ، فهو في درجة الأئمة المازري وابن رشد ، كما أنَّه صاحب أحد المختصرات « التلقين » التي يدور عليها المذهب كما سبق وأنْ بيَّنا ذلك .

ولقد نصَّ الدسوقي في حاشيته أن القاضي عبد الوهاب من أئمة المذهب الكبار المعول على نصوصهم :

ففي مسألة رد مسح الرأس يقول : « ... ولذا قال المؤلف في رد المسح ، ولما كان كلامه هنا لا يدل على حكم الرد في نفسه نبه عليه بعد ، بقوله ورد مسح رأسه ... إلخ ، ونصوص الأئمة كالمدونة والرسالة وعبد الوهاب وابن يونس واللخمي وعياض وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة كلها ظاهرة فيما ذكرناه ، وليس في كلام واحد منهم إشعار بما قاله عج أصلاً »[1] .

كما ذكر بأن سبب انتشار المذهب المالكي في مصر ثانية بعد أن درس هو القاضي عبد الوهاب [2] .

منزلة القاضي عبد الوهاب عند باقي العلماء :

إضافة لمكانة القاضي عبد الوهاب في المذهب المالكي تحريراً وتدليلاً وتوجيهاً وتعليلاً وتصنيفاً كانت له مكانة خاصة مرموقة عند علماء المذاهب الأخرى .

لذا وجدنا اعتماد أقواله وكتبه عندهم ، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

أولاً : مفسري القرآن :

فلقد نقل عن القاضي عبد الوهاب :

---

(١) حاشية الدسوقي ١ /٨٩ .

(٢) انتصار الفقير السالك : للراعي ص٣٠٧ .

- الإمام القرطبي في تفسيره: الجامع لأحكام القرآن : في المواضع التالية :

٢/ ٣٢٤ .

٣/ ١٢، ١٣٠، ١٤٦، ١٦٥ ١٦٦، ١٧٠، ١٨٩، ١٩١، ١٩٤،

٦/ ٨٤، ٨٦، ١٦٥،

٧/ ٣٤١ .

٨/ ١٨١ .

- الإمام ابن كثير في تفسيره :

٢/ ٥٧ .

ثانياً : شراح الحديث الذين استشهدوا بأقواله :

- فتح الباري : ٢/ ١٧٩ ، ٤٧٩ ؛

٣/ ٣١٣ ؛

٤/ ٨٤ ، ٨٧ ؛

٩/ ٧٢ ، ١٥٢ ، ٥٦٧ ؛

١٢/ ٨٣ ، ٩٨ ؛

١١/ ٤ .

- عون المعبود : ٤/ ١٣ .

- نيل الأوطار : ٣/ ٣٥٨ ؛ ٢ / ١٠٢ .

- سبل السلام : ٣/ ١٢٨ .

- تحفة الأحوذي : ٤/ ٢٥٦ ؛ ٣/ ٧٩ .

- الجامع الصغير : للسيوطي : ١/ ١٩٣ .

- فيض القدير : ١/ ٢٣١ ؛ ٥/ ١٥٨

- شرح الزرقاني : ١/ ٢٥٢ ، ٤٠٢ ؛ ٣/ ٢٢٩ ، ٣٨١ .

اعتماد قوله :

وأقواله معتمدة في المذهب يرجع إليها ، وهي اعتماد العلماء في كتبهم ومصنفاتهم، فمما جاء في حاشية الدسوقي : « ... قال ابن الحاجب : ومن دخل قبل الغروب اعتد بيومه، وبعد الفجر لا يعتد به ، وفيما بينهما قولان التوضيح .

واختلف إذا دخل بينهما والمشهور الاعتداد ،

وقال سحنون : لا يعتد ، وحمل بعضهم قول سحنون على أنه ليس بخلاف ، وأن المشهور محمول على النفل ، وقول سحنون على النذر .

وقال ابن رشد : حمل سحنون والمعونة على الخلاف أظهر ، إذا علمت هذا لا تعلم أن الأولى بقاء كلام المصنف على الإطلاق لاستظهار ابن رشد أن بين القولين خلافاً ، وأن المعتمد قول المعونة الاعتداء »[١] .

وفي مسألة من لا يحسن قراءة الفاتحة يقول الدسوقي : « ... قوله في وجوب الإتيان ببدلها مما تيسر من الذكر أي وهو قول الإمام محمد بن الإمام سحنون ، وقوله وعدم وجوبه أي وهو قول القاضي عبد الوهاب وهو المعتمد »[٢] .

ويقول الحطاب : في مسألة اشتراط الجماعة في الجمعة : « ... . وكذلك قال صاحب الطراز الذي حكاه عبد الوهاب هو مقتضى الكتاب ثم جعله المذهب فإنه قال في توجيهه ووجه المذهب قوله ﷺ : (« **صلوا كما رأيتموني أصلي** » ولم يصل ﷺ قط جمعة إلا بخطبة في جماعة مستقلة ... »)[٣] .

---

(١) حاشية الدسوقي ١/ ٥٥٠ .

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٣٧ .

(٣) مواهب الجليل ٢/ ١٦٦ .

وفي مسألة من لا يحسن اللغة العربية كيف يكبر : قال الأزهري : « ... وإن كان يحسنها ،أما من لا يحسنها فقال عبد الوهاب : يدخل بالنية دون العجمية ، وقال أبو الفرج : يدخل بلغته وهو ضعيف ، وإن كانت الصلاة لا تبطل قياساً على كراهة الدعاء بالعجمية للقادر على العربية ، ولكن المعتمد القول الأول »[١].

المرجع في أقوال الإمام مالك وأقوال المذهب :

فكثيراً ما تنقل أقوال الإمام مالك وأقوال المذهب من كتبه وأقواله :

يقول الحطاب : « ومذهب ابن وهب أن عظام الميتة طاهرة ، وذكر القاضي عبد الوهاب في شرح الرسالة عن شيخه الأبهري أنه كان يقول : إن مالكاً يكرهه يعني العظم من غير تحريم قال القاضي وظاهر قول مالك التحريم وهو الذي يقتضيه النظر »[٢].

ويقول ابن رشد : « واختلفوا في كونه – يعني القاضي – من أهل الاجتهاد فقال الشافعي : يجب أن يكون من أهل الاجتهاد ، ومثله حكى عبد الوهاب عن المذهب وقال أبو حنيفة يجوز حكم العامي... »[٣].

وقال ابن حجر : « ...فحكى عبد الوهاب المالكي عن مالك : تحريم القراءة بالألحان وحكاه أبو الطيب الطبري والماوردي وابن حمدان الحنبلي عن جماعة من أهل العلم... »[٤].

ويقول الدمياطي : « قوله كتشميت عاطس : فهو سنة عندنا ، واختلف أصحاب مالك في وجوبه فقال القاضي عبد الوهاب هو سنة ، ويجزئ تشميت واحد من الجماعة كمذهبنا »[٥].

---

(١) الثمر الداني شرح رسالة القيرواني ص١٠١ .

(٢) مواهب الجليل ١ / ١٠٣ .

(٣) بداية المجتهد ٢ / ٣٤٤ .

(٤) فتح الباري ٩ / ٧٢ .

(٥) إعانة الطالبين ٤ / ١٩٢ .

ويقول النووي : « وذكر القاضي عبد الوهاب المالكي أن مذهبهم أن يتوضأ إلا أن يخشى فوت الوقت... »[١] .

وفي حكم سجود السهود : يقول أيضاً : « ... وقال القاضي عبد الوهاب المالكي الذي يقتضيه مذهبنا أنه واجب في أخذها النقصان »[٢] .

ويقول الشوكاني : « ... والقول الثالث أنه إذا كان داعية إلى بدعته لم يقبل ، وإلا قبل وحكاه القاضي عبد الوهاب في الملخص عن مالك ... »[٣] .

الاحتجاج والتدليل للمذهب :

ومن أهم الأعمال التي قام بها القاضي عبد الوهاب وخدم بها المذهب المالكي خدمة جليلة هي تصديه للقيام بعمل كبير يشهد له الجميع بسبقه وجهده العظيم فيه .

وهو التدليل والتوجيه والاحتجاج لفروع المذهب ، فكان المرجع في ذلك وخير دليل على ذلك كتبه الشاهدة على ما قام به من خدمة للعلم عامة وللمذهب المالكي خاصة : فالمعونة ، والممهد في شرح المختصر وشرحه المدونة ، والإشراف وغيرها من المصنفات التي ألفها كلها أدلة ناطقة عن ذلك .

وفيما يلي بعض الأمثلة من كتب المذهب التي تزخر بالنقول عن القاضي عبد الوهاب وكتبه وتذكر استدلالاته وحججه .

يقول ابن رشد : في حكم غسل الميت : « ... الفصل الأول في حكم الغسل : فأما حكم الغسل فإنه قيل إنه فرض على الكفاية ، وقيل سنة على الكفاية والقولان كلاهما في المذهب . . وقد احتج عبد الوهاب لوجوبه بقوله ﷺ في ابنته : « **اغسلنها ثلاثاً أو خمساً** » وبقوله في المحرم : « **اغسلوه** »[٤] .

---

(١) المجموع ٢ /٣٢٦ .

(٢) المجموع ٤ /١٤٤ .

(٣) إرشاد الفحول ص٩٧ .

(٤) بداية المجتهد ١ /١٦٤ .

ويقول القرافي : « وروي عن أشهب : الفدية وإن كان المدلول حلالاً ، وإذا قلنا لا جزاء عليه فلا يأكل منه ، فإن فعل فعليه الجزاء ، قال عبد الوهاب : لما في الصحيحين في حديث أبي قتادة قال – عليه الصَّلاة والسَّلام – : « ... **ما منكم أحد أمره وأشار إليه** »[١] .

ويقول ابن حجر : « ... ونقل عياض عن القاضي عبد الوهاب أنه استدلَّ به على أن الإمام يقتصر على قوله سمع الله لمن حمده ، وأن المأموم يقتصر على قوله ربنا ولك الحمد ... »[٢] .

اختياراته :

للقاضي عبد الوهاب اختياراته التي ينقلها ويذكرها العلماء في كتبهم ، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدل على أهمية أقواله ووزنها المعتبر في المذهب ، وفيما يلي أمثلة على ذلك :

يقول الإمام القرافي : « وقال ابن المواز : الإشعار في أي الشقين شاء ، وقال الشافعي وأحمد بن حنبل في الأيمن واختاره عبد الوهاب في المعونة لحديث ابن عباس ،واختار مالك فعل ابن عمر »[٣] .

ويقول في موضع آخر : « ...قال صاحب البيان : اختار عبد الوهاب : يهديكم الله ويصلح بالكم على يغفر الله لنا ولكم »[٤] .

ويقول الحطاب : « ...قال دخلها بغير إحرام فقد أساء أي أثم إلا أنه لا دم عليه إذا لم يقصد دخولها لأجل نسك ، وإنما دخلها لحاجة أخرى أو لأنها بلده أو لغير ذلك .. وتقدم

---

(١) الذخيرة ٣ / ٣٢٠ .

(٢) فتح الباري ٢ / ١٧٩ .

(٣) الذخيرة ٣ /٣٥٧ .

(٤) المرجع السابق ١٣ / ٣٠٢ .

لفظ مختصر ابن أبي زيد في شرح قوله : وحيث حاذى واحداً ، وهو اختيار القاضي عبد الوهاب »[١].

ويقول القرطبي : « ... والصحيح عندي أنه لا يلزم غسله إلا للأمرد لا للمعذر قلت وهو اختيار القاضي عبد الوهاب »[٢].

وقال ابن حجر : « قوله : باب إذا قال فارقتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ما عنى به الطلاق فهو على نيته هكذا بت المصنف الحكم في هذه المسألة فاقتضى أن لا صريح عنده إلا لفظ الطلاق أو ما تصرف منه وهو قول الشافعي في القديم ونص في الجديد على أن الصريح لفظ الطلاق والفراق والسراح لورود ذلك في القرآن بمعنى الطلاق ...

وقد رجح جماعة القديم كالطبري في العدة والمحاملي وغيرهما ، وهو قول الحنفية ، واختاره القاضي عبد الوهاب من المالكية » [٣].

ويقول أبو الحسن المالكي : « ولا يورث ماله حتى يأتي عليه من الزمان ما لا يعيش إلى مثله غالباً ، وهو ثمانون سنة على ما اختاره الشيخ والقابسي ، وسبعون سنة على ما اختاره عبد الوهاب »[٤].

مفرداته :

وأحياناً ينفرد القاضي عبد الوهاب ببعض الأقوال ، كما جاء مذكوراً في بعض كتب المذهب : « و غسل الوجه وفرضيتها ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع ، وحدّه عرضاً ما بين الأذنين ، وهذا أحسن من قولهم من الأذن إلى الأذن ، للخلاف في الغاية : هل هي داخلة

---

(١) مواهب الجليل ٣ / ٤٢ .

(٢) تفسير القرطبي ٦ / ٨٤ .

(٣) فتح الباري ٩ / ٣٦٩ .

(٤) كفاية الطالب ٢ / ١٢٣ .

في المغيا أم لا ؟ ، وما ذكره هو المشهور ، وقيل : من العذار إلى العذار ، رواه ابن وهب عن مالك في المجموعة . وقيل : إن كان نقي الخد : فكالأول ، وإلا فكالثاني ، حكاه القاضي عبد الوهاب عن بعض المتأخرين ، وانفرد القاضي عبد الوهاب بأنَّ غسل ما بين العذار والأذن سنة ، وضعفه ابن الحاجب ... »[١] .

ترجيحه لمدونة سحنون :

وينقل عنه ترجيحه لمسائل المدونة برواية سحنون عن ابن القاسم :

قال ابن وهب لأبي ثابت : إن أردت هذا الشأن – يعني فقه مالك – فعليك بابن القاسم ، فإنه انفرد به وشغلنا بغيره ، وبهذا الطريق رجح القاضي أبو محمد عبد الوهاب مسائل المدونة لرواية سحنون لها عن ابن القاسم ... »[٢] .

تخريجه للمسائل التي لا نص فيها :

ويقوم القاضي عبد الوهاب بتخريج المسائل فيما لا نص فيه :

يقول الدسوقي في حاشيته : « واعلم أن المسألة الأولى الخلاف فيها منصوص ، وأمَّا الثانية أعني ما إذا اشتبه الطهور بالنجس فلا نص فيها غير أن القاضي عبد الوهاب خرجها على الأولى ، ورأى أنَّه لا فرق بينهما ، وقبله ابن العربي والطرطوشي ... »[٣] .

ويقول الحطاب : « ... إذ لا يؤكل الخشاش على الصحيح من المذهب إلا بذكاة ، وإن كان بعض الشيوخ خرج أكله بغير ذكاة على خلاف في الجراد وإليه ذهب القاضي أبو محمد عبد الوهاب »[٤] .

---

(١) مواهب الجليل ١ /١٨٤ ، القوانين الفقهية ص١٩ .
(٢) الديباج المذهب ١ /٤٦٦ .
(٣) حاشية الدسوقي ١ /٨٢ .
(٤) مواهب الجليل ١ /٨٧ .

يقول القرافي : « ... وقال عبد الوهاب : يتخرج على روايتين في تأثير بعض الثمرة هل تكون للمبتاع وإن قل ، أو يكون للبائع تبعاً للأكثر ؟، روايتان ، وكذلك هاهنا »[١] .

وفي الفروق للقرافي : « وقال القاضي عبد الوهاب : هذه المسألة مخرجة على استثناء الكل من الكل بجامع أنه مبطل على رأي الشافعية فيلقوا الجميع والفرق أن الشرط لم يتعين العبث فيه واللغو ... »[٢] .

نقله للمسائل المتفق عليها في المذهب :

كما ينقل عنه الاتفاق وعدم الاختلاف داخل المذهب في كثير من المسائل .

ومثالها : كما قال القرافي في تفريق الوضوء : « فروع ستة : الأول التفريق اليسير لا يضر ، قال القاضي عبد الوهاب لا يختلف المذهب فيه ... »[٣] .

وفي مسألة أخرى : « ... أمَّا رفع حدثها من الحيض متفق عليه ، كما صرح بذلك القاضي عبد الوهاب وابن رشد في المقدمات »[٤] .

وفي مسألة مَنْ صَلَّى بالنجاسة متعمداً يقول : « ... قلتُ : صَرَّح في المعونة بأن العامد آثم ، وإن قلنا إنها سنة وإنه لا يعيد أبداً ، وصَرَّح بذلك الباجي في المنتقى ، وذكر في التوضيح عن المازري أنه ذكر عن القاضي عبد الوهاب الاتفاق على تأثيم من تعمد ترك الصلاة بها »[٥] .

---

(١) الذخيرة ٣ / ٨٣ .

(٢) الفروق للقرافي ١ / ١٧٩ .

(٣) الذخيرة ١ / ٢٧١، ومواهب الجليل ١ / ٢٢٤ .

(٤) مواهب الجليل ١ / ٣٤٧ .

(٥) المرجع السابق ١ / ١٣٣ .

نقله لمسائل الإجماع :

وهو ممن ينقل عنه مسائل الإجماع :

يقول ابن رشد في اشتراط الحرية في القاضي : « ... وقال عبد الوهاب : ولا أعلم بينهم اختلافاً في اشتراط الحرية »[١].

ويقول الخطيب الشربيني : « ...وأمّا بعده ﷺ ، فللكفار حالان : أحدهما : يكونون ببلادهم مستقرين بها غير قاصدين شيئاً من بلاد المسلمين ففرض كفاية ، كما دلَّ عليه سير الخلفاء الراشدين ، وحكى القاضي عبد الوهاب فيه الإجماع »[٢].

ويقول الإمام النووي : « فرع : في مذاهب العلماء في تخلل الخمر وتخليلها ، أمّا إذا انقلبت بنفسها خلاً فتطهر عند جمهور العلماء ، ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي فيه الإجماع »[٣].

لقب ومصطلح « القاضي » عند علماء المذهب المالكي :

اللقب في اصطلاح الفقهاء يعني التعريف والتشريف ، ويستقى اللقب غالباً من وظيفة الشخص كالقاضي غالباً ، أو من رتبته المتقدمة في العلم كالإمام ، وربما لجأوا إلى تسمية الشخص باسم عائلته التي ينتسب إليها ، فإطلاق الألقاب على علماء المذهب إنما هو من باب التغليب ، ولقد درج الفقهاء على استعمال هذه الألقاب في مؤلفاتهم المعنية بالخلاف[٤].

---

(١) بداية المجتهد ٢/٣٤٤ .

(٢) مغني المحتاج ٤/٢٠٩ .

(٣) المجموع ٢/٥٧٨ .

(٤) الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي ص١٦٥ .

ومما ذكروه مصطلح « **القاضي** » ، فمتى أطلق القاضي عند فقهاء المالكية فالمراد به أبو محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادي[١] .

القاضيان : وهما القاضي عبد الوهاب ، والقاضي إسماعيل بن إسحاق[٢] .

بينما يرى البعض أنهما القاضي عبد الوهاب ، والقاضي أبو الحسن بن القصار .

كما قال ابن فرحون : « فمن ذلك القاضيان : كقوله في البيوع : وخصصه القاضيان بالحي الذي لا يراد إلا للذبح : فمراده القاضي أبو الحسن بن القصار ، والقاضي عبدالوهاب[٣] .

القضاة الثلاثة : وهم القاضيان عبد الوهاب ، وابن القصار ، والثالث القاضي أبو الوليد الباجي[٤] .

مصطلح « **العراقيون** » : ويشار بهم إلى القاضي إسماعيل ، والقاضي أبي الحسين ابن القصار ، وابن الجلاب ، والقاضي عبد الوهاب ، والقاضي أبي الفرج ، والشيخ أبي بكر الأبهري ، ونظائرهم[٥] .

دفاعه عن المذهب المالكي ورده على المخالفين :

ولقد نافح القاضي عبد الوهاب في الدفاع والرد على المخالفين :

فألّف كتابه « الرد على المزني »[٦] ، ويطلق عليه « الأدلة في مسائل الخلاف »[٧] .

---

(١) حاشية العدوي على الخرشي ٤ /١٥٣ .

(٢) شرح الزرقاني على خليل ٤ /٢١٦ ، حاشية العدوي ٤ /١٥٣ .

(٣) شجرة النور الزكية ص ٩٢ ، كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب ص١٧٢ .

(٤) مقدمة تسهيل المهمات : لابن فرحون ص٤١ .

(٥) مواهب الجليل ١ /٤٠ ، شرح الخرشي على خليل ١ /٤٨ .

(٦) وينسبه البعض إلى أبي بكر الأبهري شيخه (الديباج المذهب ١ /٢٥٧) .

(٧) الديباج المذهب ٢ /٢٧، ترتيب المدارك ٤ /٦٩٢ ، شجرة النور الزكية ص ١٠٢ .

فمما جاء في الطرق الحكمية : « ... ومثل ذلك أن تأتي المرأة بعد سنين متطاولة تدعي على الزوج أنه لم يكسها في شتاء ولا صيف ، ولا أنفق عليها شيئاً فهذه دعوى لا تسمع لتكذيب العرف والعادة لها ، ولا سيما إذا كانت فقيرة والزوج موسر ، ومن ذلك قول القاضي عبد الوهاب في قوله للمزني : « مذهب مالك أن المدعى عليه لا يحلف للمدعي بمجرد دعواه دون أن ينضم إليه علم بمخالطة بينهما ، أو معاملة ، قاله شيخنا أبو بكر ، أو تكون الدعوة تليق بالمدعى عليه ... كره النَّاس ولا ينفيها عرف ، قال : وهذا مروي عن علي بن أبي طالب ، وعمر بن عبد العزيز ، وعن فقهاء المدينة السبعة » [1] .

رده على أبي العلاء المعري وعلى مدمني المسكرات :

وقد ذكروا أنَّ أبا العلاء المعري لما قدم بغداد اشتهر عنه أنَّه أورد إشكالاً على الفقهاء في جعلهم نصاب السرقة ربع دينار ، وتشكيكهم على أهل الشريعة في الفرق بين الدية والقطع في السرقة ، ونظم في ذلك شعراً دلَّ على جهله وقلة عقله ، فقال :

يد بخمس مئين عسجد وديت
ما بالها قطعت في ربع دينار
تناقضٌ ما لنا إلا السكوت له
وأن نعوذ بمولانا من النار

ولما قال ذلك ، واشتهر عنه تطلبه الفقهاء ، فهرب منهم ، وقد أجابه النَّاس في ذلك، فكان جواب القاضي عبد الوهاب المالكي رحمه الله أن قال : لما كانت أمينة كانت ثمينة ، ولما خانت هانت :

وقاية النفس أغلاها وأرخصها
وقاية المال ، فافهم حكمة الباري

---

(١) الطرق الحكمية ١ / ١٣٠ .

ويروى :

عــز الأمــانة أغــلاها وأرخــصــهــا

ذل الخـيـانة ، فـافـهـم حكمـة البـاري[١]

يقول الخطيب الشربيني : « وهو جواب بديع مع اختصار ، معناه أن اليد لو كانت تودى بما قطع فيه لكثرت الجنايات على الأطراف لسهولة الغرم في مقابلتها فغلظ الغرم حفظاً لها »[٢] .

كما أنشد في المسكرات أبياتاً يرد فيها على ما أشيع أنها تزيد في الشجاعة والمسرة وقوة النفس والميل إلى البطش فقال [٣] :

زعـم المدامـــة شـــاربـوها أنهـــا

تـنـفـي الـهـــمــوم وتـصــرف الغــمــا

صــدقــوا ســرت بعــقــولهـم فـتــوهـمـوا

أن الـســـــرور لـهـم بـهـــــا تمـا

سلبــتـــهـم أديـانـهـم وعـــقـــولهـم

أرأيـت عـــادم ذيـن مـــغـــتــمــا

---

(١) تفسير ابن كثير ٢ /٥٧، إعانة الطالبين ٤ /١٥٨ ، الإقناع للشربيني ٢ /٥٣٤، مغنى المحتاج ٤ /١٥٨، فتح الباري ١٢ /٩٨ .

(٢) مغني المحتاج ٤ /١٥٨ .

(٣) الفروق للقرافي ١ /٢١٧ .

نصرته المذهب المالكي وتفضيله للإمام مالك :

فمما جاء في كتاب « انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك : لشمس الدين محمد الراعي الأندلسي (٨٥٣ هـ) في شرح حديث « **يوشك أن يضرب النَّاس أكباد الإبل في طلب العلم أو يلتمسون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة** »[١].

قال القاضي عبد الوهاب : « واجتمع تأويل أئمة أهل العلم ورؤسائهم وساداتهم وكبرائهم لهذا الحديث علماً أن المعني أبو عبدالله مالك بن أنس إمام دار الهجرة »[٢].

وقال : « ... لا ينازعنا في هذا الحديث أحد من أرباب المذاهب إذ ليس منهم من له إمام من أهل المدينة ، فنقول المراد إمامنا »[٣].

وهذا ما أشار إليه أيضاً في آخر كتابه المعونة .

بلوغه درجة الاجتهاد :

والقاضي عبد الوهاب بما كتبه في موضوع الاجتهاد نحس أنه سما عن التقليد ، وأنَّه أخذ الأحكام من الأصول التي أخذ منها السابقون ، وأنَّه رتب المدارك الترتيب الذي اطمأن إلى صحته ، وأن التزامه لمذهب مالك لم يكن تقليداً حمل عليه الإتباع ، وإنما كان توافقاً نتيجة الاستبصار والاختيار .

وبهذا فإنَّه يعد فقيهاً مجتهداً في مذهب مالك : رضي أصوله في النظر ، ورتب المدارك حسب منهج مالك ، ثم فرّع على ذلك[٤].

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب العلم عن رسول الله ، باب ما جاء في عالم المدينة (٢٦٨٠) ٥/٤٧ وقال : هذا حديث حسن، والنسائي في السنن الكبرى، باب فضل عالم المدينة (٤٢٩١) ٢/٤٨٩، وأحمد ٢/٩٩ .

(٢) انتصار الفقير السالك ص١٢٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣٤ .

(٤) مقدمة تحقيق « شرح التلقين للمازري » ١/٣٢ .

وقد صرح القاضي بأنَّه يعتبر نفسه مجتهداً ، كما نقله عنه الإمام السيوطي ، حيث قال : « ... وادّعى القاضي عبد الوهاب - أحد أئمة المالكية - الاجتهاد في كتاب المقدمات » [١].

(١) الرد على من أخلد إلى الأرض ص ١٩٤ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته وحمده تتم الصالحات ، ففي ختام هذه الجولات مع القاضي عبد الوهاب فيما يلي أهم نتائج هذا البحث المتواضع :

١ – شهد للقاضي عبد الوهاب عدد كبير من العلماء : بالعلم والحفظ والسبق في خدمة المذهب المالكي ، حتى قيل بأنه من الذين أسسوا المذهب وأصلوا له . .

٢ – ألف القاضي عبد الوهاب في المذهب والخلاف والأصول تآليف بليغة ومفيدة أهمها : التلقين والمعونة والإشراف حتى وجد من العلماء من يحفظ كتبه عن ظهر قلب .

٣ – وإن كتبه تعتبر جسراً يربط بين آراء الفرع المالكي العراقي وترجيحات الفرع المصري القيرواني .

٤ – لذا نجد أن كبار فقهاء المالكية من بعده يكثرون النقل عنه ، وعن كتبه ؛ فلا يخلوا كتاب من كتب المتأخرين إلا ويذكره وينقل عنه ، والأمثلة الكثيرة التي ذكرناها في المبحث الثاني خير دليل على ذلك .

٥ – يعد القاضي عبد الوهاب من أعمدة الفقه المالكي المعول عليهم فهو وابن رشد والمازري متساوون في الترجيح والتشهير ، وأقواله معتمدة .

٦ – وهو المرجع في أقوال الإمام مالك وأقوال المذهب .

٧ – ومن أهم الأعمال التي قام بها القاضي عبد الوهاب وخدم بها المذهب المالكي خدمة جليلة هي قيامه بالتدليل والتوجيه والاحتجاج لفروع المذهب .

٨ – وللقاضي عبد الوهاب اختياراته التي ينقلها ويذكرها العلماء في كتبهم .

٩ – كما قام القاضي عبد الوهاب بتخريج المسائل فيما لا نص فيه .

١٠ - وتنقل المسائل المتفق عليها في المذهب عنه ، وكذلك المسائل المجمع عليها بين المذاهب الفقهية المختلفة .

١١ - ومتى أطلق القاضي عند فقهاء المالكية فالمراد به أبو محمد عبد الوهاب البغدادي .

١٢ - نافح القاضي عبد الوهاب في نصرة المذهب المالكي والدفاع والرد على المخالفين، فألّف كتابه « الرد على المزني » ، كما رد على المشككين في بعض أحكام الفقه الإسلامي .

١٣ - ولقد بلغ درجة من العلم حتى عد من العلماء المجتهدين .

فهذا ما استطعت أن أجمعه عن هذا العالم الجليل ، فإن وفقت في ذلك وأبرزت مكانته التي يستحقها فاشكر الله تعالى على ذلك وإن قصرت فأسأله تعالى العفو والمغفرة .

التوصيات

١ - تكرار مثل هذه المؤتمرات العلمية مع فقهاء آخرين من المذهب المالكي وغيره ، فهناك كثير من العلماء الأجلاء الذين طواهم النسيان ، وأهملت الأمة تراثهم وعلمهم .

٢ - الاهتمام بالتراث المالكي : جمعاً وإخراجاً وتحقيقاً ، فهناك كنوز فقهية مالكية كثيرة تحتاج إلى من ينفض غبار الإهمال والنسيان عنها .

٣ - تحقيق المتوفر من تراث القاضي عبد الوهاب الذي لم يحقق بعد ، فهناك بعض كتبه ما زالت مخطوطة ومعرضة للتلف .

٤ - جمع كل ما يتعلق بالتراث المالكي على أقراص مدمجة (cd) ليسهل الاستفادة منها عن طريق التكنولوجيا الحديثة .

وصَلَّى الله وسَلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

***

قائمة المراجع

- اجتماع الجيوش الإسلامية : ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

- الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي : عبد العزيز صالح الخليفي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

- إرشاد الفحول : محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) .

- الإشراف على نكت مسائل الخلاف : القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢هـ) تحقيق: الحبيب بن طاهر ، دار ابن حزم الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م .

- اصطلاح المذهب عند المالكية : د . محمد إبراهيم علي ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ م ، دبي .

- إعانة الطالبين : السيد البكري بن السيد الدمياطي ، دار الفكر بيروت .

- انتصار الفقير السالك : شمس الدين محمد بن محمد الراعي (ت ٨٥٣ هـ) ، تحقيق محمد أبو الأجفان الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي بيروت .

- بداية المجتهد : القاضي أبو الوليد محمد بن رشد الحفيد (ت ٥٩٥ هـ) .

- البداية والنهاية : أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) ، الطبعة الثانية ، مكتبة المعارف ، بيروت .

- التاج والإكليل : محمد بن يوسف العبدري (ت ٨٩٧ هـ) ، دار الفكر بيروت .

- تاريخ بغداد : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- ترتيب المدارك : القاضي عياض بن موسى السبتي (ت ٥٤٤ هـ) .

- تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) : إسماعيل بن كثير الدمشقي ، دار الفكر ، بيروت .

- التلقين : القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢ هـ) تحقيق محمد ثالث سعيد الغاني المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .

- الثمر الداني شرح رسالة القيرواني : صالح عبد السميع الأبي ، المكتبة السلفية ، بيروت .

- الجامع في أحكام القرآن (تفسير القرطبي) : أبو عبد الله محمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ) .

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد عرفة الدسوقي ، دار الفكر .

- حاشية العدوي : علي الصعيدي العدوي ، دار الفكر ، بيروت .

- الديباج المذهب : برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون (ت ٧٩٩ هـ) تحقيق محمد الأحمدي ، أبو النور ، دار التراث ، القاهرة .

- الذخيرة : شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

- الذخيرة في محاسن الجزيرة : أبو الحسين بن بسام (ت ٥٣٢ هـ) تحقيق إحسان عباس الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، بيروت .

- الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق : فؤاد عبد المنعم أحمد . مؤسسة شباب بالجامعة ، الإسكندرية .

- سير أعلام النبلاء : محمد بن أحمد الذهبي (ت ٦٧٣ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط و محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- شجرة النور الزكية : محمد بن محمد مخلوف ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- شرح التلقين : أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت ٥٣٦ هـ) تحقيق سماحة الشيخ محمد المختار السلامي ، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٧ م ، بيروت .

- شرح الخرشي على خليل : محمد الخرشي ، دار الفكر .

- شرح الزرقاني على الموطأ : محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١١٢٢ هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت .

- الشرح الكبير : سيدي أحمد الدردير (ت ١٢٠١ هـ) دار الفكر .

- الطرق الحكمية : ابن القيم الجوزية الدمشقي (ت٧٥١ هـ) ، مطبعة المدني .

- فتح الباري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) دار المعرفة ، بيروت .

- الفروق : أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت .

- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي : محمد بن الحسن الحجوي (ت ١٣١٦هـ) المكتبة العلمية ، المدينة المنورة .

- القوانين الفقهية : محمد بن جزي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ)

- كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب : إبراهيم بن علي بن فرحون (ت ٧٩٩هـ) ، تحقيق حمزة بن فارس و عبد السلام الشريف ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م ، بيروت .

- الكفاف : محمد مولود بن أحمد الفال .

- كفاية الطالب الرباني : أبو الحسن المالكي ، دار الفكر ، بيروت .

- المجموع : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) ، دار الفكر بيروت .

- معجم البلدان : شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ) دار إحياء التراث العربي لبنان .
- المعونة على مذهب عالم المدينة : القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢ هـ) تحقيق حميش عبد الحق ، دار الفكر ، بيروت .
- مغني المحتاج : محمد الخطيب الشربيني ، دار الفكر ، بيروت .
- مواهب الجليل : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي الطاب (ت ٩٥٤ هـ)دار الفكر .
- نفح الطيب : أحمد بن محمد المقري التلمساني ، دار صادر ، لبنان .
- وفيات الأعيان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١ هـ) تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

***



كتب القاضي عبد الوهاب البغدادي ومؤلفاته وأبرز معالمها وسماتها

إعداد

أ. د. يوسف الكتاني*

* أستاذ التعليم العالي في كلية الشريعة بجامعة القرويين – المغرب، ولد سنة (١٩٤١م)، حصل على الإجازة في الحقوق من جامعة عين شمس بالقاهرة عام (١٩٦١م)، وحصل على دكتوراه الدولة في الحديث وعلومه من دار الحديث الحسنية بالرباط عام (١٩٨٠م). له مؤلفات وبحوث كثيرة منشورة.

عصر القاضي عبد الوهاب وبيئته

مما لا شك فيه أن القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي كان من أزهى القرون الإسلامية حضارة وتقدماً وإشعاعاً، خاصة في المجال العلمي، بفضل ما تميز به هذا القرن من تراث فكري خصب، وعطاء علمي كبير، بسبب كثرة العلماء الكبار، والفقهاء النبغاء، والأدباء الممتازين، ووفرة عطائهم وإنتاجهم، وقد ظهر ذلك في تعدد المناظرات، والمجالس الحديثية والفقهية، وما انعكس عنها من مؤلفات نفيسة في مختلف العلوم والفنون، ونظريات علمية متميزة، ما زالت تمثل قمة العطاء الإسلامي، الذي نتج عنه اجتهادات وابتكارات، ونظريات متقدمة، أنارت للأجيال دروب المعرفة، ودفعتهم إلى مزيد من العطاء والإبداع، مما جعل القرن الرابع الهجري واسطة عقد القرون الإسلامية الزاهرة، ومحطة منفردة في تاريخ الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية.

من هنا نجد من بين أولائك الفقهاء النبغاء، والمجتهدين المتميزين، الذين أثروا في عصرهم، وكانوا من سماته الرائعة، نجد فقيهاً مجتهداً، ومنظراً عبقرياً، أجدى على نفسه وعلى أمته، وعلى الفكر الإسلامي ما جعل منه رائداً من رواده، ومفكراً كبيراً من بين المفكرين المسلمين على تواصل تاريخنا.

من هنا نعتبر الفترة التي عاشها القاضي عبد الوهاب، وهي الدور الثاني للخلافة العباسية التي تنطلق من بداية النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وتنتهي بالربع الأول من القرن الخامس الهجري، في عهد ثلاثة خلفاء: هم المطيع لله (٣٣٤-٣٦٣)، وأبو بكر الطائع لله (٣٦٣-٣٨١)، وأحمد القادر بالله (٣٨١-٤٢٢هـ).

والميزة المنفردة لهذا الدور، أن الحياة الثقافية ظلت محافظة على مستواها الممتاز، ونشاطها العلمي الكبير، بالرغم مما أصبحت عليه الحياة السياسية من تمزق وانقسام، وضعف الخلفاء، واستيلاء الديالمة والترك على السلطة الفعلية في الدولة، إلا أن أبواب الخلفاء ظلت مفتوحة في وجه العلماء الذين ظلوا متسنمين المناصب الرفيعة في الدولة، طافحة بهم مجالسهم مجالس المناظرات والحوار، في مختلف العلوم والفنون، بسبب تنافس الخلفاء والوزراء وأهل الحل والعقد، في التقرب من العلماء وأهل الفكر، وإيلائهم ما يستحقون من

عناية وتبجيل وتكريم، وهذا هو ما جعل الحركة الفكرية وخاصة في المجال الفقهي تستمر قوية نشيطة منتجة، بالرغم من ارتباط الاجتهاد بالمذاهب الأربعة، والتقيد بآراء أئمتها كما أكد ذلك ابن خلدون[١].

إلا أنه تميز من بين أولائك الفقهاء والعلماء المقلدين، نخبة ممتازة يمكن أن ننعتهم بالمجتهدين الأئمة الذين استطاعوا أن يكسروا طوق التقليد والارتباط بالمذهب، والالتزام الحرفي بآرائه ونظرياته وفتاواه وفي مقدمة هؤلاء: أبو بكر الأبهري، وأبو بكر الجصاص، وأبو حامد الأسفراييني وأبو إسحاق الأسفراييني، والقاضي عبد الوهاب المالكي، وأبو زيد عبد الله بن عمر الدبوسي، الذين كان نبوغهم وجهودهم وتراثهم، العامل الأساسي في ازدهار علم أصول الفقه، وتعمق البحوث فيه وإغنائه، وكذا عملية التنظير الفقهي والأصولي، وازدهار علم الخلاف[٢].

تلك كانت هي البيئة التي ولد فيها القاضي عبد الوهاب، والعصر الذي نشأ فيه، وتأثر بأحواله وظروفه.

دخول المذهب المالكي إلى العراق وانتشاره وتأصيله

لقد كانت بغداد عاصمة الخلافة العباسية، ومركز الحضارة الإسلامية، بما عرفته من ازدهار كبير في المجالات كلها، وخاصة في مجال العلوم والفنون، ومن عطاء فكري ممتاز امتد إشعاعه عبر العالم كله، واخترق نوره الآفاق البعيدة، مما أعطاها بعداً إنسانياً عالمياً متميزاً، ومركزاً دولياً، له تأثيره وشفوفه، باعتبارها ملتقى للأفكار والآراء العلمية الثقافية، ومجمعاً للعقيدة والنزاعات السياسية والفلسفية، والدينية، وقد تأسست هذه النهضة الفكرية والعلمية بجهود وعمل العلماء والفقهاء والمفكرين من مختلف المذاهب الإسلامية، وفي مقدمتها المذهب الحنفي، والمذهب المالكي، الذي حظي بمكانة اجتماعية وسياسية استمرت أكثر من قرنين، بدءاً بالبصرة وانتهاء ببغداد وكان في طليعة الذين نقلوا المذهب المالكي إلى العراق وأصلوه ونشروه، كبار أصحاب مالك وتلامذته، أمثال:

---

(١) المقدمة، ص٥٥٦.

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي، محمد الخضري، ص٣٤٨.

- عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢٠هـ) وقد أخرج له البخاري ومسلم في الصحيحين.

- أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي العنبري البصري (ت١٩٨هـ).

- وأبو عبد الله محمد بن عمر الواقدي قاضي بغداد على عهد الرشيد والمأمون (ت٢٠٧هـ).

- وهارون بن عبد الله الزهري قاضي الرقة والمصيصة وغيرهما (ت٢٢٨)[١] وسواهم كثير. كما نجد من بين الذين نشروا المذهب المالكي في العراق طبقة ثانية أخذت عن الطبقة السابقة، التي أخذت عن مالك المذهب والموطأ، وكان في مقدمة هذه الطبقة الثانية أبو الفضل أحمد بن المعذل الفقيه المتكلم، الذي قيل في حقه: «لم يكن لمالك بالعراق أرفع منه، ولا أعلى درجة، وأبصر بمذاهب أهل الحجاز»[٢].

ومن أفراد هذه الطبقة أبو يعقوب إسحاق بن إسماعيل بن زيد البصري الأزدي، ولي المظالم والخطابة والإشراف، للمأمون والمعتصم (ت٢٣٠هـ) ومنهم يعقوب بن إسماعيل بن حماد (ت٢٤٦) وسواهم كثير من طبقات العلماء والفقهاء المالكيين من أهل الطبقتين الثالثة والرابعة، الذين كان في طليعتهم آل حماد بن زيد وهم أهل بيت علم وسيادة وشرف، وإليهم يرجع الفضل في ترسيخ دعائم مذهب مالك في العراق وتبويئه مكان الصدارة والحكم حتى صار منصب قاضي القضاة يسند إليهم، وتعدى توليهم مناصب القضاء إلى الحسبة وولاية المظالم والفتوى، وإليهم صار أمر القيادة والتوجيه، وقد بقي العلم والفقه في آل حماد نحو ثلاثمائة عام، منذ جدهم الإمام حماد بن زيد، إلى ابن أبي يعلى (ت٤٠٠) وهو آخر فقيه عالم منهم[٣]، وقد كانت لهم مكانة علمية واجتماعية منفردة لم ينلها سواهم، بسبب المناصب التي تقلدوها، وكذا الحظوة الكبرى التي نالوها لدى الأمراء أو لدى الناس، وكان من أبرز أبناء هذا البيت العلمي الكبير، القاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد الذي تفقه به أهل العراق من المالكية، وهو الذي شرح المذهب ولخصه، واحتج

---

(١) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ٣/١٩٨ و ٣١٧.

(٢) المصدر السابق، ٤/٧.

(٣) الفقه المالكي من خلال كتاب الإشراف، ص٢٥ و ٢٦.

له حتى قيل: إنه أظهر مذهب مالك بالعراق، وجعل أهله ينصرفون عن مذهب أبي حنيفة[١].

وإلى هذا العالم الجليل يرجع الفضل في تأسيس وبناء معالم المدرسة البغدادية العراقية المالكية وقواعدها، بسبب المناصب التي أسندت إليه وفي مقدمتها قاضي القضاة والمقدم عليهم، وقد استمر على ذلك أكثر من خمسين سنة[٢] إلى أن توفي سنة ٢٨٢هـ.

ثم تلت هذه الطبقة طبقة أخرى آلت إليها رئاسة المذهب المالكي تدريساً وإفتاءً وقضاءً، وكان في طليعتهم الإمام أبو بكر محمد الأبهري التميمي إمام المالكية في عهده، ويعتبر الرجل الثاني بعد القاضي إسماعيل لرسوخ قدمه في العلم والفتوى على مذهب مالك، ولكثرة تآليفه، وسعة علمه (ت٣٧هـ).

وهو شيخ مترجمنا القاضي عبد الوهاب، والآخذ عنه، وتلميذه الأثير عنده المفضل لديه الذي آلت إليه رئاسة المذهب المالكي، وحافظ على مكانة المذهب ومنزلته العلمية والاجتماعية إلى أن ارتحل إلى مصر وبقي بها إلى أن توفاه الله.

وهكذا تميزت المدرسة المالكية في العراق، التي أصلت المذهب، وثبتت قواعده، ونشرته، بأنها:

* كانت قائمة على طبقة من المحدثين والعلماء الأفذاذ.
* كانوا أئمة في مجال التنظير والاحتجاج جعلهم عماد الاجتهاد والتنظير.
* كما كانوا المتصدرين في القضاء والفتيا، وولاية المظالم وغيرها من الولايات الكبرى.

كما تمكنوا من فرض وجودهم وتوجيه الحياة العامة في المجتمع العراقي، وقضوا على كثير من البدع التي نشرها أهل الأهواء، وذلك على مدى قرنين من الزمن إلى مطلع القرن الخامس الهجري[٣].

---

(١) ترتيب المدارك: ٤ / ٢٨٠.

(٢) المصدر السابق، ٤ / ٢٨٨ و ٢٨٩.

(٣) ترتيب المدارك: ٤ / ٢٧٧-٢٨٧.

من هو القاضي عبد الوهاب البغدادي؟

الفقيه الأصولي النظار، والشاعر الأديب، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن طوق التغلبي البغدادي الأمير المشهور، ولد يوم الخميس السابع من شوال عام اثنين وستين وثلاثمائة ببغداد، وتوفي ليلة الاثنين الرابع عشر من صفر الخير سنة اثنين وعشرين وأربعمائة للهجرة بمصر(١).

نشأ في بيت علم وأدب، وتربى في أسرة دين وصلاح، كان والده فقيهاً ظاهرياً أديباً، من أعيان الشهود المعدلين ببغداد، كما كان أخوه محمد أديباً فاضلاً، له كتاب المفاوضة الذي أثنى عليه ابن خلكان(٢) صحب أبا بكر بن عبد الله الأبهري، الفقيه المالكي المشهور، وسمع منه، وأخذ عنه فأجاز له، وتفقه بأبي الحسن علي بن عمر ابن القصار، وأبي القاسم عبيد الله بن الجلاب البصري، والقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني الذي قال عنه: «الذي فتح أفواهنا وجعلنا نتكلم» فكان هؤلاء الأربعة هم عماد شيوخه الذين كان لهم الدور الأكبر في تكوينه، والذين أكثر من ملازمتهم، والاستفادة منهم(٣).

لقد كان القاضي عبد الوهاب رجلاً فاضلاً وفياً زاهداً، ورعاً خيراً، اشتغل بالقضاء خلال مراحل حياته، إلا أن التدريس والتأليف استغرق كل حياته ولازمه في كل أطوارها كما عبر عن ذلك بنفسه:

يالهف نفسي على شيئين لو جمعا ... عندي لكنت إذاً من أسعد البشر
كفاف عيش يقيني كل مسألة ... وخدمة العلم حتى ينقضي عمري(٤)

وتحدث عنه ابن بسام فوصفه قائلاً: «كان بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، وقد وجدت له شعراً معانيه أجلى من الصبح، وألفاظه أحلى من الظفر بالنجح، ونبت به بغداد كعادة البلاد بذوي فضلها، وعلى حكم الأيام بمحسني أهلها، فخلع أهلها، وودع ماءها وظلها، وحدثت أنه شيعه يوم فصل عنها من أكابرها، وأصحاب محابرها، جملة موفورة،

(١) ترتيب المدارك لعياض: ٧/٢٢١.

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان: ٣/٢٢٢، تاريخ بغداد: ١٢/١١٦.

(٣) الديباج لابن فرحون: ٢/٢٦.

(٤) الذخيرة لابن بسام، القسم الرابع، المجلد الثاني، ص٥٢٤ و ٥٢٥.

وطوائف كثيرة، وأنه قال لهم: لو وجدت بين ظهرانيكم رغيفين كل غداة وعشية، ما عدلت عن بلدكم لبلوغ أمنية . . .»[١].

وهكذا عاش في فترة استولى فيها المماليك والموالي على السلطة، وانقسمت الدولة إلى دويلات، واشتغل الخليفة بالترف واللهو، وأخذت معالم العصر العباسي في الانحسار والاندثار، كما عبر عن ذلك القاضي في شعره قائلاً:

بغداد دار لأهل المال طيبة — وللمفاليس دار الضنك والضيق

ظللت حيران أمشي في أزقتها — كأنني مصحف في بيت زنديق[٢]

ورحل إلى القاهرة فوجد فيها العيش الهنيء، والترحاب الكبير من أهلها وفي رحاب المغاربة خاصة، فأسندت إليه ولاية القضاء، وبقي هناك إلى أن وافته منيته، وانتقل إلى ربه راضياً مرضياً، فرحمه الله، ورضي عنه، وأحسن إليه.

معالم فقهه واجتهاده

أجمع علماء عصر القاضي عبد الوهاب، وكذا فقهاؤه، ومن جاء بعدهم من النقاد والمنظرين، على مكانته العلمية المتميزة، وإمامته في الفقه خاصة، وبلوغه درجة الاجتهاد على مذهب الإمام مالك، من خلال كتبه وأحكامه في القضاء وفتاواه، ومن دروسه الممتدة طوال حياته، وجميع تراثه.

واستنبطوا ذلك مما وهبه الله من خصائص عقلية لدنية، وسمات فكرية شخصية تمثلت في ذكائه الحاد، وذهنه المتوقد، وحافظته النادرة، واستيعابه المسائل، وقدرته على حل الإشكاليات، وحسن نظره، وعميق فكره، وملكته في الرأي والجدل، وقدرته على الاحتجاج والتنظير، وفقهه الكبير، وعلمه الغزير، وإحاطته النادرة بالمذاهب أصولها، وقواعدها وفروعها، وقوته في المناظرة والحوار.

كما ظهرت معالم اجتهاده من خلال كتبه الأصولية والخلافية وفي مقدمتها:

* مقدمات في أصول الفقه.

---

(١) الذخيرة: ٢/٥١٦ وفيات الأعيان لابن خلكان.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/٢٢٤، الذخيرة: ٢/٥٢٦.

* وكتابه العظيم «الإشراف على مسائل الخلاف».

وكتابه «الملخص» وغيرها.

ومن خلال ترجيحاته واختياراته للأقوال والروايات التي تفوق فيها على أئمة المذهب وشيوخه.

ومن خلال أحكامه في القضاء، وفتاواه التي قررها.

ومن خلال اجتهاده في الأصول والفروع جميعاً، أي أنه كان مجتهداً مطلقاً على ضوء أصول المذهب وقواعده، وفي حدوده، وهو ما يعرف بالاجتهاد المطلق، كما يؤكد ذلك بنفسه، بقوله بوجوب الاجتهاد. وكونه موصلاً إلى العلم، وذم التقليد باعتباره مفضياً إلى الجهل، ويضيف مؤكداً في حوار ممتع:

فإن قيل: فهذا خلاف ما أنتم عليه من دعائكم إلى درس مذهب مالك بن أنس، واعتقاده والتدين بصحته، وفساد من يخالفه.

قلنا: هذا ظن منك بعيد، وإغفال شديد، لأنا لاندعو من ندعوه إلى ذلك إلا إلى أمر قد عرفنا صحته، وعلمنا صوابه، بالطريق التي بيناها، فلم نخالف بدعاتنا إليه ما قررناه، وعقدنا الباب عليه[١] مما يؤكد على أن الفقيه الذي يجتهد ويفتي انطلاقاً من أصول مذهب إمامه، وقواعده ومنهاجه، لا يعتبر مقلداً، بل هو مجتهد، خاصة وأن القاضي عبد الوهاب يتوصل إلى الحكم الذي يعمل به أو يفتي فتاواه عن طريق الاستدلال والاستنباط، ويكون من قبيل مطابقة الاجتهاد للاجتهاد، وفي وسيلة الدفاع والتخريج لرأي الإمام وآرائه، وطريقة الانتصار لها وتأييدها، كما فعل في موضوع بيوع الربا، وتحديد العلة التي من أجلها حرم ربا الفضل، وهو ما أوضحه ودافع فيه عن رأي إمامه مع اجتهاده في بيان العلة والحكم قائلاً:

العلة في تحريم التفاضل في الأعيان الأربعة[٢] أنهاجنس مأكول على وجه تمس الحاجة إليه من القوت، وما يصلحه من المدخرات، وقال أبو حنيفة: العلة أنه جنس مكيل أو

---

(١) الرد على من أخلد إلى الأرض، ص١٢٦ و ١٢٧.

(٢) ويقصد بها البر والشعير والملح والتمر.

موزون، وقال الشافعي: جنس مطعوم، وانبرى للتدليل على صواب رأيه واجتهاده المطابق لإمامه مؤكداً:

فدليلنا على صحة علتنا أن الغرض بالنص على الأربعة المسميات، أن يستفاد به معنى لا يعلم مع عدمه، ولا مع نصه على غيره، فلو أراد مجرد الطعم على ما يقوله الشافعي، لاقتصر على واحد منها، لتساوي الأكل في جميعها، إذ لا اعتبار عنده باختلاف صفاته، وكذا لو أراد مجرد الكيل والوزن لاقتصر على واحد منهما[1] فقد عرض لرأي الإمامين أبي حنيفة والشافعي وناقشه وجادلهما منتصراً ومصوباً لرأي مالك، معقباً وراداً على مخالفيه، بأنه لو كان الكيل والوزن، أو مجرد الطعمية، علة في تحريم ربا الفضل، لما عدد الحديث الأصناف الأربعة من الطعام، بل لاقتصر على واحد منها، مما يجعل رأيه ورده ليس على الشافعي وأبي حنيفة وحدهما بل حتى مالك باعتبار الاقتيات والادخار حاصلاً في كل الأصناف الأربعة، فكان الأولى الاقتصار على واحد منها، وهو ما ذهب إليه القاضي عبد الوهاب[2] وكذلك من خلال ما اعترف به أغلب علماء عصره، وكذا أقرانه وتلاميذه، فيما أخذوا عنه أو نقلوه من اجتهاداته وآرائه وفتاواه، واعتمادهم عليها، واستدلالهم بها، وتنويههم بها، كقولهم:

«ذهب القاضي عبد الوهاب إلى كذا».

«وهذا ما عليه القاضي عبد الوهاب».

«وهذا مذهب القاضي عبد الوهاب».

وحتى عندما يحقق أقوال المذهب وآراءه ونظرياته، يتجاوز الاختيار والترجيح بينها، إلى الاجتهاد برأيه في الموضوع، المدعوم بالدليل والبرهان، مما يؤكد اجتهاده، ومخالفته لما ذهب إليه شيوخه، وهو ما ذهب إليه في الرد عليهم، ومخالفة رأيهم، والاجتهاد برأيه وحكمه في الذي يقر على نفسه بمال يصفه بالكثرة دون تعيين مقداره، وهو ما يوضحه قائلاً: إذا قال له: علي مال عظيم أو كثير، اختلف أصحابنا فيه فمنهم من يقول: هو كإقراره

---

(١) انظر تفصيل الموضوع في بداية المجتهد لابن رشد: ٢/ ١٣١ و ١٣٢. وفي الإشراف على مسائل الخلاف: ١/ ٢٥٢ و ٢٥٣.

(٢) للتوسع في الموضوع انظر الإشراف: ١/ ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢/ ٢٣ وما بعدها.

بمال فقط يرجع في تفسيره إليه، وهو قول أبي بكر ـ يعني شيخه الأبهري ـ ومنهم من يقول: لا بد من صفة زائدة فاختلفوا، فمنهم من يقول: إنه أول نصاب من الزكاة، وهو قول أبي حنيفة وهو قول شيخنا ابن القصار، ومنهم من يقول: زيادة على أقل مال، ويرجع في تفسيره إليه.

ثم يعقب برأيه الشخصي الاجتهادي «ويحتمل عندي أن يلزمه قدر الدية» محتجاً ومستدلاً له بحجج قوية وجيهة متنوعة[١].

ولذلك أجمع العلماء سواء علماء عصره أو من جاء بعدهم على اعتبار القاضي عبد الوهاب من المجتهدين، والداعين إلى الاجتهاد، والمعتقدين بفرضيته ووجوبه، ووصفوه بأنه: إمام مجتهد في مذهبه، منظر له، مجدد على رأس المائة الرابعة كما ذهب إلى ذلك الإمام السيوطي، والعلامة ابن الأثير، وبأنه أفقه علماء عصره، وشيخ المالكية كما أكد الخطيب البغدادي، والفقيه ابن حزم، وبأنه المجتهد في الأصول والفروع كما أكد ذلك الإمام القرافي بعدما نقل عنه من آراء وأقوال وفتاوى اعتبرها اجتهادية أصولية[٢].

شهادات على إمامة القاضي عبد الوهاب واجتهاده

لقد دفع نبوغ القاضي عبد الوهاب، وإمامته، وتفوقه العقلي، وإلمامه الشامل بأصول المذاهب وفروعها، وقوته في الترجيح والاختيار، وأقواله وفتاواه وآراؤه الاجتهادية المتميزة دفع أئمة عصره وشيوخه ونظراءه إلى الاعتراف بعلمه وتفوقه، والإقرار له بصواب اجتهاداته وأهميتها، والنقل عنه فيها، مما نورده هنا باختصار من شهادات كبار شيوخه وأئمة عصره، وأقرانه وتلاميذه من العلماء والفقهاء، نجتزى بعضها هنا تدليلاً على مكانته العلمية المتميزة، وآرائه الاجتهادية، وتفوقه في الاستدلال والاستنباط، وإمامته في الفقه والأصول، وتميز آرائه وفتاواه بالابتكار والتجديد:

١ - شهادة شيخه أبي بكر الباقلاني:

وهي شهادة متميزة متفردة تدل على مكانة القاضي عبد الوهاب في عصره، وتظهر

---

(١) انظر تفصيل الموضوع في كتابه الإشراف: ٢/ ٣٢ و ٣٣ وما بعدها.

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول.

مكانته المتميزة بالنسبة لأقرانه من العلماء والفقهاء، وتبين مكانته في العلم عامة وفي المذهب المالكي بخاصة، إذ قال الباقلاني يخاطب تلميذه أبا عمران الفاسي: «لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب بن نصر، لاجتمع علم مالك، أنت تحفظه، وهو ينصره، ولو رآكما مالك لسر بكما»(١).

٢ - شهادة أبي بكر الخطيب البغدادي:

«كان ثقة، ولم نلق من المالكيين أحداً أفقه منه، كان حسن النظر، جيد العبارة»(٢).

٣ - شهادة ابن حزم الفقيه:

«لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب، إلا مثل أبي الوليد الباجي لكفاهم»(٣).

٤ - شهادة الحافظ الذهبي:

وصف القاضي عبد الوهاب «بالإمام العلامة، وشيخ المالكية»(٤).

٥ - شهادة اليافعي:

قال عنه: «بأنه أحد الأعلام وإليه انتهت رئاسة المذهب المالكي»(٥).

٦ - شهادة الإمام السيوطي:

وصفه السيوطي «بأنه أحد أعلام الأمة، وإمام من أئمة الاجتهاد في مذهب مالك»(٦).

٧ - شهادة ابن الأثير:

اعتبر القاضي عبد الوهاب «من الذين تم بهم تجديد هذا الدين على رأس المائة الرابعة»(٧).

---

(١) ترتيب المدارك: ٧/٢٤٦.

(٢) تاريخ بغداد: ١١/٣١.

(٣) نفح الطيب للمقري: ٨/٢٦ و ٦٩.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٧/٤٢٩.

(٥) مرآة الجنان: ٣/٤١.

(٦) حسن المحاضرة: ١/١٤١، تنقيح الفصول، ص١٢٨ و ١٣٩ و ٣٨٠.

(٧) المعيار للونشريسي: ١٠/٩.

٨ - شهادة الفيلسوف المعري:

اعتبره محيياً لمذهب مالك مناظراً، وأثنى على شعره وأدبه بقوله:

والمالكي ابن نصر زار في سفر   بلادنا فحمدنا النأي والسفرا

إذا تفقه أحيى مالكاً جدلاً   وينشر الملك الضليل إن شعرا[١]

٩ - شهادة ابن بسام:

نوه بعلمه وفقهه ونعته بالفضل، وحسن الصنعة، ولسان القياس، ومقرر أصول المذهب، ومحرر فصوله قائلاً:

«بقية الناس، ولسان أصحاب القياس، وهو أحد من صرف وجوه المذهب المالكي بين لسان الكناني، ونظر اليوناني، وقدر أصوله، وحرر فصوله، وقرر جمله وتفاصيله، ونهج فيه سبيلاً كانت قبله طامسة المنار، دارسة الآثار»[٢].

كتب القاضي عبد الوهاب ومصنفاته

إن دراسة مؤلفات وكتب القاضي عبد الوهاب واستيعابها، والإحاطة بمضامينها وأبعادها، ومقاصدها ونتائجها، يؤكد أنها المظهر الأكبر لعلمه ومعرفته، والدليل القاطع على فكره واجتهاده، وآية نبوغه وتفوقه، ومنهجه العلمي المتميز في التنظير والاستدلال، ومجمع القواعد الفقهية والأصولية التي استخرجها واستنبطها بفكره الثاقب، وعقله الراجح، وغوصه ورواء المعاني، والمقاصد التي توصل إليها، وأدركها وحققها خلال مسيرته العلمية، طوال عمره المديد قاضياً، ودارساً، ومحققاً، وإماماً مجتهداً، وذلك ما جعل كتبه مرجعاً هاماً للدارسين، ومنبعاً ثراً للباحثين، منها يتعلمون ويستفيدون، وعنها ينقلون ويأخذون، لكونها زخرت بالعلوم والفهوم، وتميزت بالتجديد والاجتهاد، فجاءت عنواناً لعقله وفكره وعلمه جميعاً.

إن الدارس لكتب القاضي عبد الوهاب ومصنفاته يجدها تنقسم إلى ثلاثة أقسام حسب موضوعاتها ومناهجها:

---

(١) الذخيرة: ٤/٥١٦.

(٢) المصدر السابق: ٤/٥١٥.

القسم الأول: يتعلق بالفقه وأصوله وفروعه:

* ونجد ضمن هذا القسم الكتب التالية:
- كتاب الملخص.
- وكتاب التلقين.
- وكتاب المعونة.
- كتاب الممهد.
- شرح المدونة.
- كتاب المقدمات.
- شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني.
- عيون المسائل.
- كتاب الإفادة.

القسم الثاني: ويتعلق بالفقه المقارن والخلاف:

* ونجد ضمن هذا القسم المصنفات التالية:
- كتاب الإشراف على مسائل الخلاف.
- اختصار عيون الأدلة.
- اختصار عيون المجالس في فقه مختلف المذاهب.
- الأدلة في مسائل الخلاف.
- أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة.

القسم الثالث: يتعلق بكتب حول المذاهب نذكر منها:

* كتاب الجوهرة في المذاهب العشرة.

دراسة بعض مصنفاته وبيان سماتها وخصائصها

لعل دراسة جميع مصنفات وكتب القاضي عبد الوهاب من الصعوبة بمكان، تحتاج إلى جهود متواصلة، وتتبع واستقصاء لها في مختلفة المكتبات والخزائن، خاصة وأن أغلبها مخطوط، أو مبتور، أو غير معروف المكان إلى الآن، مما يدفعنا إلى استعراض الموجود منها،

وإعطاء بعض النبذ عنها، لتعريف الباحثين والدارسين بها، وإحاطتهم بالمعلومات المعروفة عنها، لذلك سنركز على دراسة أهم مؤلفاته وأعظمها، وهو كتاب الإشراف على مسائل الخلاف الذي يمثل إمامته في الفقه، وعلو كعبه في أصوله، وبراعته في عرض الخلاف العالي، والغوص في مسائله، وإحاطته بالمذاهب الفقهية وأئمتها وكتبها وتراثها، وهو الكتاب الذي يمثل علم القاضي عبد الوهاب وفكره واجتهاده.

كتاب الإشراف على مسائل الخلاف

في رأينا وحسب اطلاعنا ودراستنا العميقة لهذا الكتاب النفيس، ومن خلال ما أجمع عليه العلماء والنقاد منذ ألف عام وإلى اليوم، ومن خلال الدراسات المتميزة لتراث القاضي عبد الوهاب وخاصة هذا الكتاب، فإنه يعتبر أعظم مؤلفاته، وأهم مصنفاته على الإطلاق، لكونه من أمهات كتب الفقه الإسلامي التي عنيت بعرض الفروع والمسائل الفقهية، ودراساتها دراسة تحليلية مقارنة، وعرضها عرضاً تنظيرياً، معززاً بالاستدلال المنطقي، والبراهين العقلية، وبما احتوى عليه من مادة فقهية غزيرة، ومسائل علمية كثيرة، بأسلوب رصين مكين، وطريقة بحث منهجية أصيلة، تمثل منهجه العلمي في الاستدلال والتنظير، والحوار والمناقشة، يتوج ذلك ما استنبطه في الكتاب من قواعد فقهية أصولية، وطريقة عرضها وتحليلها وتدعيمها بالحجة والبرهان، والأمثلة والوقائع، مما يمثل فكره الاجتهادي، ومنهجه الاستدلالي، ويجعل كتاب الإشراف من بين الكتب الإسلامية المتميزة في تاريخنا الفكري والحضاري.

أولاً: اسم الكتاب ووصفه:

من خلال مخطوطات الكتاب وطبعته الواحدة نتأكد أنه لا خلاف في اسمه أو اختلاف، فكلها تجمع على اسم واحد وهو:

الإشراف على مسائل الخلاف.

كما أن نسبته إلى القاضي عبد الوهاب مؤكدة موثقة، لتوالي النقل عنه، والاحتجاج

من لدن علماء عصره إلى اليوم، كابن فرحون، وابن مرزوق، وعياض، والقرافي وسواهم وكثير[(١)].

وقد جاء الكتاب بدون مقدمة كأغلب كتبه، جزأه المؤلف إلى عشرين جزءاً، نص على سبعة منها وحدد بداية ونهاية كل جزء:

الأول من اللوحة الأولى إلى اللوحة ٢٨.

والثاني من اللوحة ٢٠ إلى اللوحة ٢٥.

والخامس من اللوحة ١٠٤ إلى اللوحة ١٢٩ وهكذا.

وقد ظل هذا الكتاب مخطوطاً إلى أن طبع الطبعة الأولى أخيراً في تونس، بمطبعة الإرادة دون تحقيق، أو أي اسم للمحقق أو الناشر وذلك في جزءين بلغت صفحاتها ستمائة وعشرين صفحة.

ثانياً: موضوعه:

هو كتاب في الفقه المقارن، أو ما كان يسمى عند الأقدمين بالخلاف، وقد اشتمل على نحو ألف مسألة فقهية في أغلب الأبواب الفقهية، عرض لها القاضي من خلال المذاهب الفقهية بدءاً من الطهارة إلى المواريث.

وقد قسمه إلى كتب وأبواب ككتاب الصلاة، وكتاب الصيام والاعتكاف، وكتاب البيوع، وكتاب النكاح، وغيرها، وباب الطهارة والأذان، وصلاة العيدين، وزكاة الفطر، والركاز وغيرها، وقد بلغت ثمانية وستين كتاباً وباباً.

ثالثاً: منهجه:

وقد اتبع فيه القاضي عبد الوهاب أسلوباً بارعاً في عرض المسائل الفقهية:

- ببسط الأقوال فيها، والاجتهادات، والآراء، بسطاً مفصلاً، مدققاً موسعاً.

- ثم يناقش أقوال الفقهاء والعلماء، ويرد عليهم بعد محاورتهم.

- بيان الرأي المختار، أو الرأي الاجتهادي الذي توصل إليه، ويحتج له وينتصر، بعد أن يرد على مخالفيه، ويفند آراءهم، وما ذهبوا إليه من رأي أو اجتهاد.

---

(١) الديباج: ٢/ ٢٨ وما بعدها.

- ومن مميزات هذا الكتاب التزامه بالمنهج العلمي الموضوعي، سواء في عرض المسألة أو الرأي، ونسبتها إلى صاحبها، أو في حواره ومناقشته للمسألة أو الرأي نقاشاً علمياً ملتزماً، متقيداً بآداب الحوار والمناقشة، دون انفعال أو هجوم، أو إثارة حفيظة غضب من يناقشه من مخالفيه، بكل احترام والتزام.

- ونجد من بين الذين ناقش آراءهم وأحكامهم ورد عليهم في كتابه الإشراف، كبار الصحابة، وأئمة المذاهب، والمجتهدين من أهل الفقه والفتوى، كابن عباس، وابن مسعود، وخص نقاشه لهما في قضيتي: نكاح المتعة، وربا الفضل، لاعتباره الفتوى بإباحتهما غير صائبة، ولا تتفق مع الأصول كتاباً وسنة، وكعروة بن الزبير والحسن البصري وعطاء والزهري وغيرهم من التابعين وسواهم.

- كما ناقش القاضي عبد الوهاب كبار أئمة المذاهب، كأبي حنيفة والشافعي وأحمد، وشيوخ المذاهب وفقهاءها الكبار، كأبي يوسف ومحمد وزفر وابن القاسم وأشهب وابن وهب وسحنون وابن الماجشون وغيرهم، مناقشة علمية صريحة ملتزمة، يخلص فيها إلى الاتفاق معهم في آرائهم أو مخالفتهم، بعد أن يأتي بالدليل والحجة، ولا يستثنى في مناقشته وحواره حتى كبار شيوخه كالأبهري وابن القصار وابن الجلاب، فإنه يناقش آراءهم وأحكامهم ويتفق معهم ويرد عليهم محتجاً ومستدلاً لما ذهب إليه من رأي أو اجتهاد.

- ومن معالم منهجه في كتابه الإشراف، أنه ينقل بعض الخلافات والآراء الفقهية التي لا يعتد بها، لضعفها، أو صدورها عن مبتدعين كما ينعتهم، أو لا يسميهم في كثير من الأحيان مبالغة في عدم الاعتداد بهم، وبآرائهم الشاذة والضعيفة، مثل موقفه في نقله للإجماع على جواز الإجارة رداً على ابن علية والأصم اللذين خالفا الإجماع في ذلك، ونعتهم بكونهم لا يعد أهل العلم خلافهم خلافاً»[1].

- وكذلك فيما ذهب إليه في تحديد العدد الذي تقوم به البينة في إثبات الحقوق التي لا يطلع عليها غير النساء[2].

(١) الإشراف: ٢ / ٦٥ وما بعدها.

(٢) انظر في تفصيل ذلك الإشراف: ٢ / ٢٩٨.

منهجه في الاحتجاج والاستدلال:

التزم القاضي عبد الوهاب بالمنهج الأصولي في استدلالاته واحتجاجاته، سواء في كتبه، أو أحكامه، أو فتواه، باعتباره منظراً كبيراً وفقيهاً إماماً، ولذلك التزم بأصول المذهب وقواعده في الاستدلال والتنظير، وقد ظهر ذلك جلياً واضحاً خاصة في كتابه الإشراف كما نبينه فيما يلي(١):

١ - **ينطلق أولاً وقبل كل شيء من الاستدلال بالقرآن الكريم**، والاحتجاج للمسألة التي يعرضها ويناقشها بالآية، أو الآيات الكريمة التي يختارها للاحتجاج والاستدلال، وأسلوبه في ذلك أن يستدل بعمومه وظواهره، أو منطوقه ومفهومه، ولذلك ورد الاستدلال بالقرآن كثيراً في كتاب الإشراف.

٢ - **وتأتي السنة بأقسامها** الثلاثة قولية وفعلية وتقريرية في المرتبة الثانية بعد القرآن، بجميع دلالاتها ومفاهيمها.

٣ - **ثم يأتي الإجماع في الدرجة الثالثة** وهو عنده كثير وخاصة إجماع الصحابة الذين يورد إجماعهم بشكل صريح قطعي، كقوله: «أجمع الصحابة على كذا..» أو ينسب القول إلى بعضهم ثم يصفه «بأنه لا مخالف له».

كما استدل على ذلك في حكم شهود الزنا، وشهادة الصبيان في الجراح(٢).

٤ - **قول الصحابي وعمله:**

ويكثر ذلك في مواضع متعددة من كتابه الإشراف، مرة نبسبته إلى الصحابي، وأخرى إلى الصحابة، وذلك كما جاء في الاستدلال على جواز قسمة اللحوم على التحري(٣) ومسألة الشهود الذين يشهدون على شخص بالقتل العمد ثم يرجعون عن شهادتهم بعد القصاص منه(٤).

٥ - **القياس:**

وهو أكثر أوجه الاستدلال عند القاضي عبد الوهاب في كتاب الإشراف، ويستعمله

---

(١) مرجعنا في هذا التفصيل كتاب الإشراف نفسه فمن خلاله استخرجنا هذه الأصول حسب ترتيبها.
(٢) الإشراف: ٢/٢١٦ و ٢٨٥.
(٣) المرجع السابق: ١/٢٥٨.
(٤) المرجع السابق: ٢/٢٩٥.

على اختلاف أنواعه ومراتبه، وقد شمل معظم كتب وأبواب الإشراف ومسائله كقوله: «أصله كذا» «فكان كذا».

٦ و ٧ و ٨ - الاستحسان، والمصلحة، وسد الذرائع:

وكذلك كان أمره مع هذه الأصول والأدلة، فإنه اعتمد عليها كثيراً، وبنى عليها أحكامه وآراءه، في مواضع كثيرة من كتابه، كاحتجاجه للمالكية في وجوب تضمين الصناع بدليل الإجماع والمصلحة[١]، وكرأيه في الحكم على الغائب واستثناء صورة من ذلك على جهة الاستحسان[٢].

٩ و ١٠ - العرف وعمل أهل المدينة:

وكذلك كان شأنه مع هذين الأصلين، فإنه استدل بهما كثيراً وبنى عليهما في كثير من المسائل والأبواب، كقوله في اختلاف المرتهنين في قدر الحق بأن العرف أصل يرجع إليه في التخاصم[٣].

١١ و ١٢ - الاستدلال بالمقاصد والاستصحاب:

وكان لهذين الأصلين اعتبار واعتماد كبير في كتابه، بنى عليهما آراءه وأحكامه في كثير من الأحيان، وذلك كما فعل في الاستدلال لجواز اشتراط الخيار في الإجارة[٤] وفي مسألة من تيقن الطهارة وشك في الحدث[٥].

القواعد الفقهية المستنبطة في كتاب الإشراف:

يعتبر كتاب الإشراف معلماً كبيراً من معالم الكتب الإسلامية، وكنزاً فقهياً كبيراً، ومنجماً زاخراً بالعلم والقواعد الأصولية، طافحاً بالاجتهاد والاستنتاج والتنظير، فلا عجب ولا مبالغة إذا قلنا بأنه أهم كتب القاضي عبد الوهاب على الإطلاق، إن لم يكن أهم كتب الفقه المالكية، وأغزرها علماً وفائدة واستنباطاً، وذلك لبراعة مؤلفه في العرض والبحث، وإحاطته بالأصول والفروع، وقدرته على الغوص على المعاني، وابتكار الفهوم، وقوته في

(١) الإشراف: ٢/٧٥.

(٢) المرجع السابق: ٢/٢٨١.

(٣) المرجع السابق: ٢/٩.

(٤) المرجع السابق: ٢/٦٦.

(٥) نفسه: ١/٢٧.

الحوار والحجاج، والمناقشة والإفحام، ومنهجه الواضح في الاستدلال والاستنتاج، ولفكره الأصولي الثاقب، وعقله الراجح الخلاق، الذي هداه إلى هذا العطاء الكبير الخصب، الذي تمثل في هذه القواعد الفقهية الأصولية التي استنبطها، وبثها في كتابه الإشراف، فجاء كتاباً فقهياً أصولياً، ومرجعاً علمياً نفيساً، ملئ حكمة واجتهاداً، وابتكاراً وتجديداً في الفكر الإسلامي، وهو ما جعله من كتب الفقه الحي الذي يدخل إلى القلوب بغير استئذان كما قال ابن القيم[١].

وقد بث هذه القواعد الفقهية في كتابه الإشراف، واستغرقت كتبه وأبوابه، كما شملت القواعد الكلية في الأصول وفي العبادات، والمعاملات، والعادات، والنظريات الفقهية الأساسية كنظرية الملك، والعقد، والضمان، والحق، وقواعد الحدود والبيوع والإرث وغيرها.

وسنلم هنا في إيجاز ببعض هذه القواعد الفقهية من خلال كتاب الإشراف، برهاناً وتأكيداً على نبوغ القاضي عبد الوهاب، وسعة أفقه الفكري، وبديع استنتاجه وابتكاره، وإظهاراً لأهمية الكتاب، وقيمته العلمية الممتازة، وهكذا نقسم تلك القواعد إلى أقسام ثلاثة نبينها فيما يلي:

القسم الأول:

ويتعلق بقواعد فقهية كلية اعتبرها المؤلف من أسس القواعد الكبرى منها:

١- قواعد في النية:

وقد بنى قواعده المستنبطة في هذا القسم على القاعدة الأم التي جاء بها الحديث الصحيح «إنما الأعمال بالنيات»[٢].

* أي أن الأمور بمقاصدها مما ينتج عنها.
* أن العمل تابع للنية والقصد.
* وأن الأعمال العارية عن القصد لا تكليف عليها.

ويدخل في هذا الباب القواعد التالية:

* العبرة بالقصد والمعنى لا باللفظ والمبنى.

---

(١) إعلام الموقعين: ٣/ ٦٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ٢.

* وكل ما كان له أصل فلا ينتقل عن أصله بمجرد النية.

* لا ثواب إلا بنية.

* الأيمان مبنية على الألفاظ والمقاصد.

ويستدل لكل قاعدة من تلك القواعد بالقرآن والسنة وغيرهما من الأصول[١]

ويندرج في هذا القسم أيضاً.

٢- قواعد في المشقة والضرر:

وقد استنبط من هذه القاعدة الكلية التي تنبني على مراعاة مصالح الناس قواعد كثيرة نذكر منها:

*المشقة تجلب التيسير.

* الضرر يزال.

* الضرورة تقدر بقدرها.

* الضرورات تبيح المحظورات.

* يجوز في الضرورة مالا يجوز في غيرها.

* الحرج مرفوع.

* الرخص لا تناط بالمعاصي وغيرها[٢].

٣- قواعد العرف:

وقد أدخل في هذا القسم من القواعد ثلاثة:

* العرف أصل يرجع إليه في التخاصم.

* العرف مثل الشرط.

* الإطلاق محمول على العادة[٣].

القسم الثاني:

ويتعلق بقواعد في نظريات الفقه العامة منها:

---

(١) الاشراف ١/١٧٧ وما بعدها.

(٢) أنظر في تفصيل الموضوع الإشراف ١/٣٣و ٣٦و ١٠٢و ١١٦و ٢/٨٥و ٢٥٧.

(٣) للتوسع في هذه القواعد راجع الإشراف ١/٢٦٣و ٢/٩و ٧٠و ٨٤و ١٠٩.

١- قواعد فقهية في الضمان:

ويدخل في هذا الباب القواعد التالية:

أ- الخراج بالضمان[١].

ب- المفرط ضامن[٢].

ج- إذا اجتمع السبب والمباشرة سقط حكم السبب[٣].

د- ما يضمن بالعمد يضمن بالخطأ[٤].

هـ- الزعيم غارم. وغيرها من القواعد.

٢- قواعد في نظرية العقد:

ويدخل ضمنها ويتفرع عنها:

العقد على الأعيان كالعقد على منافعها.

كل عقد جاز أن يكون على القسمة جاز أن يكون على الشياع[٥].

كل عقد فاسد مردود إلى صحيحه[٦].

الإكراه يبطل العقد.

كل ما يصح تأبيده من عقود المعاوضات لا يصح توقيفه[٧].

ما هو وجوب العقد لا يحتاج إلى اشتراطه[٨].

٣- قواعد في نظرية الملك:

من تلك القواعد نجد:

ما حرم للاستعمال حرم للاتخاذ[٩].

---

(١) الإشراف ٢٧١.

(٢) إعلام الموقعين ٣/١٣- الفروق ٢/٢٠٦و ٤/٢٧.

(٣) الفروق ٢/٢٠٨و المغني ١٢/١٣٩.

(٤) الإشراف ٢/٢٩٥و ١/١ ١٩١.

(٥) الإشراف ٢/٣.

(٦) المرجع السابق ٢/٥٦.

(٧) المرجع السابق ٢/٦٧و ١٠٥.

(٨) المرجع السابق ٢/٣٩.

(٩) المرجع السابق ٢/٣٩.

ما صحت إجازته صح ملكه[١].

ما صح أن يملك بالأخذ صح أن يملك بالبيع.

كل تمليك صح في الحياة صح بعد الوفاة[٢].

٤- قواعد في نظرية الحق منها:

الحقان المختلفان لا يتداخلان[٣].

ما كان حقاً للإنسان لم يكن محلاً لوجوب حق عليه[٤].

إذا تعارض حق البائع والمشتري قدم حق المشتري[٥].

أخذ الحق لا يتوقف إلا بدليل[٦].

القسم الثالث: قواعد فقهية في العبادات والمعاملات:

ويندرج في هذا القسم قواعد كثيرة بثها القاضي عبد الوهاب في كتاب الإشراف، نجتزىء منها:

في العبادات:

كل ما يفسد العبادة عمدا يفسدها سهواً[٧].

التلبس بالعبادة يوجب إتمامها[٨].

كل ما جاز في الحضر لعذر جاز في قصير السفر وطويله[٩].

كل ما لم تفسد به الصلاة لم يفسد به الوضوء[١٠].

في المعاملات: منها القواعد التالية:

---

(١) نفسه ١/٢٧٧.

(٢) نفسه ١/٣٢٤.

(٣) الإشراف ١/٢٤١.

(٤) نفسه ٢/١٤١.

(٥) نفسه ١/١٦٧و ٢٦٨.

(٦) نفسه ٢/٤٩.

(٧) نفسه ١/٢٤.

(٨) نفسه ١/١٤٤ و٢٠٨.

(٩) نفسه ١/١٢٣.

(١٠) نفسه ١/٢١.

كل ما يجوز بيعه يجوز هبته[١].

كل من جاز نكاحه جاز بيعه[٢].

كل عين صح أن تثبت في الذمة مهرا، صح أن تثبت فيها قرضاً.

الأثمان ينوب بعضها عن بعض.

قواعد في الحدود ومن أمثلتها:

الحدود تدرأ بالشبهات[٣].

العبرة بالحدود بحال وجوبها لا حال استيفائها[٤].

قواعد في الإرث: نذكر منها:

كل أنثى لا ترث مع أخيها، لا ترث إذا انفردت.

كل من ورث شيئاً ورثه بحقوقه[٥].

كل من أدلى إلى غيره بعصبة أو بولد لم يرث مع من يدلي به[٦].

قواعد عامة: ومن أمثلتها:

من قصد إلى ما فيه إبطال قصد الشارع عوقب بنقيض قصده[٧].

قاتل مورثه عمداً وعدواناً قصد استعجال الإرث يحرم من الإرث[٨].

الأمر بالشيء نهي عن ضده[٩].

النهي يقتضي الفساد[١٠].

المعين لا يقع الامتثال إلا به[١١].

---

(١) نفسه ٢/٨١.

(٢) نفسه ١/٢٧٣.

(٣) الأم ٢/٤٣.

(٤) الإشراف ٢/٢٧٠.

(٥) نفسه ١/٢٥٠.

(٦) نفسه ٢/٣٣٤.

(٧) الإشراف ٢/١٣٣و ١٣٤.

(٨) نفسه ٢/١٣٤.

(٩) نفسه ١/٩٦و ١٣١.

(١٠) نفسه ١/١٣٦و ١٦٦.

(١١) نفسه ١/٣.

هذا وننوه هنا بأننا قصدنا عدم التطويل في تحليل هذا الكتاب النفيس، والتوسع في دراسته مخافة التطويل والإملال، ورعياً للمقام، ولأنه يحتاج وحده إلى دراسة أكاديمية جامعة تفصل قواعده، وتوضح معالمه، لأهميته واستيعابه.

بقية كتب القاضي عبد الوهاب

٢- كتاب الملخص.

وهو في أصول الفقه كما عرفه القاضي عياض، وابن فرحون اللذان سمياه كتاب «التلخيص»[١]، كما ذكر ابن خير في فهرسه[٢]، وقد أثبت القاضي عبد الوهاب في هذا الكتاب أنه من دعاة الاجتهاد والمدافعين عنه، والمثبتين لفرضيته ووجوبه بقوله:

«اعلم أن النظر الصحيح، مثمر للعلم بالمنظور فيه، ومفيد للحقيقة إذا رتب على سننه، استوفى على واجبه» وذلك فيما نقل عنه السيوطي[٣].

كما نجد الإمام القرافي نقل عن هذا الكتاب كثيراً في كتابه «شرح تنقيح الفصول»[٤].

٣- كتاب التلقين.

في الفقه المالكي، كما ذكر عياض مشيراً إلى أنه كتب عليه شرحاً لكنه لم يتمه[٥] وسماه ابن خير «تلقين المبتدي وتذكرة المنتهي»[٦] توجد مخطوطاته بخزانة جامع القرويين في اثنين وستين ورقة بخط أندلسي واضح، كما توجد نسخة منه بمخطوطات الأوقاف بالخزانة العامة بالرباط مجموع بخط عبد الرحمن البعقيلي سنة ٧٤٧هـ في ١١٧ ورقة[٧].

وقد طبع أخيراً طبعة جيدة بعناية الشيخ زكريا عميرات ـ منشورات دار الكتب

---

(١) ترتيب المدارك ٧/٢٢٢ – الديباج ٢/٢٨.

(٢) فهرس ابن خير ص ٢٥٦.

(٣) الرد على من اخلد إلى الأرض ص ٨١.

(٤) ترتيب المدارك: ٧/٢٢.

(٥) فهرس ابن خير: ص٢٤٣.

(٦) فهرس مخطوطات القرويين، العابد الفاسي: ١/٣٩٠.

(٧) مخطوطات الأوقاف، الخزانة العامة بالرباط، في مجموع تحت رقم ١١٨١.

العلمية ببيروت ـ سنة ١٤٢٠ / ١٩٩٩، وقد جاء في تسعة عشر كتاباً ابتداه بكتاب الطهارة وختم بكتاب الوصايا والفرائض والمواريث، في مائة واثنين وتسعين صفحة.

٤- المعونة:

لدرس مذهب عالم المدينة (يقصد الإمام مالك) كما نص عليه عياض[١]، خلافاً لما ذهب إليه حاجي خليفة بأن موضوعه شرح الرسالة، والبغدادي في هدية العارفين[٢].

وقد اهتم العلماء كثيراً بهذا الكتاب، ونقلوا عنه كثيراً، ويوجد السفر الأول منه مخطوطاً بخزانة الاسكوريال تحت عدد ١١٩٦ كما تم طبعه أخيراً.

٥- كتاب عيون المسائل:

وموضوعه الفقه.

ذكره القاضي عياض بهذا الاسم وكذا إسماعيل البغدادي، وابن فرحون[٣].

٦- كتاب المفاخر.

وهو كتاب في أصول الفقه ذكره عياض باسمه هذا[٤].

٧- كتاب أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة.

وهو كتاب في الفقه المقارن ذكره القاضي عياض وابن فرحون[٥].

٨- كتاب النصرة لمذهب إمام دار الهجرة.

وهو كتاب قيم يقع في مائة جزء، وقد أكثر فيه من الانتصار لرأي مالك وتمسكه بمذهبه والدفاع عنه.

وتظهر قيمة هذا الكتاب من قوة مادته الجدلية، وقدرته الفائقة على الانتصار فيه لمذهبه الفقهي، وطريقته المثلى في الاستنباط والاستدلال، وبالأخص عندما احتج بالحديث الشريف «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون أعلم من عالم

(١) ترتيب المدارك: ٧/ ٢٢٢، شجرة النور الزكية لمخلوف، ص١٠٤.

(٢) كشف الظنون: ٢/ ١٧٤٣، هدية العارفين: ٥/ ٦٣٧.

(٣) ترتيب المدارك: ٧/ ٢٢٢، والديباج: ٢/ ٢٨، هدية العارفين: ٥/ ٦٣٧.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) ترتيب المدارك: ٧/ ٢٢٢، الديباج: ٢/ ٢٨، شجرة النور الزكية، ص١٠٤.

المدينة»[١] وقرر بأن المقصود بعالم المدينة في الحديث الإمام مالك بن أنس، محتجاً باتفاق أهل العلم وأئمتهم على ذلك[٢].

٩- كتاب المروزي.

وهو في الأصول، انفرد عياض بذكره من بين كتبه[٣].

١٠- كتاب الإفادة.

في أصول الفقه، وقد ذكره عياض في مداركه، وابن فرحون في الديباج، واستفاد منه ونقل عنه الإمام السيوطي في كتابه« الرد على أخلد إلى الأرض»[٤].

١١- كتاب الرد على المزني.

وهو كتاب في الفقه، وقد انفرد بذكره عياض في المدارك[٥].

١٢- كتاب شرح الرسالة.

وهو شرح لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ذكره عياض، وابن خير الاشبيلي، ومخلوف وغيرهم.

كما أننا نجد نقولاً كثيرة عنه في كتب الفقه المالكي[٦].

١٣- كتاب شرح المدونة.

ذكره عياض ونص على أنه لم يتمه، كما أشار إليه ابن فرحون في الديباج وابن مخلوف[٧].

١٤- كتاب الممهد.

وهو شرح مختصر ابن أبي زيد القيرواني[٨]، وقد وصل فيه إلى النصف ولم يكمله، كما أشار إليه عياض ومخلوف، وقد ذكره المؤلف في كتاب الإشراف[٩].

---

(١) رواه أحمد في المسند رقم ٧٦٣٩، والترمذي في كتاب العلم رقم ٢٦٠٤.
(٢) انتصار الفقير السالك، محمد الراعي الأندلسي، ص١٢٩.
(٣) ترتيب المدارك: ٧/٢٢٢.
(٤) المرجع السابق نفسه والديباج: ٢/٢٨.
(٥) ترتيب المدارك: ٧/٢٢٢.
(٦) ترتيب المدارك: ٧/٢٢٢، وفهرس ابن خيرص: ٢٤٥، شجرة النور الزكية، ص١٠٤.
(٧) ترتيب المدارك: ٧/٢٢٢، الديباج: ٢/٢٨، شجرة النور، ص١٠٤.
(٨) المرجع نفسه وشجرة النور، ص١٠٤.
(٩) الإشراف: ١/١٢٥.

كما نقل عنه ابن الراعي الأندلسي في مواضع كثيرة من كتابه[١].

١٥- اختصار عيون الأدلة.

اختصر فيه كتاب شيخه ابن القصار المسمى «عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار» ويوجد كل من الكتابين بخزانة جامع القرويين، الأول في ثلاث مجلدات، والاختصار في مجلد ضخم[٢].

١٦- كتاب الفروق.

وهو في مسائل الفقه، ذكره ابن فرحون، ومخلوف، إلا أن هذا الأخير سماه «البروق» ولعله وهم[٣].

١٧- كتاب النظائر.

وهو في الفقه وقد انفرد بذكره محمد العابد الفاسي في فهرسه، ونص على أنه موجود ضمن مخطوطات القرويين(في جزء صغير في ٢٩ ورقة بخط مغربي جميل، وتاريخ نسخه سنة ٩٧٣هـ)[٤].

١٨- كتاب المقدمات في أصول الفقه.

وقد انفرد بذكره الإمام السيوطي في كتابه الرد[٥].

١٩- كتاب الجوهرة في المذاهب العشرة.

وقد انفرد بذكره الزركلي في أعلامه، والبغدادي في هدية العارفين، دون الإشارة إلى أي بيان عن الكتاب أو مكان وجوده، وهل طبع أم لا[٦].

---

(١) انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب مالك، ص٢٥٤.

(٢) تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، مجلد ١، ٣/ ١٧٤.

(٣) الديباج: ٢/ ٢٨، وشجرة النور الزكية، ص١٠٤.

(٤) فهرس مخطوطات القرويين: ١/ ٣٧٦.

(٥) الدر على من أخلد إلى الأرض، ص٨١.

(٦) الإعلام للزركلي: ٤/ ٣٣٥، وهدية العارفين: ١/ ٦٣٧.

اقتراح

هذا ما هدانا البحث إلى التعرف عليه من مصنفات القاضي عبد الوهاب وكتبه، ما بين موجود ومفقود، ومخطوط ومطبوع، راجين أن نخرج من ندوتنا هذه بتكوين لجنة نسميها:

«لجنة البحث عن تراث القاضي عبد الوهاب وتحقيقة ونشره»

تتوج أعمالنا، وتجعلها إيجابية، وترد بعض الاعتبار لهذا الإمام الكبير الذي لم ينل حظه من العناية والدراسة، والتقدير لتراثه العلمي المتميز، والله من وراء القصد.

أ. د. يوسف الكتاني

الرباط في ٦ جمادى الثانية ١٤٢٣

الموافق ١٤ أغسطس ٢٠٠٢

تراث القاضي عبدالوهاب البغدادي عند المغاربة والأندلسيين

إعداد

أ. د. حسن عبد الكريم الوراكلي*

* أستاذ باحث في معهد البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، حصل على الماجستير في الأدب من كلية الآداب من جامعة لاكومبلوتينسي - مدريد، وعلى دكتوراه الدولة في الأدب العربي من الجامعة نفسها، تولى وظائف عديدة وباشر أنشطة مختلفة بجامعات المغرب والسعودية وغيرهما. له أعمال علمية كثيرة منشورة تأليفاً وتحقيقاً وترجمة.



تراث القاضي عبد الوهاب البغدادي عند المغاربة والأندلسيين

تحقق لتراث القاضي أبي محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ)[١] في البيئات العلمية، وخاصة منها ذات المذهبية الفقهية المالكية، من الذيوع والانتشار، على حياته وبعد مماته، ما لم يتحقق مثله إلا لأعمال قليلة تعد على رؤوس الأصابع مما كتبه فقهاء المالكية[٢] على توالي العهود وتراخي العصور.

وكان من أشد البيئات العلمية اعتناءاً بتراث القاضي عبدالوهاب وأكثرها احتفاءاً به البيئة العلمية في عدوتي الغرب الاسلامي: المغرب والأندلس.

ومرد ذلك إلى جملة أمور، لعل أهمها إثنان، نجمل القول عنهما فيما يلي:

أولهما مذهبي: وهو ذو بعدين، أحدهما فقهي يتمثل في انتظام طائفة من أهل العراق، علماء[٣] وغير علماء، وخاصة أهل المغرب والأندلس[٤] وعامتهم في مذهبية فقهية واحدة يمارسون عباداتهم ومعاملاتهم وفْقها،هي المذهبية المالكية، أما ثاني البعدين فيتمثل في اتفاقهم على الأخذ بمذهبية تصورية سنية أصيلة، هي مذهبية أهل السنة والجماعة التي ربطوها بمذهبيتهم الفقهية معتبرين هذه وتلك من مقومات وجودهم العقدي والتشريعي[٥].

---

(١) ترجم له كثير، نذكر من كتب المشارقة: طبقات الشيرازي ١٦٨ - ١٦٩، تاريخ بغداد، ١١:١٤٩، وفيات الأعيان ١، ٣٨٢ - ٣٨٤، فوات الوفيات، ٢ :٢١. ومن كتب المغاربة: ترتيب المدارك، ٦ :٤٣٦، المرقبة العليا: ٤٠، الديباج المذهب: ١٥٩، أزهار البستان: ٣٤٥، شجرة النور الزكية، ١ :١٠٣ - ١٠٤ الفكر السامي، ٤ :٤٣٩.

(٢) مثل المدونة، والرسالة، والجواهر، والتفريع.

(٣) تنظر تراجمهم في ترتيب المدارك، والديباج، وشجرة النور الزكية، وغيرها.

(٤) لا يستثنى، على سبيل المثال، إلا القليل من الظاهرية والشافعية في الأندلس والحنفية في تونس.

(٥) المراد المذهب السني الأصيل وهو مذهب أهل السنة والجماعة وفقهاء المدينة أخذاً بأصوله العقدية وقواعده التصورية المجانبة والمخالفة لأهل الأهواء والبدع والضلالات، انظر الرسالة «باب ما تنطق به الألسنة» وكتاب الجامع «باب ذكر السنن التي خلافها البدع وذكر الاقتداء والاتباع ومجانبة أهل البدع» وشرح الرسالة للقاضي أبي محمد عبدالوهاب البغدادي بتحقيق الشيخ أبي أويس محمد بوخبزة والأستاذ بدر العمراني، وانظر فتاوى البرزلي، ٦ :١٨٧.

وثانيهما ذو بعد علمي: يتمثل فيما نشأ بين أهل العدوتين المشتغلين بالدرس والتحصيل وبين علماء العراق وفي مقدمتهم القاضي عبدالوهاب من علاقة تفايد معرفي مثلما حملت أولئك على أن يحرصوا على لقائه في بغداد وفي غير بغداد، والجلوس إليه، والسماع منه، والاعتناء بتآليفه رواية ودراية، حملت القاضي على أن يحرص، من جهته، على الاطلاع على أعمال علماء العدوتين الفقهية مثل رسالة ابن أبي زيد القيرواني (ت٣٨٦هـ) التي كان إمام المالكية، يومئذ، في بغداد، أبو بكر الأبهري (ت٣٩٥هـ) أشاع خبرها بين طلابه وأقرانه مشفوعاً بالثناء عليها والتنويه بها[١] فتهمم القاضي عبدالوهاب بقراءتها ليعكف، بعد ذلك، على شرحها. وكان من ثمرات هذا وذاك انعقاد علاقة الود والتقدير المتبادلين بينه وبين أهل الغرب الاسلامي الذين عرفوا علمه وفضله أمثال ابناء الشيخ ابن أبي زيد وغيرهم[٢]. كما كان من ثمرات هذه العلاقة بمستوييها المذهبي والعلمي بين القاضي وأهل العلم بأقطار المغرب والأندلس اعتناؤهم الموصول بآثاره منذ أن وقعت لهم في نصوصها الفقهية والأصولية.

ولعل هذا وذاك كان في مقدمة ما دفع بالقاضي - حسب الأخبار التي تناقلها المترجمون به[٣] - إلى التفكير في التوجه إلى بلاد الغرب الإسلامي للاستقرار بإحدى حواضره العلمية مثل القيروان في إفريقية أو دانية في الأندلس، وكانت الأولى تشهد نشاطاً علمياً لافتاً للأنظار في المجال الفقهي، بينما كانت الثانية تشهد مثل ذلك النشاط في مجال الدرس القرآني واللغوي.

وإذا كان الأجل عاجل القاضي، وهو بعد في مصر، فلم يمهله لتحقيق ما كان اعتزم عليه من الرحلة إلى القيروان أو دانية فإن تراثه العلمي، فقهيه وأصوليه، شق طريقه، قبل وفاة صاحبه ومن بعد وفاته، إلى هذه الحاضرة وتلك، بل إلى غير هذه الحاضرة وتلك من حواضر

(١) انظر في خبر إهداء نسخة من الرسالة لأبي بكر الأبهري، معالم الإيمان، ٣: ١٣٧.

(٢) انظر عن علاقة الود المتبادلة بين المغاربة - وأبناء ابن أبي زيد القيرواني خاصة - وبين القاضي أبي محمد، كتاب الجامع: ٣٨ وترتيب المدارك، ٣: ٦٩٤ نفسه، ٤: ٦٩٢.

(٣) نفسه، ٣: ٦٩٤.

الغرب الاسلامي، أدناه وأوسطه وأقصاه وأندلسه، لينهض - على توالي الحقب والعصور والى يوم الناس هذا - بما فات صاحبه النهوض به فيها من بث لعلومه في حلقات الدرس ونشر لمعارفه في مجالس الإقراء.

فما وجوه العناية العلمية التي أولاها المغاربة والاندلسيون تراث القاضي عبدالوهاب في نصوصه الفقهية والأصولية؟.

إن البحث عن مادة للإجابة عن هذا السؤال قادنا الى مصادر متنوعة وغير قليلة مما كتبه المغاربة والأندلسيون في مختلف العصور، من كتب التراجم وكتب الرحلات، وكتب البرامج، وكتب الفقه وكتب أصوله.

ومع ذلك فإننا لا نزعم أننا قدمنا عن سؤالنا السابق إجابة أوعبنا الكلام فيها واستوفيناه، لكن بوسعنا القول بأنها إجابة لم تأل جهدا في استخلاص ما في المصادر التاريخية والفقهية من وجوه العناية المغربية والأندلسية بتراث القاضي مما نرصد أمثلة منه ضمن الفقرات التالية:

أ - في مجال الرواية.

نقدر، لما أسلفنا، أن حرص أهل العلم من المغاربة والأندلسيين كان بالغاً وموصولاً على لقاء القاضي عبدالوهاب، والسماع منه، والرواية عنه حيثما حل وارتحل، في بلده العراق، وفي الحجاز، وفي مصر حين انتقل اليها وأقام بها. ويفهم من اشارة للقاضي عياض أن الذين رووا عنه من أهل الأندلس، دون غيرها من بلدان العدوة، جماعة[١] ومع ذلك فإن ما وقفنا عليه من أسماء الذين سمعوا منه ورووا لا يساوي عدد أصابع اليد الواحدة، وهم:

١ - عبدالحق بن هارون السهمي الصقلي (ت ٤٦٦هـ) لقي القاضي عبدالوهاب في مكة. ولم تحدد المصادر التي ذكرت هذا اللقاء ما سمع منه عبدالحق المذكور أو حمل من تآليفه[٢].

---

(١) نفسه، ٣:٦٩٣.

(٢) الديباج: ٢:٥٦، والشجرة: ١١٦.

٢ – أبو عبدالله محمد بن شامخ الغافقي. حمل عن القاضي عبدالوهاب جميع تواليفه، وكان – كما يستفاد من كلام ابن عطية عنه في فهرسه – يخبر بها طلاب العلم وشيوخه في الأندلس بعد عودته إليها من رحلته المشرقية[١].

٣ – أبو القاسم مهدي بن يوسف بن علي بن غلبون، وهو ثاني اثنين، أولهما القاضي ابن شماخ الغافقي المتقدم، ذكرهما القاضي عياض من الأندلسيين الذين رووا عن القاضي عبدالوهاب دون أن يعين أو يسمي مروياتهم من كتبه[٢].

٤ – أبو الحسن يحيى بن ابراهيم بن أبي زيد اللواتي المرسي، رحل إلى المشرق سنة إحدى وعشرين وأربعمائة. وفي هذه السنة سمع «التلقين» بمصر على مؤلفه[٣].

وإلى هؤلاء عرفنا راويين لتواليف القاضي عن تلاميذه المباشرين، وهما:

١ – القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ) الذي روى كتاب (الملخص في أصول الفقه) و(شرح الرسالة) و(المعونة) عن تلميذ القاضي عبدالوهاب أبي الفضل عبيد الله بن عمروس البغدادي[٤].

٢ – القاضي أبو بكر بن العربي المعافري (ت٥٤٣هـ) الذي روى كتاب «التلقين» عن أبي القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح[٥].

وفي ضوء ما وقفنا عليه من أخبار رواة تراث القاضي عبدالوهاب سواء بطريق مباشر – أي سماعاً منه – أو بغير مباشر – أي سماعاً عن تلاميذه المباشرين – يمكن القول بأن الفضل في نقل كتب القاضي وإشاعتها في الأندلس بخاصة وفي الغرب الإسلامي بعامة يعود إلى كافة الرواة سالفي الذكر وخاصة منهم أبا عبدالله محمد بن شامخ الغافقي، وأبا الوليد الباجي، وأبا بكر بن العربي. على أن ما عرفناه من أسانيد الأندلسيين في رواية كتب القاضي جاء أغلبه عن طريق الباجي وابن العربي. ونمثل لذلك بمثالين احتفظ لنا بهما ابن خير الفاسي الاشبيلي (٥٧٥ هـ):

(١) فهرس ابن عطية: ١٠٦، والصلة، ١: ٣٤٢.

(٢) ترتيب المدارك، ٤: ٦٩٣، وفهرست ابن خير ٢٤٣ – ٢٤٤.

(٣) فهرس ابن عطية: ١١٠، وانظر ترجمته في الصلة، ٢: ٦٠٩،. وبغية الملتمس: ٤٨٣.

(٤) فهرست ابن خير: ٢٠٦ – ٢٠٧، ٢٤٦.

(٥) نفسه: ٢٤٣.

أولهما: سنده في رواية «التلقين»، وهو بطريقين، نورد نصيهما فيما يلي:

أ - (حدثني به - أي «التلقين» - شيخنا القاضي أبوبكر بن العربي رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع في مجلس واحد بمنزله بقرطبة حرسها الله يوم الإثنين أول يوم من محرم ٥٣٢ بقراءة صاحبنا الفقيه أبي محمد عبدالله بن أحمد بن عمروس بن قاسم الشلبي رحمه الله. قال رضي الله عنه: حدثني به الشيخ الفقيه أبو القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح بن علي بن غلبون الوراق سماعاً عليه بالإسكندرية في شوال من سنة ٤٨٥، قال: نا القاضي أبو محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن ملك البغدادي المالكي مؤلفه رحمه الله سماعاً عليه في منزله في محرم (٤٢١)[١].

وثانيهما سند ابن خير في رواية كتب ثلاثة أخرى للقاضي عبدالوهاب، هي «شرح الرسالة»، و«كتاب الإشراف»، و«كتاب المعونة»، قال: «حدثني بكتاب المعونة مناولة، وبكتاب الإشراف وشرح الرسالة إجازة الشيخ أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر رحمه الله، وحدثني بها كلها الشيخ أبو الحسن علي بن عبدالله بن موهب رحمه الله، قال: نا بها القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي عن أبي الفضل عبيد الله بن عمروس عن أبي محمد عبدالوهاب رحمه الله»[٢].

وقد اتصل الاهتمام، عبر القرون، لدى الأوساط العلمية في الغرب الاسلامي برواية تراث القاضي. ففي الاندلس، مثلاً، ظلَّ حرص المشتغلين بالعلم موصولاً برواية هذا التراث حتى آخر عهودها الاسلامية مما تكشف لنا عنه أسانيد عالمين غرناطيين في رواية «التلقين».

أول العالمين المذكورين أبو عبدالله محمد بن عبدالملك القيسي المنتوري (ت٨٣٤هـ) وله غير سند في رواية «التلقين»، نورد منها سندين بطريق ابن العربي.

أول السندين: هذا نصه: «سمعت كثيراً منه - أي التلقين - تفقهاً على صهري الأستاذ أبي عبدالله محمد بن سعد بن بقي، وأجاز لي جميعه. وحدثني به عن الأستاذ أبي

(١) نفسه ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) نفسه: ٢٤٥ - ٢٤٦.

إسحاق ابراهيم بن أحمد الغافقي عن الخطيب أبي الحجاج يوسف بن محمد بن أبي ريحانة عن الأستاذ أبي علي عمر بن عبدالمجيد الرندي عن الرواية أبي بكر محمد بن خير بن عمر عن القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي سماعاً لجميعه عليه عن أبي القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح الإسكندراني الوراق سماعاً عنه »(١).

وثانيهما: هذا نصه: « سمعت بعضه - أي التلقين - تفقهاً على شيخنا الأستاذ أبي عبدالله محمد بن يوسف اللوشي عن الأستاذ أبي الحسن علي بن عمر القيجاطي عن القاضي أبي علي الحسين بن عبدالعزيز بن أبي الأحوص إسماعيل لجميعه عليه تفقهاً عن الشيخ أبي القاسم أحمد بن عمر بن أحمد الخزرجي عن القاضي أبي بكر بن العربي عن أبي القاسم الوراق عنه - أي عن مؤلفه - »(٢).

وثاني العالمين الغرناطيين هو أبو عبدالله محمد المجاري (ت ٨٦٢)، ونسوق له فيما يلي نص سنده في رواية « التلقين » عن طريق أخرى غير طريق ابن العربي تنتظم اسماء أعلام من مثل ابن بشكوال وابن عتاب وغيرهما.

وهذا نص سند المجاري: « سمعت عليه - أي شيخه أبو عبدالله محمد بن محمد بن علي الكناني القيجاطي - بعضه - أي « التلقين » للقاضي عبدالوهاب - تفقهاً. وحدثني به عن شيخه الأستاذ أبي عبدالله البيري، عن الأستاذ أبي إسحاق الغافقي، عن إمام النحاة أبي الحسين بن أبي الربيع، عن أبي القاسم بن بقي (ت٦٢٥هـ) عن أبي القاسم بن بشكوال، عن أبي محمد بن عتاب، عن أبي عبدالله محمد بن حبيب، عن أبي محمد عبدالوهاب »(٣).

وتجدر الإشارة إلى ما كان لدى طلبة العلم الأندلسيين من حرص على تنويع طرق رواية (التلقين) على نحو ما وجدنا ابن خير يخبرنا في هذا السند: « حدثني به - أي التلقين - أيضاً أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن محمد بن أبي البحر رحمه الله سماعاً عليه من أوله إلى أول كتاب الجهاد، وقراءة عليه بلفظي لباقيه. قال: نا به محمد بن بركات الصوفي وعلي بن

(١) فهرس المنتوري: ١٨.
(٢) نفسه: ٨٨.
(٣) برنامج المجاري: ١٠٣.

حميد الصواف ومحمد بن محمد بن عمر البستي، قالوا كلهم: نا به أبو محمد مؤلفه رحمه الله»(١).

كما تجدر الإشارة إلى ما كان لدى طلبة العلم الأندلسيين - إلى جانب الحرص على تنويع السند - من جد في البحث عن علو السند في رواية «التلقين» على نحو ما نقف عليه في سند المنتوري التالي: «وسمعت بعضه - أي التلقين - تفقهاً على الأستاذ أبي سعيد فرج بن قاسم بن لب وأجاز لي جميعه وحدثني به عن الأستاذ أبي الحسن القيجاطي بسنده المتقدم. قلت: وبهذا الإسناد الأخير ساويت شيخنا الأستاذ أبا عبدالله القيجاطي الأستاذ شيخ صهري الأستاذ عبدالله بن بقي»(٢).

ومن الواضح - كما ألمحنا - ما تدل عليه هذه الأسانيد المتعددة في رواية تصانيف القاضي عبدالوهاب من اتصال العناية بتراثه الفقهي والأصولي منذ ان تلقاه عن مؤلفه أو عن تلاميذه رواته الأوائل من أهل الأندلس أمثال القاضي أبي عبدالله الشَّمَّاخ والقاضي أبي الوليد الباجي وغيرهما في القرنين الرابع والخامس إلى أواخر رواته منهم أمثال المنتوري والمجاري وغيرهما في القرن التاسع (٣).

ب - في مجال الإقراء.

إن ما رأينا في الفقرة السابقة من وفرة أسانيد وتعدد طرق روى بها الأندلسيون، دون غيرهم من أهل الغرب الاسلامي، تراث القاضي عبدالوهاب حقيق بأن يدل على اتصال العناية بهذا التراث طوال قرون متوالية مما يعني، بذات الوقت، دأب الفقهاء على الجلوس لإقرائه وتدريسه على نحو موصول غير مقطوع في حِلَقٍ عرفنا منها عدداً غير قليل نجتزىء بالتمثيل لها بـ:

---

(١) فهرست ابن خير: ٢٤٤.

(٢) فهرس المنتوري: ٨٩.

(٣) مختصر ترتيب المدارك: ٨٩، وصلة الخلف بموصول السلف: ١٥١.

١ - حلقة القاضي أبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤ هـ). وكان يقرىء فيها كتاب «الملخص» في أصول الفقه، و«شرح الرسالة»، و«الإشراف»، و«المعونة»، وكان من روادها أبو الأصبغ بن أبي البحر، وأبو الحسن علي بن عبدالله بن موهب[١].

٢ - حلقة القاضي أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣ هـ). وكان مدار الأمر فيها على كتاب «التلقين»، وقد عرفنا فيمن سمعه من القاضي في حلقته هذه أبا بكر محمد بن خير، وأبا علي عمر بن عبدالمجيد الرندي، وأبا القاسم أحمد بن عمر بن أحمد الخزرجي[٢].

٣ - حلقة القاضي أبي علي الحسين بن محمد الصدفي المعروف بابن سكرة (ت٥١٤هـ)، وفيها حدث القاضي عياض بكتاب التلقين. وكان يرويه عن مهدي بن يوسف عن مؤلفه[٣].

٤ - حلقة القاضي عياض السبتي (ت ٥٤٤ هـ). وكان فيمن يسمع فيها عنه كتاب «التلقين» أبو عبدالله محمد بن حمادة السبتي قراءة عليه[٤].

٥ - حلقة الشيخ أبي الحسن علي بن عبدالله بن موهب. وكان يحدث فيها طلبته بـ «شرح الرسالة»، و«الإشراف»، «و«المعونة»[٥].

٦ - حلقة أبي الأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر. وفيها سمع منه ابن خير من أول «التلقين» إلى كتاب الجهاد وقرأ عليه باقيه بلفظه[٦].

٧ - حلقة أبي الحسين محمد بن القاضي ابن زرقون. وفيها قرأ عليه أبو الحسن علي ابن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي (ت ٦٦٦هـ) كثيراً من كتاب التلقين تفقهاً[٧].

---

(١) فهرست ابن خير: ٢٤٥ - ٢٤٦، ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٢) نفسه: ٢٤٣، وفهرسة المنتوري: ٨٧.

(٣) الغنية: ١٩٩.

(٤) مختصر ترتيب المدارك ورقة ٨٩.

(٥) فهرست ابن خير: ٢٤٦.

(٦) نفسه: ٢٤٣.

(٧) برنامج الرعيني: ٣٢.

٨ – حلقة أبي محمد بن عبيد الله الحجري. وكان فيمن سمع عنه فيها «التلقين» أبو العباس أحمد بن محمد اللخمي العزفي السبتي[١].

٩ – حلقة أبي محمد عبدالكبير الغافقي (ت٦١٧هـ). وقد عرفنا من الآخذين عنه في حلقته هذه أبا الحسن علي بن محمد الرعيني الإشبيلي (ت ٦٦٦هـ)[٢].

١٠ – حلقة الأستاذ أبي عبدالله محمد بن محمد بن عمر. وفيها قرأ المنتوري بعض التلقين عليه[٣].

١١ – حلقة الشيخ الأستاذ عبدالله محمد بن محمد بن علي الكناني القيجاطي. وفيها سمع المجاري عليه بعض التلقين تفقهاً[٤].

١٢ – حلقة أبي عبدالله محمد بن علاق (ت ٨٠٦هـ). وفيها قرأ عليه المجاري التلقين[٥].

١٣ – حلقة أبي جعفر أحمد الشقوري. وكان المجاري ممن سمع عنه فيها فرائض «التلقين»(٦).

١٤ – حلقة الفقيه أبي عبدالله محمد السرقسطي (ت ٨٦٥هـ). وفيها سمع منه أبو الحسن علي القلصادي (ت٨٩١هـ) بقراءة غيره كتاب عديدة من كتب المذهب منها التلقين[٧].

١٥ – حلقة أبي الحسن علي بن موسى اللخمي. وفيها قرأ عليه القلصادي (جميع التلقين)[٨].

---

(١) نفسه: ٤٢، ٤٣، ٤٤.

(٢) نفسه: ٣٧، ٣٨.

(٣) فهرس المنتوري: ٨٧.

(٤) برنامج المجاري: ١٠٣.

(٥) نفسه: ١٢٣.

(٦) نفسه: ١٢٥.

(٧) رحلة القلصادي: ١٦٤.

(٨) نفسه: ٨٧.

١٦ - حلقة الشيخ أبي أحمد جعفر بن أبي يحيى. وفي هذه الحلقة قرأ عليه القلصادي بعض التلقين[١] ولعله كان فرائضه لاعتناء الشيخ بها وحرص الطالب عليها، ونختم هذه الفقرة بملاحظتين إثنتين:

أولاهما: أن الشيوخ الذين كانوا يقرئون «التلقين» وغير «التلقين» في الحلقات المذكورة يمكن أن نميز فيهم فقهاء كباراً تشهد لهم آثارهم بالاستبحار في الفقه وأصوله من أمثال أبي الوليد الباجي، وأبي بكر بن العربي الإشبيلي، والقاضي عياض السبتي، وابن لب الغرناطي كما نجد بين فقهاء عرفوا بسعة اطلاعهم على المذهب أمثال السرقسطي (٨٦٥ هـ) الذي وصف بكونه (أحفظ الناس لمذهب مالك)[٢]، وابن علاق الذي وصف بكونه (حافظ المذهب)[٣] وآخرين توسعوا في المعرفة بالفرائض حتى نسب بعضهم له مثل الشقوري الذي حلي بـ (الفقيه الفرضي)[٤].

ومن المؤكد أن تصدر أمثال هؤلاء الفقهاء لإقراء كتب القاضي عبدالوهاب الفقهية والأصولية كان من شأنه أن يغري طلاب العلم بالإقبال على حلقاتهم والتنافس على غشيانها حيث يبلغون ما يأملونه من الارتواء من ينابيع علمهم الثري. ومن المؤكد أن ذلك كان عاملاً رئيساً في ذيوع تراث القاضي عبدالوهاب الفقهي والأصولي واتصال دوران حلقات الفقهاء والأصوليين والفرضيين على نصوصه.

ثانيتهما: أن عناية فقهاء المغرب والأندلس بتراث القاضي عبدالوهاب الفقهي والأصولي وانتصابهم، جيلاً بعد جيل، لإقرائه، ولاسيما كتابه «التلقين»، أثمرت نشاطاً علمياً شمل ضروباً من التأليف حول تراث القاضي ما بين شرح، وتقييد، وإكمال، واختصار، وهو ما سنتناوله في الفقرة التالية.

ج - في مجال التأليف.

وتعتبر شروح «التلقين» بصنفيها الفقهي واللغوي أهم الأوضاع المشار اليها في حركة

---

(١) نفسه: ٨٦.

(٢) نفسه: ١٦٥.

(٣) برنامج المجاري: ١٢٢.

(٤) نفسه: ١٢٥.

التأليف لدى علماء المغرب والأندلس حول تراث القاضي عبدالوهاب، ولذا نصدر هذه الفقرة بالحديث عنها:

أ - الشرح الفقهي:

عني غير واحد من فقهاء المغرب والأندلس بشرح «التلقين». وقد تباينت طبيعة ومنهجية هذه الشروح باختلاف الدواعي والسياقات التي لابست كتابتها، ويمكن القول بأنها لا تخرج عن كونها شروحاً مكتوبة في أصلها أو أمالي شيوخ عني طلبتهم بتسجيلها، ثم عرضوه عليهم فأقروهم عليها.

وهذه أمثلة من الشروح المومأ اليها سنشفعها بوقفة تعريفية لما وقفنا عليه منها:

١ - المعين على التلقين لأبي عبدالله محمد بن علي التميمي المازري (ت ٥٣٦هـ) وهو مما وصلنا من شروح التلقين المغربية[١].

٢ - التقريب والتبيين في شرح التلقين. وقد نسب للقاضي أبي بكر بن العربي، ولانعلم أحداً ممن عنوا بالترجمة له من القدامى والمحدثين ذكره في آثاره باستثناء الدكتور محمد السليماني في مقدمة تحقيقه لكتاب (قانون التأويل) ولم يستبعد استناداً إلى ما لاحظه في هذا الشرح من مزايا علمية ومنهجية مما يعرفه ونعرفه لدى ابن العربي في آثاره الفقهية والأصولية، واستناداً لما عرف عن ابن العربي من اعتناء بإقراء «التلقين» أن يكون هذا الشرح له[٢].

٣ - التبيين في شرح التلقين لأبي عبدالله محمد بن علي بن جعفر ابن الرمامة (ت٥٦٧ هـ)[٣].

---

(١) عني الأستاذ زكي بن محمد بن عبدالرحيم بخاري بتحقيق ودراسة قسم منه يبتدىء (من أوله إلى آخر باب السهو وما يفسد الصلاة) قدمه لنيل شهادة الماجستير من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، كما حقق ودرس الأستاذ جمال عزون قسماً آخر من الشرح يبتدىء (من باب الإمامة إلى نهاية كتاب الجمعة) قدمه كذلك لنيل الماجستير من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، ثم حقق كتاب الصلاة من الشرح الشيخ محمد المختار السلامي ونشرته دار الغرب الإسلامي في ثلاثة مجلدات.

(٢) قانون التأويل (مقدمة المحقق): ١٣٨.

(٣) التكملة، ٢: ٦٧٦، والذيل والتكملة ٨/ ٢: ٣٢٥ - ٣٢٧.

٤ - روضة المستبين في شرح كتاب التلقين لأبي فارس عبدالعزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي المعروف بابن بزيزة (ت ٦٦٢ هـ)(١).

٥ - شرح التلقين لعلي بن محمد بن علي القرشي القلصادي (ت ٨٩١ هـ) ويغلب على الظن أن هذا الشرح الذي يعد - في حدود علمنا - من آثار القلصادي المفقودة قصره صاحبه على فرائض التلقين، وهو الذي أحال عليه في شرحه لفرائض الشيخ خليل وكذلك في شرحه على الحوفية(٢).

٦- مسلك التبيين لمعاني التلقين للفقيه الحسين بن داود بن القاسم الرسموكي السوسي(٣).

ولم يصلنا من هذه الشروح إلا خمسة وقفنا على ثلاثة منها(٤) نفرد كلا منها - كما وعدنا - بكلمة تعريفية فيما يلي:

١ - المعين على التلقين.

بهذا العنوان ذكره الأستاذ حسن حسني عبدالوهاب(٥)، غير أن بعض الباحثين(٦) يشكون في كون هذا العنوان من وضع المازري. ويرون أن حسن حسني عبدالوهاب ربما يكون أخذه من إحدى نسخ شرح المازري على التلقين بهذا العنوان(٧).

---

(١) عنوان الدراية: ١٨٨ - ١٨٩، وتوشيح الديباج: ٧٢ - ٧٣.

(٢) نفح الطيب، ٢: ٥١٢، وتوشيح الديباج: ١٣٣، وانظر بحث الدكتور محمد أبو الأجفان بعنوان «القلصاوي ألمع علماء الفرائض في عصره» النشرة العلمية للكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين ع٦ (١٤٠٣هـ / ١٩٨٢-٣م)

(٣) يوجد شرح الرسموكي مخطوطاً، وكانت في حوزة الأستاذ مصطفى ناجي رحمه الله نسخة منه اطلع عليها الفقيه العلامة محمد بوخبزة وأفاد بان الرسموكي ينقل في شرحه عن كتاب (تحصيل ثلج اليقين) لأبي الفضل السجلماسي، انظر ترجمة الرسموكي في طبقات الحضيكي: ١٧٦.

(٤) الشرحان اللذان لم أقف عليهما هما: شرح ينسب لابن العربي ولابن الرمامة، ومنه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية وشرح الرسموكي المذكور في الهامش السابق.

(٥) الإمام المازري ص ٦٢.

(٦) كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين مج١ : ١ ٧٠ هامش (٤).

(٧) من محتويات خزانة القرويين برقم ٣٣٥.

ومع أن المازري لم يذكر في مقدمة شرحه، ولا في متنه، عنواناً له فإننا لا نستبعد أن يكون هذا العنوان من وضعه لاعتبارين، أولهما أن جل ما عرفناه من كتب المازري يحمل عناوين مسجوع[١] وأن ما عرفناه من شروح التلقين لغير المازري يحمل عناوين مسجوعة كذلك.

وسواء أكان عنوان هذا الشرح من وضع صاحبه أم كان من وضع غيره فإنه بالنظر الى ما استودعه المازري كتابه هذا من وسيع علمه وسديد فكره في إفهام قارئه مضمون النص المشروح – أي التلقين – عنوان وافق مسماه.

وقد صدر المازري شرحه بمقدمة موجزة، قال فيها: «سألت، أبان الله لك معالم التحقيق، وسلك بك أوضح طريق، وأيدك بالسعادة والتوفيق أن أملي عليك جملا على كتاب «التلقين» للقاضي أبي محمد عبدالوهاب رحمه الله، أظهر لك مضمونه، وأبيح مصونه، وأستخرج مكنونه، فأجبت إلى ذلك راجياً من الله سبحانه جزيل المثوبة فيه بمنه وطوله»[٢].

وقد ألمح المازري في هذه المقدمة إلى باعثه على وضع هذا الشرح والمقصد العلمي منه وسكت عما سوى ذلك مما يفيد في معرفة طريقته في بناء هذا الشرح كانه تعمد أن يترك أمره للقارىء يستخلصه بنفسه من متن الشرح.

والحق أن المطلع على (المعين) سرعان ما يستكشف طريقة في الشرح التزم بها المازري في مجموعة أبواب كتابه، بناها على طرح جملة اسئلة عقب كل مسألة من مسائل التلقين ليفيض في الاجابة عنها مستوفياً الكلام فيها من جميع جوانبها الفقهية والأصولية بما لا يترك معه مجال زيادة لمستزيد، ونمثل لذلك بقوله عقب ذكر كلام القاضي عبدالوهاب في باب الحجر والتفليس[٣]: «رأينا أن نملي هاهنا أحكام الحجر وبيان من يحجر عليه مجموعاً

(١) مثل: المعلم بفوائد مسلم، وإيضاح المحصول من برهان الاصول، ونظم الفرائد في علم العقائد، الكشف والإنباء على المترجم بالإحياء، والإشراف على مسائل الخلاف وكشف الغطا عن لمس الخطا، وتثقيف مقالة أولي الفتوى وتعنيف أهل الجهالة والدعوى.

(٢) شرح التلقين، ١ :١٧٧.

(٣) التلقين: ١٢٥ (ط. الأوقاف) ٤٢٢ (ط. دار الفكر).

مبيناً جنسه وأنواعه. ونختم أنواعه بنوع الحجر على المفلس ونتبعه بمسائل والتفليس. فيتعلق بهذا الفصل الذي أورده القاضي عبدالوهاب خمسة عشر سؤالاً، منها أن يقال: ما معنى الحجر وأنواعه؟ وما الدليل على وجوب الحجر على السفهاء؟ وهل يحجر على البالغ العاقل السفيه؟ وهل يقف الحجر والإطلاق على الحكم بذلك أو على وجوب العلة الموجبة للحكم؟ وما المعاني التي يعلم بها الحجر؟ وهل يثبت البلوغ بعلامة عليه؟ وهل يكتفي بحصوله؟ وهل ترد عقود السكران لكونه لا يدبر المال؟ وهل يحجر على المعمور؟ وهل يحجر على المرتد؟ وهل يحجر على الزوجة؟ وهل يحجر على المفلس؟»(١).

ثم يشرع المازري في إفراد كل سؤال من الأسئلة التي يطرحها بعد إيراد كلام القاضي في «التلقين» بجواب موعب للفروع الفقهية التي يعالجها متوسلاً في ذلك بما كان يتوفر عليه من تفنن في المعارف والعلوم تنتظم الفقه وأصوله مثلما تنتظم الحديث، رواية ودراية، وأصول الدين، وعلوم الآلة والآداب(٢) مما كان له أثره فيما بلغه من تحقيق الفقه (ورتبة الاجتهاد) ودقة النظر(٣).

وفضلاً عمَّا كان المازري يتقنه من معارف ويجيده من علوم أبلغته فيما ألف وصنف من كتب ورسائل في الفقه وأصوله مبلغ الاجتهاد ودرجة الاستقلال في استنباطاته وترجيحاته فقد مكنه اطلاعه الواسع على التراث الفقهي بعامة والتراث الفقهي المالكي بخاصة في آثار أصحابه، مشارقة ومغاربة، أو إذا شئت قلت: بغداديين وقيروانيين، من الإفادة من مناهج هؤلاء في النقل من كتب المذهب المصدرية مثل «المدونة» ومختصرها وما أشبههما مثل «الواضحة» و«العتبية» ومن مناهج أولئك في المزاوجة بين الدليل من الأصلين واعتماد القياس مع الاعتناء بالقواعد الأصولية(٤).

---

(١) شرح التلقين، مصور مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

(٢) أزهار الرياض، ٤: ٢٥٢.

(٣) الغنية: ١٣٣.

(٤) أزهار الرياض، ٤: ٢٥٢.

ولا شك أن ما تبوأه المازري من مقام علمي سام منيف بمؤلفاته، ومنها شرحه على التلقين، كان حرياً أن يرى فيه مشاهير علماء المذهب، من عصرييه وغير عصرييه، أفقه المالكية في عصره بأقطار الأرض[١] كما أن ما تميز به شرحه المذكور من غناء في مضمونه العلمي، وما تفرد به من تماسك في بنائه المنهجي كان حرياً أن يحمل مشاهير فقهاء المالكية، من عصرييه وغير عصرييه، على اعتبار (المعين) (كتاب مذهب لا كتاب شرح)[٢] وأنه ليس للمالكية كتاب مثله[٣].

٢ - روضة المستبين في شرح كتاب التلقين.

وصاحب هذا الشرح - كما سلفت الإشارة - هو أبو فارس عبدالعزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التيمي ثم التونسي المعروف بابن بزيزة (ت ٦٦٢ هـ)[٤]. كان فقيهاً عارفاً بتفسير القرآن والحديث، مشاركا في سائر العلوم[٥].

وقد أبان ابن بزيزة في مقدمة شرحه عن طريقته في عمله، فقال: «أما بعد فقصدنا في هذا الكتاب الكلام على كتاب التلقين للقاضي الجليل أبي محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر المالكي البغدادي رحمه الله واتباع مسائله، والتعرض لضوابطه، وتفسير مشكلاته على طريق الاختصار دون الإطالة والإكثار إذ الإطالة مدعاة للملل والكسل.. فجعلت هذا الكتاب مرتباً على مسائله قاصداً بذلك وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم، وسميته روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، وهو سبحانه مسئول في إقالة العثرات والعفو عن الزلات»[٦].

---

(١) ترتيب المدارك، ٤:٦٩٣.

(٢) روضة المستبين لابن بزيزة (مصورة بمركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).

(٣) الغنية: ١٣٣.

(٤) انظر ترجمته في نيل الإبتهاج: ١٧٨، والشجرة، ١:١٩، وبروكلمان (ذيل) ١:١٣٠، وكحالة، ٥:٢٣٩، وورقات، ٣:٥٤ وانظر بحث الأستاذ جمال بن حمادة بعنوان (العالم الأصولي عبدالعزيز بن إبراهيم بن بزيزة) عالم الكتب، مج٢ و٣ (محرم ١٤٠٣هـ) ومج ٤ع١ (رجب ١٤٠٣هـ).

(٥) صبح الأعشى، ٦:١٨٩.

(٦) روضة المستبين (مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).

والمستخلص من هذا الكلام - فضلاً عن إسم الكتاب - عناصر تشكلت منها طريقة ابن بزيزة في شرحه، وهي: رصد ما أثاره القاضي من مسائل، والوقوف عند ما أخذ به من ضوابط، والاعتناء بتفسير مشكلات الشرح مع ترتيبه - أي الشرح - وفق مسائل (التلقين) والتزام الاختصار في معالجة ذلك كله.

فهل وفى ابن بزيزة بما رسم لشرحه في مقدمته؟

إنَّ الناظر في مختلف الكتب والأبواب التي تالف منها شرح ابن بزيزة يمكنه أن يستبين فيه جملة أمور علمية ويستخلص أخرى منهجية. فأما المنهجية فتتمثل في مستواها البنائي بخاصة في التزام ابن بزيزة بطريقة واحدة في شرحه يبنيها على فقرة أو جزء من فقرة في كلام القاضي مشيراً إلى فاتحتها وخاتمتها. ثم يشرع في شرحها بما يجلو ما تضمنته من مصطلحات وأحكام ومسائل. وبوسع قارىء هذا الشرح أن يستبين فيه وفاء ابن بزيزة بما شرط أو رسم لعمله في مقدمته من تفتيش عن مسائل «التلقين» وتوقف عند ضوابطه، وتفسير لمشكلاته في عرض يوجز فيه وليس يخل. وهذا مثال من شرحه لفقرة من كتاب الصلاة في التلقين، يقول فيها بعض النص على أول كلام القاضي(١) وشرح المصطلح من الجانب اللغوي: «.. واختلف أهل العلم في هذه الاسماء الشرعية: هل هي منقولة من موضع لغوي جملة أو منقولة عليه وزيد إليها شروط شرعية. وانعقد إجماع الأمة على فرضية الصلاة الخمس وجعلها أقسام تابعة للأدلة الشرعية. وفرق بين فرض العين وفرض الكفاية، هل هو فرض العين متوجب على كل واحد من المكلفين إلا أنه يسقط بفعل البعض أو متوجه على بعض غير معين. فمن جعله يسقط الوجوب بفعله على الباقي. واختار بعض المحققين أنه متوجب على الأعيان والكفاية فيه بإجزاء بعض عن البعض لا بأصل الخطاب وفيه نظر، والصحيح أنه يوجب على كل واحد من أحد المكلفين لما سقطت عنه بفعل غيره. وتعقب بعضهم قول القاضي «الصلاة من أركان الدين» من حيث إن أركان الدين واجبة فإن صح ذلك فكيف يقسمها إلى واجب وسنة وفضيلة، وهذا لا يتوجه لاختلاف الموضع إذ الحكم الأول باعتبار قاعدة هذه العبادات الكلية، والتقسيم بحسب أشخاصها وهي مختلفة

(١) التلقين: ٢٥ (ط. الأوقاف).

الأحكام إجماعاً. ثم تكلم على السُّنة والفضيلة. والسنة ما فعله عليه السلام مداوماً عليه مظهرا له، والفضيلة ما واظب عليه غير مظهر. وقد اختلف الناس في هذا القسم، هل يسمى سنة باعتبار المواظبة أو فضيلة باعتبار الاخفاء. والنافلة أخف من ذلك وتميزه عن الفضيلة اصطلاح (محط لرواية) الصلوات ووقت الضحى على نظر فيه. وقسم السنة قسمين، والأمر في ذلك كما ذكره»(١).

وإلى ذلك تنبغي الإشارة إلى أمر آخر أولاه ابن بزيزة من عنايته، في إطار ما حرص عليه من اختصار وإيجاز، ما أفاد به قارئه المستبين للنص المشروح، ويتمثل في نزوع ابن بزيزة إلى أسلوب في الشرح يحقق به غايته التعليمية في إفادة قرائه من طلاب العام خاصة، فهو حين يعرض لشرح المصطلح الفقهي لا يهجم عليه هجوماً، بل يقدم لذلك بتبيين مدلولاته اللغوية مستشهداً على ما يورده من معان بنصوص من القرآن أو غير القرآن على نحو ما نقرأ في قوله يشرح المعنى اللغوي للفظ «الصلاة»: «الصلاة في اللغة هي الدعاء. ومنه قوله تعالى: ﴿وصَلِّ عَلَيْهِم﴾ معناه: ادع لهم. وسميت في الشريعة هذا الفعل المعلوم صلاة لاشتمالها على الدعاء. وقيل إنها مشتقة من المصلى وهي تاني حالته. وسميت بذلك لأنها ثانية عن الإيمان والإيمان والإسلام. وقيل انها مشتقة من المصلين وهما عظمان منحنيان في السجود وسميت بما فيها من باب المجاز»(٢).

ومع ان ابن بزيزة لا يفيض ولا يسهب في شرحه وفاءًا منه بما شرطه على نفسه من التقيد في شرحه بـ(طريق الاختصار دون الاطالة والاكثار) على حد تعبيره فان الناظر إلى هذا الشرح يلحظ ما كان عليه صاحب من سعة معرفة بالفقه ووفرة علم بغير الفقه مما تطالعك شواهد منه في غير موضع من شرحه حين يعرض، مثلاً، أقوال الفقهاء من المذهب وبنص أقوال آخرين من غير المذهب مرجحاً متخيراً أو منتقداً متعقباً على حد ما نقرأ عنده في هذه الفقرة التي نقتطفها من شرحه على قول القاضي عن (وقت الظهر الذي لا تحل قبله ولا يجوز تقديمها عليه فهو زوال الشمس)(٣): «بدأ بالظهر لأنها الصلاة الأولى التي صلاها

(١) روضة المستبين ورقة ٣٥.

(٢) نفسه ورقة ٣٥.

(٣) التلقين: ٨٣ – ٨٤ (ط. دار الفكر).

جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم على الأصح من أقاويل العلماء وأهل الإسناد. وقد أجمعت الأمة على أن أول وقتها زوال الشمس لا قبل ذلك، ولم يخالف فيه إلا من لا يعد من أهل العلم كالخوارج ونظرائهم، ولم يصح الخلاف في ذلك عن أحد من السلف، وما ذكر من الخلاف فيه باطل. وهو وقت موسع محدود بأول وآخر. وقد اختلف أهل العلم في الوقت الموسع: هل يتعلق للوجوب بجميعها أو بأولها أو بآخرها. والذي عليه أكثر المالكية ان جميعه وقت الوجوب. وإنما نصف آخره فصلا بين الأداء والقضاء. وذهب أصحاب الشافعي إلى ان الوجود يتعلق بأول الوقت. وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الوجوب لا يتحقق إلا لآخر الوقت. وحكى القاضي أبو الوليد عن بعض العلماء أن وقت الوجوب منه وقت غير معين وللمكلف تكميله بفعل الصلاة فيه»[١].

ب - الشرح اللغوي.

عني العلماء المسلمون منذ القديم بالتأليف في لغة بعض النصوص المصدرية في الثقافة الإسلامية وعلى رأسها القرآن الكريم والسنة المشرفة، كما ألفوا في لغة بعض المصنفات الفقهية وغيرها. وكان عملهم ينصب بالأساس على شرح ما ورد من غريب اللغة في النصوص والمصنفات، وهذا هو ما عرف بالغريب.

وكان لعلماء المغرب والاندلس إسهام موفور في هذا المجال من مجالات التأليف[٢]

---

(١) روضة المستبين ورقة ٦٤.

(٢) للتمثيل: الف إسحاق بن سلمة بن وليد الأندلسي (ت ٣٦٨هـ) كتاب (غريب القرآن)، وألف أبوجعفر أحمد بن عبدالصمد الخزرجي (ت ٥٨٢هـ) كتابه (نفس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه)، وألف ابن مخلوف عبدالرحمن بن محمد الثعالبي الجزائري (ت ٨٧٥هـ) كتابه (الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز)، وألف (في غريب الموطأ) عبدالملك بن حبيب السلمي (ت ٦٣٥هـ) كتابه (الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب)، كما ألفوا في غريب الكتب الفقهية، ومن ذلك كتاب (غرر المقالة في شرح غريب الرسالة) لمحمد بن منصور بن حمامة المغراوي، وكتاب (تحصيل ثلج اليقين في حل معقدات «التلقين» مع ما انضاف إلى تهذيبه من تفسير مشكل غريبه) لأبي الفضل السجلماسي.

ومنهـا كـتـاب (تحـصـيل ثلج اليـقين في حل معـقـدات «التلقين»)[١] لأبي الفـضل السجلماسي.

ومن أسف أن لا نملك عن حياة السجلماسي صاحب هذا الشرح ما يفيد في التعريف به وبآثاره. وكل ما يمكن قوله في ذلك - استخلاصاً من شرحه هذا ومما يلمع إليه مما يتعلق بثقافته حين يحيل على نقوله - أنه كان من علماء سجلماسة وفقهائها، وأنه كان ذا تفنن علمي يجمع بين الفقه واللغة، أو بين علوم الشرع وعلوم الآلة، يدل على ذلك اهتمامه بوضع شروح على غير نص من نصوص الفقه ونصوص الأدب - سماها في متن شرحه على التلقين - مما كان مدار الدرس في حلقات الإقراء بالمغرب.

والمعروف له - إلى اليوم - في ذلك شرحه على غريب الرسالة لأبي زيد القيرواني، وشرحه على مقامات الحريري، وشرحه على التلقين، وهو مدار القول في هذه الفقرة، وتبدأ النسخة التي بين أيدينا من (ثلج اليقين) بشرح كتاب الطهارة، وهذا يعني سقوط ما قد يكون السجلماسي صدر به شرحه من تقديم بين فيه طريقته في شرحه وغرضه من تأليفه على أننا نستطيع، مع ذلك، أن نستخلص من العنوان الكامل للشرح، وهو (كتاب تحصيل ثلج اليقين في حل معقدات التلقين مع ما انضاف إلى تهذيبه من تفسير مشكل غريبه) طريقة السجلماسي في عمله وغرضه من تأليفه.

ويتبين من العنوان أن السجلماسي لم يمحض كتابه للغريب، بل مزجه بشيء من الشرح الفقهي مما رأى أن يفك به بعض ما بدا له من قبيل (المعقدات) في التلقين. لكن المضمون الفقهي في الكتاب إذا قيس بالمضمون اللغوي بدا ضئيلاً اذْ أنَّ وقفات المؤلف بإزاء (معقدات) التلقين الفقهية، على تعددها، لم تكن لتشغل من رقعة العمل إلا حيزاً محدوداً إذا قصر كلامه فيه فهو لا يتعدى سطوراً بعدد أصابع اليد أو اليدين[٢] وإذا طال كلامه فيه

---

(١) ننوه، هنا، بفضل أخينا العلامة المحقق الأستاذ أبي أويس محمد أبوخبزة الحسني في الكشف عن هذا الأثر القيم واستنقاذه من نسخته الفريدة كثيرة التصحيف والتحريف والسقط، واشكر له تفضله بإرساله نسخة مصورة منها إلى هذا وقد أعد الأستاذ أبوالفضل بدر بن عبدالإله العمراني الكتاب للطبع بعناية علمية مشكورة في التخريج والفهرسة.

(٢) انظر فصوله في الطهارة، والجمعة، والصوم، والتفليس وغيرها.

فإنه لا يتجاوز العشرين سطرا[١]. أما المضمون اللغوي، أي ما يتعلق بشرح الغريب في التلقين فقد شغل معظم صفحات الكتاب وكان الأغلب على مضمونه. ومن ثم كان لنا أن ندرجه في عداد الشروح اللغوية، أو بأدق تعبير، في كتب الغريب.

وقد حددت هذه العناية عند السجلماسي بفك (معقدات) القاضي الفقهية في التلقين وشرح غريبه طريقته في بناء كتابه، فكان يبدأ بـ (فك) أو حل المعقدات أو توضيح الإشارات الفقهية إذا تضمن منها نص القاضي شيئاً، ثم يعقب بتفسير الغريب. ونمثل لذلك بكلامه في كتاب الصوم، حيث نراه يبدأ بتبيين (إشارات) التلقين الفقهية ثم يشفعها بتفسير ما وقع فيه من غريب.

يقول السجلماسي بخصوص إشارات التلقين الفقهية في كتاب الصيام: «مما يمكن التحرز منه، لان مالا يمكن ذلك فيه لا يصح الامساك عنه» (يريد حرفة كغبار الدقيق وغبار الطريق لمن ذلك شأنه). وقوله: «من غير أن يكون مستحقاً بوجه سابق» هو منه إشارة إلى العتق إلى أجل، أو المرتهن بيمين، أو عقد الكتابة، أو تدبير، أو أم ولد، أو مشترى بشرط العتق. وقوله: «ولا يقطع استدامتها وإنما استصحاب ابتداء» وهذا منه إشارة إلى أن النية التي نوى بها صوم الشهر كله لا تقطع حكماً، وإنما ينقطع استصحاب الحال الواجب اتصاله)[٢].

حيث يعقب على ذلك بتفسير غريب الصوم فيقول: «الصوم أصله في اللغة: الامساك، والمصام: المقام، وقيل للممسك عن الطعام: صائم. يماع: يسيل، ويقال أيضاً: ينماع. الاستقاء: القيىء. خرم الامساك: قطعه. ومنه: الخرمة، وهو شق في الأنف كما أن الشترة شق في العين. والخربة: شق في الأذن. والقطعة: بقية يد الأقطع. قوله: وجور. قال الأصمعي: اللدود: ما كان من السقي في إحدى شقي الفم. والوجور في أي الفم كان، يريد في أي موضع كان من الفم، هكذا وقع في «الغريب المصنف» وغيره يقول: الوجور: ما كان في وسط الفم. ويقول منه: وجرت الدواء جرته. سرد الصوم: تتابعه. مصحية: لا غيم بها.

---

(١) انظر فصل الشهادة.

(٢) ثلج اليقين: ١٨.

متغيمة: ذات غيم. حظر: منع. ناوياً: قاصداً. أيام التشريق معلومة، سميت بذلك لتشريق الأضاحي. وقيل: لقولهم «أشرق ثبير كيما نغير» وقيل غير ذلك. ذرع فيء: غلبته. الختام: الزام. الهرم: الشيخ»[١].

على أن هذه الطريقة لا تطرد في مجموع فصول الكتاب لعدم اطراد ظاهرة (المعقدات) وضمور عنصر (الغريب) أو انعدامه في بعض الفصول أو الأبواب في أصل الكتاب المشروح. ونسوق لذلك مثالين، أولهما اقتصر فيه على فك أو حل الاشارة المتعلقة بالعتق والولاء: (قوله: «والقسم الثالث ان يتزوج بعد عتقه» إلى آخر كلامه[٢] هو منه إشارة إلى كل معتق يجر ولاء ولده من المرأة الحرة ومن أمته أو معتقته الى سيدته أو إلى سيده الذي أعتقه. قوله «إما ابتداء» يريد مباشرة بعتقها إياها أو ما يعتقه بإذنها في حال رقها وجر بما يجر في المعتق إليها بعد موتها. وقوله: «تكون قطاعة» اعلم انَّ الفرق بين القطاعة والكتابة أن الكتابة تكون منجمة ومؤجلة، ولا تكون القطاعة إلا حالة)[٣].

وثانيهما اقتصر فيه على شرح الغريب، ومثاله ما نقرأ له في فصل التيمم: «أصل التيمم في كلام العرب: القصد. إعوازه: تمنعه. متفاحش: خارج عن القدر. يجحف به: يكلفه فوق وسعه. ومنه: سنة مجحفة أي مهلكة تجحف بالأموال. الرشا: الحبل. الجص: التراب الأبيض. علوق شيء: لصوقه. ونعني بالجوربين ما كان من صوف غير مجلدين. الجرموقان: الخفان الغليظان اللذان لا ساق لهم، قاله ابن حبيب. وقيل: الخفان فوق الخفين. وقيل: غير ذلك. الجبائر: ألواح تجعل على العضو المنكسر لينجبر. قال الحطيئة:

هم لا حموني بعد جهد وفاقة
كما لاحم العظم الكسير جبائره

---

(١) نفسه: ١٨ – ١٩.

(٢) التلقين: ٥٢١.

(٣) تحصيل ثلج اليقين: ٤١ (فصل في الولاء).

والجبائر أيضا: الأسورة، واحدتها: جبارة وجبيرة. قال الأعشى:

فـــأرتـك كـــفـــا في الخـــضـــا
ب ومـــعـــصـــمـــاً ملء الجـــبـــارة

ترخيها الرحم: تدفعها. وأصل الإرخاء: السوق الرفيق، والصواب: ترخيها بالراء، والخاء أخت الحاء، وإنما قلنا ذلك لأن الإرخاء جرى فيه سهولة ليس بالمستفرغ، فكأن الرحم ترخي دم الحيض شيئا بعد شيء، فاعلمه. مستحاضة لا يرقأ دمها أي لا ينقطع. لداتها: أترابها التي كأنها ولدت معهن في وقت واحد. ومنه قول الجبار بن أبي أوفى حين قال له معاوية: يا جبار، كيف تجدك؟ وما صنع بك الدهر؟ فقال: يا أمير المؤمنين: صدع الدهر قناتي، وأثكلني لداتي، وأفنى عمادي، وشيب سوادي، وأسرع في تلادي، ولقد عشت زمانا أصبي الكعاب، وأسر الأصحاب، وأحد الضراب، فبان ذلك عني، ودنا الموت مني. قال الشاعر:

ذهـبـت لـداتي والـشـــبـــاب ولـيس لي
ممـا تـرى فـي الـعـــالمين ضـــريـب

الجفوف: ذهاب النداوة. وفيها لغتان: الجفوف والجفاف. وأصل القصة: التراب الأبيض»[١].

ج - التقييدات.

وهي تمثل مستوى من الشرح الذي لا يقصد به الى الإحاطة بمجموع متن الكتاب وإنما يلم أو يقف به صاحبه عند مسائل يوضحها، وقضايا يبينها، ومقفلات يفكها قد يعدها لدرسه إعداداً أو قد يتحدث بها في حلقته فيقيدها عنه طلابه.

ويغلب على ظننا ان ما كتب من تقييدات على «التلقين» كان وافراً لاتصال عناية الفقهاء به في حلقات الدرس والإقراء، ولما نعرفه من حرص طلاب هذه الحلقات - وخاصة المتميزة منها بوفرة علم شيوخها وجودة فهمهم - على تسجيل ما يتحدث به هؤلاء أو يملونه

---

(١) نفسه (فصل التيمم).

عليهم من تعليق واستدراك وتنبيه وترجيح مما تثيره مسائل النص، مدار الدرس، من قضايا فقهية ومسائل أصولية، وهلم جراً.

على أننا، مع ذلك، لم نعرف ممن ذكر له تقييد على «التلقين» غير عالمين، هما:

١ – أبو العباس أحمد بن عثمان بن عبدالجبار التونسي الملياني (ت ٦٤٤ هـ). له على «التلقين» تقييد نقدر أنه كان جم الفائدة لما عرف عن صاحبه من إمامة في الفقه بعامة ومن تقدُّم، وجودة نظر لم يكن لغيره في «التلقين» بخاصة، وهو ما أمكنه ان يضمن تقييده المذكور (تنبيهات خفية)[١].

٢ – محمد بن محمد بن أحمد بن محرز (ت ٦٥٥ هـ) أخبر الغبريني أن له تقييداً على «التلقين» وصفه بكونه (صغير الحجم)[٢] ولم يفد بغير هذا عنه. بيد أننا نقدر ان هذا التقييد مع صغر حجمه كان حافلاً غنياً بما كان صاحبه حصل وأجاد من معارف فقهية، وحديثية، ولغوية جعلت تلامذته وأصحابه يقيدون عنه كثيرا من أماليه وشروحه، ومنها تقييده هذا على «التلقين».

ج – إكمال «التلقين».

وهذا وجه آخر من حركة التأليف التي اثرها تراث القاضي عبدالوهاب، وخاصة منه كتابه «التلقين»، في أوساط العلماء بالمغرب والاندلس.

وقد عرفنا من أعمال علماء المغرب والاندلس في إكمال متن «التلقين» أو شرحه عملين اثنين:

أولهما عمل أبي عبدالله محمد بن عيسى المعروف بابن المناصف (ت ٦٢٠ هـ) وقد وصلنا نص عمله ضمن ترجمته في كتاب (الذيل والتكملة) لابن عبدالمالك المراكشي[٣] وسنعود لإفراده بكلمة خاصة.

---

(١) عنوان الدراية: ١٨٨.

(٢) نفسه: ١٨٨ – ١٨٩.

(٣) الذيل والتكملة، ٨/٢: ٣٤٧.

وثانيهما عمل أبي العباس التونسي الملياني (ت ٦٤٤ هـ). وهذا العمل لا يتعلق بإكمال نص التلقين وإنما بإكمال أحد شروح «التلقين» وهو شرح المازري. ولم تحدد لنا المصادر طبيعة هذا «الإكمال» ولا محتواه، واكتفى الغبريني بالإشارة إلى أنه – أي الملياني – (أكمل به بعض ما فات المازري على التلقين)(١). ولم يصلنا عمل الملياني، وربما يكون من أسباب ذلك عدم اهتمام أهل العلم به لقصوره عن النفس العلمي للمازري في شرحه (المعين). وقد ذكر الغبريني أن شيخه الفقيه أبا محمد بن عبادة كان يحكي عن بعض شيوخه أنه سئل عن كلام الرجلين – أي المازري والملياني – على التلقين، فقال: بينهما ما بين بلديهما(٢).

وأما العمل الذي أكلم به ابن المناصف متن «التلقين» فهو ما حرره ما يتعلق بفصل بيع السلم الذي فات القاضي تحريره في كتابه، وقد وصلنا – كما أسلفنا – بعناية صاحب (الذيل والتكملة).

ويمكن تحديد الدواعي التي حَدَت بابن المناصف الى كتابة هذا الإكمال بما يلي:

أولاً – خلو (التلقين) من فصل بيع السلم بالرغم مما يفهم من إحالة القاضي في كتاب البيوع على تبيينه – أي بيع السلم – وذلك نسياناً منه أو ذهولاً (أو غير ذلك من لوازم البشر) كما قال ابن المناصف(٣).

ثانياً – التأكد من خلو نسخ التلقين. قال ابن المناصف: «يفهم من كلام القاضي من كتاب البيوع من التلقين إحالة على تبيين بيع السلم فيما يورده، ثم لم يقع الينا في شيء من نسخ التلقين»(٤).

ثالثاً – تلبية رغبة بعض قراء «التلقين» في كتابة فصل بيع السلم ولإكمال التلقين به. قال ابن المناصف: «وقد رغب عند المطالعة لهذا الكتاب بعض الإخوان مني إلحاق فصل

---

(١) عنوان الدراية: ٤١.

(٢) نفسه: ٤٩.

(٣) الذيل والتكملة، ٨/٢: ٣٤٧.

(٤) نفسه: ٣٤٧.

السلم إليه بما يناسب الموضوع وغرض المؤلف في هذا الكتاب من التحديق، فلم أر في إجابته بأسا»[١].

وكان ابن المناصف، من جهة، فقيهاً نظاراً جانحاً إلى الاجتهاد، حسن الاختيار، جيد النظر، صحيح الفقه والاستنباط. مبرزاً في معرفة الشروط، بصيراً بعللها. وكان إلى ذلك، حافظا للغات، ريان من الآداب[٢]. ثم إنه كان (شديد العناية بتلقين القاضي أبي محمد عبدالوهاب، جيد النظر في فقهه وتبيين غوامضه)[٣]، وكل أولئك شكلت عوالم موضوعية وحوافز علمية لدى طلاب العلم وشيوخه حملتهم على أن يعربوا لابن المناصف عن رغبتهم في أن يتولى إكمال «التلقين» بفصل السلم، فنهد إلى ذلك حريصاً على (أن يكون استلحاقه عليه بنحو مما صرح به من مذهبه – أي القاضي – واختياره وتضمنه بعض ألفاظه من كتاب «المعونة» فكثيراً ما يجري بها مع التلقين»[٤] وكان ثمرات ذلك هذا الفصل الذي حرره ابن المناصف حول بيع السلم منقحاً ألفاظه، ضابطاً لمعانيه، مضمناً تنبيهاته على أشياء ليست في كتاب (المعونة)، ولعل هذا وذاك حقق لمن التمسوا منه كتابة هذا الفصل ما أملوه عند محرره من نفس علمي رفيع المستوى وجدوا فيه مثلما وجد فيه صاحبه (فصلاً لائقاً بكتاب التلقين)[٥] وكذلك وجد فيه العلماء بعد عصر ابن المناصف ما يدل على جلالته (وتمكن معرفته وبراعة تصرفه)[٦] كما وصفه ابن عبدالملك المراكشي وهو الذي حرص على إيراد نص هذا الفصل في كتابه (الذيل والتكملة) (وإن لم يكن من شرط الكتاب لغزارته وللإفادة به)[٧].

---

(١) نفسه: ٣٤٧.

(٢) نفسه: ٣٤٨.

(٣) نفسه: ٣٤٦.

(٤) نفسه: ٣٤٧.

(٥) نفسه: ٣٤٧.

(٦) نفسه: ٣٤٨.

(٧) نفسه: ٣٤٨.

د - اختصار كتاب «الاشراف».

ومع أنا لا نستبعد، لما رأينا من موصول العناية لدى شيوخ العلم وطلبته بكتب القاضي في حلقات الفقه والفرائض، أن يكون غير واحد من هؤلاء وأولئك عني باختصار هذا التأليف أو ذاك من تآليف القاضي تسهيلاً لطلبة العلم على استيعابها والاستفادة منها. غير أننا بعد البحث والتنقيب لم نقف على ما يفيد شيئا من ذلك باستثناء ما ورد في ترجمة عبيدالله بن الجد الفهري، وكان من أهل العلم وحفظ المسائل، من أنه اختصر كتاب «الاشراف في مسائل الخلاف»(١).

د - النقول.

وهذا مجال واسع يبلور ما كان لتراث القاضي عبدالوهاب، ولاسيما كتاباه (التلقين) و(المعونة)، من أثر وصدى في مؤلفات علماء المغرب والأندلس وتصنيفاهم الفقهية والأصولية.

ويدل ما وقفنا عليه في هذه الكتب والتصانيف من هذه النقول على وفرتها(٢) بحيث يعسر حصرها، بيد أننا نحسب أن ما انتقيناه منها، في هذه الفقرة، كاف في الدلالة على طبيعة هذه النقول ومقاصد أصحابها منها.

ويمكن تصنيف هذه النقول على النحو التالي:

أ - نقول للاستدلال بها: والمراد بها ما أورده الناقل في معرض كلامه عن مسألة ما، فقهية أو أصولية، من أقوال القاضي أو محكياته إما للاستدلال بها أو التعريف أو ما أشبه.

ونمثل لذلك بما يلي:

١ - ما نقل ابن رشد (ت ٥٢٠ هـ) من أقوال عبدالوهاب من «التلقين» أو «المعونة» في مسائل من مثل مسألة ما يموت من ذباب ونحوه في الطعام: «ومعلوم انه - أي الذباب -

---

(١) نيل الابتهاج: ٢٣٧.

(٢) نقل عن التلقين والمعونة والإشراف وشرح الرسالة عدد من الفقهاء نذكر منهم على سبيل التمثيل: الباجي في المنتقى، وابن رشد في الفتاوى، والبيان والتحصيل، والمقدمات الممهدات، وعياض في مذاهب الحكام، والراعي في انتصار الفقير السالك، وابن فرحون في إرشاد السالك، والحطاب في مواهب الجليل، وابن ناجي في شرح الرسالة، والونشريشي في المعيار المعرب، والمعداني في كشف القناع، وغيرهم.

لضعفه قد يموت إذا غمس في الشراب من ساعته ويلزم على قياس هذا أن يؤكل بغير ذكاة. وهو قول عبدالوهاب في التلقين)[١].

٢ – وما نقل ابن فرحون (ت ٧٩٩ هـ) من تعريف القاضي للإحرام وهو الركن الأول من أركان الحج: «قال القاضي عبدالوهاب: هو الاعتقاد بالقلب للدخول في الحج أو العمرة»[٢] وما نقل عنه كذلك، مع تصرف، من قوله في شرطية الإسلام في الحج «الإسلام شرط في الأداء بناءاً على أنَّ الكفار مخاطبون بالفروع»[٣].

٣ – وما نقل عنه المازري من قوله في مسألة الرواية بالإجازة في سياق كلامه عن اختلاف الفقهاء في جواز الرواية بالإجازة عقب ذكر اختلاف قول مالك في ذلك بين الجواز والكراهية: «لكن القاضي أبو محمد عبدالوهاب أشار إلى صرف الاختلاف إلى جواز الرواية بالإجازة، فقال «الظاهر من مذهب مالك انه يكره الرواية بها، وحكي عن قوم المنع واحتج لهم بأنهم إذا كان لا يجوز للراوي ان يروي عن شيخه قبل أن يجيز له فكذلك إذا جاز له لأن إجازته له لا تتيح له أن يفعل ما لم يكن جائزاً»[٤].

٤ – وما نقل ابن رشد مما حكاه القاضي أبو محمد من أقوال الفقهاء في مسألة الزواج في العدة: «وأما اذا تزوج في العدة فلا اختلاف أن النكاح يفسخ. واختلف هل تحرم عليه للأبد أم لا على أربعة أقوال: أحدها أنها تحرم عليه بالعقد وإن لم يطأ. حكى هذا القول عبدالوهاب ولم يسم قائله»[٥] وفي مسألة الخلوة بالجارية اذا كانت بكراً: «اختلف إذا خلا بها ولم تكن خلوة بناء على أربعة أقوال... الرابع أنها إن كانت ثيباً فالقول قولها، وإن كانت بكراً نظر إليها النساء، فإذا رأين لها أثر افتضاض صدقت عليه، وإن لم يرين لها أثر افتضاض لم يكن لها إلا النصف من الصداق. حكى ذلك عبدالوهاب عن مالك وبالله التوفيق»[٦].

---

(١) البيان والتحصيل، ٣:٣٠٥، ٣٠٦.
(٢) إرشاد السالك إلى افعال المناسك، ١:١٨٣.
(٣) نفسه: ١٥٧.
(٤) إيضاح المحصول: ٤٩٨ – ٤٩٩.
(٥) البيان والتحصيل، ٤:٣٧٢.
(٦) نفسه، ٥:١١٨.

ب - نقول للتعقيب عليها.

والمراد بها ما أورده الناقل في سياق كلامه عن مسألة فقهية من أقوال القاضي أو مما حكاه يتعقبه ويحبذه أو يرده. ونمثل لذلك:

١ - بمقالة الباجي في حكم إزالة النجاسة: «فأما إزالة النجاسة فإن أصحابنا العراقيين اختلفوا فيما حكوا عن مالك في ذلك فحكى القاضي أبو محمد في «المعونة» عن مالك روايتين: إحداهما أن إزالتها واجبة وجوب الفرائض، فمن صلَّى بها عامداً ذاكراً أعاد أبداً. وهو الذي رواه أبو طاهر عن ابن وهب. والثانية أنها واجبة وجوب السنن، ومعنى ذلك أن من صلى بها عامداً أثم ولم يعد إلا في الوقت استحباباً. وهذا ظاهر قولي ابن القاسم. وعلى الوجهين جميعاً من صلى بها عامداً ناسياً أو غير قادر على إزالتها أجزأته صلاته ويستحب له الإعادة في الوقت. وذهب القاضي أبو الحسن إلى أننا إن قلنا إنها واجبة وجوب الفرائض أعاد الصلاة أبداً من صلى بها ناسياً أو عامداً، وإذا قلنا إنها واجبة وجوب السنن أعاد الصلاة أبداً من صلى به عامداً ومن صلى بها ناسياً أو مضطراً أعاد في الوقت استحباباً. وقال القاضي أبو محمد مثل هذا في شرح الرسالة. وقال في «تلقين المبتدي»: إنها واجبة. لا خلاف في ذلك من قوله وإنما الخلاف في الإزالة هل هي شرط في صحة الصلاة أم لا . وهذا هو الصحيح عندي إن شاء الله، وبالله التوفيق»(١).

١ - ومما تعقب به الباجي قول القاضي في موانع دم الحيض وهي عشرة أشياء، ثم قال: «ذكر القاضي أبو محمد تسعة أشياء فلم يذكر الاعتكاف ولا إيقاع الطلاق. وزاد على ما ذكرنا منعه وجوب الصلاة، وقال في الصوم: «يمنع فعله ولا يمنع وجوبه». وهذا الذي ذكره يحتاج إلى تأمل، وذلك أن الفعل إذا لم يصح انتفى وجوبه لأن تكليفه لا يصح، فإذا قلنا إن دم الحيض يمنع صحة الصوم فلا معنى لقولنا إنه يمنع وجوبه لأن تكليفه لا يصح، فاذا قلنا إن دم الحيض يمنع صحة الصلاة فلا معنى لقولنا إنه يمنع وجوبها لأنه يستحيل أن يجب ولا يصح فعلها وكذلك قوله لا يمنع وجوب الصوم غير صحيح لأن الصوم في زمن الحيض لا يجب لوجه ولو وجب لأثمت الحائض بتأخيره ولوجب أن يصح منها فعله وإنما يجب عليها

(١) المنتقي، ٥:٢٧٩.

صيام آخر في غير أيام الحيض وإنما يقال إن ما تفعله الحائض من الصوم بعد انقضاء أيام الحيض قضاء على سبيل المجاز والاتساع »[١].

٣ – وبما عقب ابن رشد به على قول القاضي عبدالوهاب في مسألة دخول الحمام في شرحه لقول ابن أبي زيد في الرسالة (ولا تدخل المرأة الحمام إلا من علة) : « هذا لما روي أن الحمام محرم على النساء، فلم يجز لهن دخوله إلا من عذر لأن المرأة ليست كالرجل، لأن جميع بدنها عورة، ولا يجوز لها أن تظهر لرجل ولا امرأة، والحمام يجتمع فيه النساء ولا يمكن الواحدة أن تخليه لنفسها في العادة، فكره لها ذلك إلا من عذر ». قال ابن رشد : « هذا نص قول عبدالوهاب، وفيه نظر، أما ذكره من أن الحمام محرم على النساء فلا أعلمه نصاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كان ذلك من قول أحد من العلماء فمعناه في دخولهن إياه على ما جرت به عادتهن من دخولهن إياه غير مستترات، وأما ما قاله من أن بدن المرأة عورة لا يجوز أن يراه رجل ولا امرأة فليس بصحيح، إنما هو عورة على الرجل لا على المرأة بدليل ما ذكرناه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما روي من أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي عبيدة ابن الجراح إنه بلغني أن نساء من المسلمين قبلك يدخلن الحمام مع نساء المشركين فانْهَ عن ذلك أشد النهي فإنه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن يرى عورتها غير أهل دينها، وما أجمع عليه العلماء من أن النساء يغسلن النساء كما يغسل الرجال الرجال »[٢] ثم يمضي القاضي ابن رشد بعد ذلك يرد على القاضي عبدالوهاب قوله بحرمة دخول الحمام على النساء معضداً ما يقول بالدليل الذي يورده الحديث ليثبت أن الأمر لا يعدو أن يكون مكروهاً غير محرم.

* * *

---

(١) نفسه، ١ :١٢١.

(٢) البيان والتحصيل، ١٨ :٥٤٨ – ٥٤٠، وانظر تعقيبات أخرى في البيان والتحصيل، ٩ :٣٠٦، ١٤ :٣٨٤، ١٥ :١٦٧، ٤٠٢.

ونذيل ما عرضناه من ضروب العناية لدى المغاربة والأندلسيين بتواليف القاضي عبدالوهاب وخاصة «التلقين» منها بإشارتين اثنتين تلقيان مزيداً من الضوء على تلك العناية بهذا الكتاب بالذات:

أولاهما - الشغف بـ(التلقين).

وقد تمثل هذا الشغف في مظاهر عدة وصور شتى، فمن حفظ متنه عن ظهر قلب كما كانت الحال عند أبي زيد عبدالرحمن بن عبدالله بن منتيل السرقسطي (ت ٥١٥ هـ)[١] إلى جودة فقهه وتبيين غوامضه كما كانت الحال عند ابن المناصف(ت٦٢٠هـ)[٢]، وكما هي حال أبي جعفر أحمد بن أحمد العامري الغرناطي (ت ٦٩٩ هـ)[٣]، إلى الاشتهار بالتميز والتقدم في التلقين على نحو ما عرف بذلك أبوالعباس أحمد بن عثمان بن عبدالجبار التونسي الملياني (ت ٦٤٤ هـ) فقد (كان له في «التلقين» تقدم ونظر لم يكن لغيره، ولم يكن له مثل في غيره من الكتب وإن كان الرجل إماماً في الفقه ولكنه في هذا الكتاب أجل من غيره من الكتب)[٤].

ثانيتهما - إجازة الشيوخ بـ«التلقين».

حرص بعض الطلاب على استجازة شيوخهم من الفقهاء الذين عنوا برواية تراث القاضي عبدالوهاب وإقرائه ببعض ما تلقوه عنهم منه. وقد عرفنا من الطلاب المستجيزين أبا الحسن علي بن محمد بن دري الأنصاري (ت ٥٢٠ هـ) الذي أجاز له الشيخ أبو علي الصدفي - فيما أجازه به من رواياته - كتاب «التلقين»[٥] وأبا محمد عبدالحق بن عطية المحاربي (ت ٥٤١ هـ) الذي أجازه الشيخ أبو الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد المرسي بكتاب «التلقين»[٦] وأبا بكر محمد بن خير (ت ٥٧٥ هـ) الذي أجازه الشيخ أبو الحسن

---

(١) الغنية: ٢٢٩.

(٢) الذيل والتكملة: ٣٤٥.

(٣) الإحاطة، ١:١٦٤.

(٤) عنوان الدراية: ١١١.

(٥) المعجم في أصحاب القاضي الإمام علي الصدفي: ظ.

(٦) فهرس ابن عطية: ١١١.

علي بن عبدالله بن موهب بكتاب «الملخص في أصول الفقه»(١) وأجازه الشيخ أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر بكتاب «الإشراف» و«شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني»(٢) والمنتوري الذي أجازه الأستاذ أبو عبدالله محمد بن محمد بن عمر جميع كتاب «التلقين»(٣).

* * *

إن ما سبق لنا عرضه في الفقرات السابقة عن معطيات عناية فقهاء المغرب والأندلس بتراث القاضي عبدالوهاب - ولاسيما «التلقين» - والمتمثلة في حرصهم على روايته، ودأبهم على إقرائه، وعكوفهم على وضع غير شرح وتقييد عليه، وإفادتهم من محتواه فيما ألفوا وصنفوا إنما كان ثمرة شعف غامر غلاب عندهم بهذا التراث - وبـ«التلقين» منه خاصة - صوره لنا بلسان حالهم جميعا أبو زيد عبدالرحمن بن منتيل السرقسطي في هذين البيتين:

ساقطع نفسي عن علائق جمة
وأشغل بـ«التلقين» نفسي وماليا
وأجعله أنسي وشغلي وهمتي
وموضع سري والحبيب المناجيا(٤)

---

(١) فهرست ابن خير: ٢٥٦،٢٥٧ .

(٢) فهرس ابن عطية: ٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) فهرسة المنتوري: ٨٧.

(٤) الغنية: ٢٢٩.

المصادر والمراجع

١- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، تح: محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٢- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري، تح: مصطفى السقا وآخرين. ط. مصر ١٩٤٢م.

٣- الإمام المازري، حسن حسني عبدالوهاب، دار الكتب الشرقية - تونس.

٤- إيضاح المحصول من برهان الأصول، أبوعبدالله محمد بن علي التميمي المازري، تح: د. عمار الطالبي، ط. دار الغرب الإسلامي.

٥- برنامج شيوخ الرعيني، علي بن محمد بن عبدالرحمن الإشبيلي الرعيني، تح: إبراهيم شبوح. ط. وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٩٦٢م.

٦- برنامج المجاري، أبوعبدالله محمد المجاري الأندلسي. تح: د. محمد أبوالأجفان. ط. دار الغرب الإسلامي.

٧- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن حيبى بن أحمد بن عميرة. ط. مدريد ١٨٨٥م.

٨- البيان والتحصيل والشرح والوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، أبوالوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي. تح: جماعة من الأساتذة. ط. دار الغرب الإسلامي.

٩- تحصيل ثلج اليقين في حل معقدات التلقين، أبوالفضل السجلماسي
(مصورة الفقيه الشيخ محمد أبوخبزة ونسخة مرقونة بتحقيق الشيخ أبي الفضل بدر بن عبدالإله العمراني الطنجي).

١٠- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، أبوالفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي. تح: د. أحمد بكير. ط. بيروت ١٩٦٧م.

١١- التكملة لكتاب الصلة، أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي ابن الأبار البلنسي. ط. السيد عزت العطار الحسني.

١٢- التلقين، القاضي أبو محمد عبدالوهاب البغدادي المالكي. تح: محمد ثالث سعيد الغاني. ط. دار الفكر - بيروت. وط. وزارة الأوقاف الشؤون الإسالمية بالمغرب.

١٣- توشيح الديباج وحلية الابتهاج، بدر الدين القرافي. تح: أحمد الشتيوي ط. دار الغرب الإسلامي ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، برهان الدين إبراهيم بن فرحون. تح: محمد أبوالنور. ط. دار التراث بمصر.

١٥- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ابن عبدالملك المراكشي. تح: د. محمد بن شريفة دار الثقافة بيروت.

١٦- رحلة القلصادي، أبوالحسن علي القلصادي الأندلسي. تح: د. محمد أبوالأجفان ط. الشركة التونسية للتوزيع - تونس.

١٧- روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، أبوفارس عبدالعزيز بن إبراهيم القرشي التونسي ابن بزيزة (نسخة مصورة بمركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).

١٨- شرح التلقين (المعين على التلقين) الجزء الأول (الصلاة ومقدماتها)، أبوعبدالله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، تح: الشيخ محمد المختار السامي. ط. دار الغرب الإسلامي ١٩٩٧م، والنسخة المصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

١٩- الصلة، أبوالقاسم خلف بن عبدالملك ابن بشكوال. ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ١٩٦٦م.

٢٠- طبقات الحضيكي.

٢١- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، أبوالعباس أحمد بن أحمد بن عبدالله الغبريني، تح: عادل نويهض. ط. دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٢٢- الغنية (فهرست شيوخ القاضي عياض)، أبوالفضل عياض بن موسى اليحصبي. تح: د. محمد عبدالكريم. ط. الدار الغربية للكتاب.

٢٣- فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع العارف، أبوبكر محمد بن خير الأموي الإشبيلي. ط. المكتب التجاري ببيروت ومكتبة المثنى ببغداد ومؤسسة الخانجي بالقاهرة ١٩٦٨م.

٢٤- فهرس ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن عطية. تح: د. محمد أبوالأجفان ومحمد الزاهي. ط. دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٨٠م.

٢٥- فهرسة المتنوري، أبوعبدالله محمد بن عبدالله القيسي (مصورة الدكتور عياد الثبيتي).

٢٦- كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، حسن حسني عبدالوهاب - مراجعة وإكمال محمد العروسي المطوي وبشير البكوش مج١ ط. بيت الحكمة، قرطاج (تونس).

٢٧- كشف الظنون عن أسامي - الكتب والفنون، حاجي خليفة. ط. استانبول.

٢٨- مختصر ترتيب المدارك المسمًّى (بغية الطالب ودليل الراغب)، أبوعبدالله محمد بن حمادة السبتي (مصورة عن المكتبة الأزهرية).

٢٩- المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، أبوالحسن عبدالله المالقي. تح: ليفي بروفنصال. ط. دار الكتاب المصري - القاهرة ١٩٧١م.

٣٠- المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات، أبوالوليد محمد بن رشد القرطبي. ط. دار صادر - بيروت.

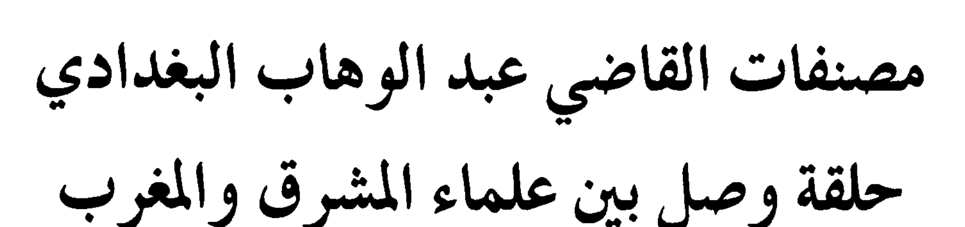
٣١- المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن الأبار القضاعي ط. مجريط ١٨٨٦م.

٣٢- المنتقى (شرح موطأ الإمام مالك)، أبوالوليد سليمان بن خلف الباجي. ط. دار الكتاب العربي - بيروت.

٣٢- المنتقى (شرح موطأ الإمام مالك)، أبوالوليد سليمان بن خلف الباجي. ط. دار الكتاب العربي - بيروت.

٣٢- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد القري. تح : د. إحسان عباس. ط. دار صادر - بيروت ١٩٦٨م.

٣٤- نيل الابتهاج بتطريز الديباج (بهامش الديباج لابن فرحون)، أحمد بابا التنبكتي السوداني. ط. مطبعة السعادة ١٣٢٩هـ.



مصنفات القاضي عبد الوهاب البغدادي
حلقة وصل بين علماء المشرق والمغرب

إعداد

أ. د. إدريس الخرشافي*

* أستاذ التعليم العالي في كلية الشريعة بفاس. ولد سنة (١٩٦٣م) في فاس - المغرب، حصل على الماجستير في الحديث النبوي من جامعة محمد الخامس بالرباط عام (١٩٨٩م) وكان عنوان رسالته: «سنن أبي داود في الدراسات المغربية - رواية ودراية»، وحصل على الدكتوراه من جامعة القرويين بفاس عام (١٩٩٨م) وكان عنوان رسالته: «موارد الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري - جمع وتصنيف ودراسة». له العديد من البحوث والدراسات.



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه الغر الميامين

توطئة

وبعد: فغير خاف على دارس تاريخ العلاقات العلمية بين «المدرسة المشرقية» و«المدرسة المغربية» أن صلات الوصل بينهما ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وأن أشكال التأثير والتأثر بينهما مختلفة الأبعاد والتجليات.

ولعل السبب الرئيس الذي أدى إلى وجود هذه الروابط العلمية بين المشرق والمغرب - على الرغم من تباعدهما جغرافياً - هو تلكم الرحلات المتعددة الأغراض، التي كان يقوم بها أعلام المدرسة المغربية إلى المشرق قصد أداء مناسك الحج والتطواف على الحواضر العلمية بالمشرق وتلقي مختلف العلوم والمعارف على رجالاتها الذين تعدى إشعاعهم العلمي حدود الجزيرة العربية ليصل إلى أسماع واهتمام رواد العلم والمعرفة ببلدان الغرب الإسلامي.

وقد كتب لهذه الصلات العلمية أن تخلد وتنتقل من جيل إلى جيل بفضل تدوينها في شكل تصنيفي ذاع وانتشر بربوع الغرب الإسلامي أكثر من انتشاره بالمشرق الإسلامي وأعني به كتب «الفهارس» و«البرامج» و«الأثبات»... إلخ.

فأصبحت هذه المدونات الفريدة مرآة تعكس طبيعة هذه الصلات العلمية ونوعية المعارف التي تبودلت بين المشارقة والمغاربة.

وداخل هذا الفضاء العلمي المتميز كتب لمصنفات القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت٤٢٢م) شغل مكانة مرموقة، حيث خلفت آثاره العلمية صدى كبيراً في فهارس

علماء المغرب وبرامجهم، فقد تمت روايتها بالأسانيد المتصلة إلى المؤلف وحظيت بمدارستها في حلقات الدرس والتحصيل بالمراكز التعليمية بالغرب الإسلامي.

وهكذا فبفضل رواية هذه المصنفات بالأسانيد ومدارستها في حلقات الدرس أصبحت حلقة وصل هامة بين علماء المغرب والمشرق، واستمر امتدادها ردحاً من الزمن.

ويحاول هذا البحث أن يجلي الحقيقة العلمية بما يكفي ويقنع من أدلة وشواهد، كما يحاول أن يبين أن الملتقى العلمي الذي تنظمه – مشكورة – دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ما هو إلا امتداد علمي مبارك للصلات العلمية بين المشرق والمغرب.

وسأوزع الكلام في هذه الورقة على القضايا الآتية:

١– لمحة عن كتب فهارس العلماء وبرامجهم.

٢– جذور العلاقة بين القاضي عبد الوهاب وعلماء الغرب الإسلامي.

٣– مصنفات القاضي عبد الوهاب في كتب الفهارس المغربية.

أولاً: لمحة عن كتب فهارس علماء المغرب وبرامجهم:

إن ما حملني على بسط القول في هذا الأمر هو أن هذا النوع من المؤلفات هو عمدتي ومرجعيتي الأساسية في بيان صلة الوصل التي حققتها مصنفات القاضي عبد الوهاب البغدادي بين المدرسة المشرقية والمغربية.

ونظراً لقلة ذيوع هذا النوع من التاليف بين الدارسين اليوم ولطرافة مضامينها العلمية فقد ارتأيت الوقوف عندها للتعريف بها، وبأشكال التدوين فيها، وبيان عناصر الأهمية فيها.

فأقول وبالله التوفيق:

إن الاعتناء بالتصنيف في علوم الحديث عند علماء المغرب الإسلامي قديم قدم تعرفهم على هذه المعرفة، وإن كانوا في واقع الأمر مسبوقين بجهود علماء المشرق الإسلامي، إذ هم الرواد وهم المؤسسون، وأهل المغرب هم الامتداد بل والمنافسون في أحيان كثيرة.

وارتباطاً بالثقافة الحديثة المتنوعة المسالك والشعب، ابتدع المغاربة شكلاً تصنيفياً فريداً في بابه، ممتعاً في موضوعه هاماً في نتائجه، إنها كتب فهارس العلماء وبرامجهم.

فحين يطالع المهتم سير رجال الغرب الإسلامي في مصادرها ومظانها لا شك يقف على قولهم: «له برنامج حافل» أو «ألف معجماً لشيوخه»[(١)]، أو ما شاكلها من العبارات الدالة على أن المترجم له خلف ديواناً اعتنى فيه بذكر أسانيده إلى مصادر المعرفة الشرعية والمعارف المجاورة لها، المعينة على حسن فهمها كعلوم الآلة والأدب والتاريخ.

أو اعتنى فيه بذكر أسماء شيوخه والتعريف بهم وتقديم ما أخذه عنهم من مصنفات بكل وسائل الأخذ والتلقي المعمول بها عند أهل الحديث.

وينبغي التنبيه في هذا المقام على أمور مهمة أجملها فيما يأتي:

١- تنوع أسماء هذه المصنفات عند أصحابها.

٢- تنوع مناهج التصنيف فيها.

٣- تنوع عناصر الأهمية الكامنة في هذه الكتب.

---

(١) يراجع على سبيل المثال قائمة كتب الفهارس التي رواها القاضي عياض في الغنية ص٢٢٨-٢٣٠ .

١- أما عن الأمر الأول: فقد اختلفت اختيارات المغاربة في تسمية هذا الضرب من مصنفاتهم فلم يتفقوا على تسمية واحدة.

وتطالعنا في هذا السياق الاختيارات الآتية:

١-١- «الفهرس» أو «الفهرسة»، وهو لفظ غير عربي ولكنه معرب[(١)]، وممن اختار هذا الاصطلاح أو هذه التسمية أذكر: حافظ المغرب أبا عمر بن عبد البر (ت٤٦٣)[(٢)]، والقاضي أبا محمد عبد الحق بن عطيه الأندلسي (ت٥٤١)[(٣)]، والشيخ الفقيه أبا بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت٥٧٥)، وهو من أوسع هذه الكتب وأغزرها مادة[(٤)]، وغيرها كثير.

١-٢- «البرنامج»، وهو كذلك لفظ فارسي معرب، وممن اختار أن يسمي كتابه برنامجاً أذكر: القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت٧٣٠)[(٥)]، وشمس الدين محمد بن جابر الوادآشي (ت٧٤٦)[(٦)] وغيرهما.

١-٣- «الثبت»، وقد اختار هذه التسمية أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادآشي (ت٩٣٨)[(٧)].

١-٤- اختيارات أخرى في تسمية هذه الكتب، أذكر منها ما اختاره القاضي عياض (ت٥٤٤)، حيث وسم عمله «بالغنية»[(٨)]، وما اختاره أبو عبد الله محمد بن رشيد

(١) نقله في اللسان ونسبه للأزهري مادة (فهر) (١٠/٣٤٢).
(٢) روى هذه الفهرس القاضي عياض في الغنية ص٢٢٨.
(٣) طبع بدار الغرب الإسلامي بتحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي.
(٤) طبع بدار الآفاق الجديدة، بيروت.
(٥) صدر عن الدار العربية للكتاب بتحقيق عبد الحفيظ منصور.
(٦) صدر عن مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة.
(٧) نشرته دار الغرب الإسلامي بتحقيق د. عبد الله العمراني.
(٨) نشرته دار الغرب الإسلامي بتحقيق د. ماهر زهير جرار.

السبتي (ت٧٢١) الذي رحل إلى وجهتي «مكة وطيبة» مستثمراً رحلته هاته للأخذ والرواية، ووسم عمله «بملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة»، وهو المعروف اختصاراً برحلة ابن رشيد[١].

وهكذا يلاحظ توارد علماء المغرب على التأليف في هذا الفن وترسيخ نشره في أوساط المهتمين، غير أن هذا لا يعني بحال أن هذا النوع من التدوين كان غائباً أو مهملاً عند المشارقة، بل تحتفظ المكاتب بنماذج متعددة من هذه الأعمال، أذكر منها مشيخة ابن الجوزي (ت٥٩٧)[٢]، والمعجم المؤسس للمعجم المفهرس للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)[٣].

٢- أما اختلاف مناهج التصنيف في هذه المؤلفات، فقد تنوعت طرائق علماء المغرب في عرض مضامين أعمالهم. ويمكن إجمال هذه الطرائق فيما يأتي:

٢-١- تبويبها باعتبار موضوعات المصادر حيث تستهل بعرض ما رواه المصنف في علوم القرآن، ثم ينتقل إلى الحديث وعلومه، وهكذا دواليك...

ويمثل هذا الاتجاه ابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥) في فهرسته الكبرى.

٢-٢- تبويبها باعتبار مشيخة المصنف، حيث يعمد إلى ذكر من أخذ المؤلف عنهم العلوم ومصادرها، ومعرفاً بهم على سنن أهل الحديث، ثم يذكر ما يرويه عن الشيخ المترجم له من علوم مصادر...

ويمثل هذه الطريقة ابن عطية (٥٤١) في فهرسته، والقاضي عياض (ت٥٤٤) في الغنية...

---

(١) صدر عن الدار التونسية للنشر وعن دار الغرب الإسلامي باعتناء محمد بن الخوجة.

(٢) صدر عن الشركة التونسية للتوزيع.

(٣) صدر جزء منه عن دار المعرفة، بيروت.

٢-٣- الجمع بين الطريقتين السابقتين، حيث يعمد المؤلف إلى سرد المرويات من الكتب، ثم الترجمة لشيوخه، وقد نحا هذا المنحى ابن أبي الربيع الإشبيلي (٦٨٨) في برنامجه[١] .

٣- أما عن عناصر الأهمية الكامنة في هذا النوع من التأليف، فإن المعتني بها، المطلع على دررها وخباياها ينتهي - ولا شك - إلى خلاصات واستنتاجات مهمة، أذكر منها :

أ- أن توارد المؤلفين على مر العصور على الكتابة في المواضيع والقضايا العلمية المتنوعة أدى إلى تضخم المكتبة العربية الإسلامية.

ولكننا نستطيع أن نميز بين الكتب التي كثر تداولها والانتفاع بها في بيئات علمية، معينة وأزمنة محددة، والكتب التي أهملت وخمل ذكرها.

إن الأعمال الببليوغرافية التي ألفت بغرض إحصاء الكتابات والتعريف بها كما هو الحال بالنسبة - « للفهرست » لابن النديم مثلاً، لا يمكن أن تفي بهذا الغرض العلمي النفيس، لاكتفائها بمجرد السرد والإحصاء لكل ما وقف عليه المصنف، أما كتب فهارس العلماء وبرامجهم فإنها تسعفنا بما يكفي من أدلة على نوعية الكتب المنتشرة والمتداولة في عصر معين وفي بيئة محددة.

فهي بكلمة واحدة كتب تعنى بحياة المصادر ومدى انتفاع الأمة بها جيلاً بعد جيل.

ب- أما رواية أصحاب هذه الفهارس للكتب بأسانيدها المتصلة إلى مؤلفيها، فإنها تقدم إجابات حاسمة تخص اسم العلم الذي أدخل كتاباً مشرقياً بعينه إلى ربوع الغرب الإسلامي، وتحدد بصفة تقريبية أو حاسمة، تاريخ انتقال الكتاب من المشرق إلى المغرب.

---

(١) يراجع للمزيد من التفصيل دراسة للدكتور عبد العزيز الأهواني تحت عنوان : « كتب برامج العلماء بالأندلس » ص٣ فما بعد.

وتبين للمهتمين نوعية المعارف والتخصصات التي كان علماء المشرق سباقين إلى التاليف فيها، وكان علماء المغرب بالتالي امتداداً لهم فيها.

كما تعين هذه التآليف على معرفة مقدار الكتب المشرقية قياساً إلى المغربية فيما رواه العالم الواحد، وتحمله في مرحلة طلبه... كل هذه القضايا والمشكلات مما له صلة بتاريخ العلوم، وبحياة الكتاب، وبصلات المغاربة بالمشارقة علمياً وثقافياً، مما تعين كتب البرامج والفهارس على الوصول فيها إلى نتائج حاسمة أو واضحة[١].

ثانياً: جذور العلاقة بين القاضي عبد الوهاب وعلماء الغرب الإسلامي:

إن أبا محمد عبد الوهاب بن نصر الفقيه البغدادي معدود من رموز المذهب المالكي ببغداد، فقد أورده القاضي عياض في مطلع الطبقة الثامنة من أعلام المذهب من أهل العراق[٢]، فهو إذن بغدادي الدار والمسكن.

فقد أقام ببغداد دهراً، ثم خرج منها لضيق حاله، فدخل مصر وبقي بها إلى أن توفي – رحمه الله – في شعبان سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة[٣].

هذا مجمل ما توارد عليه من اهتم بترجمته من القدماء، لكن اللافت للانتباه في سيرته أن جذور العلاقة بين القاضي عبد الوهاب وعلماء المغرب الإسلامي أصيلة ورفيعة في آن واحد.

فهو وإن كان بغدادياً، فإنه يلتقي مع المغاربة في المرجعية المذهبية، وقد أثمر انتماؤه للمذهب تاليفه فيه وتيسيره للطلبة سبل تحصيل أصوله وفروعه، فقد ألف كتاب: «المعونة

---

(١) يراجع البحث السابق ص٣-٤ للمزيد من التفصيل.

(٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٠.

(٣) ترتيب المدارك ٧/ ٢٢٠-٢٢٦، والبداية والنهاية ١٢/ ٣٥ وغيرها.

لدرس مذهب عالم المدينة»، وكتاب «النصرة لمذهب إمام دار الهجرة»، وكتاب «التلقين» الذي كان يحفظه الطلبة و«شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني»... وغير هذا كثير[١]. وهو حين خرج من بغداد، وقد ضاق حاله، ودخل مصر... «أكرمه المغاربة وأعطوه ذهباً كثيراً، فتمول جداً»[٢].

فهذا النص ناطق بحقيقة مهمة، وهي أن الإشعاع العلمي للقاضي عبد الوهاب تزامن وفترة وجوده ببغداد فوصل إلى مصر، ومن بمصر من أهل العلم والمعرفة والحكم، ولهذا أكرمه أهل الفضل واليسار من المغاربة المقيمين بمصر اعتباراً لمنزلته عندهم ولخدمة مذهبهم. هذه واحدة، والثانية علاقته بأبناء الشيخ أبي محمد بن أبي زيد القيرواني (ت٣٨٦هـ)، وكان قد شرح رسالته، قال في ترتيب المدارك: «ولما وصل مصر ونيته الغرب فوصف له، فزهد فيه، وخاطبه ابنا أبي محمد بن أبي زيد - وقد انعقد بينه وبينهم وصلة بسبب شرحه تواليف أبيهم، ووصلوه بمال لم يرضه، واستدعوه للدخول إلى الغرب، فكتب إليهم[٣]... [معتذراً].

وهذا النص ينهض دليلاً آخر على متانة العلاقة بين القاضي عبد الوهاب وعلماء الغرب الإسلامي، ذلك أن انتماء الرجل للمذهب المالكي أثمر - كما أسلفت - اهتمامه بالتاليف فيه، ولهذا شرح أُمًّا من أمهاته، وربط علاقة بأبناء صاحب الرسالة - سيما وقد تعاصرا وإن لم يثبت لقاء بينهما - وكان ينوي إقامة رحلة إلى حواضر الغرب الإسلامي، بل خاطب أقواماً من هذا الصقع لزيارتهم.

---

(١) راجع ترتيب المدارك ٧/٢٢٢.

(٢) البداية ١٢/٣٥، وجاء في طبقات الفقهاء للشيرازي ما نصه: خرج إلى مصر وحصل له هناك حالة من الدنيا بالمغاربة (ص١٧٠)، وهو يريد بالمغاربة الحكام العبيديين الذين أتوا من المغرب. ونقلها في السير عنه ١٧/٤٣١.

(٣) ترتيب المدارك ٧/٢٢٥-٢٢٦.

قال القاضي عياض: «وكان خاطب فقهاء القيروان في الوصول إليها... وخاطب أيضاً مجاهد الموفق صاحب دانية، في الوصول إلى الأندلس..»[١]، هكذا كانت إرادة القاضي عبد الوهاب، وكانت رغبته، لكن إرادة الله أبت ألا تكتب له رحلة للغرب، إلا أنها كتبت لمصنفاته وآثاره العلمية.

وقد تم انتقال مصنفات القاضي عبد الوهاب عن طريق تلاميذه والرواة عنه، وخاصة المغاربة والأندلسيين منهم، فهم الذين تنتهي عندهم أسانيد أصحاب الفهارس والبرامج - على ما سأوضحه في حينه من هذه الدراسة - ومن أبرز هؤلاء: محمد بن شماخ الغافقي (ت٤٥٩هـ)، وصاحب القاضي عبد الوهاب المهدي بن يوسف الوراق، وغيرهم ممن ساعتني ببيان كيفية اضطلاعهم بهذا العمل العلمي في المبحث الموالي.

ثالثاً: مصنفات القاضي عبد الوهاب البغدادي في كتب (فهارس علماء المغرب):

ولأنتقل الآن إلى صلب الموضوع وجوهره، بعد أن تحدثت بين يديه موطئاً وممهداً، وأبادر في البداية إلى التنبيه على أمر أساسي يتصل بالعصر الذي سأركز عليه في هذه الدراسة، وبنوعية المصادر التي سأستل منها المادة العلمية للدراسة.

إن العصر الذي سأتعامل معه هو عصر الاعتناء «بالإسناد»، المعتبر أداة أساسية لنقل المعرفة وتوثيقها، وهو المستمد من خصائص الفكر الإسلامي ومقوماته[٢]، وقد استمر عمل علماء الإسلام به إلى حدود نهاية القرن السادس حين كان الهدف منه توثيق نسبة النصوص إلى أصحابها.

---

(١) ترتيب المدارك ٧/٢٢٦.

(٢) يراجع كلام نفيس للحافظ ابن حزم يجلي هذا المعنى في كتاب الفصل ٢/١١٩-٢٢١، وهو نص طويل لا يحسن جلبه، ولا يفي بالغرض اختصاره.

أما بعد هذه الحقبة، فقد تميز النقل بالإسناد بصفة التبرك، والحرص على المحافظة عليه بصفته مظهر تميز أمة الإسلام.

قال الحافظ ابن الصلاح - (ت٦٤٢هـ) وقد عاصر هذه الحقبة وسجل بدقيق نظره هذا الملحظ – يقول: «اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود منها في عصرنا، وكثير من الأعصار قبله إثبات ما يروى، إذا لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه ولا يضبط ما فيه كتابه ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته، وإنما المقصود بها بقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة زادها الله كرامة»[(١)].

ولما كان المعول عليه عند المسلمين في توثيق مصادر معرفتهم الإسناد دون غيره، وكان الإسناد – بهذا المعنى – فاشياً في كتب البرامج والفهارس. كان لزاماً أن يتم التقيد بهذا الإطار الزمني المحدد لتميزه بالإعمال السديد للنقل بالأسانيد.

على أننا وإن كنا لن نتجاوز نهاية القرن السادس – ونحن نتابع حياة كتب القاضي عبد الوهاب في برامج علماء المغرب ومجالسهم العلمية – فإننا من زاوية أخرى لن نوغل في أعماق القرون الأولى، بل سيكون منطلقنا هو مطلع القرن السادس نفسه وإن كان الاعتناء بالإسناد أقدم من هذا الزمن بكثير.

ومرد ذلك إلى أن أوائل ما وصلنا من هذه الكتب مؤطر تاريخياً بهذه الطور. إذ لم يصلنا من هذه التآليف – في حدود ما أعلم – شيء يعود تدوينه لما قبل القرن السادس.

وبناءً على كل ما تقدم فإن النماذج التي سأستل منها المادة العلمية لهذه الدراسة هي:

١– فهرس ابن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ).

٢– الغنية للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ).

٣– فهرس ابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ).

---

(١) نقله النووي في شرحه لمسلم ١/١٣–١٤.

٣-١- مصنفات القاضي عبد الوهاب في فهرس ابن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)

يعد أبو محمد عبد الحق بن عطية من أوائل المغاربة الذين ألفوا ديواناً علمياً خاصاً بشيوخهم، وما حملوه عنهم من مصادر معرفية متنوعة.

ومن جملة شيوخ ابن عطية الذين أخذ عنهم ماله صلة بالقاضي عبد الوهاب أذكر:

الفقيه أبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب القرطبي (ولد٤٣٣ وتوفي٥٢٠هـ)[١].

قال ابن عطية في سياق إيراده لمروياته عن شيخه المذكور: وأجاز لي جميع ما رواه عن شيوخ المسلمين في فهرسته[٢] – رضي الله عنهم أجمعين –، منهم: أبو عبد الله محمد بن شمّاخ، أخبره بتواليف أبي محمد عبد الوهاب وبروايته عنه[٣].

ومن شيوخه كذلك، أذكر أبا الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد المرسي (٤٠٦-٤٩٦هـ)[٤].

قال ابن عطية وهو يذكر بعضاً من أخباره « ..رحل ووصل إلى مصر وكتب بها... وكانت رحلته سنة إحدى وعشرين وأربعمائه. وفي هذه السنة سمع التلقين بمصر على مؤلفه القاضي أبي محمد عبد الوهاب. وفي هذه السنة توفي عبد الوهاب[٥]... جاءتني إجازته بخطه يخبرني فيها بجميع روايته، وفي جملتها: رسالة ابن أبي زيد: حدثني بها

(١) ترجمه في الفهرس نفسه ص٨١ وغيره من مصادر المكتبة الأندلسية كالصلة برقم ٧٤٩.

(٢) قلت: يريد ابن عطية أن لابن عتاب فهرسة خاصة به، تراجع رحلة ابن رشيد ٣/٦٩.

(٣) الفهرس ص٨١.

(٤) ترجمته في الصلة ٢/٦٠٩.

(٥) كذا أرخ ابن عطية وفاة القاضي مخالفاً من أرخها سنة اثنتين وعشرين.

عن ولد ابن أبي زيد، عن ابن أبي زيد.. وكتاب التلقين للقاضي أبي محمد أخبرني[1] به عنه[2] ».

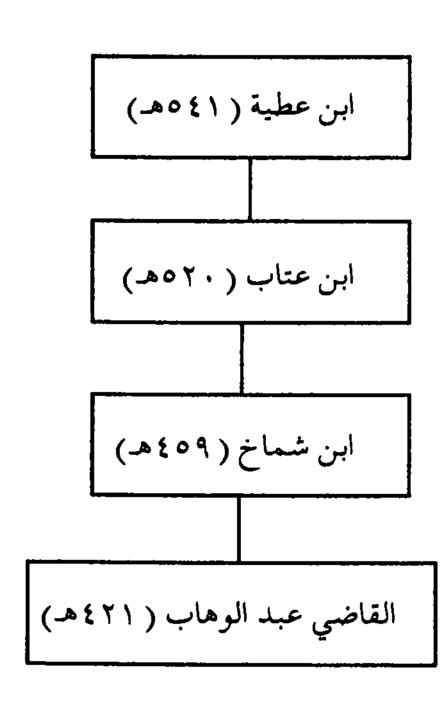
خلاصات ومستفادات

تأسيساً على المعطيات النقلية الواردة في الفهرس لابن عطية، يمكن تسجيل الخلاصات والمستفادات الآتية:

١- علو أسانيد ابن عطية إلى تواليف القاضي عبد الوهاب، إذ ليس بينه وبين المصنف إلا رجل واحد في الإسناد الثاني ورجلان اثنان في الإسناد الأول.

ويوضح الرسم البيان الآتي هذه الحقيقة:

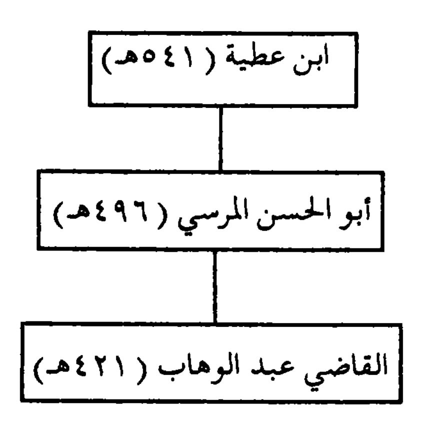
الإسناد الأول:



(١) قلت: المخبر هنا هو أبو الحسن المرسي شيخ ابن عطية.

(٢) قلت: معاد الضمير على القاضي عبد الوهاب، مصنف التلقين، وهذه النصوص مستلة من الفهرس ص٨١ و٨٢ و٨٣.

الإسناد الثاني:



ومرد هذا العلو في تقديري إلى أمر بالغ الأهمية، ذلك أن رحلة شيوخ ابن عطية المغاربة إلى مصر ولقائهم بالتالي بالمصنف مباشرة من غير واسطة، وبهذا جنوا ثمرة يانعة من ثمار الرحلة التي تعد أداة تربوية وتعليمية أساسية عند أهل الحديث، فالقاضيان عبدالوهاب وابن عطية وإن باعدت بينهما الأزمنة وفرقت بينهما الأمكنة، فقد جمعتهم الأسانيد بفضل رحلة المغاربة إلى المشرق. وهي المهمة نفسها التي اضطلع بها تلاميذ القاضي عبد الوهاب من المغاربة.

٢- جمع ابن عطية وهو يروي مصنفات القاضي عبد الوهاب بين أسلوبي الإجمال والتفصيل، فقد أجمل أسماء كتب القاضي في الإسناد الأول، بينما صرح في الإسناد الثاني باسم الكتاب الذي أخذه عن شيخه.

٣- استثمار ابن عطية لإسلوب «الإجازة» في تحمل مصنفات القاضي عبد الوهاب، وهو أسلوب وإن كان منحط الرتبة عند المحدثين لمجيئه خامساً[١] بعد السماع والقراءة والمناولة والمكاتبة، إلا أنه لا يخلو من أهمية، سيما بعد تداوله في الأعصر المتأخرة عن عصر تدوين أمهات المصادر والكتب...

---

(١) قلت: هذا الترتيب هو الذي جنح إليه متقدمو أهل الحديث، أما متأخروهم فإنهم يعدونها ثالثة.

وتظهر قيمة الإجازة عند المحدثين في كونها مستندهم في نقل مصادر المعرفة الشرعية بعد عصر التدوين، فقد انتقلت تلك الكتب والمصنفات عن أصحابها بالأسانيد المتصلة الصحيحة التي تنتهي بقراءة النسخة على المؤلف أو مقابلتها بنسخته. فأصبح من العسير على العالم كلما أتاه طالب من طلاب الحديث أن يقرأ عليه الكتاب فلجئوا إلى الإجازة.

فالإجازة فيها إخبار على سبيل الإجمال بهذا الكتاب أو الكتب أنه من روايته، فنزل منزلة إخباره بكل الكتاب نظراً لوجود النسخ، فإن دولة الوراقين قد قامت بنشر الكتب بمثل ما تفعله المطابع الآن[١].

وقد درج علماء الحديث على استثمار «الإجازة» في الرواية، وذلك في الأعصر المتأخرة، وكان من يمارس «الرحلة في مصادر الحديث» أكثر استفادة منها، اعتباراً لما تمليه عليه ظروف السفر والتنقل، فما كان بوسعه أن يلازم كافة الشيوخ ملازمة يحصل بواسطتها النقل عنهم «سماعاً» أو «قراءة».

٤- توثيق ابن عطية للعناصر المؤثرة في صحة النقل والرواية، ومن هذا القبيل تأريخه لسماع شيخه أبي الحسن المرسي على القاضي عبد الوهاب، وضبطه لمكان لقائهما وإشارته إلى نوع الإجازة التي حصل بها على تصانيف القاضي، وهي المعبر عنها بقولهم: «الإجازة لمعين في معين»[٢]، وهي أعلى أنواع الإجازة، للتصريح باسم المجيز واسم المجاز وموضوع الإجازة.

هذا فضلاً عن إشارته إلى حصوله على إجازة شيخه له بخط يده. فكأني به يروي بالإجازة المقرونة بالوجادة، وإن لم يتحدث من قبل عن إجازة أو وجادة بهذا الوصف،

---

(١) منهج النقد ٢١٥-٢١٦ بتصرف يسير.

(٢) الإلماع ٩٨.

وهذه عناصر يحرص المحدثون على الاعتناء بها، وضبط ما يتصل بها إمعاناً منهم في توثيق الرواية.

٥- اختيار ابن عطية التعبير عن إجازة شيخه المرسي له بقوله: «أخبرني»، وإن كان الإخبار إنما يستثمر باعتباره صيغة من صيغ التحمل والأداء فيما أخذ قراءة على الشيخ.

٣-٢- مصنفات القاضي عبد الوهاب في «الغنية» للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)

اعتنى القاضي عياض في فهرس شيوخه بالترجمة لهم وذكر ما أخذ عنهم من علوم ومؤلفات، وهكذا عرف بشيخه القاضي الشهيد الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الصدفي (ت٥١٤)[١]، ومن جملة ما ذكر عنه: «دخل بلدنا كرتين فأخذ عنه إذ ذاك جماعة من شيوخنا وأصحابنا، وحضرت أنا بعد ما قرئ عليه ولم أحصله حينئذ، ولي القضاء بمرسية سنة خمس وخمسمائة فحمدت سيرته واشتدت في الحق شكيمته إلى أن استعفى فلم يعف، فاختفى وغيب وجهه مدة شهور إلى أن أعفي سنة ثمان وخمسمائة فتوفر على ما كان بسبيله من الاستماع والتفقه.

رحلت إليه غرة محرم سنة ثمان فوجدته في اختفائه، ثم خرج فسمعت عليه خبراً كثيراً والحمد لله.

فمما سمعته عليه... وكتاب تلقين المبتدي للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن نصر، حدثني عن مهدي بن يوسف الوراق، عن مؤلفه[٢].

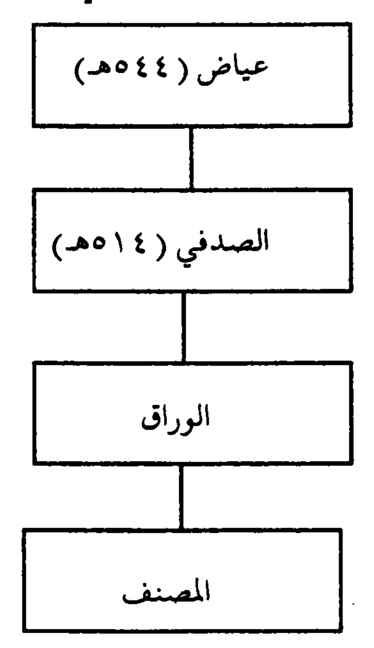
---

(١) ترجمته في الغنية ص١٢٩.

(٢) الغنية ص١٢٩-١٣٥.

خلاصات ومستفادات

١- إسناد القاضي عياض إلى مصنفات القاضي عبد الوهاب ثنائي، وبيانه كالآتي:



وهو عالٍ علو إسناد سلفه ابن عطية لنفس الاعتبار المتقدم في توجيه علو إسناده.

٢- اهتمام عياض بتوثيق تاريخ سماعه من شيخه، وتفصيل ظروف لقائه به على عادة المحدثين في الاهتمام بمثل هذه الجوانب.

٣- أخذه كتاب التلقين عن شيخ سماعاً، خلافاً لصنيع سلفه ابن عطية الذي اكتفى بالإجازة. والسماع كما هو معلوم أعلى مراتب النقل عند المحدثين.

٣-٣- مصنفات القاضي عبد الوهاب في فهرس ابن خير الإشبيلي (٥٧٥)، فهرس ابن خير معدود في قائمة فهارس العلماء التي اعتمدت طريقة التبويب باعتبار تخصصات المصادر التي رواها المصنف.

وهكذا فقد أدرج ابن خير كتب القاضي عبد الوهاب ضمن المصادر الفقهية على مذهب الإمام مالك – رحمه الله –[١].

وهكذا عمد إلى إيراد ما تحمله مما صنفه القاضي عبد الوهاب، مستهلاً بكتاب التلقين، يقول: «كتاب تلقين المبتدي وتذكرة المنتهي... حدثني به شيخنا القاضي أبو بكر بن العربي – رحمه الله – قراءة عليه وأنا أسمع، في مجلس واحد بمنزله بقرطبة – حرسها الله – يوم الاثنين أول يوم من محرم سنة (٥٣٢هـ) بقراءة صاحبنا الفقيه أبي محمد عبد الله بن أحمد بن عمروس بن قاسم الشبلي – رحمه الله –. قال[٢] – رضي الله عنه –: حدثني به الشيخ الفقيه أبو القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح بن علي بن غلبون الوراق سماعاً عليه بالإسكندرية في شوال من سنة (٤٨٥هـ)، قال نا[٣] القاضي أبو محمد عبدالوهاب البغدادي المالكي مؤلفه – رحمه الله – سماعاً عليه في منزله في محرم سنة (٤٢١هـ)[٤].

ثم ذكر المصنف إسناداً آخر يروي به التلقين يقول: «حدثني به أيضاً الأصبغ عيسى ابن محمد بن أبي البحر[٥] – رحمه الله – سماعاً عليه من أوله إلى أول كتاب الجهاد، وقراءة عليه بلفظي لباقيه قال: نا به محمد بن بركات الصوفي، وعلي بن حميد الصواف، ومحمد بن محمد بن عمر البستي، قالوا كلهم: نا به أبو محمد مؤلفه[٦] ثم انتقل المصنف إلى ذكر أعمال فقهية أخرى من أعمال القاضي عبد الوهاب التي اعتنى

---

(١) ص٢٤٠ منه.

(٢) قلت: معاد الضمير على ابن العربي شيخ ابن خير.

(٣) هذا رمز اصطلاح حدثنا عند أهل الحديث.

(٤) فهرس ابن خير ٢٤٠–٢٤١ .

(٥) ترجمته في الصلة ٢/٤٣٨، توفي سنة ٤٨٦ .

(٦) فهرس ابن خير ص٢٤٤ .

بتحصيلها يقول: «كتاب شرح رسالة ابن زيد – رحمه الله–، وكتاب الإشراف، وكتاب المعونة، وكل ذلك من تأليف القاضي أبي محمد عبد الوهاب... حدثني بكتاب «المعونة» مناولة، وبكتاب «الإشراف» و«شرح الرسالة» إجازة: الشيخ أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر –رحمه الله–، وحدثني بها كلها الشيخ أبو الحسن علي بن عبدالله ابن موهب – رحمه الله –، قالا: نا بها القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي الفضل عبيد الله بن عمروس، عن أبي محمد عبد الوهاب – رحمه الله –[(١)].

ثم انتقل إلى ذكر مؤلف أصولي مما خلفه القاضي عبد الوهاب، وارتبط به المغاربة علمياً يقول: «كتاب الملخص[(٢)] في أصول الفقه تأليف عبد الوهاب، حدثني به الشيخ أبو الأصبغ بن أبي البحر – رحمه الله – مناولة منه لي، وأبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب – رحمه الله – إجازة، قالا: نا القاضي أبو الوليد... الباجي –رحمه الله – عن... بن عمروس، عن مؤلفه[(٣)].

فهذه أسانيد ابن خير الإشبيلي التي تصله علمياً بمصنفات القاضي عبد الوهاب البغدادي بعد تقديم معطياتها النقلية، نخلص إلى تسجيل ما يمكن استخلاصه منها، وإفادته بالنظر إلى خصائصها، فأقول وبالله التوفيق:

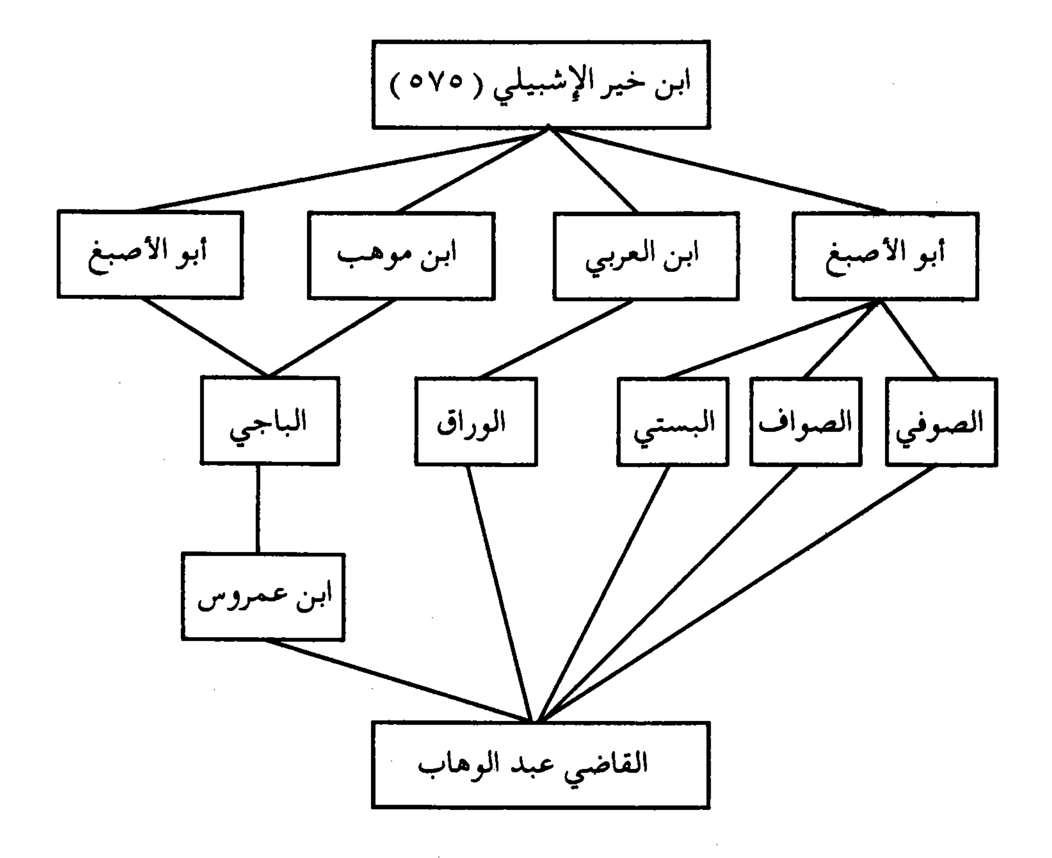
١– تعدد أسانيد المصنف إلى كتب القاضي وتوسع مشيخته التي تلقى من طريقها هذه الكتب، ويمكن تقديم هذه الأسانيد بواسطة التشجير الآتي:

---

(١) فهرس ابن خير ص٢٤٥–٢٤٦ .

(٢) سماه في ترتيب المدارك: التلخيص ٧/٢٢٢ .

(٣) نفسه ٢٥٦–٢٥٧ .



وهكذا يلاحظ توسع ابن خير في رواية كتب القاضي عبد الوهاب توسعاً أدى إلى تكثيره من الشيوخ والطرق الموصلة له، وبهذا الصنيع يميز عن سابقيه ابن عطية وعياض.

٢- تندرج ضمن مشيخة ابن خير التي تلقى عنها مصنفات القاضي رموز لامعة مشرقة في سماء البحث العلمي في ربوع الغرب الإسلامي، وأعني بها «القاضي أبا بكر بن العربي المعافري» المتوفي سنة (٥٤٣هـ) صاحب التصانيف المفيدة في شتى العلوم، وصاحب الرحلة الواسعة إلى الآفاق الإسلامية، وهو معدود كذلك ضمن زمرة أهل الحديث المغاربة الذين خلفوا فهرسة لشيوخهم...[١].

---

(١) يراجع فهرس ابن خير ص٤٢٧، والصلة رقم ١١٨١ .

كما أعني كذلك القاضي أبا الوليد الباجي (ت٤٧٤) صاحب الرحلة الواسعة والشروح النافعة على موطأ مالك[(١)]، وكفى بورود هذين العلمين في أسانيد المصنف فخراً لصاحبها واعتزازاً بما حققه من صلات علمية ومزيد توثيق لروايته.

٣- حرص المصنف - رحمه الله - على تجويد رواياته وإتقانها باستكمال عناصر التوثيق العلمي المطلوبة في الروايات والنقول على سنن أهل الحديث، فقد صرح بطرق تحمله عن شيوخه مستثمراً سائر طرق التحمل والأداء من «عرض على الشيخ» و«قراءة عليه» و«إجازة» و«مناولة».

كما سمي ذاك الراوي الذي كان القارئ على الشيخ وهو يسمع وأرخ للجلسات العلمية التي خصها لتلقي تأليف القاضي عبد الوهاب، وأشار لمواطن تلكم الجلسات، وحجم ما تلقاه فيها من مضمون الكتاب المروي..

وهذا صنيع كل محدث حريص على إتقان رواياته وتوثيقها لضمان امتدادها في حياة الأمة بعده.

٤- كثرة ما حصله المصنف من تواليف القاضي عبد الوهاب قياساً إلى صنيع سلفيه ابن عطية وعياض مما يدل على استمرار إشعاع القاضي عبد الوهاب على مر العصور، وتوالي اعتناء المغاربة والأندلس بمصنفاته، باعتبارها صلة وصل علمية نافعة بين المشرق والمغرب.

وبعد، فهذه جولة تاريخية علمية كاشفة عن مرحلة مضيئة من مراحل الصلات والعلاقات العلمية بين المشرق والمغرب أثرتها تواليف القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي، وأسهمت بشكل بارز في تمتينها والامتداد بها في الحياة الفكرية للأمة.

---

(١) تراجع الصلة برقم ٤٥٤ .

وقد بدا جلياً من هذه الدراسة:

أ- أن جذور العلاقة بين القاضي عبد الوهاب وعلماء المغرب وطيدة متعددة الأبعاد، بحكم وحدة المذهب الفقهي، واشتراك المغاربة والمشارقة في التدوين فيه وتكاملهم في هذا السبيل.

ب- تعدد وتنوع مظاهر اعتناء المغاربة بمصنفات القاضي عبد الوهاب، فقد رحل البعض منهم إلى مصر لتحصيلها عن مؤلفها، كما فعل ابن شماخ الغافقي.

واهتم آخرون بإدخالها إلى حواضر المغرب والأندلس، بينما انبرى اللاحقون على هذه الطبقة بتحملها بشتى أنواع التحمل وتدوين نقلها في فهارسهم وبرامجهم.

وقد لاحظنا أن هذه الأسانيد متمتعة بأقصى درجات التوثيق والتحري والإتقان، وأن حلقاتها الإسنادية لا تخلو من وجود أعلام مبرزين في صناعتي الحديث والفقه، مما يدل على أن امتداد مصنفات القاضي عبد الوهاب في الحياة العلمية بالمغرب والأندلس كان امتداداً صحياً جيداً، اعتباراً لخصوصيات النقل بالأسانيد في هذه المرحلة التي كانت ما تزال محافظة على شروط النقل الصحيح وضوابطه، واعتباراً للقيمة العلمية لتلكم المصنفات سيما الفقهية منها.

وبالجملة، فإن كان علماء المشرق والمغرب ممن فرقت بينهم الأزمنة وباعدت بينهم الأمكنة فقد انتظموا جميعاً - سابقهم ولاحقهم - في الأسانيد المغربية والأندلسية، الراوية لمصنفات القاضي عبد الوهاب البغدادي، وبهذا تكون هذه المصنفات قد حققت صلة معرفية وحضارية راقية بين رواد مدرستي المشرق والمغرب.

المصادر والمراجع المعتمدة في البحث

١- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض، تحقيق أحمد صقر ط٢ : دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس ١٣٩٨ / ١٩٩٧٨ .

٢- البداية والنهاية لابن كثير، دار الريان للتراث ط١ : ١٤٠٨ / ١٩٨٨ .

٣- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك العياض تحقيق نخبة من علماء المغرب بإشراف وزارة الأوقاف من سنة ١٣٨٧ / ١٩٦٧ إلى سنة ١٤١٢ / ١٩٩٢ .

٤- رحلة ابن رشيد « ملء العيبة » بتحقيق ابن الخوجة (الجزء الثاني والثالث) الدار التونسية للنشر ١٤٠٢ / ١٩٨٢ .

٥- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق نخبة من العلماء، مؤسسة الرسالة ط١ : من ١٤٠١ / ١٩٨١ إلى ١٤٠٩ / ١٩٨٨ .

٦- شرح مسلم للنووي، دار الكتب العلمية بيروت ط١ : ١٤٤٠ / ١٩٩٠ .

٧- الصلة لابن بشكوال طبعة كوديرا، وطبعة عزت عطار الحسيني ١٩٥٥ .

٨- طبقات الفقهاء للشيرازي بتصحيح خليل الميس، دار القلم بيروت .

٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، تحقيق د . محمد إبراهيم نصر و د . عبد الرحمن عميره، دار الجيل بيروت .

١٠- فهرس ابن خير منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٣٩٩ / ١٩٧٩ .

١١- فهرس ابن عطية تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٠ / ١٩٨٠ .

١٢- الغنية للقاضي عياض، تحقيق ما هر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٢ / ١٩٨٢ .

١٣- كتب برنامج العلماء بالأندلس للدكتور عبد العزيز الأهواني، فصلة من مجلة معهد المخطوطات العربية الجزء الأول والثاني القاهرة ١٩٥٥ .

١٤- لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت ١٤١٧ / ١٩٩٧ .

١٥- منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين، دار الفكر، دمشق ١٤٠٦ / ١٩٨٥ .

مناقشات وتعقيبات

د. ميكلوش موراني:

بالنسبة للمحاضرتين المتعلقتين بالفهارس: عليكم مراجعة كتابين: الأول: المقفى الكبير للمقريزي الذي سجل هؤلاء الناس الذين زاروا مصر وأقاموا بها ورووا فيها كتبهم بروايتهم.

والكتاب الثاني: هو المعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني، ومن عجائب الدنيا أن ابن حجر العسقلاني يروي كتب المشارقة برواية المغاربة والأندلسيين الذين أقاموا في حلقاتهم الكبيرة في الإسكندرية في القرن السابع والثامن للهجرة، وهناك إشارات كثيرة إلى روايات هذه الكتب فقهاً كانت أو حديثاً.

الملحوظة تتعلق بالملخص للقابسي هذا هو اسم الكتاب، ملخص مسند مالك بن أنس، القضية بسيطة جداً، القضية أن القابسي استخرج الأحاديث المسندة من الموطأ لأغراض تعليمية فقط، كما استخرجها أيضاً إسماعيل القاضي وله كتاب مسند الموطأ، بهذا الاسم وهو موجود منه الجزء الخامس الذي تم نشره قبل نصف عام، وشكراً.

تعقيب الأستاذ الدكتور إدريس الخرشافي على المناقشات:

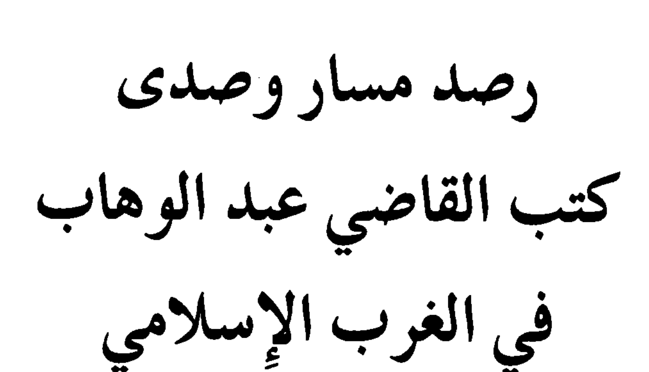
الشكر الجزيل للسادة الباحثين الذين اعتنوا بتعقيب وتتبع هذه التدخلات، تدخلات هذا الصباح، فيما يتصل بالملاحظات التي وجهت للعمل الذي قدمته بين أيديكم كانت تنحصر في ملاحظات على مستوى المنهج وأخرى على مستوى المصادر وهذا تفضل به الأخ الباحث الفاضل الدكتور إبراهيم القادري.

فيما يتصل بالمنهج لاحظ الأستاذ القادري أنني أشرت إلى ما يفهم منه نوع تحجيم وتقليص حضور المدرسة المغربية في الثقافة الإسلامية، أنا ما قصدت هذا إطلاقاً، وإنما نبهت على طبيعة تكوينها وأنها كانت في طور من الأطوار تتغذى على إنتاج المدرسة المشرقية ثم اشتد عودها

واكتملت ونضجت وأصبحت منافسة بشكل قوي وبارز لشقيقتها المشرقية وفي طور آخر ظهر ذلك التكامل وذلك الترابط في الاتصالات العلمية بينهم، وهذه الأمور نبهت عليها بشكل مفصل في البحث المطبوع.

النقطة الأخرى التي نَبَّهْتَ عليها بخصوص المصادر، الواقع أن بحثي هذا اخترت فيه أن اقتصر على القرن السادس فقط، لاعتبارات علمية وضحتها وبينت أمرها في البحث، ولم أشأ أن أتوسع فيها في الملخص، وما تفضل به المستشرق الذكي ميكلوش موراني حينما أحالني على المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر، الحافظ ابن حجر مغربي وإن كان مشرقياً، لأن كتبه هي عبارة عن استفادات متنوعة من المغاربة ودونك فتح الباري وهو عبارة عن موسوعة مغربية في قالب مشرقي.





رصد مسار وصدى كتب القاضي عبد الوهاب في الغرب الإسلامي

إعداد

د. محمد الوثيق*

* أستاذ مساعد بكلية الشريعة بأزنكان - المغرب. ولد سنة (١٩٦٩م) بالمغرب، حصل على الماجستير من جامعة محمد الخامس بالرباط في الحديث النبوي عام (١٩٩٢م) وكان عنوان رسالته: «عبد الحق الإشبيلي وآثاره العلمية»، وحصل على الدكتوراه من جامعة القرويين بفاس عام (٢٠٠٢م) في التخصص نفسه وكان عنوان رسالته: «تحقيق السفر الأول من كتاب التنبيهات المستنبطة للقاضي عياض». له العديد من الكتب والدراسات.

مقدمــــة

انتشار فقه القاضي عبد الوهاب وتداول مؤلفاته في الغرب الإسلامي، يندرج ضمن الحوار الداخلي في الفقه المالكي، ويصب في جهود تطوير هذا المذهب بوساطة تبادل التأثر والتأثير بين مدارسه واتجاهاته المتعددة، التي لكل منها ميزات، تعود إما لتراث الإمام الذي نقله عنه تلاميذه إلى جهة من الجهات الجغرافية كالعراق ومصر والأندلس، وإما إلى الواقع الخاص بكل جهة من حيث الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة .

وطبعي أن كل مدرسة تبني لها خطاً متميزاً في طريقة الفهم والتحليل والاستنباط، ويكفي أن نستحضر هنا كلاً من منهج العراقيين والقرويين في تدريس المدونة[١]، بل كثيراً ما نجد أيضاً في ثنايا مصادر الفقه كلاماً عن طريقة هذا الفقيه أو ذاك، في التخريج والتفسير، أو الإفتاء والحكم .

وكل هذا مما يزيد من إثراء تراث هذا المذهب[٢]، وفي إطار تبادل التأثر والتأثير تبرز آلية ووسيلة الرحلة العلمية بين المدارس المتعددة، وإن كانت الرحلة من الغرب الإسلامي إلى شرقه أغلب وأظهر وأفيد .. ويكفي أن نقرأ قول أبي العباس أحمد بن محمد المقري مؤرخ العلم بهذه الديار في "نفح الطيب" : «إن حصر أهل الارتحال لا يمكن بوجه ولا بحال، ولا يعلم ذلك على الإحاطة إلا علام الغيوب الشديد المحال»[٣]. وخص المقري الراحلين بمجلد كامل من موسوعته "نفح الطيب" ، ويجسد الرسالة التي اضطلع بها الراحلون في إحياء الحركة العلمية وتطويرها قول ابن العربي متأسفاً : «لولا أن طائفة نفرت إلى دار العلم، وجاءت بلباب منه كالأصيلي والباجي، فرشتْ من ماء العلم على هذه القلوب الميتة،

---

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع في أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض: ٣/ ٢٢-٢٣ .

(٢) تراجع تفصيل العلاقات الداخلية بين المدارس في كتاب: اصطلاح المذهب عند المالكي للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي، ص: ٨٢ وما بعدها، ١٨٤ وما بعدها، ومقدمة تحقيق المعونة: ١/ ٦١ .

(٣) نفح الطيب: ٢/ ١، وانظر قانون التأويل: ٧٦، تحقيق: محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٠م.

وعطرتْ أنفاس الأمة الذفرة؛ لكان الدين قد ذهب»(١).

ويفاخر ابن العربي أهل وطنه بفضله وفضل الباجي عليهم، إذ يقول: «كل من رحل لم يأت بمثل ما أتيت به من العلم إلا الباجي»(٢).

والمتتبع لمصادر التاريخ العلمي، خاصة مصادر التراجم والفهارس والرحلات، يستطيع أن يرسم الخريطة العلمية التقريبية لانتقال الثقافة الإسلامية عامة بين المشرق والمغرب، ويمكنه أن يتتبع خطوات انتقال إنتاج علم من الأعلام بهذه الطريقة، وإعادة نشرها وبثها في حلقات العلم، وتناولها بالدراسة والشرح أو الإضافة والنقد.

وفي هذا يتأطر هذا الموضوع الذي يحاول أن يرصد آثار القاضي عبد الوهاب رحمه الله في الغرب الإسلامي، وهو أحد أفذاذ المدرسة المالكية بالعراق ثم مصر، ممن كان لأهل الغرب الإسلامي به صلة وثيقة من حيث الرواية والأخذ والتأثر، وكذا تدريس تراثه وشرحه ونشره.

والخط المنهجي الذي يلتزمه هذا العرض هو من جهة خط تاريخي، ومن جهة ثانية تحليلي؛ فالجانب التاريخي سيعمل على الرصد والاستقراء لتداول مؤلفات القاضي عبدالوهاب، وانتقالها من المشرق إلى المغرب بمختلف الطرق، ورسم التشجيرات الإسنادية والجداول البيانية لهذه الحركة، وبيان الخريطة الجغرافية لانتشار هذه المصنفات في المراكز العلمية المتعددة.

والجانب التحليلي سيحاول ما أمكن أن يستغل المعطيات السابقة الإسنادية والجغرافية، ويربطها بالحركة العلمية في كل طبقة من طبقات السند، ويبحث عن أثر فقه القاضي عبد الوهاب في الإنتاج الفقهي الموروث عن تلك الطبقة، ومدى حضوره في الدرس الفقهي .. فعندما يكرر علماؤنا ـ خاصة أهل الحديث ـ قولتهم: «أسانيد الكتب أنسابها»، فهم يستحضرون جيداً القيمة التوثيقية والحجة القوية للأسانيد، وتبعاً لذلك مصداقية وحجية المادة العلمية المضمنة في الكتاب المروي بالسند المتصل، مع ما في ذلك من محافظة

---

(١) العواصم من القواصم، تحقيق: عمار الطالبي، ص: ٣٦٧، مكتبة دار التراث، الطبعة الاولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(٢) النفح: ٢/٢٤، ٥٠٠، وانظر تأكيد ابن خلدون لهذا الادعاء في المقدمة بتحقيق علي عبد الواحد وافي الطبعة الثالثة دار نهضة القاهرة: ٣/١٠٥٢.

على السبب الواصل بين الشيخ المؤلف، مهما تقادم عهده، وبين تلميذه، مهما تأخر زمنه، ويزيد من قيمة الكتاب تداوله على يد أساتذة متخصصين، ومروره عبر حلقات متوالية من العلماء، فكل حلقة في كل حاضرة علمية تدرس الكتاب، تعني أن دائرة جغرافية يشع عليها نور الكتاب، وأن مجالاً زمنياً محدداً في جيل أو جيلين قد استفادوا من الكتاب، وهكذا تتوسع دائرة فائدته بامتداد الزمن وبتعاطي العلم.

وهذا الرصد يساعد على تتبعها وطريقة تداولها، ومدى الاعتناء بها من قبل الدارسين في زمن معين ومكان معين. كما يساعد الرصد أيضاً على تتبع تواريخ المؤلفات، وتحديد وقت تأليفها ولحظة الانتهاء منها، وبثها في الطالبين، وتتبع تناقلها في الأوساط العلمية، وبيان أسماء ناقليها من هذا المكان لذاك، وتواريخ هذا النقل.

وبشكل عام، يسعف هذا في رسم معالم الخريطة الثقافية لعصر معين، والتثاقف بين المغرب والمشرق.

تمهيد

اهتمام فقهاء المالكية بالسند، وحرصهم على وصل مروياتهم إلى شيوخهم، والاتصال بمؤلفي كتبهم عبر الأسانيد، قد يكون خصيصة نابعة من طبيعة البنية المعرفية للمذهب ومنهجه المازج بين الفقه والحديث.

وبلغ الأمر بفقهاء المذهب أن نظروا لهذا الباب، فكتبوا عن شروط التعامل مع مصادر الفقه، وينقل المقري في "نفح الطيب" عن جده قوله: «ولقد استباح الناس النقل من المختصرات الغريبة أربابها، ونسبوا ظواهر ما فيها إلى أمهاتها، وقد نبه عبد الحق في تعقيب "التهذيب"[١] على ما يمنع من ذلك لو كان من يسمع، وذيلت كتابه بمثل عدد مسائله أجمع، ثم تركوا الرواية فكثر التصحيف وانقطعت سلسلة الاتصال، فصارت الفتاوى تنقل من كتب من لا يدرى ما زيد فيها مما نقص منها، لعدم تصحيحها وقلة الكشف عنها. ولقد كان أهل المائة السادسة وصدر السابعة لا يسوغون الفتوى من تبصرة الشيخ أبي الحسن

(١) عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي المتوفى بالإسكندرية بعد عام ٤٦٠ هـ، ومن كتبه: "تعقيب التهذيب"، تعقب فيه "تهذيب البراذعي"، وهو من تلاميذ القاضي عبد الوهاب، وممن روى عنه كتبه، وأخذت عنه هذه الكتب، (انظر: الغنية: ١٦٨، ٢٢٩، والمدارك: ٨/ ٧١).

اللخمي، لكونه لم يصحح على مؤلفه ولم يؤخذ عنه[١]، وأكثر ما يعتمد اليوم ما كان من هذا النمط، ثم انضاف إلى ذلك عدم الاعتبار بالناقلين، فصار يؤخذ من كتب المسخوطين كما يؤخذ من كتب المرضيين . . »[٢].

هذا النص شاهد قوي على المنهج العلمي الصارم، وعلى استمساك المالكية بقواعد السند المنبثق عن علم الحديث، وهذا السلوك هو الذي ركم كثيراً من الأسانيد والطرق التي تحمل مؤلفات العلماء، وتصل الطالبين بمشايخهم القدماء، ولهم في العناية بمروياتهم، ووضع فهارسهم وبرامجهم، عشرات من الأوضاع، على عكس ما قد يتصور، والملاحظ أن هذه العناية تكاد تستغرق تاريخ العلم بهذا الصقع، إذ بدأت منذ القرن الهجري الخامس على الأقل، فيخبرنا القاضي عياض رحمه الله المتوفى سنة (٤٢٩ هـ) في فهرسته أنه يروي فهرسة أبي عمران الفاسي[٣].

وهذا قد يؤكد أن علماء المالكية لم يقتصروا في فهارسهم على علوم الدراية: اللغة والمنطق والفقه، بل كانت عنايتهم بالرواية والحديث بادية من خلال هذه الفهارس، واستعراض بعض أسماء الواضعين لهذه النماذج يبين ذلك، فمنهم أعلام الفقه والفتوى والقضاء مثل: أبي عمران، والقاضي عياض، وابن الشاط، وابن مرزوق الخطيب، والشيخ رزق، وابن هلال، والونشريسي، وابن غازي، والزقاق، والمنجور . . . »[٤].

---

(١) هو علي بن محمد الربعي، تلميذ أبي إسحاق التونسي وابن محرز وشيخ المازري المتوفى سنة ٤٧٨ هـ. (انظر المدارك: ٨/١٠٩). وما يقال من أن "التبصرة" لم تصحح ولم ترو عن المؤلف يخالفه عدد من المعطيات، منها أنه سمعه منه عبد العزيز الحضرمي الميورقي المتوفى سنة ٥٢٦ هـ كما في "الصلة" (٢/٥٤٥)، ومحمد بن عبدالله الصقلي المتوفى بغرناطة سنة ٥٠٨ هـ (الصلة: ٣/٨٧٤). وقد طلب منه ابن النحوي أن ينسخ الكتاب كما في "جذوة الاقتباس": ٢/٥٥٣، والذيل والتكملة: السفر الثامن، القسم الثاني: ٤٣٥، كما رواه أبو محمد عبد الحق بن عطية في فهرسه: ١٤١ عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الصقلي عن اللخمي، وانظر أيضاً فهرس الروداني صلة الخلف: ١٥٣.

(٢) نفح الطيب: ٥/٢٧٦، وانظر المعيار: ٢/٤٧٩، ونيل الابتهاج: ٤١٤، وانظر لمزيد تفصيل: نور البصر للشيخ الهلالي، الطبعة الحجرية بفاس، واصطلاح المذهب: ٥٥٥.

(٣) الغنية: ٢٢٨.

(٤) فهارس علماء المغرب: ١١٥ وما بعدها.

وقد كان المالكية من أهل الغرب الإسلامي أكثر عناية بهذا السلوك، وكانوا يفاخرون مالكية المشرق وغيرهم من أهل المذاهب الأخرى باتصال سندهم الفقهي حتى الإمام مالك.

وممن عالج هذا الموضوع الشيخ أحمد المنجور المتوفى بفاس سنة (٩٩٥هـ) في "فهرسه"، فبعد أن سرد بعض أسانيده حتى بلغ بها الإمام مالكاً، وذكر بعض الأسانيد العالية، ونوّه بتعدد طرق الفقهاء المغاربة إلى إمام المذهب، وأحال على فهارس بعض الفقاء المتقدمين الموعيين في الأسانيد، لاحظ عجز المشارقة عن إسناد المذهب(١).

وبالفعل، فإن بدر الدين القرافي صاحب "توشيح الديباج" عند ترجمة الشيخ خليل ابن إسحاق، وعندما أورد سنده إليه، توقف هذا السند عند شيخ الشيخ خليل عبد الله المنوفي، قال: هكذا وجدته على هذا الأسلوب بخط الشيخ شمس الدين اللقاني ضمن سؤاله لعلماء عصره في اتصال هذا السند إلى الإمام، لكنه زاد بعد أن ذكر أن الشيخ خليلاً أخذ عن الشيخ المنوفي ما نصه: وعسر اتصال طريق الشيخ عبد الله المنوفي إلى الإمام مالك(٢).

أما المغاربة فما أكثر من احتفظوا بأسانيدهم، المتعددة غالباً، إلى إمام المذهب، ومن المصادر التي استوعبت أسانيد الفقه المالكي "كنز الرواة" لأبي مهدي الثعالبي، المتوفى (١٠٨٠هـ)(٣)، الذي جمع جمعاً «لم يسبق إليه بعدما حارت فيه فحول الأئمة كما هو معروف، فرفع الأسانيد من طريق شيخه الأنصاري(٤) إلى مشاهير أئمة المذهب المتأخرين،

---

(١) فهرس المنجور: ١٨ ـ ٢٠.

(٢) انظر توشيح الديباج: ٩٨ وبقية البحث الذي لم يوصل إلى شيء، وانظر أيضاً فهرس المنجور في تأكيد ذلك: ص: ٢١، وانظر أيضاً فهرسة الشيخ علي بن خليفة المساكيني المتوفى سنة ١١٧٢ هـ بتحقيق محمد محفوظ: ١/٩٢، دار الغرب الإسلامي: ٥٢، ونبه هو أيضاً على عدم توصيل الحطاب للسند إلى الإمام مالك، وهو غير ما في مقدمة الحطاب.

(٣) أبو مهدي عيسى بن محمد الثعالبي الجعفري الجزائري، العالم المتبحر، أخذ عن الشيخ سعيد قدورة وأبي الحسن علي بن عبدالواحد السجلماسي الفيلالي الأنصاري، وعنه أبو سالم العياشي. (انظر رحلة العياشي: ٢/١٢٧، شجرة النور الزكية: ٣١١).

(٤) علي بن عبدالواحد بن محمد بن سراج السجلماسي الأنصاري، من شيوخه الشهاب المقري، روى عنه أبو مهدي الثعالبي، توفي سنة ١٠٥٧هـ (انظر شجرة النور الزكية: ٣٠٨).

ثم إلى من فوقهم في الشهرة والزمان، ثم كذلك على أسلوب غريب إلى أن أوصلها إلى الإمام مالك، ثم إلى النبي ﷺ»[1]. كذلك من المصادر التي تعتبر ملتقى أسانيد المتأخرين فهرست الشيخ عبد القادر الفاسي المتوفى سنة (١٠٩١هـ)[2]، ومن المؤلفات المتخصصة بجرد الأسانيد الفقهية لدى المغاربة كتاب "أسانيد كتب المالكية" أو "برنامج الكتب الفقهية" لمحمد بن جابر الوادي آشي[3]، وأيضاً الفهرسة الفقهية لمحمد بن الحسن بناني المتوفى سنة (١١٩٤هـ)[4]، وهي خاصة بأسانيد الفقه المالكي وأشهر المؤلفات فيه، تمر في غالب أسانيدها عبر الشيخ عبد القادر الفاسي[5].

وسألحق بهذا البحث نموذجاً من هذا ليتبين توسع المغاربة في رواية فقه المذهب.

---

(١) نقل هذا النص أبو سالم العياشي المتوفى ١٠٩٠هـ في رحلته "ماء الموائد": ١/١٩٣، الطبعة الثانية المصورة بالأوفسيط عن الطبعة الحجرية، بإشراف محمد حجي، من مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الرحلات رقم: ١، الرباط ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م.

(٢) علامة شهير من بيت علم، محدث مفسر صوفي، من شيوخه الشهاب المقري، وعنه أبو مهدي عيسى الثعالبي وأبوسالم العياشي (انظر: شجرة النور الزكية: ٣١٤، الفكر السامي: ٢/٢٨١، فهارس علماء المغرب: ١٦٨).

(٣) محمد بن جابر بن محمد القيسي، محدث مقرئ، توفي سنة ٧٤٩ هـ (انظر الديباج: ٤٠٢، وفهرس الفهارس: ١/١٢٧، وشجرة النور الزكية: ٢١٠).

(٤) انظر ترجمته في الفكر السامي: ٢/٢٩٢.

(٥) انظر فهارس علماء المغرب: ١٧٢، وانظر أيضاً سلسلة الفقه المالكي عند محمد بن سليمان الروداني في كتابه "صلة الخلف": ٤٥٣-٤٥٧ وعند الشيخ الهلالي في فهرسته المطبوعة بعناية رشيد المصلوت ١٤٠١/١٩٨١، ص: ٤٦.

تداول كتب القاضي عبد الوهاب في الغرب الإسلامي

سأحاول بعون الله تعالى دراسة طبقات الأسانيد التي أديت بها مؤلفات القاضي عبدالوهاب طبقة طبقة، وإن كان بعض أفراد هذه الحلقة أو تلك أقرب إلى الحلقة السابقة أو اللاحقة زمنياً، لكن علو السند أو نزوله فرض هذا السلوك. وليس هدف هذه الدراسة الإفاضة في تراجم رجال السند، وإنما التركيز على عناصر التاريخ واللقاء بين الشيخ والطالب، والنص على التحمل والرواية ما أمكن ذلك.

فلقد أفضى تراث القاضي عبدالوهاب إلى بلاد الغرب الإسلامي بوساطة عدد من الطلبة اختلفت أوطانهم، واختلف زمان ومكان لقياه بهم.

الحلقة الأولى من الأسانيد:

الرواة المباشرون عن القاضي عبدالوهاب:

١ ـ مهدي الوراق، أبو القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح[١] بن علي بن غلبون:

ورغم قلة المعلومات عن أحوال هذا الراوي، إلا أن كتب القاضي عبدالوهاب انتشرت بوساطته، وتسلسلت الأسانيد إليه كما عند القاضي عياض[٢]، وابن أبي الربيع في "برنامجه"[٣]، والقاسم التجيبي في "برنامجه"[٤]. والظاهر أنه مصري، أخذ عن القاضي في مصر، فإن أحد تلاميذه الأندلسيين لقيه وروى عنه بالأسكندرية، وصرح القاضي عياض أنه مصري[٥].

---

(١) كذا في الحطاب: ١/٨، وفي الفوائد الجمة: ٢٧٠، وهو نقل عن الحطاب: فتحون، وأحال على "قطف الثمر" للفلاني: ١٦٤، وذكر أن فيه: فتوح، كما أحال في شأن الراوي على "الأمم" للكوراني: ٩٥، ولم أجد أحداً ترجم لهذا الراوي!

(٢) الغنية: ١٣٥.

(٣) مجلة معهد المخطوطات، المجلد الأول: ٢/٢٦٧.

(٤) ص: ٢٧٠.

(٥) الغنية: ٦٧، وانظر المدارك: ٧/٢٢٩.

٢ ـ محمد بن عبيد الله بن أحمد بن عمروس البزاز البغدادي، الفقيه الأصولي، شيخ المالكية، وممن انتهت إليه فتواهم ببغداد، توفي سنة (٤٥٢هـ)(١):

أخذ عن ابن القصار وعبدالوهاب، وحمل عنهما كتبهما، وحمل كتب أبي محمد ابن أبي زيد إجازة، وعنه الخطيب البغدادي والباجي، واشتهر هذا الراوي في الغرب الإسلامي بوساطة الإمام الباجي الذي روى من طريقه كتب القاضي عبدالوهاب، وعن طريق الباجي رواها ابن خير في "فهرسته"(٢).

٣ ـ محمد بن الحبيب بن طاهر بن علي بن شماخ الغافقي، أبو عبدالله (ت ٤٥٩هـ):

من أهل غافق، سمع بقرطبة من القاضي يونس بن عبد الله، وأبي محمد بن الشقاق، وأبي مطرف القنازعي، رحل إلى المشرق، وحج سنة (٤٢١هـ). لقي بمصر القاضي عبدالوهاب وسمع منه "التلقين" من تأليفه، وأجاز له ما رواه وألفه.

قال ابن بشكوال: أنا عنه أبو محمد بن عتاب بجميع ما رواه عن عبد الوهاب خاصة(٣).

وقال القاضي عياض: حمل عن عبدالوهاب تواليفه، أخذ عنه الناس، وحملوا عنه كتب القاضي أبي محمد عبدالوهاب، وكان يحمل جميعها عنه، فممن روى عنه القاضي أبو الأصبغ بن سهل، وشيخنا الفقيه أبو محمد بن عتاب(٤).

ومن طريق هذا الأندلسي يروي غير واحد من العلماء كتب القاضي عبدالوهاب، مثل: ابن عطية(٥)، والقاضي عياض(٦)، وابن خير(٧)، وابن بشكوال(٨).

---

(١) انظر تاريخ بغداد: ٢/٣٣٩، والمدارك: ٨/٥٣، وشجرة النور الزكية: ١٠٥، والديباج: ٣٦٨، وسماه الباجي: عبيدالله، لكن القاضي عياضاً رجح عبدالله.

(٢) ١/٣٠٢، ٣١٨.

(٣) انظر: الصلة: ٣/٩٦٣.

(٤) انظر الصلة: ٣/٩٦٣، والمدارك: ٨/١٦٥.

(٥) أبو محمد عبدالحق بن عطية المحاربي الأندلسي، صاحب التفسير المعروف "المحرر الوجيز"، توفي سنة ٥٤١ هـ (انظر فهرس ابن عطية: ١٠٧).

(٦) الإمام العلم المحدث الفقيه المؤرخ اللغوي، المتوفى سنة ٥٤٤ هـ (انظر فهرسته "الغنية": ١٦٣، ٢٢٩).

(٧) أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي المتوفى سنة ٥٧٥ هـ (انظر فهرسة ابن خير: ٢/٥٧٣).

(٨) الصلة: ٣/٧٩٤.

٤ ـ أبو القاسم الإشبيلي: يروي عن القاضي عبدالوهاب، حدث عنه بـ "التلقين" أبو الحسن عبد الرحمن بن خلف بن مسعود المعروف بالزيتوني[١].

٥ ـ يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد اللواتي المقري أبو الحسين بن البياز، من مرسية، توفي سنة (٤٩٦هـ)[٢].

لقي عبدالوهاب بمصر، وأخذ عنه "التلقين"، وأجاز له عبدالوهاب كتبه كلها وما رواه، وذلك سنة (٤٢٣هـ)[٣]:

٦ ـ أحمد بن إبراهيم بن أبي زيد اللواتي، من مرسية، وهو أخو يحيى السابق:

لقي القاضي عبدالوهاب بمصر، وقرأ عليه بجامع الفسطاط "التلقين" و"المعونة" وغيرهما في جمع حاشد أكثر من خمسمائة .. وأجاز له عبدالوهاب كتبه كلها وما رواه، وذلك سنة (٤٢٣هـ)[٤].

٧ ـ محمد بن عبد الله بن علي بن حسين الفرائضي القرطبي، أبوبكر السروري:

له رحلة دخل فيها العراق، وأخذ عن عبدالوهاب "المعونة" و"التلقين" وغيرهما[٥].

٨ ـ ثابت بن ثابت البرذولي أبو محمد، من سرقسطة:

له رحلة إلى المشرق كتب فيها عن عبدالوهاب[٦].

٩ ـ علي بن أبي القاسم بن عبدالله المقري، أبو الحسن: من سرقسطة، سكن طليطلة، أخذ عن عبدالوهاب[٧].

١٠ ـ عبد الملك بن أحمد بن سعدان، أبو مروان، من كرنة:

---

(١) لم يذكر هذا غير ابن الأبار في التكملة: ٤/٧٧، بتحقيق الدكتور عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥.

(٢) الصلة: ٣/٩٦٣.

(٣) التكملة: ١/٢٣.

(٤) التكملة: ١/٢٢-٢٣.

(٥) الصلة: ٢/٧٥٠.

(٦) الصلة: ١/٢٠٥.

(٧) الصلة: ٢/٦٠٨.

رحل وحج، ولقي عبدالوهاب، وتوفي قريباً من سنة (٤٥٠هـ)[١].

١١ ـ موسى بن عيسى أبو عمران الفاسي القيرواني (ت ٤٣٠ هـ):

الفقيه الكبير، تلميذ الإمام القابسي، لقي القاضي عبدالوهاب بمصر، وسمع منه[٢].

١٢ ـ عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي، الفقيه الصقلي الكبير توفي بالإسكندرية عام (٤٦٦هـ)[٣]:

حج ولقي القاضي عبدالوهاب، وروى عنه مؤلفاته، ومن طريقه بلغت القاضي عياضاً[٤].

١٣ ـ محمد بن علي بن الحسن التميمي القيرواني، يعرف بابن عبد البر:

سكن صقلية، سمع شعر المتنبي بمصر، ولقي في رحلته هذه القاضي عبدالوهاب، فانشده القاضي بيتين في مدح الإمام أبي سليمان الخطابي[٥].

١٤ ـ محمد بن بركات الصوفي.

١٥ ـ محمد بن محمد بن عمر البستي.

١٦ ـ علي بن حميد الصواف.

ولا وجود لهؤلاء الثلاثة في أغلب كتب التراجم المشرقية والمغربية التي اطلعت عليها، ولا ترجم لهم أحد ممن كتب عن القاضي عبدالوهاب أو حقق أحد كتبه، لولا أن الثقة أبا الأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر سمع منهم كتاب "التلقين" للقاضي عبدالوهاب، ومن طريقه رواه ابن خير في "فهرسته"[٦].

---

(١) الصلة: ٢/٥٣٠.

(٢) انظر قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب "الإشراف على مسائل الخلاف" للدكتور محمد الروكي، ص: ٥٨، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار القلم، دمشق، مجمع الفقه الإسلامي، جدة.

ولم أجد هذا في غيره.

(٣) المدارك: ٨/٧١، شجرة النور الزكية: ١١٦.

(٤) الغنية: ٢٢٩، ١٦٨.

(٥) التكملة: ٢/١٥٥.

(٦) ١/٢٩٩.

هؤلاء التلاميذ الستة عشر هم من أسعفتنا مصادر التاريخ باتصالهم بالقاضي عبدالوهاب والأخذ عنه.

والملاحظة الأولى أن هؤلاء منهم: العراقي والأندلسي والقروي والصقلي، ومن جهة ثانية تواصل هؤلاء مع المؤلف في أزمنة متتالية، أكد ذلك أن بعضهم لقيه وأخذ عنه بالعراق، وهم الأغلب، وروى عنه بعضهم وهو بمصر في آخر حياته، كما لقيه بعض منهم بمكة في أثناء الحج.

وما يلفت الانتباه هنا تسجيل ابن الأبار تاريخ لقاء يحيى وأحمد ابني إبراهيم بن أبي زيد اللواتي بالقاضي سنة (٤٢٣هـ)[١]، بينما تتحدث كتب التراجم عن وفاته سنة (٤٢٢هـ)[٢] أو (٤٢١هـ)[٣].

وملاحظة أخرى هي أن هؤلاء الرواة لم يسجل التاريخ أنهم جميعاً اشتغلوا بنشر كتب المؤلف، فمنهم من حملت عنه هذه الكتب بأسانيد ممتدة متطاولة حتى أزمنة متأخرة، ومنهم من توقفت الرواية منهم بعد زمن قريب، ومنهم من لا نجد له عنه رواية البتة، هذا دون أن يعني ذلك أنهم لم يؤدوا أو يدرسوا هذه المؤلفات، بل منهم من لم يثبت أخذه كتبه عنه.

وإذا اجتزأنا بنموذج من هؤلاء الرواة المباشرين عن المؤلف، فمثلنا بعبد الحق الصقلي الفقيه الضليع الذي له الصدى الكبير في الغرب الإسلامي في القرون الموالية ورجعنا إلى كتبه، وجدناه يستفيد من التراث الفقهي للقاضي عبدالوهاب بشكل ظاهر، وهذا مما يتجلى في كتابه "تهذيب الطالب" الذي أكثر فيه من النقل عنه، بينما لم يذكره في كتابه الثاني

---

(١) التكملة: ١/٢٣، وكذلك في طبعة دار الكتاب اللبناني، ودار الكتاب المصري بتحقيق إبراهيم الإبياري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، ص ٦٤.

(٢) تاريخ بغداد: ١١/٣٢، المدارك: ٧/٢٢٦.

(٣) شجرة النور الزكية: ١٠٤، وقد أكد ابن عطية في فهرسه ص: ١١٠، وفاته سنة ٤٢١ هـ وحكى الدكتور محمد الروكي إجماع المؤرخين على أنه توفي سنة ٤٢٢ هـ، انظر قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب "الإشراف على مسائل الخلاف": ٤٤.

"النكت على المدونة"[١]، ربما لأنه ألفه قبل أن يلقى القاضي في حجه، وقد ألفه فعلاً في وقت مبكر من حياته العلمية، وتراجع عن بعض آرائه فيه، وانتقدها في كتابه الثاني "تهذيب الطالب"[٢].

ومن النقول الموالية يلمس القارئ بعض التغير في طريقة عبد الحق على غير ما في "النكت"، ولعل هذا بعد النضج الفقهي والواصل مع المنهج البغدادي، فمن هذه النماذج يظهر بعض الخلاف الداخلي في المذهب في بعض المصطلحات وفي طريقة التفسير، وكذلك تلمس بعض المسحة النقدية من قبل عبد الحق لبعض آراء عبدالوهاب وكثرة رجوعه إلى أعلام المدرسة العراقية :كابن القصار والأبهري وابن الجلاب وابن الجهم والقاضي عبدالوهاب.

أول نقل لعبد الحق في التهذيب عن عبدالوهاب قال:

ـ قال أبو محمد عبدالوهاب البغدادي رحمه الله في بعض تواليفه: «الطهارة التي تتعلق بها أداء العبادة في الشرع على ضربين ...»، ثم علق على إطلاق عبدالوهاب اسم البدل على التيمم فقال: هذا «عبارة غيره من أهل المذهب، وذكر عن بعض المتأخرين من أهل مذهبنا أنه قال: لا أقول إن التيمم بدل، وإنما أقول إنه عبادة مستأنفة، وأراه إنما قال ذلك لأن البدل يقوم مقام المبدل ويسد مسده في كل الأحوال، والتيمم فلا (كذا) يقوم مقام الطهارة بالماء ولا يسد مسدها في كل الأحوال؛ لأنه لا يصلى به صلوات، ولا يرفع حدثاً، فهو بخلاف الطهارة بالماء وإن كان يستباح به الصلاة».

وقد تعقب المازري هذا المنتقد وانتصر للقاضي عبدالوهاب[٣].

ـ قال أبو محمد عبدالوهاب: «أحكام الوضوء ثلاثة: فرض وسنة وفضيلة ... قال عبدالحق: ولم يذكر عبد الوهاب في فرائض الوضوء الموالاة .. ثم رجع بنا الكلام على ما ذكر

---

(١) "النكت" له أكثر من نسخة في المغرب ومصر وغيرهما، و"تهذيب الطالب" يوجد منه نحو النصف الأول بخزانة القرويين رقم: ١١٤٤، وكتاب النكت موضوع رسالة علمية انجزها الباحث الجزائري مراد حشوف في جامعة محمد الخامس بالرباط.

(٢) انظر: المدارك: ٨/٧٢ـ٧٣.

(٣) انظر شرح التلقين: ١/١٢٣. وانظر ما عزاه القاضي عياض في المدارك: ٧/٧٧ لابن خويز منداد أن من شواذه أن التيمم يرفع الحدث. وقال الحطاب في مواهب الجليل ١/٤٤: المشهور أن التيمم لا يرفع الحدث.

عبدالوهاب في سنن الوضوء؛ قال: وسننه سبع .. قال عبدالحق: قول أبي محمد عبدالوهاب: إن من سنن الوضوء غسل البياض الذي بين الصدغين والأذنين .. لأن الناس بين قائلين؛ فقائل يقول: ليس هو من الوجه، وقائل يقول: إنه من الوجه .. والعبارة من أصحابنا في الفضائل والسنن ربما اختلفت؛ فبعضهم يعبر بسنة، وبعضهم يعبر بفضيلة ...».

-وفي عصر عبد الحق الصقلي عاش أبو بكر محمد بن يونس الصقلي الفقيه الكبير مؤلف "الجامع" المتوفى: (٤٥١هـ) [١]، ولا يكاد يختلف ما نقلته من "تهذيب الطالب" عما في "الجامع" في الأمثلة السابقة، وكان ابن يونس يستقي من عبد الحق بعض آرائه ونقوله، ومما أذكر من الجامع: «قال ابن وهب: قال مالك: وليس ما خلف الصدغ الذي من وراء شعر اللحية إلى الأذن من الوجه، قال ابن يونس: قال القاضي أبو محمد عبدالوهاب البغدادي في غسله: سنة. ولم أره لغيره».

الحلقة الثانية في الأسانيد:

بتتبع الأسانيد المتاحة لكتب المؤلف، نجد عدداً من التلاميذ نشروا هذه الكتب وأخذت عنهم في بلدانهم خاصة في حواضر الأندلس وصقلية والإسكندرية:

١ ـ يوسف بن مفرج بن خلف الأموي، يعرف بابن شرقولية:

من أهل اشبونة ومن قضاتها، روى عن مهدي بن يوسف الوراق كتاب "التلقين"، وحدثه به عن المؤلف. وأخذ عنه القاضي أبو الحسن الزهري كتاب "التلقين"[٢].

٢ ـ خلف بن محمد بن خلف الغرناطي:

له رحلة روى فيها بالإسكندرية عن مهدي الوراق كتاب "التلقين"، وروي عنه هذا الكتاب أيضاً كما سيأتي.

٣ ـ الحسين بن محمد بن فيره، أبو علي الصدفي، أصله من سرقسطة، واستوطن

---

(١) انظر المدارك: ٨/١١٤ وشجرة النور: ١١١. والنسخة المعتمدة من الخزانة الحمزاوية بشرق المغرب رقم: ٣٠٦.

(٢) التكملة: ٤/٢٠٤.

بلنسية، سمع من الباجي، ورحل فسمع بالإسكندرية من مهدي الوراق ...[١].

روى "التلقين" عن مهدي الوراق، ورواه عنه القاضي عياض[٢]، كما قرأه عليه أحد طلبته[٣].

٤ ـ محمد بن عبدالله بن محمد أبو بكر بن العربي، من إشبيلية (ت ٥٤٣هـ)[٤]:

الفقيه الأصولي المحدث المفسر، لقي بالإسكندرية مهدي الوراق[٥]، ويسجل لنا كل من ابن أبي الربيع في "برنامجه"[٦]، والقاسم التجيبي في "برنامجه"[٧] أيضاً وغيرهما رواية ابن العربي لكتاب "التلقين" عن مهدي الوراق.

٥ ـ محمد بن عبدالرحمن الحضرمي، أبو عبدالله:

هذا الراوي لم أعثر له على ذكر إلا في ثنايا بعض التراجم، وهو مصري يسكن الإسكندرية موطن مهدي الوراق، وفيها لقي أحد الأندلسيين، وهو يوسف بن يحيى بن فتح الأموي القرطبي، فسمع منه "الموطأ"[٨].

يروي كتب المؤلف "المعونة" و"التلقين" و"الإشراف" و"شرح الرسالة" و"شرح المدونة" و"الممهد" عن مهدي الوراق[٩].

٦ ـ سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤ هـ)[١٠]:

الفقيه الأصولي المعروف، هذا الإمام أحد أشهر من أدخل كتب القاضي عبدالوهاب

---

(١) المعجم في أصحاب الصدفي لابن الأبار: ٧، بتحقيق الأبياري، دار الكتاب المصري واللبناني، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩م، الغنية: ١٢٩.

(٢) الغنية: ١٣٥.

(٣) الغنية: ٦٧.

(٤) الصلة: ٣/٨٥٥، الغنية: ٦٦.

(٥) الغنية: ٦٧.

(٦) مجلة معهد المخطوطات، المجلد الأول: ٢/٢٦٧.

(٧) برنامج التجيبي: ٢٧٠.

(٨) انظر التكملة: ٤/٢١٠.

(٩) انظر مواهب الجليل: ١/٨، والفوائد الجمة: ٢٦٩.

(١٠) الصلة: ١/٣١٨، المدارك: ٨/١١٨.

إلى الأندلس: "المعونة" و"الإشراف" و"شرح الرسالة" و"الملخص في أصول الفقه"، حملها كلها عن شيخه ابن عمروس عن القاضي، ومن طريقه يرويها ابن خير[١].

٧ ـ عبدالرحمن بن محمد بن عتاب أبو محمد (ت ٥٢٠هـ)، أحد كبار الفقهاء والرواة بالأندلس[٢]، يروي ابن عتاب تواليف القاضي عبدالوهاب مجتمعة عن شيخه ابن شماخ الغافقي عن المؤلف[٣]، ويروي كتاب "التلقين" خاصة كما في أكثر من برنامج[٤].

٨ ـ عيسى بن محمد بن عبدالله بن أبي البحر الزهري، أبو الأصبغ، توفي نحو سنة (٥٣٠ هـ)[٥].

من شنترين، وسكن سلا، له سماع قديم بالمشرق، وسمع من الباجي، وعنه يروي ابن خير كتاب "التلقين" عن الشيوخ الثلاثة: محمد بن بركات الصوفي، وعلي بن حميد الصواف، ومحمد بن محمد بن عمر البستي[٦].

٩ ـ عبدالله بن عيسى بن إبراهيم أبو محمد بن الأسير:

أخذ عن أبي الحسين بن البياز كتاب "التلقين"، وكان يقف عليه ويفقه ما فيه[٧].

١٠ ـ عبد الرحمن بن خلف بن مسعود الزيتوني أبو الحسن، روى "التلقين" عن أبي القاسم الإشبيلي عن عبدالوهاب[٨].

١١ ـ عبدالرحمن بن سعيد بن هارون الفهمي السرقسطي القرطبي، أبو المطرف (ت ٥٢٢ هـ): من شيوخه الباجي، وعبد الحق الصقلي الذي أجاز له جميع رواية القاضي عبدالوهاب وتصانيفه[٩].

---

(١) الفهرسة: ١/٣٠٢، ٣١٨.

(٢) المدارك: ٨/١٩٢، الغنية: ١٦٢.

(٣) انظر الصلة: ٣/٩٦٣، ٧٩٤، والمدارك: ٨/١٦٥، والغنية: ٢٢٩، وفهرسة ابن خير: ٢/٥٧٣.

(٤) انظر برنامج ابن أبي الربيع في مجلة معهد المخطوطات: المجلد الأول: ٢/٢٦٧، وبرنامج التجيبي: ٢٧٠.

(٥) انظر الغنية: ١٨٣، والصلة: ٢/٦٣٨.

(٦) فهرسة ابن خير: ١/٢٩٩.

(٧) التكملة: ٢/٢٤٨.

(٨) التكملة: ٤/٧٧، وأبو القاسم هذا من الرواة عن المؤلف كما سبق.

(٩) الغنية: ١٦٨، ٢٢٩، الصلة: ٢/٥١٦.

وما يمكن استنتاجه من خلال هؤلاء الأحد عشر تلميذاً حضورهم الجغرافي، وانتشارهم في غير ما بلد: كالعراق ومصر والأندلس، غير أن الآخذين عنهم جميعاً أندلسيون، أخذوا عن بلديهم، أو رحلوا إلى العراق أو إلى مصر.

وكانت تحضر في مجالس الدرس جل الكتب الفقهية، مثل: "المعونة" و"الإشراف" و"التلقين" و"شرح الرسالة" و"شرح مختصر المدونة" لابن أبي زيد، وكذلك الكتاب الأصولي "الملخص في أصول الفقه"، وإن كانت الغلبة لكتاب "التلقين".

في هذه الحلقة أيضاً، وبعد مدارسة كتب القاضي وانتشارها، بدأ بعض العناية بوجه نحوها، ولعل أوضح خدمة قدمت في هذه الفترة شرح كتاب "التلقين" للإمام المازري، وهو عمل متميز بتميز مؤلفه الذي أدى ديناً على أهل الغرب الإسلامي لأهل العراق، وللقاضي عبدالوهاب بشرحه للرسالة والمختصر للشيخ أبي محمد بن أبي زيد.

وكان حضور كتب القاضي عبدالوهاب عند المازري أيضاً في شرح هذا الأخير للمدونة، فمن نقوله عنه: «قال عبدالوهاب في مقدمة "شرح المدونة" من أصول الفقه..»[١].

وكذلك يسجل هنا اهتمام أبي بكر بن العربي بكتاب "التلقين" الذي شرحه بدوره[٢]، ويبدو أن هذا الكتاب المختصر لقي قبولاً طيباً في النفوس، إلى درجة الوله به عند بعضهم، مثل أبي زيد عبدالرحمن بن عبدالله بن منتيل الأنصاري السرقسطي المتوفى سنة (٥١٥ هـ)[٣]، وهو صهر أبي علي الصدفي راوي كتاب "التلقين" عن مهدي الوراق، كما مر بنا، فلعل صهره هذا أخذه عنه؛ قال القاضي عياض: «كان يحفظ "التلقين" للقاضي عبدالوهاب ويشغف به، وله في ذلك مما أخبرني به القاضي أبو علي:

سأقطع نفسي عن علائق جمة   وأشغل بالتلقين نفسي وباليا
وأجعله أنسي وشغلي وهمتي   وموضع سري والحبيب المناجيا»[٤]

---

(١) التعليق على المدونة: ٨٥، نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم: ١٥٠ ق.

(٢) انظر اصطلاح المذهب: ٣٣٠.

(٣) انظر الصلة: ٢/٥١١.

(٤) الغنية: ١٦٧، الصلة: ٢/٥١١.

ومن الدوال على حضور تراث القاضي عبدالوهاب في التأليف العلمي في هذه الطبقة، بعض الأرقام التقريبية التي أحيل فيها عليه وعلى كتبه في بعض المصادر الموضوعة في هذه المرحلة؛ فابن رشد مثلاً يحيل عليه في "البيان والتحصيل" نحو أربعين إحالة، منها إحدى عشرة إحالة منصوصة عن "المعونة"، وكذا في فتاواه إحالات على "المعونة" و"التلقين" و"شرح الرسالة"(١).

والدارس للفقه المالكي بالأندلس في هذه الفترة، عندما يتجاوز هذه الدلالات الظاهرة، والأرقام المعبرة من حيث الكم، ويتمعن في المنهاج الفقهي، يلمس بوضوح أثر المدرسة المالكية العراقية في الإنتاج الفقهي الأندلسي، وأبرز من يجلي هذا التأثر في هذه الطبقة الإمام الباجي الذي «أتقن الفقه على طريقة النظار من البغداديين وحذاق القرويين»(٢).

ولا يخالف أحد في الإقرار بالمنهج الاستدلالي الاحتجاجي في مؤلفات الأندلسيين قبل الباجي وبعد ظهور الباجي ثم ابن العربي، وكتاب "المنتقى" أدل دليل؛ «فطالما رجح مؤلفه قول البغداديين واختاره، بل ربما أجمع اللاحقون من المالكية على اختيار قول البغداديين»(٣).

وهنا نتذكر قولة ابن العربي عن دوره ودور الباجي في تطعيم المنهج العلمي الأندلسي بترياق أعاد إليه ماء الحياة(٤).

وإذا كان "المنتقى" ملآن من النقول عن القاضي عبدالوهاب، بحيث يصعب إحصاؤها، فإن تميز الباجي أنه يمتح من كتب القاضي عبدالوهاب الأصولية، وقد قاربت نقوله عنه في كتاب "الإحكام في أصول الأحكام» أربعين إحالة(٥).

---

(١) المرجع في هذه الإحصاءات فهارس هذه الكتب.

(٢) المدارك: ١١٩/٨.

(٣) المدرسة البغدادية للفقه المالكي: ٢٢٢-٢٢٣.

(٤) العواصم من القواصم: ٣٦٧.

(٥) الطبعة المعتمدة بتحقيق عبد المجيد تركي، وعزا المحقق كثيراً من آراء القاضي عبدالوهاب للقاضي أبي محمد، وفسره بانه والد إمام الحرمين، والواقع ان والد إمام الحرمين ليس قاضياً ولا اصولياً، ثم إن سياق تلك الاقوال تدل أنها آراء المذهب المالكي، كما ان مصطلح القاضي أبي محمد إنما يعني عند المالكية عبدالوهاب.

الحلقة الثالثة:

تمثل هذه الحلقة فترة زمنية مزدهرة، ويظهر على رأسها كبار أئمة الحديث بالغرب الإسلامي، الذين بلغت بهم العناية بالرواية منتهاها، وهم:

١ - عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (ت ٥٤٤ هـ)، الإمام الفقيه المحدث اللغوي[١]، فهو يروي بسنده كتاب "التلقين" عن شيخه أبي علي الصدفي[٢]، وهو يروي كل مؤلفات القاضي من طريق أبي المطرف بن هارون عن عبدالحق الصقلي عن القاضي عبدالوهاب[٣]، ويزكي ذلك أيضاً أن الشيخ عبد الحي الكتاني يروي هذه المؤلفات من طريق القاضي عياض عن ابن عتاب عن ابن شماخ عنه[٤].

---

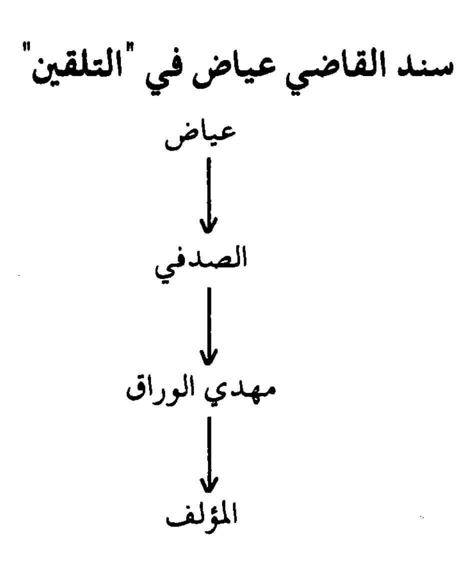
(١) انظر المعجم في أصحاب الصدفي: ٣٠١، والديباج: ٢٧٠.

(٢) الغنية: ١٣٥.

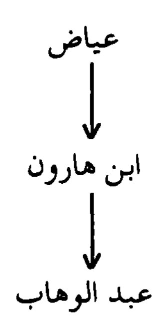
(٣) الفهرست: ١/٣٠٢، ٣١٨.

(٤) فهرس الفهارس والأثبات: ٢/٧٧٥.

سند القاضي عياض في "التلقين"



سند القاضي عياض في مؤلفات القاضي عبدالوهاب



٢ ـ ابن بشكوال خلف بن عبد الملك بن مسعود القرطبي (ت ٥٩٤ هـ)[١] :

ويروي هو أيضاً عن عبد الرحمن بن سعيد بن هارون الفهمي الذي أجاز له ما رواه[٢]، ومما رواه كتب عبدالوهاب، ومن طريقه يروي ابن أبي الربيع كتاب "التلقين" عن ابن عتاب[٣] .. وكذلك القاسم التجيبي في "برنامجه"[٤]، وابن بشكوال يروي كل تآليف

---

(١) التكملة : ١/٢٤٨، المعجم في أصحاب الصدفي : ٩١.

(٢) انظر الصلة : ٢/٥١٦.

(٣) برنامج ابن أبي الربيع، مجلة معهد المخطوطات، المجلد الأول : ٢/٢٦٧.

(٤) البرنامج : ٢٧٠.

القاضي عبد الوهاب كما رأينا قبلاً[١].

٣ ـ عبد الله بن محمد بن علي، أبو محمد بن عبيد الله الحجري، توفي (٥٩١هـ):

أخذ عن ابن العربي والقاضي عياض[٢]، يروي هذا الفقيه المحدث كتاب "التلقين" عن القاضي ابن العربي كما في برنامجي ابن أبي الربيع[٣] والتجيبي[٤].

٤ ـ محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٥٧٥هـ):

أخذ عن ابن العربي والقاضي عياض، وأجاز له ابن عتاب[٥].

يروي ابن خير كتب "الإشراف" و"المعونة" و"شرح الرسالة" و"الملخص" عن شيخيه أبي الأصبغ بن أبي البحر وأبي الحسن علي بن عبد الله بن موهب[٦]. ويروي "التلقين" عن شيخيه ابن العربي وأبي الأصبغ بن أبي البحر[٧]. بينما يروي كل تواليف القاضي عبدالوهاب من طريق أبي محمد بن عتاب[٨].

---

(١) انظر الصلة: ٣/٧٩٤.

(٢) انظر الإشراف على أعلى شرف في التعريف برجال سند البخاري لابن الشاط، تحقيق إسماعيل الخطيب، منشورات جمعية البحث الإسلامي، تطوان، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م، ص: ٧٤، نيل الابتهاج: ٢١٢، التكملة: ٢/٢٧٨.

(٣) مجلة معهد المخطوطات، المجلد الأول: ٢/٢٦٧.

(٤) البرنامج: ٢٧٠.

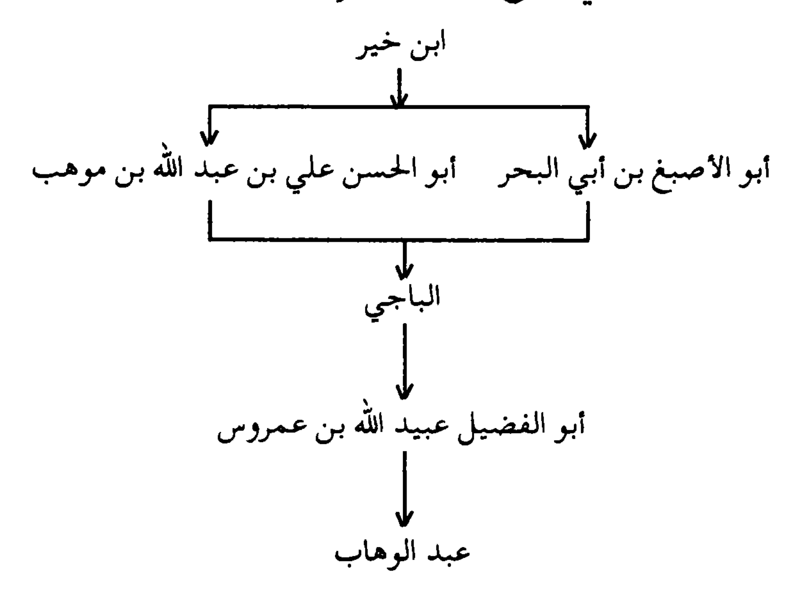
(٥) التكملة: ٢/٤٩.

(٦) الفهرست: ١/٣٠٢، ٣١٨.

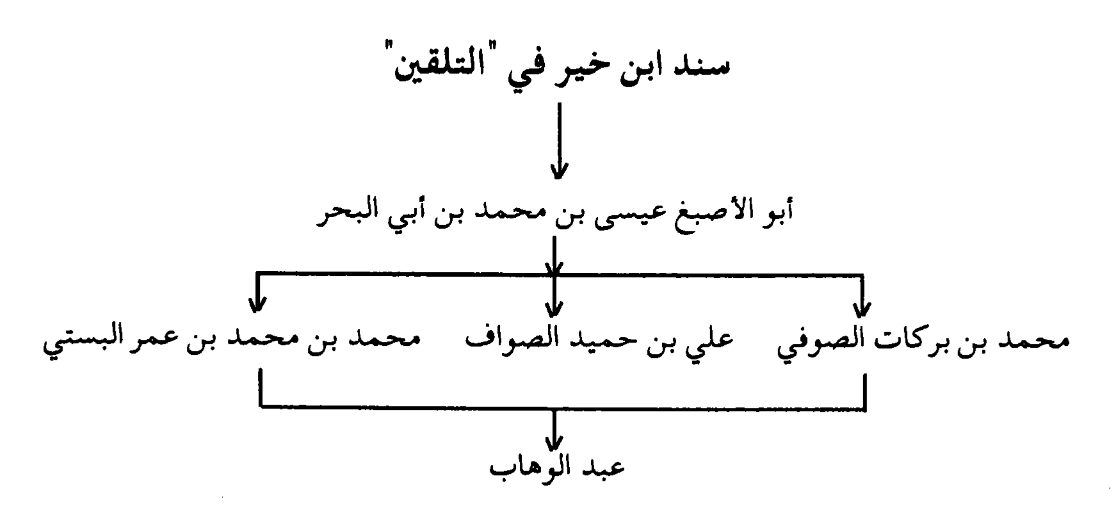
(٧) الفهرست: ١/٢٩٩.

(٨) الفهرست: ٢/٥٧٣.

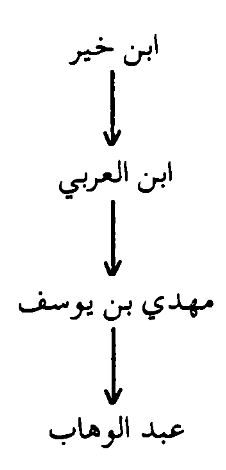
سند ابن خير في شرح الرسالة والإشراف والمعونة والملخص



سند ابن خير في "التلقين"



سند ابن خير في "التلقين"



٥ ـ علي بن عبدالله بن موهب، يعرف بابن الزقاق (ت ٥٣٢هـ)

محدث راوية مسند، يروي عن ابن عبد البر وأبي العباس العذري والباجي[١].

يروي كتب القاضي "شرح الرسالة" و"الإشراف" و"المعونة" و"الملخص في أصول الفقه عن الإمام الباجي"[٢].

٦ ـ أبو العباس بن عيسى الداني:

هكذا ذكر الاسم في ؛التكملة"[٣] و"النفح"[٤]، وكذلك ذكره ابن الأبار ثانية في "التكملة"[٥]، وهو من شيوخ عبد الله بن حيدرة بن مفوز هناك، وأخذ عنه عبد الرحمن الحضرمي كما في "التكملة"[٦].

---

(١) الصلة: ٢/٦١٩، سير أعلام النبلاء: ٢٠/٤٨.

(٢) الفهرست: ١/٣٠٢، ٣١٨.

(٣) ١/٢٤٤.

(٤) ٢/٩٨٥.

(٥) ٢/٢٤٨.

(٦) ٣/٢١.

حدث بـ "التلقين" عن خلف بن محمد بن خلف الغرناطي عن مهدي الوراق عن المؤلف[١].

٧ ـ عبد الله بن أحمد بن عمروس الشلبي :

أخذ عن ابن العربي، وأبي الحسن بن موهب، وكان فقيهاً مشاوراً حافظاً، توفي سنة (٥٤٦هـ)[٢].

قرأ "التلقين" على أبي بكر بن العربي، وبقراءته سمع أبو بكر بن خير سنة (٥٣٢هـ)[٣].

٨ ـ يحيى بن محمد بن رزق أبو بكر المري (توفي بعد ٥٦٠هـ) :

روى عن ابن العربي، وروى عنه أبو القاسم بن البراق، وعن ابن العربي يروي كتاب "التلقين"[٤].

٩ ـ محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن البراق الوادي آشي (ت ٥٩٦هـ)[٥] :

أجاز له ابن العربي وابن بشكوال كتاب "التلقين"[٦]، كما رواه عن ابن العربي أيضاً بوساطة شيخه يحيى بن محمد بن رزق السابق[٧].

يكاد ينحصر تداول كتب القاضي عبدالوهاب في هذه الحلقة ـ بحسب الأسانيد المتاحة ـ في القطر الأندلسي، سواء أكان الأمر يتعلق بأسماء الشيوخ أم بأسماء الطلبة. وهذا إنما يجلي واقعاً علمياً معروفاً بالازدهار فيما بين القرنين الخامس والسادس الهجريين.

ومما سجلته المصادر العلمية من اهتمام بكتب القاضي عبد الوهاب في هذه الحلقة، نذكر ما يأتي :

ـ كتاب "التبيين في شرح التلقين" لمحمد بن علي بن جعفر القيسي، المعروف بابن

---

(١) التكملة: ١/ ٢٤٤، النفح: ٢/ ٩٨٥.

(٢) التكملة: ٢/ ٢٦٠.

(٣) التكملة: ٢/ ٢٦١، وانظر فهرس الفهارس والأثبات: ٢/ ١٠٤٨.

(٤) الذيل: ٦/ ٤٥٧، صلة الصلة: ٥/ ٢٤٨، التكملة: ٤/ ١٧٣.

(٥) الذيل: ٦/ ٤٥٧، صلة الصلة: ٣/ ٤١١، التكملة: ٢/ ٧٦.

(٦) الذيل والتكملة: ٦/ ٤٦٢.

(٧) الذيل: ٦/ ٤٥٧، صلة الصلة: ٥/ ٢٤٨، التكملة: ٥/ ١٧٤.

الرمامة، من قلعة بني حماد بالمغرب الأوسط، نزيل مدينة فاس وقاضيها، تلميذ أبي الفضل ابن النحوي ـ صاحب "القصيدة المنفرجة" المشهورة ـ وأبي محمد بن عتاب وابن رشد، وكان فقيهاً نظاراً، توفي سنة (٥٦٧هـ)[١].

ـ اختصار كتاب "الإشراف" لعبيد الله بن الجد الفهري اللبلي:

وهو من أهل العلم والحفظ لمسائل الرأي[٢].

ـ ونستحضر هنا في جانب الاعتماد على آراء القاضي عبد الوهاب العلمية ونقلها نموذجاً هو كتاب "التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة" للقاضي عياض؛ فمن حيث الرجوع إلى كتب القاضي عبدالوهاب، وقع له نحو أربعين إحالة مع مسحة من التوقف عند بعض أقواله وطرح وجهة نظر مخالفة. ومن المعلوم أن من ميزات منهج القاضي عياض في شرح "المدونة" الجمع بين الطريقتين القروية والعراقية[٣].

الحلقة الرابعة:

بداية من هذه الحلقة يبدأ تداول كتب القاضي في التقلص وانحسار روايتها بالأسانيد حسب معطيات المصادر، دون أن يعني ذلك بحال انحسار تداولها في الواقع العلمي، بل العكس هو الصحيح كما سنرى من معطيات أخرى خارج ما تقدمه الأسانيد، حتى إننا لا نجد في هذه المرحلة غير أربعة أسانيد، رجالها هم:

١ ـ جعفر بن علي بن هبة الله الهمذاني أبو الفضل الإسكندراني (ت ٦٣٦هـ):

فقيه مالكي، سمع من الحافظ السلفي[٤]، ومن مرويات هذا المحدث كتب القاضي عبدالوهاب "التلقين" و"المعونة" و"الإشراف" و"شرح الرسالة" و"شرح المدونة" و"الممهد"، وقد رواها عن شيخين ومن طريقين: أحدهما عال عن محمد بن عبد الرحمن الحضرمي عن

---

(١) التكملة: ٢/ ٣١١، نيل الابتهاج: ٢٣٧.

(٢) التكملة: ٢/ ١٥٨، الذيل والتكملة: ٢١٨، ٥٠٢، صلة الصلة: ٣/ ٢٢.

(٣) اعتمدت على التحقيق الذي انجزته بالاشتراك مع الدكتور عبد المنعم حميتي بكلية الشريعة جامعة القرويين، أكادير.

(٤) انظر ذيل التقييد لتقي الدين الفاسي: ١/ ٤٩٦، وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٢٤.

مهدي الوراق، والثاني عن ابن بشكوال عن ابن العربي عن مهدي[١].

٢ ـ أحمد بن أبي الوليد بن بقي أبو القاسم القرطبي (ت ٦٢٥هـ):

من أحفاد بقي بن مخلد، ومن بيت علم ونباهة، سمع ابن بشكوال، وأجاز له أبو محمد الحجري، وهو من شيوخ ابن أبي الربيع[٢].

يروي "التلقين" عن ابن بشكوال، وأبي محمد الحجري[٣].

٣ ـ عمر بن محمد بن عمر أبو علي الشلوبين الإشبيلي النحوي (ت ٦٤٥ هـ):

أجاز له السلفي وابن خير وابن بشكوال وأبو محمد الحجري وابن بقي[٤].

يروي "التلقين" عن أبي محمد الحجري وابن بشكوال، وعنه يرويه ابن أبي الربيع في "برنامجه"[٥].

٤ ـ علي بن جابر بن علي اللخمي الإشبيلي الدباج (ت ٦٤٦هـ):

روى عن أبي القاسم بن بقي وأبي محمد بن عبيد الله الحجري[٦].

يروي كتاب "التلقين" عن أبي محمد الحجري، ويرويه عنه التجيبي وابن أبي الربيع، وإن لم يذكره هذا الأخير في "برنامجه"[٧].

أولى الملاحظات على هذه الأسانيد المتوفرة، تركزها في الأندلس وإن كان أحد الرواة مصرياً.

وثاني الملاحظات تظهر أن المعتنين بهذه الأسانيد أكثرهم المشتغلون بالحديث والرواية

---

(١) انظر مواهب الجليل: ١/٨، والفوائد الجمة: ٢٦٩.

(٢) التكملة: ١/١٠٢، السير: ٢/٢٦٤، فهرس ابن أبي الربيع، مجلة معهد المخطوطات: ١/٢/٢٥٩، صلة الصلة: ٥/٣٤٨.

(٣) انظر برنامج ابن أبي الربيع في مجلة معهد المخطوطات: ١/٢/٢٦٧، وبرنامج التجيبي: ٢٧٠.

(٤) التكملة: ٣/١٥٩، السير: ٢٣/٢٠٧، برنامج ابن أبي الربيع في مجلة معهد المخطوطات: ١/٢/٢٥٨، صلة الصلة: ٤/٧٥.

(٥) انظر مجلة معهد المخطوطات: ١/٢/٢٦٧.

(٦) برنامج ابن أبي الربيع في مجلة معهد المخطوطات: مج ١: ٢/٢٥٧، التكملة: ٣/٢٤٠، صلة الصلة: ٤/١٤٢.

(٧) انظر برنامج التجيبي: ٢٧٠.

وجمع الكتب، وهو يعكس واقعاً علمياً أندلسياً معروفاً في القرنين السادس والسابع من حيث العناية بالرحلة والبحث عن الأسانيد وجمع الكتب وتاليف الفهارس .

وكما سلف القول، فليست كتب القاضي عبد الوهاب غائبة عن الدرس الفقهي والتناول العلمي في هذه المرحلة، تحتفظ لنا المصادر عن هذه الفترة بالإنتاجات الآتية :

ـ استدراك كتاب "السلم" على كتاب "التلقين" لمحمد بن عيسى بن محمد بن المناصف الأزدي، مستوطن إفريقية المتوفى سنة (٦٢٠ هـ)، وكان عالماً متفنناً، نظاراً صاحب استنباط وتدقيق، واقفاً على الاتفاق والاختلاف، معللاً مرجحاً[١] . قال عنه ابن عبد الملك المراكشي : كان شديد العناية بتلقين القاضي أبي محمد عبد الوهاب، جيد النظر في فقهه وتبيين غوامضه، واستدرك فيه فصل "السلم" على طريقته لإغفال أبي محمد إياه منه، فقال :

« **فصل**: السلم جائز، وهو بيع معلوم في الذمة مما ينضبط في الصفة والمكيل والموزون وغير ذلك من العروض والحيوان والرقيق وسائر أنواع المتملكات التي يجوز بيعها مشاهدة، وتحصرها الصفة إذا غابت حصراً لا يتبعه التعيين كالقمار. وله خمسة شروط :

أحدها: أن يكون في الذمة مطلقاً لا متعين الذات .

والثاني: أن يكون معلوما [. . .] يتعلق الغرض بها في مثله .

والثالث: أن يكون مؤجلاً [. . .] أقله اختلاف، وأما أكثره فما لم ينته إلى الغرر لطوله .

والرابع: أن يكون [. . .] المحل، وسواء كان معدوماً حال العقد أو موجوداً متصل الوجود .

والخامس: أن يكون رأس المال نقداً لا مؤخراً بشرط فوق ثلاث باتفاق .

فإذا سلم بشروطه صح ولزم، وإن عينا موضعاً للقبض كان أتم [. . .] لم يبطل، وقضى بالعرف في قبض أهل الموضع ما سلموا فيه من ذلك [. . .] في حكم المشروط، ولا يجوز السلم فيما لا يجوز بيعه ،كتراب الصاغة و[. . .] وأنواع النجاسات وإن صح تملكه، ولا في شيء من جزاف ما شرع جزافه، ولا في شيء من المعادن وإن صح بيع جميعها مع المشاهدة،

---

(١) التكملة : ١ / ١٢٠، الذيل والتكملة : ٨ / ١ / ٣٤٥ .

لأن الصفة لا تحصره إذا غاب، ولا في الأصول الثابتة من العقار والدور والأرضين، وما لا ينقل وإن حصرته الصفة عند المغيب، لأن من صفاته المقصودة ذكر الجهات والأقطار، وذلك يخرجه إلى التعيين، وهو مناف لحكم السلم، ولا في طعام قرية بعينها أو ثمرة بستان بعينه إذا كان مما لا يؤمن أن يخلف، لأنه غرر، وكالسلم في العين، ويجوز الأجل إلى الجذاذ والحصاد وقدوم الحاج، لأنه معلوم لا يتفاوت قدره في الاختلاف له.

وإذا حل أجل السلم، وقبض بعضه، وأقال في بعض لم يجز، لأنه بيع وسلف، فإن غلبا على التبعيض بانقضاء الإبان فيما له إبان وما لا يتهمان على قصده، ففي موجب الحكم اختلاف:

فعن مالك أنه يتأخر بالبقية إلى عام قابل، وعلى ذلك إن تراضيا على المفاصلة معجلاً بحساب ما فضل ورد ما بقي من رأس المال لم يجز، لأنه يؤول إلى بيع وسلف. وقد روى عنه أيضاً الجواز لأنهما لم يقصداه.

والثاني قول أشهب: أن موجب الحكم المحاسبة ورد ما فضل، لأن فوات الأجل المعقود عليه، فخرج له عن شرط العقد فيما بقي، وعلى ذلك إن تراضيا على التأخير إلى عام قابل لم يجز، لأنه يؤول إلى فسخ الدين في الدين، ومن أسلم في طعام فأخذ عن المحل طعاماً من جنسه وبمكيله، لكن أدنى أو أعلى من صفة ما أسلم فيه حمل على المسامحة والرفق، وإن كان قبل المحل لم يجز؛ لأنه في الدون وضع على التعجيل، وفي الأعلى عوض عن الضمان، فإن كان مثله وعلى صفته من غير زيادة ولا نقصان [...] عليه، فإن أخذ عن الجنس من الطعام كالبر، أو أخذ أي عرض كان عن أي طعام كان، لم يجز قبل [...] الطعام قبل قبضه، ويجوز ذلك في غيره من سائر [...] إذا قبض الجنس الآخر مكانه، فإن تأخر القبض عن العقد [...] الدين بالدين.

قال أبو عبد الله بن المناصف رحمه الله: [يفهم] من كلام القاضي من كتاب البيوع من "التلقين" إحالة على تبين [بيع السلم] فيما يورده، ثم لم يقع إلينا في شيء من نسخ "التلقين"، فلعله نسي أو ذهل، أو غير ذلك من لوازم البشر، وقد رغب عند المطالعة لهذا الكتاب بعض الإخوان [مني] إلحاق فصل السلم إليه، بما يناسب الموضوع وغرض المؤلف في هذا الكتاب، من التحديق، فلم نر في إجابته بأساً، ورغبنا أن يكون استلحاقه عليه بنحو مما

صرح به من مذهبه واختياره، وتضمنه بعض ألفاظه من كتاب "المعونة"، فكثيراً ما يجري بها مع "التلقين"، فلخصنا هذا الفصل، ونقحنا ألفاظه، وضبطنا معانيه، وربما زدنا تنبيها على أشياء ليست في "المعونة" فاستقل إن شاء الله فصلاً لائقاً بكتاب "التلقين"، والله الموفق»(١).

- "إكمال شرح التلقين" للمازري، لأحمد بن عثمان بن عبد الجبار التونسي الملياني المتوفى سنة (٦٤٤ هـ)(٢).

قال التنبكتي: له تقدم في "التلقين" ونظر لم يكن لغيره، ولم يكن له مثله في غيره من الكتب، وهو وإن كان إماماً في الفقه لكنه في هذا الكتاب آصل من غيره، وله عليه تقييد فيه تنبيهات خفية، وسمعت أنه أكمل بعض ما فات المازري على "التلقين"(٣).

- "الجمع بين الرسالة" والتفريع" و"التلقين" لمحمد بن أحمد بن خليل السكوني الإشبيلي المتوفى نحو سنة (٦٤٦ هـ)، جمع بين هذه الكتب جمعاً محكماً كما قال ابن عبد الملك(٤).

أما النقول عن كتب المؤلف والاستدلال بآرائه في هذه الحلقة فنذكر ابن المناصف الآنف الذكر في كتابه الخاص بالقضاء، المسمى "تنبيه الحكام"، وأبا الوليد ابن رشد الحفيد في "بداية المجتهد"، الذي ذكر له نحو عشرين نقلاً.

الحلقة الخامسة:

في هذه الحلقة راويان اثنان، أحدهما مشرقي، والثاني مغربي:

١ - يحيى بن محمد:

هكذا اقتصرت الأسانيد على هذا الاسم، وبعد البحث أمكن القول إنه يحيى بن محمد بن سعد بن عبدالله المقدسي المتوفى سنة (٧٢١ هـ).

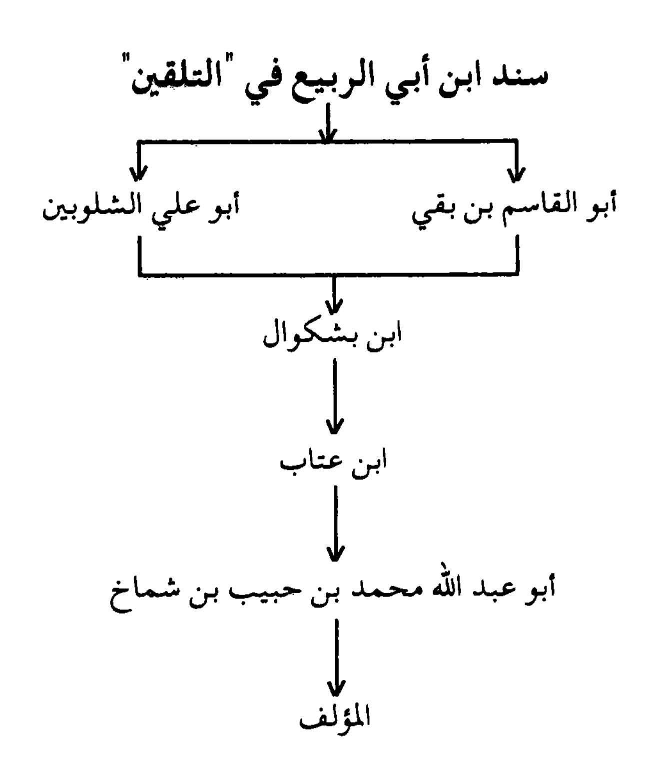
والقرينة أنه ممن سمع عن شيخه في هذا الإسناد وهو جعفر بن علي الهمذاني، كما نص على ذلك التقي الفاسي(٥)، وقد يكون هو يحيى بن محمد بن علي الطبري المكي، كما سيأتي في ترجمة عبدالله بن محمد النيسابوري في الطبقة الموالية من السند.

(١) الذيل والتكملة: ٨/١/٣٤٦-٣٤٧.
(٢) نيل الابتهاج: ٧٨، توشيح الديباج: ٧٣.
(٣) نيل الابتهاج: ٧٨، توشيح الديباج: ٧٣.
(٤) الذيل: ٥/٢/٦٣٥.
(٥) ذيل التقييد: ٢/٣٠٦.

هذا ورواية يحيى بن محمد لكتب القاضي عبدالوهاب مذكورة في سند الحطاب والروداني والتمنارتي(١).

٢ ـ أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيدالله بن أبي الربيع الإشبيلي السبتي (ت ٦٨٨ هـ)(٢).

أخذ عن أبي علي الشلوبين وأبي القاسم بن بقي وعلي بن جابر الدباج. وكان فقيهاً فرضياً نحوياً لغوياً. يروي كتاب التلقين عن ابن بقي والشلوبين(٣)، وعنه يرويه القاسم التجيبي(٤).



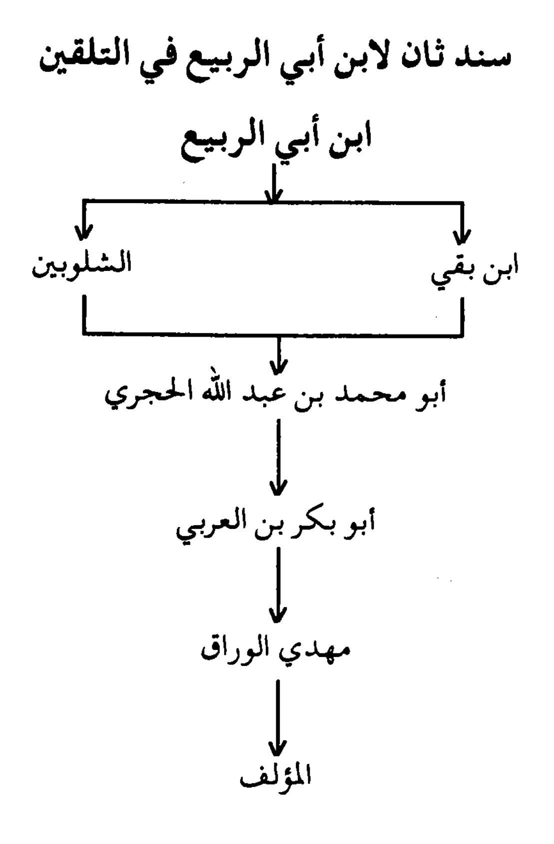
(١) انظر مواهب الجليل: ١/٨، وصلة الخلف: ١٦٦، والفوائد الجمة: ٢٦٩.

(٢) صلة الصلة: ٣/١٦٦، مع ملاحظة انه سماه عبيدالله بن احمد بن عبيدالله، وانظر مجلة معهد المخطوطات: ١/١/١١٠.

(٣) مجلة معهد المخطوطات: ١/٢/٢٧٦.

(٤) في برنامجه: ٢٧٠.

سند ثان لابن أبي الربيع في التلقين



الحلقة السادسة:

تضم هذه الحلقة أيضاً راويين اثنين: أحدهما مغربي، والآخر مشرقي:

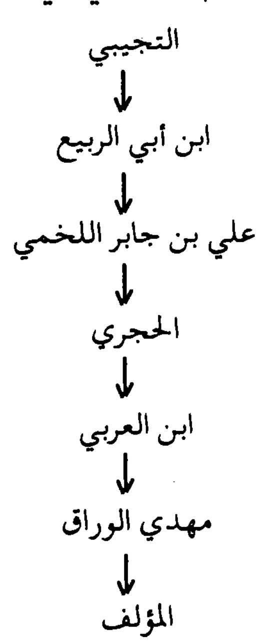
١ ـ القاسم بن يوسف بن محمد التجيبي البلنسي السبتي[١] (ت ٧٣٠ هـ) المحدث الحافظ الرحالة، أخذ عن ابن أبي الربيع، وروى عنه كتب القاضي عبدالوهاب[٢].

---

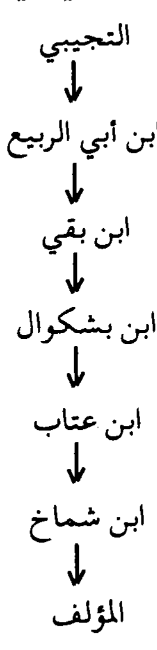
(١) نيل الابتهاج: ٣٦٢، فهرس الفهارس والأثبات: ١/ ١٦١، الذيل والتكملة: ٦/ ٢.

(٢) برنامج التجيبي: ٢٧٠.

سند القاسم التجيبي في "التلقين"



سند ثان للتجيبي في "التلقين"



٢ ـ عبد الله بن محمد النيسابوري:

لم أجد في المترجمين بهذا الاسم ممن يمكن أن يكون هو المقصود غير عبد الله بن

محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، الفقيه الأصولي المتوفى (٧٧٦ هـ)، هكذا أرخه ابن حجر في "الدر الكامنة"[١] ناقلاً ذلك عن والده، وهذا يبعد؛ لأن ابن حجر في هذا السند الذي ندرسه أحد الرواة عنه.

وممن سمع منهم ابن حجر ممن اسمه عبد الله بن محمد: عبدالله بن محمد بن إبراهيم الغزي المصري المعروف بابن الرشيد المتوفى سنة (٨٠٧ هـ)[٢].

غير أن هناك اسماً آخر محتملاً هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر المعروف بابن خليل، بقرينة سماعه بمكة من يحيى بن محمد بن علي الطبري الوارد في السند، وتوفي سنة (٧٧٧هـ)[٣].

وروايته لكتب القاضي عبدالوهاب عند الحطاب[٤]، والروداني[٥]، والتمنارتي[٦].

سيتوقف السند المغربي هنا وينقطع عند القاسم التجيبي، ليستمر السند المشرقي ويدور على ابن حجر العسقلاني الذي من طريقه، وعن تلاميذه المشارقة سيروي المغاربة كتب القاضي عبدالوهاب.

الحلقتان الخامسة والسادسة امتدتا ما بين منتصف القرن السابع وما بعد منتصف القرن الثامن تقريباً، وهذه الفترة في تاريخ المذهب المالكي بالغرب الإسلامي هي مرحلة الانتعاش والعودة القوية إلى التمذهب بعد التخلص من مضايقة التوجه الموحدي، فرجع الفقهاء إلى تراثهم رجوعاً قوياً، وبنيت المدارس، وبرز كبار الفقهاء في الحواضر الكبرى، مثل: فاس، وغرناطة وتلمسان وبجاية وتونس.

ونستطيع أن نرصد ملامح هذا التوجه فيما يخص كتب القاضي عبدالوهاب في مدارسة بعض هذه الكتب وتلقيها عن الشيوخ، كما تحتفظ بذلك بعض كتب التراجم:

---

(١) ٣/٦٨.

(٢) ذيل التقييد: ٢/٥٥.

(٣) ذيل التقييد: ٢/٥٦-٥٨، وانظر ترجمته في الكتاب نفسه: ٢/٣٠٧.

(٤) مواهب الجليل: ١/٨.

(٥) صلة الخلف: ١٦٦.

(٦) الفوائد الجمة: ٢٦٩.

- أبو فارس عبدالعزيز بن إبراهيم بن بزيزة التونسي (ت ٦٦٢هـ)[١] :
الفقيه المحقق، أحد أئمة المذهب ممن اعتمدهم الشيخ خليل في تشهيراته.
وضع "روضة المستبين في شرح التلقين"[٢].
- عبد الله بن أبي بكر بن يحيى الجدميوي الصودي السوسي (حي سنة ٦٩٦هـ[٣]) :
الفقيه الفرضي، صاحب المؤلفات المتميزة في الفرائض.
قرأ كتاب "التلقين" على أبي محمد عبدالله الغماري[٤].
- أحمد بن محمد بن مسعدة العامري (ت٦٩٩هـ).
استظهر كتاب التلقين[٥].
- عبدالله بن يوسف بن رضوان المالقي الفاسي (ولد عام ٧١٨هـ) :
الفقيه النحوي اللغوي الراوية، قرأ على الحافظ أبي القاسم بن جزي كتاب "التلقين"، وكثيراً من تآليف القاضي عبدالوهاب[٦].
- عبد الله بن محمد بن أحمد الشريف التلمساني (ت ٧٩٢ هـ) :
الإمام المحقق الحافظ، قرأ "التلقين" على الإمام أحمد بن قاسم القباب[٧].
- أبو الحسن علي الزيات :
حافظ للمذهب، محصل متقن، قرأ بالأندلس، واستوطن بجاية، ثم رحل لحاضرة إفريقية.

---

(١) نيل الابتهاج: ٢٦٨، شجرة النور الزكية: ١٩٠.
(٢) حقق الكتاب الدكتور محمد بن حسين علي بكري، وطبعته دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي.
(٣) نيل الابتهاج: ٢١٧، برنامج التجيبي: ٢٧٤، وكتابه "كفاية المرتاض بتعليل الفرائض" حققه الدكتور محمد الزوين بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط.
(٤) نيل الابتهاج: ٢٢٦.
(٥) الديباج: ١٠٤.
(٦) نيل الابتهاج: ٢٢١.
(٧) نيل الابتهاج: ٢٢٦.

كان يقرأ عليه كتب المذهب كـ "التهذيب" و"الرسالة" و"التلقين" والجلاب[١].

- يذكر الرحالة محمد بن محمد العبدري الحاحي في رحلته عن برنامج محمد بن عبدالله بن داود الغافقي، أنه لقي بمرسية أبا بكر بن محرز الزهري وقرأ عليه أكثر التلقين[٢]، كما يذكر حادثة وقعت في درس التلقين بمدينة قابس[٣].

- إبراهيم بن يخلف بن عبدالسلام التنسي المطماطي:

شرح "التلقين" في عشرة أسفار، فضاع الشرح في أثناء حصار تلمسان[٤]، والحصار وقع على رأس المائة الثامنة.

وهناك اهتمامات أخرى بتراث القاضي عبدالوهاب في هذه الفترة[٥].

أما الاستفادة من كتب القاضي في مجال التأليف والنقل عنها، فهناك نماذج أيضاً:

ولعل موسوعة أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة (٦٨٤هـ)[٦]: "الذخيرة" أحسن مثال متوفر، فقد بلغت عدد إحالاته على فقه القاضي عبدالوهاب نحو ثمانين إحالة، منها ثلاث عشرة على كتاب "الإشراف"، واثنتان وأربعون على "التلقين"، وخمس عشرة على "المعونة"، وإحالة واحدة على كل من "شرح الرسالة" وكتاب "الإفادة".

ويجدر هنا ذكر قولة القرافي في مقدمة "الذخيرة" منوهاً بمنزلة كتاب "التلقين": «وقد آثرت أن أجمع بين الكتب الخمسة التي عكف عليها المالكيون شرقاً وغرباً ... وهي: "المدونة"، و"الجواهر" و"التلقين" و"الجلاب"، و"الرسالة"»[٧].

---

(١) نيل الابتهاج: ٣٢١، توشيح الديباج: ١٦٦.

(٢) رحلة العبدري: ص: ١٨.

(٣) الرحلة: ٧٥.

(٤) نيل الابتهاج: ٣٨، شجرة النور: ٢١٨.

(٥) نذكر هنا أن داود بن عمر الشاذلي الاسكندري المتوفى سنة ٧٣٢ هـ ألف شرح مختصر "التلقين" كما في نيل الابتهاج: ١٧٥، وشجرة النور: ٢٠٤، وأن محيي الدين البليسي وضع حاشية على كتاب "المعونة" كما ذكر في شذرات الذهب: ٢/ ٢٦٠ ومقدمة تحقيق المعونة: ١/ ٦٧.

(٦) الديباج: ١٢٨، شجرة النور: ١٨٨.

(٧) الذخيرة: ١/ ٣٤.

ولابد من التنويه إلى أن القرافي كثير النقل أيضاً لآراء القاضي عبدالوهاب الأصولية أيضاً في كتابه "شرح تنقيح الفصول".

ونذكر من هذه المرحلة أيضاً كتاب "معين الحكام" لابن عبدالرفيع المتوفى سنة (٧٣٣هـ)، وقد نقل عن "الإشراف" و"التلقين".

الحلقة السابعة: ابن حجر:

يصح أن تفرد هذه الحلقة بهذا العلم الكبير، صاحب الفضل في الاحتفاظ بأسانيد كتب القاضي عبدالوهاب، وهو الإمام شهاب الدين علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، الفقيه المحدث الحافظ المؤرخ، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)[١].

يروي كتب القاضي عبدالوهاب "المعونة: و"الإشراف" و"شرح الرسالة" و"الملخص في أصول الفقه" عن أبي محمد عبدالله بن محمد النيسابوري، كما تثبت ذلك أسانيد الحطاب والروداني والتمنارتي[٢].

الحلقة الثامنة:

تتسع رواية مؤلفات القاضي عبدالوهاب في هذه الحلقة نسبياً، باعتبار حاملها، ابن حجر، وكثرة تلاميذه وعنايتهم بالرواية، وهم أربعة:

١ - زكرياء بن محمد الأنصاري المصري، شيخ الإسلام (ت ٩٢٦ هـ)، من كبار تلاميذ ابن حجر[٣]، ويروي عنه كتب القاضي عبدالوهاب "المعونة" و"الإشراف" و"شرح الرسالة" و"الملخص في أصول الفقه" كما في "صلة الخلف"[٤].

٢ - إبراهيم بن علي القلقشندي برهان الدين (ت ٩٢١ هـ): محدث حافظ، من كبار تلاميذ ابن حجر[٥].

---

(١) ذيل تذكرة الحفاظ: ١/٣٢٦، للحسين الدمشقي (ت. ٧٦٥هـ)، دار إحياء التراث العربي.

(٢) مواهب الجليل: ١/٨، صلة الخلف: ١٦٦، الفوائد الجمة: ٢٦٩.

(٣) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: ٣/٤٦، الطبقات الكبرى للشعراني: ٢/١٢٢، شذرات الذهب: ٨/١٣٤.

(٤) صلة الخلف: ٢٣، ١٦٦.

(٥) شذرات الذهب: ٨/١٠٤، فهرس الفهارس والأثبات: ٢/٩٦٣.

يروي عنه كتب القاضي عبد الوهاب "المعونة" و"الإشراف" و"شرح الرسالة" و"الملخص في أصول الفقه" كما في "صلة الخلف"(١).

٣ ـ عبدالقادر النويري:

لا وجود لترجمة هذا العلم في المصادر المتاحة، وإن كان يذكر في تراجم علماء آخرين، كذكر مشيخته للحطاب الراوي عنه في هذا السند(٢).

وروايته لكتب القاضي عبدالوهاب "المعونة" و"الإشراف" و"شرح الرسالة" و"الملخص في أصول الفقه" عند تلميذه الحطاب في "المواهب"، والتمنارتي في "الفوائد"(٣).

٤ ـ الخطيب النويري:

أقرب من يمكن أن يكون هو محمد بن محمد بن علي بن إبراهيم بن عبدالخالق المحب أبو القاسم النويري المصري (ت. ٨٩٧هـ)، فقد أخذ عن ابن حجر(٤)،

أو أحمد بن أبي القاسم النويري المسند المعمر، خطيب مكة(٥)، والحطاب ذكر محمد بن محمد بن علي في شيوخه ضمن شيوخ شيوخ والده(٦).

أما روايته لكتب القاضي عبدالوهاب فاحتفظ بها الحطاب تلميذه(٧)، ومن طريقه يرويها التمنارتي(٨).

وخلاصة هذه الحلقة أن كتب القاضي عبدالوهاب لا نعثر لها عند المغاربة على سند معروف، فكل هذه الطرق مصرية، لكن تلاميذ ابن حجر هؤلاء حافظوا عليها، وعنهم سيسردها المغاربة في الحلقة التالية.

وبالرغم من غياب التداول العملي لكتب القاضي عبدالوهاب رواية وسنداً ـ حسب المعطيات التاريخية ـ فإن مدارستها والاعتناء بها شيء واقع، فالأمثلة الموالية تعني أن هؤلاء

---

(١) صلة الخلف: ٢٣/١٦٦.

(٢) النيل: ٥٩٢، وانظر أيضاً المواهب: ١/٩، ووسمه هو والخطيب بالنويرين العقيليين: ١/١٠.

(٣) المواهب: ١/٨، الفوائد: ٢٦٩.

(٤) توشيح الديباج: ٢٢٢.

(٥) المواهب: ١/٧.

(٦) المواهب: ١/٥.

(٧) المواهب: ١/٨

(٨) الفوائد: ٢٦٩.

الشيوخ وتلاميذهم جميعاً درسوا ودرسوا هذه الكتب في حلقات يحضرها عدد من طلبة العلم، نذكر منهم:

- أبا عبدالله محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد (ت٨٤٢هـ)[١]:

الإمام المحقق المحدث المفسر، قرئ عليه "التلقين"، وأخذه عنه أبو الفرج جعفر بن أبي يحيى الشريف التلمساني[٢]، كما قرأه عليه علي بن محمد البسطي القلصادي (ت٨٩١ هـ)[٣]، وقرأه القلصادي على أبي الفرج بن أبي يحيى المذكور[٤]، وقرأه كذلك على شيخه محمد بن محمد الأنصاري السرقسطي[٥]. وهذا الإمام القلصادي بلغ من اهتمامه بهذا الكتاب أن وضع عليه شرحين: أولهما شرح كامل[٦]، والثاني شرح باب الفرائض منه[٧].

- الإمام محمد بن أحمد بن غازي المكناسي (ت ٩١٩هـ)[٨].

قرأ فرائض "التلقين" فقهاً وعملاً على أبي زيد عبد الرحمن الكاواني (ت ٨٩٠هـ)[٩].

أما النموذج المقترح في اعتماد فقه القاضي عبدالوهاب وتأليفه، فهو الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد زروق الفاسي المتوفى سنة (٨٩٩هـ)، وهو كبير العلماء الفقهاء العارفين في عصره[١٠].

---

(١) الديباج: ٣٩٦، نفح الطيب: ٥/٩٣، شجرة النور الزكية: ٢٥٢.

(٢) النيل: ٥٠٢، وانظر ترجمته في النيل: ١٥٣.

(٣) نيل الابتهاج: ٥٠٣.

(٤) نيل الابتهاج: ١٥٣.

(٥) نيل الابتهاج: ٥٤٠، شجرة النور الزكية: ٢٦١.

(٦) نفح الطيب: ٢/١١٧٠.

(٧) نيل الابتهاج: ٣٤٠، شجرة النور الزكية: ٢٦١، توشيح الديباج: ١٣٤.

(٨) نيل الابتهاج: ٥٨٢.

(٩) نيل الابتهاج: ٢٥٥-٢٥٦، فهرس ابن غازي: ٨٣.

(١٠) نيل الابتهاج: ١٣٠، توشيح الديباج: ٦٠.

هذا العالم في شرحه لكتاب "الإرشاد" لابن عسكر البغدادي[١] (ت ٧٣٢هـ)، نقل كثيراً عن كتب القاضي عبدالوهاب، أحصيت منها نحو عشرة ومائة من النقول[٢]، وسمى من كتبه "الإشراف" و"التلقين" و"المعونة". ويذكر في مقدمة شرحه عن شيخه السنهوري أن "الإرشاد" «جامع لما في الجلاب والرسالة والتلقين»[٣].

وشيخ الشيخ زروق السنهوري هذا فقيه كبير معروف، من شراح "مختصر الخليل"، توفي سنة (٨٨٩ هـ)، وله هو أيضاً تعليق على "التلقين"[٤].

- وهناك نموذج متميز في التعامل مع آراء القاضي عبدالوهاب في هذه الحلقة، هو محمد بن محمد الراعي الأندلسي المتوفى سنة (٨٥٣هـ)، الفقيه النحوي الأصولي[٥].

ففي كتابه «انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك» ثمانية عشر نقلاً، بعضها نقول طويلة، ومنها نقول أصولية، وسمى من مصادره: كتاب "الممهد" ست مرات[٦].

- ويظهر فقيه أندلسي آخر هو محمد بن يوسف المواق الغرناطي المتوفى سنة (٨٩٧هـ)، وهو فقيه متميز محقق أصولي[٧].

ففي كتابه "التاج والإكليل لمختصر خليل" أكثر من مائة إحالة على فقه القاضي عبدالوهاب، منها نقول نادرة عن كتاب "الفروق"[٨]، وقرابة مائة نقل عن "التلقين"، كما ينقل عن "المعونة" و"شرح الرسالة".

---

(١) انظر ترجمته في الديباج: ٢٤٨، وهو ممن اختصر "المعونة"، كما ذكر الشيخ زروق في "شرح = =الإرشاد"، والحطاب ينقل عن المختصر ويسميه: "العمدة مختصر المعونة"، انظر مثلاً مواهب الجليل: ١/ ٣٤٣ و٢/ ٤٣٤ و٣/ ١٨٦.

(٢) الكتاب قيد التحقيق لنيل الدكتوراه الوطنية بكلية الشريعة بجامعة القرويين بفاس للباحث الأستاذ محمد الزكاف.

(٣) مقدمة المؤلف، وانظر أيضاً توشيح الديباج: ١٣١، ونيل الابتهاج: ٣٣٩.

(٤) انظر نيل الابتهاج: ٣٣٨.

(٥) نفح الطيب: ٢/ ١٢٧٢، نيل الابتهاج: ٥٣٠.

(٦) انظر فهارس الكتاب بتحقيق الأستاذ محمد أبو الأجفان، الطبعة الأولى ١٩٨١، دار الغرب الإسلامي.

(٧) انظر نيل الابتهاج: ٥٦١، وشجرة النور الزكية: ٢٦٢.

(٨) انظر التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل: ٢/ ٧، و٤/ ٨٤، ٤٢٢، و٦/ ٧٢، ٢٧١.

الحلقة التاسعة:

في هذه الحلقة علمان كبيران: الأول مشرقي هو الحطاب، والثاني مغربي هو ابن غازي، وكلاهما مالكي كبير:

١ ـ محمد بن محمد بن عبدالرحمن الحطاب الرعيني، المغربي الأصل، المكي المولد، المتوفى سنة (٩٥٤هـ):

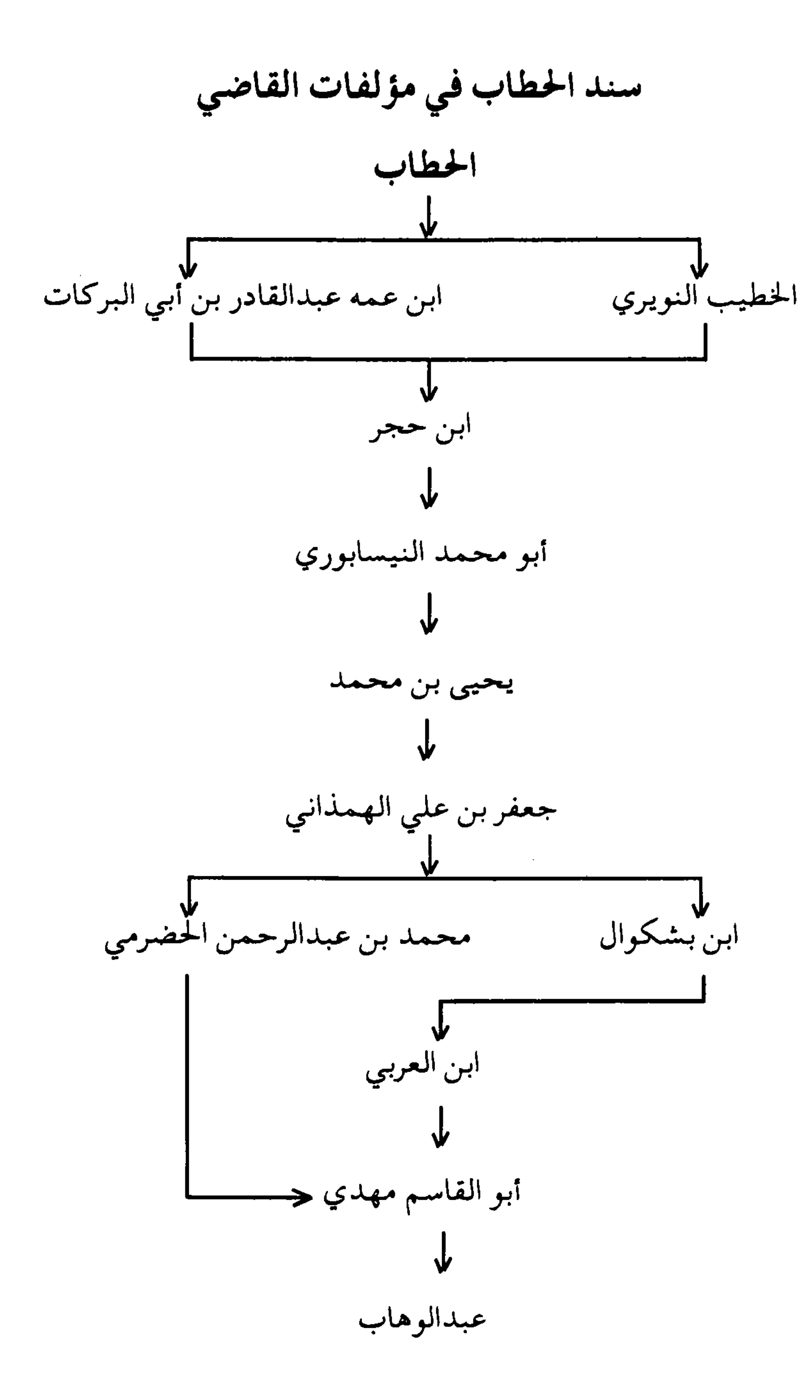
الفقيه المالكي الكبير، صاحب المؤلفات المعروفة، أخذ عن الشيخ عبدالقادر النويري، وابن عمه المحب أحمد بن أبي القاسم النويري[١]، وعن هذين الشيخين يروي كتب القاضي عبدالوهاب كلها، كما أثبت ذلك في مقدمة شرحه لمختصر خليل[٢]، وهو كثير النقل في شرحه عن كتب القاضي عبدالوهاب "التلقين" و"الإشراف" و"المعونة" و"شرح الرسالة"، وقد ناهزت إحالاته أربعين ومائة إحالة.

---

(١) نيل الابتهاج: ٥٩٢.

(٢) مواهب الجليل: ١/٨، وانظر الفوائد الجمة: ٢٦٩.

سند الحطاب في مؤلفات القاضي



٢ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن غازي المكناسي ثم الفاسي (ت ٩١٩هـ):

كبير فقهاء المغرب في عصره[١]، أخذ عن كثير من الشيوخ مغرباً ومشرقاً، ومنهم الشيخ زكرياء الأنصاري والبرهان القلقشندي، وعنهما يروي كتب القاضي عبدالوهاب[٢].

الحلقة العاشرة:

تتضمن هذه الحلقة أربعة من الرواة: اثنان مشرقيان، واثنان مغربيان:

١ ـ علي بن موسى بن هارون المطغري (ت ٩٥١هـ)[٣]:

لازم ابن غازي، ومن طريقه يروي كتب القاضي عبدالوهاب[٤].

٢ ـ عبدالرحمن بن علي السفياني المعروف بسقين (ت ٩٥٦هـ)[٥]:

أخذ عن ابن غازي، وروى عنه كتب القاضي عبدالوهاب[٦].

٣ ـ بركات بن محمد بن عبدالرحمن الحطاب الطرابلسي، توفي بعد ٩٨٠هـ[٧]:

أخذ عن والده محمد بن عبدالرحمن الحطاب.

وروايته لكتب القاضي عبدالوهاب عند التمنارتي[٨].

٤ ـ محمد بن محمد بن محمد البكري الصديقي زين العابدين (ت ٩٨٤ هـ)[٩]:

تحدث عنه المقري عرضاً، وحلاه بمولانا العارف الرباني علامة الزمان سيدي الشيخ

---

(١) نيل الابتهاج: ٥٨٢، توشيح الديباج: ١٦٧.

(٢) انظر صلة الخلف: ٢١، ٢٣، ١٦٦، ولم يذكرهما ابن غازي في فهرسه، لكنه نص على عدم استيعاب كل شيوخه (انظر التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد: ٣٥).

(٣) فهرس المنجور: ١١، ٤٠، نيل الابتهاج: ٣٤٥، جذوة الاقتباس: ٢/٤٧٧.

(٤) صلة الخلف: ٢١، ٢٢، ١٦٦.

(٥) نيل الابتهاج: ٢٦٤، شجرة النور: ٢٧٩، فهرس المنجور: ٥٩، جذوة الاقتباس: ٢/٤٠٧.

(٦) صلة الخلف: ٢١-٢٢، ١٦٦.

(٧) نيل الابتهاج: ١٥٠، شجرة النور الزكية: ٢٧٩.

(٨) الفوائد الجمة: ٢٥٤، هذا مع العلم أنه يروي عن محمد بن عبدالرحمن الحطاب، وهو والد شارح المختصر، إلا أن يكون خطأ.

(٩) الفوائد الجمة: ١٦٠، وفي فهرس الفهارس والأثبات: ٢/١٠٦٢ أنه توفي سنة ٩٩٤هـ.

محمد البكري الصديقي[١].

وهو يروي كتب القاضي عبدالوهاب عن الحطاب كما في "الفوائد الجمة"[٢].

الحلقة الحادية عشرة:

في هذه الحلقة ثلاثة من العلماء يحملون كتب القاضي ويروونها، اثنان مغربيان، والثالث مشرقي.

١ - سعيد بن أحمد المقري التلمساني (ت ١٠١٠هـ):

العالم المحقق الراوية، من شيوخ ابن هارون[٣].

وسنده في رواية كتب القاضي عبدالوهاب في "الفوائد الجمة"[٤].

٢ - يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب المكي، توفي بعد سنة (٩٩٣هـ):

أخذ عن والده وعمه بركات، وعنه أحمد بابا التمبكتي[٥].

وروايته لكتب عبد الوهاب عند التمنارتي[٦].

٣ - أحمد بن محمد بن أحمد أدفال الدرعي (ت ١٠٢٣هـ):

رحل إلى المشرق، ولقي بمصر زين العابدين محمد بن محمد البكري الصديقي[٧].

وعن هذا الإمام حمل كتب القاضي عبدالوهاب حسبما في كتاب التمنارتي[٨].

---

(١) النفح: ٧/١٠٦، الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية: ٤/١٢٥، تحقيق عبدالحميد صالح حمدان، المكتبة الأزهرية للتراث، شذرات الذهب: ٨/٤٣١.

(٢) الفوائد الجمة: ٢٥٤، ٢٦٩.

(٣) شجرة النور الزكية: ٢٩٥.

(٤) الفوائد الجمة: ٢٥٤، ٢٦٩.

(٥) شجرة النور الزكية: ٢٧٩، نيل الابتهاج: ٦٣٩، الفكر السامي: ٢/٢٧١.

(٦) الفوائد الجمة: ٢٥.

(٧) الفوائد الجمة: ٩٨، ١٦٠، الإعلام بمن حل مراكش ... : ٢/٢٩٤، نشر المثاني: ١/٢٠٠، الحركة الفكرية في عهد السعديين: ٢/٥٥٣.

(٨) الفوائد الجمة: ٢٥٤، ٢٦٩.

الحلقة الثانية عشرة:

تتضمن أربعة رواة كلهم مغاربة:

١ ـ سعيد بن إبراهيم قدورة التونسي الأصل، الجزائري الوطن (ت ١٠٦٦هـ):

محدث مسند من شيوخه سعيد المقري[١].

وروايته لكتب القاضي عبدالوهاب في "صلة الخلف"[٢].

٢ ـ أحمد بن أحمد باب السوداني أقيت (ت ١٠٣٦هـ):

الفقيه المؤرخ، من شيوخه يحيى الحطاب[٣]، وعنه يروي كتب القاضي عبدالوهاب[٤].

٣ ـ أبو زيد عبد الرحمن بن أبي عبدالله التلمساني الروداني (ت ١٠٥٧ هـ):

من شيوخه أحمد بابا السوداني[٥]، وعنه يروي كتب القاضي عبد الوهاب[٦].

٤ ـ يحيى بن عبدالله بن سعيد بن عبدالمنعم الحاحي (ت ١٠٣٥هـ):

من قبيلة حاحة غرب مراكش، قبيلة العبدري صاحب الرحلة، من شيوخه أبو العباس أحمد بن محمد أدفال[٧]، وعنه يروي كتب القاضي عبدالوهاب[٨].

الحلقة الثالثة عشرة:

بهذه الحلقة تختم أسانيد كتب القاضي عبد الوهاب فيما توفر من المعطيات العلمية، ومن الاتفاق الملفت للنظر أن تنتهي في فترة زمنية واحدة هي أواخر القرن الهجري الحادي عشر، كما أن من الملاحظ أن تنتهي هذه الأسانيد عند عالمين مغربيين كلاهما ينتمي إلى منطقة سوس بالجنوب المغربي، وهذا مرجعه إلى الحركة العلمية التي شهدتها هذه البلاد في

---

(١) شجرة النور الزكية: ٣٠٩، الفكر السامي: ٢/٢٧٩.

(٢) صلة الخلف: ٢١ ـ ٢٢، ١٦٦.

(٣) شجرة النور الزكية: ٢٩٨، الفكر السامي: ٢/٢٧٥.

(٤) الفوائد الجمة: ٢٥٤، ٢٦٩.

(٥) الفوائد الجمة: ١٣٧.

(٦) الفوائد الجمة: ٢٥٤، ٢٦٩.

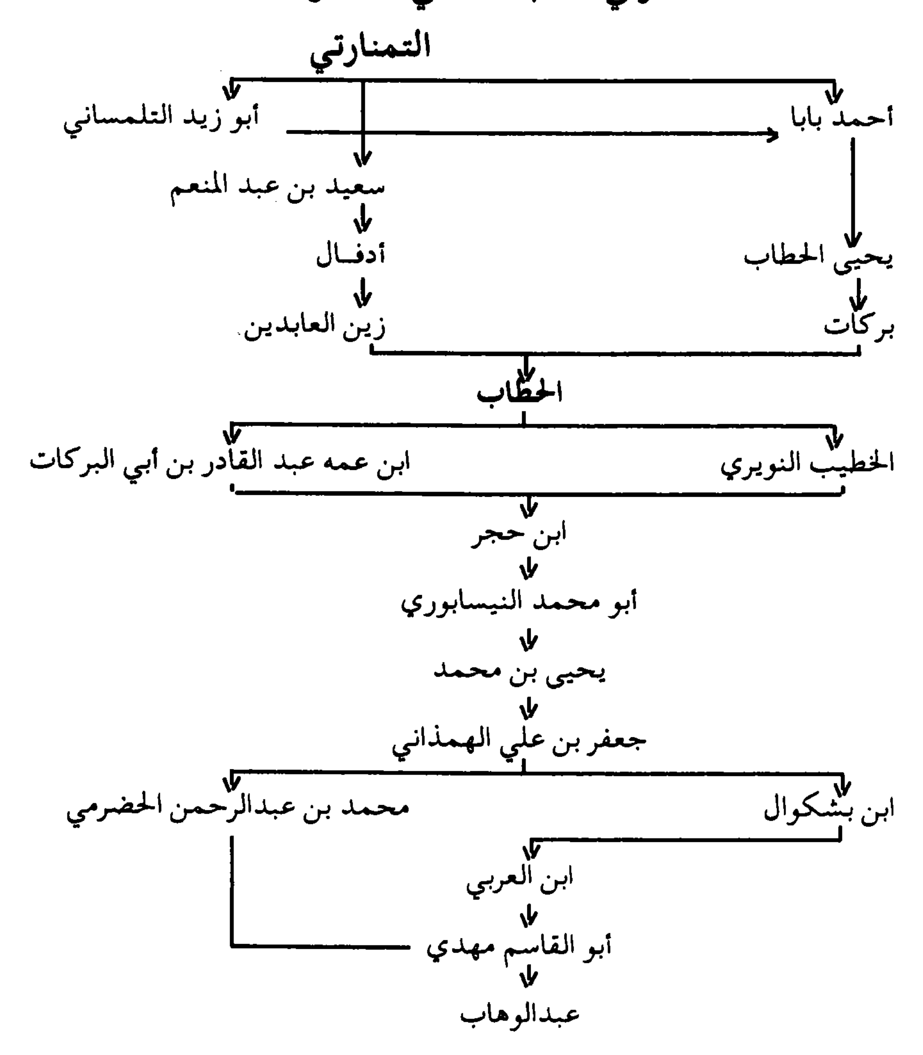
(٧) الفوائد الجمة: ١٥٩.

(٨) الفوائد الجمة: ٢٥٤، ٢٦٩، الحركة الفكرية: ٢/٥٦٣.

هذه المرحلة في عهد الدولة السعدية[١].

١ ـ عبد الرحمن بن محمد التمنارتي السوسي (ت ١٠٦٠هـ)[١].

ولد بالجنوب السوسي، وأخذ عن شيوخ منهم أبو العباس أحمد بابا، وأبو زيد عبدالرحمن بن محمد التلمساني الروداني، ويحيى بن عبد الله بن سعيد بن عبد المنعم الحاحي المذكورين آنفاً، وعن هؤلاء جميعاً يروي كتب القاضي عبد الوهاب "التلقين" و"المعونة" و"الإشراف" و"شرح الرسالة" و"شرح المدونة"[٢].

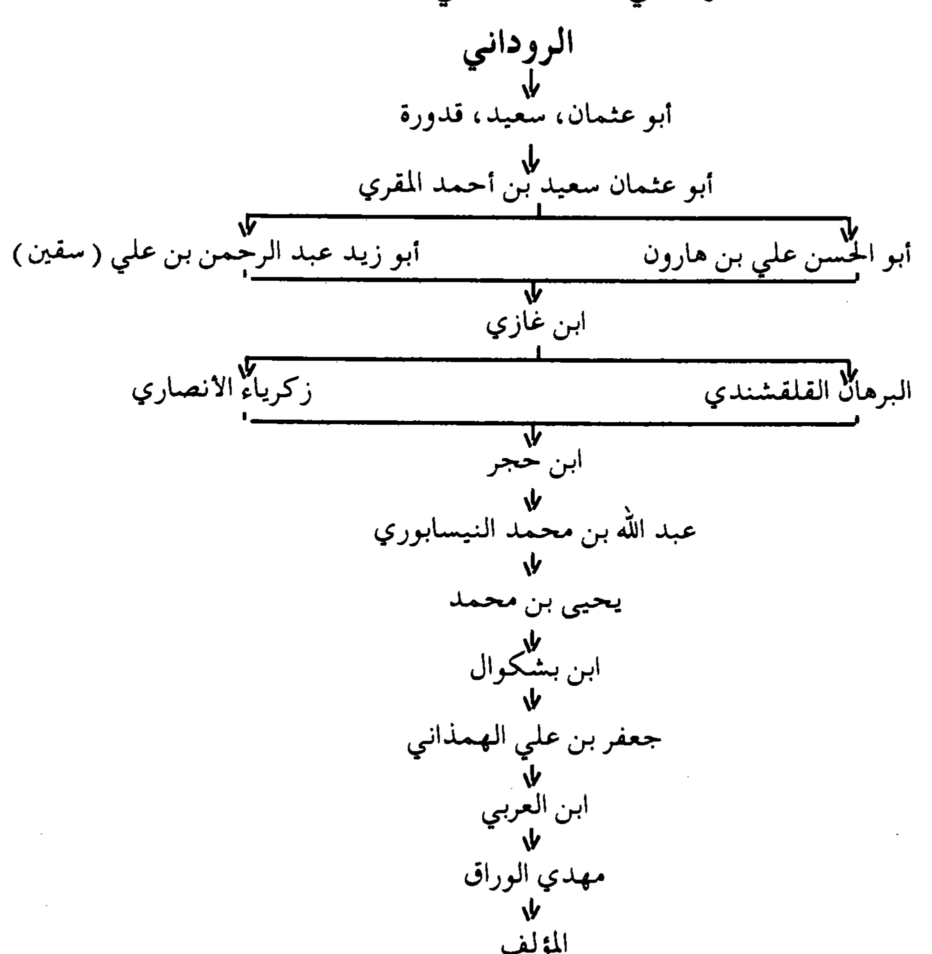


(١) هذا موضوع كتاب الحركة الفكرية في عهد الدولة السعدية لمحمد حجي.

٢ ـ محمد بن سليمان الروداني (ت ١٠٩٤هـ):

العالم المحدث الرحالة[١]، من بين كبار شيوخه سعيد بن إبراهيم قدورة الجزائري، وعنه يحمل كتب القاضي عبد الوهاب: "التلقين" و"المعونة" و"الإشراف" و"شرح المدونة" و"شرح الرسالة" وسائر تصانيفه[٢].

سند الروداني لكتب القاضي عبد الوهاب



هذا ما أسعف الوقت بجمعه فيما يخص خدمة أهل الغرب الإسلامي لمؤلفات هذا الإمام، ولا شك أن مواصلة البحث، خاصة في التراث المخطوط، سيضيف المزيد، لكن الوقت لا يساعد، فهذه البطاقة جاءت على قدر الطاقة.

---

(١) الفوائد الجمة: ٢٥٤، ٢٦٩.

(٢) صلة الخلف: ٢١، ١٦٦.

ملاحظات على الصناعة الحديثية في الأسانيد:

وهنا لابد من كلمة في الصناعة الروائية في مجمل الأسانيد المتوفرة التي حملت بها كتب القاضي عبدالوهاب، فإذا كان اتصال السند حاضراً فإن بعض عناصر الرواية الأخرى تختلف من سند لآخر ومن راو لآخر، فابن خير - وهو من هو في صناعة الحديث - يراعي بدقة مفردات هذه الصناعة من قبيل بيان طريقة أخذ كل راو من الرواة للكتاب إن كانت بالقراءة على الشيخ، أو السماع منه، أو الإجازة أو المناولة، ويضيف أحياناً تعيين تاريخ التحمل ومكانه، لكنه أيضاً قد يروي بالإجازة العامة، وقد نبه في آخر فهرسته[١] على هذا الأسلوب بعد أن عقد باباً جامعاً يفيد في اتساع الرواية من جهة الإجازة[٢].

أما ابن عطية والقاضي عياض فالتزما ببيان طريقة الأخذ، وهما قريبا العهد بزمن المؤلف[٣].

وفي أسانيد الحطاب بعض الاهتمام بطرق التحمل ورموزها، والتنبيه على علو سند من إسناديه[٤].

أما ابن أبي الربيع فيقول تلميذه ابن الشاط، جامع برنامجه، وهو يشير إلى تنوع أساليب تحمله: «... بأي نوع وقع له ذلك من أنواع الأخذ والتحمل، جارياً في سياق ما أورده من جميع ذلك على مناهج أهل العناية بطريق الإسناد»[٥].

أما القاسم التجيبي في "برنامجه" فالتزم ألا يروي إلا بالقراءة أو السماع أو ما تلفق منهما، أو ما كانت معه الإجازة منهما، مع مناولة لسائر ذلك المقروء أو المسموع أو إجازة معها أيضاً، أو مع أحدهما، وربما ذكر ما ليس له فيه إلا مناولة فقط[٦]. وهو كذلك ربما عين طريقة التحمل والأداء.

---

(١) ٢/٥٨٩.

(٢) الفهرست: ٢/٥٨١.

(٣) فهرس ابن عطية: ١١١، الغنية: ١٣٥.

(٤) مواهب الجليل: ١/٨.

(٥) مجلة معهد المخطوطات: ١/٢/٢٥٥.

(٦) نفسه ص: ٨.

أما محمد بن سليمان الروداني فلا يهتم كثيراً بهذه العناصر، وكان أفاد في مقدمة كتابه أن مروياته تتراوح ما بين السماع، والقراءة، والإجازة الخاصة، والعامة، وهي أكثر[١].

وبين منهجه بقوله: «فإني لم أثبت في هذه الأسانيد من الرجال إلا من تحققت أنه قد روى جميع مرويات من فوقه رواية صحيحة ما بين سماع وإخبار وإجازة خاصة وعامة»[٢]. ثم يسوغ منهجه هذا بدواع موضوعية منها أن «عموم الإجازة وإن كان دون خصوصها لا ينبغي طرحه في هذا الزمان، لما يلزم من انقطاع أسانيد غالب الكتب، إذ السماع اليوم والإجازة الخاصة لا يتداولان إلا في القليل منها جداً»[٣].

ويعتذر عن عدم بيان طرق الأداء بقوله: «... غير ملتزم إيراد ما فوق طريق واحد، وبيان صفة الأداء لعدم وجوب ذلك في تحصيل مرادنا من مطلق صحة الاتصال على وجه الاختصار»[٤].

أما التمنارتي فيروي الكتب بطريقتين: طريقة التحديث والمشافهة عن أحد شيوخه، والثانية بالإجازة العامة[٥].

وتبياناً لهذا سأورد الأسانيد كما هي عند أصحابها:

- سند ابن عطية لكتاب التلقي، قال: أخبرني به أبو الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد المرسي عن القاضي عبد الوهاب.

- سند القاضي عياض لفهرست القاضي عبدالوهاب وتصانيفه ورواياته: قال: حدثني بها ابن عتاب عن ابن شماخ عنه، وأبو المطرف ابن هارون عن عبد الحق عنه.

- سند القاضي عياض في التلقين: قال: حدثني به أبو علي الصدفي عن مهدي بن يوسف الوراق عن المؤلف.

- سند ابن بشكوال في مؤلفات القاضي عبدالوهاب: قال: أنا شيخنا أبو محمد بن

---

(١) ص: ٢١.

(٢) ص: ٣٠.

(٣) ص: ٣٠.

(٤) ص: ٣٠.

(٥) الفوائد الجمة: ٢٥٤.

عتاب عن محمد بن الحبيب بن طاهر بن شماخ الغافقي بجميع ما رواه عن عبدالوهاب خاصة.

- سند ابن خير في تواليف القاضي عبدالوهاب، قال: حدثني بها الشيخ أبو محمد بن عتاب، رحمه الله، عن القاضي أبي محمد بن الحبيب بن شماخ الغافقي عنه.

- سند ابن خير في كتاب شرح الرسالة وكتاب الإشراف وكتاب المعونة، قال: حدثني بكتاب المعونة مناولة، وبكتاب الإشراف، وشرح الرسالة إجازة، الشيخ أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر، رحمه الله.

وحدثني بها كلها الشيخ أبو الحسن علي بن عبدالله بن موهب، رحمه الله، قالا: نا بها القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي الفضل عبيد الله بن عمروس عن أبي محمد عبدالوهاب رحمه الله.

- سند ابن خير لكتاب الملخص في أصول الفقه: قال: حدثني به الشيخ أبو الأصبغ بن أبي البحر، رحمه الله، مناولة منه لي، وأبو الحسن علي بن عبدالله بن موهب، رحمه الله، إجازة قالا: نا القاضي أبو الوليد الباجي، رحمه الله، عن أبي الفضل عبيد الله بن عمروس عن مؤلفه.

- سند ابن أبي الربيع للتلقين: قال ابن الشاط: يحمله عن أبي القاسم بن بقي وأبي علي الشلوبين وغيرهما عن أبي القاسم بن بشكوال عن أبي محمد بن عتاب عن محمد بن حبيب بن شماخ عن المؤلف.

وعن ابن بقي والشلوبين أيضاً وجماعة عن أبي محمد بن عبيد الله الحجري عن أبي بكر بن العربي عن مهدي الوراق عن المؤلف.

- سند القاسم التجيبي للتلقين: قال: سمعت كثيراً منه تفقهاً على العلامة أبي الحسين ابن أبي الربيع، رحمه الله تعالى، وحدثني به عن ابن بقي أيضاً، عن ابن بشكوال عن أبي محمد بن عتاب عن محمد بن حبيب عن مؤلفه.

وحدثنا أيضاً به عن علي بن جابر اللخمي المقري عن أبي محمد بن عبيد الله الحجري عن ابن العربي سماعاً، عن مهدي الوراق، سماعاً عن المصنف، رحم الله جميعهم.

ـ سند الحطاب إلى مؤلفات القاضي عبدالوهاب، التلقين والمعونة والإشراف وشرح الرسالة وشرح المدونة والممهد شرح مختصر الشيخ أبي محمد، لم يكمل، قال: أنبأنا بها الخطيب النويري وابن عمه عبد القادر بن أبي البركات عن الحافظ ابن حجر عن عبد الله أبي محمد النيسابوري عن يحيى بن محمد بن جعفر بن علي الهمذاني، عن أبي القاسم بن بشكوال، قال: أخبرنا القاضي أبو بكر بن العربي، حدثنا أبو القاسم مهدي.

ح، وقال الهمداني: أخبرنا بعلو درجة محمد بن عبد الرحمن الحضرمي، قال هو وابن العربي: حدثنا أبو القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح الوراق، قال: حدثنا مؤلفها القاضي أبو محمد عبدالوهاب، في الطريق الأولى ثمانية، وفي الثانية سبعة.

ـ سند أبي زيد التمنارتي لكتب القاضي عبد الوهاب: قال: أرويها بالإجازة العامة مكاتبة عن أبي العباس أحمد بن أحمد السوداني المعروف ببابا،

وأرويها عن الخطيب أبي زيد عبد الرحمن بن محمد التلمساني، مشافهة وكتابة، عن أبي العباس المذكور، بحق روايته لها عن العلامة يحيى الحطاب عن عمه بركات عن والده محمد الحطاب الكبير، بأسانيده في أول ذلك الشرح.

وأرويها بالإجازة العامة عن شيخنا الإمام أبي زكريا يحيى بن عبدالله بن سعيد بن عبدالمنعم الحاحي، فيما أجازنيه، عن شيخه أبي العباس أحمد بن محمد أدفال، عن شيخه زين العابدين، عن مؤلفه الحطاب الكبير، بالإجازة العامة له، قال: أنبأنا بها الخطيب النويري وابن عمه عبد القادر بن أبي البركات عن الحافظ ابن حجر عن عبد الله أبي محمد النيسابوري عن يحيى بن محمد عن جعفر بن علي الهمذاني عن أبي القاسم بن بشكوال، قال: أخبرنا القاضي أبوبكر بن العربي، حدثنا أبو القاسم مهدي.

ح، وقال الهمذاني: أخبرنا بعلو درجة محمد بن عبد الرحمن الحضرمي، قال هو وابن العربي: حدثنا أبو القاسم مهدي بن يوسف بن فتوح الوراق، قال: حدثنا مؤلفها القاضي أبو محمد عبدالوهاب. في الطريق الأولى ثمانية، وفي الثانية سبعة.

ـ سند ابن سليمان الروداني لكتب القاضي عبدالوهاب؛ التلقين والمعونة والإشراف وشرح المدونة وشرح الرسالة: قال: عن شيخنا شيخ الإسلام وصدر أئمة الأنام أبي عثمان سعيد بن إبراهيم الجزائري، عرف بقدورة، عن قدوة الأئمة وسند الأمة أبي عثمان سعيد بن

أحمد المقري، مفتي تلمسان ستين سنة، عن الحافظ أبي الحسن علي بن هارون، وأبي زيد عبدالرحمن بن علي بن أحمد العاصمي الشهير بسقين، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري والبرهان القلقشندي عن ابن حجر العسقلاني عن عبد الله بن محمد النيسابوري عن يحيى ابن محمد عن جعفر بن علي الهمذاني عن أبي القاسم بن بشكوال عن أبي بكر بن العربي عن مهدي بن يوسف الوراق عن المؤلف.

ملحق بأسانيد الفقه المالكي

سلف في مقدمة البحث الأصلي التنويه باهتمام الفقهاء المالكية المغاربة بالسند، وسبق كذلك ذكر عدد لا بأس به من فقهائنا ممن يرفعون أسانيدهم الفقهية إلى الإمام مالك، بل وإلى النبي ﷺ.

وهنا لابد من التفريق بين رواية كتب محددة بالأسانيد إلى مؤلفيها، وبين ما نحن بصدده من البحث عن إسناد مطلق في الفقه عامة، فسند الفقه المذهبي ـ كما يبدو ـ لا يعتمد على الأسانيد بالمعنى الاصطلاحي الحديثي الدقيق للسند، وإنما هي أسانيد مبنية ومستقاة من المعطيات التاريخية والعلمية لا من معطيات الصناعة الروائية كما ضبطها أهل الحديث، فالمعطيات التاريخية تدلنا على أن فقيهاً من فقهاء السند أخذ وتعلم عن سابقه ودرس عليه، ومن هنا (اصطنعت) هذه الأسانيد، ولذلك لا نجد في هذه السلسلة الإسنادية استعمال عناصر الرواية الدالة على التحمل والأداء، والتحديث والإخبار والإجازة والسماع، وإنما تقدم على شكل أن الفقيه الفلاني أخذ الفقه عن فلان حتى تلاميذ الإمام عن الإمام، بل وحتى مصدر الشريعة عليه السلام، وعندما تصح هذه المعطيات التاريخية فلا يبقى كبير خلاف بينها وبين ما تقدمه قواعد الرواية الحديثية.

وما دام هذا منهجاً خاصاً بالفقهاء، فلا ضير في قبوله ما لم يدع لنفسه تفرقاً أو تساوياً مع منهج أهل الحديث، وقد قال نقال العلم: «قضايا كل علم عند غير أهله مسلّمة».

والنموذج المختار هو أسانيد أبي مهدي الثعالبي المتوفى (١٠٨٠هـ)[١]، وفي فهرسته "كنز الرواة" الذي جمع فيه جمعاً «لم يسبق إليه بعدما حارت فيه فحول الأئمة كما هو معروف، فرفع الأسانيد من طريق شيخه الأنصاري[٢] إلى مشاهير أئمة المذهب المتأخرين،

---

(١) أبو مهدي عيسى بن محمد الثعالبي الجعفري الجزائري، العالم المتبحر، أخذ عن الشيخ سعيد قدورة وأبي الحسن علي بن عبدالواحد السجلماسي الفيلالي الأنصاري، وعنه أبو سالم العياشي. (انظر رحلة العياشي: ٢/١٢٧، شجرة النور الزكية: ٣١١).

(٢) علي بن عبدالواحد بن محمد بن سراج السجلماسي الأنصاري، من شيوخه الشهاب المقري، روى عنه أبو مهدي الثعالبي، توفي سنة ١٠٥٧هـ. (انظر شجرة النور الزكية: ٣٠٨).

ثم إلى من فوقهم في الشهرة والزمان، ثم كذلك على أسلوب غريب إلى أن أوصلها إلى الإمام مالك، ثم إلى النبي ﷺ»[١].

هذا وسأركز في هذا الإيراد على وضع مشجر لهؤلاء يدل على العلاقات بينهم، مع وضع الرقم بجنب الاسم يحدد موقع الترجمة المختصرة ومراجعها، وإنما التركيز فيها على تحقق شرط اتصال السند والمعاصرة، وما إذا ذكر في تراجمهم الأخذ عن شيوخهم، وأخذ تلاميذهم عنهم، بادئاً بأبي سالم العياشي باعتباره حمل هذه الأسانيد عن جامعها الثعالبي.

١ ـ العياشي: عبدالله بن محمد (ت ١٠٩٠هـ)[٢]:

الفقيه الرحال، أخذ عن أبي مهدي الثعالبي، وأجازه مروياته[٣].

٢ ـ أبو مهدي عيسى بن محمد الثعالبي الجعفري الجزائري، العالم المتبحر، أخذ عن الشيخ سعيد قدورة وأبي الحسن علي بن عبدالواحد السجلماسي الفيلالي الأنصاري، وعنه أبو سالم العياشي[٤].

٣ ـ عبد الله بن علي بن طاهر الحسيني السجلماسي (ت ١٠٤٤هـ)[٥]، أخذ عن المنجور.

٤ ـ أحمد بن علي المنجور الفاسي الفقيه الأصولي، أخذ عن سقين وابن هارون واليسيتني وعبد الواحد الونشريسي، توفي سنة (٩٩٥هـ)[٦]. وعنه عبد الله بن طاهر الحسيني[٧].

---

(١) نقل هذا النص أبو سالم العياشي المتوفى ١٠٩٠ هـ في رحلته "ماء الموائد": ١/١٩٣، الطبعة الثانية المصورة بالأوفسيط عن الطبعة الحجرية، بإشراف محمد حجي، من مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الرحلات رقم: ١، الرباط، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م.

(٢) الفكر السامي: ٢/٢٨٠.

(٣) رحلة العياشي: ٢/١٩٣، شجرة النور الزكية: ٣١٤، فهرس الفهارس والأثبات: ١/١١٨.

(٤) انظر رحلة العياشي: ٢/١٢٧، شجرة النور ازكية: ٣١١.

(٥) الحركة الفكرية: ٢/٥٢٢، الرحلة: ١/١٥.

(٦) شجرة النور الزكية: ٢٨٧، الحركة الفكرية: ٢/٥٢٢.

(٧) الفكر السامي: ٢/٢٧٠، نيل الابتهاج: ١٤٣.

٥ ـ علي بن هارون المطغري أبو الحسن، الفقيه الفرضي، أخذ عن ابن غازي، أخذ عنه أحمد المنجور، توفي: (٩٥١هـ)[١].

٦ ـ عبد الرحمن بن علي السفياني المعروف بسقين (ت ٩٥٦هـ): أخذ عن ابن غازي، وعنه المنجور[٢].

٧ ـ أحمد بن أحمد بن محمد زروق الفاسي (ت ٨٩٩هـ): الفقيه العارف الزاهد، أخذ عن حلولو والرصاع والقوري وأبي زيد الثعالبي، وعنه سقين[٣].

٨ ـ عبد الرحمن بن مخلوف أبو زيد الثعالبي الجزائري، الفقيه المفسر المحدث (ت ٨٧٦هـ)[٤]، أخذ عن الأبي وابن مرزوق والبرزلي، وعنه زروق.

٩ ـ محمد بن قاسم القوري الفاسي (ت ٨٧٢ هـ): أخذ عن الجاناتي[٥]، وعنه ابن غازي وزروق والزقاق.

١٠ ـ محمد بن خلف الأبي الوشتاني (ت ٨٢٨ هـ): الفقيه الأصولي المحقق، أخذ عن ابن عرفة، وعنه أبو زيد الثعالبي[٦].

١١ ـ محمد بن أحمد أبو عبد الله بن مرزوق (ت ٨٤٢هـ): الإمام المحقق المحدث المفسر، أخذ عن أبيه والشريف التلمساني والعقباني وابن عرفة، وعنه الحافظ التنسي[٧].

١٢ ـ محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب التلمساني (ت ٧٨١هـ): العالم المتبحر الفقيه المحدث، أخذ عن ابن راشد القفصي، وعنه ابنه أحمد[٨].

---

(١) فهرس المنجور: ٤٠، شجرة النور: ٢٧٨.

(٢) نيل الابتهاج: ٢٦٤، شجرة النور: ٢٧٩، فهرس المنجور: ٥٩، جذوة الاقتباس: ٢/٤٠٧.

(٣) شجرة النور الزكية: ٢٦٧، نيل الابتهاج: ١٣٠، توشيح الديباج: ٦٠.

(٤) شجرة النور الزكية: ٢٦٤، نيل الابتهاج: ٢٥٧، معجم اعلام الجزائر: ٩٠، طبعة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت.

(٥) شجرة النور الزكية: ٢٦١، نيل الابتهاج: ٥٤٨، فهرس ابن غازي: ٧٠.

(٦) شجرة النور الزكية: ٢٤٤، نيل الابتهاج: ٤٨٧.

(٧) شجرة النور الزكية: ٢٥٢، الديباج المذهب: ٣٩٦، نيل الابتهاج: ٤٩٩، نفح الطيب: ٥/٣٩٠، توشيح الديباج: ١٧١.

(٨) شجرة النور الزكية: ٢٣٦.

١٣ ـ محمد بن سليمان السطي (ت ٧٥٠هـ): الحافظ المفتي الفقيه الفرضي، أخذ عن أبي الحسن الصغير، وعنه ابن مرزوق وابن عرفة(١).

١٤ ـ محمد بن عبد الله بن راشد القفصي (ت ٧٣٦ هـ): العلامة المحقق الفقيه الأصولي، أخذ عن الإبياري والقرافي والناصر بن المنيّر(٢).

١٥ ـ أحمد بن محمد بن منصور الأبياري ناصر الدين أبو العباس المعروف بابن المنير (ت. ٦٨٣ هـ): الفقيه النظار المحدث المفسر، تفقه بابن الحاجب، وعنه ابن راشد القفصي.

١٦ ـ أحمد بن إدريس شهاب الدين أبو العباس القرافي (ت ٦٨٤ هـ): الإمام الحافظ المحقق، أخذ عن ابن الحاجب(٣).

١٧ ـ أحمد بن محمد بن منصور، ناصر الدين ابن المنير الإسكندري (ت٦٨٣هـ)(٤): الفقيه الأصولي المفسر المحدث، أخذ عن ابن الحاجب، وعنه ابن راشد القفصي(٥).

١٨ ـ عثمان بن عمر بن الحاجب، أبو عمر المصري (ت٥٧٠ هـ): الفقيه الأصولي المتكلم، أخذ عن أبي الحسن الأبياري، وعنه القرافي وناصر الدين بن المنير وناصر الدين الأبياري(٦).

١٩ ـ علي بن إسماعيل الأبياري، شمس الدين أبو الحسن (ت ٦١٨ هـ): الفقيه الأصولي المحقق المحدث، أخذ عن ابن عوف، وعنه ابن الحاجب(٧).

٢٠ ـ إسماعيل بن مكي بن إسماعيل بن عوف، أبو الطاهر (ت ٥٨١ هـ): روى عن الطرطوشي، وعنه الأبياري(٨).

---

(١) شجرة النور الزكية: ٢٢١، نيل الابتهاج: ٤٠٨، جذوة الاقتباس: ١/٢٢٨.

(٢) شجرة النور الزكية: ٢٠٨، الديباج المذهب: ٤١٥، نيل الابتهاج: ٣٩٢.

(٣) شجرة النور الزكية: ١٨٨.

(٤) شجرة النور الزكية: ١٨٨، الديباج المذهب: ١٢٨.

(٥) الديباج المذهب: ١٣٢، شجرة النور الزكية: ١٨٨.

(٦) شجرة النور الزكية: ١٦٧.

(٧) شجرة النور الزكية: ١٦٦، الديباج المذهب: ٣٠٦.

(٨) شجرة النور الزكية: ١٤٤، الديباج المذهب: ١٥٥.

٢١ ـ محمد بن الوليد بن محمد الفهري الطرطوشي، توفي: (٥٢٠ هـ).

أندلسي توفي بالإسكندرية، فقيه أصولي متكلم، أخذ عن الباجي، وعنه أبو الطاهر ابن عوف[١].

٢٢ ـ سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي، أحد الأعلام ممن تركوا أثرهم في الأندلس والفقه المالكي عامة، أخذ عن مكي بن أبي طالب ومحمد بن عبد الله بن عمروس البغدادي. روى عنه أبو بكر الطرطوشي، كان فقيهاً نظاراً محققاً، ولم يكن بالأندلس قط أتقن منه للمذهب . توفي (٤٧٤ هـ)[٢].

٢٣ ـ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي، روى عن أبي عبدالله بن عتاب، كان جيد الفقه في الأحكام وله فيها كتاب حسن. توفي (٤٨٦ هـ)[٣].

٢٤ ـ محمد بن عتاب بن محسن الجذامي أبو عبدالله القرطبي، شيخ المفتين بها، روى عن أبي بكر التجيبي وأبي المطرف بن الحصار، تفقه به الأندلسيون وسمعوا منه كثيراً مثل ابنه أبي محمد وابن سهل القائل في حقه: كان إماماً جليلاً متصرفاً في كل باب من أبواب العلم، أحد الفقهاء بالأندلس، حافظاً نظاراً مستنبطاً، بصيراً بالأحكام والعقود. وتوفي (٤٦٢ هـ)[٤].

٢٥ ـ عبد الرحمن بن أحمد بن بشر أبو المطرف بن الحصار (ت ٤٢٢ هـ)[٥]: الفقيه الحافظ، أخذ عن ابن ذكوان، وعنه ابن عتاب.

٢٦ ـ أحمد بن عبدالله بن ذكوان (ت ٤١٣هـ)[٦]: الفقيه المفتي، أخذ عن قاسم بن أصبغ.

٢٧ ـ قاسم بن أصبغ البياني القرطبي (ت ٣٤٠ هـ)[٧]: سمع ابن وضاح، وأخذ عنه ابن ذكوان.

---

(١) الصلة: ٣/٨٣٨، الغنية: ٦٢، الديباج: ٣٧١، ١٥٧.

(٢) انظر الصلة: ١/٣١٨ ـ ٣١٩، والمدارك: ٨/١١٨ ـ ١١٩.

(٣) انظر الصلة: ٢/٦٣٥، والمدارك: ٨/١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤) انظر المدارك: ٨/١٠، ١٣١ ـ ١٣٢، وترجمه في الصلة: ٣/٧٩٨، وانظر: ٢/٤٨٥.

(٥) المدارك: ٩٨/١٠، الصلة: ٢/٤٨٥.

(٦) الصلة: ١/٦٧، شجرة النور الزكية: ١٠٢.

(٧) المدارك: ٥/١٨٠، ابن الفرضي ٢/٦٥٠ ـ ٦٥٢، وجذوة المقتبس: ١/١٥٣، والمدارك ٤/٤٣٥.

٢٨ ـ محمد بن وضاح بن بزيع، أبو عبدالله، روى بالأندلس عن يحيى بن يحيى وابن حبيب وعبد الملك زونان، سمع من سحنون المدونة. توفي (٢٨٧ هـ)(١).

٢٩ ـ عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن قاسم التجيبي؛ يعرف بابن حوبيل، كبير المفتين في طبقته. توفي (٤٠٩ هـ). يروي عن الخشني (محمد بن عبدالسلام) وعنه ابن عتاب(٢).

٣٠ ـ محمد بن حارث بن أسد الخشني القيرواني، أبو عبدالله، سمع من أحمد بن نصر الداودي وابن اللباد، وعنه عبد الرحمن بن حوبيل، كان حافظاً للفقه عالماً بالفتيا حسن القياس. توفي (٣٦١ هـ)(٣).

٣١ ـ محمد بن محمد بن وشاح أبو بكر بن اللباد، سمع يحيى بن عمر وحمديس القطان، سمع منه جماعة وتفقه به ابن أبي زيد، قال عنه ابن حارث: له حظ وافر من الفقه، توفي (٣٣٣ هـ)(٤).

٣٢ ـ أحمد بن نصر أبو جعفر الداودي، الفقيه المشهور المتوفى سنة (٤٠٢ هـ)(٥).

٣٣ ـ يحيى بن عمر بن يوسف الكندي أبو زكرياء، أندلسي عداده في الإفريقيين، استوطن القيروان ثم سكن سوسة، سمع من سحنون، تفقه عليه خلق كثير كابن اللباد وأبي العرب والإبياني. توفي ٢٨٩(٦).

٣٤ ـ محمد بن سحنون المتوفى: (٢٥٥ هـ):

---

(١) انظر تاريخ ابن الفرضي ٢/ ٦٥٠ ـ ٦٥٢، وجذوة المقتبس ١/١٥٣، والمدارك ٤/ ٤٣٥.

(٢) الصلة: ٢/٤٧٣، المدارك: ٧/٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٣) انظر ابن الفرضي: ٢/٨٠٢، والمدارك: ٦/٢٦٦، شجرة النور: ٩٤.

(٤) انظر المدارك: ٥/٢٨٦ ـ ٢٨٨، ورياض النفوس: ٢/٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٥) انظر المدارك: ٧/١٠٣، الديباج ٩٤، شجرة النور: ١١٠، هذا ويوجد فقيه آخر يتفق معه في الاسم والنسب والكنية، ويختلفان في التاريخ، إذ هذا توفي سنة ٣١٨. انظر: علماء إفريقية لابن حارث: ٢٢١ والمدارك: ٥/٩٣.

(٦) انظر علماء إفريقية: ١٨٤، ورياض النفوس: ١/١٩٣، والمدارك: ٤/٣٥٧ ـ ٣٦٢.

أخذ عن أبيه وعنه ابن اللباد[١].

٣٥ ـ محمد بن إبراهيم بن عبدوس القيرواني، أخذ عن سحنون، وبه تفقه حماس بن مروان، توفي: (٢٦٠ هـ)[٢].

٣٦ ـ سحنون بن سعيد التنوخي القيرواني، أخذ عن مشايخ القيروان كعلي بن زياد والبهلول بن راشد وابن غانم وابن أشرس، رحل إلى ابن القاسم وأشهب وابن وهب وابن عبدالحكم، وإلى الحجاز فسمع المدنيين؛ مطرفاً وابن الماجشون، وهو الفقيه البارع، والورع الصادق، توفي ٢٤٠[٣].

٣٧ ـ يحيى بن محمد بن حسين القليعي الغرناطي (ت ٤٤٢هـ)[٤]: فقيه كبير، أخذ عن ابن أبي زمنين، وعنه ابن سهل.

٣٨ ـ أحمد بن محمد بن عيسى أبو عمر بن القطان، روى عن أبي محمد بن دحون وأبي محمد بن الشقاق، وعنه ابن رزق وابن الطلاع. بذ أهل زمانه علماً وحفظاً واستنباطاً. توفي (٤٦٠ هـ)[٥].

٣٩ ـ ابن أبي زَمَنِين ـ بفتح الزاي المعجمة والميم وكسر النون ثم ياء ساكنة بعدها نون كما ضبطه الذهبي في السير: ١٧/ ١٨٩ وانظر الديباج: ٣٦٦ ـ هو محمد بن عبدالله بن عيسى، تفقه بقرطبة على أبي إبراهيم التجيبي، سمع منه أبو بكر القليعي، وهو من كبار الفقهاء والمحدثين، توفي (٣٩٩ هـ)[٦].

٤٠ ـ أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن مسرة التجيبي، سمع من ابن لبابة وابن أيمن، كان من أهل العلم والفضل والدين المتين والزهد والتقشف، توفي: (٣٥٢ هـ)[٧].

---

(١) علماء إفريقية: ١٧٨، رياض النفوس: ١/٤٤٣، المدارك: ٤/٢٠٤.

(٢) انظر علماء إفريقية لابن حارث: ١٧٨، وتاريخ ابن الفرضي: ٢/٨٥٢، والمدارك: ٤/٢٠٤، شجرة النور: ٧٠.

(٣) انظر: رياض النفوس: ١/٣٤٥ ـ ٣٨٤ المدارك: ٤/٤٥ ـ ٨٨.

(٤) المدارك: ٨/١٦٠، الديباج المذهب: ٤٣٥.

(٥) انظر الصلة: ١/١٠٩ والمدارك: ٨/١٣٥ ـ ١٣٦.

(٦) انظر المدارك: ٧/١٨٣ ـ ١٨٥، ٨/١٦٠، وجذوة المقتبس: ١/١٠٠.

(٧) انظر تاريخ ابن الفرضي: ١/١٤٣، والمدارك: ٦/١٢٦ ـ ١٣٤.

٤١ ـ مكي بن أبي طالب، حموش بن محمد القيسي القيرواني القرطبي (ت ٤٣٧هـ)[١]: سمع من ابن أبي زيد والقابسي، وعنه الباجي.

٤٢ ـ علي بن محمد بن خلف القابسي، سمع الإبياني ودراس بن إسماعيل، وكان فقيهاً أصولياً متكلماً. ممن تفقه به أبو عمرانِ الفاسي وأبو بكر بن عبد الرحمن. وتوفي (٤٠٣ هـ)[٢].

٤٣ ـ عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد ابن أبي زيد النفزي القيرواني، أخذ عن دراس بن إسماعيل والإبياني. وهو إمام المالكية في وقته وجامع مذهبهم، تشهد له كتبه. حاز رئاسة الدين والدنيا، وإليه كانت الرحلة من الأقطار، ونجب أصحابه وكثر الآخذين عنه ومنهم أبو بكر بن عبدالرحمن وأبو عمران الفاسي ومكي بن أبي طالب. توفي: (٣٨٦ هـ)[٣].

٤٤ ـ محمد بن عبيدالله بن أحمد بن عمروس البزاز البغدادي، الفقيه الأصولي، توفي سنة (٤٥٢هـ). أخذ عن ابن القصار وعبدالوهاب، وحمل عنهما كتبهما، وحمل كتب أبي محمد بن أبي زيد إجازة، وعنه الخطيب البغدادي والباجي[٤].

٤٥ ـ علي بن عمر بن أحمد البغدادي، أبو الحسن بن القصار، تفقه بالأبهري، وروى عنه القاضي عبدالوهاب ومحمد بن عمروس، كان أصولياً نظاراً. توفي: (٣٩٨ هـ)[٥].

٤٦ ـ عبد الوهاب بن علي بن نصر القاضي، أخذ عن الأبهري وكبار أصحابه كابن القصار وابن الجلاب، توفي (٤٢٢ هـ)[٦].

٤٧ ـ عبد الله بن الحسن ـ ويقال: ابن الحسين ـ ابن الجلاب البغدادي، وقال الشيرازي: عبدالرحمن بن عبيدالله، تفقه بالأبهري، وأخذ عنه القاضي عبدالوهاب. وكان من أحفظ

---

(١) الصلة: ٣/١٩٠، المدارك: ٩/١٣، الديباج المذهب: ٢٤.

(٢) انظر المدارك: ٧/٩٢-٩٥.

(٣) انظر المدارك: ٦/٢١٥.

(٤) انظر تاريخ بغداد: ٢/٣٣٩، والمدارك: ٨/٥٣، وشجرة النور الزكية: ١٠٥، والديباج: ٣٦٨، وسماه الباجي: عبيد الله، لكن القاضي عياضاً رجح عبدالله.

(٥) انظر طبقات الشيرازي: ١٦٨، والمدارك: ٧/٧٠-٧١، وشجرة النور: ٩٢.

(٦) انظر المدارك: ٨/٢٢١-٢٢٢.

أصحاب الأبهري وأنبلهم. توفي (٣٩٨ هـ)[١].

٤٨ ـ محمد بن عبدالله بن صالح الأبهري المتوفى: (٣٧٥ هـ).

أخذ عن ابن الجهم، وعنه القاضي عبدالوهاب[٢].

٤٩ ـ عمر بن محمد بن عمرو أبو الفرج الليثي، المتوفى (٣٣٠ هـ).

صحب القاضي إسماعيل وروى عنه الأبهري[٣].

٥٠ ـ أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد البغدادي العالم الفقيه القاضي، توفي: (٣٢٠ هـ)[٤].

٥١ ـ محمد بن أحمد بن الجهم المروزي، أخذ عن القاضي إسماعيل، روي عنه الأبهري، توفي: (٣٢٩ هـ)[٥].

٥٢ ـ إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد الجهضمي أبو إسحاق، تفقه بابن المعذل. روى عنه ابن الجهم، قال الباجي ـ وذكر من بلغ درجة الاجتهاد وجمع العلوم ـ: لم يحصل هذا بعد مالك إلا لإسماعيل القاضي. توفي (٢٨٢ هـ)[٦].

٥٣ ـ أحمد بن المعذل ابن غيلان البصري أبو الفضل، سمع من عبد الملك بن الماجشون، ومحمد بن مسلمة، وتفقه عليه إسماعيل القاضي، قال ابن حارث: كان فقيهاً بمذهب مالك، ذا فضل وورع ودين وعبادة[٧].

٥٤ ـ عبدالملك بن عبدالعزيز بن الماجشون، أخذ عن الإمام مالك، وعنه ابن المعذل، توفي: ٢١٢[٨].

٥٥ ـ محمد بن مسلمة بن هشام المخزومي. المتوفى: (٢١٦هـ).

---

(١) انظر المدارك: ٧/٧٦، وطبقات الشيرازي: ١٦٨.

(٢) المدارك: ٦/١٨٣، الشجرة: ٧٨.

(٣) المدارك: ٥/٢٢.

(٤) المدارك: ٥/٣.

(٥) المدارك: ٥/١٩.

(٦) انظر المدارك: ٤/٢٧٨ ـ ٢٨٢، وطبقات الشيرازي: ١٦٤.

(٧) انظر المدارك: ٤/٥.

(٨) المدارك: ٣/١٣٦.

أخذ عن الإمام مالك، وعنه أحمد بن المعذل[١].

٥٦ ـ أحمد بن عبدالرحمن بن موسى حلولو القروي: أخذ عن زروق[٢].

٥٧ ـ قاسم بن عيسى ابن ناجي القيرواني (ت ٨٣٨هـ): الفقيه الحافظ النظار، أخذ عن ابن عرفة، وعنه حلولو[٣].

٥٨ ـ البرزلي أبو القاسم بن أحمد التونسي (ت ٨٤١هـ): الفقيه الحافظ النظار، أخذ عن ابن عرفة وأحمد بن حيدرة، وعنه حلولو والرصاع والثعالبي[٤].

٥٩ ـ أحمد بن حيدرة التونسي أبو العباس (ت. ٧٧٨هـ): الفقيه العالم، أخذ عن ابن عبدالسلام، وعنه البرزلي[٥].

٦٠ ـ محمد بن محمد بن عرفة، الورغمي التونسي (ت ٨٠٣هـ): الإمام العمدة العلامة الحافظ النظار، أخذ عن ابن عبدالسلام والسطي والشريف التلمساني وابن هارون، وعنه ابن مرزوق الحفيد والبرزلي والأبّي وابن عقاب[٦].

٦١ ـ محمد بن عبدالسلام الهواري التونسي (ت ٧٤٩هـ): الفقيه العلامة المتبحر المحقق، أخذ عن أبي عبدالله بن هارون، وعنه ابن حيدرة وابن عرفة[٧].

٦٢ ـ محمد بن هارون الكناني التونسي (ت ٧٥٠هـ): الفقيه الأصولي المتكلم، أخذ عن أبي عبدالله بن هارون الأندلسي، وعنه ابن عرفة وابن حيدرة[٨].

٦٣ ـ عبد الله بن هارون القرطبي (ت ٦٩٩ هـ): العالم المحدث، أخذ عن أحمد بن يزيد بن بقي، وعنه ابن عبدالسلام وابن هارون التونسي[٩].

---

(١) المدارك: ٣/ ١٣١.

(٢) نيل الابتهاج: ١٢٧.

(٣) شجرة النور الزكية: ٢٤٤.

(٤) شجرة النور الزكية: ٢٤٥، نيل الابتهاج: ٣٦٨.

(٥) شجرة النور الزكية: ٢٢٥، نيل الابتهاج: ١٠٦.

(٦) شجرة النور الزكية: ٢٢٧، الديباج المذهب: ٤١٩، نيل الابتهاج: ٤٦٣.

(٧) شجرة النور الزكية: ٢١٠، الديباج المذهب: ٤١٨، نيل الابتهاج: ٤٠٦.

(٨) شجرة النور الزكية: ٢١١، نيل الابتهاج: ٤٠٧.

(٩) شجرة النور الزكية: ١٩٩، وانظر صلة الصلة: ٣/ ١٥٢، والديباج المذهب: ٢٣٤.

٦٤ ـ أحمد بن يزيد بن عبدالرحمن بن بقي (ت ٦٢٥هـ): الفقيه المحدث، روى عن محمد بن عبد الحق الخزرجي، وروى عنه أبو عبد الله بن هارون[١].

٦٥ ـ محمد بن عبد الحق الخزرجي القرطبي[٢].

المحدث الفقيه، أخذ عن ابن الطلاع، وعنه ابن بقي القرطبي.

٦٦ ـ محمد بن فرج مولى الطلاع، في ضبط اسم أبيه ومولى أبيه وجدت في برنامج القاسم التجيبي ص ٥٦: محمد بن فرج مولى الطلاع، هو بفتح الراء وبالجيم. وقيل فيه: ابن الطلاع. وقيل: مولى محمد بن يحيى البكري المعروف بابن الطلاع، وكل ذلك بالعين في آخره. وقال سراج بن عبد الملك اللغوي الحافظ: الصواب فيه ابن الطلاء، بالهمز لأن أباه فرجاً كان يطلي مع سيده اللُّجُم بالرَّبَض الشرقي من قرطبة بإزاء باب الجديد، ومن قال: ابن الطلاع فخطأ. وقال أبو عبدالله بن هشام النحوي اللغوي السبتي: هو ابن الطلاع، بالعين المهملة، وقيل له ذلك لأن أباه كان يطلع على نخل قرطبة. قلت (القائل التجيبي): ووجدت عن بعض أهل الحديث أنه إنما قيل له: ابن الطلاع لأن أباه كان يطلع الدهان مع سيده. فعلى هذا يكون الطلاع والطلاء معاً بمعنى واحد. وانظر كلاماً آخر في هذا لابن الأبار في "المعجم في أصحاب القاضي الصدفي» ص ٣٦.

روى المترجم عن ابن القطان، وعنه محمد بن عبد الحق الخزرجي وابن الحاج، وهو شيخ الفقهاء في عصره. وكان فقيهاً عالماً، حافظاً للفقه على مذهب مالك وأصحابه، حاذقاً في الفتوى، مقدماً في الشورى، مات سنة (٤٩٧ هـ)[٣].

٦٧ ـ محمد بن قاسم الرصاع التونسي (ت ٨٩٤ هـ): الفقيه النظار المحقق، أخذ عن ابن عقاب والبرزلي، وعنه زروق[٤].

---

(١) فهرس ابن أبي الربيع، مجلة معهد المخطوطات: ١/٢/٢٥٩، شجرة النور الزكية: ١٧٨، التكملة: ١/١٠٢.

(٢) التكملة: ٢/٢٧.

(٣) انظر ترجمته في الصلة: ٣/٨٢٤، ومختصر المدارك لابن حمادة في المدارك: ٨/١٨٠ ـ ١٨١، والمعجم لابن الأبار: ٣٦ ـ ٣٧، والتكملة: ٢/٢٧، الغنية ٤٧.

(٤) شجرة النور الزكية: ٢٥٩، نيل الابتهاج: ٥٦٠، توشيح الديباج: ٢١٦.

٦٨ ـ محمد بن إبراهيم بن عقاب التونسي (ت ٨٥١ هـ): الفقيه الحافظ المحقق، أخذ عن ابن عرفة والرصاع[١].

٦٩ ـ عبد العزيز موسى أبو القاسم العبدوسي (ت ٨٣٧ هـ)، الإمام الحافظ، أخذ عن أبيه[٢].

٧٠ ـ موسى بن محمد بن معطي أبو عمران العبدوسي الفاسي (ت ٧٧٦هـ): العلامة المفتي الحافظ، أخذ عن عبد العزيز القوري وعبد الرحمن الجزولي، وعنه ابنه عبد العزيز والجاناتي والمصمودي والتازغدري[٣].

٧١ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن غازي المكناسي ثم الفاسي (ت ٩١٩هـ): كبير فقهاء المغرب في عصره أخذ عن القوري والكاواني والمزجلدي[٤].

أخذ عنه ابن هارون وسقين واليسيتني[٥].

٧٢ ـ أحمد بن عمر المزجلدي، أبو العباس (ت ٨٦٤ هـ)[٦]: أخذ عن عيسى بن علال المصمودي وأبي القاسم التازغدري.

٧٣ ـ أبو زيد عبد الرحمن الكاواني الفاسي (توفي بعد ٨٩٠هـ): الفقيه المفتي، أخذ عن التازغدري[٧]، وعنه ابن غازي.

٧٤ ـ محمد بن عبد العزيز التازغدري أبو القاسم (ت ٨٣٢هـ): الفقيه النظار، أخذ عن موسى العبدوسي[٨]، وعنه المزجلدي والكاواني.

٧٥ ـ عيسى بن علال الفاسي المصمودي (ت ٨٢٣هـ): العلامة الفقيه، أخذ عن

---

(١) شجرة النور الزكية: ٢٤٦، نيل الابتهاج: ٥٢٧.

(٢) شجرة النور الزكية: ٢٥٢.

(٣) شجرة النور الزكية: ٢٣٤، نيل الابتهاج: ٦٠٤.

(٤) فهرس ابن غازي: ٧٠، ٨٣، ٧٦.

(٥) نيل الابتهاج: ٥٨٢، ٥٩٥، فهرس المنجور: ٥٩، ١٤.

(٦) نيل الابتهاج: ١٢٤، توشيح الديباج: ٥٣، جذوة الاقتباس: ١/١٢٧.
في رحلة العياشي: ١٩٤: المزدغي، ولعله تصحيف، وابن غازي أخذ عن المزجلدي كما في فهرسه: ٧٦.

(٧) شجرة النور الزكية: ٢٦٦، نيل الابتهاج: ٢٥٥، فهرس ابن غازي: ٨٣، جذوة الاقتباس: ٢/٤٠٤.

(٨) شجرة النور الزكية: ٢٥٢، نيل الابتهاج: ٤٩٤، ١٢٤.

موسى العبدوسي، وعنه المزجلدي والكاواني[١].

٧٦ - عمران بن موسى الجاناتي أبو موسى (ت ٨٣٠هـ): الفقيه الحافظ، أخذ عن أبي موسى العبدوسي، وعنه القوري[٢].

٧٧ - أبو زيد عبد الرحمن بن عفان الجزولي (ت ٧٤١ هـ): الفقيه الحافظ الورع، أخذ عن أبي الفضل راشد الوليدي، وعنه أبو عمران العبدوسي[٣].

٧٨ - عبد العزيز بن محمد القوري الفاسي (ت ٧٥٠هـ): الفقيه الفهامة، أخذ عن أبي الحسن الصغير، وعنه أبو عمران العبدوسي[٤].

٧٩ - علي بن محمد بن عبدالحق أبو الحسن الصغير الزرويلي (ت ٧١٩ هـ): الإمام المحقق المفتي، أخذ عن راشد بن أبي راشد الوليدي وابن مطر الأعرج، وعنه عبد العزيز القوري وأبو الحسن الطنجي والسطي[٥].

٨٠ - راشد بن أبي راشد الوليدي (ت ٦٧٥هـ): الإمام القدوة، أخذ عن أبي محمد صالح، وعنه أبو الحسن الصغير وأبو زيد الجزولي[٦].

٨١ - إسحاق بن يحيى بن مطر الأعرج الورياغلي (ت ٦٨٣هـ): الفقيه العامل، أخذ عن أبي محمد صالح، وعنه أبو الحسن الصغير[٧].

٨٢ - أبو محمد صالح الهسكوري (ت ٦٥٣ هـ): الإمام العدل، أخذ عن أبي القاسم ابن البقال وأبي موسى عيسى بن مع النصر، وعنه ابن راشد وابن أبي مطر[٨].

٨٣ - عيسى بن مع النصر المومناني الفاسي[٩]: فقيه كبير بشهادة القاضي عياض.

---

(١) شجرة النور الزكية: ٢٥١، نيل الابتهاج: ٢٩٨.

(٢) شجرة النور الزكية: ٢٥٢، نيل الابتهاج: ٣٥٣، توشيح الديباج: ١٢٩.

(٣) شجرة النور الزكية: ٢١٨، جذوة الاقتباس: ٢/٤٠١، نيل الابتهاج: ٢٤٤.

(٤) شجرة النور الزكية: ٢٢١، نيل الابتهاج: ٢٦٩.

(٥) شجرة النور الزكية: ٢١٥، الديباج المذهب: ٣٠٥.

(٦) شجرة النور الزكية: ٢٠١، نيل الابتهاج: ١٧٩.

(٧) شجرة النور الزكية: ٢٠٢، نيل الابتهاج: ١٤٦.

(٨) شجرة النور الزكية: ١٨٥.

(٩) نيل الابتهاج: ٢٩٠، جذوة الاقتباس: ٢/٥٠٠.

٨٤ ـ محمد بن البقال أبو القاسم: الفقيه العارف، أخذ عن ابن بشكوال، وعنه أبو محمد صالح(١).

٨٥ ـ خلف بن عبد الملك بن بشكوال، أبو القاسم الغرناطي القرطبي (ت ٥٧٨هـ): الحافظ المتفنن، سمع أبا محمد بن عتاب وابن العربي وابن رشد، وعنه ابن البقال(٢).

٨٦ ـ عبد الرحمن بن محمد بن عتاب القرطبي أبو محمد، آخر الشيوخ الجلة الأكابر في علو الإسناد وسعة الرواية، روى عن أبيه وأكثر عنه ... وعنه القاضي عياض وابن بشكوال، توفي سنة (٥٢٠ هـ)(٣).

٨٧ ـ محمد بن أحمد بن رشد زعيم فقهاء وقته بأقطار الأندلس والمغرب، تفقه بأبي جعفر بن رزق، وعليه اعتماده، وابن الطلاع، وعنه القاضي عياض وابن بشكوال. توفي (٥٢٠ هـ)(٤).

٨٨ ـ محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المتوفى: (٥٤٣ هـ).

أخذ عن أبي بكر الطرطوشي عن أبيه ومهدي الوراق، وعنه ابن بشكوال والقاضي عياض(٥).

٨٩ ـ محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اليَسِّيتني الفاسي (ت ٩٥٩هـ): الفقيه المحقق المفتي، أخذ عن ابن غازي وابن هارون وسقين وعبد الواحد الونشريسي، وعنه المنجور(٦).

٩٠ ـ علي بن قاسم بن محمد الزقاق التجيبي الفاسي (ت ٩١٢هـ)(٧): الفقيه الأصولي، أخذ عن القوري والمواق، وعنه ابنه أحمد.

---

(١) شجرة النور الزكية: ١٨٥.

(٢) التكملة: ١/٢٤٨، المعجم في أصحاب الصدفي: ٩١.

(٣) هذا وقد سماه ابن حمادة في "مختصر المدارك": عبد الله (انظر: المدارك: ٨/١٩٢). وكذلك الشيخ مخلوف في "شجرة النور": ١٢٩، وانظر الصلة: ٢/٥١٢-٥١٣ و"الغنية" (ص: ١٦٢).

(٤) انظر الصلة: ٣/٨٣٩-٨٤٠، الغنية ٥٤.

(٥) الغنية: ٦٦، الصلة: ٣/٨٥٥.

(٦) فهرس المنجور: ٢٩، شجرة النور الزكية: ٢٨٣، نيل الابتهاج: ٥٩٤.

(٧) نيل الابتهاج: ٣٤٣، فهرس المنجور: ٥٨، ٣٠.

٩١ ـ أحمد بن علي بن قاسم الزقاق (ت ٩٣٢هـ)[١]: أخذ عن ابن سراج، وعنه أبو الحسن الزقاق[٢].

٩٣ ـ محمد بن محمد بن سراج الغرناطي (ت ٨٤٨هـ): العلامة الفقيه الحافظ، أخذ عن ابن لب، وعنه المواق[٣].

٩٤ ـ فرج بن قاسم بن لب، أبو سعيد الغرناطي (ت ٧٨٢هـ): العالم المفتي المحقق، أخذ عن القاضي ابن بكر، وعنه ابن سراج[٤].

٩٥ ـ محمد بن يحيى بن بكر المالقي (ت ٧٤١ هـ): المحدث الفقيه المحقق، أخذ عن ابن الزبير، وعنه ابن لب[٥].

٩٦ ـ أحمد بن إبراهيم بن الزبير أبو جعفر الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)[٦]: أخذ عن أبي الخطاب بن واجب[٧].

٩٧ ـ محمد بن أحمد بن خليل الإشبيلي أبو الخطاب (ت ٦٥٢هـ)[٨]: روى عن أبيه.

٩٨ ـ أحمد بن خليل بن إسماعيل السكوني (ت ٥٨٠هـ)[٩]: فقيه محدث، روى عن أبيه وعنه أبو بكر يحيى بن أحمد وأبو القاسم الملاحي.

٩٩ ـ محمد بن حسن بن عطية بن غاز السبتي (ت ٥٩١هـ): العالم الفقيه المحقق، أخذ عن القاضي عياض[١٠].

---

(١) نيل الابتهاج: ١٣٩، شجرة النور الزكية: ٢٧٤، فهرس المنجور: ٣٠، جذوة الاقتباس: ١/١٣٣.

(٢) شجرة النور الزكية: ٢٦٢، نيل الابتهاج: ٥٦١.

(٣) شجرة النور الزكية: ٢٤٨، نيل الابتهاج: ٥٢٦.

(٤) شجرة النور الزكية: ٢٣٠، الديباج المذهب: ٣١٦، نيل الابتهاج: ٣٥٧، نفح الطيب: ٥/٥١٣.

(٥) نيل الابتهاج: ٣٩٦، شجرة النور الزكية: ٢١٣.

(٦) شجرة النور الزكية: ٢١٢.

(٧) الديباج المذهب: ١٠٦.

(٨) صلة الصلة: ٥/٣٨٢، الذيل والتكملة: ٥/٢/٦٣٠.

(٩) الذيل والتكملة: ١/١/١١١.

(١٠) شجرة النور الزكية: ١٦٣، التكملة: ٢/١٦٠، ويستبعد سماع ابن الزبير من ابن غاز، فابن غاز توفي: (٥٩١) وابن الزبير ولد (٦٢٧)، انظر أيضاً الذيل والتكملة: ٨/٢/٥٠٣، وصلة الصلة: ٣/٢٣.

١٠٠ - عياض بن موسى بن عياض، توفي : (٥٤٤ هـ).

العالم الفقيه المحدث المؤرخ الأديب، أخذ عن ابن عتاب وابن عيسى وابن رشد وابن العربي والمازري، وعنه أحمد بن خليل السكوني وأبو عبد الله بن زرقون وابن غاز السبتي[١].

١٠١ - محمد بن عيسى أبو عبد الله التميمي : أجلُّ شيوخ سبتة في عهده ومقدم فقهائها، أخذ عن أبي علي المسيلي وأبي علي الغساني وابن العجوز، وأخذ عنه القاضي عياض توفي (٥٠٥ هـ)[٢].

١٠٢ - الحسين بن محمد أبو علي الغساني الجياني : شيخ الأندلس في وقته وصاحب رحلتهم، وأضبط الناس لكتاب وأتقنهم لرواية، سمع ابن عبد البر، وروى عنه ابن عيسى[٣].

١٠٣ - عبد الله بن حمو بن عمر اللواتي أبو محمد المسيلي السبتي، من أكبر فقهائها ومدرسيها، أخذ عن أبي إسحاق بن يربوع وأبي محمد بن غالب، تفقه عليه أبو عبدالله بن عيسى، توفي : (٤٧٣ هـ)[٤].

١٠٤ - محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم ابن العجوز الكتامي، من جلة فقهاء سبتة، حافظ للمذهب، أخذ عن أبيه، وعنه أبو عبد الله بن عيسى. توفي (٤٧٤ هـ)[٥].

١٠٥ - يوسف بن عبد الله ابن عبد البر المتوفي : (٤٦٣ هـ).

أخذ عن ابن المكوي، وعنه أبو علي الغساني[٦].

١٠٦ - أحمد بن عبد الملك بن المكوي، تفقه بأبي إبراهيم التجيبي، وعنه ابن الشقاق وابن دحون. كان أفقه أهل زمانه وأتقنهم للرأي وأحفظ الناس للمذهب واختلاف أهله

(١) الغنية : ٢٧، ٥٤، ٦٥، ٦٦، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي : ٣٠١ الديباج : ٢٧٠.

(٢) انظر ترجمته في الغنية ٢٧ - ٢٨، والصلة : ٣/ ٨٧٤، ومختصر ابن حمادة للمدارك في المدارك : ١٩٩/٨.

(٣) انظر الغنية ١٣٨ - ١٣٩، والمدارك : ٨/ ١٩١ - مختصر ابن حمادة - والمعجم في أصحاب الصدفي : ٨٦.

(٤) الصلة : ٢/ ٤٥١ المدارك : ١٧٣/٨.

(٥) انظر المدارك : ٨/ ١٧٤ - مختصر ابن حمادة - وجذوة الاقتباس : ١/ ١٥٤.

(٦) الصلة : ٣/ ٩٧٣ المدارك : ١٢٧/٨.

وعظم قدره بالأندلس، وصار مفتياً لجميع قضاتها وحكامها فيما اختلفوا فيه. توفي (٤٠١هـ)[١].

١٠٧ ـ عبد الله بن محمد بن يوسف بن الفرضي الأزدي القرطبي (ت ٤٠٣هـ)[٢]: المحدث المؤرخ، روى عن ابن الفخار ومجاهد بن أصبغ، أخذ عنه ابن عبد البر.

١٠٨ ـ محمد بن أحمد بن مسعود ابن الفخار الألبيري (ت ٣٧٨هـ)[٣]: روى عن فضل بن سلمة، وعنه ابن الفرضي.

١٠٩ ـ مجاهد بن أصبغ بن حسان البجاني (ت ٣٨٢هـ)[٤]: شيخ صالح، سمع سعيد بن فحلون، وسمع منه ابن الفرضي.

١١٠ ـ فضل بن سلمة بن جرير (في المدارك: حريز) الجهني البُجاني، سمع حماس بن مروان، كان أجمع الناس للروايات وأعرفهم باختلاف أصحاب مالك، توفي(٣١٩ هـ)[٥].

١١١ ـ حماس بن مروان بن سماك الهمداني أبو القاسم، سمع من ابن عبدوس وتفقه به، وروى عنه فضل بن سلمة وكان حاذقاً بأصول علم مالك وأصحابه، توفي: (٣٠٣هـ)[٦].

١١٢ ـ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المتوفى: (٢٦٨هـ).

أخذ عن أبيه وابن القاسم وأشهب وابن وهب، وعنه عيسى بن مسكين[٧].

١١٣ ـ سعيد بن فحلون، أبو عثمان البجائي (ت ٣٤٦هـ)[٨]: سمع من المغامي، وأخذ عن ابن ميسر.

---

(١) انظر المدارك: ٧/١٢٣ ـ ١٣٠، والصلة: ١/٥٣، وجذوة المقتبس: ١/٢٠٨ والديباج: ٢٢٧.

(٢) الصلة: ١/٣٩١، تاريخ ابن الفرضي: ٢/٧٦٧، ٨٥٦.

(٣) تاريخ ابن الفرضي: ٢/٧٦٧.

(٤) تاريخ ابن الفرضي: ٢/٨٥٦.

(٥) انظر تاريخ ابن الفرضي: ٢/٥٩٢، ٧٦٧، وجذوة المقتبس: ٢/٥٢٠، والمدارك: ٥/٢٢١ ـ ٢٢٥ شجرة النور: ٨٢.

(٦) المدارك: ٥/٦٦ ـ ٧٧، شجرة النور: ٨٢.

(٧) المدارك: ٤/١٥٨ تهذيب التهذيب: ٩/٢٣٢.

(٨) المدارك: ٥/٢٢٣ الديباج المذهب: ٢٠٣.

١١٤ - يوسف بن يحيى بن يوسف المغامي الأندلسي ثم القيرواني (ت ٢٨٨هـ)[١]: سمع يحيى بن يحيى ويحيى بن مزين وابن حبيب، وعنه ابن فحلون.

١١٥ - أحمد بن محمد بن خالد الإسكندراني أبو بكر بن ميسَّر، (ضبطه القاضي عياض فتح السين في المدارك: ١/١٥ وانظر الديباج: ٩٧). تفقه بابن المواز وروى عنه كتبه، وإليه انتهت الرئاسة بمصر بعده. قال ابن فحلون الأندلسي - تلميذه -: كان فقيه الإسكندرية وأفقه من يقول بقول مالك في ذلك الزمان. توفي (٣٠٩ هـ)[٢].

١١٦ - محمد بن إبراهيم بن المواز الإسكندراني المتوفى: (٢٦٩ هـ).

أخذ عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وابن الماجشون وأصبغ، وعنه علي بن أبي مطر وأحمد بن ميسر[٣].

١١٧ - يحيى بن مزين المتوفى: (٢٥٩ هـ).

أخذ عن يحيى بن يحيى وعيسى بن دينار وأصبغ بن الفرج، وعنه محمد بن عمر بن لبابة[٤].

١١٨ - يحيى بن يحيى الليثي المتوفى: (٢٣٤ هـ).

أخذ عن مالك وعنه ابن وضاح والعتبي[٥].

١١٩ - عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي، أبو مروان، الفقيه اللغوي المؤرخ وأحد أعلام المذهب، أخذ عن أصحاب مالك المدنيين والمصريين، وعنه ابن وضاح. توفي: (٢٣٨ هـ)[٦].

١٢٠ - إبراهيم بن يربوع أبو إسحاق (ت. ٤٣٣هـ)[٧]: فقيه جليل، أخذ عن أبي محمد الباجي.

---

(١) ابن الفرضي: ٢/٩٣٣، المدارك: ٤/٤٣٠.

(٢) انظر المدارك: ٥/٥٢-٥٦، وطبقات الشيرازي: ١٥٤.

(٣) المدارك: ٤/١٦٧.

(٤) تاريخ ابن الفرضي: ٢/٩٠١، المدارك: ٤/٢٣٨.

(٥) ابن الفرضي: ٢/٨٩٨، المدارك: ٣/٣٨٠، جذوة المقتبس: ٢/٦١٠.

(٦) انظر تاريخ ابن الفرضي: ١/٤٥٩-٤٦٢، وجذوة المقتبس: ٢/٤٤٨.

(٧) المدارك: ٨/١٩٠، الصلة: ١/١٦٧.

١٢١ ـ عبد الله غالب الهمذاني السبتي (ت ٤٣٤هـ)[١]: فقيه حافظ، سمع ابن أبي زيد، وعنه أبو محمد المسيلي.

١٢٢ ـ عبد الله بن محمد بن علي أبو محمد الباجي الإشبيلي المتوفى: (٣٧٨ هـ).

محدث ثقة، سمع من محمد بن عمر بن لبابة وابن أيمن، وسمع منه أبو إسحاق بن يربوع[٢].

١٢٣ ـ محمد بن عمر بن لبابة أبو عبد الله، فقيه مشهور، روى عن ابن مطروح وعنه أبو محمد الباجي وابن ميسرة. وكان إماماً في الفقه مقدماً على أهل زمانه في حفظ الرأي والبصر بالفتيا، درس كتب الرأي ستين سنة. توفي (٣١٤ هـ)[٣].

١٢٤ ـ محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي

سمع ابن وضاح وابن مطروح توفي: (٣٣٠ هـ)[٤].

١٢٥ ـ عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن أحمد بن العجوز، توفي: (٤٤٩ هـ).

من أهل الفقه والصلاح، لقي أبا إسحاق التونسي، والمعروف أن الذي لقي ابن أبي زيد هو أبوه عبد الرحيم[٥].

١٢٦ ـ عبد الرحيم بن أحمد بن العجوز الكتامي المتوفى (٤١٣ هـ).

كبير فقهاء المغرب في عصره، سمع أباه ولزم أبا محمد بن أبي زيد[٦].

١٢٧ ـ إبراهيم بن حسن أبو إسحاق التونسي، تفقه بأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي عمران الفاسي، وتفقه به جماعة من الإفريقيين، كاللخمي. وكان فاضلاً عالماً إماماً صالحاً[٧].

---

(١) الصلة: ٢/٤٥٥، المدارك: ٨/١٨٨، صلة الصلة: ٣/١٥٤.

(٢) تاريخ ابن الفرضي: ٢/٤١٣، المدارك: ٧/٣٤.

(٣) انظر تاريخ ابن الفرضي: ٢/٦٨٠، ٤١٣، وجذوة المقتبس: ١/١٢٨ والمدارك: ٥/١٥٣ ـ ١٥٤.

(٤) تاريخ ابن الفرضي: ٢/٧٠٤ المدارك: ٥/١٨٥.

(٥) انظر الغنية: ١٦٩، والمدارك: ٧/٧٨، ٨/٨٤، والديباج: ٢٤٤، وصلة الصلة: ٣/٢١٨.

(٦) المدارك: ٧/٧٨، ٧٩، الصلة: ٢/٥١٧.

(٧) انظر المدارك: ٧/٥٨.

١٢٨ ـ محمد بن أحمد بن خلف التجيبي ابن الحاج، القاضي الشهيد المتوفى: (٥٢٩هـ).

فقيه مفت محدث، أخذ عن ابن الطلاع، وعنه القاضي عياض[١].

١٢٩ ـ أحمد بن محمد بن رزق أبو جعفر الأموي، أخذ عن أبي عمر بن القطان وتفقه عنده. كان فقيهاً حافظاً للرأي مقدماً فيه، ذاكراً للمسائل بصيراً بالنوازل عارفاً بالفتوى. تخرج عليه جماعة جلة كابن رشد وأبي عبد الله بن الحاج. توفي (٤٧٧هـ)[٢].

١٣٠ ـ عبد الله بن يحيى ابن دحون (ت ٤٣١هـ): أخذ عن ابن المكوي[٣].

١٣١ ـ أبو محمد عبدالله بن سعيد بن عبد الله ابن الشقاق القرطبي المتوفى: (٤٢٦هـ)، أخذ عن ابن المكوي وعنه ابن القطان[٤].

١٣٢ ـ اللؤلؤي، محمد بن أحمد بن عبدالله الأموي القرطبي (ت ٣٥٠هـ): سمع من أبي صالح، وعنه ابن المكوي[٥].

١٣٣ ـ أيوب بن سليمان أبو صالح المعافري القرطبي (ت ٣٠٢ هـ): أخذ عن العتبي، وعنه أبو بكر اللواتي[٦].

١٣٤ ـ عبد الملك بن الحسن بن محمد أبو مروان، زُونان؛ كذا ضبط المؤلف بضم الزاي في المدارك، سمع أشهب وابن القاسم وابن وهب. وكان الأغلب عليه الفقه. توفي: (٢٣٢هـ)[٧].

١٣٥ ـ الحارث بن مسكين بن يوسف المصري أبو عمرو، سمع ابن القاسم وأشهب وابن وهب، ودون أسمعتهم وبوبها، وبهم تفقه، روى عنه ابن وضاح توفي (٢٥٠هـ)[٨].

---

(١) الغنية: ٤٧، الصلة: ٣/ ٨٤٤.

(٢) انظر الصلة: ١/ ١١٤ ـ ١١٥، والمدارك: ٨/ ١٨١ ـ ١٨٢ ـ مختصر ابن حمادة

(٣) المدارك: ٧/ ٢٩٦ الديباج المذهب: ٢٢٧.

(٤) الصلة: ٢/ ٤٠٩، المدارك: ٨/ ١٣٥، الديباج: ٢٢٦.

(٥) تاريخ ابن الفرضي: ١/ ٩٠، المدارك: ٦/ ١١٠، الديباج المذهب: ٣٤٩.

(٦) الديباج المذهب: ١٦٠، شجرة النور الزكية: ٨٥، المدارك: ٥/ ١٤٩.

(٧) انظر ابن الفرضي: ١/ ٤٥٨ والمدارك: ٤/ ١١٠ ـ ١١١.

(٨) انظر المدارك: ٤/ ٢٦.

١٣٦ ـ عبد الرحمن بن القاسم العتقي المصري، الإمام العلم الفقيه المحدث، صاحب الإمام مالك الأشهر، وشيخ كبار علماء المذهب مثل سحنون وعيسى بن دينار وأصبغ ويحيى ابن يحيى والحارث بن مسكين، توفي سنة (١٩١ هـ)[١].

١٣٧ ـ أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، روى عن مالك والليث، وعنه الحارث ابن مسكين وسعيد بن حسان وسحنون وعبدا الملك زونان. كان فقيهاً نبيلاً حسن النظر، من المالكيين المحققين، توفي (٢٠٤ هـ)[٢].

١٣٨ ـ عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري، أبو محمد، أحد كبار رؤوس المذهب وأحد المحدثين المشهورين ممن أضفى صبغة أثرية على المذهب، روى عنه سحنون والحارث بن مسكين وعبد الملك زونان، توفي: (١٩٧ هـ)[٣].

١٣٩ ـ عبد الله بن نافع المعروف بالصائغ، صاحب مالك ومفتي أهل المدينة برأي مالك، سمع منه ابن حبيب. توفي: (١٨٦ هـ)[٤].

١٤٠ ـ عبد الله بن عبد الحكم بن أعين.

سمع الإمام مالكاً، وعنه ابن حبيب والمغامي[٥].

١٤١ ـ أصبغ بن الفرج بن سعيد المصري، أبو عبد الله، تفقه بابن القاسم وأشهب وابن وهب، روى عنه ابن حبيب وابن المواز. قال ابن حارث: كان ماهراً في فقهه حسن القياس، من أفقه هذه الطبقة. توفي (٢٢٥ هـ)[٦].

١٤٢ ـ الغازي بن قيس القرطبي المتوفى: (١٩٩ هـ).

أخذ عن الإمام مالك وعنه ابن حبيب [٧].

---

(١) انظر تهذيب التهذيب: ٦/٢٢٨ والمدارك: ٣/٢٤٤-٢٤٦.

(٢) انظر المدارك: ٣/٢٦٢-٢٦٣.

(٣) انظر تهذيب التهذيب: ٦/٦٥-٦٧ والمدارك: ٣/٢٢٩-٢٤٢.

(٤) المدارك: ٣/١٢٩ وانظر ترجمته في التهذيب: ٦/٤٧ وفيه أنه توفي ٢٠٦، وهو ما في طبقات الشيرازي: ١٤٧.

(٥) المدارك: ٣/٣٦٣.

(٦) انظر المدارك: ٤/١٧-٢٢، تهذيب التهذيب: ١/٣١٥-٣١٦.

(٧) ابن الفرضي: ٢/٥٧٨ المدارك: ٣/١١٤.

١٤٣ ـ زياد بن عبد الرحمن شبطون المتوفى: (١٩٣ هـ).

سمع الإمام مالكاً، وروى عنه ابن حبيب(١).

١٤٤ ـ مطرف بن عبد الله بن مطرف الهلالي أبو مصعب، تفقه بمالك، وروى عنه ابن حبيب، توفي (٢٢٠ هـ)(٢).

١٤٥ ـ محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي القرطبي توفي: (٢٥٥ هـ).

سمع يحيى بن يحيى وسحنوناً وأصبغ بن الفرج، وسمع منه أبو صالح(٣).

١٤٦ ـ محمد بن يوسف ابن مطروح، القرطبي الأعرج (ت ٢٧١هـ)(٣): روى عن عيسى بن دينار وسحنون ويحيى بن يحيى وأصبغ بن الفرج، وعنه ابن أيمن وابن لبابة.

١٤٧ ـ عيسى بن دينار الطليطلي المتوفى: (٢١٢ هـ).

أخذ عن ابن القاسم، وعنه يحيى بن مزين(٤).

١٤٨ ـ محمد بن علي بن عمر التميمي المازري الصقلي، مستوطن المهدية بإفريقية وإمامها، وآخر المستقبلين من شيوخها بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر، أخذ عن اللخمي وعبد الحميد السوسي، لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض في وقته أفقه منه ولا أقول لمذهبهم. روى عنه القاضي عياض وابن رشد الحفيد توفي: (٥٣٦ هـ)(٥).

١٤٩ ـ عبد الله بن محمد بن العربي المتوفى: (٤٩٣ هـ).

من فقهاء إشبيلية ورؤسائها، سمع من ابن منظور وأبي عبدالله بن عتاب وابن سراج، وعنه ابنه أبو بكر(٦).

١٥٠ ـ علي بن محمد الربعي أبو الحسن اللخمي، أخذ عن أبي إسحاق التونسي وعنه المازري، وهو فقيه دين متفنن ذو حظ من الحديث جيد النظر حسن الفقه، حاز رئاسة إفريقية

---

(١) تاريخ ابن الفرضي: ١/٢٧٩، جذوة المقتبس: ١/٣٣٨ المدارك: ٣/١١٦.

(٢) انظر المدارك: ٣/١٣٣ والتهذيب: ١٠/١٥٩.

(٣) المدارك: ٤/٢٥٢.

(٤) المدارك: ٤/٢٤٨. الديباج المذهب: ٣٥٩.

(٥) تاريخ ابن الفرضي: ٢/٥٥٦، ٩٠١، جذوة المقتبس: ٢/٤٧٢.

(٦) الغنية: ٦٥، شجرة النور: ١٢٧.

جملة، وتوفي (٤٧٨ هـ)[١].

١٥١ ـ عبد الحميد بن محمد بن الصائغ القروي أبو محمد، توفي: (٤٨٦هـ).

تفقه بابن محرز وأبي إسحاق التونسي، وبه تفقه المازري، كان فقيهاً نبيلاً أصولياً محققاً قوي العارضة[٢].

١٥٢ ـ عبد الرحمن بن محرز التونسي، نقل مؤلف كتاب "طبقات المالكية" ـ وهو شخص مجهول لكنه متأخر، وفي ثنايا كتابه إشارات جيدة قد تدل عليه ـ نقل في الصفحة: ٢٦١ عن سيدي عبد الرحمن التاجوري في ضبط "محرز"، قال: بضم الميم وكسر الراء. تفقه بأبي بكر بن عبد الرحمن وسمع من أبي عمران الفاسي، وأخذ عنه ابن محرز، وكان فقيهاً نظاراً توفي[٣].

١٥٣ ـ أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الخولاني القيرواني، شيخ فقهاء القيروان في وقته، وهو من خاصة أصحاب القابسي، تفقه به وبابن أبي زيد، وسمع بمصر من أبي القاسم الجوهري. تفقه عليه خلق كثير: كابن محرز والتونسي. توفي (٤٣٢ هـ)[٤].

١٥٤ ـ موسى بن عيسى بن أبي حاج الغفجومي أبو عمران الفاسي. قال في الديباج ٤٢٢: الغفجومي بالغين المعجمة والفاء المفتوحة والجيم المضمومة. وفي التكملة: ٢/ ٤٨١ عن بعضهم أنه يكتب بالجيم والقاف معاً. تفقه أبو عمران بالقيروان عند القابسي، ولم يزل إماماً بالمغرب، تفقهت عليه جماعة كثيرة كابن محرز وأبي إسحاق التونسي، توفي سنة (٤٣٠ هـ)[٥].

١٥٥ ـ عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي الجوهري المصري (ت ٣٨٥هـ)[٦]: الفقيه المحدث، أخذ عن ابن شعاب، وأخذ عنه أبو بكر بن عبد الرحمن.

---

(١) الغنية: ٦٦، الصلة: ٢/ ٤٣٨.

(٢) المدارك: ٨/ ١٠٩.

(٣) المدارك: ٨/ ١٠٥ شجرة النور: ١١٧.

(٤) انظر المدارك ٨/ ٦٨ ـ ١٠٥.

(٥) انظر المدارك: ٧/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ الديباج: ١٠١، ٢٤١.

(٦) انظر المدارك: ٧/ ٢٤٣ ـ ٢٤٥، ٥٨، ٦٨ وترجمه في الصلة: ٣/ ٨٨١. الشجرة: ١٠٦ الفكر السامي ٢/ ٢٠٥.

١٥٦ ـ محمد بن أحمد بن تميم أبو العرب (ت ٣٣٣هـ)[١]: أخذ عن يحيى بن عمر وأحمد بن أبي سليمان، وعنه ابن أبي زيد.

١٥٧ ـ أحمد بن أبي سليمان ـ داود ـ الصواف أبو جعفر، أخذ عن سحنون، روى عنه أبو العرب والإبياني، كان حافظاً للفقه مقدماً فيه. توفي (٢٩١ هـ)[٢].

١٥٨ ـ حمديس القطان، أحمد بن محمد الأشعري، من أصحاب سحنون، روى عنه الإبياني[٣].

١٥٩ ـ عبد الرحمن بن أشرس الأنصاري التونسي.
سمع من الإمام مالك[٤].

١٦٠ ـ عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني، روى عن مالك، وعنه سحنون، توفي (١٩٠هـ)[٥].

١٦١ ـ علي بن زياد التونسي العبسي أبو الحسن، سمع مالكاً، وعنه سحنون ووضع كتاباً في البيوع والنكاح والطلاق، سماه: "خير من زنته" توفي (١٨٣ هـ)[٦].

١٦٢ ـ عبد الله بن أحمد بن إبراهيم، أبو العباس الإِبِّياني، قال القاضي عياض في المدارك: كذا يقال؛ بكسر الهمزة وتشديد الباء. وقيل: صوابه تخفيفها، وقال في المشارق: ١ / ٧٠: أكثر الشيوخ يقولونه بضم الهمزة وفتح الباء مشددة، وصوابه كسرهما، وتشديد الباء وتخفف، والإِبِّياني تفقه بيحيى بن عمر وأحمد بن أبي سليمان وحمديس ... وأخذ عنه القابسي وابن أبي زيد. قال المالكي: كان شيخاً صالحاً ثقة مأموناً إماماً فقيهاً. توفي (٣٥٢ هـ). وقال المالكي سنة (٣٦١ هـ) على ما حكى عنه عياض[٧].

---

(١) المدارك: ٦ / ٢٠٤، الديباج المذهب: ٢٤١.

(٢) المدارك: ٥/٣٢٣.

(٣) انظر المدارك: ٤ /٣٦٦ ـ ٣٦٧ وطبقات علماء إفريقية للخشني: ١٩٠ ـ ١٩١ ورياض النفوس: ١ /٥٠٥ والديباج: ٩٥. هذا وسماه ابن الفرضي في التاريخ: ١ /١٢٥ أحمد بن سليمان وقيد تاريخ وفاته سنة ١٢٩٦.

(٤) انظر المدارك: ٤ /٣٧٩، ٦ /١٠.

(٥) المدارك: ٣ /٨٥ الديباج: ٢٥٠.

(٦) (انظر رياض النفوس: ١ /٢١٥ والمدارك: ٣ /٦٦، وتهذيب التهذيب: ٥ /٢٨٩).

(٧) انظر رياض النفوس: ١ /٢٣٤ والمدارك: ٣ /٨٠ ـ ٨١.

١٦٣ ـ دراس بن إسماعيل أبو ميمونة الفاسي، سمع من علي بن أبي مطر، وروى عنه الموازية عن مؤلفها وحدث بها في القيروان ابنَ أبي زيد والقابسي، توفي (٣٥٧ هـ)(١).

١٦٤ ـ علي بن عبدالله بن أبي مطر، الاسكندري (ت ٣٣٩هـ)(٢): الفقيه القدوة، أخذ عن ابن المواز، وعنه دراس.

١٦٥ ـ محمد بن أحمد بن الوشا المتوفى (٣٩٧ هـ).

فقيه محدث مصري، سمع من ابن شعبان وأخذ عنه أبو عمران الفاسي(٣).

١٦٦ ـ محمد بن القاسم بن شعبان أبو إسحاق، ويعرف أيضاً بابن القُرْطِيِّ، كذا ضبطه القاضي عياض بالحروف في المدارك، رأس المالكية في وقته بمصر وأحفظهم للمذهب، أخذ عن أبي بكر بن صدقة، وعنه أبو القاسم الجوهري والوشا توفي: (٣٥٥ هـ)(٤).

١٦٧ ـ أحمد بن موسى بن عيسى بن صدقة الرباب المصري (ت ٣٠٦هـ)(٥): فقيه مشهور، أخذ عن محمد بن عبد الحكم، وأخذ عنه ابن شعبان.

١٦٨ ـ محمد بن أبي بكر الدلائي (ت ١٠٤٦هـ)(٦)، محدث حافظ مفسر، أخذ عن محمد بن قاسم القصار.

١٦٩ ـ محمد بن قاسم القصار الفاسي الفقيه (ت ١٠١٢هـ): المحدث المحقق المفتي، أخذ عن اليسيتني، وعنه أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدلائي وشهاب الدين المقري(٧).

---

(١) المدارك: ٦/١٨ ولم أجد له ترجمة في "رياض النفوس" للمالكي وإن نقل عنه القاضي عياض غير مرة، ثم إن تراجم "الرياض" انتهت قبل سنة ٣٧١. (انظر ترجمته في المدارك: ٦/١٠ ـ ١٨).

(٢) (انظر المدارك: ٦/٨١ ـ ٨٢). قال عنه ابن الفرضي: كان فقيهاً حافظاً للرأي، على مذهب مالك (انظر تاريخ علماء الأندلس: ١/٢٦٤) جذوة الاقتباس: ١/١٩٤.

(٣) المدارك: ٥/٦٣، الديباج المذهب: ٨٠.

(٤) المدارك: ٧/٨٧.

(٥) انظر المدارك: ٥/٢٧٤ وطبقات الفقهاء للشيرازي: ١٥٥ وشجرة النور: ٨٠.

(٦) المدارك: ٥/٥٢، الديباج المذهب: ٨٩، شجرة النور الزكية: ٨٠.

(٧) انظر الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي لمحمد حجي: ٧٦، الطبعة الوطنية بالرباط: ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤م.

١٧٠ ـ عبد الواحد بن أحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩٥٥هـ)(١): الفقيه المحقق المفتي، أخذ عن أبيه وابن غازي، وعنه المنجور.

١٧١ ـ أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي (ت. ٩١٤هـ)(٢): العلامة الفقيه المفتي، أخذ عن قاسم العقباني وابن إبراهيم ومحمد بن العباس العبادي، وعنه ابنه عبدالواحد.

١٧٢ ـ قاسم بن سعيد العقباني (ت ٨٥٤هـ): أخذ عن أبيه أبي عثمان سعيد العقباني، الحافظ المحقق المجتهد، وأخذ عنه الونشريسي(٣).

١٧٣ ـ إبراهيم بن أبي الفضل العقباني التلمساني (ت ٨٨٠هـ): العلامة الفقيه، أخذ عن والده، وعنه الونشريسي(٤).

١٧٤ ـ محمد بن العباس العبادي (ت ٨٧١هـ)(٥): محقق نظار، أخذ عن ابن مرزوق الحفيد وقاسم العقباني، وعنه الونشريسي.

١٧٥ ـ سعيد بن محمد العقباني التلمساني (ت ٨١١هـ): الفقيه النظار المحقق، أخذ عن السطي وابني الإمام أبي زيد وأبي موسى، وعنه ابن قاسم وابن مرزوق الحفيد(٦).

١٧٦ ـ المقري شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني، المفتي الحافظ المؤرخ، مؤلف "نفح الطيب" و"أزهار الرياض" أخذ عن عمه سعيد المقري وأحمد بابا والقصار، وعنه عيسى الثعالبي وعبد القادر الفاسي(٧). توفي بمصر سنة (١٠٤١هـ)(٨).

---

(١) شجرة النور الزكية: ٢٩٥، الفكر السامي: ٢ / ٢٧٣، الحركة الفكرية: ٢ / ٣٦٣، التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية عشرة والثانية عشرة لمحمد بن الطيب القادري (ت ١٠٢٤هـ) ص ٩٦، تحقيق هاشم العلوي، طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

(٢) نيل الابتهاج: ٢٨٨، شجرة النور الزكية: ٢٨٢، فهرس المنجور: ٥٠.

(٣) نيل الابتهاج: ١٣٦، شجرة النور الزكية: ٢٧٤، فهرس المنجور: ٥٠.

(٤) شجرة النور الزكية: ٢٥٥، نيل الابتهاج: ٢٦٥.

(٥) شجرة النور الزكية: ٢٦٥.

(٦) نيل الابتهاج: ٥٤٧ شجرة النور الزكية: ٢٦٤.

(٧) شجرة النور الزكية: ٢٥٠، الديباج المذهب: ٢٠٤، نيل الابتهاج: ١٨٩.

(٨) شجرة النور الزكية: ٣٠٠، أعلام المراكشي: ٢ / ٣٠٨.

١٧٧ ـ المقري سعيد بن أحمد أبو عثمان التلمساني (ت ١٠١٠هـ)[١]، العالم المفتي الفقيه الراوية، أخذ عن أبي عبد الله التنسي، وعنه ابن أخيه شهاب الدين أحمد بن محمد المقري.

١٧٨ ـ محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي التلمساني، خطيب الجامع الكبير بها، أخذ عنه أبو عبد الله محمد بن أحمد التلمساني ثم الروداني الوقاد[٢].

١٧٩ ـ محمد بن عبدالله بن عبد الجليل التنسي التلمساني (ت ٨٩٩هـ)، من أكابر علماء تلمسان، فقيه إمام حافظ، أخذ عن أبي الفضل ابن مرزوق الحفيد[٣].

١٨٠ ـ عبد الله بن محمد الشريف التلمساني أبو محمد (ت ٧٩٢ هـ): الفقيه المحقق الحفاظ أخذ عن والده، وعنه ابن مرزوق الحفيد[٤].

١٨١ ـ محمد بن أحمد الشريف التلمساني (ت ٧٧١هـ): العالم المحقق الحافظ، أخذ عن ابني الإمام والسطي والبوني، وعنه ابنه عبد الله[٥].

١٨٢ ـ علي بن عبد الرحمن أبو الحسن الطنجي اليفرني (ت ٧٥٤ هـ): الفقيه الحافظ الفرضي، أخذ عن أبي الحسن الصغير[٦].

١٨٣ ـ عيسى بن محمد بن عبد الله أبو موسى بن الإمام التلمساني[٧]: العالم الفقيه الحافظ، أخذ عنه الشريف التلمساني وأبو عثمان العقباني.

١٨٤ ـ عبد الرحمن أبو زيد بن الإمام، التلمساني (ت ٧٤٣هـ): أخذ عنه الشريف التلمساني والعقباني[٨].

---

(١) الفكر السامي: ٢/٢٧٦.
(٢) شجرة النور الزكية: ٢٩٥، نفح الطيب: ٢/١٠٥٠.
(٣) الفوائد الجمة: ٩٥.
(٤) شجرة النور الزكية: ٢٦٧، نيل الابتهاج: ٥٧٢.
(٥) شجرة النور الزكية: ٢٣٤، نيل الابتهاج: ٢٢٥.
(٦) شجرة النور الزكية: ٢٣٤، نيل الابتهاج: ٤٣٠.
(٧) شجرة النور الزكية: ٢١٨، نيل الابتهاج: ٣٢٥.
(٨) نيل الابتهاج: ٢٤٨، ٢٩١، الديباج: ٢٥٠، توشيح الديباج: ١٤٤.

١٨٥ ـ محمد بن محمد بن حسن البروني التلمساني (ت ٧٣٤هـ)[١]: عالم فقيه، أخذ عن أبي الحسن الصغير.

١٨٦ ـ محمد بن أحمد الفشتالي الفاسي (ت ٧٧٩ هـ): الفقيه المحقق الفرضي الموثق، أخذ عن أبي الحسن بن سليمان، وعنه القباب[٢].

١٨٧ ـ أحمد بن قاسم القباب (ت ٧٧٨ هـ): الإمام الفقيه الحافظ، أخذ عن الفشتالي[٣].

١٨٨ ـ علي بن سليمان أبو الحسن الأنصاري القرطبي الفاسي (ت ٧٣٠هـ)[٤]: صهر أبي الحسن الصغير، كان فقيهاً نحوياً.

١٨٩ ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن سليمان ابن حوط الله.

١٩٠ ـ عبد الله بن سليمان بن داود بن عمر بن حوط الله (ت ٦١٢ هـ): الفقيه الأصولي الحافظ، أخذ عن أبي الوليد بن رشد وأبي عبد الله بن زروق[٥].

١٩١ ـ أحمد بن محمد بن أحمد أبو القاسم بن رشد، المتوفى: (٥٦٣ هـ). أخذ عن والده ابن رشد الجد، وأخذ عنه ابنه ابن رشد الحفيد[٦].

١٩٢ ـ محمد بن أحمد ابن رشد الحفيد، أبو الوليد (ت ٥٩٥هـ): الفقيه الحافظ الحكيم، أخذ عن أبيه وابن بشكوال والمازري، وعنه أبو محمد بن حوط الله[٧].

١٩٣ ـ محمد بن سعيد أبو عبدالله بن زرقون الإشبيلي (ت ٥٨٠هـ)، الفقيه الأديب، سمع من القاضي عياض، وعنه أبو محمد بن حوط الله[٨].

---

(١) الديباج المذهب: ٢٥٠، نيل الابتهاج: ٢٤٥، توشيح الديباج: ١٤٤.

(٢) الديباج المذهب: ٤٢٠، نيل الابتهاج: ٣٨٨، توشيح الديباج: ٢٤٢.

(٣) شجرة النور الزكية: ٢٣٦، نيل الابتهاج: ٤٤٦.

(٤) شجرة النور الزكية: ٢٣٥ ـ ٢٣٦، الديباج المذهب: ١٠٥، نيل الابتهاج: ١٠٢، ٤٤٦.

(٥) جذوة الاقتباس: ٢/ ٤٧٣.

(٦) شجرة النور الزكية: ١٧٣، الديباج المذهب: ٢٣١، الإشراف على أعلى شرف: ٨١، التكملة: ٢/ ٢٨٧.

(٧) الشجرة: ١٤٦.

(٨) شجرة النور الزكية: ١٤٦، الديباج المذهب: ٣٧٨، التكملة: ٢/ ٧٤، ٢٨٨.

المصادر

١ - أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقري، تحقيق جماعي طبع وزارة الأوقاف المغربية ١٤٠٠/١٩٨٠.

٢ - الإشراف على أعلى شرف في التعريف برجال سند البخاري لابن الشاط، تحقيق إسماعيل الخطيب، منشورات جمعية البحث الإسلامي، تطوان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣ - اصطلاح المذهب عند المالكية، للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي، طبع دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة الدراسات الأصولية رقم: ٤ الطبعة الأولى: ١٤٢١ - ٢٠٠٠.

٤ - الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام للعباس بن إبراهيم التعارجي المراكشي، طبع المطبعة الملكية ابتداء من سنة ١٩٧٤.

٥ - التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبدالله المواق، الطبعة الثانية ١٣٩٨/١٩٧٨، طبع بهامش الحطاب.

٦ - التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية عشرة والثانية عشرة لمحمد بن الطيب القادري (ت ١٠٢٤ هـ)، تحقيق هاشم العلوي، طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٧ - التعليق على المدونة للمازري نسخة الخزانة العامة رقم : ١٥٠ ق.

٨ - التكملة لابن الأبار، تحقيق عبد السلام الهراس، طبع دار الفكر ١٩٩٥.

٩ - التكملة لكتاب الصلة لأبي عبدالله بن الأبار، تحقيق عبد السلام الهراس، طبعة دار الفكر: ١٩٩٥.

١٠ - التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، تحقيق إبراهيم الإبياري، الطبعة الأولى ١٤١٠/١٩٨٩ دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني سلسلة المكتبة الأندلسية رقم: ١٨.

١١ - الجامع لابن يونس نسخة الخزانة الحمزية رقم: ٣٠٦.

١٢ - الديباج المذهب لابن فرحون، تحقيق مأمون الجنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧/١٩٩٦ دار الكتب العلمية بيروت.

١٣ ـ الذخيرة للقرافي، تحقيق جماعي، الطبعة الأولى ١٩٩٤ دار الغرب الإسلامي.

١٤ ـ الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي، تحقيق إحسان عباس ومحمد بنشريفة، طبع دار الثقافة بيروت في تواريخ عدة أو دون تاريخ.

١٥ ـ الذيل والتكملة لابن عبدالملك، السفر الثامن، تحقيق محمد بنشريفة، طبع أكاديمية المملكة المغربية ١٩٨٤.

١٦ ـ الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي لمحمد حجي، المطبعة الوطنية بالرباط: ١٣٨٤ هـ / ١٩٩٤م.

١٧ ـ الصلة لابن بشكوال، تحقيق إبراهيم الإبياري، اطبعة الأولى ١٤١٠/١٩٨٩ دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني سلسلة المكتبة الأندلسية رقم: ١١.

١٨ ـ العواصم من القواصم، تحقيق: عمار طالبي، ص : ٣٦٧، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م.

١٩ ـ الغنية للقاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، الطبعة الأولى ١٤٠٢/١٩٨٢ دار الغرب الإسلامي بيروت.

٢٠ ـ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي، طبع بتعليق عبدالعزيز عبد الفتاح القاري، الطبعة الأولى ١٣٩٦ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

٢١ ـ الفوائد الجمة في إسناد علوم الأمة لأبي زيد عبد الرحمن التمنارتي، أعده محمد بن عبد الله الروداني وحققه الدكتور اليزيد الراضي، الطبعة : ١/١٤٢٠ ـ ١٩٩٩، مطبوعات السنتيسي الدار البيضاء.

٢٢ ـ الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، المكتبة الأزهرية للتراث.

٢٣ ـ المدرسة البغدادية للمذهب المالكي، للدكتور محمد العلمي، بحث مرقون لنيل دبلوم الدراسات العليا في شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط.

٢٤ ـ المعونة للقاضي عبدالوهاب، تحقيق عبد الحق حميش، طبع دار الفكر.

٢٥ ـ المعيار المعرب للونشريسي، تحقيق جماعي، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠١.

٢٦ ـ النكت على المدونة لعبد الحق الصقلي، الكتاب رسالة لنيل الدكتوراه الوطنية بكلية الآداب بالرباط شعبة الدراسات الإسلامية من تحقيق: مراد حشوف. وهو على وشك المناقشة.

٢٧ ـ انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك لمحمد بن محمد الراعي الأندلسي تحقيق محمد أبو الأجفان، الطبعة الأولى ١٩٨١، دار الغرب الإسلامي.

٢٨ ـ برنامج التجيبي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، طبع الدار العربية للكتاب، تونس ليبيا: ١٩٨١.

٢٩ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، طبع دار الكتب العلمية بيروت.

٣٠ ـ تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي، تحقيق إبراهيم الإبياري، الطبعة الثانية ١٤١٠ / ١٩٨٩ دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، سلسلة المكتبة الأندلسية رقم: ٣.

٣١ ـ ترتيب المدارك للقاضي عياض، تحقيق جماعي، طبع وزار الأوقاف المغربية في تواريخ متباينة.

٣٢ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، الطبعة: ١، دار الفكر بيروت: ١٤٠٤ / ١٩٨٤.

٣٣ ـ تهذيب الطالب لعبد الحق الصقلي نسخة القرويين رقم: ١١٤٤.

٣٤ ـ توشيح الديباج لبدر الدين القرافي، تحقيق: أحمد الشتيوي، الطبعة: ١، دار الغرب الإسلامي: ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

٣٥ ـ جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس لأحمد بن القاضي طبع دار المنصور الرباط ١٩٧٣.

٣٦ ـ جذوة المقتبس في تاريخ رجال الأندلس للحميدي، تحقيق إبراهيم الإبياري، الطبعة الثانية ١٤١٠ / ١٩٨٩ دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني.

٣٧ ـ ذيل التقييد لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المكي، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية الطبعة ١ / ١٤١٠.

٣٨ ـ ذيل تذكرة الحفاظ: ١/٣٢٦، للحسين الدمشقي (ت ٧٦٥هـ)، دار إحياء التراث العربي.

٣٩ ـ رياض النفوس في طبقات علماء القيروان لأبي بكر المالكي، تحقيق بشير البكوش، طبع دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٣.

٤٠ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، الطبعة التاسعة: ١٤١٣ مؤسسة الرسالة بيروت.

٤١ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ محمد مخلوف، طبع دار الفكر.

٤٢ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعماد الدين عبد الحي الحنبلي، طبع دار الكتب العلمية بيروت.

٤٣ ـ شرح الإرشاد للشيخ زروق، قيد التحقيق لنيل الدكتوراه الوطنية بكلية الشريعة بجامعة القرويين بفاس للباحث الأستاذ محمد الزكاف.

٤٤ ـ شرح التلقين للمازري، تحقيق محمد المختار السلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٧ دار الغربي الإسلامي.

٤٥ ـ صلة الخلف بموصول السلف لمحمد بن سليمان الروداني، تحقيق محمد حجي، الطبعة: ١ دار الغرب الإسلامي: ١٤٠٨/١٩٨٨.

٤٦ ـ صلة الصلة الأقسام: ٣، ٤، ٥، لأبي جعفر أحمد بن الزبير تحقيق عبد السلام الهراس وسعيد أعراب طبع وزارة الأوقاف المغربية سنوات: ١٤١٣ ـ ١٤١٦/ ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥

٤٧ ـ طبقات الفقهاء للشيرازي، تحقيق إحسان عباس، طبع دار الرائد العربي بيروت ١٩٧٠.

٤٨ ـ طبقات المالكية لمؤلف مجهول نسخة الخزانة العامة رقم: ٣٩٠٨ د.

٤٩ ـ علماء إفريقية لمحمد بن حارث الخشني، اعتنى به عزت العطار ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤١٥/ ١٩٩٤. سلسلة: من تراث الأندلس رقم: ٢.

٥٠ ـ فهارس علماء المغرب، للدكتور عبد الله الترغي، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ ـ ١٩٩٩ طبع جامعة عبد الملك السعدي، سلسلة الأطروحات رقم: ٢.

٥١ ـ فهرس أبي بكر بن عطية، تحقيق: محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، الطبعة الثانية ١٩٨٣ دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني.

٥٢ ـ فهرس ابن غازي؛ التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد، تحقيق: محمد الزاهي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الفهارس رقم: ٣ الدار البيضاء: ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩.

٥٣ ـ فهرس الفهارس والأثبات لعبد الحق الكتاني، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الثانية ١٤١٢ دار الغرب الإسلامي.

٥٤ ـ فهرس المنجور تحقيق محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الفهارس رقم: ١ الرباط ١٣٩٦ ـ ١٩٧٦،

٥٥ ـ فهرس ابن خير، تحقيق إبراهيم الإبياري، الطبعة الأولى ١٤١٠ / ١٩٨٩ دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني.

٥٦ ـ فهرسة الشيخ علي بن خليفة المساكيني المتوفى سنة ١١٧٢ هـ بتحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي.

٥٧ ـ قانون التأويل: ٧٦، تحقيق: محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٠م.

٥٨ ـ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب "الإشراف على مسائل الخلاف" للدكتور الروكَي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، دار القلم، دمشق، مجمع الفقه الإسلامي، جدة.

٥٩ ـ ماء الموائد لأبي سالم العياشي، الطبعة الثانية المصورة بالأوفسيط عن الطبعة الحجرية، بإشراف محمد حجي، من مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الرحلات رقم: ١، الرباط، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م.

٦٠ ـ مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الأول، العددان الأول والثاني.

٦١ ـ مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، جمعه محمد بن عياض، تحقيق محمد بن شريفة، الطبعة الأولى ١٩٩٠ دار الغرب الإسلامي.

٦٢ ـ معجم أصحاب القاضي الصدفي لابن الأبار، تحقيق إبراهيم الإبياري، الطبعة الأولى ١٤١٠ / ١٩٨٩ دار الغرب الإسلامي، سلسلة المكتبة الأندلسية رقم: ١٦.

٦٣ ـ معجم أعلام الجزائر، طبعة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت.

٦٤ ـ معين الحكام على القضايا والأحكام لإبراهيم بن عبد الرفيع، تحقيق محمد بن قاسم بن عياد، طبعة دار الغرب الإسلامي ١٩٨٩.

٦٥ ـ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب، الطبعة الثانية ١٣٩٨ / ١٩٨٧.

٦٦ ـ نفح الطيب لأحمد بن محمد المقري تحقيق إحسان عباس، طبعة دار صادر: ١٩٦٨.

٦٧ ـ نوازل ابن رشد، تحقيق المختار التليلي، الطبعة الأولى دار الغرب الإسلامي: ١٤٠٧/ ١٩٨٧.

٦٨ ـ نور البصر للشيخ الهلالي، الطبعة الحجرية بفاس، واصطلاح المذهب.

٦٩ ـ نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، طبع بإشراف وتقديم عبدالحميد عبدالله الهرامة، الطبعة الأولى : ١٣٩٨ من وفاة الرسول ـ ١٩٨٩ منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا.

مناقشات وتعقيبات

د. عز الدين بن زغيبة:

بسم الله الرحمن الرحيم السلام عليكم ورحمة الله بداية أشكر الباحثين:

وليّ ملاحظتان على بحث د. محمد الوثيق:

الملاحظة الأولى: أنا لا أوافقك أن الباجي من الذين طوروا المذهب وجددوه وأضافوا إليه، لأن الباجي يعتبر من العلماء الذين ورطوا المذهب في تفاصيل لا قبل له بها، وأخرجوه عن طريقته المثلى، وبإمكانك أن ترجع إلى كتاب القواعد لأبي عبدالله المقري وتطلع على القاعدتين الأخيرتين في باب العبادات حيث يوضح قول علماء المالكية وتحذيراتهم من احتمالات الباجي التي أدخلت المذهب في متاهات كثيرة، ولا شك أنه من كبار العلماء في المذهب وهذا لا ينازعك فيه أحد، أما الذين جددوا المذهب فعلاً في تلك الفترة، ما بين القرنين الخامس والسادس في الغرب الإسلامي بالذات فهم ابن أبي زيد والمازري بالقيروان والقاضي عياض بالمغرب وابن رشد الجد وأبو بكر ابن العربي في الأندلس، هؤلاء يدين لهم المذهب المالكي بأن حفظوا له طريقته المثلى التي ورثوها عن مالك.

النقطة الثانية: هي قضية أن ما ذكرته من الأسانيد قلت يدل على المزج بين الحديث والفقه في المذهب المالكي، أظنك هذا القول يُسعفك فيه الدليل إلى منتصف القرن الرابع فقط لا أكثر، لأنه بعد منتصف القرن الرابع تلقى المذهب المالكي ضربة قوية في فصل الدليل عن الفروع على يد أبي الحسن القابسي عندما ألف كتابه تلخيص الموطأ فجرده من فقه مالك وترك الأحاديث فقط، واقتفى الناس آثاره فذهب الفقهاء في فقههم والمحدثون في حديثهم ورغم المحاولات الكثيرة من ابن رشد وابن مرزوق الحفيد ومن عدد من العلماء والقرافي في مصر وغيرهم من العراقيين الذين حاولوا تصليح هذا الخطأ إلا أن ذلك الخلل بقينا نعاني منه حتى الآن، مع المحاولات الكثيرة، ونأمل أن يصلّح هذا أيضاً، ولكن إن نجح المالكيون في الفترة الأولى عندما تلقى فقه مالك في أواخر حياته أو بعد مماته مباشرة بفصل الفقه عن الحديث من قبل تلميذه الذي ارتضى حديثه

واختار طريقة غيره في الاجتهاد وهو محمد بن الحسن الشيباني عندما روى موطأه وجرده من الفقه فارتضى حديثه لكنه آثر طريقة أبي حنيفة في الاجتهاد على طريقة مالك ولكن علماء المالكية من تلاميذ مالك الذين ارتضوا الحديث والفقه معاً، سارعوا ورووا الموطأ أكثر من أربعين رواية حديثاً وفقهاً فغطت على تلك الفجوة لكن ما أحدثه أبو الحسن القابسي، أحدث فجوة أخرى، وعلى الرغم من أن بعض المحاولات الكثيرة نجحت لكن إلى حد قليل.

الدكتور السيد محمد علوي المالكي:

أما بعد فهذا ليس استدراكاً وتعقيباً وقد أشار فضيلة شيخنا الشيخ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي إلى أن المداخلة إما أن تكون للتعقيب أو للتأكيد وهذه تأكيد وتذييل لبعض المسائل.

استمعنا إلى كلمة أخينا الدكتور الوثيق الذي وثق بها كثيراً من مصادر الفقه المالكي وأخبر بأن هذه المصادر مرتبطة بأسانيدها وموثقة بكتبها، وذكر جملة من الكتب التي تربط الحاضر بالماضي، وتربط الخلف بالسلف، والمتأخر بالمتقدم، والأبناء بالآباء، وذكر من ذلك الثبت العظيم المشهور ثبت أبي مهدي الثعالبي الذي هو كنز، وهذا ولا شك ذخيرة كبيرة وكنز عظيم، بقي أن أشير إلى أمور هنا، أولاً أن هذا الارتباط والتوثيق لهذه الكتب الفقهية هو ليس خاصاً بالمالكية قد يقول هذا قائل، ولكن لا عيب لأن ذكر المزية لا يقتضي سلبها عن الغير، إذا ذكرنا أن فقه المالكية متميز بهذه المزية لا يقتضي هذا قدحاً في الحنفية أو في الحنابلة أو في الشافعية، فأولئك أيضاً لهم كتبهم ولهم أسانيدهم التي تصلهم بكتبهم ولهم طرقهم ولهم مشيخاتهم ومعاجمهم وأسانيدهم وفهارسهم. هذه واحدة.

والثانية: أن هذا الاتصال بهذه الكتب ليس خاصاً بالقرون الأولى، كما ذكر ذلك بعض إخواني أنه خاص بالقرن الرابع الهجري، بل متصل إلى قروننا هذه فنحن اتصلنا – الفقير إلى الله – بمشايخنا الذين هم كانوا في أواخر القرن الرابع عشر أو في أوائل القرن الرابع عشر ولهم

أسانيدهم وأثباتهم وطرقهم إلى كتب الفقه المالكي، ومنهم والدنا المسند المحدث السيد علوي ابن عباس المالكي ومنهم شيخنا العلامة الفقيه المحدث الشيخ حسن بن محمد المشاط، ومنهم شيخنا الشيخ محمد العربي التباني، ومنهم شيخنا الشيخ محمد نور سيف والد أخينا وحبيبنا أحمد محمد نور سيف، كل هؤلاء فقهاء مالكية محدثون مشتغلون بالحديث والفقه، لهم أسانيدهم عن طريق مشايخهم إلى كتب الفقه المالكي، ثم أيضاً لا ننسى أن هناك جملة من العلماء الأجلاء اعتنوا بهذا الفن وبهذه الطرق مثل كتب الشيخ حبيب الله الشنقيطي، ومثل كتب مولانا الإمام محمد بن علي السنوسي الذي هو في ليبيا في جغبوب، ومثل كتب سيدنا وإمامنا السيد محمد بن إدريس، هؤلاء كلهم لهم كتبهم وأثباتهم التي يتصلون فيها بكتب الفقه المالكي عن طريق الأسانيد والروايات من هذا العصر إلى عصر الإمام مالك.

ولا ننسى أيضاً الثبت المشهور الذي كان عليه مدار الرواية في الشرق – هنا – وهو ثبت الأمير الكبير المسمى بسدّ الأرب الذي ذكر فيه عشرات من كتب فقه المالكية ابتداءً بأصغر كتاب في كتب الفقه إلى أكبر كتاب، بذكر أسانيده عن شيوخه إلى أولئك الأئمة رضي الله تعالى عنهم، ولا ننسى أيضاً الثبت المشهور الذي كانت عليه مدار الرواية في القرن الثالث عشر وهو ثبت الشيخ محمد عابد السندي المسمى بالحسن الشارد في أسانيد محمد عابد، ولا ننسى أيضاً ثبت مفتي مكة المكرمة في القرن الثالث عشر الشيخ حسن بن عمر العجيمي الذي صنفه له الشيخ تاج الدين القلعي المسمى «كفاية المتطلع لما ظهر وخفي من أسانيد الشيخ حسن العجيمي»، الذي ذكر فيه جملة من هذه الكتب، سواء كانت في فقه المالكية أو فقه الشافعية أو الحنفية أو الحنابلة رضي الله تعالى عنهم.

ولا ننسى أيضاً الثبت المشهور بكتب الحنابلة الذي صنفه الشيخ عبد الله بن حميد القدومي الحنبلي، وعبد الله بن حميد رجلان: عبد الله بن حميد الحنبلي الذي كان مفتياً في مكة المكرمة في أواسط هذا القرن الشيخ عبدالله بن حميد القصيمي وهذا الثاني عبدالله بن حميد القدومي الحنبلي الشامي، كلاهما من الحنابلة ولكن هذا من نجد وهذا من الشام، وكلهم على خير وبركة، وهذا أيضاً له كتب وأسانيد ذكر فيها توثيق كتب الحنابلة بالدليل، ثم كتاب الإمام العظيم مفتي

الشافعية بمكة الشيخ حسين بن محمد الحبشي صاحب كتاب فتح القوي في أسانيد حسين الحبشي العلوي، ثم الكتب التي فيها أسانيد الفقه بالاتصال بها للإمام المجدد الحبيب السيد العيدروس بن عمر الحبشي التي هي «عقود اللآل في أسانيد الرجال» والتي هي عقد اليواقيت الجوهرية، كل هذه بالأسانيد.

بعد هذا أجئ إلى أخينا الفاضل الذي ذكر أن القابسي جاء فجرد الحديث عن الأسانيد بما فعله من تلخيص الموطأ، فهذا في الحقيقة التجريد أشار إليه وأراده، لأن القابسي جاء إلى رواية ابن القاسم لموطأ الإمام مالك وهي مملوءة بالأحاديث ومملوءة بأقوال الإمام مالك فأراد أن يجردها لا رغبة في طرح أقوال المالكية أو أقوال الإمام، وإنما رغبة في تصنيف الموطأ على شكل آخر غير الشكل المعروف بالتبويب، لأن كتاب الموطأ - كما تعلمون - مبوب على أبواب الفقه لكن لما جاء القابسي أخرج ما يتعلق بأقوال الإمام مالك وأراد الاقتصار على شيوخ مالك بأن يأتي إلى الإمام مالك فيقول روى عن شيخه ابن شهاب كذا الحديث الأول كذا والثاني كذا وإلى آخره، وروى عن شيخه ربيعه كذا حديث، فطرحه لأقوال الإمام مالك إنما لأجل أن يدير الموطأ على هذا الشكل من التصنيف، لا لأجل أن يتخلص من أقوال الإمام مالك أو لأجل أن يجرد الحديث عن أقوال الإمام مالك. والله تعالى أعلم.

تعقيب الدكتور محمد الوثيق على المناقشات:

أشكر أولاً الدكتور بن زغيبة على ملاحظته.

د. بن زغيبة قال إن الباجي لم يطور المذهب ولم يجدده ولم يضف إليه، وزعم أنني قلت ذلك، وإنما أنا قلت بالحرف: إن للباجي دوراً في تطعيم المذهب والمنهج العلمي الأندلسي بترياق أعاد إليه ماء الحياة، وهذا في الواقع ليس قولي وإنما هو شهادة ابن العربي المعافري في أحد كتبه يشيد بالباجي وبالرحلة للباجي والأصيلي ودورها في تطعيم المذهب المالكي في الأندلس بشكل خاص، ثم إن مجرد كون الباجي يحتمل باحتمالات، هذا أعتقد أنه لا يكفي سبباً لهذا الحكم،

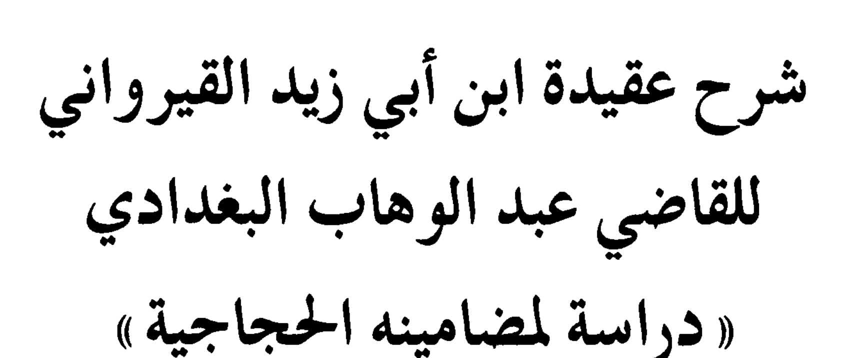
فقول المقري: حذر الناصحون من احتمالات الباجي وإجماعات ابن عبدالبر وإظهارات ابن رشد هذا مجرد وجهة نظر ليس إلا.

أما شيخنا الشيخ العلوي المالكي حفظه الله فقد أثرى هذا البحث قطعاً بإضافات جيدة لكنني اذكّر بأن كلامي فقط نموذجي وإنما اكتفيت بالنموذج مع الإشارة إلى أسانيد أخرى وإلى كتب أخرى اهتمت بالموضوع، ثم إنني حصرت بحثي في الغرب الإسلامي ولم أوسعه إلى الشرق الإسلامي، فكثيراً من المصادر التي ذكرها الشيخ حفظه الله منجزة في المشرق الإسلامي. كذلك أشيد بملاحظة الدكتور موراني في دور ابن حجر العسقلاني، وأنا أؤكد هنا أنه لولا ابن حجر العسقلاني لما انتقلت أسانيد كتب المالكية إلى الغرب الإسلامي فعن طريقه حسب المصدرين اللذين اعتمدتهما، عن طريق ابن حجر العسقلاني انتقلت هذه الكتب مرة ثانية إلى المغرب الإسلامي بعد أن انقطع السند، كذلك أشير إلى أن الملخص، أو ملخص القضية فيها احتمال وفيها خلاف وقد كتبت بعض الكتابات وبعض الرسائل، لبحث ومناقشة هذا الموضوع وهذه النقطة بالذات. والسلام عليكم.

القسم الثاني

الجوانب العلمية للقاضي عبد الوهاب

١ـ الجانب العقدي



شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني
للقاضي عبد الوهاب البغدادي
«دراسة لمضامينه الحجاجية»

إعداد

أ. د. عبد الحميد العلمي*

* أستاذ التعليم العالي في شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهراز بفاس - المغرب. ولد في المغرب سنة (١٩٤٩م)، ونال درجة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية المذكورة سنة (١٩٩٦م) وكان عنوان رسالته: «منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي». له العديد من الكتب والدراسات.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحق المبين، هادي الورى إلى الصراط المستقيم، باعث محمد ﷺ بلسان عربي مبين، رحمة بالمؤمنين وحجة على العالمين، والحول والقوة لمن لا يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم.

- السادة المحترمون
- الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

لما كان أمر التفقه في الدين موكولاً إلى من بوأهم الله تعالى شرف الإيمان والإلمام، فقد بات لزاماً على من رام ذلك الشرف أن يكون ممن زودهم الله بنور الاستبصار المشفوع بقوة الاستحضار، لأن مسألة العلم بالفقه بها يتحقق شرفنا وينهض ذكرنا. وقد نشطت بسببها الأبحاث، وأقيمت من أجلها المعاهد والمؤسسات.

وتعتبر دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدولة الإمارات العربية المتحدة معلمة علمية لخدمة فقهنا الإسلامي.

وما تبنيها للمؤتمر العلمي الأول حول القاضي عبد الوهاب البغدادي شيخ المالكية بمدرسة العراق إلا تجسيد لما نحن فيه من أمر تلك الخدمة التي أشرف اليوم أن أكون أحد المنخرطين في سلكها. وذلك بفضل ما تهيأ لي من أمر المشاركة في محور: القاضي عبد الوهاب وصلته العلمية الوثيقة بمدرسة القيروان. وذلك بموضوع:

«شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني للقاضي عبد الوهاب البغدادي. دراسة لمضامينه الحجاجية».

وقد اخترت أن أبني عملي في هذه المشاركة على قضية متبوعة بمسألتين:

- أما القضية فتصدق على التعريف بمخطوط شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني.
- وأما المسألة الأولى: فيتقوم العمل فيها بترديد النظر في منهج تناول القاضي عبد الوهاب لقضايا الشرح.
- وأما المسألة الثانية: فيفرد الكلام فيها عن منهجه وأوجه استدلالاته على مضامين

ذلك المشروح.

فماذا عن القضية أولاً ؟

التعريف بمخطوط شرح العقيدة لابن أبي زيد القيرواني

وتدخل تحته أمور هي:

١ ـ وصف المخطوط:

النص عبارة عن مقدمة عقدية صدر بها ابن أبي زيد القيرواني رسالته الفقهية وذلك بطلب من أحد تلاميذه جرياً علي عادة المتقدمين في الاستجابة للحذاق من طلبتهم.

وهو مصور عن مخطوط في ملكية خاصة، وأصله من أحباس الزاوية الناصرية بقرية تامگروت بجنوب المغرب الأقصى.

عدد أوراقه نيف وسبعون صفحة، أوله بعد البسملة والتصلية والمقدمة: «قال شيخنا أبو محمد عبدالله بن أبي زيد رحمه الله: (الحمد لله الذي ابتدأ الإنسان بنعمته وصوره في الأرحام بحكمته، وأبرزه إلى رَفْقِه وما يسر له من رزقه وعلمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيماً»[١].

وآخره: «فبان بهذا بطلان ما يهذي به أهل الجهل، والله نسأل حسن التوفيق والرشاد والسداد في القول والفعل، وأن ينفعنا بالعلم وهو السميع المجيب، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»[٢].

وناسخ الأصل لم يعرف باسمه، وإنما ذيل المخطوط بقوله: «انتهى الجزء الخامس من شرح الرسالة للقاضي عبد الوهاب يوم الخميس من ربيع عام ثلاثة وعشرين ومائة وألف طالباً من الله سبحانه ومن مالكه شيخ الإسلام وقدوة الأنام الولي الصالح أبي العباس سيدي أحمد ابن سيدي محمد ابن ناصر رضي الله عنهما»[٣].

هذا وقد اشتغل الناس بهذه العقيدة ووضعوا عليها ما لا يحصى من الشروح

---

(١) شرح العقيدة، ص ٢.

(٢) نفسه، ص ٧٧.

(٣) نفسه، ص ٧٧.

والحواشي، واشتهر أن أول من شرحها الإمام القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر شيخ المالكية ببغداد »[١].

٢ ـ مضمون المخطوط:

العقيدة مؤسسة على مذهب سلف الأمة المهتدين، وأهل الحديث المقتدين. وهي كما في عبارة القاضي عبد الوهاب «الدين الصحيح والمذهب المستقيم»[٢].

وقد وجد في الأشعرية ما تتقوم به تلك الصحة، لذا جرى على سننهم في مسألة الصفات والقول بالكسب وغيرها من الأمور التي جرت في الكتاب مجرى لا يفتقر معه إلى إقامة الحجة عليه.

وقولي بالمجرى يصدق على الأمور التي عرضها القاضي في مؤلفه والتي تمس في مجملها قضايا الإيمان والأسماء والصفات والبعثة والساعة وخلق الجنة والنار والمجيء يوم القيامة والصراط والحوض وحياة الشهداء وفتنة القبر وقبض الأرواح وخيرية القرون وأفضلية الصحابة وترك المراء والجدال في الدين.

٣ ـ منهج ابن أبي زيد في تقييده العقدي:

من خلال المقدم في هذا التقييد يتبين أن ابن أبي زيد رام فيه اختصاراً لم يمنع من إيراد ما له صلة بعقيدة سلف الأمة كما هو مذهب أهل السنة. وقد نبه في خطبة الكتاب على اختيارين:

ـ أحدهما: له تعلق بالمخالف، وفيه ذكر أن منهجه في عرض المسائل الخلافية يقوم على سوق بعض الحجج من الكتاب والسنة، وأدلة العقول مما يبين عن صحة مذهب أهل السنة وأئمة العلماء وبطلان مذاهب البدعية وأهل الضلال»[٣].

ـ والثاني: له تعلق بما لا خلاف فيه بين علماء الأمة، وفيه ذكر أن منهجه هنا يقوم على الإيماء إلى نكته في بيان ما تكشف عن معناه دون استيفاء جميع ما في بابه»[٤].

---

(١) شرح العقيدة، ص ١٥.

(٢) نفسه، ص ٢٥.

(٣) نفسه، ص ٢.

(٤) نفسه، ص ٢.

فالاختيار الأول يقوم على البعضية في استيفاء الحجج النقلية والعقلية.

والثاني يقوم على الإيمائية في عرض النكت البيانية، ومن مجموعهما يتحصل ما ذهبت إليه من التنصيص على أن منهجه يروم الاختيار القائم على الاختصار.

وقولي بذلك المحصل غير قادح في اختيار الشيخ رحمه الله، لذا اشرأبت إليه الأعناق من كل الآفاق للظفر به وبشرف شرحه أو وضع تعليق عليه.

المسألة الأولى:

منهج القاضي عبد الوهاب في تناول هذا الشرح

ويتقوم العمل فيه بترديد النظر في قضايا العرض والمناقشة.

١ ـ منهج العرض:

إذا كان الشيخ ابن أبي زيد مقتصداً في عرض خطته، مكتفياً في تصويرها بذينك الاختيارين، فإن القاضي عبد الوهاب خرج عن ذلك الاقتصاد، فلم يعن ببيان منهجه في عمله لغلبة ما هو فيه من ضيق الوقت وعناء السفر[١].

لذلك استهل شرحه بعرض مادته العلمية ضمن فصول أصلية متبوعة بأخرى فرعية.

وقد خص رحمه الله الأصلي منها للمجتزأ من كلام ابن أبي زيد ليعمد إلى شرحه دون أن يترجم له في رؤوس مسائله.

كما خص الفرعي للمفرع عن نص ابن أبي زيد إذا لم يكن في السياق ما يدفعه.

وبه يعلم أنه سلك في الفصول طريقتين:

إحداهما: اكتفاؤه بالأصلي إذا كان مقام الشرح يقتضي الوقوف عنده.

والثانية: لجوؤه إلى الفرعي إذا كان في النص ما يوجبه.

وتجدر الإشارة إلى أنه التزم في تجزيئه النص بالمقرر عند صاحبه، حيث أخذه مأخذ التسليم الذي كاد أن يكون مطلقاً. ويخرج بقولي «كاد» موضع فريد اعترض فيه على

---

(١) قال في معرض اعتذاره عن عدم تطرقه لطرق بعض الأحاديث:

«وفيه أخبار كثيرة مسندة وموقوفة على الصحابة والتابعين، ولولا تعذر جمعها للشغل بالسفر وضيق الوقت لذكرنا طرقها، واستقصينا جميع ما ورد فيها» ينظر شرح العقيدة، ص ٢١.

صاحب النص في قوله «وأنه فوق عرشه المجيد»[١] إذ لم يستسغ لفظ الفوقيه، جاء في شرح العقيدة.

«فصل: قال رحمه الله: (وأنه فوق عرشه المجيد بذاته، خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه ... على العرش استوى وعلى الملك احتوى)

قال القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر رحمه الله: (هذه العبارة الأخيرة التي هي قوله: على العرش أحب إلي من الأولى التي هي قوله: وأنه فوق عرشه المجيد بذاته لأن قوله: على عرشه هو الذي ورد به النص، ولم يرد بذكر فوق وإن كان المعنى واحداً»[٢].

٢ ـ منهج المناقشة:

نبه القاضي في مواضع كثيرة على أن مذهبه هو: «ما اعتقده السلف الصالح والإمساك عما أمسكوا عنه اقتداء بهم وتأسياً بأفعالهم»[٣].

ولما كانت طبيعة الشرح تقتضي الانتصار للموالف، ورد شبه المخالف، فقد عمد إلى بيان مسمى ذلك المخالف وظهر من كلامه أن الخطاب موجه في عمومه إلى المعتزلة ومن له انتماء إلى أهل القبلة مستثنياً بذلك البراهمة والدهرية ومن قال بقولهم[٤].

وقد سجلت عند قراءتي للمشروح إيراده لمناظرتين مع بعض دعاة المعتزلة ببغداد[٥] كما استنتجت من تتبعي لما ورد في شرحه أنه ناقشهم في المقرر في المذهب على شرطهم. لذا اتسم منهجه في المناقشة بالتمسك بالأدلة النقلية والإجماع وصور الاستدلال الأخرى[٦].

كما اتسم بتعلقه بأطراف من حجج العقيدة الأشعرية ولما كان عمله في الشرح مرتبطاً بطبيعة النص المشروح، فقد جاء كلامه عنه مقيداً بالقضايا الكلامية حسب ورودها في

---

(١) شرح العقيدة، ص ١٦.

(٢) نفسه، ص ١٦.

(٣) نفسه، ص ٥٠.

(٤) قال رحمه الله في ص ٣٩: «وليس الغرض من هذا الكلام مع الدهرية القائلين بقدم العالم».

(٥) أولاهما تتعلق بصفتي العلم والقدرة، ص ٢٥. والثانية بالإرادة، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٦) جاء في ص ٣٢: «والذي يدل على صحة ما قاله رحمه الله: القرآن والإجماع وحجج العقول».

النص قيد الشرح. لذا كان الحديث عن منهج المناقشة يقتضي استدعاء ما يتحقق به مفهوم الاستدلال. وهو موضوع:

المسألة الثانية:

المضامين الحجاجية:

ويفرد الكلام فيها عن القدر الذي يصور منهج القاضي في الاستدلال وذلك من خلال قراءتين:

- إحداهما: في الأدلة الإجمالية.
- والثانية: في المضامين الحجاجية.

١ - الأدلة الإجمالية:

والمقصود بها الأدلة الكلية الحاكمة على قضايا الأعيان الجزئية. وهي كما عند المحققين الكتاب والسنة والإجماع والاجتهاد وباقي صور الاستدلال الأخرى. والمعلوم من مذهب القاضي إعمال تلك الأدلة بإجراء المنقول والمعقول وفق ما تقتضيه صناعة الأصول.

وبما أن القرآن الكريم أصل الملة وينبوع الحكمة، فقد جعله الإمام رأس الأدلة وسيدها: لأنه «هو الحجة والعبرة، وبه التبصرة والاعتبار، فليت شعري إذا تركناه، فأي شيء هو أولى منه نأخذ به»[١].

والقول بالأولوية يعاند مبدأ التساوي، لذا كان القرآن هو القدوة في الاعتبار.

أما السنة فهي ثاني أصل يرجع إليه في النظر الشرعي، وهي عنده نقل لا ينهض له عقل. قال في معرض استدلاله على جواز الرؤية: «وأما الدليل على وجود رؤيته تعالى في الآخرة فهو السمع المحض الذي لا مجال للعقل فيه. وهو أدلة الكتاب والسنة المتواترة»[٢].

وقيد السنة يصدق على المتواتر وغيره، لذا أخذ منها بالمأثور والمشهور[٣] إذا وجد في الباب ما يعضده، كما عمل بأخبار الآحاد إذا كان مقطوعاً بها في الجملة قال رحمه الله:

---

(١) شرح العقيدة، ص ٥٥.

(٢) نفسه، ص ٥٢.

(٣) نفسه، ص ٥٣.

«والأخبار بذلك ثابتة صحيحة مقطوع بها في الجملة، وإن كان تفصيلها من طريق الآحاد ... فإن قالوا: كل هذه الأخبار آحاد لا يقع العلم بها. قلنا: تفصيلها وإن كانت قد جاءت من طريق الآحاد فالحجة بها قائمة لأنها معلومة في الأصل وليس كذلك بأكثر من أخبار الزكوات التي قد علمنا بها في الجملة وعرفنا تفصيلها من طريق الآحاد»(١).

ويأتي الإجماع في الرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة، وقد أعمل القاضي هذا الدليل في مواطن كثيرة من مؤلفه، وهو عنده مراتب أعلاها: إجماع المسلمين على ما يعلم من أمر الدين بالضرورة»(٢) ثم إجماع الكافة مما يقتضي خروج من لا يعتد بخلافه كقوله:

«وأما الإجماع فإطباق الأمة كافة سوى هذه الفرقة المبتدعة أن المنة لله تعالى في هدايته لخلقه، وهو متفرد باستحقاقها متوحد باستيجابها»(٣).

ولم يقف القاضي في أخذه بالأدلة الإجمالية عند الكتاب والسنة والإجماع. بل فتح باباً للنظر والاجتهاد، وجعله فرضاً على من هو أهل له، واستدل على مشروعيته بقوله:

«ويدل عليه ما ظهر من الصحابة من الاستدلال والنظر، واحتجاج بعضهم على بعض بضروب الحجج وأقسام الأدلة وتخطئة بعضهم بعضاً فيما يعتقد أنه لم ينعم فيه النظر»(٤).

كذلك تحدث عن التقليد وذكر أن المكلف لا يخلو من أحد أمرين: «إما أن يكون من أهل الاجتهاد فهو فرض عليه أن ينظر ويجتهد ولا يسوغ له التقليد لأن فقه المقلد لا يثمر علماً، والنظر والاجتهاد واجبان على كل من كان من العلماء.

وإن كان المكلف ممن ليس فيه فضل للنظر ولا للاجتهاد ففرض عليه أن يقلد العلماء ويرجع إليهم في الحادثة إذا نزلت»(٥).

وبه يعلم أن القاضي عبد الوهاب عرض في مؤلفه للأدلة الإجمالية من كتاب وسنة وإجماع، وباقي صور الاستدلال الأخرى التي تدخل في مسمى الاجتهاد، ولما كانت طبيعة

---

(١) شرح العقيدة، ص ٥٦.

(٢) قال في ص ٣٢: «وأما الإجماع فإطباق الأمة قاطبة منذ أول الإسلام إلى عصرنا أنه لا خالق إلا الله».

(٣) شرح العقيدة، ص ٢٦.

(٤) نفسه، ص ٧٥.

(٥) نفسه، ص ٧٤.

الشرح تقتضي الانتصار للموالف ورد شبه المخالف. فإن مقتضى ذلك الرد يستدعي استحضار ما يلزم لشؤون المناظرة والحجاج، وهو ما ترجمت له بـ:

٢ ـ المضامين الحجاجية:

ذيل ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله مقدمته بالنهي عن الجدال والمراء ومناظرة أهل الأهواء، ولعل ذلك النهي لم يصادف محلاً عند القاضي لغلبة ما هو فيه عليه، لذلك حاول أن يجد وجهاً لما نهى عنه الشيخ عينه في تجنب تانيس الخصم «إلى إظهار بدعته والإعلان عن ضلالته»[١].

كما حاول أن يجد تخريجاً لما هو فيه فقال:

«أما المناظرة المقصود منها إيضاح الحجة وإبطال الشبهة ورد المخطئ إلى الصواب، والزائغ إلى صحة الاعتقاد، فإن ذلك غير منهي عنه، بل مندوب إليه ومحضوض عليه»[٢]. وقد عضد ما دعا إليه بما وجده عند إمام دار الهجرة وشيخه فقال «ولأن ربيعة ومالكاً رضي الله عنهما فرعا التفريعات ونبهانا على طريقة الحجاج»[٣].

والقول بطريقة الحجاج يقتضي الأخذ بمنهج أصحابها في سوق الدعاوي ونقض الأدلة والاعتراض على الخصم باصطلاح مخصوص على شرط واضعيه من أرباب هذه الصناعة.

وقد وجدت القاضي التزم الشرط والاصطلاح، فهما قيدان كل منهما بحاجة إلى ضرب من الكلام.

٢ ـ ١ ـ التزام الشرط:

أما الشرط فتدخل تحته أمور منها:

٢ ـ ١ ـ ١ ـ التزامه أصول المناظرة المحضوض عليها عند أهل النظر وهي القائمة على إيضاح الحجة وإبطال الشبهة اللتين تستدعيان حسن النظر والإعمال، ومعرفة من أين تؤكل كتف الاستدلال. ولا شك أن ثقافة القاضي الأصولية، وإلمامه بأدلة الفقه الإجمالية مكناه من رد شبه المخالف بما صح من منقول ومعقول وفق ما تقتضيه صناعة الأصول.

---

(١) شرح العقيدة، ص ٧٥.

(٢) نفسه، ص ٧٥.

(٣) نفسه، ص ٧٧.

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ التزامه أصول التناظر من معرفة المناظر ومحل المناظرة. وهذا مهيع مأموم سنه حذاق أهل الفن، فجرى القاضي على سننهم في التعريف بالمناظر وتحديد المتوجه إليه بالخطاب. قال في معرض حديثه عن نبوة النبي محمد ﷺ :

« فأما الكلام في نبوته ﷺ، فليس من الكلام مع أهل الملة في شيء. وإنما هو كلام مع فرق أهل الكفر الطاعنين على الإسلام وعلى كل ملة وهم البراهمة وغيرهم ممن ينكر بعثة الرسل جملة »(١).

وقال في معرض حديثه عن قدم العالم :

« وليس الغرض من هذا الكلام مع الدهرية القائلين بقدم العالم »(٢).

ولما كانت أكثر القضايا العقدية موضوع الشرح لها تعلقان :

أحدهما : بأهل السنة من سلف الأمة وهو الذي تبناه الشارح رحمه الله.

والثاني : بالمخالفين الذين خرجوا عن مقتضى ذلك التبني فأصبحوا بهذا الاعتبار أصحاب بدعة فإن أكثر كلامه كان مع المعتزلة(٣) الذين تعقب آراءهم فرد شبه متقدميهم بالتنصيص على أسمائهم ومصادرهم ففي مسألة خلق الجنة والنار حكى عنهم القول :

« إن جنة الخلد والنار لم يخلقا بعد، وهذا القول يحكونه عن أبي هاشم وهو المعول عليه عندهم .. وقال الجبائي في كتابه المصنف في التفسير عند تفسير سورة النجم في قوله تعالى : ﴿ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴾(٤) أن تلك الجنة يجوز أن تكون هي الجنة التي وعدها الله المؤمنين »(٥).

---

(١) شرح العقيدة، ص ٣٨.

(٢) نفسه، ص ٣٩.

(٣) قال في معرض التعريف بهذه الفرقة :

« والمخالف فيه أكثر فرق أهل البدعة وهم المعتزلة لأنهم انفردوا بالبصرة واعتزلوا مجالس أهل الحديث والسنة لما عقدوه بينهم من البدعة وهم : واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وغيرهم ممن تبعهم » ص ٤٢.

(٤) سورة النجم آية ١٥.

(٥) شرح العقيدة، ص ٤٦.

وفي مسألة الميزان قال:

« وكذبت المعتزلة والقدرية وغيرهما من المبتدعة وأهل الأهواء بالميزان، وزعموا أن لا أصل له، منهم: عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء وغيلان وغيرهم، وحكى أهل الخلاف عن أبي الهذيل العلاف، وبشر بن المعتمر من المعتزلة أنهما قالا: لا يجوز أن ينصب الله الميزان ولا يجعل رجحانه علامة لمن يدخل الجنة وخفقانه لمن يدخل النار. وقال أبو هاشم: لا يمتنع ذلك في العقل »[١].

ثم إن القول برد شبه المتقدمين لا يعني خلو الموضع من نقض أقوال المعاصرين، فقد عرضت للقاضي إشكالات ناظر بشأنها بعض دعاة المعتزلة ببغداد[٢].

هذا عن أصول المناظرة والتعريف بالمناظر، وبقي الكلام عن تحرير محل التناظر، وهو ما جرى به العمل عند القاضي رحمه الله، فقد التزم في عرض القضايا منهجاً يقوم على تحديد المسائل وتعيين المحامل بما يتطلبه ذلك من طول الباع والقدرة على تحرير محال النزاع وهو ما علم من ديدنه مما لا يحتاج إلى إقامة الحجة عليه.

ثم القول في الشرط فماذا عن التزام الاصطلاح؟

٢ ـ ٢ ـ التزام الاصطلاح:

نبه القاضي في شرحه على ما يتقوم به مفهوم الحجاج، وسخر لذلك مصطلحات مخصوصة التزمها في عرضه ومناقشته، ومن متعلقات ذلك التسخير التحقق من مسمى القول والتأكد من نسبته إلى قائله، ويخرج بذلك الشاك الذي لا مزية لاعتقاده فلا يطالب بحجة أو دليل قال القاضي عبد الوهاب: « ولا يمكن أن نطالبه بالأدلة على قوله لأنه شاك والشاك غير معتقد لأحد الأمرين »[٣] أما المعتقد الداعي إلى قوله فهو الداخل في مفهوم الحجاج.

ولما كانت طبيعة المباحث العقدية مؤسسة على تخليص الحيثيات ورعي الخصوصيات، فإن من موجبات ذلك التخصيص استحضار قواعد العلم في بناء الدعاوي

(١) شرح العقيدة، ص ٥٤.

(٢) تنظر ص: ٢٥، وص ٣٣ ـ ٣٤ من شرح العقيدة.

(٣) شرح العقيدة، ص ٤٧.

وعرض الأدلة والانتصار لها بما يرد الخصم عن قوله، وهذا ما رامه القاضي في مصنفه. إذ اعتبر قضاياه مع المخالف دعاوى بحاجة إلى إقامة الحجة عليها صحة أو فساداً، وهو ما يحتاج معه إلى التزام مبدإ المواضعة الجارية في المصطلحات الحجاجية.

والمحصل أن الأمر دائر على عرض الدعاوى والمواضعة في الاصطلاح.

٢ - ٢ - ١ - أما عن طريقة عرضه للدعاوى ومنهجه في إقامة الحجة عليها، فتقييده على العقيدة ناطق بذلك، وسنكتفي في تصويره بمسائل منها:

- خلق الأفعال:

ردها بأدلة منها قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ، قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[١].

ورتب حجاجه فيها بقوله:

« ففيه دليلان:

- أحدهما: أنه جعل إثبات الخلق لسواه كإثبات شركاء له فلو كان العباد يخلقون تصرفاتهم مثل حركاتهم وسكونهم وإرادتهم لكانوا خالقين كخلقه، ولتشابه خلقهم خلق خالقهم تعالى، وذلك من الضلال الذي نفاه عن نفسه.

- والدلالة الثانية: أنه عقب ذلك بمنعه واستحالته وإثبات جميع المخلوقات له لقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٢] وهذا وارد في مقابل ذلك الادعاء بالرد والتكذيب. فكان من أوضح الدلالة على ما قلناه»[٣].

- رؤية الله تعالى في الآخرة:

قال رحمه الله: « وأما الدليل على وجود رؤيته تعالى في الآخرة فهو السمع المحض الذي لا مجال للعقل فيه، وهو أدلة الكتاب والسنة المتواترة.

منها قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ* إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٤]. قال أصحابنا:

---

(١) سورة الرعد آية ١٦.

(٢) سورة الرعد آية، ١٦.

(٣) شرح العقيدة، ص ٣٣.

(٤) سورة القيامة، آية ٢٢، ٢٣.

والنظر في كتاب الله يرد على وجوه:

* منها النظر بمعنى التفكر والاعتبار مثل قوله: ﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَىٰ الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[(١)] يريد: أفلم يعتبروا أو يتفكروا؟

* ومنها النظر بمعنى الانتظار، ومنه قوله تعالى: ﴿انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾[(٢)] يريد: أمهلونا وهو يقرب من معنى ما قبله..

* ومنها التعطف والرحمة كقوله تعالى: ﴿وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾[(٣)] يريد لا يتعطف عليهم.

* ومنها رؤية البصر كقوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَىٰ العِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾[(٤)] يريد: انظرها بعينك.

والقسم الأول غير جائز لأن الآخرة ليست بدار اعتبار وتفكر. وكذلك الانتظار لأن ذلك يوجب إضماراً في الظاهر، ونقله إلى المجاز بغير دليل لأن ما ينتظر فيه ليس بمذكور، والظاهر يوجب تعلق النظر به تعالى.

وكذلك القسم الثالث، وهو الإنظار لأنه لا يجوز أن يقال: قد أنظرنا ربنا وأمهلنا.

وكذلك القسم الآخر الذي هو التعطف والرحمة لا يجوز أن يقع من الله تعالى.

فلم يبق إلا ما قلناه من رؤية البصر»[(٥)].

ـ اختصاص قبض الأرواح ببني آدم:

دعوى لم يسلمها القاضي، واستدل على ردها بقوله:

«فإن قالوا ذلك محمول على الآدميين لأن إطلاق الموت مختص بهم.

قلنا: ومن أين وجب ذلك؟ والموت اسم عام لا يختص ببعض ما يوجد له دون بعض، وإن ساغ أن الموت لبني آدم ساغ أن يقال: إن الحياة تخصص لهم وهذا فاسد»[(٦)].

---

(١) سورة الغاشية، آية ١٧.

(٢) سورة الحديد، آية ١٣.

(٣) سورة آل عمران، آية ٧٧.

(٤) سورة البقرة، آية ٢٥٩.

(٥) شرح العقيدة، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٦) نفسه، ص ٦٩.

هذا عن طريقة عرضه للدعاوى ومنهجه في إقامة الحجة عليها صحة أو فساداً.

٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ أما عن التزامه المصطلح الحجاجي، فالظاهر أن القاضي أخذ في رد شبه المخالف بالمعهود في المجال، وهذه نماذج تبين وجه ذلك الالتزام:

ـ الاستدلال بقضاء الشاهد على الغائب:

وهو مما جرى به العمل في المجال العقدي، إلا أن القاضي لم يأخذ به على شرطهم، بل شرط للأخذ به أن ينهض ما يوجب العمل به. قال رحمه الله:

«على أنا لم نبن الغائب على الشاهد إلا لوجه اقتضى ذلك فيه، وهو كونه علة له»[١].

ثم ذكر أن الاستدلال بهذا القياس لا يكون إلا على أحد أربعة أوجه[٢] وذيل ذلك بقوله: «إن القضاء على الغائب بمجرد الشاهد لا يجب عندنا ولا عند مسلم»[٣].

ـ الاستدلال بالقلب:

وهو عندهم: «جعل المعلول علة، والعلة معلولاً، وفي الشريعة عبارة عن عدم الحكم لعدم الدليل، ويراد به ثبوت الحكم بدون العلة»[٤].

وقد أعمله القاضي في مواضع من شرحه منها ما ساقه في معرض إبطاله لمذهب المعتزلة في الصفات، جاء في مسألة العلم:

«وكذلك إن قالوا: لو كان له تعالى علم لوجب أن يكون مثلاً لعلومنا لأنه كان يجب أن يتعلق بالمطلوبات على وجه تعلق علومنا بها، ولما لم يجز أن يكون علمه من جنس علومنا ثبت أنه ليس بذي علم.

يقال لهم: من أين وجب أن يتماثل العلمان بتساوى وجه متعلقهما؟ ومتى كان تساوي وجه التعلق بين كل صنفين لهما تعلق بمتعلق مخصوص طريقا لتماثلهما؟

---

(١) شرح العقيدة، ص ١٧.

(٢) نفسه، ص ١٧.

(٣) نفسه، ص ٥٤.

(٤) التعريفات، ص ١٧٨، وجاء في حدود الباجي ٤٤ «القلب مشاركة الخصم المستدل في دليله».

ثم نقلب عليهم في قولهم: إن نفسه تعالى عالمة فنقول: لو كان عالماً بنفسه لوجب أن تكون نفسه مثل علمه لتساوي وجه تعلقهما بالمعلوم»[١].

ـ الاستدلال بالنقض:

وهو عندهم: «بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه في بعض من الصور»[٢].

وقد عرض له القاضي في مواطن من شرحه منها رده على المعتزلة في قدم الصفات من ذلك قوله:

«وربما قالوا: إن البارئ قديم لنفسه، فلو كان له علم لوجب كونه قديماً بنفسه، ولو كان كذلك لكانا مثلين وذلك محال.

فالجواب أن هذه دعوى، فلم وجب إذا اشترك الشيئان في صفة أن يكونا مثلين؟

ويقال لهم: هل وجب لما كان الإنسان محدثاً لنفسه وعلمه محدث لنفسه أن يكونا مثلين؟

فإن مروا على هذا تجاهلوا وتركوا اعتقادهم، وإن أبوه نقضوا أدلتهم»[٣].

كما استدل بهذا المصطلح عند انتصاره لصحة ثبوت النظر بالعلم الضروري قال:

«ذلك إنما هو عندنا دليل، وإنما تدخل المناقضة عليهم بتوصلهم إلى نفي النظر حتى إذا ثبت لهم استدلالهم حصل منه فساد جملة النظر»[٤].

---

(١) شرح العقيدة، ص ١٧.

ووجه الدلالة بالقلب أن مستندهم في تعليل الحكم قام على رفض مبدإ التساوي بموجب متعلق العلم. فقلب عليهم ذلك المستند بجعل ما اعتمدوه علة في النفي قائماً في الإيجاب، وهو خلف فما أدى إليه مثله.

(٢) التعريفات، ص ٢٤٤ وهو «إبداء العلة مع تخلف الحكم» ينظر الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل ص ٣٩.

(٣) شرح العقيدة، ص ١٧.

(٤) نفسه، ص ٧٦.

ووجه الدلالة بالنقض هو بيان تخلف مضمون الدعوى في ثبوت المثلية للاشتراك في الصفة. ومؤداه أن الاستمرار في القول به يؤدي إلى نقض أدلة القائل به.

ـ الاستدلال بالمعارضة:

وهي عندهم: «إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم»[١] وقد عرض لها القاضي في معرض بحثه لمسألة الإرادة.

فبعد أن ساق قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيْعاً﴾[٢] ذكر مذهب المعتزلة قائلاً: «وتأويلهم أن معناه: لو شاء أن يؤمنوا على طريق الإكراه والإلجاء لآمنوا. دعوى لا دليل عليها، ثم السؤال يلزمهم في إرادة ذلك الإلجاء والإكراه أنه إذا صح وجاز أن يريد منهم الشيء طوعاً ولا يكون، ولا يلحق ذلك به عجزاً ولا وهناً.

فإن فصلوا بين الموضعين بأنه لو لم يتم مراده على سبيل الإلجاء للحقه الضعف، وكان ذلك دليلاً على عجزه عن فصل ما يلجئهم إليه مما يوهنهم به فيلتجئون إلى فعله لم يغن فصلهم شيئاً، وكانت المعارضة لازمة لهم بأن يقال:

لو جاز أن يراد منهم الشيء على سبيل الطوع، فلا يكون ذلك دليلاً على العجز عن فصل لطف أو سبب يدعوهم إلى فعله، فاللطف مع الطوع نظير الإرهاب مع الإلجاء فإن دل امتناع نفوذ المراد في أحد الموضعين على العجز عن فعل داع إليه وباعث عليه دل على مثل ذلك في الموقع الآخر.

فإن فصلوا بأنه قد لا يتفق أن يكون في المعلوم ما يؤمنون عنده من الأسباب والألفاظ، فلا يكون عدم إيمانهم دلالة على العجز. فهذا فصل يرشد الخصم إلى الجمع»[٣].

وباستيفاء الفكر فيما قدم في الباب نخلص إلى نتائج أهمها:

١ ـ دحض دعوى المخالف في قلة بضاعة المالكية من المادة الحجاجية فقد أبان القاضي رحمه الله عن قدرة عالية في الانتصار للموالف ورد شبه المخالف بمنهج مأموم وفق ما تقتضيه قواعد العلوم.

---

(١) التعريفات، ص ٢١٩ . وجاء في حدود الباجي ص ٧٩ هي: «مقابلة الخصم للمستدل بمثل دليله أو بما هو أقوى منه».

(٢) سورة يونس، آية ٩٩ .

(٣) شرح العقيدة، ص ٢٨ .

ووجه الدلالة بالمعارضة هو إقامة الدليل على خلاف ما ذهب إليه الخصم من ربط المشيئة بالإكراه وذلك بلزوم السؤال إذا صحت الإرادة عن طريق الطوع ولا تكون فتؤدي إلى الضعف، وهذا خلف.

وليس الإمام أول من قطف من هذا الفن، أو جرى على ذلك السنن، بل وجدنا عند غيره ما يقوي ذلك الدحض منهم:

أ ـ أبو بكر بن اللباد القيرواني المتوفى سنة ٣٣٣ هـ[١].

ب ـ أبو عبد الله محمد بن الفخار الأندلسي المتوفى سنة ٤١٩ هـ[٢].

ج ـ يوسف الفندلاوي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ[٣].

د ـ أبو الوليد الباجي المتوفى سنة ٤٧٨ هـ[٤].

هـ ـ الراعي الغرناطي النحوي المتوفى سنة ٨٥٣هـ[٥].

ويبقى التساؤل عن الإمام ابن أبي زيد القيرواني صاحب النص المشروح وعن مكانته في التأصيل لهذا العلم.

فالراجع إلى كتابه الذب عن المذهب[٦] سيجده قمة في التوثيق الحجاجي.

وبالرغم من نهيه عن الإغراق في النظر وخلطة أهل الجدل[٧] فإنه أبان في هذا الأخير عن جودة القريحة وقوة العارضة فيما يرجع لتقعيد قانون الحجاج.

ففي معرض رده على من اتهم الإمام مالكاً بالخروج عن الظواهر، قلب عليه الدليل بأن اعتماد الخصم على الظاهر يقتضي القول بالاحتمال، إلا أن تمسكه بظاهر ذلك الظاهر تحكم

---

(١) له كتاب «الرد على الشافعي» تحقيق وتقديم الدكتور عبد المجيد بن حمزة.

(٢) له رسالة في الانتصار لأهل المدينة «مخطوط ملكية خاصة».

(٣) له كتاب «تهذيب المسالك في نصرة الإمام مالك» تحقيق الدكتور «أحمد البوشيخي».

(٤) له كتاب «المنهاج في ترتيب ادلة الحجاج».

(٥) له كتاب «انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك» تحقيق: د. محمد أبو الاجفان.

(٦) مخطوط مصور عن نسخة ميكرو فيلم من خزانة شيسربتي بايرلندا رقم ٤٤٧٥.

(٧) قال في كتاب الذب ناصحاً احد تلاميذه:

«وإن قضى الله عنك فريضتك، ورمت طلب العلم فإن عوفيت من دخول العراق فهو أسلم لك. وإن دخلته فاحذر ثم احذر خلطة أهل الجدل».

ينظر كتاب الذب ٢/٢٠٦.

وجاء في شرح العقيدة: «وترك المراء والجدال في الدين» ص ٧٥.

من غير دليل. جاء في كتاب الذب: «وأن ما تعلق هو به من ظاهر القرآن والسنة لا يحتمل غير قوله: لأن ذلك الظاهر عنده لا يحتمل غير الوجه الذي ذهب إليه»[١].

كذلك ألزم فيه الخصم فساد حجته ببيان احترام الأصل المعتمد عليه قال في كتاب الذب:

«فنقول لهذا الرجل: ألزمتنا القياس وهو باطل عندك، ثم ألزمتنا أن نقيس شيئاً لا يشبهه»[٢].

٢ ـ قدرة القاضي على مجاراة أرباب الصناعة في عرض القضايا ومناقشتها، ورد دعاوي المعارضين بما يلزم من دلالات المنقول والمعقول. وقد ساعده على ذلك تمكنه من أدلة الفقه الإجمالية وإلمامه بالقواعد الحجاجية، وهو ما أهله للدفاع عن مذهب أهل السنة ومن خلفهم من علماء هذه الأمة.

٣ ـ غنى شرح القاضي بالنكت العلمية، واللطائف الحجاجية، فقد عرض لمهمات المسائل الكلامية. وضمنها نظريات لها انتماء للعقيدة الأشعرية. والمخطوط مرجع هام لمجموعة من الأغراض العلمية.

أ ـ لأنه غني بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة باعتبارها رأس الأدلة في الاستدلال. لذا كثر تعلقه بها، وهي بحاجة إلى دراسة خاصة تعنى بتوثيق آيها وتخريج أحاديثها وضبط طرقها وأسانيدها.

ب ـ لأنه مليء بالنقول العلمية المعزوة إلى أصحابها، والنص صالح لدراسة الأعلام والمصادر التي تضمنت آراء كلامية لمتقدمي المعتزلة أمثال: واصل بن عطاء، وبشر بن المعتمر وأبي الهذيل العلاف والجبائي[٣] وغيرهم كثير.

ولا شك أن تلك النقول تمثل كسباً للمكتبة الكلامية.

---

(١) الذب عن المذهب، ج ١/٤.

(٢) نفسه، ٣/٢٢٣.

(٣) تنظر إحالته على تفسير الجبائي، ص ٤٦.

ج ـ لأنه يتضمن أمهات النظريات الكلامية، وقد رتبها القاضي على شرط العقيدة الأشعرية، والكتاب حجة في بابه، ومباحثه ناطقة به بما لا يحتاج إلى إقامة الحجة عليه.

د ـ لأنه مليء بالمصطلحات العلمية، وهي في مجملها شرعية تأخذ بأطرافها مما جرى به التواضع عند المفسرين والمحدثين والأصوليين، إلا أن طبيعة الموضوع أضفت على تلك المصطلحات طابعاً حجاجياً، وقع التنبيه على بعضها في بابها.

هـ ـ لأنه غني بالقواعد العلمية، وهي قضايا كلية جعلها القاضي طرفاً في مسائله الحجاجية، اقتطفت منها نماذج هي:

ـ «الشيء لا يكون علة لنفسه»(١).

ـ «ليس إذا دل الشيء على أمر ما أن يدل ضده على ضده»(٢).

ـ «من حق العلة أن لا يختلف إيجابها للحكم في شاهد ولا غائب»(٣).

ـ «لابد للدلالة من تعلق بمدلول كما لابد للعلم من تعلق بمعلوم»(٤).

ـ «العلم لا يتناول المعلوم إلا على ما هو به»(٥).

ـ «انتفاء إحدى الصفتين يوجب ثبوت الأخرى»(٦).

ـ «النهي عن الشيء أمر بالكف عنه»(٧).

ـ «من قدر على الشيء قدر على مثله»(٨).

ـ «الأمر منه تعالى لازم امتثاله مفروض إيقاعه»(٩).

---

(١) شرح العقيدة، ص ٨.
(٢) نفسه، ص ١٢.
(٣) نفسه، ص ١٦.
(٤) نفسه، ص ١٦.
(٥) نفسه، ص ٢٧.
(٦) نفسه، ص ٢٩.
(٧) نفسه، ص ٢٩.
(٨) نفسه، ص ٣٤.
(٩) نفسه، ص ٤٠.

- «لا يختص الاسم في اللغة من طريق العرف ببعض ما يوجد فيه معنى الاشتقاق»[١].
- «الشاك غير معتقد لأحد الأمرين»[٢].
- «المعدوم لا يوصف بأنه يرى عند شيء أو يكون عنده شيء»[٣].
- «التناقض في القرآن ممتنع»[٤].
- «اللغة إذا أوجبت معنى أوجبته على الآخر حيث وجد»[٥].
- «فقه المقلد لا يثمر علماً»[٦].
- «من حق ما يعلم بالضرورة أن يشترك فيه جميع العاقلين»[٧].

هذا ما يسر الله تقييده بشأن هذه المشاركة التي أتمنى أن تجد قبولاً لدى سامعيها، وأن تكون نافعة في بابها.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وحرر بفاس المحروسة لثلاث بقين من جمادى الثانية عام ١٤٢٣ هـ

د. عبد الحميد العلمي

---

(١) نفسه، ص ٤٤.

(٢) شرح العقيدة، ص ٤٧.

(٣) نفسه، ص ٤٩.

(٤) نفسه، ص ٥٤.

(٥) نفسه، ص ٦٠.

(٦) نفسه، ص ٧٤.

(٧) نفسه، ص ٧٦.

ملحق بأهم شروح الرسالة القيروانية

أولاً: الشروح المقتصرة على توحيد الرسالة (المقدمة العقدية)[1]

١ - حاشية على عقيدة الرسالة القيروانية لعلي الأجهوري (ت ١٠٦٦ هـ). مخطوط.

٢ - شرح عقيدة الرسالة لمحمد بن قاسم جسوس (ت ١١٨٢ هـ). مخطوط.

٣ - بغية ذوي البصائر والألباب للإمام أبي عبد الله محمد الحطاب (ت ٩٣٥ هـ)، ذكره عبد العزيز بنعبد الله في معلمة الفقه المالكي، ص: ١٧٠.

٤ - شرح توحيد الرسالة لأبي مدين محمد بن أحمد بن محمد بن عبد القادر الفاسي (ت ١١٨٢هـ)، طبعة حجرية.

٥ - شرح على توحيد الرسالة للقاضي أبي عبد الله محمد بن مسعود الطرنباطي الفاسي (ت ١٢١٤ هـ) عن شجرة النور الزكية، ص: ٣٧٤.

٦ - شرح صدر رسالة ابن أبي زيد للقاضي أبي بكر عبد الله الأشبيلي (ت ٥١٩هـ)، عن شجرة النور، ص: ١٣٠.

٧ - عقيدة الرسالة لمؤلف مجهول. مخطوط.

الفتح الرباني على توحيد رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأبي العباس أحمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٠ هـ) عن معلمة الفقه المالكي لعبد العزيز بنعبد الله، ص ١٠٦.

ثانياً: الشروح الكاملة للرسالة:

١ - تحرير المقالة في شرح الرسالة للشيخ أحمد بن محمد بن عبد الله القلتاني (ت ٨٦٣ هـ) مخطوط.

٢ - الإفادة في شرح الرسالة ليوسف بن موسى بن أبي عيسى العساني السبتي (ت ٧٠٠ هـ) عن جذوة الاقتباس، ص ٣٨٤.

---

(١) ملاحظة: جل هذه المخطوطات هي قيد الدراسة والتحقيق من قبل عدد من الباحثين بمركز الإمام مالك للتحقيق والدراسة والنشر التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، بإشراف الأستاذ الدكتور عبدالحميد العلمي كاتب هذا المقال.

٣ ـ تحقيق المباني وتحرير المعاني في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني لعلي بن محمد ابن عبد الحق الزرويلي (ت ٧١٩ هـ) مخطوط.

٤ ـ التحرير والتحبير شرح الرسالة القيروانية لعمر الفاكهاني اللخمي (ت ٧٣٤ هـ) مخطوط.

٥ ـ تقريب الدلالة في شرح الرسالة لأحمد بن حسن بن قنفذ (ت ٨٠٩ هـ) طبعة حجرية.

٦ ـ تنوير المقالة في حل الفاظ الرسالة لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم التتائي (ت ٩٤٢ هـ) مخطوط.

٧ ـ توضيح المسالك شرح رسال ابن أبي زيد لداود علي بن محمد القلتاوي (ت ٩٠٢ هـ) مخطوط.

٨ ـ تخليص الدلالة في تلخيص الرسالة لأبي جعفر أحمد بن الحسن الكلاعي (ت ٧٢٨ هـ) ذكره مخلوف في شجرة النور، ص: ٢١٢.

٩ ـ شرح الرسالة القيروانية لداود بن عمر الإسكندري مخطوط.

١٠ ـ شرح الرسالة لأبي الحجاج يوسف عمر الأنفاسي (ت ٧٦١ هـ) مخطوط.

١١ ـ شرح الرسالة القيروانية لأبي القاسم عيسى بن ناجي التنوخي (ت ٨٣٧ هـ).

لائحة بأهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩م.

- الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل الفقهي، لأبي محمد يوسف عبدالرحمن ابن الجوزي الحنبلي، (ت ٦٦٦ هـ)، تحقيق: د. ابن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م.

- الحدود في الأصول، لأبي الوليد الباجي، (ت ٤٧٤ هـ)، تحقيق: د. نزيه حماد، مؤسسة الزعبي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٣م.

- الذب عن مذهب مالك في شيء من أصوله وبعض مسائل من فروعه وكشف ما لبس به بعض أهل الخلاف وجهله من مخارج الأسلاف، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦ هـ). مخطوط بخزانة شستربتي بأيرلندا رقم ٤٤٧٥.

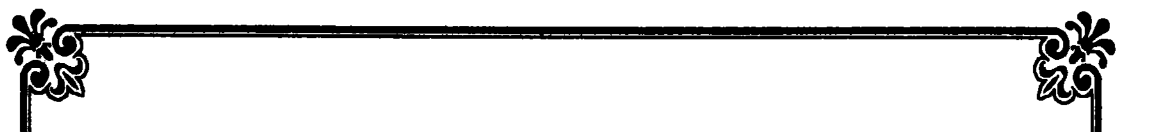
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر بيروت.

- مقال: الذب عن المذهب، لابن أبي زيد القيرواني - دراسة لمضامينه الفقهية والأصولية، د. عبد الحميد العلمي، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، عام ١٩٩٥م.

- معلمة الفقه المالكي لعبد العزيز بنعبد الله، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م.

- المنهاج في ترتيب الحجاج، لأبي الوليد الباجي (٤٧٤ هـ) تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

- الانتصار لأهل المدينة لأبي عبدالله محمد بن عمر ابن الفخار (ت ٤١٩ هـ)، مأخوذ عن نسخة مصطفى الناجي، رحمه الله، ملكية خاصة.



قراءة في شرح القاضي عبد الوهاب لعقيدة ابن أبي زيد القيرواني رحمهما الله

إعداد

د. محمد السرار*

* أستاذ الحديث في كلية الشريعة بجامعة القرويين بفاس، حصل على الماجستير من جامعة محمد بن عبد الله بفاس سنة (١٩٩٥م) وكان عنوان رسالته: «الحافظ ابن عدي وكتابه الكامل»، وحصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها في الحديث الشريف سنة (٢٠٠٢م) وكان عنوان رسالته: «تاريخ ابن أبي خيثمة – دراسة وتحقيق». له العديد من الكتب والدراسات.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى.

وبعد:

فقد كان القاضي عبد الوهاب رحمه الله[١] رأس المالكية في آخر القرن الرابع وأول

(١) مصادر ترجمته كثيرة منها:

١ - تاريخ بغداد للخطيب (٤٦٣) ١١/٣١.

٢ - طبقات الفقهاء للشيرازي (٤٧٦) ١٦٨.

٣ - ترتيب المدارك للقاضي عياض (٥٤٤) ٧/٢٢٠.

٤ - الذخيرة في محاسن الجزيرة لابن بسام (٥٣٢) ٤/٥١٥.

٥ - تاريخ دمشق ٣٧/٣٣٧.

٦ - تبيين كذب المفتري ٢٤٩ كلاهما لابن عساكر (٥٧١).

٧ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (٥٩٨) ١٥/٤٢٢.

٨ - الكامل في التاريخ لابن الأثير (٦٣٠) ٧/٣٥٧.

٩ - وفيات الأعيان لابن خلكان (٦٨١) ٣/٢١٩.

١٠ - معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان للدباغ (٦٩٦) ٣/١٣٤.

١١ - سير أعلام النبلاء ١٧/٤٢٩.

١٢ - العبر في خبر من غبر ٣/١٥١ كلاهما للذهبي (٧٤٨).

١٣ - فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (٧٦٤) ٢/٤١٩.

١٤ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعي (٧٦٨) ٣/٤١.

١٥ - البداية والنهاية لابن كثير (٧٧٤) ١٢/٣٢.

١٦ - تاريخ قضاة قرطبة للنباهي (بعد سنة ٧٩٣) ٤٠.

١٧ - الديباج المذهب لابن فرحون (٧٩٩) ٢/٢٦.

١٨ - وفيات ابن قنفذ (٨٠٩) ٢٣٣.

١٩ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (٨٧٤) ٤/٢٧٦.

٢٠ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي (٩١١) ١/٣١٤.

٢١ - كشف الظنون لحاجي خليفة (١٠٦٧) ١/٤٨١.

٢٢ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (١٠٨٩) ٣/٢٢٣.

٢٣ - هدية العارفين لإسماعيل البغدادي ١/٦٣٧.

٢٤ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف ١/١٠٣.

الخامس، القيم على المذهب، ومرتب حججه، ولسان أهله؛ حتى ليصح فيه ما قاله يحيى بن أكثم في القاضي إسماعيل إذ رآه مقبلاً: قد جاءت المدينة[١]، لإحاطته بمذهب مالك إمامها.

ويعتبر تراثه العلمي مستودع هذه الحجج المرتبة، والمسائل المهذبة، وعيبة أصول النظر في مسائل الخلاف، وجراب طرائق الحجاج في قضايا النزاع؛ فخدمة هذا التراث الفذ الجامع بين الجدة، والجودة - وقل أن يجتمعا :- بالتحقيق الجاد، والدراسة الرصينة، والتعريف الكاشف خدمة كبيرة لمذهب إمام دار الهجرة خصوصاً، ولمسائل الفقه بأدلتها عموماً.

وإسهاماً في التعريف بجزء من الإنتاج العلمي لهذا الإمام الكبير اخترت أن أتقدم في المؤتمر العلمي الأول حوله، الذي تنظمه مشكورة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث متعاونة مع دائرة الأوقاف بحكومة دبي، بقراءة لشرحه[٢] على عقيدة ابن أبي زيد القيرواني والتي هي أول رسالته المشهورة، واعتمدت في هذه القراءة على النسخة التي انتسخها بخطه الجميل المتقن من الأصل المخطوط المحفوظ بالخزانة الناصرية بتامكروت بجنوب المغرب الأقصى فأقام اعوجاجها، وأصلح كثيراً من خطئها، واستدرك جملة من سقطها شيخي الأستاذ سيدي محمد بوخبزة حفظه الله. وتقع في سبع وسبعين صفحة.

وفي هذا الشرح طرافة لكشفه عن الآراء الكلامية لهذا الإمام، وإبرازه طريقة تناوله لقضايا الاعتقاد التي كان الجدل فيها في وقته نافق السوق، ورغم ذلك فالمذكور عنه في الكتب من مسائل هذا الفن سواء كان من أقواله، أو من أنقاله في غاية العزة، ونهاية الندرة[٣]،

---

(١) تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٦.

(٢) يعتبر هذا الشرح من أوائل شروح الرسالة، وهو أحقها بالعناية وأولاها. انظر: «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره» للهادي الدرقاش ٣٦٠.

(٣) من الأول ما قاله ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٢/ ١٩٦): «والطائفة الذين يقولون: إن التلاوة مخلوقة، والقرآن المنزل الذي نزل به جبريل مخلوق، وأن الله لم يتكلم بحروف القرآن، يقولون: إن هذا قول أحمد، وأنهم موافقوه كما فعل ذلك أبو الحسن الأشعري - فيما ذكره عن أحمد، وفسر به كلامه، وذكر أنه موافقه -، وكما ذكر القاضي أبو بكر الباقلاني في تنزيه أصحابه من مخالفة السنة وأئمتها كالإمام أحمد، وكما فعله أبو نعيم الأصبهاني في كتابه المعروف في ذلك، وكما فعله أبو ذر الهروي، والقاضي عبد الوهاب المالكي، وكما فعله أبو بكر البيهقي في الاعتقاد...». =

لغلبة الفقه عليه؛ وكون عامة مصنفاته فيه[١]، وفي متعلقاته: كالأصول[٢]، والفروق[٣]، والقواعد[٤].

وهذا موجز البيان عن شرح عقيدة الرسالة:

١ - جرى القاضي عبد الوهاب رحمه الله في عقيدته السنية هذه[٥] على

= وحكاية أبي بكر محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني في رسالته «الإيماء إلى مسالة الاستواء» قول القاضي عبد الوهاب في الاستواء ضمن قول جماعة من شيوخ الحديث والفقه كالطبري وابن أبي زيد. (نقل ذلك ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية ٢/٣٣٣، وابن القيم في اجتماع الجيوش ٢٨٠).

وما قاله ابن القيم (في اجتماع الجيوش الإسلامية ١٦٤): «قول القاضي عبد الوهاب إمام المالكية بالعراق من كبار أهل السنة رحمهم الله تعالى صرح بأن الله سبحانه استوى على عرشه بذاته نقله شيخ الإسلام عنه في غير موضع من كتبه، ونقله عنه القرطبي في شرح الأسماء الحسنى».

ومن الثاني قول ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٦ / ٢٢١): «وأما الأفعال اللازمة كالاستواء، والمجيء، فالناس متنازعون في نفس إثباتها، لأن هذه ليس فيها مفعول موجود يعلمونه حتي يستدلوا بثبوت المخلوق على الخالق، وإنما عرفت بالخبر فالأصل فيها الخبر لا العقل والذين أثبتوا الصفات الخبرية لهم في هذه قولان: منهم من يجعلها من جنس الفعل المتعدي، بجعلها أموراً حادثة في غيرها. وهذا قول الأشعري، وأئمة أصحابه ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلي، وابن الزاغوني، وابن عقيل في كثير من أقواله، فالأشعري يقول: الاستواء فعل فعله في العرش فصار به مستوياً على العرش... وحملوا ما روي عن السلف كالأوزاعي وغيره أنهم قالوا في النزول: يفعل الله فوق العرش بذاته؛ كما حكاه القاضي عبد الوهاب عن القاضي أبي بكر».

(١) كالتلقين، وشرحه، وشرح الرسالة، والإشراف، والمعونة، والنصرة.

(٢) كالإفادة، والتلخيص، كلاهما في أصول الفقه.

(٣) أول من نسبه إليه تلميذه أبو الفضل مسلم بن علي لكنه نقل ما يدل على ضياعة في حياة مؤلفه فقال: «وقد كان القاضي- يعني: عبد الوهاب- رحمه الله حدثني انه عمل كتابه وسماه بالجموع والفروق، وانه تلف له، ولم يعمل غيره.» (الفروق الفقهيه: ٦١) ثم نقل عن شيخه القاضي رحمه الله احد عشرة مسألة من مسائل الفروق (أرقام هذه المسائل هي: ١، ٣٤، ٤٦، ٥٠، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٧٥، ٧٦، ١١١، ١٢٠.) صرح في اربع منها (أرقام هذه المسائل هي: ٣٤، ٥٠، ١١١، ١٢٠.) أنه أخذها في مجالس تدريسه؛ أي: أنه لم ينقل ذلك من الكتاب المشار إليه، والظاهر ان باقي هذه النقول عن القاضي من مسموعاته في الدرس وليست من منقولاته من كتاب، لمكان النقل المصدر هذا الهامش به. وإما الكتاب فقد نسبه إليه جماعه منهم الطوفي في كتابه« علم الجذل في الجدل٧٣» فقال عنه(لطيف، لكنه كثير الفوائد.) وهو يقتضي وقوفه عليه.

(٤) حدثني أحد مشايخي أنه توجد منه نسخه خطية بخزانة خاصة بأداو تفانت: قرية بسوس جنوب المغرب.

(٥) قال ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلاميه١٦٤: «القاضي عبد الوهاب إمام المالكية بالعراق من كبار أهل السنة».

منهج السلف المتقدمين[١]، في الإيمان بما صحت فيه الآثار من السمعيات، وعدم دفعه بضروب من التأويلات وإثبات الصفات، وإمرارها كما جاءت من غير تأويل، ولا تعطيل، ولا تجسيم[٢].

٢ - واحتج لمسائلها بحجج القرآن، وسلك طريقته في الاستدلال، وبرع في حسن الانتزاع منه[٣]، وسبق إلى الاحتجاج في مواضع بآي لعله ما أوردها غيره

---

(١) فقال: (٥٠) «مذهبنا، وعقد لساننا: اعتقاد ما اعتقده السلف الصالح، والأمساك عما أمسكوا عنه، اقتداء بهم وتأسياً بأفعالهم».

(٢) من ذلك قوله (١٤): «واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به. ولا يجوز أن يثبت له كيفية، لأن الشرع لم يرد بذلك ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء، ولا سألته الصحابه عنه؛ لأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول، وإشغال الحيز، والافتقار إلى الأماكن؛ وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام؛ وهذا كفر عند كافه أهل الإسلام».

وقوله (٥٤): «﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ فاثبت نفسه جائياً، ولا معنى لقول من يقول: إن المراد به: جاء أمر ربك، لأن ذلك إضمار في الخطاب يزيله عن مفهومه، ويحيله عن ظاهره، ولا حاجة بنا إليه. وليس المجيئ الذي أضافه إلى نفسه على سبيل ما يكون منا من الانتقال والتحرك والزوال وتفريغ الأماكن وشغلها، لأن ذلك من صفات الأجسام؛ والباري سبحانه وتعالى لا يجوز عليه ذلك. ولكن ليس إذا استحال عليه ذلك وجب صرف الكلام عن حقيقته لأجل أن القضاء على الغائب بمجرد الشاهد لا يجب عندنا ولا عند مسلم».

وقوله: (٥٤-٥٥): «قال تعالى ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ، وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ والأخبار في ذلك- يعني: إثبات الميزان- كثيرة يعرفها من نظر في الكتب المصنفه في هذا الباب؛ ولا حاجه بنا إلى ترك الظواهر وإخراجها عما وضعت له من غير حجة توجب ذلك لأن القرآن هو الحجة والعبرة وبه التبصرة والاعتبار، فليت شعري إذا تركناه فاي شيء هو أولى منه ناخذ به لولا الحيرة والجهل والعناد والشرك نعوذ بالله من كل ما يضل عن الطريق المنهج، إلا أنا نتكلم على قدر ما ذكروه من التأويلات ...» والكتاب مشحون بمثل هذا.

(٣) من ذلك قوله (٢٤): «وقد ورد القرآن بان الله يعلم الأشياء قبل كونها، وأنه يعلم ما لا يكون لو صح كونه كيف يكون... وقال تعالى فيما يكون لو كان كيف يكون ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ ومن ذلك أيضاً قوله بياناً لقول ابن أبي زيد (ولا يتفكرون في مائية ذاته) (١١): «فلانه سبحانه ليس بذي جنس أو نوع ولا شكل ولا مثل له ولا نظير له؛ والمائيه لا تكون إلا لذي الجنس والنوع وما له مثل؛ اللهم إلا أن يريد ذكر المائية ضرباً من المجاز والاتساع؛ فإذا سأل سائل بلفظها فقال: أخبروني عن البارئ ما هو؟ قسمنا عليه بما يحتمله سؤاله فقلنا: إن أردت ما جنسه وما نوعه؟ فليس بذي جنس ولا نوع؛ وإن أردت ما اسمه؟ فاسمه الرحمن الرحيم الحي القيوم؛ وإن أردت ما صنيعه؟ فالإنعام على عباده والإحسان إليهم، والتفضل والامتنان ...وما أجبنا به من تقسيم السؤال لمن يسأل عن مائية الباري هو الذي أخبر =

موردە(١)، وتحاشى طريقة المتكلمين، وأقل من استعمال اصطلاحاتهم في الحجاج كالتسلسل والدور ونحوهما. ولو جردت هذه العقيدة مما فيها من مقالات الفرق، والردود عليهم لكانت أصلح ما صنف في العقائد للإذاعة والتعميم، لسهولة مأخذها، وظهور عبارتها، وأصالة أدلتها.

٣ - واعتنى بالرد على المبتدعة، وحرر مقالاتهم تحريراً بالغاً، واحتاط في نسبة الأقوال إليهم احتياطاً تاماً؛ فرجع إلى أصولها فنقل منها(٢) - وفيها نوادر لم ينته إلينا منها إلا عناوينها(٣)، وإن خرج عن جملة القوم في قول رجل منهم عينه(٤). وسرد حججهم

= الله تعالى عن موسى عليه السلام أنه أجاب به فرعون، وهو قوله تعالى: **﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾** فسأل عن مائيته فأجابه موسى بأن رده إلى تعريفه إياه بصنائعه وأفعاله فقال **﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنتُمْ مُوقِنِينَ﴾** أي أن هذا طريق المعرفة به دون ما سألت عنه **﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلا تَسْتَمِعُونَ﴾** يريد أنه أجابني عن غير الوجه الذي سألته فرد عليه مثل الجواب الأول إلا أنه أكشف منه فقال: **﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ﴾**».

(١) وذلك كاحتجاجه (ص:٥) بقوله تعالى: **﴿وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾** في إبطال مذهب الطبائعيين (القائلين بتأثير الطبائع الأربع في التدبير: الماء، والهواء، والنار، والتراب؛ وهو مذهب أرسطو طاليس. انظر الملل والنحل٢ / ١٨٩) ووجه الدلالة: أن الأمر لو كان على ما ادعوه لوجب اتفاق الخلق، ولسقط تفاوته لتساوي الطبائع الأربع المدبرة، وأنه كان يجب أن يكون ما تدبره من الأصناف المختلفة، والأنواع المتباينة متفقاً، وعلى طريقة واحدة منظماً، وفي بطلان ذلك دليل على أنه من صنع حكيم عليم دبره باختياره، وصرفه بمشيئته.

وكقوله (١٩): «إن كلامه- يعني الباريء سبحانه- غير محدث ولا مخلوق؛ ويدل عليه قوله تعالى **﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾** ففصل بين الخلق والأمر، فدل على أن أمره غير مخلوق.»

(٢) قال القاضي وهو يقرر وجود الجنة والنار: «وقوله **﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾** يعني: وجودها. . .وقال بعض من صنف في هذه المسألة منهم- يعني: المعتزلة-: هذا لا ينبئ عن وجودها، لأن القائل: لقد أعددت لكلامك جواباً. لا يريد: أني أوجدته، وإنما يريد: أني قادر على ذلك ومتمكن منه، فكذلك قوله: **﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾** يريد: أنه تعالى متمكن من إيجادها، وقادر عليها، وإذا كانت اللفظة مستعملة في المعدوم والموجود على حد سواء، لم يكن في إطلاقها دلالة على إيجادها. (**هذا لفظ الكتاب بعينه**).»ثم رده.

(٣) من ذلك نقله من تفسير الجبائي وكتابه في الأصول ص:٢٠-٤٦

(٤) من ذلك قوله:٦١ «قول أئمة الحديث والسنة والسلف الصالح من الأمه. . إثبات عذاب القبر ومسائله منكر ونكير وإحياء الموتى في قبورهم ورد أرواحهم في أجسادهم؛ وقد دل على ذلك القرآن وتواترت به الأخبار، وكثرت الروايات عن السلف. وأنكرت المعتزلة وغيرهم من المبتدعة جميع ذلك؛ ومنهم من أجازه ولم يقطع، =

بنصفه، مما يجعل هذا الشرح يرفد كتب الفرق، ومقالات الطوائف، ومصنفات علم الكلام بمادة جيدة.

كما انفرد بمناظرات لصاحبه خاصة لأهل البدع لا يعلم لها وجود إلا فيه[١].

مع ما فيه من غريب أقوال أهل السنة[٢].

٤ - ثم ناقض أقوالهم بقوي البرهان، ودامغ الحجج، وأحكم ترتيب مقدماتها ترتيبا مانعا من الاعتراض[٣].

وأكثر من قرعه من الفرق بمقرعة حجاجه هم: المعتزلة؛ فقد ناقشهم في عامة ما خرجوا فيه عن الأمة[٤]، حتى لكاد أن يكسر هذا الشرح على الرد عليهم؛ ولم يسم من رؤوس

= وكان ابو الهذيل وبشر بن النعمان يجيزان تعذيب الكفار في قبورهم بعد ان ينفخ في الصور النفخه الأولى، ثم ينفخ فيه الأخرى فيكون عذابهم بين النفختين، وانه يجوز ان ينزل منكر ونكير عليهم فيسالانهم في تلك الحال.»

(١) من ذلك قوله (٢٥): «ولقد قلت مرة لداعية من دعاتهم- يعني المعتزلة - عندنا ببغداد: ما تقول في رجل قال: انا كافر برب لا علم له ولا قدرة...» وانظر أيضاً: ٢٨-٣٣-٣٤.

(٢) كقوله (٦٢): وحكى ابن جرير الطبري من أصحاب الحديث ان الميت يعرف في قبره من غير أن ترد الروح إليه.»

(٣) ينظر نموذج من أسلوبه الجدلي في نقض القول بخلق القرآن في: ١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠.

(٤) فرد عليهم في:

١ - قولهم: إن المعدوم شيء في عدمه. (٥)

٢ - وقولهم: بنفي الصفات، وان كونه تعالى سميعاً بصيراً يرجع إلي انه عالم وليس له معنى زائد عليه. (١٢)

٣ - ونفي الكلام صفه من صفات الذات وجعله صفة من صفات الفعل وإنه بمثابه الأعراض التي تبيد وتفنى. (١٥)

٤ - وقولهم بخلق القرآن الكريم. (١٨)

٥ - وقولهم: إن الله لم يقدر المعاصي والشر إن ذلك جار في سلطان الله بغير قدرته ولا إرادته تعالى عن ذلك (٢١-٢٧).

٦ - وقولهم: إن الإنسان مستطيع لفعله قبل أن يحدثه، مستغن عن ربه في حال اختراعه له (٣٠-٣٢)

٧ - وقولهم: إن العبد قد يموت بغير أجله. (٣٦)

٨ - وقولهم بلزوم الوعيد على الله تعالى عن ذلك، وأن غفران الكبائر خلف لذلك. (٤٢)

٩ - وإنكارهم الشفاعة يوم القيامة. (٤٥)

١٠ - وقولهم: إن الجنة التي أخرج منها آدم عليه السلام ليست بجنة الخلد. (٤٦) =

الطوائف سواهم فذكر: معمر بن عمران[١]، وواصل بن عطاء[٢]، والجبائي[٣]، والبلخي[٤]، وبشر بن المعتمر[٥]، وأبا هاشم[٦]، وغيلان[٧]، وبشر المريسي[٨]، وأبا الهذيل العلاف[٩]، وضرار بن عمرو الكوفي[١٠]، وعمرو بن عبيد[١١]. وهو مما يومئ إلى ما كان للمعتزلة في القرن الرابع من صولة واتساع.

ومما يستغرب أن كلام ابن أبي زيد رحمه الله تعالى فيه مجال للرد على الروافض والنواصب الطاعنيين في الصحابة وذلك في قوله رضي الله عنه: «وأن خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون: أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، وأن لا يذكر أحد من صحابة الرسول إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن لهم أحسن المذاهب»[١٢] ولكن القاضي رحمه الله لم

=

١١ - وقولهم: إن الجنة والنار لم تخلقا الآن (٤٦).

١٢ - وإنكارهم النظر إلى وجه الكريم تعالى يوم القيامة (٥١).

١٣ - وإنكارهم الميزان الذي توزن به أعمال العباد (٥٤).

١٤ - وإنكارهم الصراط يوم الحشر (٥٥-٥٧).

١٥ - وتكذيبهم بحوض النبي ﷺ (٥٨).

١٦ - وقولهم: إن الكبائر يخرج بها صاحبها من الإيمان إلى منزله بين المنزلتين؛ لا يسمى مؤمناً، ولا كافراً. (٦٠).

(١) شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني: (١٥).

(٢) نفسه: ٤٢، ٥٤، ٥٥.

(٣) نفسه: ٢٠، ٤٦، ٦٢.

(٤) نفسه: ١٢، ١٥، ٦١.

(٥) ٤٦، ٥٤، ٥٧، ٦١، ٦٢.

(٦) نفسه: ٤٦، ٥٤، ٦١.

(٧) نفسه: ٥٤.

(٨) نفسه: ٥٤.

(٩) نفسه: ٥٤، ٥٦، ٦٢.

(١٠) نفسه: ٦٢.

(١١) نفسه: ٤٢، ٥٤، ٥٥.

(١٢) الرساله: ١٣.

يشتغل بهم كما اشتغل بالمعتزلة، فلم يعرض لهم في هذا المقام بقول، ولا عرج على حكاية باطلهم، مع أن جلبة الروافض في القرن الرابع معروفة، وكان لهم ببني بويه في بغداد سلطان قوي، حتى كتبوا سب الصحابة على أبواب المساجد، ووقعت بينهم وبين أهل السنة فتن شهيرة(١).

٥ - وزان ذلك كله بأن صبه في قالب العبارة الجزلة السنية، واللفظ الشريف المختار، والبيان المشرق الأخاذ؛ كأنه كان يرقص الألفاظ ترقيصاً(٢)، كيف لا وقد كان رحمه الله «متأدبا»(٣)، «جيد العبارة»(٤)، كثير مادة البيان، ريان من العربية، حسن التصرف في الكلام.

٦ - مبتعداً عن نابي الألفاظ، وغليظ الكلام في الاعتراض على المخالف، متلطفاً نهاية التلطف - في التنبيه - مع المؤالف(٥). مستعملاً في نقد المبتدعة عبارات

---

(١) انظر مثلا في الكامل لابن الأثير حوادث سنوات: ثمان وتسعين وثلاثمائه، وثنتين وست، وثمان وأربعمائه، (١١/٣٣٨-٣٤٥).

(٢) كقوله: (١٠) «﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فنفى ان يكون له مثل، ولان المتماثلين ما سد أحدهما مسد صاحبه، وناب منابه، وجاز عليه من الوصف ما يجوز عليه، وفي امتناع وجود من يجوز أن يكون إلهاً رباً خالقاً رازقاً سواه دليل على فساده.» وقال محتجاً على قدم الباري سبحانه: ١٠: «والدليل على ذلك انه لا يخلو ان يكون وجوده لا عن أول، واستدامته لا إلى آخر- وهذا ما نقوله-، أو ان يكون وجوده مستفتحاً، فيجب ان يكون كان معدوماً قبل وجوده،ولو كان ذلك لاحتاج إلى موجد يوجده،لان غيره من المحدثات إنما احتاج إلى محدث من حيث كان معدوماً وما قبل وجوده، وفي هذا إثبات حدثه، والحدث نقص يخرجه عن كونه إلهاً.»

والكتاب كله على هذه الجادة في جودة العبارة، وحلاوة اللفظ.

(٣) من كلام الشيرازي في طبقات الفقهاء:١٦٨

(٤) من كلام الخطيب في تاريخ بغداد١١ / ٣١.

(٥) من ذلك قوله على عبارة الشيخ ابن أبي زيد (وأنه فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعمله... على العرش استوى، وعلى الملك احتوى) قال القاضي١٣: «هذه العباره الأخيرة التي هي قوله: على العرش، احب إلي من الأولى التي هي قوله: وأنه فوق عرشه المجيد بذاته؛ لان قوله: على عرشه هو الذي ورد به النص، ولم يرد النص بذكر فوق، وإن كان المعنى واحداً، وكان المراد بذكر الفوق في هذا الموضع: انه بمعنى على؛ إلا ان ما طابق النص أولى بان يستعمل.»

وهذه العبارة تقطر أدباً ولطفاً، وقد انتقد إمام مالكي كبير كان عصري القاضي عبد الوهاب وهو أبو عبد الله بن الفخار الأندلسي هذا الموضع نفسه من الرساله بنحو كلام القاضي فقال رحمه الله: «وقد قال إخباراً عن الله: «وانه فوق عرشه المجيد بذاته» وموضع الغلط في الكلام عدوله عن ظاهر نص القرآن لانه تعالى قال: =

بديعة كقوله: «وقوله – يعنى: ابن أبي زيد (إن الله أكرم أولياءه فيها بالنظر إلى وجهه) وهو مذهب أئمة السلف، وسلف الأمة قبل حدوث المعتزلة عن الدين»[١]، وفي تفسير اعتزالهم بأنه كان عن المذهب الحق تفسير في غاية اللطف والإبداع.

وإذا كان قول المبتدعة ظاهر الفساد، بين السقوط، ليست فيه شبهة دليل اشتد في العبارة كقوله:(وقال الجبائي في كتابه المعروف بالأصول: «وقد استدل بعضهم بأنه لو كان مخلوقاً – يعني: كلام الله – لمات. قال: فيقال لهم: فما تقولون في الجمادات وغيرها؛ وكذلك الموت هو مخلوق ولا يموت» **وهذا يدلك على أن غرض القوم الطنز بالدين، واللعب، والمجون**، وإلا فمن رأيت من المخلصين يقول: إن استحالة الموت على الذات دلالة على نفي خلقها؟ أوليس الصبيان يعلمون أن الأعراض كلها لا توصف بالحياة ولا بالموت)[٢] ثم رد عليه نفيه لموت الموت بالحديث الثابت المشهور في ذلك من كونه يؤتى به على صورة كبش فيذبح بين الجنة النار.

٧ – ومما يتعلق بهذا الشرح من ملح العلم أمران:

أولهما: أن القاضي رحمه الله صنفه في حال السفر فقد قال بعد ان ساق جملة أحاديث في إثبات القدر: «وفيه أخبار كثيرة مسندة وموقوفة على الصحابة والتابعين، ولولا تعذر جمعها للشغل بالسفر وضيق الوقت به لذكرنا طرقها، واستقصينا جميع ما ورد منها»[٣].

وثانيهما: أن هذا الشرح استعير أصله من القاضي – رحمه الله – **فلم يرد إليه فاضطر إلى إعادة تصنيفه**، فقد قال في أوله:«وقد كنا أملينا شرحها من قبل فأخذه منا في السفر بالبصرة من لم يرده قبل حصول أصل منه؛ ونحن الآن مستأنفون شرح ذلك»[٤].

= ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ولم يقل: فوق. وهذا وهم.» (ص:١) ومن ذلك انتقاده لأبي الحسن الأشعري رحمه الله فيما ذهب إليه من معنى الإله فقال (٩): «واختار أبو الحسن رحمه الله ان معناه–يعني: الإله– مأخوذ من الإلهية وهي قدرته على اختراع الجواهر والأعراض وذلك معنى ينفرد به.»

(١) شرح عقيدة ابن أبي زيد: ٥١.

(٢) شرح عقيدة ابن أبي زيد: ٢٠.

(٣) شرح عقيدة ابن أبي زيد: ٢١.

(٤) شرح عقيدة ابن أبي زيد: ١.

وقد يكون في الأصل الأول من زوائد الفوائد، وبدائع المناقشات، وغرائب النقول ما فات القاضي إثباته في هذا الإملاء الثاني الذي حصل بأيدينا لنسيان، أو فتور، ولا أثقل من عمل معاد.

وهذا يعرف بصحة مذهب من منع من السلف من إعارة الكتب، أو شدد على المستعير بأخذ نفيس الرهون خصوصاً إذا كانت هذه الأصول جياداً، أو نوادر[١]. وأما أصل المؤلف الذي ليست له منه نسخة فهذا لا يعار بكل حال، لما في تلفه من عظيم الغم.

أجل مصائب الرجل العليم ... مصائبه بأسفار العلوم
إذا فقد الكتاب فذاك خطب ... عظيم قد يجل عن العظيم
وكم قد مات من أسف عليها ... أناس في الحديث وفي القديم[٢]

تم البحث والحمد لله

---

(١) تنظر جملة من آثارهم في ذلك في تقييد العلم للخطيب: ١٤٦. وقد أثبت محققه الدكتور يوسف العش رحمه الله جملة وافرة من مظان ما يتعلق بإعارة الكتب.

(٢) تقييد العلم: ١٥٠.

ثبت المصادر

أ – المخطوطات :

١ – التبصرة «وهو رد على ابن أبي زيد في رسالته». ابن الفخار أبو عبد الله محمد ابن عمر بن يوسف (٤١٩). نسخة مصورة عن أصل محفوظ بخزانة خاصة.

٢ – شرح عقيدة أبي محمد بن أبي زيد القيرواني للإمام القاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي. نسخة خاصة بخط العلامة سيدي محمد بو خبزة.

ب – المطبوعات :

٣ – أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره. الهادي الدرقاش. دار ابن قتيبة. ط: الأولى ١٤٠٩–١٩٨٩.

٤ – اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية. ابن القيم (٧٥١) تحقيق: عواد عبد الله المعتق. مكتبة الرشد. ط الثالثة ١٤١٩ – ١٩٩٩.

٥ – البداية والنهاية. ابن كثير (٧٧٤) مكتبة المعارف بيروت. ط الأولى ١٩٦٦.

٦ – بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. ابن تيمية (٧٢٨).

٧ – تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي (٤٦٣) دار الكتاب العربي بيروت.

٨ – تاريخ مدينة دمشق. ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن (٥٧١) تحقيق: عمر العمري. دار الفكر بيروت.

٩ – تبيين كذب المفتري. ابن عساكر. دار الكتاب العربي بيروت.

١٠ – ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. القاضي عياض (٥٤٤) تحقيق جماعة من العلماء نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب. ط الأولى.

١١ – تقييد العلم. الخطيب البغدادي. تحقيق يوسف العش. دار إحياء السنة المحمدية. ط الثانية ١٩٧٤.

١٢ - تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك على منهج العدل والإنصاف في شرح مسائل الخلاف. الفندلاوي: أبو الحجاج يوسف بن دوناس (٥٤٣). تحقيق: أحمد بن محمد البوشيخي. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ١٤١٩ - ١٩٩٨.

١٣ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. السيوطي (٩١١). الطبعة المصرية.

١٤ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. ابن فرحون: برهان الدين إبراهيم بن علي (٧٩٩). تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث القاهرة.

١٥ - الذخيرة في محاسن الجزيرة. علي بن بسام الشنتريني (٥٣٢) تحقيق: إحسان عباس. دار الثقافة بيروت. ط الأول ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

١٦ - الرسالة. ابن أبي زيد القيرواني: أبو محمد عبد الله. ط وزارة الأوقاف المغربية. ١٤٠٥ - ١٩٨٤.

١٧ - سير أعلام النبلاء. الذهبي (٧٤٨). تحقيق جماعة تحت إشراف: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة السابعة ١٤١٠ - ١٩٩٠.

١٨ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. محمد مخلوف دار الكتاب العربي.

١٩ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة. اللالكائي: أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري (٤١٨). تحقيق: أحمد بن سعد حمدان الغامدي. دار طيبة. ط: الثالثة: ١٤١٥ - ١٩٩٤.

٢٠ - طبقات الفقهاء أبو إسحاق الشيرازي (٤٧٦) تحقيق إحسان عباس؟ دار الرائد العربي ١٩٧٠.

٢١ - الفروق الفقهية. أبو الفضل محمد بن علي الدمشقي. تحقيق محمد أبو الأجفان، وحمزة أبو فارس. دار الغرب الإسلامي. ط الأولى١٩٩٢.

٢٢ - فوات الوفيات. محمد بن شاكر الكتبي (٧٦٤). تحقيق إحسان عباس. دار الثقافة بيروت.

٢٣ - القواعد. المقري: أبو عبد الله محمد بن أحمد (٧٥٨) تحقيق أحمد بن عبد الله بن حميد منشورات مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى مكة.

٢٤ – العبر في خبر من غبر. الذهبي. تحقيق فؤاد سيد وصلاح الدين المنجد. مطبعة حكومة الكويت طبعة ثانية مصورة ١٩٨٤.

٢٥ – علم الجذل في علم الجدل. نجم الدين الطوفي: سليمان بن عبد القوي. تحقيق: فولفهارت هاينريشس. نشر: فرانز شتاينر بفيسبادن ألمانيا ١٤٠٨ – ١٩٨٧.

٢٦ – عيون المجالس، القاضي عبد الوهاب (٤٢٢). تحقيق امباي بن كيباكاه. مكتبة الرشد الرياض. ط الأولى ١٤٢١ – ٢٠٠٠.

٢٧ – عيون المناظرات. أبو علي السكوني (٧١٧). تحقيق سعد عراب. منشورات الجامعة التونسية.

٢٨ – الكامل في التاريخ ابن الأثير: عز الدين أبو الحسن علي (٦٣٠). تصوير الكتاب العربي بيروت. ط الرابعة ١٤٠٣ – ١٩٨٣.

٢٩ – كرامات أولياء الله. اللالكائي: أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري (٤١٨). تحقيق: أحمد بن سعد حمدان الغامدي. دار طيبة. ط: الثانية: ١٤١٥ – ١٩٩٤.

٣٠ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة وكاتب جلبي (١٠٦٧). تصوير مكتبة المثنى.

٣١ – مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان. اليافعي: عبد الله بن أسعد (٧٦٨). دار الكتاب الإسلامي القاهرة.

٣٢ – مجموع فتاوى ابن تيمية. اعتنى بها عامر الجزار، وأنور الباز. دار الوفاء، ودار ابن حزم. ط الثانية: ١٤١٩ – ١٩٩٨.

٣٣ – المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا. أبو الحسن النباهي. المكتب التجاري. بيروت.

٣٤ – المقدمة في الأصول. للقاضي عبد الوهاب (٤٢٢) نشره د. / محمد السليماني مع المقدمة في الأصول لابن القصار (٣٩٧). دار الغرب الإسلامي. ط: الأولى ١٩٩٦.

٣٥ – الملل والنحل الشهرستاني: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم. تحقيق: عبد العزيز الوكيل. مؤسسة الحلبي. مصر.

٣٦ – معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان. الدباغ (٦٩٦). تحقيق: محمد ماضور. المكتبة العتيقة تونس.

٣٧ – معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة ط: الأولى: ١٤١٤ – ١٩٩٣.

٣٨ – المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. ابن الجوزي(٥٩٧) تحقيق: محمد ومصطفى عطا. دار الكتب العلمية بيروت.

٣٩ – النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. ابن تغري بردي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف(٨٧٤). نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

٤٠ – هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. إسماعيل باشا البغدادي. تصوير مكتبة المثنى عن طبعة وكالة المعارف الجديدة استامبول. ١٩٥١.

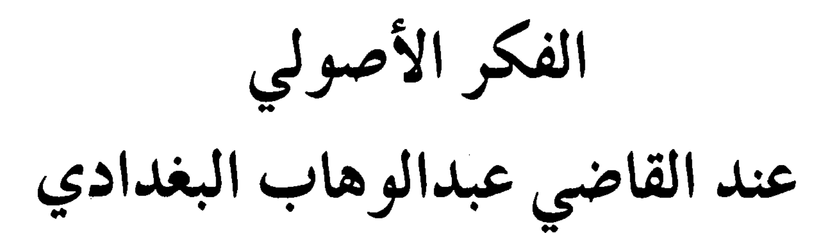
٤١ – الوفيات. ابن قنفذ: أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب القسنطيني (٨٠٩) تحقيق عادلا نويهض. دار الآفاق الجديدة. ط الرابعة ١٤٠٣ – ١٩٨٣.

مناقشات وتعقيبات

أ. د. أحمد نور سيف:

الأخ السّرار ذكر أني أشتغل بالمقدمة، وهذا الكلام صحيح، لأني أشتغل بالمقدمة منذ أكثر من سنة، ولم تكن بين يدي إلا نسخة واحدة لهذا الكتاب، الذي هو مقدمة شرح الرسالة وهذه طبعاً تتناول العقيدة وقد طالت المدة لهذا السبب، لأني لم أجد نسخة أخرى إلا هذه النسخة، والنسخة التي بين أيدينا تكاد تكون مشوهة وكثيرة التحريف والتشويه فطالت المدة لهذا السبب وما أنتهيت منها إلا في وقت قريب جداً حتى الدراسة التي قدمتها لهذا العمل أيضاً ما انتهت إلا أيام المؤتمر، ولم يكن لي مكان بين محاضرات المشاركين فآثرت أن أخرجها إن شاء الله وهي جاهزة بإذن الله مع الكتب، هي مطبوعة لكنني لم أستطع أن أتقدم به في الوقت المناسب، ولا أن أضع نفسي في مكان أضيق فيه على الآخرين، وشكراً لكم على كل حال.

٢- الجانب الأصولي



الفكر الأصولي
عند القاضي عبدالوهاب البغدادي

إعداد

د. عمر بن صالح بنعمر*

* أستاذ مشارك في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، ولد في تونس عام (١٩٥٣م)، حصل على الماجستير في الفقه وأصوله من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام (١٩٩٠م) وكان عنوان رسالته: «أسباب اختلاف الفقهاء عند ابن رشد»، وحصل على الدكتوراه من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان في التخصص نفسه عام (١٩٩٦م) وكان عنوان رسالته: «مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام». له العديد من البحوث والدراسات.

مقدمة

الحمد لله الذي جعل العلم دليلاً للوصول إليه، وجعل للعمل أصولاً يستدل بها عليه، فشرع وكلف، وفرض وألزم، وحلل وحرم.

وأشد أن لا إله إلا الله الذي ارتضى الإسلام ديناً للناس أجمعين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خاتم النبيين وإمام المتقين وسيد المجاهدين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين والقائل «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»«١».

وبعد:

فإن أولى ما ينبغي أن يهتم به من أراد أن يتصدى للفتوى العلم الشرعي عموماً وأصول الفقه خصوصاً، باعتبارها القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام من أدلتها التفصيلية.

وإن العلماء قد أولوا أصول الفقه عناية خاصة، كما أولوا عناية بتراجم الأئمة والفقهاء وغيرهم من العلماء باعتبارهم حملة الدين، أو كما سماهم ابن قيم الجوزية: (الموقعين عن رب العالمين).

وعلم الشريعة على طبقات، وعلماؤها على درجات، وما هذه الدراسة إلا محاولة لعرض شذرات مما قدمه القاضي عبدالوهاب من مادة أصولية«٢»، وكشف عن فكره في ذلك، وسأقتصر على عرض ملخص لترجمة القاضي عبدالوهاب يوضح معالم حياته، ويرسم صورة أقرب ماتكون إلى واقعه، ثم أبرز شيئاً من فكره الأصولي من حيث الأسلوب والمنهج والخصائص، واختم بحثي بأهم ماتوصلت إليه من نتائج مع بعض التوصيات.

وإني لأرجو أن أسهم بهذا البحث في:

١- تنبيه الباحثين في أصول الفقه إلى ضرورة مواصلة البحث عما خلفه القاضي عبدالوهاب من مخطوطات في هذا الفن، ومتابعة ما جد من التاليف فيه عموماً، عسى أن نجعل من أصول الفقه مصباحاً ينير طريق المفتين، ومنهاجاً يدرك من خلاله مغزى الأحكام السابقة للأئمة والمجتهدين حتى لايظل مجرد قواعد نظرية لا رصيد لها في واقع المسلمين.

١- صحيح البخاري: كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل.

٢- كلمة (الأصولية) هنا وحيثما وردت في البحث فهي نسبة إلى أصول الفقه، وليس المراد بها مفهومها الغربي المعادي للدين.

٢- إبراز جهود عالم من علماء المسلمين التي قام بها في مجال إرساء أصول المالكية وتوضيحها، والانتصار لها.

٣- دحض الشبه السارية في الأذهان من أن المالكية لا باع لهم في أصول الفقه، فهم عالة على غيرهم من الشافعية، وبيان أن الواقع بخلاف ذلك إذ إن مساهمة المالكية -والقاضي عبدالوهاب نموذجاً- مساهمة لها أثرها في هذا العلم.

٤- إن هذا البحث يعد إسهاماً مني في إحياء التراث الفقهي والأصولي الذي تركه لنا القاضي عبدالوهاب، وكشفاً عن منهجه في الاستنباط، وتقويماً لجهوده القيمة، وتتضاعف هذه القيمة كثيراً إذا علمنا أن ما كتبه القاضي يمثل باكورات التأليف الأصولي.

ولعله من هذا المنطلق يأتي مؤتمرنا هذا:

(المؤتمر العلمي الأول حول القاضي عبدالوهاب البغدادي، شيخ المالكية بمدرسة العراق) لإحياء سيرة علم من أعلام المالكية يحظى بمكانة في المذهب المالكي، وفي غيره من المذاهب، وبما يمتاز به من تبحر في أصول الفقه، وما تتمتع به هذه المعرفة الأصولية من نفوذ في حياة الناس الدنيوية والأخروية.

وإقامة مثل هذا المؤتمر ليس بالمستغرب على حكومة كحكومة دبي، ولا على دار كدار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ولا على دائرة كدائرة الأوقاف والشئون الإسلامية بدبي، وليس بالمستغرب كذلك أن يثير التراث الفقهي والفكر الأصولي اهتمام القائمين على الحكومة والدار والأوقاف، فيتوجهون إلى هذا التراث بالإحياء والتقويم والمراجعة النقدية، خاصة بعد إدراك منزلة الفقه في المجتمع الإسلامي، وهي منزلة هامة عالية لها أثرها الفعال في توجيه المجتمع وإسعاده في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾[١].

أسأل الله العلي القدير أن يجزيهم عن العلم وأهله خير الجزاء، وأن يحيينا جميعاً حياة طيبة، ويعظم الأجر ويضع الوزر، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الآية ٩٧ من سورة النحل.

أولاً: حركة التأليف في أصول الفقه في عصر القاضي عبدالوهاب من (٣٦٢هـ - ٤٢٢هـ):

عاش القاضي عبدالوهاب ثلثي عمره في القرن الرابع للهجرة، والثلث الأخير في القرن الخامس، وفي هذا العصر مازال ادعاء سد باب الاجتهاد رائجاً، قال ابن خلدون: «ووقف التقليد في الأمصار عند الأئمة الأربعة، وسد الناس باب الخلاف وطرقه لما كثر تشعب الاصطلاحات في العلوم، ولما عاق عن الوصول إلى رتبة الاجتهاد، ولما خشي من إسناد ذلك إلى غير أهله، ومن لايوثق برأيه ولا بدينه، فصرحوا بالعجز والإعواز وردوا الناس إلى تقليد هؤلاء الأئمة، ثم قال: ومدعي الاجتهاد لهذا العهد مردود على عقبه مهجور تقليده»(١) إذا كان هذا في الفقه فإن علم أصول الفقه ظل ينمو ويتطور، ووجد فيه المجتهدون مجالاً بديلاً عن اجتهاداتهم في الفقه، ومتنفساً لإبداعهم وانطلاقاً لتفكيرهم، فتميزوا بآراء مستقلة، وأفكار مبتكرة لم يسبقوا إليها، فتكشف القرن الرابع عن حالة جديدة في العلوم كافة، وهي مرحلة النقد والتصحيح والتمحيص(٢). وفي هذا يقول الشيخ محمد أبو زهرة: «وإنه بعد أن أغلق كثيرون على أنفسهم باب الاجتهاد المطلق، والاجتهاد على أصول مذهب معين، لم يضعف علم الأصول، بل وجدت العقول القوية المتجهة إلى الفحص والبحث والدراسة في أصول الفقه باباً لرياضة فقهية من غير أن تتورط في استنباط أحكام تخالف ما قرره المذهب الذي ينتمون إليه، وإن المعتصبين لمذاهبهم وجدوا في بحوث علم الأصول والاستفاضة فيها ما يمكن أن يؤيدوا به مذاهبهم، ويوثقوا الاستدلال له، فعلم أصول الفقة في عصر التقليد لم يفقد قيمته الذاتية، لأنه اعتبر مقياساً توزن به الآراء عند الاختلاف في العصر الذي اشتد فيه الجدل والمناظرة، فكان هو الميزان الذي يحتكم إليه في هذا الخلاف، وكل يجذب الأصول إليه»(٣).

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن حركة التأليف في أصول الفقه في عصر القاضي عبدالوهاب سجلت نشاطاً ملحوظاً، يشهد له كثرة المؤلفات فيه، وإبرازاً لهذه المؤلفات سأعرضها في فقرتين:

---

(١) ابن خلدون: المقدمة/ ٣٣٢، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م، وفي الرد على هذه الدعوى كتب السيوطي كتابه: (الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض) والكتاب مطبوع.

(٢) محمد الطاهر بن عاشور: أليس الصبح بقريب/ ٣٩ و٤٠ .

(٣) محمد أبو زهرة: أصول الفقه/ ١٥، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ.

- الفقرة الأولى: أعرض فيها نماذج المؤلفات الأصولية عموماً.

- الفقرة الثانية: أعرض فيها نماذج من مؤلفات المالكية في أصول الفقه.

أ- نماذج من المؤلفات الأصولية عموماً[١]:

١- الإشراف على الأصول: للقاضي أبي حامد المروزي أحمد بن بشر العامري (٣٦٢هـ).

٢- كتاب في أصول الفقه: لأبي بكر القفال محمد بن علي الشاسي (٣٦٥هـ).

٣- الفصول في الأصول: لأبي بكر الجصاص أحمد بن علي الرازي (٣٧٠هـ).

٤- الفصول في الأصول: لأبي عبدالله الشيرازي محمد بن خفيف (٣٧١هـ).

٥- كتاب في أصول الفقه، وآخر في إجماع أهل المدينة: لأبي بكر الأبهري محمد بن عبدالله محمد (٣٧٥هـ).

٦- كتاب في القياس والعلل: لأبي بكر الصميري عبدالواحد بن الحسين بن محمد (٣٨٦هـ).

٧- كتاب التحرير والمنقر في أصول الفقه: للمعافى بن زكريا بن يحيى النهرواني (٣٩٠هـ).

٨- كتاب في أصول الفقه: لأبي بكر الدقاق محمد بن محمد البغدادي (٣٩٢هـ).

٩- المقالات في الأصول: لسعد بن محمد بن الصبيح الغساني القيرواني (٤٠٠هـ).

١٠- كتاب في أصول الفقه: لأبي عبدالله الوراق الحسن بن حامد بن مروان (٤٠٣هـ).

١١- التمهيد في أصول الفقه، والمقنع في أصول الفقه، وشرح اللمع في أصول الفقه: للقاضي أبي بكر الباقلاني محمد بن الطيب (٤٠٣هـ).

١٢- كتاب في أصول الفقه: لأبي حامد الإسفراييني أحمد بن أبي طاهر محمد (٤٠٦هـ).

١٣- الحدود في الأصول: لمحمد بن الحسن بن فورك (٤٠٦هـ).

١٤- كتاب الاختلاف في أصول الفقه، والعمد، وشرح العمد: للقاضي عبدالجبار أحمد بن عبدالجبار (٤١٥هـ).

١- د. شعبان محمد إسماعيل: أصول الفقه تاريخه ورجاله/ ١٢٨ إلى ١٥٣، دار المريخ، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٥- رسالة في أصول الفقه: لأبي اسحاق الإسفراييني إبراهيم محمد بن إبراهيم (٤١٨هـ).

١٦- الإفادة في أصول الفقه: والملخص في أصول الفقه: للقاضي عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي (٤٢٢هـ).

هذه جملة من المؤلفات أقتصر عليها، إذ المقام لا يستدعي التتبع الدقيق، ولو فعلت ورجعت إلى كتب الطبقات والتراجم لوجدت الكثير والكثير، ومع هذا سأشير إلى مجموعة أخرى من الأصوليين في حديثي عن أصول الفقه عند المالكية بإذن الله، وفي كل هذا دلالة واضحة على نشاط حركة التاليف في أصول الفقه، وما تمتعت به من اتساع وازدهار، وإن كنا قد حرمنا من معظمها، أو لعله لايزال معموراً لم تصل إليه الأيدي بعد.

ب- نماذج من مؤلفات المالكية الأصولية:

لم يكن المذهب المالكي بمعزل عن ازدهار حركة التأليف الأصولي واتساعها، بل كانت له المكانة اللائقة به، وقد أفردت مؤلفات المالكية في أصول الفقه بالحديث لأمرين:

الأمر الأول: أن موضوع البحث هو: (الفكر الأصولي عند القاضي عبدالوهاب) والقاضي عبدالوهاب أحد شيوخ المالكية وأحد أئمتهم، وبهذا تتضح لنا مكانة القاضي في هذه الحركة، ومدى مساهمته في إنمائها وازدهارها.

الأمر الثاني: ما يشاع من أن المذهب المالكي لم يعتن أتباعه بأصول الفقه، مكتفين بما أصّله الشافعي باعتبار أن الشافعي أحد تلاميذ مالك، وتذكر لنا كتب التراجم أن الشافعي رحل إلى مصر وهو مشبع بعلوم المالكية، ومجتهد في تأسيس قواعده التشريعية على مبادئ أكثر شمولاً من الآراء المالكية، فقد كان يقول: مالك معلمي وأستاذي، ومنه تعلمنا العلم، ما أحد أمن علي من مالك، وجعلت مالكاً حجة بيني وبين الله تعالى»[1].

إلا أن الشيخ محمد الشاذلي النيفر يرد هذا الأمر إلى أن العلماء لما قسموا التاليف في أصول الفقه إلى طريقة الحنفية وطريقة الشافعية[2]، سرى في الأذهان أن المالكية بمعزل عن

---

(١) إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون: كتاب الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب/ ٢٢٨، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ.

(٢) هناك طريقة ثالثة وهي: الجمع بين الطريقتين.

أصول الفقه، فهم عالة على غيرهم من الشافعية، ورسخ ذلك في بعض الأذهان، مع أن الواقع بخلاف ذلك، إذ أن مساهمة المالكية لها أثرها في هذا العلم، وإنما مرت فترة أو فترات على المذهب المالكي انطوت كتبه على نفسها فلم تعرف[١].

والناظر في تراجم الأعلام وتاريخ الحركة الفكرية يلحظ أن مساهمة المالكية في إثراء المكتبة الأصولية مساهمة فعالة لايخفى أثرها، كما كان لها الأثر الكبير في دعم المذهب المالكي واستمراريته، والمقام لايستدعي التوسع في هذا، وإنما اقتصر على شيء من الومضات تكون منطلقاً لمن أراد التوسع.

- ألف محمد بن عبدالله بن الحكم (٢٦٨هـ) كتاباً في: الرد على الشافعي، وآخر في: الرد على أهل العراق[٢].

وأورد القاضي عياض مناظرة جرت بين محمد بن عبدالحكم هذا، وبين الإمام الشافعي مفادها أن ابن عبدالحكم سأل الإمام الشافعي عن قوله بإجزاء المسح على بعض الرأس، فكان جواب الإمام الشافعي أنه استنبطه من قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[٣] وأنه تعالى لم يقل: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ فسأله مرة أخرى: هل يجزئ في التيمم أن تمسح بعض الوجه؟ فقال الإمام الشافعي: لا، وحينئذ يستدل ابن الحكم بقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[٣] والآية الكريمة لم تقل (وامسحوا وجوهكم) وهنا يسكت الشافعي عن الجواب[٤].

- وألف أبو إسماعيل حماد بن إسحاق بن حماد البغدادي (٢٦٩هـ) كتباً كثيرة منها كتاب في الرد على الشافعي[٥].

- وألف أبو الفضل بكر بن العلاء محمد بن زياد القشيري البصري (٣٤٤هـ) كتاباً في الرد على المزني، وآخر في الرد على الشافعي في وجوب الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة[٦].

---

(١) النيفر: تقديمه لكتاب (مدخل إلى أصول الفقه المالكي) /٦، للدكتور محمد المختار ولد اباه، طبعة الدار العربية للكتاب، طرابلس الغرب، سنة ١٩٨٧م.

(٢) محمد بن محمد مخلوف: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ١/ ٦٧، ٦٨، طبعة دار الكتاب العربي بيروت، عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩هـ.

(٣) من الآية ٦ سورة المائدة.

(٤) القاضي عياض: ترتيب المدارك ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣، ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨هـ/ ١٤١٨م.

قلت: إن صحت هذه المناظرة بينه وبين الشافعي فيكون عمر ابن عبد الحكم آنذاك لايتجاوز الاثنتين وعشرين سنة، لانه ولد سنة ١٨٢هـ

(٥) شجرة النور الزكية ١/ ٦٥، مرجع سابق.

(٦) المرجع السابق ١/ ٧٩.

وفي إطار الخلاف بين الشافعية والمالكية يروى أن كتاب القاضي عبدالوهاب البغدادي: (النصرة لمذهب إمام دار الهجرة)، وهو من أعظم ما ألف القاضي، ويقع في مائة جزء، وهو بخط مؤلفه وقبل أن ينشر وقع (هذا الكتاب) بيد بعض قضاة الشافعية فالقاه في النيل[١].

ومع ذلك فلقد كان الخلاف بين المالكية والشافعية يكتسي طابعاً داخلياً، لأنه سبق للإمام الشافعي أن كان من تلامذة الإمام مالك، واعتاد مؤرخو المذهب المالكي أن يضعوا ترجمة الإمام الشافعي بين علماء مذهبهم[٢].

ولكن الخلاف الحقيقي الذي يعتبر شديداً هو ماكان بين المالكية والظاهرية، إذ انبرى ابن حزم (٤٥٦هـ) للنيل من أصول المالكية، وتحطيمها أصلاً أصلاً، فكتب في إبطال ترجيح الحديث بعمل أهل المدينة، وإبطال الاحتجاج بعملهم أيضاً[٣]، وكتب أيضاً في إبطال قول من قال: الإجماع هو إجماع أهل المدينة[٤]، فتصدى له علماء المالكية، وجرت بينه وبينهم مناظرات معروفة مثل ما كان بينه وبين أبي الوليد الباجي، وقد أفرد الدكتور عبدالمجيد تركي هذه المناظرات في كتاب أسماه: (مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي).

وبعد المناظرات وانتصار كل فريق لمذهبه اتضحت المعالم الأصولية عند الجميع، وتقاربت في الغالب، حتى أنا نجد أن مختصر ابن الحاجب المالكي (٦٤٦هـ) تولى شرحه علماء من الحنفية مثل: عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار عضد الدين الإيجي (٧٥٦هـ).

ولمسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني (٧٩٣هـ)، وعلى بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) حاشيتان على شرح العضد هذا.

وأحمد بن إدريس القرافي المالكي (٦٨٤هـ) استخلص كتابه: (تنقيح الفصول) من كتاب: (المحصول) للرازي الشافعي (٦٠٦هـ).

وأحمد بن عبدالرحمن اليزليطني حلولو المالكي (٨٧٥هـ) له شرح على (جمع الجوامع) لتاج الدين السبكي الشافعي (٧٧١هـ)[٥].

---

(١) المرجع السابق ١ /١٠٤ .

(٢) دكتور محمد المختار ولد أباه: المدخل إلى أصول الفقه المالكي / ٢٢، مرجع سابق.

(٣) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام ٢ /٩٧، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٤) المرجع السابق ٤ /٢٠٢ .

(٥) شجرة النور الزكية ١ / ٢٥٩، مرجع سابق.

وابن رشيق المالكي (٦٣٢هـ) اختصر كتاب :(المستصفى) للغزالي الشافعي (٥٠٥هـ) في كتاب سماه : (لباب المحصول في علم الأصول) أضفى عليه نوعاً من المقارنة بين أصول المالكية وأصول الشافعية، وهذا الكتاب من إصدارات دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي.

وبالإضافة إلى ماسبق نجد من علماء المالكية من ألف في أصول الفقه في وقت مبكر، ينسب للفقيه الأندلسي القيرواني يحي بن عمر (٢٨٩هـ) كتاب فيه[١]، وكذلك الفقيه زكريا بن يحيى الكلاعي (٣٠٠هـ)، والفقيه عبدالملك بن أحمد بن محمد المعروف بابن المش (٣٣٦هـ)، ويزداد التأليف في أصول الفقه في القرن الخامس، أحصى الدكتور عمر الجيدي ثلاثة عشر ومائة أصولياً مالكياً في البلاد المغاربية[٢]، وعدد الدكتور محمد المختار ولد أباه أكثر من مائة أصولي لهم مؤلفاتهم ذكرهم في ملحق خاص في كتابه[٣].

ومع كل هذا لم يمنع ابن خلدون أن يعطي رأياً قاسياً على علماء المذهب المالكي إذ يقول في مقدمته بعد أن ذكر أن أهل الحجاز أهل بادية وليسوا كأهل العراق أهل حضارة، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضاً عندهم، ولم يأخذوا تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب[٤]، ثم أضاف : «أما المالكية فالأثر أكثر معتمدهم، وليسوا بأهل نظر، وأيضاً فأكثرهم أهل المغرب، وهم بادية غفل من الصنائع إلا الأقل»[٥]. والواقع أن هذا فيه مبالغة بعدما ذكرناه وما أشرنا إليه من المؤلفين في أصول الفقه، (وليس من الإنصاف أن ننقص من قيمة الفكر المالكي ومقدرته على إيجاد القواعد التي تمد ممارسيه بالحلول العملية للنوازل الواردة)[٦].

ولا يخفى إسهام المذهب المالكي في إثراء أصول الفقه بعمل أهل المدينة، والمصلحة المرسلة، وسد الذرائع، والنظر في مآلات الأفعال، ومراعاة الخلاف وما جرى به العمل، بالإضافة إلى إرساء نظرية المقاصد.

---

(١) المرجع السابق ١/٧٣.

(٢) د. عمر الجيدي : محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي / ٧٤ إلى ٨٨، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ.

(٣) مدخل إلى أصول الفقه المالكي / ١٦٠ إلى ١٦٨، مرجع سابق.

(٤) المقدمة / ٣٣٣، مرجع سابق.

(٥) المرجع السابق/ ٣٣٩.

(٦) مدخل إلى أصول الفقه المالكي / ١٥، مرجع سابق.

ومن الذين كان لهم إسهام متميز في تنشيط حركة التأليف على الصعيد المذهبي الخاص، بل وعلى الصعيد الإسلامي العام: القاضي عبدالوهاب، فمن هو القاضي عبدالوهاب؟ وماهو فكره الأصولي الذي ساهم به في إثراء تنشيط الحركة التأليفية؟ وما مدى مساهمته في إضافة الجديد؟ أو توجهه نحو النقد السديد؟ هذا هو موضوع بحثنا بإذن الله تعالى.

ثانياً: ترجمة القاضي عبدالوهاب

اسمه ومولده ووفاته:

هو عبدالوهاب بن علي بن نصر بن حسين بن هارون بن أمير العرب مالك بن طوق التغلبي العراقي، وكنيته أبو محمد، الفقيه المالكي، ولد سنة ٣٦٢هـ ببغداد، وتوفي بمصر سنة ٤٢٢هـ(١).

نشأته:

نشأ القاضي عبدالوهاب في دار علم وفقه وأدب وفضل، وكان أبوه علي بن نصر (٣٩١هـ) من أعيان الشهود المعدلين ببغداد، وكان أخوه أبو الحسن محمد بن علي بن نصر أديباً فاضلاً، من مصنفاته كتاب المفاوضة(٢).

عصره:

وبإلقاء نظرة على الحياة السياسية والحياة العلمية في عصر القاضي نلحظ ضعفاً من الناحية السياسية، وازدهاراً في الحياة العلمية، فالإمارات الإسلامية المختلفة تتبارى في تجميل موطنها بالعلماء والأدباء وتتفاخر بهم(٣).

رحلته:

في هذا الجو عاش القاضي عبدالوهاب، وهو وإن لمع اسمه بين العلماء وذاع صيته إلا أنه لم يبع مروءته في سوق الخلفاء، أو يمتهن كرامته في بلاط الأمراء، فلما ضاق به الحال كانت

---

(١) الديباج/ ١٦٠، مرجع سابق، وأبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٣ / ٢٢٢، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر- بيروت، بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ.

(٢) وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٢، مرجع سابق.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد، ابن الأثير: الكامل في التاريخ ٧ / ٤٩-٣٥٣، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م. وأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية ١١/٣٥٧ إلى ١٢/٤٥.

الرحلة من بغداد إلى مصر، قال مخاطباً أهل بغداد وهو يغادرها: «لو وجدت بين ظهرانيكم رغيفين كل غداة وعشية ما عدلت ببلدكم بلوغ أمنية»[١]، فلما وصل إلى مصر أكرمه المغاربة المقيمون هناك وأعطوه ذهباً كثيراً، فتمول جداً فانشأ يقول متشوقاً إلى بغداد:

سلام على بغداد من كل موقف — وحق لها منّي السلام المضاعف
فو الله ما فارقتها عن ملالة — وإني بشطي جانبيها لعارف
ولكنها ضاقت علي بأسرها — ولم تكن الأرزاق فيها تساعف
فكانت كخل كنت أهوى دنوه — وأخلاقه تنأى به وتخالف[٢]

ومما نقل عنه كذلك في ضيق حاله قوله:

بغداد دار لأهل المال طيبة — وللمفاليس دار الضنك والضيق
ظللت حيران أمشي في أزقتها — كأنني مصحف في بيت زنديق[٣]

وإكرام المغاربة للقاضي عبدالوهاب ينبئ عن وجود علاقة بين أصحاب مالك في الغرب وأصحابه في بغداد، والواقع أن هذه العلاقة علاقة متينة، فقد كان لأعلام المدرسة المالكية بالعراق علاقة وطيدة بأعلام المدارس المالكية الأخرى، فهم يتبادلون الإجازات العلمية، والكتب الفقهية، ويجرون الحوار في المسائل، ويثيرون النقاش تارة بصفة مباشرة وتارة بواسطة المكاتبة أو التأليف[٤].

٥- شيوخه:

من شيوخ القاضي أذكر أربعة صرح بهم القاضي نفسه (لما قيل له: مع من تفقهت؟ قال: «صحبت الأبهري، وتفقهت مع أبي الحسن بن القصار، وأبي القاسم بن الجلاب، والذي فتح أفواهنا، وجعلنا نتكلم أبو بكر بن الطيب[٥] يعني الباقلاني». وأما:

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٠، مرجع سابق، والديباج /١٥٩، مرجع سابق.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٠، مرجع سابق، والبداية والنهاية ١٢/ ٤٥، مرجع سابق.

(٣) المرجعان السابقان: ٣/ ٢٢١، ١٢/ ٤٦ .

(٤) محمد أبو الأجفان وحمزة أبو فارس: مقدمة تحقيقهما لكتاب الفروق الفقهية لأبي الفضل الدمشقي /٢٤، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢م .

(٥) ١- الديباج /١٥٩ مرجع سابق.

أ- أبو بكر محمد الأبهري (٣٧٥هـ) فانتهت إليه رئاسة الفقه المالكي في عصره ببغداد[١].

ب- وابن الجلاب أبو القاسم عبيد الله بن الحسن (٣٧٨هـ) فهو إمام فقيه أصولي، عالم وحافظ[٢].

ج- وأبو الحسن علي بن أحمد البغدادي المعروف بابن القصار (٣٩٨هـ) فهو (شيخ المالكية) كان أصولياً نظاراً[٣].

د- أبوبكر محمد بن الطيب الباقلاني القاضي (٤٠٣هـ) فهو شيخ السنة، ولسان الأمة، إمام وقته من أهل البصرة، مقدم الأصوليين، انتهت إليه رئاسة المالكية[٤].

٦- تلاميذه:

أقتصر على ذكر أربعة ممن تتلمذ عليه وأخذ عنه العلم وهم:

أ- محمد بن عبدالله بن أحمد بن عمروس بن البزار البغدادي (٤٥٢هـ) شيخ المالكية، إليه انتهت الفتوى ببغداد، كان فقيهاً أصولياً صالحاً، له مقدمة حسنة في أصول الفقه[٥].

ب- أبو محمد عبدالحق بن هارون السهمي الصقلي (٤٦٦هـ) الإمام الفقيه الأصولي النظار، العالم المتفنن، ناظر إمام الحرمين وباحثه، كان مليح التأليف[٦].

ج- أبو الفضل مسلم بن علي بن عبدالله الدمشقي، فقيه مالكي مشهور، من مؤلفاته الفروق الفقهية (توفى في القرن الخامس)[٧].

د- أبو إسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف (٤٧٦هـ) الأصولي الشافعي، ذاع صيته في الآفاق، واشتهر بالجدل والخلاف[٨].

---

(١) الديباج /٢٥٥ وشجرة النور ١ /٩١ مرجعان سابقان.

(٢) الديباج /١٤٦ والشجرة ١/ ٩٢ .

(٣)الديباج /١٩٩ والشجرة ١/ ٩٢ .

(٤) الديباج /٢٦٧ والشجرة ١/ ٩٢ .

(٥) الديباج /٢٧٣ والشجرة ١/ ١٠٥ .

(٦) الديباج /١٧٤ والشجرة ١/ ١١٦ .

(٧) الفروق الفقهية/ ١١-١٦ مرجع سابق.

(٨) القاضي عياض: ترتيب المدارك ٢/ ٢٧٢ .

٧- مكانته وفضله:

حظي القاضي عبد الوهاب بمكانة مرموقة في العالم الإسلامي شرقاً وغرباً، تظهر هذه المكانة فيما أعرضه من أقوال قيلت فيه:

أ- قال القاضي أبو بكر الباقلاني: «لو اجتمع في مدرستي أبو عمران الفاسي القيرواني وعبدالوهاب لاجتمع علم مالك: أبو عمران يحفظه، وعبدالوهاب ينصره»(١).

ب- وقال أبو العلاء المعري لما مر عليه القاضي عبدالوهاب بمعرة النعمان في طريقه إلى مصر:

«والمالكي ابن نصر زار في سفر ... بلادنا فحمدنا النأي والسفرا

إذا تفقه أحيا مالكاً جدلاً ... وينشر الملك الضليل إن شعرا»(٢)

ج- ونسب لابن حزم قوله: «لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي إلا عبدالوهاب والباجي لكفاهم»(٣).

د- وقال عنه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي: «كتبت عنه وكان ثقة، ولم نلق من المالكيين أحداً أفقه منه»(٤).

هـ- واعتبره أبو الوليد الباجي من محققي شيوخ المالكية(٥).

و- وقال أبو إسحاق الشيرازي: «أدركته وسمعت كلامه في النظر» وكان فقيهاً متأدباً، شاعراً»(٦).

ز- وقال ابن بسام في كتاب الذخيرة: «كان القاضي عبدالوهاب بقية الناس» ولسان أصحاب القياس، ونبت به بغداد كعادة البلاد بذوي فضلها، ولما رحل عنها شيعه من أكابر أهلها، وأصحاب محابرها، جملة موفورة، وطوائف كثيرة»(٧).

---

(١) شجرة النور ١ /١٠٤ مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق، ووفيات الأعيان ٣ /٢١٩ مرجع سابق.

(٣) شذرات الذهب ٣ /٣٤٤ .

(٤) الحافظ أبو بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١١ /٣١، مكتبة الخانجي القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

(٥) أبو الوليد الباجي: إحكام الفصول في أحكام الأصول /١٩٤، بتحقيق د/عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦هـ / ١٤١٧م .

(٦) القاضي عياض: ترتيب المدارك ٢ /٢٧٢م

(٧) وفيات الأعيان ٣ /٢١٩ والديباج ١٥٩ .

ح- قال الونشريسي في حديثه عن المصلحين المبعوثين على رأس القرون الأولى: «وأما من كان على رأس المائة الرابعة من الفقهاء: أبو حامد بن أبي طاهر الإسفرايني من أصحاب الشافعي، وأبوبكر محمد بن موسى الخوارزمي من أصحاب أبي حنيفة، وأبو محمد عبدالوهاب بن نصر من أصحاب مالك»[١].

ط- يتداول في أوساط المالكية قولهم: «لولا الشيخان والمحمدان والقاضيان لذهب المذهب» ونظم بعضهم في هذا المعنى مع إضافة أربعة آخرين، وقوله:

عشرة من فحول العلم لولاهم ... لذهب المذهب الذي بهرا
محمدان كذا الشيخان والقاضيان ... والقرينان ثم الأخوان جرا

فالشيخان: أبوبكر الأبهري، وعبدالله بن أبي زيد القيرواني.
والمحمدان: محمد بن المواز، ومحمد بن سحنون القيرواني.
والقاضيان: أبو الحسن بن القصار، أبو محمد عبدالوهاب.
والقرينان: أشهب، وابن نافع.
والأخوان: مطرف، وابن الماجشون[٢].

ر- بالإضافة إلى هذه المكانة التي حظي بها القاضي فإنه أديب وشاعر له أشعار رائقة وحسنة[٣]، ومن هذه الأشعار:

متى تصل العطاش إلى ارتواء ... إذا استقت البحار من الركايا[٤]
ومتى يثني الأصاغر عن مراد ... وقد جلس الأكابر في الزوايا
وأن ترفع الوضعاء يوماً ... على الرفعاء من إحدى البلايا
إذا استوت الأسافل والأعالي ... فقد طابت منادمة المنايا[٥]

---

(١) أحمد بن يحيى الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب ١٠/ ٩، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، بدون ذكر الطبعة.
(٢) الفروق الفقهية /١٩ مرجع سابق.
(٣) وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٠، والديباج /١٦٠.
(٤) الركايا: الركوة هي دلو صغيرة، الفيومي: المصباح المنير /٩١، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٧م.
(٥) الديباج /١٦٠، والشجرة ١/ ١٠٤، مرجعان سابقان.

٨- أعماله:

من الأعمال التي وليها القاضي:

- **القضاء**: فقد ولي القضاء بالعراق في عدة جهات، كما ولي القضاء بمصر آخر عمره ومات قاضياً[١].

- التدريس: ولي القاضي عبدالوهاب التدريس، وإن لم يصرح من ترجم له بذلك، إلا أنه يفهم من خلال ما ذكروه من تلاميذه، كما يفهم من عبارة الخطيب البغدادي لما ذكر أنه «لم يلق من المالكيين أحداً أفقه منه، وكان حسن النظر جيد العبارة»[٢].

٩- مؤلفاته[٣]:

تنحصر مؤلفاته -رحمه الله- فيما اطلعت عليه في أربعة فنون هي: العقيدة وأصول الفقه، والفقه، والقواعد الفقهية، والجدل والمناظرة.

وقد تتبع الأخ الدكتور حميش عبدالحق هذه المؤلفات فأحصى ستة وعشرين مؤلفاً[٤]، يضاف إليها مؤلف آخر وهو (شرح كتاب اللمع)، أحال إليه القاضي في حديثه عن أدلة حجية الإجماع، قال: «وقد استدل الناس على صحة الإجماع بأشياء قد ذكرناها في (شرح كتاب اللمع) لأبي الفرج، وفي قدر ماذكرنا هاهنا كفاية، والله المسدد والموفق»[٥]، وأبو الفرج هو: عمرو (وقيل عمر) بن محمد الليثي البغدادي المالكي الفقيه الحافظ، برع في العلوم والفنون حتى صار حجة، وهو من شيوخ أبي بكر الأبهري شيخ القاضي عبدالوهاب، توفي سنة ٣٣١هـ[٦].

---

(١) الديباج /١٥٩، والشجرة ١/ ١٠٤ مرجعان سابقان.

(٢) تاريخ بغداد ١١/ ٣١ مرجع سابق.

(٣) وفيات الأعيان ٣/ ٢١٩، مرجع سابق، وتاريخ الإسلام للذهبي /٨٦ ، ٨٨، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، والبداية والنهاية ١٢/ ٤٥، والديباج /١٥٩ ، ١٦٠، والشجرة ١/ ١٠٤، مراجع سابقة.

(٤) د. حميش عبدالحق: القسم الدراسي لتحقيق كتاب المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبدالوهاب البغدادي ١/ ٤٠-٤٧، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، بدون ذكر الطبعة.

(٥) القاضي عبدالوهاب البغدادي: شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني /١٨٠، مخطوط محفوظ بالخزانة العامة بالمغرب الأقصى تحت رقم (٦٢٥)، وقد أدرجها الأستاذ محمد السليماني في الملاحق مع المقدمة في الأصول /٢٥٩-٢٨٧، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م .

٦- الديباج /٢١٥ ، ٢١٦، والشجرة ١/ ٧٩ مرجعان سابقان.

وهذه المؤلفات هي:

أ- في العقيدة:

- له مؤلف في العقيدة لم يذكر عنوانه، أو لعله مقدمة لبعض كتبه.

ب- في أصول الفقه:

١- شرح فصول الأحكام وبيان ما مضى به العمل عند الفقهاء والحكام، لعلة في أصول الفقه، لأن ماجرى به العمل عند المالكية أقرب إلى العرف الخاص.

٢- الرد على المزني.

٣- الإفادة.

٤- التلخيص.

٥- المفاخر، ولعله الأجوبة الفاخرة في أصول الفقه.

٦- المقدمات في أصول الفقه.

٧- تقييد على الأحكام الشرعية.

٨- المروزي في الأصول.

٩- شرح اللمع.

ج- في الفقه:

١- التلقين.

٢- المعين على كتاب التلقين.

٣- شرح المدونة.

٤- النصرة لمذهب إمام دار الهجرة.

٥- الممهد في شرح مختصر أبي محمد بن أبي زيد القيرواني.

٦- شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني.

٧- المعونة على مذهب عالم المدينة.

٨- عيون المسائل.

٩- اختصار عيون المجالس.

١٠- اختصار عيون الأدلة.

١١- الأدلة في مسائل الخلاف.

١٢- الإشراف على مسائل الخلاف.

١٣- أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة.

د- القواعد الفقهية:

١- النظائر في الفقه.

٢- الفروق في مسائل الفقه.

هـ- في الجدل والمناظرة:

- غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة.

و- كتاب لم يتضح لي في أي فن هو من فنون العلم وهو:

- الجوهرة في المذاهب العشرة.

وهذه المؤلفات حظيت باهتمام العلماء شرقاً وغرباً مالكية لما امتازت به من كونها:

١- تمثل زبدة التطور في آراء علماء المالكية في العراق، فمؤلفها وارث أبي بكر الأبهري، وابن الجلاب، وأبي الحسن القصار.

٢- وتمثل الاندماج بين آراء قمة مدرستين مالكيتين (المدرسة العراقية والمدرسة القيروانية)، فالقاضي عبدالوهاب زعيم المدرسة العراقية، وابن أبي زيد- مالك الصغير- زعيم المدرسة القيروانية، ويظهر هذا الاندماج في مؤلفات القاضي عبدالوهاب التي تناول فيها كتب ابن أبي زيد حيث شرح الرسالة والمختصر[(١)].

٣- وذات طابع موضوعي مع جودة في العبارة وتحرير للمسائل التي يجري فيها الخلاف بين المذاهب.

٤- وذات فوائد علمية، فقد وصفها أكثر من واحد بأنها مفيدة[(٢)].

(١) د. محمد إبراهيم احمد علي: اصطلاح المذهب عند المالكية /٣٥٦، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٠م.

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢١٩، وترتيب المدارك ٢/٢٧٢ مرجعان سابقان.

ويظهر هذا الاهتمام والتقدير لمؤلفات القاضي في النقل منها، والاستدلال بتوجيهات مؤلفها، والأخذ بترجيحاته، والمقام لا يستدعي استقصاءها، وإنما اقتصر على ذكر بعض ممن نقل من كتبه الأصولية مثل:

١- أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ) في كتابه: إحكام الفصول في أحكام الأصول، في مسألة أقل الجمع ثلاثة عند المالكية[١].

٢- القرافي (٦٨٤هـ) في كتابه (تنقيح الفصول في اختصار المحصول) المطبوع مع الذخيرة،قال فيه: «واعتمدت في هذه المقدمة على أخذ جملة كتاب الإفادة للقاضي عبدالوهاب وهو مجلدان في أصول الفقه، ثم ذكر ثلاثة كتب أخرى، ثم قال: بحيث لم أترك من هذه الكتب الأربعة إلا المآخذ والتقسيم والشيء اليسير من مسائل الأصول، مما لايكاد الفقيه يحتاجه»[٢]، وأورد ذكره كذلك في كتابه «نفائس الأصول»[٣].

٣- نجم الدين الطوفي (٧١٦هـ) في (شرح مختصر الروضة)، في مسألة الكفار هل هم مخاطبون بفروع الإسلام؟[٤]

٤- آل تيمية في (المسودة)، في مسألة تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد[٥]، ومسألة عمل أهل المدينة[٦]، ومسألة الحق في الفروع عند الله واحد أم متعدد؟[٧].

٥- ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) في إعلام الموقعين، في الجواب على من أنكر القياس[٨].

---

(١) صفحة ٢٤٩ .

(٢) القرافي: الذخيرة ١/٥٥،تحقيق د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤م .

(٣) القرافي: نفائس الأصول ١/٩٢، تحقيق عادل احمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

(٤) سليمان الطوفي: شرح مختصر الروضة في أصول الفقه ٢/٢٠٢، تحقيق د. إبراهيم عبدالله آل إبراهيم، مطابع الشرق الأوسط – الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٩٨م. .

(٥) آل تيمية: المسودة /١١٩، دار الكتاب العربي – بيروت، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

(٦) المرجع السابق /٣٣٢.

(٧) المرجع السابق ٤٩٧ .

(٨) ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين ٢/٦٧، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٦- العلائي (٧٦١هـ) في كتابه: (تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد)، في مسألة النهي عن الشيء يقتضي فساد المنهي عنه[١].

٧- الإسنوي (٧٧٢هـ) في كتابه: (التمهيد في تخريج الفروع على الأصول)، في مسألة الأمر بالشيء هل هو نهي عن ضده أم لا[٢]؟.

٨- الزركشي (٧٩٤هـ) في كتابه: (البحر المحيط)، استفاد كثيراً من كتاب: (الملخص) و(الإفادة) و (الأجوبة الفاخرة) في أصول الفقه للقاضي عبد الوهاب[٣].

٩- ابن أمير حاج (٨٧٩هـ) في كتابه: (التقرير والتحبير)، في مسألة اجتهاد الصحابة في عصر النبي ﷺ[٤].

١٠- السيوطي (٩١١هـ) في كتابه: (الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض)، في مسألة القول في صحة النظر[٥].

١١- ابن النجار (٩٧٢هـ) في كتابه: (شرح الكوكب المنير)، في مسألة الاستحسان[٦].

١٢- الشوكاني (١٢٥٠هـ) في كتابه: (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، من الكتب التي ذكر أنه استفاد منها: (الملخص) في شروط العمل بخبر الواحد[٧]، وكتاب (الإفادة)، في الاستدلال على أن صيغ العموم هي للعموم[٨].

هذه إشارات إلى من استفاد من كتبه الأصولية، وهي مجرد أمثلة، وليست استقراء تاماً، وتتبعاً دقيقاً، وما ذكرناه ينبئ عما سواه.

---

(١) العلائي: تحقيق المراد/ ٢٨٩، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(٢) الإسنوي: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول /٩٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(٣) الزركشي: البحر المحيط ١/ ٨، تحرير الشيخ عبدالقادر عبدالله العاني، دار الصفوة، الكويت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٩٢م.

(٤) بن أمير الحاج: التقرير والتحبير ٣/ ٣٠٢، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(٥) السيوطي: الرد على من أخلد إلى الأرض /٨١، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(٦) ابن النجار: شرح الكوكب المنير ٤ /٤٢٨، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

(٧) محمد علي الشوكاني: إرشاد الفحول ١/ ١٨٠، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(٨) المرجع السابق ١/ ٣٥٢ .

ثالثاً: أسلوب القاضي في مؤلفاته الأصولية:

يرجع النجار في نجارته إلى أدواته، وكذلك الصانع في صناعته، ويرجع الفقيه في استنباطاته إلى القرآن والسنة، يستمد منهما الأصول الكلية التي يعتمد على نهجها، ويستمد منها المقاصد العامة التي يستنير بهديها، وقد أوضح القاضي عبدالوهاب «أن لابد أن يكون لله في كل حادثة حكم يعلمه من يستنبطه من يوفقه الله لذلك»[1]، ولا يتوصل إلى معرفة أحكام الله في الحوادث إلا بمعرفة أصول الفقه، فهو - كما قال الزركشي- :«أولى ما صرفت الهمم إلى تمهيده، وأحرى ما عنيت بتسديد قواعده وتشييده، العلم الذي هو قوام الدين، والمرقي إلى درجات المتقين... فإنه قاعدة الشرع، وأصل يرد إليه كل فرع...[2].

ولقد صرف القاضي عبدالوهاب همته إلى تطوير هذا العلم بفك إشاراته وتوسيع عباراته، وبيان مجملاته، فأوضح السبيل المنهجي لمعرفة الأحكام الشرعية، فألف جملة من المؤلفات الأصولية، ولكن للأسف ليس بين أيدينا منها شيء مطبوع، إلا ما جمعه الأستاذ محمد السليماني في الملاحق التي ألحقها بكتاب: (المقدمة في الأصول)[3].

وما اهتمام القاضي بأصول الفقه -كغيره ممن ألفوا فيه- إلا الحرص على إقامة الاجتهاد على أسس منطقية، وضوابط موضوعية يلجأ إليها المجتهد عند استنباط الأحكام الشرعية.

ولأجل هذا يتميز أسلوب القاضي بجملة من الخصائص منها:

أ- أنه أسلوب علمي يتميز بدقة العبارة، وسلامة التركيب، وبالشرح والتحليل، مما يساعد على فهم المعاني واستيعابها.

ب- أنه وسط بين الإسهاب والإيجاز، فيسهب أحياناً ويوجز أخرى، حسب الموضوع الذي يعالجه، أو حسب قوة الاتجاه المعارض له وضعفه، فإن رأى المعارضة قوية أسهب، وإن لم تكن كذلك أوجز، وفي الغالب يتوخى الإيجاز، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) القاضي عبدالوهاب البغدادي: شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني / ١٨١: مخطوطة بالخزانة العامة بالمغرب رقم (٦٢٥).

(٢) الزركشي: البحر المحيط ١/ ٥، ٦، مرجع سابق.

(٣) علي بن عمر بن القصار: المقدمة في الأصول، قراءة وتعليق محمد السليماني / ٢٩٩-٣٠٨، مرجع سابق.

- ما جاء في ذكره لأقوال القائلين بعدم حجية الإجماع قال: «وقد أوردنا أسئلتهم مجملة غير مفصلة» ويعلل ذلك «بأنا إذا فهمنا الدليل على كونه حجة سقط جميع ما قالوه»(١).

- وكذلك في حديثه عن الأدلة الدالة على النظر، فبعد أن ساق جملة منها قال: «وذلك كثير في القرآن يطول استيفاؤه»(٢)، وقال عن الآثار الدالة على ماجرى بين الصحابة -رضي الله عنهم- من الاحتجاج والاستدلال في مسائل الأحكام: (...وذلك أشهر وأظهر من تكلف الإطالة بتقصيه..»(٣).

- وفي حديثه عن تعريف الأحكام الشرعية، قال بعد أن عرفها: «وهذه جملة وافية في هذا الباب»(٤).

- إسهابه في الحديث عن أدلة حجية الإجماع ، وما أورده عليها من اعتراضات وردود(٥).

ج- أنه أسلوب يتسم بالهدوء ولايتسم بالشدة والعنف، فهو يناقش الخصم مناقشة هادئة، إلا في مواضع محدودة نجده يصف خصمه بأنه عديم العلم، جاء هذا في مسألة فساد التقليد، قال القاضي: «وذهب قوم من ضعفه من ينتمي للعلم، وممن يفرع على نفسه من استيفاء النظر على واجبه حتى أن يكشف له به فساد مذهب، قد تمت له معه رياسة أو حصل له نشوة أو عادة أو عصبية إلى صحة التقليد»(٦)، وفي مسألة حجية الإجماع قال: «... ولا معتبر بما يهدي به بعض الجهال..»(٧).

د- أنه يهتم بالربط الموضوعي بين المباحث، أو بين موضوعات كتبه، فعندما تطول الدراسة، ويتشعب الموضوع، نجده يذكر ببعض المعلومات السابقة أو يحيل إلى ما ذكره في كتاب آخر، ومن أمثلة ذلك:

(١) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد /١٧٣، مرجع سابق.
(٢) القاضي عبدالوهاب: المقدمات في أصول الفقه (الرد على من أخلد إلى الأرض /١٢٥).
(٣) المرجع السابق /١٢٦.
(٤) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٦٩٥، مرجع سابق.
(٥) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد /١٧٤، ١٧٥، مرجع سابق.
(٦) القاضي عبدالوهاب: الملخص في أصول الفقه (الرد على من أخلد إلى الأرض /١٢٦).
(٧) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن ابي زيد /١٨١، مرجع سابق.

– في حديثه عن اطراح خبر الآحاد في مقابلة العمل المتواتر قال: « وليس هذا من القول بأنا لا نقبل الخبر حتى يصحبه العمل في شيء... ثم قال « وقد ذكرناه في المواضع، وقد استوفيناه فيها »[١].

– وفي حديثه على أدلة صحة الإجماع قال: « وقد استدل الناس على صحة الإجماع بأشياء قد ذكرناها في « شرح كتاب اللمع » لأبي الفرج، وفي قدر ما ذكرناها هنا كفاية »[٢].

هـ- يتجنب التكرار قدر الإمكان، يظهر ذلك من يقظته لما قد سبق ذكره، فيشير إليه وينبه القارئ إلى موضعه، وإن كان ولابد من الكلام عنه فتتم بإشارة موجزة دون تفصيل، مثل قوله في حديثه عن خبر الآحاد: « .. وهذا مذهب السلف وأكابر التابعين مثل سعيد بن المسيب » إذ أنكر على ربيعة معارضته إياه في المعاقلة، وأبي الزناد، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وغيرهم، وقد ذكرناه في المواضع وقد استوفيناه فيها »[٣].

و- يغلب عليه الطريقة الجدلية التي يستمد حجتها من كتاب الله: ﴿ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾[٤].

والجدل يمد المجتهد بأحسن المناهج وأدقها وأصوبها، حتى يستفيد من المسائل الخلافية عن وعي وبصيرة، خاصة وأن الخلاف سنة كونية، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾[٥].

والجدل هو معرفة آداب المناظرة التي تجري بين المذاهب الفقهية وغيرهم.. قيل فيه إنه: « معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال، التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أو هدمه، سواء كان ذلك الرأي من الفقه أو غيره »[٦].

وقد امتاز أسلوب القاضي بأسلوب جدلي يظهر ذلك من عرضه للمسائل، فكثيراً ما يستعمل عبارة: « فإن قيل.. قيل.. » مثل: « فإن قيل أتراكم تعتقدون مذهب مالك

---

(١) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٧٤٧، مرجع سابق.

(٢) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد – ١٨٠، مرجع سابق.

(٣) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٧٤٧، مرجع سابق.

(٤) الآية ١٢٥ سورة النحل.

(٥) الآيتان ١١٨، ١١٩ سورة هود.

(٦) ابن خلدون: المقدمة /٣٣٩ مرجع سابق.

وتختارونه دون غيره.. قيل له...»[١]، فكأنه يفترض مناظراً له يناظره، ويجادله، فيورد قوله ويرد عليه.

وكذلك في حديثه عن الإجماع فعند سوقه الدليل على حجته فكأنه يفترض مناظراً يناظره في هذا الدليل، ويعترض عليه، فيرد هذا الاعتراض وينتصر لما استدل به، مثال ذلك: بعد أن ساق قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً** ﴾[٢] وبعد أن بين وجه الاستدلال قال: «فإن قيل: الآية دلت على المنع من اتباع غير سبيلهم، وذلك يقتضي أن من اتبع غيرهم كان متوعداً، فأما وجوب اتباعهم فليس في الآية؟.. فالجواب (ثم يجيب) فإن قيل: كذا..، فقد أجيب عن هذا بعدة أجوبة.. ثم يورد هذه الأجوبة.. ثم ينتقل إلى اعتراض آخر على نفس الدليل، ويجيب عنه، وقد أورد خمسة عشر اعتراضاً، وأجاب عنها[٣].

ولعل من أسباب ميل القاضي عبدالوهاب إلى الطريقة الجدلية ما يأتي:

١- الجو الذي كان يعيشه القاضي فهو جو مناظرات (فقد شاعت مجالس النظر شيوعاً كثيراً حتى لاتكاد مدينة كبيرة تخلو من عقد تلك المجالس بين كبيرين من علمائها، ولا سيما في العراق وخراسان. وكانت تعقد أمام الوزراء والكبراء ويحضرها كثير من أهل العلم.. وألفت الكتب في قواعد النظر وأطلق عليها علم أدب البحث»[٤]. وقد كتب القاضي عبدالوهاب كتاباً في هذا أسماه (غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة) ذكر الدكتور حسين عبدالحق في تحقيقه لكتاب (المعونة)[٥] أنه توجد نسخة مخطوطة في دار الكتب الوطنية بمدريد بإسبانيا تحت رقم (٦٠).

٢- أن القاضي عبدالوهاب يعتبر الممثل الرئيس للمذهب المالكي بالعراق والمدافع عنه، وقد سبقت الإشارة إلى هذا المعنى في الحديث عن مكانته وفضله، فقد قال ابن حزم: «لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي إلا عبدالوهاب والباجي لكافهم» وقيل: «لولا الشيخان

(١) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٧٤٧، ١٧٤٨ مرجع سابق.

(٢) الآية ١١٥ سورة النساء.

(٣) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد /١٧٤-١٧٦.

(٤) محمد الخضري بك: تاريخ التشريع الإسلامي /٣٣٥، دار الفكر، الطبعة السابعة لسنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

(٥) د. حميش عبدالحق في تحقيقه لكتاب المعونة ١/٤٤، مرجع سابق.

والحمدان والقاضيان لذهب المذهب» وهو أحد القاضيين المذكورين هنا، ودفاعه عن المذهب يستلزم الجدل والمناظرة.

رابعاً: منهج القاضي في مؤلفاته الأصولية:

تجدر الإشارة ونحن نتحدث عن منهج القاضي في مؤلفاته الأصولية أني لم أتمكن من الحصول على كتاب متكامل في أصول الفقه للقاضي عبدالوهاب مطبوعاً أو مخطوطاً، إذ الغالب من المؤلف أن يفصح عن منهجه في مقدمة مؤلفه، وبما أننا لا نملك أي كتاب ولم نطلع على أي مقدمة من مقدماته فإنه يمكننا من خلال ما هو متوفر لدينا من نصوصه المنسوبة إليه استخلاص منهجه، فهو منهج واضح المعالم يلتزمه في الغالب، فهو يبدأ البحث بتعريف المسألة التي تحتاج إلى تعريف، ثم يقرر آراء العلماء فيها، ويسوق أدلتهم مع مناقشة الأدلة المخالفة، ويختم غالباً بما يراه راجحاً، وسأتناول هذه النقاط بشيء من التفصيل، بالإضافة إلى ذلك منهجه في ترتيب الموضوعات، ومنهجه في رسم خطة البحث، وبهما أبدأ:

١- منهج القاضي في ترتيب الموضوعات:

كما سبقت الإشارة إليه أنه ليس بين أيدينا كتاب متكامل من كتب القاضي الأصولية يمكننا من إعطاء تصور عام للموضوعات التي يطرحها في كتابه، وكيفية ترتيبها وتنظيمها، أو الحديث عن البناء العام لمؤلفاته الأصولية، ومدى التنسيق من حيث الإحكام والترابط أو عدمه، ومن حيث المسائل التي بحثها من التي لم يبحثها، مما يمكننا من الحديث عن منطق تقسيم المادة إلى ماهو أصل وإلى ما هو ملحق به.

وبما أنه ليس بين يدي كتاب أصولي متكامل للقاضي عبدالوهاب فلا يمكننا معرفة منهجه في ترتيب الموضوعات إلا أن الغالب على كتب أصول الفقه أنها تدور على أربعة أقطاب - كما ذكر الغزالي-.

القطب الأول: في الأحكام.

القطب الثاني: في الأدلة.

القطب الثالث: في طريق الاستثمار، وهو وجوه دلالة الأدلة.

القطب الرابع: في المستثمر، وهو المجتهد، ويقابله المقلد[١].

---

(١) الغزالي: المستصفى من علم الأصول ١/ ٣٩، تحقيق الدكتور محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

ومما هو متوفر بين يدي مما اقتبسه العلماء في كتبهم من مؤلفات القاضي عبدالوهاب الأصولية نجده قد تحدث عن هذه الأقطاب الأربعة فبين أيدينا نصوص تناولت:

- الأحكام الشرعية، وهذا يتعلق بالقطب الأول.
- واالإجماع، وإجماع أهل المدينة، وهذا يتعلق بالقطب الثاني.
- والفرق بين الحقيقة والمجاز، وهذا يتعلق بالقطب الثالث.
- والحث على النظر، وفساد التقليد، وهذا يتعلق بالقطب الرابع.

٢- منهج القاضي في رسم خطة البحث:

نجد القاضي عبدالوهاب يبتدئ بعض مباحثه بإعطاء تصور مسبق للموضوعات التي سيتعرض لها في ذلك المبحث ليكون بمثابة رسم خطة يلتزم السير عليها، مثاله:

في حديثه عن الأحكام فإنه ذكرها جملة واحدة قبل تفصيل الحديث فيها حتى يتمكن القارئ من استيعابها، فيعلم ما هو قادم عليه، جاء ذلك في قوله: «أعلم أن أفعال المكلفين لاتخرج على اختلاف أوصافها، وتباين أحكامها عن خمسة أحكام هي: الوجوب والندب والحظر والكراهة والإباحة، ولكل واحد من هذه الألفاظ معنى على طريق اللغة، ومعنى على طريق الأصوليين، ونحن نبين جميع ذلك»(١)، ثم بدأ في بيانها حكماً حكماً، وأضاف إلى الأحكام التكليفية الخمسة المذكورة: الصحة والرخصة على اعتبار أنها داخلة فيها وملحقة بها(٢).

٣- منهج القاضي في صياغة حدود المصطلحات الأصولية:

من الأمور التي يرتكز عليها البحث العلمي الحديث -اليوم- تعريف مفاهيم البحث، إذ إن من أهم خصائص البحث الوضوح والدقة، وتحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي للمصطلحات المستخدمة فيه.

والتعريفات هي همزة الوصل بين البحث وبين الأفكار التي يريد الباحث أن يبلغها الآخرين، وهي اللبنات الأساسية التي تؤسس عليها المنهجية الصحيحة، وبتحديدها بدقة

---

(١) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٦٩١، ١٦٩٢، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق ٣/١٦٩٥، وقد اختلف الأصوليون في (الصحة والبطلان) و (الرخصة والعزيمة) هل هما من الأحكام التكليفية أم من الأحكام الوضعية؟ على قولين، والظاهر من كلام القاضي أنه أدرجهما في الأحكام التكليفية، ولمزيد من التوسع يراجع: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/١٨٦-١٨٧، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. والوجيز في أصول الفقه للدكتور عبدالكريم زيدان/ ٥٠، ٦٥-٦٦، مؤسسة الرسالة - بيروت سنة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

تكتمل الصفة العلمية للبحث، إذ إن أول شرط من شروط استخدام المنهجية السليمة أن تكون الألفاظ معرفة تعريفاً دقيقاً واضحاً، يعبر تعبيراً صحيحاً عما في ذهن الباحث، فلا يبقى أي مجال للبس والغموض، لأن كثيراً من الألفاظ قد تحمل دلالات لغوية وأخرى شرعية، فقد تطغى هذه على تلك أو العكس.

ومن هنا يمكن اعتبار حدود المصطلحات بمثابة مفاتح لعلم أصول الفقه – ولغيره من العلوم– ولأهميتها بذل علماء أصول الفقه في إحكامها جهوداً مضنية وضعاً ونقداً، واستحوذت على مساحات كبيرة في الكتب الأصولية يلحظها أي قارئ لمعظم الكتب الأصولية.

ومن مواصفات هذه التعريفات أن تكون موجزة من غير إخلال بالمعنى، أو تقصير فيه، وأن تكون المعاني التي يشير إليها محددة وواضحة في حسم يقطع الشك، وهذا معنى قولهم أن يكون التعريف جامعاً مانعاً، ومن هنا عبر أبو الوليد الباجي عن الحد بأنه «ما يميز به المحدود، ويشتمل على جميعه، وذلك يقتضي أنه يمنع مشاركته لغيره في الخروج عن الحد، ومشاركة غيره له في تناول الحد له»[١].

والقاضي عبدالوهاب –من خلال ما بين أيدينا من نصوصه– نجده يولي حدود المصطلحات الأصولية أهمية كبرى فهو يعتبر من لا يتقنها كحاطب بليل، جاء ذلك في قوله: «لما كان مدار هذا الباب على بيان آداب الشريعة ومندوباتها ومسنوناتها وتفصيل المستحب والفاضل والمرغب فيه والمرخص فيه والمكروه ومايتعلق بذلك من أحكام المكلفين، وجب بيان معاني هذه الأوصاف قبل ذكر الأفعال التي هي محالها، ليفهم الدارس معانيها، ويقف على الغرض منها، وإلا فمتى وصف الفعل أنه واجب أو ندب، وهو مايعرف معنى الوجوب والندب، كان كالحاطب بين ظلام وعشاء، فلذلك وجب البدء بهذا..»[٢].

وقد حرص القاضي عبدالوهاب على ضبط الحدود بمعالم وإرشادات من حيث الأسلوب والصياغة جديرة بأن تكون بمثابة ضوابط نصب أعين المؤلفين في أصول الفقه، جاء ذلك في حديثه عن الفروق مثل:

---

(١) الباجي: كتاب الحدود في الأصول /٢٣، تحقيق د. نزيه حماد، الناشر مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، بيروت، وحمص، بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

(٢) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٦٩١، مرجع سابق.

الفرق بين الاجتهاد والقياس:

قال القاضي: «ذهب بعض أهل الأصول إلى أن الاجتهاد هو القياس، وأنهما اسمان بمعنى واحد، وهذا غير صحيح. لأن الاجتهاد أعم من القياس، ينظم القياس وغيره، ولذلك قالوا: هذا الحكم علمناه قياساً، وهذا علمناه اجتهاداً»[١].

الفرق بين الحقيقة والمجاز:

وذكر أربعة فروق تتمثل في: الاستعمال والتصريف والاطراد والتأكيد، يقول القاضي: «فمن وجوه الفرق بين الحقيقة والمجاز: أن يوقفنا أهل اللغة على أنه مجاز ومستعمل في غير ما وضع له.

- ومنها: أن تكون الكلمة تصرف بتثنية وجمع واشتقاق وتعلق بمعلوم، ثم تجدها مستعملة في موضع لا يثبت ذلك فيه، فيعلم بذلك أنها مجاز.

- ومنها: أن تطرد الكلمة في موضع ولاتطرد في موضع آخر من غير مانع، فيستدل بذلك على كونها مجازاً، وذلك لأن الحقيقة إذا وضعت لإفادة شيء وجب اطرادها.

- ومنها: ما ذكره القاضي أبو بكر من أن تقوية الكلام بالتأكيد من علامات الحقيقة دون المجاز»[٢].

وبهذا نلحظ أن الاهتمام بالفروق له حضور عند القاضي عبدالوهاب، ولا أدل على اهتمامه من أن له كتاب في ذلك عنوانه: (كتاب الفروق في مسائل الفقه)، وقد نقل عنه المواق في شرحه على مختصر خليل[٣]، ويعتبر كتابه هذا ثاني كتاب في الفروق في الفقه المالكي بعد كتاب أبي القاسم عبدالرحمن بن علي الكناني المعروف بابن الكاتب (٤٠٨هـ)، ذكر القاضي عياض أنه وقف على مخطوطة له بعنوان: (فروق مسائل مشتبهة في المذهب)، وأنها في جزء منطو على واحد وأربعين فرقاً[٤].

وكأني بالقاضي عبدالوهاب في حديثه عن الفروق يريد أن يرسي قواعد وضوابط للقارئ، حتى يلتزم بها ليتمكن من التفرقة بين لفظ وآخر، ويظهر هذا جلياً فيما ذكره من فروق في

---

(١) القاضي عبدالوهاب: الملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض / ١٧١)، مرجع سابق.

(٢) القاضي عبدالوهاب: الملخص (المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٣٦٢، ٣٦٣) للسيوطي، شرح وتعليق جمع من الأساتذة، دار الجيل، بيروت، بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ.

(٣) التاج والإكليل ٢ / ٧، نقلاً عن الفروق الفقهية / ٣٨، مرجع سابق.

(٤) القاضي عياض: ترتيب المدارك ٢ / ٢٨٣، مرجع سابق.

شكل مقنن، يسهل تطبيقها عند استنباط الأحكام بصورة تضمن للجميع تحري الحق، والتجرد عن الأهواء والتعصب.

ومن خصائص التعريفات عند القاضي عبدالوهاب مايلي:

- أنه يبدأ بالتعريف الاصطلاحي قبل اللغوي على خلاف المعهود عند الأصوليين[١].

- أحياناً يقتصر على تعريف اصطلاحي واحد، وأحياناً يسوق أكثر من تعريف، ثم يبين ما يراه راجحاً مثل تعريف الواجب قال: «فأما معنى الوجوب فهو تحريم الترك، فكل واجب فتركه حرام، وقيل: ما في فعله ثواب وفي تركه عقاب، والأول أخص» ثم ساق العبارات المرادفة للواجب، واستدل لها من الكتاب والسنة ثم ساق التعريف اللغوي[٢].

٤- منهج القاضي في عرض أقوال المخالفين:

عند تعرض القاضي لمسائل خلافية فإنه يسوق الأقوال التي قيلت فيها بدقة متناهية وبموضوعية تامة، فنجده يذكر مختلف الآراء الخلافية الرائجة في الأوساط السنية وغير السنية، إلا أنه في نسبة الأقوال لقائليها يختلف منهجه من موضع إلى آخر:

أ- تارة ينسب الأقوال لقائليها مثل:

- ما ذكره في حجية إجماع أهل المدينة فيما كان طريقة الاستدلال، قال:

«اختلف فيه أصحابنا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ليس بحجة، ولا يرجح به أحد الاجتهادين، وهو قول أبي بكير، وأبي يعقوب الرازي، والقاضي أبي بكر، وابن السمعاني، والطيالسي، وأبي الفرج، والأبهري، وأنكروا كونه مذهباً لمالك.

ثانيهما: ليس بحجة، ولكن يرجح به أحد الاجتهادين[٣]، وبه قال بعض أصحاب الشافعي.

---

(١) انظر تعريفاته للأحكام التكليفية، فإنه عرفها اصطلاحاً ثم لغة، انظر المعونة ٣/١٦٩٢- ١٦٩٥، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق ٣/١٦٩٢، ١٦٩٣ .

(٣) نفائس الأصول ٦/٢٨٢٤: ولا يرجح به، ولعل الصواب ما أثبته وإلا كان مثل القول الأول.

ثالثهما: أنه حجة وإن لم يحرم خلافه، وعليه يدل كلام أحمد بن المعذل، وأبي مصعب، وإليه ذهب أبو الحسن بن أبي عمر من البغداديين، وجماعة من المغاربة من أصحابنا»(١).

وما ذكره كذلك في حجية إجماع المدينة فيما كان طريقه الاجتهاد، قال: «ومن طريق الاجتهاد مختلف في كونه حجة، والصحيح عندنا أنه يرجح به على غيره، ولايحرم الذهاب إلى خلافه.. ثم قال: ووجه القول بأنه ليس بحجة، وهو الذي كان يقول شيخنا أبو بكر الأبهري، وكافة البغداديين من أصحابنا إلا اليسير منهم، لأنهم بشر يخطئ ويصيب»(٢).

ب- وتارة أخرى لا ينسب الأقوال لقائليها بل يعمم فتختلف عباراته في هذا من موضع لآخر مثل قوله:

- «وهو قول كافة أهل العلم..» في حديثه عن كون النظر مثمراً للعلم(٣).

- «ذهب بعض أهل الأصول إلى أن الاجتهاد هو القياس»(٤).

- «وقد استدل الناس على صحة الإجماع بأشياء ذكرناها في شرح اللمع لأبي الفرج»(٥)، ولا ندري هل عرف هؤلاء الناس هناك أم لا؟ لأن المرجع ليس بين أيدينا.

- «ومنهم من كذا ..ومنهم من كذا..» في حديثه عن حجية إجماع الصحابة(٦).

- «وذهب قوم من ضعفة من ينتمي إلى العلم..»(٧)، دون أن يسميهم - وقيل الوجوب كذا....» فنسبه للمجهول دون أن يحدد القائل(٨).

---

(١) القاضي عبدالوهاب: الملخص (نفائس الأصول ٦/ ٢٨٢٤، للقرافي، والبحر المحيط ٤/٤٨٥، ٤٨٦، للزركشي بتصرف).

(٢) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٧٤٣- ١٧٤٥، مرجع سابق.

(٣) القاضي عبدالوهاب: الملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض /٨١) مرجع سابق.

(٤) القاضي عبدالوهاب: الملخص (المرجع السابق /١٧١).

(٥) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد /١٨٠، مرجع سابق.

(٦) المرجع السابق/١٧٣.

(٧) القاضي عبدالوهاب: الملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض /١٢٦)، مرجع سابق.

(٨) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٦٩٢، مرجع سابق.

ج- وطوراً نجده يصحح نسبة الأقوال إذا اعتبر هذه النسبة غير صحيحة مثل قوله في أقوال العلماء في حجية إجماع أهل المدينة فيما كان طريقة الاستدلال: «ثالثها: أنه حجة وإن يحرم خلافه.. وأطبق المخالفون أنه مذهب مالك، ولايصح عنه كذا مطلقاً»[١].

ولعل عدم تركيز القاضي على الأسماء في تنسيب الأقوال لقائلها هو للابتعاد عن التعصب للأشخاص، وللتأكيد على الاجتهاد، ولبيان أن العبرة بالدليل لا بقائله، وهذا ما صرح به في قوله: «ولا يعتقدون الحق في أقاويل المختلفين في قول فلان دون غيره، ولا في مذهب دون ما سواه من المذاهب، إلا أن يكون الدليل قد قام عنده على صحته وعين له الحق به»[٢].

٥- منهج القاضي فيما استدل به:

الحديث عن هذا المنهج من جانبين: من جانب تنوع الأدلة التي استدل بها، ومن جانب عرضها.

الجانب الأول: تنوع الأدلة:

نجد القاضي عبدالوهاب -كما ذكرت في ترجمته- قد كتب كتابات جيدة، ولم يقتصر على المؤلفات الفقهية بل اعتنى عناية فائقة بأصول الفقه المالكي دحضاً للشبهات التي علقت بالأذهان من قديم من أن المالكية لا باع لهم في أصول الفقه، ولعل ما دفع القاضي لإدراج بعض المباحث الأصولية في كتبه الفقهية مثل ما جاء في المعونة[٣]، وفي شرح رسالة ابن أبي زيد[٤]، والتلقين[٥]، هو أن يبين للقارئ مذهب مالك في أصول الفقه كما بينه في الفقه، «ليظهر -كما قال القرافي- علو شرفه في اختياره في الأصول كما ظهر في الفروع، ويطلع الفقيه على موافقت لأصله، أو مخالفته له لمعارض أرجح منه، فيطلبه حتى يطلع على مدركه، ويطلع المخالفين في المناظرات على أصله»[٦].

---

(١) القاضي عبدالوهاب: الملخص (نفائس الأصول ٦ / ٢٨٢٤)، والزركشي: البحر المحيط ٤ / ٤٨٥، ٤٨٦ مرجعان سابقان.

(٢) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣ / ١٧٤٧، مرجع سابق.

(٣) المعونة ٣ / ١٦٩١- ١٩٦٥، ١٧٤٣ - ١٧٤٩، مرجع سابق.

(٤) شرح رسالة ابن أبي زيد / ١٧٣ - ١٨٠، مرجع سابق.

(٥) أشار إلى هذا الأستاذ محمد السليماني في الملاحق التي أدرجها في (المقدمة في الأصول) / ٢٢٩، ولم يرد ذكر هذه المقدمة الأصولية في كتاب (التلقين) بتحقيق الأستاذ محمد ثالث سعيد الغاني.

(٦) القرافي: الذخيرة ١ / ٣٩، مرجع سابق.

وفي لفتة طريفة من القاضي يبين أن الغرض من سوق الأدلة إنما هو النظر والتدبر والاعتبار، يقول: «ونصب لنا الأدلة والإعلام على ما شرع لنا من الأحكام، وفصل الحلال والحرام، والقرب من الآثام، حض على النظر فيها والتفكير والاعتبار والتدبر، فقال جل ثناؤه ﴿**اعْتَبِرُوا يَا أُوْلِي الأَبْصَارِ**﴾[١]، ثم ساق جملة من الأدلة الموجهة للنظر والتدبر والتفكر[٢].

ويحدد القاضي أسسه التشريعية، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس والعمل[٣]، إلا أن الناظر فيما استدل به القاضي من أدلة يجدها متنوعة، فهو واقعي في استدلالاته يرد الأمور إلى أصحابها، ويضعها في نصابها، فما كان من الشرع رده إلى الشرع، وما كان من العقل رده إلى العقل، وما كان من اللغة رده إلى أهل اللغة، وهكذا فيما تبقى من أدلة رائده في ذلك قوله تعالى: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾[٤]، فهاهو نجده في استدلاله على وجوب النظر يستدل بجملة من الآيات مثل قوله تعالى: ﴿**فَاعْتَبِرُوا يَا أُوْلِي الأَبْصَارِ**﴾[٥]، وقوله: ﴿**أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ**﴾[٦]، وقوله: ﴿**كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ**﴾[٧].

ويستدل بالسنة على الترجيح بعمل أهل المدينة مثل حديث: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها»[٨].

ويستدل على حجية الإجماع من الكتاب والسنة والمعقول[٩]. وفي موضع آخر يستدل بغير ذلك من الأدلة كالعرف والعقل، مثال ذلك: استدل بالعرف في ترجيحه لتعريف من تعريفات الرأي شرعاً، يقول: «والصحيح أن الرأي هو المذهب والقول بالحكم فقط، بدليل

---

(١) الآية (٢) من سورة الحشر.

(٢) القاضي عبدالوهاب: المقدمات في أصول الفقه (الرد على من أخلد إلى الأرض /١٢٣، ١٢٤) مرجع سابق.

(٣) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٧٤٧ (مرجع سابق).

(٤) الآية (٧) سورة الأنبياء.

(٥) الآية (٢) سورة الحشر.

(٦) الآية (٨٢) سورة النساء.

(٧) الآية (٢٩) سورة ص، (يراجع الرد على من أخلد إلى الأرض /١٢٤) مرجع سابق.

(٨) المعونة ٣/١٧٤٦، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل المدينة، باب يأرز إلى المدينة.

(٩) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد /١٧٣ - ١٨١، والملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض/١٠٣).

قولهم: هذا رأي فلان، يريدون مذهبه، وفلان لا يرى هذا أي لايذهب إليه... وإن اختص العرف بأن هذا الاسم لايستعمل إلا فيما كان فيه خلاف»[١].

واستدل بالعقل في حديثه عن الفرق بين الحقيقة والمجاز، وأن ذلك لايعلم من جهة العقل ولا يسمع، ولا يعلم إلا بالرجوع إلى أهل اللغة، قال القاضي: «والدليل على ذلك أن العقل مقدم على وضع اللغة، فإذا لم يكن فيه دليل على أنهم وضعوا الاسم لمسمى مخصوص امتنع أن يعلم به أنهم نقلوه إلى غيره، لأن ذلك فرع العلم بوضعه، وكذلك السمع إنما يرد بعد تقرر اللغة، وحصول المواظبة، وتمهيد التخاطب، واستمرار الاستعمال، وإقرار بعض الأسماء فيما وضع له، واستعمال بعضها في غير ما وضع له، فيمتنع لذلك أن يقال: إنه يعلم به أن استعمال أهل اللغة لبعض الكلام هو في غير ما وضع له، لامتناع أن يعلم الشيء بما يتأخر عنه»[٢].

ونجد القاضي أحياناً يذكر المسألة ولا يستدل لها إذا كان مسألة مفروغاً منها -فيما يراه هو- مثال ذلك: ماجاء في حديثه عن عدم جواز خلو عصر في الإسلام من قائم لله بحجة، وناصر لدينه، وقائل بالحق، قال:.. وفساد ذلك أظهر من أن يدل عليه»[٣].

الجانب الثاني: عرض الأدلة:

لا يلتزم القاضي منهجاً واحداً في عرض الأدلة، فتارة يبدأ بالقرآن مثل ما جاء في استدلاله على حجية الإجماع، ثم يستدل بالسنة ثم يعود إلى الاستدلال بالقرآن[٤].

ومرة أخرى نجده يبدأ بالدليل العقلي ويقدمه على النص، مثل ما ذكره في الاستدلال على فساد قول من قال بأن التقليد يثمر العلم بالمقلد فيه، ويراه دليلاً مفحماً، قال: «إن المقلد لايخلو أن يكون عالماً بصحة قول من يقلده أو غير عالم بذلك... ثم يواصل الدليل، وبعد ذلك يقول: وقد دل القرآن على فساد التقليد في غير موضع، وعلى ذم من صار إليه ودان به»[٥]. ولعله ذكر هذه الأدلة في موضع آخر ليس متوفراً الآن بين أيدينا.

---

(١) القاضي عبدالوهاب: الملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض / ١٧١، ١٧٢) مرجع سابق.

(٢) القاضي عبدالوهاب: الملخص (المزهر في علوم اللغة ١ / ٣٦٢) مرجع سابق.

(٣) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد / ١٨١، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق / ١٧٤ - ١٨٠.

(٥) القاضي عبدالوهاب: الملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض / ١٢٧) مرجع سابق.

ولعل مرد عدم التزام القاضي بمنهج واحد في عرض الأدلة تقديمه لأقوى الأدلة التي يراها في الدلالة على المراد فاقواها، أو لعله إذا استدل لمسألة شرعية قدم النصوص، وإذا استدل لمسألة عقلية قدم المعقول.

ومع هذا التنويع نلحظ اهتماماً متزايداً من القاضي بالأدلة التشريعية من حيث التعريف والبيان، وسأشير إلى اهتمامه بأربعة أدلة استخلصناها مما حصلنا عليه من نصوصه وهي:

- **اهتمامه بالبيان القرآني.**
- **واهتمامه بالبيان النبوي.**
- **واهتمامه بالإجماع.**
- **واهتمامه بإجماع أهل المدينة.**

أ- الاهتمام بالبيان القرآني:

يبرز الاهتمام بالبيان القرآني في التأكيد على دلالة الألفاظ للمعاني حتى يلتزم المجتهد النهج الصحيح في استنباط الأحكام، فيستدل -على سبيل المثال- على الفرق بين الحقيقة والمجاز بقوله تعالى: ﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا** ﴾[١]، فالكلام هنا حقيقة لا مجازاً، لأن «تأكيده بالمصدر يفيد الحقيقة، وأنه أسمعه كلامه، وكلمه بنفسه لا كلاماً قام بغيره»[٢].

وفي بيان دلالة قوله تعالى: ﴿ **فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ** ﴾[٣] على وجوب النظر، يقول بعد أن ساق الآية: «والتفقه من التفهم والتبين، ولا يكون ذلك إلا بالنظر في الأدلة واستيفاء الحجة دون التقليد»[٤]، وسيأتي مزيد بيان لمثل هذا في الحديث عن منهج القاضي في ذكر وجه الاستدلال.

ب- الاهتمام بالبيان النبوي:

إذا انتقلنا إلى الحديث النبوي لمسنا لدى القاضي نفس الاهتمام البياني الذي أولاه للكتاب ، فإذا صح طريق الحديث وتأكد ثبوته حتى ولو كان من أخبار الآحاد، فإنه يجد

---

(١) الآية (١٦٤) سورة النساء.

(٢) القاضي عبدالوهاب: الملخص (المزهر في علوم اللغة ١/٣٦٣) مرجع سابق.

(٣) الآية (١٢٢) سورة التوبة .

(٤) القاضي عبدالوهاب: المقدمات في أصول الفقه (الرد على من اخلد إلى الأرض /١٢٤) .

قبولاً لدى القاضي، ويستدل به، ولقد استدل به في عدة مواضع مثل : استدلاله به على حجية الإجماع ، فإنه استدل بقوله – صلى الله عليه وسلم– : «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[١]، قال بعد أن ذكر وجه الاستدلال : «فإن قيل : هذا خبر واحد لا يعتمد عليه في الأصول، قيل له : إن الصحابة تلقته بالقبول وصارت إليه، ولابد من القول بانه مما قامت به الحجة. وأيضاً : فإنه يوجب الاعتقاد لا العمل، لأنه يقتضي تحريم اعتقاد كون ما أجمعوا عليه خطأ... وأيضاً : فإنه لا يمتنع أن يجمعوا على خبر ويكون مما قامت الحجة به، وإن كان الآن خبر آحاد، لكن إجماعهم عليه أغنى عن نقله»، ويؤكد ذلك بقوله : «ألا ترى أن الأخبار في أصول الزكوات، وصفات العبادات، مقطوع عليها في الابتداء، وإن كانت الآن آحاداً»[٢].

وذهب القاضي إلى أكثر في هذا فاحتج بالأحاديث الضعيفة، علمنا ذلك من تحذير المقري في القاعدة الحادية والعشرين بعد المائة من احتجاج القاضي بالاحاديث الضعيفة ، جاء ذلك في قوله : «حذر الناصحون من أحاديث الفقهاء ، وتحميلات الشيوخ ، وتخريجات المتفقهين ، وإجماعات المحدثين ، وقال بعضهم : احذر أحاديث عبد الوهاب والغزالي ، وإجماعات ابن عبد البر ، واتفاقات ابن رشد ، واحتمالات الباجي ، واختلافات اللخمي . وقال لي العلامة أبو موسى بن الإمام : قال لي جلال الدين القزويني : ما أحسن فقه قاضيكم لولا ما يحتج به من الحديث الضعيف . فقلت : شيخكم أكثر احتجاجاً به ، يعنيان بالقاضي : أبا محمد عبدالوهاب ، وبالشيخ : أبا حامد الغزالي »[٣].

ولعل احتجاجه بالأحاديث الضعيفة إنما هو في مؤلفاته الفقهية ، وقد أشار الذكتور حميش عبد الحق إلى وجود أحاديث ضعيفة في كتاب (المعونة) إلا أن نسبتها قليلة إذا ما قورنت بالأحاديث الصحيحة[٤].

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه : كتاب الفتن ، باب في لزوم الجماعة بلفظ : «لا يجمع الله أمتي على ضلاله» وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه. وأخرجة الحاكم في مستدركه ١ /١١٥ : كتاب العلم، باب لا يجمع الله الأمة على الضلالة أبداً.

(٢) القاضي عبدالوهاب : شرح رسالة ابن أبي زيد / ١٧٦ مرجع سابق.

(٣) المقري : القواعد ١ /٣٤٩ – ٣٥١، تحقيق أحمد بن عبدالله بن حميد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، شركة مكة للطباعة والنشر، بدون ذكر عدد الطبعة ولا التاريخ.

(٤) حميش عبدالحق : المعونة ١ /٧٧، مرجع سابق.

ومن الأدلة التي أولاها القاضي اهتماماً – فيما هو متوفر بين أيدينا من نصوصه – الإجماع، وإجماع أهل المدينة.

ج) الاهتمام بالإجماع:

الأصل الثالث من أصول منهجية القاضي التشريعية الإجماع، والإجماع عنده أصل كبير لأن الصحابة كانت تعتمده ، وتجريه مجرى السنة المقطوع بها، والنص من الكتاب الذي لا يسوغ خلافه[١].

وفي حديث القاضي عن الإجماع دعوة في واقع الأمر إلى الاجتهاد الجماعي ونبذ للتقليد، وما اهتمامه به إلا لأحد أمرين :

الأمر الأول: ما يحمله من طاقات تمكن الشريعة الإسلامية من الخلود والاستجابة لكل المستجدات، وإيجاد الحلول لكل المشكلات، يدل على ذلك ما استدل به من أدلة العقول على حجية الإجماع، جاء ذلك في قوله: «إن الله تعالى لما علم أن الوحي بعد نبينا محمد ﷺمنقطع، وأن شريعته دائمة، وألزم الأمة حفظها، ومنع إهمالها، علمنا بذلك أنه تولى عصمتها ،لئلا تنسى الشريعة، ولا يوجد من تؤخذ عنه»[٢].

الأمر الثاني: ما يبعثه الإجماع في النفس من الطمأنينة بأن الحكم صائب أو أقرب ما يكون للصواب، ذلك بأن الإجماع –كما يفهم من كلام القاضي– إما إجماع الصحابة، وهم من هم فيجب اتباعهم[٣]، وإما إجماع أمة بأسرها، ومحال أن يجتمع المسلمون على خطأ[٤].

ومما يهم الأصولي من الإجماع تحديد مفهومه إن كان موسعاً يرجع القول فيه إلى عامة المسلمين أو إلى علمائهم المجتهدين، أو مضيقاً يقف على الصحابة –رضي الله عنهم– فقط.

ويعني الأصولي كذلك النظر في إمكانه نظراً لما جبل عليه البشر من الاختلاف.

---

(١) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد /١٧٧ ، مرجع سابق.

(٢) القاضي عبدالوهاب: الملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض /١٠٢ ، ١٠٣) مرجع سابق.

(٣) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد /١٧٣ ، مرجع سابق.

(٤) القاضي عبدالوهاب: الملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض / ١٠٣) مرجع سابق.

ويهمه أيضاً إثبات إقامة حجيته بالاستدلال على ذلك من الكتاب والسنة والمعقول، وتكهن الاعتراضات الواردة على ذلك، والتي تحول دون إقامة حجيته.

وقد تعرض القاضي لهذه الاهتمامات بكل دقة وموضوعية، فقرر أن الإجماع مثل ما ينعقد في عصر الصحابة يقوم بوظيفته في توجيه الأمة نحو الخير والصلاح، فإنه ينعقد في كل عصر، فتحدث عن حجية إجماع الصحابة، وذكر أنه حجة، وذكر أن لا خلاف في ذلك في الصدر الأول وفقهاء الأمصار وأئمة العلم في سائر الأعصار، وإنما حدث الخلاف بعد ذلك عند قوم من المعتزلة والرافضة، وحصر اختلافاتهم في أربعة أقوال، ثم ساق تسعة أدلة للمخالفين، ثم ساق أدلة القائلين بحجية إجماع الصحابة، وأورد عدداً من الاعتراضات عليها، ثم أجاب عنها جميعاً.

وختم حديثه بأن الناس قد استدلوا على صحة الإجماع بأشياء قد ذكرها في (شرح اللمع لأبي الفرج). وقدم ملخصاً لما ذكره: من وجوب اتباع السلف فيما أجمعوا عليه، وترك مخالفتهم، لما مدحهم الله به ووصفهم وعظم من شأنهم، ونسبة من خالف إجماعهم إلى العصيان والشقاق وذميم الطرائق، ويخلص من هذا كله إلى أن الإجماع ليس محصوراً على إجماع الصحابة فقط، وإنما (كذلك سبيل أهل الأعصار بعد الصحابة في أن على أهل العصر الثاني اتباع أهل العصر الذي قبلهم في كل ما أجمعوا وصاروا إليه »[١]، وبين أن مخالفة الإجماع يؤدي إلى الإجماع على الخطأ من أهل واحد من العصرين، وذلك يؤدي إلى خلو عصر في الإسلام من قائم لله بحجة وناصر لدينه وقائل بالحق، وقال: إن فساد مثل هذا أظهر من أن يدل عليه)[٢].

وزيادة في التأكيد على الإجماع تناوله في كتاب (الملخص) وبين أنه حجة في كل عصر، وكأن المسألة لا خلاف فيها، فلم يتعرض لأقوال المخالفين، كما أننا لا نجد –فيما بين أيدينا من نصوصه– تعريفاً للإجماع، وإنما بدأ بالاستدلال على حجيته من المنقول المعقول، اقتصر على ذكر دليل واحد من القرآن وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ ﴾[٣].

---

(١) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد / ١٨١ ، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق: /١٧٣ – ١٨١ .

(٣) الآية (١١٥) سورة النساء.

وفي لفتة مهمة من القاضي إلى إمكان جواز الإجماع في كل عصر قال بعد أن ساق الآية السابقة: (فإن قيل: فمن أين أنهم موجودون في كل عصر وزمان؟ قيل له: من حيث كان الخطاب مطلقاً غير مقيد بوقت ولا حال فاقتضى ذلك صحته وإمكانه»[١].

ثم نجده يتحدث عن مسألة أخرى وهي: هل يعتبر من المجمعين عدد التواتر أم لا؟ فيذكر لنا أقوال العلماء في ذلك دون نسبتها لقائليها فيقول: «من الناس من يقول: إنه لايجوز أن يقصر عدد الأمة في بعض الأعصار عن حد تقوم الحجة بفعلهم، ومنهم من قال: لا عدد في ذلك معتبر..»[٢]، ثم يعرض أدلة الفريق الثاني فيستدل له من الكتاب والسنة والمعقول، ثم يعود إلى أدلة الفريق الأول فيستدل له من المعقول، ثم يورد اعتراضات كل فريق على الآخر، ويجيب عنها، ثم يعقب بقوله: «وقد ذكرنا مايمكن أن ينصر به القولان»[٣].

ويرد منشأ الخلاف في هذه المسألة إلى: القدر الذي لايمكن أن تنتهي إليه الأمة، يعني هل يمكن أن تنتهي الأمة إلى عدد يقصر عن عدد التواتر أم لا؟ [٤].

ثم انتقل بنا السيوطي إلى مسألة أخرى من مسائل الإجماع التي ذكرها القاضي وهي: (ما لو كان إجماع التابعين على أحد قولي الصحابة قاطعاً للخلاف، وإن كان الصحابة قد قالت بالقولين، جاز أن يبتدئ (التابعون)[٥] إحداث قول ثالث يكون قاطعاً لإجماع الصحابة على انحصار الفتيا في القولين، إذ لافرق بين قطع الإجماع على انحصار الخلاف في القولين، وبين قطعه على تسويغ الذهاب إليهما)[٦].

د- الاهتمام بإجماع أهل المدينة:

لعل مرد اهتمام المالكية بعمل أهل المدينة استقلال الإمام الشافعي عن أصول الإمام مالك، وانقطاعه عن المذهب المالكي، وخاصة لما بين في (رسالته) وفي كتاب (اختلاف أهل الحديث)، وفي كتاب (الأم) أسس مذهبه التي تختلف في منهجها عن أصول الإمام مالك،

---

(١) القاضي عبدالوهاب: الملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض /١٠٢) مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق: /١٠٤.

(٣) المرجع السابق /١٠٥ - ١٠٦.

(٤) المرجع السابق /١٠٦.

(٥) المثبت في الكتاب: (الصحابة)، ولعل الصحيح ما أثبته.

(٦) القاضي عبدالوهاب: الملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض / ١٠٨) مرجع سابق.

من عدم اعتبار العمل مفسراً للحديث(١)، وعدم اعتبار إجماع أهل المدينة إجماعاً يحتج به(٢)، فانبرى علماء المالكية للتأكيد على حجية هذا الأصل، فكتب فيه أبو عبيد القاسم بن خلف الجبيري (٣٧٨هـ)(٣)، وأبو عبدالله محمد بن عمر بن يوسف الأندلسي المعروف بابن الفخار (٤١٩هـ)(٤)، ومن بعدهما جاء القاضي عبدالوهاب الذي سعى أن يضع القارئ في وضع صحيح، وأمام حقيقة لا تقبل المناقشة، وهي أن إجماع أهل المدينة نقلاً حجة تحرم مخالفته، وأما ما كان من طريق الاجتهاد فالخلاف قائم في حجته، وصحح أن يرجح به، ولايحرم الذهاب إلى خلافه(٥).

ومن المسائل المتعلقة بإجماع أهل المدينة بين لنا القاضي في كتابه المعونة ما يأتي:

أقسام الإجماع النقلي وهي: نقل قول، ونقل فعل، ونقل إقرار، ونقل ترك.

موقف الأصحاب من هذا الإجماع: يتمثل في أن يترك له خبر الآحاد والمقاييس، ومثل لهذا بصفة الأذان والإقامة، وتقديم الأذان للفجر قبل وقتها، والصاع، وترك أخذ الزكاة من الخضراوات، وإثبات الأحباس (الأوقاف)(٦).

ذكر الأدلة: شرع القاضي بعد ذلك في ذكر الأدلة، فذكر أن:

- دليل حجية إجماع أهل المدينة من طريق النقل أو مافي معناه هو اتصال النقل على الشرط المراعى في التواتر.

- ودليل من قال بحجية إجماعهم من طريق الاستنباط هو ما لأهلها من المزية بمشاهدة خطاب رسول الله ﷺ وسماع كلامه والمعرفة بأسباب خطابه، ماليس لغيرهم ممن نأى وبعد عنه، وقد ثبت أن ما حملت له المزية كان أعرف بطرق الاستنباط ووجوه الاجتهاد والاستخراج ،فكانوا حجة بما يجتهدون فيه، ولأن السنن والأحكام منها ابتدأت وعنها انتشرت.

---

(١) الشافعي: الرسالة /٣١٣، بتحقيق احمد محمد شاكر، دار الفكر، بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ.

(٢) المرجع السابق /٥٣٤ .

(٣) المقدمة في الأصول /٢١١، مرجع سابق .

(٤) المرجع السابق /٢١٩-٢٢٦ .

(٥) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٧٤٣ ، ١٧٤٤ .

(٦) المرجع السابق ٣/١٧٤٤ .

- ودليل من قال بأنه ليس بحجة أنهم بشر يخطئون ويصيبون والعصمة تثبت لجميع الأمة دون بعضها.

- ودليل من قال بأنه يرجح به -هو قول القاضي- وهو أن لأهل المدينة من مزية المعاينة والرجحان بالمشاهد ما ليس لغيرهم، فكان اجتهادهم أولى لقوله -ﷺ-: «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها» وذلك يفيد أن اجتهادهم إلى الصواب أقرب وعن الخطأ أبعد، ثم ذكر جملة من المرجحات الأخرى»(١).

مسألة تعارض خبر الواحد مع عمل أهل المدينة:

إذا خالف خبر الواحد عمل أهل المدينة فلا يعمل به ويترك، لأن العمل طريقة النقل المتواتر فهو أولى من خبر الآحاد، أو يحمل خبر الواحد على غلط راويه أو نسخة، أو غير ذلك مما يجب إطراحه لأجله(٢).

- ثم نبه إلى مسألة مهمة وهي ما قد يتبادر إلى أذهان البعض من أن المالكية لا يقبلون الخبر إلا إذا صحبه العمل، فيرد القاضي عبدالوهاب على ذلك بأن هذا القول ليس في شيء، لأنه لو ورد خبر في حادثة لا نقل لأهل المدينة فيه لقبلناه، وإن كنا نطرحه إذا عاد برفع النص، واعتبر القاضي هذا المذهب هو مذهب السلف، وأكابر التابعين مثل سعيد بن المسيب، وأبي الزناد، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وغيرهم(٣).

ولأهمية عمل أهل المدينة نجد القاضي عبدالوهاب تناوله كذلك في كتابه (الملخص)، وإن اختلف العرض نوعاً ما بالإضافة إلى تفصيله القول في اختلاف الأصحاب في عمل أهل المدينة فيما طريقه الاجتهاد والاستدلال(٤).

وخلاصة القول فيما يبدو لي -والله أعلم- أن القاضي عبدالوهاب لا يعتبر إجماع أهل المدينة إجماعاً على الحقيقة، وإنما الاحتجاج به إنما هو احتجاج بخبر لا يصح الاعتراض عليه، لبلوغه حد التواتر، والعلم الضروري إنما يقع بالتواتر، ويعتبر مرجحاً لخبر أحادي على آخر لما ذكر من مزايا المدينة وأهلها.

---

(١) المرجع السابق ٣/١٧٤٤ - ١٧٤٦، والحديث سبق تخريجه.

(٢) المرجع السابق ٣/١٧٤٦

(٣) المرجع السابق ٣/١٧٤٧

(٤) القاضي عبدالوهاب: الملخص (نفائس الأصول ٦/٢٨٢٤) مرجع سابق.

٦- منهج القاضي في ذكر وجه الاستدلال:

لا يلتزم القاضي عبدالوهاب منهجاً ثابتاً في وجه الاستدلال فتاره يذكره وتاره يتركه لفطنة القارئ ومثال ذلك:

- في حديثه عن أدلة الإجماع نجده يذكر وجه الاستدلال، فبعد أن ساق قوله تعالى: ﴿ومَن يُشاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾(١)، قال: «توعد الله تعالى عن اتباع غير سبيل المؤمنين كما توعد على مشاقة الرسول، فدل على ان اتباع سبيلهم واجب، كما أن ترك مشاقة الرسول واجب، لأن مفارقة اتباع غير سبيلهم لايمكن إلا باتباعهم، كما أن ترك المشاقة لا تكون إلا بالمتابعة»(٢).

- وأحياناً يذكر أكثر من وجه استدلال للدليل، إلا أنه لا يوردها مجتمعة بل متفرقة، مثال ذلك عند استدلاله بقول ﷺ: «لا تجتمع أمتي على خطأ»(٣)، ذكر وجه الاستدلال أنه «إذا انتفى الخطأ والضلال عن إجماعهم وجب القول بحصر الحق والهدى فيه، إذ لم يكن للمذهب إلا أحد الصنفين: إما حق أو باطل، وانتفى عنه أحدهما فثبت الآخر»(٤)، ثم ساق تسعة اعتراضات على هذا الدليل وأجاب عنها، ثم ذكر وجه استدلال آخر، ثم استأنف ذكر الاعتراضات من جديد(٥).

- وأحياناً يشير إلى وجوه الاستدلال، ولكن دون أن يذكرها جميعاً، ولا يذكر إلا وجهاً واحداً ربما لكونها غير معتمدة عنده، فلا يريد أن يشغل ذهن القارئ بها، مثل ما جاء في استدلاله على حجية الإجماع، فبعد أن ساق قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾(٦)، قال: (والاستدلال بهذا الظاهر من وجوه: أحدهما -وهو المعتمد-: أنه تعالى أخرج من هذا الكلام مخرج التعظيم والثناء عليهم، ثم ذكر الاعتراضات ورد عليها، ثم انتقل إلى دليل آخر ولم يذكر بقية الوجوه الأخرى)(٧).

---

(١) الآية (١١٥) سورة النساء

(٢) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد / ١٧٤ مرجع سابق.

(٣) سبق تخريجه

(٤) المرجع السابق /١٧٦

(٥) المرجع السابق /١٧٧ .

(٦) الآية (١٤٣) سورة البقرة.

(٧) المرجع السابق / ١٨٠

– وأحياناً لا يذكر وجه الاستدلال أصلا مثل ما ورد في الأدلة التي ساقها للحث على النظر والاعتبار مثل قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ﴾[١]، وقوله: ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾[٢].

٧- منهج القاضي في مناقشة الأدلة:

ألتزم القاضي عبدالوهاب رحمه الله في عرضه لآرائه الأصولية منهجية تشريعية تعرف –كما سبقت الإشارة إليه– بالطريقة الجدلية، إلا أنه أحياناً يعرض الأدلة دون مناقشتها، مثال ذلك:

– في حديثه عن حجية الإجماع يورد أدلته ثم يفترض جملة من الاعتراضات التي قد يعترض بها عليه فيوردها جميعاً ،ويجيب عنها أحياناً بجواب واحد، وأحياناً أخرى بأكثر من جواب حتى يسلم له الدليل، ويطمئن القارئ لوجهة نظر القاضي عبدالوهاب وما ذهب إليه، ففي مناقشته للاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ﴾ فإنه يورد عليه خمسة عشر اعتراضاً ويجيب عنها جميعاً بجواب واحد وبعضها بعدة أجوبة[٣].

كما يورد على الاستدلال بقوله –ﷺ–: «ولا تجتمع أمتي على خطأ» سبعة عشر اعتراضاً، ويجيب عنها جميعاً، ثم يواصل هذا المنهج في بقية الأدلة التي استدل بها على حجية إجماع الصحابة»[٤].

– وفي حديثه عن وجوب النظر وذم التقليد نجد القاضي يسوق الأدلة ولكن بدون مناقشتها[٥].

– ونجد القاضي من حين لآخر لا يقتصر على الاعتراضات على الدليل والإجابة عنها، بل يورد اعتراضات على الجواب ويجيب عنها، مثال ذلك: قوله في الاعتراض على الاستدلال

---

(١) الآية (٢) سورة الحشر .

(٢) الآية (٨٢) سورة النساء .

(٣) المرجع السابق /١٣٧ – ١٧٦ .

(٤) المرجع السابق /١٧٦ – ١٨٠ .

(٥) القاضي عبدالوهاب: المقدمات في أصول الفقه (الرد على من أخلد إلى الأرض /١٢٤)، مرجع سابق.

بالآية: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ فإن قيل: فإنه سبحانه علق الوعيد على اتباع غير سبيلهم بشرط، وهو أن يبين له الهدى، فصار اتباع المؤمنين واجباً عند تبين الدليل.

فقد أجيب عن هذا بأجوبة:

أحدها: أن هذا الشرط عائد إلى مشاقة الرسول، لأن الإنسان لا يوصف بأنه مشاقق الرسول إلا بعد أن يشاهد المعجزة ولا يصدق فيقال فيه: هو مشاق ومعاند، لأنه قد تبين له الحق فعدل عنه، وفي هذا نظر، لأن الشرط إذا تعقب جملاً - على مذهب أكثر الأصوليين وخاصة أصحابنا - لاحق بجميع الجمل، وإذا كان كذلك وجب أن يكون الهدى شرطاً في تعلق الوعيد على من شاق الرسول وعلى من اتبع غير سبيل المؤمنين.

والثاني: وهو أن قوله سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ جملة مستقلة، وقوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ مستأنف لا تعلق له بالأول.

وهذا الجواب يعترضه معترض، الأول: وهو أن من حق الشرط إذا تقدم جملتين أو تعقبهما أو توسطهما أو تحمل عليهما، ويكون شرطاً فيهما، فالجملتان وإن استقلتا بأنفسهما فالشرط غير مستقل بنفسه، ولاشك أن الشرط يلحق بسائر الجمل المعطوف بعضها على بعض، وإن اختلف الناس في الاستثناء.

فالجواب الآخر أن يقال: إنا نسلم أن الشرط مستحق في الأمرين، ولكن اختلفا في صفة الشرط، فعندنا أن الشرط ليس ما قالوه من صحة معرفة ما اجتمعوا عليه من أن المراد أن تبين له أنه سبيل المؤمنين، ولا يصح حمل الشرط على الأمرين معاً. لأن تبين صحة ما اجتمعوا عليه يمنع وجوب الاتباع من حيث كان سبيلاً لهم. لأنه يتبع لمعرفة صحته، ألا ترى أنه عرف صحة الطريق فألزمه سلوكه وإن اختلف فيه[1].

ولا تخلو مناقشات القاضي عبدالوهاب من فوائد علمية مثل ما جاء في الفقرة السابقة من أن الشرط إذا تعقب جملاً فهل هو لاحق بآخر جملة أم بجميع الجمل؟[2]

---

(١) القاضي عبدالوهاب: شرح رسالة ابن أبي زيد / ١٧٤ مرجع سابق.

(٢) للتوسع ينظر إحكام الفصول في أحكام الأصول / ٢٧٧ للباجي، مرجع سابق، وإرشاد الفحول ١ / ٤٣١-٤٣٥ في الحديث عن الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة.

ومثل ما جاء في مناقشته للاستدلال بحديث: (لاتجتمع أمتي على الخطأ) من أن أخبار الآحاد إذا اجتمعت واتفقت معانيها أوجبت العلم الضروري، قال: «وبهذه الطريقة ادعت الفقهاء أن إباحة المسح على الخفين وغسل الجمعة معلوم من دين النبي -ﷺ- ضرورة لكثرة الأخبار الواردة فيه»(١).

وغالباً ما يسعى القاضي في مناقشاته لإثبات صحة ما يراه حتى يذعن مناظره لسلامة أدلته ويسلم له بصحة رأيه، ولتطمئن نفس القارئ لما ارتضاه القاضي من رأي، كما أن هذه المناقشات تتسم -غالباً- بجو هادئ معتدل فلا بذاءة في الكلام ولا سلاطة لسان، وقد حرص القاضي عبدالوهاب على هذا، وقد أشرت إليه في الحديث عن أسلوبه.

٨- منهج القاضي في الترجيح:

بعد ذكر الآراء التي قيلت في المسألة وأدلتها يعمد القاضي إلى مناقشتها حرصاً منه على نقض الآراء المخالفة لما يراه وإبطالها، ليخلص إلى الرأي الذي يرجحه، وأحسب - شأنه في ذلك شأن كل مجتهد - أنه يتحرى الحق، ويختار الرأي الوسط، وإن كانت السمة البارزة في ترجيحاته أنه ينصر أقوال مالك على بقية الأئمة الآخرين.

ونصرة القاضي عبدالوهاب لمذهب مالك ليست وليدة التعصب والتقليد الأعمى، وإنما هي عن وعي وإدراك ونظر واجتهاد، يدل على هذا قوله: «إنا لم نصر إلى قول مالك إلا وقد علمنا صحته، وعرفنا صحة الأصول التي بنى عليها، واعتمد في اجتهاده على الرجوع إليها، فلما عرفنا ذلك من مذهبه عقدناه وحكمنا بصوابه»(٢)، ثم ذكر المرجحات التي اعتمدها في ترجيح مذهب مالك(٣).

وما ذكره القاضي هو نفس ما يقوله غيره في اتباعهم أئمتهم، يقول السيوطي في الحالة الأولى من أحوال المفتي: «أن لايكون مقلداً لإمامه لا في المذهب ولا في دليله» لاتصافه بصفة المستقل، وإنما ينسب إليه لسلوكه، طريقه في الاجتهاد، وادعى أبو إسحاق هذه الصفة

---

(١) القاضي عبدالوهاب: شرح ابن أبي زيد /١٧٧، مرجع سابق.

(٢) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٧٤٨، مرجع سابق

(٣) المرجع السابق ٣/١٧٤٨، ١٧٤٩، ولمزيد من الاطلاع على مثل هذه المرجحات يمكن الرجوع إلى ماذكره القرافي في الذخيرة ١/٣٤، ٣٥.

لأصحابنا، فحكى عن أصحاب مالك وأحمد وداود وأكثر الحنفية أنهم صاروا الى مذهب أئمتهم تقليداً لهم» ثم قال: «والصحيح الذي ذهب إليه أصحابنا وهو: أنهم صاروا إلى مذهب الشافعي لاتقليداً له، بل وجدوا طريقه في الاجتهاد والقياس أسد الطرق، ولم يكن لهم بد من الاجتهاد فسلكوا طريقه، فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعي»[1].

والتعصب المذهبي يعد حجاباً كثيفاً وحائلاً منيعاً بين المجتهد والوصول إلى الحق، ولذا نجد القاضي يندد بالتقليد ويحذر منه، ويدعو إلى النظر والاجتهاد ويرغب فيه، وهو بهذا يفند ما سبق ذكره من قول ابن خلدون: «إن المالكية ليسوا بأهل نظر. لأن الأثر أكثر معتمدهم»، وفي الوقت نفسه يعلن للناس أن باب الاجتهاد مفتوح إلى يوم الدين، لا يغلقه ادعاء المدعين أو جهل الجاهلين.

خامساً: خصائص الفكر الأصولي عندالقاضي عبدالوهاب:

يتسم الفكر الأصولي عند القاضي عبدالوهاب بجملة من الخصائص منها:

١- أنه يرتكز على أربعة أسس تتمثل في: الكتاب والسنة والإجماع والقياس والعمل[2]، تستثمر عن طريق الاجتهاد المستوفي لشروطه، والنظر الصحيح، «فإن النظر لايكون صحيحاً ومثمراً للعلم بالمنظور فيه، ومفيداً لحقيقته إلا إذا رتب على سنته، واستوفي على واجبه»[3].

٢- يغلب على فكر القاضي الأصولي تحليل المسائل وتفصيلها ذاكراً الآراء وأدلتها، ومناقشاها بإنصاف وموضوعية، وبوضوح تام، دون تحريف أو تأويل بصرف النظر عن قائلها، حتى يتمكن القارئ من معرفة جوانب الصحة فيأخذ بها، ومعرفة جوانب الخطأ فيتجنبها.

وقد أفاد القاضي من هذه الموضوعية بأن كانت له آراء أثرت الفكر الأصولي يشهد لذلك كل من جاء بعده من الأصوليين حيث لايكاد يخلو كتاب من كتب أصول الفقه من بيان آراء القاضي عبدالوهاب الأصولية.

---

(١) السيوطي: الرد على من أخلد إلى الأرض / ١١٤، مرجع سابق.

(٢) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/ ١٧٤٧ ، مرجع سابق.

(٣) القاضي عبدالوهاب: الملخص (الرد على من أخلد إلى الأرض / ٨١)، مرجع سابق

٣- من المقرر في أصول الفقه أن لكل موضوع خاصيته، يخضع لأحكام وقواعد ومقاصد يستقل بها عن غيره يقول إمام الحرمين: «إن خواص الأصول لو اعتبر بعضها ببعض لكانت كل خاصية بدعاً بالإضافة إلى الأخرى، ولكن لو استد نظر الموفق، ورأى كل شيء على ما هو عليه تبين له أن النظر السديد يقتضي تقرير كل خاصية، وعدم اعتبارها بغيرها»[١].

وهذا ما التزمه القاضي عبدالوهاب عملياً دون أن يصرح به، فقد كان يعطي لكل موضوع خاصيته وعدم اعتباره بغيره، فكان يسهب القول في مسائل ويختصر في أخرى، ويناقش بعض الأدلة ولا يناقش أخرى، حسب ما يراه من خاصية تلك المسألة.

٤- يتسم فكر القاضي الأصولي بالعمق مع الوضوح مما ييسر فهم المقصود واستيعاب الثقافة الأصولية.

٥- يتسم فكر القاضي الأصولي بالواقعية ومراعاة المقاصد الشرعية إلى المثاليات، فهو وإن كان يدعو إلى الاجتهاد ويحث عليه، ويذم التقليد، ويندد بأهله، إلا أنه في حالة الاضطرار يجيزه حتى لاتضيع حقوق الناس فلا تتحقق مصالحهم، والشريعة الإسلامية إنما جاءت لجلب المصالح للناس وتكميلها، ودرء المفاسد عنهم وتقليلها، ومن أجل هذا نجد القاضي عبدالوهاب -الذي يعتبر أن أول ما يجب في القاضي أن يكون فقيهاً غير عامي ومن أهل الاجتهاد، عارفاً بالكتاب والسنة وطرق الاجتهاد وترتيب الأدلة، وكيفية النظر فيها، وتخريج الفروع على الأصول، ولا يجوز له تقليد غيره من العلماء ما دام له فسحة في النظر ومهلة يمكنه فيها الاجتهاد- يجيز للقاضي إن خاف فوات الحادثة متى أخرها أن يقلد غيره، لأن تأخير الحكم يؤدي إلى فوات الفرض وإضاعته[٢].

٦- الفكر الأصولي للقاضي عبدالوهاب ذو قيمة علمية لا تخفى عن المتخصصين في هذا الفن، وإن هذه القيمة لتتضاعف كثيراً إذا علمنا أن مؤلفات القاضي تمثل باكورات التأليف الأصولي في المذهب المالكي في بلد ظل يعيش فترة طويلة على مذهب الإمام أبي حنيفة (٨٠-١٥٠هـ). ويعد عصر القاضي العصر الأخير لمرحلة ازدهار المذهب المالكي بالعراق، ثم بدأ الضعف يسري فيه خاصة بعد هجرة القاضي عبدالوهاب من بغداد إلى القاهرة.

---

(١) الجويني: البرهان في أصول الفقه ٢ / ٥٩٢، مرجع سابق.

(٢) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣ / ١٥٠٠، مرجع سابق

٧- الفكر الأصولي للقاضي عبدالوهاب فكر تعليمي جدلي فهو في بعض المسائل يأتي بها مختصرة، والهدف منها تعليم القارئ، مثل ما ذكره في الأحكام التكليفية[١]. ويوفي القول في بعضها ويتوسع مع الدقة في العبارة، ويكثر من الأدلة المؤيدة لرأيه والمخالفة مع الرد عليها بإسهاب مثل ما جاء في حديثه عن الإجماع[٢]، فكأنه يهدف إلى رسم طريقة جدلية للانتصار لمذهبه ليتبعها من بعده من أصحابه.

٨- يهدف الفكر الأصولي للقاضي عبدالوهاب إلى نصرة مذهب الإمام مالك، فالقاضي عند تعرضه لأي مسألة خلافية فإنه ينقلها بكل دقة وأمانة، وكأنه يريد من فكره أن يكون فكراً أصولياً ومقارناً، إلا أنه يظل -في الغالب- مالكياً مناصراً لمذهبه أو لما يرجحه من روايات داخل المذهب، ومع ذلك يعتبر ذا عقلية متفتحة يحترم الآراء، ويتحرى الحق ويبتغي الصواب.

---

(١) القاضي عبدالوهاب: المعونة ٣/١٦٩١ - ١٦٩٥، مرجع سابق.

(٢) القاضي عبدالوهاب: شرح الرسالة لابن أبي زيد /١٧٣ - ١٨٠، مرجع سابق.

خاتمة

وقبل أن نودع القاضي عبدالوهاب أذكر بالموضوعات التي استفدنا منها وهي:

* تعريف الأحكام التكليفية.
* الإجماع.
* إجماع أهل المدينة.
* الحث على النظر وذم التقليد.
* الفرق بين الحقيقة والمجاز.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

١- أن القاضي عبدالوهاب كان إلى حد كبير يسيطر على الحياة الفكرية المالكية في بغداد، وقد برز بروز المتخصص في الفقه وأصوله، والجدل والمناظرة.

٢- أنه قد أدى دوراً مهماً في نصرة المذهب المالكي، وساهم في تطوره في الجانب الأصولي والفقهي على حد سواء، ولاشك أن منهجه كان متأثراً بالبيئة العلمية المحيطة به، وهي بيئة ساد فيها أهل الرأي، فرجع إليه الفضل في توضيح أصول الإمام مالك الفقهية، وسبل الاحتجاج لها، مما بوأ فكره ليكون مثالاً يحتذيه من جاء بعده، وطريقاً يسلكونها لنصرة المذهب والاحتجاج له.

٣- أنه ذو شخصية أصولية واضحة المعالم تبدو في منهجه الذي توخاه في التعريفات وفي عرض المسائل الخلافية الذي التزمه في الغالب، فهو يبدأ بتكييف المسألة إن احتاجت إلى تكييف، ثم يقرر آراء العلماء فيها، ويسوق أدلتهم المؤيدة والمخالفة لرأيه، يقدم أحياناً الأدلة المخالفة ويناقشها استدلالياً، فيعرض الوجوه المحتملة فيها، ويعين الصحيح منها، ويعززه بالبراهين والأدلة العقلية والنقلية، وقد يناقش الأدلة المؤيدة لرأيه ويجيب عنها حتى تسلم من المعارضة وتطمئن نفس القارئ إليها، ويختم غالباً بما يراه راجحاً بكل أمانة وموضوعية.

٤- كتابات القاضي عبدالوهاب تعتبر مصدراً مهماً من مصادر أصول المالكية الأساسية، لذلك قل أن تجد كتاباً من كتب أصول الفقه لا يورد آراءه، سواء كان مؤلفه مالكياً أم غير

مالكي، وقد ذكرنا نماذج من هذه النقولات، ويكفي دلالة أن معظم بحثي هذا مستنبط مما نقل عنه وما اقتبس من مؤلفاته.

٥- تتميز كتابات القاضي بوضوح العبارة ودقتها، وسلامة الأسلوب وسهولته، وترتيب العرض وتناسقه.

٦- حرص القاضي عبدالوهاب على مذهبه والانتصار له بالدليل لا بمجرد التعصب الأعمى والتقليد المذموم.

وختاماً ومع تمام مرور ألف عام على وفاة القاضي عبدالوهاب لازالت المكتبة الإسلامية تفتقد الكثير من مؤلفاته عموماً والأصولية خصوصاً، وهي جديرة بكل عناية وتقدير، ولعل الدار -دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث بحكومة دبي- أن تأخذ هذا بعين الاعتبار فتبحث عن مؤلفاته المخطوطة بما آتاها الله من إمكانيات، وتسند تحقيقها لأهل الاختصاص، وإن لم تتمكن من الحصول على مخطوطاته الأصولية، فلا أقل من السعي إلى طباعة المستلات من أقواله المتناثرة في مختلف الكتب الأصولية.

كما نؤكد على مواصلة تحقيق الدار لمخطوطات المذهب المالكي عموماً، إذ ليس من البعيد أن يمدنا هذا المذهب -شأن بقية المذاهب الأخرى- بوسائل جديدة حين نجتهد في تحقيق أمهات مصادره، واستطلاع أصوله، وضبط المقاييس التي اعتمدها أئمته.

والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل والحمد لله رب العالمين.

وكتبه الراجي عفو ربه: عمر بن صالح بنعمر

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الشارقة

مناقشات وتعقيبات

أ. د. محمد الدسوقي:

بالنسبة لآرائه الأصولية فعرض القاضي عبدالوهاب لثلاثة أنواع من الإجماع: إجماع الصحابة وإجماع أهل المدينة، وإجماع الفقهاء، وهذه أمور تدور كلها في فلك الإجماع بوجه عام، ولكنه حينما تحدث عن إجماع الفقهاء ناقش الذين يخالفونه في حجية هذا الإجماع مناقشة منطقية، وكان يورد ما يعترضونه به ثم يفنده بموضوعية، وأمانة علمية، مستدلاً مع هذا بنصوص من الكتاب والسنة، ولهذا أكاد أقول إن القاضي عبدالوهاب في فقهه وأصوله كان مُقارناً، يعني أن الفقه المقارن والأصول المقارنة كانت موجودة عند القاضي، وهذا يدل على أن الرجل كان يحيط بالمذاهب الفقهية، كما كان يحيط أيضاً بمناهج الأصوليين بوجه عام، ولذلك كانت له هذه المنزلة.

وأنا أريد دائماً في قضية الحديث عن الأصول أن نؤكد على معنى أن علم الأصول بمناهجه المختلفة هو منهج البحث في الفقه الإسلامي، وكل عمل علمي لا ينهض على منهج صحيح فإنه لا يعتد به، والثروة الفقهية التي نعتز بها كل الاعتزاز لم تبلغ ما بلغت إليه من هذه المكانة الرفيعة إلا أنها قامت على منهج علمي أصيل سبق به علماء المسلمين كل الدارسين والباحثين في العالم من حيث تأصيل المناهج العلمية، وشكراً مرة أخرى للإخوة الكرام.

د. ناجي لمين:

بالنسبة للدكتور الدسوقي يقول بأن الإمام القاضي عبدالوهاب يعتني برأي المخالف، نعم يعني عندما يطبع إن شاء الله شرح الرسالة ويطبع الممهد، سنتعرف على شخصية جديدة للقاضي عبدالوهاب فهو يذكر رأي المخالف ويبسط أدلته ويرد عليها.

تعقيب الدكتور بن عمر على المناقشات:

أؤكد على أن هذا البحث كان مختصاً بما ذكره الإمام القاضي عبدالوهاب في الجانب الأصولي، وما تكلم عنه في هذا الجانب وجدت من كلامه رحمه الله ما يؤكد لنا خلاف ما ذكره

الإخوة في الفقه بأنه لا يستدل لآراء المخالفين فبالعكس في المؤلفات الأصولية نجده يستدل لآراء المخالفين حتى إنه في دليل واحد يستدل به يورد عليه خمسة عشر اعتراضاً ثم يجيب عن هذه الاعتراضات، وما أشار إليه فضيلة الأستاذ الدكتور الدسوقي يؤكد هذا الكلام.

كذلك بالنسبة لتنوع الأدلة فقد ذكرت هذا وأشرت إليه في الملخص بأن أسسه الاجتهادية هي الكتاب والسنة والإجماع والعمل، ولكنه يرجع إلى جملة من الأدلة الكثيرة تتنوع بتنوع نوعية الكلام فإذا كان الكلام في اللغة يرجع إلى أهل اللغة، وإذا كان في العرف يرجع إلى العرف، وإذا كان في القياس يرجع إلى القياس، إلى غير ذلك من الأدلة، وجزاكم الله خيراً.

فهرس المحتويات